













مَجْلَمَةُ النَّقِصِ

---

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

---

السنة السادسة

العدد الأول : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٤







## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : إبراهيم خليل ،  
واسماعيل مجدى ، وحسن داود ، وأنيس غالى المستشارين .

( ١ )

### القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إثبات . شهود . تناقضهم . استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .  
جائز .

( ب ) إثبات . اعتراف متهم آخر فى التحقيقات الأولية . عدوله عنه . الأخذ به . جائز .  
١ — إن التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص  
الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٢ — لا جناح على المحكمة إن هى عوات على اعتراف متهم آخر فى التحقيقات  
الأولية متى وثقت به واطمأنت إليه ، ولو عدل عن هذا الاعتراف بعد ذلك .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — السيد إبراهيم العادلى ، ٢ — محمود الجمالى  
( الطاعن ) بأنهما فى خلال الأسبوع السابق على ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢ بدائرة  
العطارين الأول — سرق الأقمشة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، والثانى —  
أخفى الأشياء المسروقة سالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمادتين  
١/٤٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضوريا  
بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ عملا بالمادة ١/٣١٧ — ٤  
من قانون العقوبات ، وبحبس المتهم الثانى شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة  
قرش لوقف التنفيذ وذلك عملا بمادتي الاتهام المطلوب محاكته بهما . فاستأنفت



النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهم الأول طالبة التشديد ، كما استأنفه المحكوم عليه الثاني طالبا إلغاء وبراءته مما هو منسوب إليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت أولا - بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهم الأول ، وثانيا - بقبول استئناف المتهم الثاني شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فقطعن المحكوم عليه الثاني في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحنة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة إخفاء أشياء مسروقة ، وعلى الرغم من عدم ثبوت الركن المادى لجريمة السرقة ، فإن الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى إقرار المتهم الأول ، وإلى أقوال العسكى محمد مرسى من أن الطاعن عهد إلى الأخير بنقل الحقيبة التي بداخلها المسروقات من الورشة إلى حظيرة السيارات ، ففعل ، وتدد وجدت بها هذه الحقيبة وبها المسروقات ، فضلا عن أن هذه الواقعة مكذوبة من أساسها لتضارب أقوال الشهود واختلاف رواياتهم بشأنها فإنها لا تكفى لتكوين الركن المادى لجريمة الإخفاء بالنسبة للطاعن ، وإنما يكون المسؤول عن هذه الواقعة هو العسكى محمد مرسى - كذلك جاء الحكم قاصرا عن بيان علم الطاعن بالسرقة - هذا ويأخذ الطاعن أيضا على الحكم المطعون فيه تأييده للحكم الابتدائى لأسبابه دون رفع التناقض القائم بين أقوال المتهم الأول والشاهد محمد مرسى في التحقيقات الإدارية وبين أقوالهما في محضر البوليس - كما يأخذ على المحكمة اعتمادها في الإدانة على إقرار المتهم الأول مع عدوله عنه أمانها وعدم تعرضها لذلك في حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية - لجريمة إخفاء أشياء مسروقة التي دان الطاعن بها ، واستظهر فعل الإخفاء المادى ، وركن العلم بالسرقة استظهارا كافيا لا غموض فيه - لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه وكان لا جناح على المحكمة إن هي عولت على إقرار المتهم آخر في التحقيقات الأولية متى وثقت به واطمأنت إليه ، ولو دلل عن هذا الاعتراف بعد ذلك ، فإن الحكم يكون سليما لم يخالف القانون في شيء ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأفاضلة : ابراهيم خليل ، وإسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٢ )

### القضية رقم ٩٥٨ لسنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) إثبات . شاهد . الاخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله في التحقيق . جائز .  
( ب ) حكم . تسببه . تعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه . ليس واجبا .

- ١ - للمحكمة أن تأخذ بما يقرره الشاهد أمامها ، وإن خالفت أقواله الأولى في التحقيق ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنائها .  
٢ - المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه مادام قضاؤها في النهاية بالإدانة يفيد أنها اطرحت ولم تأخذ به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع عمدا في قتل رشيد عمر طارق وصديق عمر طارق بأن أطلق عليهما عيارين ناريتين قاصدا قتلهما فأحدث بأولهما الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم وهو مداركة المجنى عليه الأول بالملاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة للمجنى عليه الثانى . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى سيد عمر طارق بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق



المدنية مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أغفل الرد على دفاع الطاعن بأن بلاغ الحادث لا يحمل تاريخاً ، وأن واقعة الشروع في القتل لم يقدم عنها بلاغ مستقل ، مما يدل على تلفيق الاتهام . وكذلك أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من وجود تناقض بين ما أثبتته التقرير الطبي من أن الإصابة من الأمام ، وما قرره المحجني عليه في التحقيق من أن إصابته من الجانب وفي الاتجاه الأيسر من جسمه . وقد حاولت المحكمة التوفيق بين الأمرين ، فأهدرت أقوال المحجني عليه في التحقيق ، وأخذت بما قرره أمامها بالجلسة ، مع أن أقواله الأخيرة لم يقصد بها إلا أن تكون متفقة مع التقرير الطبي . ويعيب الطاعن على الحكم أخيراً قصوره في بيان نية القتل إذا اكتفى بقوله إنها متوافرة من استعمال سلاح قاتل بطبيعته ، وهي بندقيته التي أطلقها على المحجني عليهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان للمحكمة أن تأخذ بما يقرره الشاهد أمامها ، وإن خالف أقواله الأولى في التحقيق ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها ، وكان لا إلزام عليها بأن تتبع الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه ما دام قضاؤها في النهاية بالإدانة يفيد أنها اطرحت ولم تأخذ به — لما كان ذلك ، وكان ما استدل به الحكم لاستظهار نية القتل ، من أن الجاني استعمل في مقارفة جريمته بندقيته وهي سلاح قاتل بطبيعته ، وأطلقها على المحجني عليه ، سائغاً في العقل للتدليل عليها ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه ، واجبا رفضه .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ، رحمت  
داود ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٣ )

### القضية رقم ٩٦ - سنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) حكم . تسببه . استئناف . اتخاذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا  
لما قضى به . لا مانع .

( ب ) نقض . حكم . البيانات الجوهرية الواجب ذكرها فيه . خلو الحكم الابتدائي منها .  
ذكرها في الحكم الاستثنائي الذى قضى بتأييده . يكفى .

١ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا  
لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستثنائي .

٢ - لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة  
لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستثنائي الذى قضى بتأييده قد استوفاهما .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - ارتكب تزويرا في محركات لعبد  
الرحمن بلال بواسطة الاصطناع بأن حرر المستندات المبينة في تقرير الطعن  
والمرفقة بالقضية رقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ كلى الاسكندرية ناسبا صدورهما إلى المحنى  
عليه وأمضاها بإمضاء مزورة له . وثانيا : استعمل الأوراق المزورة سالفة  
الذكر بأن قدمها إلى المحكمة في القضية رقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ كلى الاسكندرية .  
وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ومحكمة المنشئة الجزئية قضت



حضوريا بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشر جنهات لوقف التنفيذ وذلك عملا بالمادتين ٢١٥ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ طالبا إلغائه وبراءته مما هو منسوب إليه ، كما استأنفته النيابة في التاريخ المذكور طالبة التشديد ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض الأستاذ شفيق الديب المحامي الوكيل عن المحكوم عليه ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تطلب الحكم بعدم قبول هذا الطعن شكلا استنادا إلى أن الشهادة التي حصل عليها الطاعن من قلم الكتاب تطبيقا لنص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا تدل على عدم ختم الحكم وإيداعه في الميعاد القانوني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في يوم ٣٠ منه ، وحصل في نفس اليوم على شهادة من قلم الكتاب تتضمن أن "الحكم الصادر في قضية اللجنة المستأنفة المشار إليها قد ختم في الميعاد القانوني وأرسلت القضية جميعها لإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ رقم ٨٥٤٠ ولم ترد إلى وقت تحرير الشهادة" وفي يوم ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أعلن محامي الطاعن بورود القضية فقدم أسباب الطعن في ٢٣ منه .

وحيث إن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن ، بناء على طلبه ، صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإذا تعذر ذلك يقبل الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه في قلم الكتاب . ولما كانت الشهادة الرسمية التي قدمها الطاعن دالة ، بما لا يدع مجالا للشك على أن قلم الكتاب قد تعذر



عليه أن يعطى لصاحب الشأن صورة من الحكم في الميعاد الذى حدده القانون ، فإن ميعاد الطعن يمتد طبقا لحكم المادة ٢٦ ، السالفة الذكر إلى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم فى قلم الكتاب — لما كان ذلك ، وكان يبين من أوراق الطعن ، أن الطاعن أعلن بإيداع الحكم فى يوم ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، فقدم أسباب الطعن فى ٢٣ منه ، فإن الطعن وأسبابه ، يكونان قد حصلوا فى الميعاد ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، فيكون خاليا من الأسباب ، هذا فضلا عن أن الحكم الابتدائى الذى قضى الحكم المطعون فيه بتأييده ، قد خلا من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام ، فلم يدون فيه اسم المحكمة التى صدر منها ، ولا القاضى الذى أصدره ، ولا اسم المتهم ، أو رقم القضية . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه طلب من المحكمة تعيين خبير مرجح ، فلم تستجب له استنادا إلى أن التزوير ظاهر بالعين المجردة ، مع أن النظر المجرد لا يمكن أن يرجح رأى الفنى .

وحيث إنه من المقرر أنه لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستثنائى أسباب الحكم الابتدائى أسبابا لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستثنائى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستثنائى قد استوفى البيانات التى يقول الطاعن إن الحكم الابتدائى لم يشتمل عليها فإن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا — لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على ما طلبه الطاعن من تدب خبير مرجح بأن المحكمة لم تلتزم هذا الإجراء ، لاطمئنانها إلى تقرير الخبير المعين فى الدعوى ، وواضوح التزوير للعين المجردة ، وكان هذا الرد سائغا لأن المحكمة لا تلزم بتعيين خبير آخر إذا اطمأنت لرأى الخبير المعين فى الدعوى ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس فى موضوعه ، متعيئا رفضه .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين .

القضية رقم ٩٦١ سنة ٢٤ القضائية :

( ٤ )

( أ ) خير . شهادة . تقرير المحكمة سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين وسماعهما . عدم حضور الثالث وعدم تمسك المتهم بمناقشته . ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة عدم سماعها الخبير الثالث .

( ب ) حكم . تسببه . الأدلة الموضوعية التي استند إليها المتهم في نفي التهمة عنه . الرد عليها صراحة . لا يلزم .

( ج ) إثبات . شهود . الإحالة في ذكر أقوال أحدهم إلى ما أورده الحكم عن أقوال شاهد آخر اتفق معه في الرواية . جائز .

( د ) نقض . طعن . انتفاء المصلحة فيه . لا محل لإثارته . مثال في جريمة هتك عرض .  
( هـ ) إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في التحقيق دون تلك التي أبدأها في الجلسة أو ببعض أقواله دون البعض الآخر . جائز .

١ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت سماع أقوال الطبيب الشرعى وطبيب مستشفى الأمراض السرية وطبيب المستشفى الفرنسى ، ثم سمعت الطبيين الأول والثانى ولم يحضر الطبيب الثالث بالجلسة ، ولم يتمسك المتهم أمامها إذ ذاك بمناقشة هذا الطبيب ، فليس له من بعد أن ينعى عليها أنها لم تسمع أقواله .

٢ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى الأدلة الموضوعية التي استند إليها المتهم في نفي التهمة عنه مادامت أدلة الثبوت الميينة بالحكم تفيد ضمنا عدم اقتناع المحكمة بصحتها ، وما دامت هى بذاتها ليست قاطعة في نفي التهمة .



٣ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

٤ - لا محل لتشكي المتهم مما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة هتك العرض مادام الحكم لم يدينه باستعمالها .

٥ - للمحكمة أن تعمل في حكمها على ما تظنن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة ، وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الصبية... التي لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما كاملة بغير قوة أو تهديد بأن حك قضيبه بقبلها وأمنى عليها - وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى... على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة السويس الجزئية قضت بحضوريا بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ مع إلزامه بتعويض مدنى قدره قرش صاغ مؤقت للادعى المدنى والمصاريف المدنية المناسبة وذلك عملا بمادة الاتهام المطلوب محاكمته بها - فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة السويس الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن حين لم تجبه إلى ما طلبه بالجلسة وفي مذكرته من المعاينة التي كان من شأنها أن يبين استحالة وقوع الجريمة على الصورة التي ذكرتها المجنى عليها ، لأن جلسة القرفصاء



التي قالت إن الطاعن كان يجلسها لآتمكنه من ذلك — كما أن المحكمة سمعت أقوال طبيين فقط من الأطباء الثلاثة الذين طلب الطاعن سماعهم مع أن الطبيب الثالث الذي لم تسمعه كان أول من كشف على المجنى عليها .

وحيث إنه لا يبين من محضر جلسة المرافعة أن الطاعن تقدم إلى المحكمة بما يقوله في طعنه من طلب المعاينة — وما يقوله من أنه أبدى هذا الطلب في مذكرته المقدمة إلى المحكمة بجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ مردود بأن الدعوى أجلت بعد ذلك غير مرة دون أن يتقدم بهذا الطلب إلى هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى في الجلسات التالية ، وأصدرت الحكم فيها — ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت سماع أقوال الطبيب الشرعي وطبيب مستشفى الأمراض السرية وطبيب المستشفى الفرنسي ، ثم سمعت الطبيين الأول والثاني ، ولم يحضر الطبيب الثالث بالجلسة ، ولم يتمسك الطاعن أمامها إزاء ذلك بمناقشة هذا الطبيب ، فليس له من بعد أن ينعى عليها في طعنه أنها لم تسمع أقواله — لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم أيضا أنه لم يفصل أقوال الشهود ، واعتمد على شهادتهم في محضر تحقيق النيابة ، وأحال بالنسبة لأقوال أحد الشهود إلى ما جاء بأقوال شاهد آخر في تحقيق النيابة ، مع أن العبرة بما يبديه الشهود أمام المحكمة بالجلسة — كما أنه أورد أن الجميع شهدوا بأن المجنى عليها قررت لهم أن المتهم لم يستعمل معها أى إكراه أو قوة ، دون أن يورد أقوال كل شاهد في ذلك على حدة ، وأنه لم يرفع التعارض بين روايات الشهود وأقوال المجنى عليها المختلفة ، وما تبين من أنها حين أخبرت أحد الشهود باسم المعتدى عليها ذكرت اسما غير اسم الطاعن الذي ترفعه من قبل ، وأن الحكم اكتفى بأن قال إنه لم يكن هناك شخص آخر خلاف الطاعن داخل المرحاض ، مما دعا المحكمة إلى الثقة في أنه مرتكب الحادث ، مع أن هذا لا يرقى إلى مرتبة الدليل — ويضيف الطاعن أن الحكم تجاهل ما ثبت من تقارير التحليل من أنه لم يعثر على حيوانات منوية في المنديل الذي قيل بأن المتهم استعمله في إزالة آثار الجريمة ، واكتفى



بالقول بأن الجريمة تتوافر أركانها بمجرد الملامسة ، مع أن تقرير التحليل يدل على كذب المجنى عليها . هذا إلى أنها قررت في التحقيق أنها لم تشعر بهذه الملامسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة هناك العرض بغير قوة ولا تهديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - ولما كانت المحكمة غير ملزمة بعد ذلك بأن تشير صراحة في حكمها إلى الأدلة الموضوعية التي استند إليها الطاعن في نفي التهمة عنه مادامت أدلة الثبوت المبينة بالحكم تفيد ضمنا عدم اقتناع المحكمة بصحتها ، ومادامت هي بذاتها ليست قاطعة في نفي التهمة - ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى أقوال الشهود الذين اعتمد على شهادتهم ، ولا يعيبه أن يحيل في إيراد أقوال أحدهم إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه غير ذلك ، وكان لأجل تشكيكه مما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب الجريمة مادام الحكم لم يدنه باستعمالها - ولما كان للحكمة أن تعول في حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد به أمامها في الجلسة وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى ومناقشة للحكمة في تقديرها للأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



( ٥ )

القضية رقم ٩٦٢ سنة ٢٤ القضائية :

هتك عرض بالقوة - متى تتحقق الجريمة ؟ مثال .

إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها ، وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإيذاء إن رفضت ، فاستغاثت ، فاعتدى عليها بالضرب - فإن هذا الفعل المسمى الذي وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يندش حيائها ويمس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة صابر عطية محمد الشويلي المظعون ضده ، في دعاها رقم ١٩٢١ سنة ١٩٥٣ المنتزه بأنه بدائرة قسم المنتزه بمحافظة الاسكندرية : شرع في مواقة نفوسه محمد محمود بغير رضاها ، وطلبت إلى غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٦٧/١ من قانون العقوبات . وغرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية سمعت الدعوى وقررت باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات باعتبار أن المتهم ارتكب مع نفوسه محمد محمود أمرا مخلا بالحياء في غير علانية وذلك بأن دخل إلى حجرتها وأمسك بكتفها وراودها عن نفسها . وثانيا - بإحالة القضية إلى محكمة جناح المنتزه لمحاكمته طبقا للمادتين والوصف السابقين . وثالثا - بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . ورابعا - بإخطار النيابة العامة فورا بهذا القرار لتنفيذه وإعلان المتهم به .

قطعت النيابة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .



### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام إذا اعتبرت الواقعة المسندة إلى المتهم ارتكاب فعل نخل بالحياء مع امرأة في غير علانية قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ هي تكون جناية هتك عرض بالقوة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما أوردها أمر غرفة الاتهام المطعون فيه تتلخص فيما أبلغت به المجني عليها من أن المتهم — بعد خروج زوجها لعمله — طرق على بابها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها وأضافت أنه جذبها إليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإيذاء إن رفضت ، فاعتدى عليها بالضرب . ولما كان هذا الفعل المادى الذى قالت المجنى عليها إنه وقع على جسمها من المتهم مباحة بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يندش حياءها ويمس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك لو صحت جناية هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . وعلى ذلك فإن غرفة الاتهام ، إذا اعتبرت الواقعة جنحة تنطبق عليها المادتان ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات ، وأحالتها إلى محكمة الجناح بهذا الوصف ، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ، ونقض أمر غرفة الاتهام المطعون فيه .

( ٦ )

القضية رقم ٩٦٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع موضوعي . تتبعه الرد عليه في كل جزئية . غير لازم .

إن المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعي والرد عليه في كل جزئية يثيرها مادام الرد على ذلك مستفادا من قضائها بإدائته للأسباب التي بينها .



## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن - مع آخرين بأنهم قتلوا عمدا بدوى عبد الحليل على حماد بأن انهمالوا عليه ضربا بالعصى الغليظة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الممينة بالتقرير الطبي والصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد - وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ - وادعت بحق مدنى زكية معوض عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين يونس ودريه وطلبت الحكم لها قبل المتهم مع الآخرين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنين وبإلزامه بأن يدفع للادعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

... وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن من أنه لم يرتكب الحادث بل كان سائرا فى طريق عودته من عمله فقابلته عسكري السوارى وقبض عليه وأن المجنى عليه لم يذكر أنه كان من ضاربيه وأن عسكري السوارى قال إنه قبض على الطاعن لأنه انفرد بالاتجاه نحو المساكن وكان فى مؤخرة الهاربين فما كان للحكم أن يقول بثبوت الواقعة ضده من هذه الأقوال . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها ومن ذلك ما ذكره من مؤدى أقوال الشاهدين اللذين يشير اليهما الطاعن فى طعنه



من أنه كان من بين المعتدين الذين كانوا متربصين لليجنى عليه على جانبي الطريق عند قدومه وانها لوا عليه ضربا بالعصى . ولما كانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعى والرد عليه فى كل جزئية يثيرها ما دام الرد على ذلك مستفادا من قضائها بإدانتة للأسباب التى بينتها . هذا إلى أنها مع ذلك قد عرضت لدفاع الطاعن وأبدت أنها لم تأخذ به — لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون إلا مجادلة فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## ( ٧ )

القضية رقم ٩٦٦ سنة ٢٤ الهضائية :

إثبات . شهود . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوالهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ما عداها دون بيان أسباب . جائز .

إن لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وتطرح ما عداها مما لا تطمئن إليه ، دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ابراهيم محمد بيصار عمدا على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته — وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وادعى



بحق مدنى : ١ - محمد على بيصار عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد ابنه  
المرحوم ابراهيم بيصار وهم صلاح ورثيفة وخيرى ومنجدة و٢ - أم محمد سليمان  
على بيصار عن نفسها وبصفتها زوجة المحبى عليه وطلبا الحكم لها قبل المتهم بمبلغ  
ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنائيات  
شبين الكوم قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنين والزامه بأن  
يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ سبعمائة جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش  
مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات لأنه  
فى الزمان والمكان سالفى الذكر ضرب ابراهيم محمد بيصار عمدا على رأسه فأحدث به  
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب  
تأففى إلى موته .

فقطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على رواية معينة  
لشهود ، قد فاته أن يتعرض لأقوالهم الأولى فى تحقيقات البوليس التى لا تؤدى  
إلى إدانة الطاعن ، كما لم يشر الحكم إلى اختلافهم فى نوع الآلة التى استعملت  
فى للضرب بل أنه اعتبر أن شاهد الرؤية الوحيد هو حسن المرحومى ، مع أن  
سارواه عنه لا يقطع بذلك . ثم هو فضلا عن ذلك قد أغفل أن الحادث مشاجرة  
بين هاتين مما لا يتفق مع ما أثبتته من أن الطاعن هو المعتدى الوحيد على المحبى  
عليه الذى وجدت به ثلاث إصابات نشأت الوفاة عن إحداها . ولما كانت  
المحكمة قد أخذت بأقوال الشهود الأخيرة وكانت تلك الأقوال مع تناقضها تسند  
إلى الطاعن ضربتين فقط ، وكان الحادث شجارا فلا يمكن من هذا الجزم باستناد  
الإصابة الممينة إلى الطاعن ، بل إن التهمة تكون شائعة يؤخذ فيها الطاعن بالقدر  
المتيقن فى حقه متى ثبت اشتراكه فى المعركة - هذا ويضيف الطاعن إلى ما تقدم  
أن الحادث حصل بعد الغروب بنصف ساعة ، حيث كان شاهد الرؤية على



بعد منه ، والمحكمة لم تجر معاينة مكان الحادث لمعرفة إمكان الرؤية من عدمه كما فات عليها استشارة الطبيب الشرعى فيما إذا كان المجنى عليه يستطيع الكلام بعد إصابته إزاء ما ذكره شيخ الخفراء فى شهادته من أن المجنى عليه أفضى إليه باسم ضاربه ، وأنه هو الطاعن ، وفى هذا إخلال بحقه فى الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك وكان الحكم قد اثبت على الطاعن أنه وحده الذى أحدث إصابات المجنى عليه بما فيها الإصابة المميتة ، وكان لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وتطرح ما عداها مما لا تطمئن إليه ، دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب — ولما كان الطاعن — على ما بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة — لم يطلب إلى المحكمة الانتقال لمكان الحادث للتحقق من إمكان الرؤية من عدمه ، كما لم يطلب إليها استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى إمكان تكلم المجنى عليه بعد إصابته ، لما كان كل ما تقدم — فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

( ٨ )

القضية رقم ٩٦٨ سنة ٢٤ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة اسماعيل مجدي ،  
رحمن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين :

حكم . تسيبه . سرقة باكره . . ركن الإكراه . استظهاره . مثال .  
إذا كان الحكم قد قال " إن المجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الإمساك  
بالمتهم الذي اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار المادية التي ثبتت  
في التقرير الطبي فحال بينها وبين الإمساك بزملائه في السرقة ، فمكتنهم من سلب  
النقود والمصاغ والفرار بها ، ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا  
المجنى عليها وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف  
مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه وزملائه " - فإن هذا الذي قاله الحكم  
يتحقق به ركن الإكراه في جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤  
من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

### الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين مجهولين سرقوا المصاغ والنقود  
المبينة بالمحضر المملوكة إلى حميدة على حسن فاضل ومحمد السيد راضى من منزليهما  
بطريق الإكراه الذي ترك الأثر المبين بالكشف الطبي بحميدة على حسن فاضل  
وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ٢/٣١٤  
من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت  
حضوريا عملا بمادة الاتهام المذكورة بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس  
سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن ركن الإكراه غير متوفر في واقعة الدعوى إذ أن الإكراه المنسوب للطاعن وقع بعد أن تمت جريمة السرقة ، مع أن الإكراه الذي يرتكب بعد السرقة ولا يكون الغرض منه إلا تسهيل الفرار بالمسروق هو أمر منفصل عنها ، ولا يعد ظرفا مشددا لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - هذا إلى أن الحكم مشوب بقصور أسبابه فقد تضاربت أقوال المجنى عليها ، ولم تأخذ المحكمة إلا بما قرره من أن الإكراه وقع داخل المنزل ، كما لم ترد المحكمة على دفاع الطاعن الذي يتضمن أنه كان مارا بالشارع فأمسك به زوج المجنى عليها وأحد الشهود ولفقا له التهمة ، وأنه ثبت من المعاينة التي أجراها محقق البوليس عدم وجود أى أثر من مقاومة أو كسر بواب الحجرة التي كانت بها المسروقات ، بل إن هذه الحجرة وجدت مغلقة ومفتاحها مع المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة السرقة بالإكراه التي دان الطاعن بها إذ قال : " إنه يخلص مما تقدم بيانه تفصيلا أن جريمة السرقة بإكراه المسندة إلى المتهم وقارفها مع آخرين مجهولين ثابتة قبله ثبوتا تاما وقد توافرت أركانها جميعا وهى الفعل المسمى للاختلاس ووقوع هذا الاختلاس على المصاغ والنقود المملوكة للمجنى عليها وتوافر ركن الإكراه المطلوب لإعمال المادة ٣١٤ من قانون العقوبات بفقرتها إذ ذكرت المجنى عليها حميدة أنها تمكنت من الإمساك بالمتهم الذي اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار المادية التي ثبتت في التقرير الطبي فحال بينها وبين الإمساك بزملائه في السرقة فمكثهم من سلب النقود والمصاغ والفرار بها ،



ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا المجنى عليها حميدة وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف مع حميدة محاولا الفرار بما سرقه زملاؤه“ ولما كانت ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك متفقا مع القانون ، ويتحقق به ركن الإكراه في جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وكانت الأدلة التي ساقها الحكم في ثبوت الواقعة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، كما أن الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن ورد عليه ردا سائغا بما يفنده — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، وما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : إسماعيل مجدى ،  
وحسن داود ، ومحمود إسماعيل ، وأنيس غالى المستشارين .

( ٩ )

### القضية رقم ٩٧٢ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسببه . ركن العلم . استظهاره . مثال .  
( ب ) نقض . سبب جديد . عدم التمسك ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية .  
إثارته أمام محكمة النقض . لا تقبل .

١ - يكفى للتدليل على علم المتهم بسرقة الأدوات المدرسية التى ضبطت معه أن يقول الحكم " إن المتهم ضبط فى الخامسة صباحا يحمل كتباً تبين أنها مسروقة من مدرسة ... وليس فى الأوراق ما يقطع بسرقة إياها من المدرسة المذكورة ، ومن ثم كان ادماؤه بفرض صحته من بيع الفراش له هذه الكتب والاتفاق على تسليمها فى الرابعة صباحاً لما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع ، الأمر الذى تنفى معه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب القطع والحزم وثبوت تهمة الإخفاء فى جانبه لثبوت أن الكتب التى كان يحملها مسروقة ، وأن ظروف استلامها وما قرره العسكرية من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة ، ثم القول إنه اشتراها لبيعها لحاجته لما يقطع بعلمه بسرقتها " .

٢ - إذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : سرقوا الأدوات المدرسية الميينة بالمحضر لمدرسة كفر الحمام الأولية ، وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧ من قانون العقوبات . ومحكمة أحداث الزقازيق الوطنية قضت حضوريا بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ عملا بمادة الاتهام المذكورة ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم صدوره ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم ومع وقف جميع الآثار الجنائية المترتبة على ذلك وعلى اعتبار أن التهمة المسندة إليه إخفاء أشياء مسروقة بالمادة ٤٤ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... إلخ.

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون فيه بالبطلان لأنه لم ينص على أنه صدر بعد المداولة قانونا ، مع أنه ينطوى على تعديل وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء أشياء مسروقة مع العلم بسرقتها وعلى تأييد الحكم الابتدائي مع وقف تنفيذ العقوبة . كما يرميه بالفصور لعدم التدليل على العلم بالسرقه . ولأن محكمة أول درجة لم ترد على الدفع الذي أبداه أمامها ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه هو والمنهم الثاني بمعرفة عسكري البوليس لجرد حملهما سلة مغطاة لم يعثر فيها على شيء . وقد أيدت محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي بجاء حكمها باطلا ، ويعيب أخيرا على الحكم الابتدائي أنه دان الطاعن في جريمة السرقة في مكان مسكون حالة أنه اعترف بشراء الأشياء من خادم بالمدرسة حكم ببراءته ، وكان يتعين اعتبار الحادث إخفاء لأشياء مسروقة مع العلم بسرقتها وهو ما فاعلته المحكمة الاستئنافية.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد نص على صدوره بعد المداولة ، كما أنه دلل على علم الطاعن بسرقة الأدوات المدرسية التي ضبطت معه بقوله : " إن المتهم ضبط في الخامسة صباحا يحمل كتباً تبين أنها مسروقة من مدرسة كفر الحمام ،

وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة إياها من المدرسة المذكورة ، ومن ثم كان ادعاؤه بفرض صحته من بيع الفراش له هذه الكتب والاتفاق على تسليمها في الرابعة صباحا لما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع ، الأمر الذي تنفى معه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب القطع والجزم وثبوت تهمة الإخفاء من جانبه لثبوت أن الكتب التي كان يحملها مسروقة ، وأن ظروف استلامها وما قرره العسكري من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة ثم القول إنه اشتراها لبيعها لحاجته لما يقطع بعلمه بسرقتها . ولما كان الطاعن لم يعد التمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض ، ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٠ )

القضية رقم ٩٧٣ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . استئناف . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها . القول بخلو الحكم الاستثنائي من الأسباب . هو قول غير حديد .

إذا نص الحكم الاستثنائي على أنه يؤيد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها فإنه يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب ، ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سديد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الأوقاف إضرارا بالحاجز حالة كونه مالكا للمحجوزات ولم يكن قد تسلمها إلا على وجه الوديعة لحراستها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز بني سويف الجزئية



قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا وذلك عملا بمبادئ الاتهام المذكورتين آنفا مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات فاستأنف المحكوم عليه — ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطمعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا ، كما انطوى على الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، ذلك أنه خلا من الأسباب . ولا يكفى ما يقوله من أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ، لأن القانون يحتم اشتغال كل حكم على الأسباب التى بنى عليها ، كما أن المحكمة لم تحقق دفاع المتهم الموضوعى الذى أبداه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ نص على أنه يؤيد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها ، يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب ، ويكون القول بنخلوه من الأسباب غير سديد . ولما كان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى والأدلة عليها ، وفند دفاع الطاعن الذى أبداه لمحكمة أول درجة ، وكان فيما أثبتته المحكمة فى ذلك تنفيذ لما أبداه الطاعن أمام محكمة ثانية درجة من دفاع انحصر فى تجهيل الأعيان المحجوزة حاصلاتها ، وفى عدم مسئوليته عن نقل المحجوزات للسوق ، الأمر الذى ينقضه ما جاء بالحكم من أن التبيد مؤسس على نقل الحاصلات من مكان حجزها وعدم تقديمها عند طلبها فى ذلك المكان — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١١ )

القضية رقم ٩٧٤ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم تحقيقه أو الرد عليه . تأييد الحكم الابتدائي  
للاسباب التي بنى عليها . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان المتهم بالتبديد قد طلب أمام المحكمة الاستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة  
بالشركة والمخزن الخاص بها ، تحقيقا لدفاعه ، فقضت المحكمة المذكورة بتأييد  
الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها ، ولم تشر في حكمها إلى طلب المتهم  
في هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يترتب عليه تغيير وجه  
الرأى في الدعوى — فإن في عدم إجابته أو الرد عليه إخلالا بحقه في الدفاع يعيب  
الحكم ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد آلات الكتابة المبينة الوصف والقيمة  
بالمحضر لشركة أجييون وذلك إضرارا بها وكانت قد سلمت إليه على سبيل  
الوديعة لحفظها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة  
مينا البصل الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس  
المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة  
الاسكندرية الابتدائية قضت بحضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه  
وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك أنه طلب بلسان محاميه من المحكمة الاستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة بمخزن الشركة المحجنى عليها ، وكرر هذا الطلب في المذكرة المقدمة منه بعد حجز الدعوى للحكم ، ولكن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الابتدائي دون أن يشير إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب بجلسة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تقديم الدفاتر الخاصة بالشركة والمخزن الخاص بالمحجنى عليها ، والحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة للطاعن للأسباب التى بنى عليها ، لم يشر إلى طلب الطاعن فى هذا الشأن أو يرد عليه . ولما كان تحقيق دفاع الطاعن قد يترتب عليه تغيير وجه النظر فى الدعوى ، فإن فى عدم إجابته أو الرد عليه إخلالا بحقه فى الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه ، ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

---

## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الاساتذة : ابراهيم خليل ،  
واسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ١٢ )

### القضية رقم ٩٥٤ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) حكم . تسببه . نية القتل . استظهارها . مثال .  
( ب ) حكم . تسببه . دفاع شرعى . الدفع به . تأصيله على أن الحادث الذى ارتكبه  
المتهمون يعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة . نفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث  
معه يكفى لنفى قيامها عن باقى المتهمين .

١ — يكفى لاستظهار نية القتل لدى المتهمين قول الحكم إنها ثابتة " من  
استعمالهما سلاحا قاتلا بطبيعته (بنادق خرطوش) ومن تصويبهما فى مقتل من المجنى  
عليهما ( بطنيهما ) وإصابتهما فعلا فى تلك المواضع الإصابات الخطرة التى كانت  
سببا فى وفاة أولهما " .

٢ — إذا كان منطق الحكم هو أن الحادث كان وحدة غير قابلة للتجزئة ،  
فإنه إذا مانى قيام الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث معه من المتهمين وأثبت نية  
الاعتداء عليه ، وعلى زملائه ، فقد انتفت حالة الدفاع عن المتهمين جميعا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — المتهم الأول قتل عمدا عثمان  
حسن خلف بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الممثلة  
بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته — وثانيا — المتهم الثانى قتل عمدا



عبد المقصود محمد خلف بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — وثالثا — المتهم الثانى أيضا شرع فى قتل فايد محمد عبد الله عمدا بأن أطلق عليه عيارين ناريين قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج — ورابعا — المتهم الثالث شرع فى قتل محمد سعيد حماد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وخامسا — المتهمان الثانى والثالث — أيضا ضربا عمدا أحمد حسن خلف فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لما كتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ و ٤٥ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات — أولا — بمعاينة كل من عبدالرحمن أحمد وهبه وطه عزوز وهبه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وثانيا — بمعاينة عزوز عبد اللطيف وهبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . وثالثا — براءة عزوز وهبه من تهمة الشروع فى قتل فايد محمد عبد الله .

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع لأن الطاعنين طلبوا إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث ، وإجراء معاينة ، لأن المعاينة التى أجرتها النيابة فى التحقيقات جاءت قاصرة بسبب إجراءاتها فى المساء قبل أن يبدأ التحقيق ، ولم تكن النواحي التى يتطلب الأمر استجلاءها قد تكتشفت ، فضلا عن أن الرسم الكروكى المرافق لها يناقضها ولا يتفق مع مداولها وهى وإن أشارت إلى أن هناك طريقا يفصله عن الأرض الزراعية حاجز من البوص . إلا أن

إعادة المعاينة كانت لازمة لإثبات أن الجناة كانوا حين إطلاق النار ، على ذلك الطريق ، وأن المجنى عليهم ، وقد كانوا بالأرض الزراعية ما كان في وسعهم أن يروا الجناة مع قيام هذا الحاجز الذي كان موجودا وقت وقوع الحادث ، والذي ظل موجودا على الطبيعة حتى إبداء هذا الطلب إلى المحكمة ، إلا أنها التفتت عنه بمقولة إنه يستوى إن كان الجاني على الطريق أو بالحقل ، إذ كان الاعتداء في كل حال على مرأى من الشهود ، وقد وقع الحادث وقت الغروب ، والضوء كاف للرؤية ، والمتهم الأول على مقربة منهم والزراعة التي بالحقل قصيرة ، مما لا يجعل هناك محلا لإجابة طلب الدفاع إلى إجراء معاينة جديدة. ويقول الطاعنون أيضا إنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس يبرر الاعتداء الذي وقع منهم على فرض حصوله ، ذلك لما ثبت من شهادة الشهود من أنه بعد فض النزاع الذي وقع بين الطرفين في بدء الأمر ، تربص فريق المجنى عليهم لفريق الطاعنين ، حتى إذا مر بهم الطاعن الأول اعتدوا عليه بالضرب ، وكانوا يحملون العصي والفؤوس ، وكان الاعتداء شديدا ، حتى أن الطاعن الأول ألقى نفسه في التربة فرارا من الفتك به ، لكنهم بالرغم من ذلك واصلوا ملاحقة الطاعنين حتى وقع الحادث بالقرب من منازلهم. وقد جاء رد الحكم على هذا الدفاع قاصرا مستندا إلى وقائع لا سند لها من الأوراق إذ قالت المحكمة إن المجنى عليهم لم يكن معهم سلاح على خلاف الثابت بالتحقيقات من أنهم كانوا يحملون عصيا وفؤوسا ، هذا إلى الخطأ في القول بأن حق الدفاع رهن بوجود سلاح ناري مع البادئ بالاعتداء ، مع أن هذه الحالة تتحقق متى كان المعتدى مزودا بأية وسيلة من وسائل الاعتداء الأخرى الأمر الذي لم ينفيه الحكم عن المجنى عليهم . هذا إلى أن الحكم وهو يتحدث عن نفى قيام حالة الدفاع الشرعي ، قصر ذلك على الطاعن الأول مع أن هذا الدفاع يتمسك به الطاعنون جميعا ، وبذا يكون الحكم قد سكت على الرد على هذا الدفع فيما يختص بالطاعنين الثاني والثالث ويضيف الطاعنون أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا أولا في الرد على دفاع الطاعن الأول من أن إصابة المجنى عليه الأول كانت قاتلة فور حصولها لأنها أصابت القلب فما كان في مكتته



أن يتكلم وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في ذلك استجلاء لهذه النقطة ، ولتكذيب الشاهد الذى قرر أن المصاب تكلم ، غير أن المحكمة ردت على هذا الطلب بأن الإصابة ليست في المخ وهو مركز انطق ، ومن ثم كان في استطاعة المصاب أن يتكلم وإن كانت الإصابة في القلب وهذا قول تنقصه الدقة ، لأن إصابة القلب لا تقل خطورة عن إصابة المخ . هذا إلى أن المحكمة لم ترد على باقى أوجه الدفاع الأخرى ، وأهمها شاهد نفى الطاعن الأول الذى صادقه على دفاعه من أنه لم يكن على مسرح الجريمة ولم يشترك في ارتكابها — ثانيا : في التحدث عن توفر نية القتل بالنسبة إلى الطاعنين الثانى والثالث ، وهو ركن أساسى في جرائم القتل يجب أن تتحدث عنه المحكمة استقلالا وإلا كان حكمها معيبا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، والأدلة على ثبوتها ، وتحدث صراحة عن نية القتل لدى الطاعنين الثانى والثالث خلافا لما يقوله الطاعنان فقال إنها ثابتة "ومن استعمالهما سلاحا قاتلا بطبيعته (بنادق خرطوش) ومن تصويبهما في مقتل من المجنى عليهما (بطنهما) وإصابتهما فعلا في تلك المواضع الإصابات الخطيرة التى كانت سببا في وفاة أولهما". وإذ تتحدث عن نفى حالة الدفاع الشرعى قال : إن فريق المجنى عليهم لم يكونوا مسلمين واستند في ذلك إلى ما شهد به العمدة من أن وكيل شيخ الحفراء المجنى عليه ترك بندقيته الحكومية في منزله قبل قدومه لمحل الحادث ، وأن ما صدر منه من أقوال وقتذاك يدل على أنه لم تكن لدى فريق المجنى عليهم نية الاعتداء، بل جاءوا إلى محل المجنى عليه الأخير لإحضار ولده وماشيته خوفا عليهما من اعتداء فريق الطاعنين وهناك وقعت الواقعة " . ثم انتهى إلى القول بأن لا أساس لما دفع به الطاعن الأول من أن قدوم فريق المجنى عليهم كان بقصد الاعتداء ، بل إن هذا الطاعن وهو ابن كبير عائلته عز عليه أن يعتدى عليه من أحد فريق المجنى عليهم ويهان على الصورة ، التى أوضحتها المحكمة ، فثارت نائرتة ، واستدعى ولدى عمه الطاعنين الثانى والثالث<sup>٣</sup> للانتقام لشرفه المهان ، وأراد أن يثار من أحسن شخص من خصومه ، وهو وكيل شيخ الحفراء المجنى عليه الأول ، فوقع الاعتداء الذى توالى بأن أطلق

الطاعنون النار على المجنى عليهم . ولما كان هذا الاستخلاص سائغا ، ومتفقاً مع الوقائع التي أوردتها المحكمة في الحكم ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة من أن الاعتداء الذي وقع من أحد المجنى عليهم على الطاعن الأول كان قد انقطع ، وأن عودة ذلك الطاعن مع زميليه واعتداءهم على المجنى عليهم كان انتقاماً وأخذاً بالنار — لما كان ما تقدم ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافعين الثلاثة إذا استند في دفاعه عنهم جميعاً إلى قيام حالة الدفاع الشرعي ، فإنه خص بالذكر ما وقع من اعتداء أحد فريق المجنى عليهم على الطاعن الأول ، ورغبة هذا الفريق في الانتقام منه هو بالذات ولم يفرد للطاعنين الثاني والثالث دفاعاً خاصاً في هذا الصدد غير ما يشملهما مع الطاعن الأول ، فإذا كان الحكم قد خص هذا الأخير بالذكر عند تحدّثه عن نفي حالة الدفاع الشرعي ، فذلك لأن الحادث بدأ معه ، ولأنه هو الذي استفز زميليه الثاني والثالث لكي يسهما معه في الأخذ بالنار . هذا إلى أن منطق الحكم ينحوي على أن ما أثّر من أن الطاعنين كانوا في حالة دفاع شرعي ، إنما أسس على أن الحادث كان وحدة غير قابلة للتجزئة ، فإذا ما نفي قيام الدفاع الشرعي عن بدأ الحادث معه ، وأثبت نية الاعتداء عليه ، وعلى زميليه ، فقد انتفت حالة الدفاع عن الطاعنين جميعاً .

وحيث إنه فيما يختص بطلب المعاينة ، فإن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الطلب بما يفيد أن المحكمة لم تكن غافلة عما قاله الدفاع من وجود سور من البوص بين الحقل والطريق ، وأنها إنما التفتت عن هذا الطلب للأسباب التي ذكرتها إذ قالت : " إن الطبيب الشرعي قال في نتيجة تقريره إن العيار أطلق من الأمام واليسار إلى الخلف واليمين بميل بسيط إلى أسفل ، بينما الثابت من شهادة الشهود أن الضارب والمضروب كان كلاهما بالحقل أي في مستوى واحد ، وعليه يستنتج الدفاع أن الضارب كان على الطريق ، وليس بداخل الحقل ، وهذا الاستنتاج لا يوهن من صحة الإسناد ، لأنه سواء كان الضارب بداخل الحقل أم على حافته ، فإنه كان على كل حال على مرأى من شهود الواقعة ، والحادثة حصلت وقت الغروب ، وانضوء كاف للرؤية ، والمتهم الأول على مقربة منهم وزراعة القصب كما قرر الشهود بالجلسة ، لا يبعدو ارتفاعها عشرة



مستحتمرات ومن أجل هذا لا ترى المحكمة محلاً لإجابة طلب الدفاع انتقلها إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة وتحديد مكان الضارب من المضروب ، وبعد أن مضى على الواقعة خمس سنوات أصبح من العسير على الشهود أن يحددوا الموقف والمكان ، ولكن المهم أن شهادتهم بالرؤية تقنع المحكمة وليس هناك ما يضعف الثقة بها أو يزعمها .“ ويبين مما تقدم أن الحكم رد على دفاع الطاعن في هذا الصدد في حدود ما أثارة وما تضمنته من طلب . على أن الدفاع لم يبين لمحكمة الموضوع ما يقوله الآن من وجود تعارض بين ما أثبتته المعاينة التي أجرتها النيابة وبين الرسم الكروكي المرافق لها . كما أنه لا تعارض بين ما أثبتته الحكم من أقوال الشهود والكشف الطبى الشرعى ، إذا فرض الحكم احتمال أن يكون الضارب واقفاً على حافة الطريق عند إطلاق النار مما يجعل العيار يسير مسراه الذى وصفه الحكم بأنه من أعلى إلى خف يميل بسيط إلى أسفل - لما كان ما تقدم ، وكان لم يثبت بحضور الجلسة أى طلب للدفاع عن ندب الطبيب الشرعى لمناقشته على قدرة المجنى عليه الأول على التكلم من عدمه ، بل إن هذه العبارة وردت في صيغة تفويض الأمر إلى المحكمة ، وكانت هي في حدود سلطتها التقديرية لم تر ضرورة إليها ، وكان ما يقوله الطاعنون من عدم الرد على أوجه الدفاع الأخرى مردوداً بأن المحكمة ليست ملزمة بالرد على كل ما يثيره من وجوه الدفاع الموضوعية مادام الرد عليها مستفاداً من أخذ المحكمة بأدلة الشهود التي بينها في الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ١٣ )

القضية رقم ٩٥٩ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع شرعي . تقيہ بناء على أسباب مؤدية الى ذلك . مثال .

إذا كان الحكم قد عرض لدفاع المتهم ، وفنده بأنه هو الذي يادر المجنى عليه وطعنه بالسكين ، فأهاج ذلك الخفراء الموجودين في بيت العمدة ، فأحاطوا به ، وانهاوا عليه ضربا ، ولم يدعوه حتى سقط على الأرض ، وتمكنوا بذلك من انتزاع السكين من يده - فان هذا الذي قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة في القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ( ١ ) عبد الستار خلف الله سليم ” الطاعن “  
( ٢ ) عبد العظيم أبو زيد خليفه - بأنهما في ليلة غرة شعبان سنة ١٣٧٢ الموافق ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٣ بناحية مركز اهناسيا مديرية بني سويف - شرعا في سرقة الأواني النحاسية الميينة الوصف والقيمة بالمحضر لزكية محمد عقل حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا ” مسدسا “ وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس - والمتهم الأول أيضا - شرع عمدا في قتل طه فارس سلطان وسيد كامل متولى بأن أطلق عيارا ناريا على أولهما قاصدا قتله فأخطأ وأصاب الثاني فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمةين لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم احكام الرماية بالنسبة للأولى ومداركة المجنى عليه بالعلاج بالنسبة للثانية . وقد اقترنت هاتان الجنايتان بجناية أخرى تلتهمها هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع عمدا في قتل عبد العظيم مياس سرحان بأن طعنه بآلة حادة ” سكين “ قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي



الشرعى والتي نفذت الى التجويف البريتونى وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو مداركة المحنى عليه بالعلاج - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٢٣٤ و ١/٢ من قانون العقوبات والثانى بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من ذات القانون ، فقررت بذلك .

ومحكمة جنايات بنى مويق قضت حضوريا أولا . بمعاينة عبد الستار خلف الله سليم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين من تهمة شروعه فى قتل عبد العظيم مياس سرحان وذلك عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وثانيا ببراءته من باقى التهم المسندة إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وثالثا - براءة عبد العظيم أبو زيد خليفة مما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

### المحكمة

...وحيث إن الطعن يتحصل فى أن الطاعن دافع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى من نفسه ، وأيد دفاعه بما فيه من إصابات عدة ، وبأن السكين التى ضبطت معه مما يستعمل فى شئون البيت ، وليست سلاحا قاتلا بطبيعته ومع ذلك فقد اعتبرته المحكمة معتديا ، وأهدرت دفاعه ، فشاب حكمها القصور والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ، وفنده بأنه هو الذى يادر المحنى عليه ، وطعنه بالسكين ، فأداج ذلك الحفرء الموجودين فى بيت العمدة ، فأحاطوا به ، وانها لوا عليه ضربا ، ولم يدعوه حتى سقط على الأرض ، ويمكنوا بذلك من انتزاع السكين من يده . وهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة فى القانون ، ومن ثم فلا محل لما يشير فى طعنه ، ويتميز رفضه موضوعا .

## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : إسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود إبراهيم إسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٤ )

### القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) تفتيش . عدم ذكر اسم الشخص بالدقة في الأمر الصادر بتفتيشه . ثبوت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لا بطلان .

( ب ) مواد مخدرة . مجرد إحرازها يكفى لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥١ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . محله أن يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .

١ - إن عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه لا يبنى عليه بطلانه إذا ثبت أن الشخص الذى حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

٢ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت إلتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفى لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها ، ولا محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز جواهر مخدرة "أفيونا" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته



إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/ج و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول (١) المرفق بهذا المرسوم بقانون ، فقررت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قالت بأن الدفع في غير محله ، ثم قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وذلك عملا بمواد الاتهام المطلوبة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التفتيش ... الخ

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الدفاع عن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لأنه بنى على تحريات غير جدية وغير دقيقة ، إذ لم يذكر في الأمر بيان دقيق عن اسم الشخص المطلوب تفتيشه واسم ابنه ورقم المنزل ، فردت المحكمة على هذا الدفع ردا ينطوى على الخلط بين بطلان أمر التفتيش وبطلان التفتيش ذاته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وتعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بقوله : ” إن هذا الدفع في غير محله ذلك لأنه ثابت من أقوال ومذكرة اليوز باشى السباعى الشوى الذى قام بالتحريات التى انبنى عليها الإذن بالتفتيش أنه يطلب ضبط وتفتيش المدعو محمد الهندى الذى يسكن بحارة زاوية القلحى رقم ٢٦ بالمنشية لأنه يتجر فى المخدرات ويساعده فى ترويجها ابنه الصغير المدعو على محمد الهندى والذى يبلغ من العمر ثمانى سنوات وظاهر من ذلك أن التحريات صحيحة ودقيقة لأنها عينت شخصية المراد ضبطهما وتفتيشهما وهما الشخصان اللذان قصدتهما رجال مكتب المخدرات ، أما عدم ذكر اسم ولد المتهم فلا يعيبها لأن الضابط اكتفى بذكر اسم المتهم ولقبه وعين سكنه تسينا صحيجا ، وليس فى الأوراق ما يشكك فى شخصية هذا المتهم أو ما يخلط

بين اسمه وبين اسم أى شخص آخر . أما القول بأن الصاغ فؤاد سبق أن أخطأ في ذكر رقم المنزل الذى يقيم فيه المتهم حيث قال إن الرقم ٢٧ وليس ٢٦ ، فإن هذه الواقعة حصلت في تحريات سابقة . لادخل لها في التحريات الصحيحة التى صدر الإذن بناء عليها ، بل إن تلك التحريات السابقة حفظت إدارياً فلا قيمة لها في هذه القضية ، أما عن الخطأ في اسم الغلام الذى كان يساعد المتهم ، فقد قرر الصاغ فؤاد واليوزباشى السباعى الشيوى أنهما يعرفان أنه مشهور باسم على ، وظاهر من أقوال السباعى الشيوى أمام النيابة قبل إصدار الإذن أن الغلام المطلوب ضبطه وتفتيشه هو ابن المتهم وأنه يبلغ من العمر حوالى ثماني سنوات ، وفي هذا البيان ما يكفي لتعيين شخصية المراد اتخاذ الإجراءات ضده ، خصوصاً وظاهر من أقوال المتهم والتحقيقات أنه ليس لديه ابن في مثل هذه السن خلاف المتهم الذى أذنت النيابة بتفتيشه... يضاف إلى ذلك أن التهمة بالنسبة للغلام ليست معروضة الآن ، لأنه فصل فيها من محكمة الأحداث ومن ثم لا محل للأخذ بهذا الدفع ” . ويبين من ذلك أن الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث هو أن المحكمة لم تبين في حكمها ما إذا كان الإحراز بقصد التعاطى أو بقصد الاتجار ، ومع هذا القصور في البيان فقد أنزلت بالطاعن العقوبة المقررة للاتجار ، دون أن تبين في حكمها صلاته بالمواد المخدرة التى ضبطت مع ابنه ، واطرحت شهادة شهود النفى لأسباب لا تبرر اطرأحها ، وكان عليها أن تجرى تحقيقاً ليتبين لها صدق شهادتهم .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين مردود بأنه لا يشترط اتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها ولا محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها في المادة ٣٤



إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعااطي أو الاستعمال الشخصي . على أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من الأدلة التي ساقها ومن ضبط قطعة أفيون مع الطاعن ووجوده على مقربة من ابنه الصغير الذي ضبط يحمل ست عشرة قطعة مماثلة من الأفيون اعترف بأنها لأبيه الذي أمره بحفظها معه حتى يتمكن من بيعها . استخلصت المحكمة من ذلك أن إحراز الطاعن وحيازته للأفيون الذي ضبط إنما كان بقصد الاتجار فيه . لما كان ذلك ، وكان للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي — إذ العبرة في ذلك بما تطمئن إليه من تلك الأقوال ، فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ، وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٥ )

### القضية رقم ٥٦٩ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . طعن لا مصلحة منه . عدم قبوله . مثال في جريمة التزوير .

إذا أثبتت المحكمة على المتهم واقعة التزوير والاشتراك فيه بعناصرهما القانونية فلا يقبل منه النعي عليها بأنها أغفلت النظر في مركز شركائه في مقارفة الجريمة إذ لا مصلحة له فيما يثيره من هذا القبيل .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : أولا — بصفته موظفا عموميا من مأمورى التحصيل ( كاتب نيابة الدلنجات للأحوال الشخصية ) ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا فى أوراق رسمية هى قسائم تحصيل ، وذلك بأن غير أرقام وتفقيط المبالغ التى أثبتت أصلا بهذه القسائم وأثبت بها مبالغ تقل عن الأولى كما غير تاريخ ونوع الرسم المستحق ورقم القضية الخاصة فى بعضها . ثانيا — استعمل القسائم المزورة المذكورة مع علمه بتزويرها بأن ورد بموجبها إلى خزانة المحكمة بالدلنجات ما حصله من مبالغ على أساس ما أثبتت بها بعد التزوير . ثالثا — بصفته السالفة اختلس مبلغ ٢٧ جنيها و ٢٩٠ مليا من الأموال الأميرية التى فى عهدته والتى توصل إليها بتزوير تلك القسائم . رابعا — بصفته السالفة ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويرا فى ورقتين رسميتين هما صورتان رسميتان لقرارين صادرين



من محكمة الدلائل للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٥٠ حسبي الدلائل في تركة المرحوم محمد عبد المجيد الجالي أحدهما بجلسة ١٩٥١/٥/٣ والآخر بجلسة ١٩٥١/١١/٢٩ وذلك بأن اصطنع هاتين الصورتين حال تزويرهما المختص بوظيفته وكان هذا يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن نسب صدور هذين القرارين من محكمة الدلائل للأحوال الشخصية وأثبت بصورة القرار الأول تصريح المحكمة للوصي علي محمد عبد المجيد الجالي بالتوقيع على عقد مشتري ما يخص القصر في العشرة أفدنة المدرجة بحضور جرد التركة نيابة عن القصر وأثبت بصورة القرار الآخر تصريح المحكمة للوصي المتقدم ذكره بالتوقيع نيابة عن القصر على عقد فك رهن الفدان المشار إليه بالطلب المقدم من الوصي وتسجيله نيابة عن القصر ، وقد توصل المتهم بذلك إلى اختلاس مبلغ مائة قرش من مال الوصي المذكور والذي سلم إليه بسبب وظيفته. خامسا - استعمل صورة القرارين السالفين وهو عالم بتزويرهما بأن سلمهما للوصي علي محمد عبد المجيد الجالي سالف الذكر . سادسا - بصفته السالفة ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في ورقة رسمية هي دفتر قيد طلبات صور القرارات الصادرة من محكمة الدلائل للأحوال الشخصية قرين الطلب رقم ٩٦ سنة ١٩٥١ المقدم من الوصي محمد عبد المجيد الجالي حالة تزويره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن وقع بإمضاء نسب صدوره زورا إلى الوصي المذكور في الخانة المعدة لاستلام الصور . سابعا - بصفته السالفة ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في ورقة رسمية هي دفتر الصور المشار إليه قرين الطلب رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ حالة تزويره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن أثبت قرين هذا الطلب استلام الوصي عبد العزيز حسن صورة رسمية من قرار صادر من محكمة الدلائل للأحوال الشخصية بجلسة ١٩٥١/١١/٢٩ . ثامنا - بصفته السالفة ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في ورقة رسمية هي قرار صادر من محكمة الدلائل للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢ سنة ١٩٣٨ حسبي الدلائل بعزل الوصية عائشة خميس عيسى حال تزويره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة

في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن أثبت على هامش هذا القرار أن الرسم المستحق وقدره ٥٠٠ مليم قد ورد للخزانة في ١٩٥١/١/٣١ بموجب القسيمة رقم ٩٥٢٥٦٣٥ . تاسعا - ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو طلب مؤرخ ١٩٥٢/١/١ باستلام صورة قائمة الجرد في القضية رقم ٢١ سنة ١٩٥١ حسبي الدلنجات تركة المرحوم سعد محمد حسن بأن اصطنع هذا الطلب ونسبه للوصية مقبولة عبد الحميد حسن أبو غنيمة ووضع عليها ختما مزورا منسوباً إليها . عاشرا - استعمل ذلك الطلب المزور مع علمه بتزويره بأن أودعه ملف القضية السالفة رقم ٢١ سنة ١٩٥١ حسبي الدلنجات ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١٢ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك في هذه القضية وفي قضية الجناية رقم ٣٨٠ سنة ١٩٥٢ دلنجات ورقم ٨٧ سنة ١٩٥٢ كلى المتهم فيها مصطفى محمد عيد الرسول (الطاعن) التى أمرت محكمة الجنايات بضمها . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها عملا بالمواد ٢١١ عن التهمة الأولى و ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١١ عن التهمة الثانية مع تطبيق المادة ٢/٣٢٥ من قانون العقوبات . أولا - بضم القضيتين رقمى ٣٨٠ و ٤٩٥ سنة ١٩٥٢ دلنجات للقضية رقم ٣٨١ سنة ١٩٥٢ دلنجات للارتباط والفصل فيها بجميعها بحكم واحد . ثانيا - بمعاينة مصطفى محمد عيد الرسول بالسجن لمدة ثلاث سنين وبغرامة ٢٧ جنيتها و ٢٩٠ مليا وإلزامه برد مبلغ ٢٧ جنيتها و ٢٩٠ مليا وذلك عن جميع التهم المسندة إليه وأمرت بمعاملته معاملة حرف (١) المنصوص عليها فى لائحة السجون . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الطاعن مصاب بخال فى قواه العقلية يجعله غير مسئول عن أفعاله الجنائية ودليل ذلك انعدام مصاحته فى ارتكاب التزوير وإيراد الحكم عبارات يستشف منها حيرة المحكمة فى تعليل إقدام الطاعن على ارتكاب الجريمة مما كان يوجب عليها إجابة الدفاع إلى طلبه عرض الطاعن



على طبيب أخصائي لفحص قواه العقلية ولكن المحكمة رغم ذلك رفضت هذا الطلب استنادا إلى أسباب لا تبرر رفضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الباعث الذي حمل الطاعن على ارتكاب التزوير وقال إنه ارتكبه لاختلاس المبالغ التي تصل إلى يده عرض للطلاب المشار إليه في طعنه ورد عليه بقوله " إن الدفاع عن المتهم أثار بالجلسة أن بالمتهم خبلا وطلب عرضه على طبيب أخصائي لمعرفة مدى مسؤوليته عن عمله ولما كان المتهم قد ظل يباشر عمله ثلاث سنين لم يلاحظ عليه أحد من رؤسائه أو المفتشين شيئا مما يزعمه الدفاع ، وقد استمر التحقيق معه في الجرائم المسندة إليه مدة طويلة لم يتر المتهم ولا المحامي عنه شيئا عن ذلك المرض النفسي ولم يتقدم الدفاع بهذا الدفع أمام غرفة الاتهام بما يقطع بأن الدفع غير جدي إذ لو كانت هذه الحالة قائمة بالمتهم وكانت سبيله الوحيد في الدفاع عن نفسه لما أغفل الدفاع الإشارة إليها أمام غرفة الاتهام وهي مما لا يمكن التغاضي عنه ، وفوق ذلك فإن المحكمة تلاحظ أن إجابات المتهم سواء في التحقيق أو بالجلسة كانت مترنة تتنافى مع الدفع الذي تقدم به الدفاع أخيرا ، ومن ثم لا ترى المحكمة محلا لإجابة هذا الطلب ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن النيابة العامة اعتبرت الأشخاص الذين قيل إنهم أعطوا الطاعن نقودا شهودا لإثبات ضده مع أنهم على هذا الفرض يعتبرون شركاء له في جريمة التزوير وقد نبه الدفاع عن الطاعن محكمة الموضوع إلى هذه الحقيقة فلم تلق لها بالاولم ترد عليها وفي ذلك قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الوجه ولا شأن له في التحدث عن وجوب إقامة الدعوى الجنائية على من يدعى أنهم أعطوه نقودا ليرتكب التزوير لمصالحتهم لأن ذلك من شئون السلطة التي خولها القانون حق إقامة الدعوى الغمومية لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن واقعي التزوير والاشتراك فيه بعناصرهما القانونية ، فلا يقبل منه النعي عليها بأنها أغفلت النظر في مركز شركائه المزعومين في مقارفة الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٦)

القضية رقم ٥٨٩ سنة ٢٤ القضائية :

طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال .

لا مصلحة للطاعن فيما يشيره من خطأ الحكم في استبعاد ثارت ثم تراء ، واعتبار أن ما ارتكبه الطاعن هو شروع في قتل المحنى عليه عمدا بقصد التآهب لارتكاب جنحة سرقة ، مادامت العقوبة التي أوقعتها عليه المحكمة ( وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ) تدخل في العقوبة المقررة للجريمة الشروع في القتل العمد مستقلة عن أى ظرف آخر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل . وى أحمد سليمان عمدا بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من بندقية كان يحملها فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو إسعاف المحنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الحماية بجناية أخرى هي أنه والمتهمين المجهولين في نفس المكان والزمان سائقى الذكر شرع في سرقة بقرة المحنى عليه السابق الميينة الوصف والقيمة بالحضر بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية بقصد تعطيل مقاومته وشل حركته للتمكن من السرقة وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو استغاثة المحنى عليه واستجابة الشهود لاستغاثته وفرار المتهم الأمر المنطبق على المواد ١/٣١٤ - ٢ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة فادى أحمد ابراهيم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بفساد التدليل على ثبوت التهمة . لأنه استند في ذلك إلى شهادة المجنى عليه الذي تردد في رواية الحادث على صور متضاربة . بخفاء بالبلاغ نقلا عنه أن الجناة ثلاثة عرف منهم الطاعن مع أن الحادث وقع في وقت مظلم لا يمكن معه الرؤية . ولا يستطيع تمييز الأشخاص مما يدل على أن هذا القول ألقى جزافا دون تحقق أو يقين وقد صبغت عبارة البلاغ في أسلوب ينطوى على التظنين . ثم عاد المجنى عليه في التحقيقات إلى الادعاء بأن الحادث وقع في ضوء النهار كذلك جاءت شهادة الشاهد الثاني على عبد الرحيم متناقضة مع أقوال المجنى عليه إذ بينما يقرر الشاهد أنه جاء من الجرن الذي يقع على مسافة كبيرة من مكان الحادث يقول المجنى عليه إنه أدركه بمجرد الاستغاثة هذا إلى أن تصوير الحادث كما ذهب إليه الشاهدان غير مستساغ في العقل إذ كيف يقدم الطاعن على ارتكاب سرقة بلا كراه في مكان قريب من القرية وفي وضع النهار على حد قوله ثم كيف يصاب من الطاعن وحده بخمس إصابات في منطقة واحدة من جسمه مع أن غريزة الدفاع عن النفس تقتضي أن يتوالى الحركة فيتغير الوضع وتتعدد الإصابات في مواضع مختلفة كل أولئك يدل دلاله واضحة على أن الحادث هو سرقة بلا كراه اشترك فيه أكثر من شخص لكن المحكمة رأت على غير ما تقتضيه الدعوى أن تسقط السرقة بلا كراه استنادا على أن الشروع في القتل كان بقصد التآهب لارتكاب جريمة سرقة مع أن الوقائع كما أوردتها الحكم هي أفعال مكونة لظرف الإكراه ثم إن القتل الذي يقصده التآهب لارتكاب جريمة لا ينصرف بداهة إلى جريمة السرقة بل إلى الجنح الأخرى التي لا تتغلظ العقوبة فيها بظرف الإكراه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب ما بها . لما كان ذلك وكان للمحكمة وهي بسبيل

تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداه  
إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تقتنع به من صحة هذه الأقوال وقد أثبت الحكم  
أخذاً بأدلة سائغة أن الحادث وقع بعد بزوغ الفجر ، وأن الطاعن أطلق  
خمسة أعيرة على المجنى عليه ، الذي كان يتراجع إلى الخلف والطاعن يتبعه  
ويطلق عليه النار وأن المجنى عليه ظل متشبثاً ببقرته وهو يستغيث حتى حضر له  
الشهود، لما كان ذلك وكان لا مصالحة للطاعن فيما يشير من خطأ الحكم في استبعاد  
ظرف الإكراه وإثباته أن ما ارتكبه الطاعن هو شروع في قتل المجنى عليه عمداً  
بقصد التآهب لارتكاب جريمة سرقة ذلك بأن العقوبة التي أوقعها عليه المحكمة  
تدخل في العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد مستقلة عن أي ظرف  
آخر . ومن المقرر أن مثل هذا الخطأ الذي يقول به الطاعن مع التسليم به جديلاً  
لا يؤثر على سلامة الحكم . لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون  
جديلاً في واقعة الدعوى — وتقدير الأدلة فيها مما يختص به قاضي الموضوع  
دون معقب عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون النطق على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

رئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور ثمانية الأساتذة : اسماعيل مجدى حسن ، ومصطفى محمد ، وحسن داور ، وأنيس غالى المستشارين .

( ١٧ )

القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢٤ القضائية :

ظمن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الظمن . مثال فى جريمة ضرب مع سبق الإصرار نشأت عنه عادة .

إذا كانت المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت على الطاعن من العقاب ما يدخل فى نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات التى تنص على عقوبة الضرب الذى ينشأ عنه عاهة مستديمة من غير سبق إصرار ، فلا جدوى مما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ فى الاستدلال على توافر ركن سبق الإصرار ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته الواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى لا الوصف القانونى الذى تكيفه المحكمة وهى إذ تعمل حقها الاختيارى فى استعمال الرافة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فلأنما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عبد الصمد محمد حسن حجاب عمدا مع سبق الإصرار ، فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من غطاء الرأس لا ينتظر ملؤه

بنسيج عظمى وتعرض حياته للخطر وتجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ والسحايا ونظرا لخطورة ما قد ينشأ من هذه المضاعفات فلا يمكن تقدير مدى العاهة. وطلبت من قاضي الإحالة إحالة المتهم المذكور إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة عيبد العظیم بکری یمانی بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن قصور الحكم المطعون فيه في الاستدلال على توفر سبق الإصرار لدى الطاعن إذ المقرر أن سبق الإصرار يستلزم حتما أن يكون الجاني قد أتم تفكيره واعتزم مقارفة الجريمة في هدوء يسمح بترويد الفكر بين الإقدام والإحجام واختيار أولهما بعد إعمال فكر وروية . والحكم إذ تحدث عن هذا الركن في واقعة الدعوى قال ، "إنه ثابت من حصول المشاحنة بين المتهم والمجنى عليه في الصباح في بلدة أخرى وما قاله المجنى عليه من أن المتهم حاول الاعتداء عليه مرة أخرى ثانية بعد ركوبهما من محطة بير عمارة إلى محطة أنشاص ومن أنه توعدده بالإيذاء بعد هذه المشاحنة وما شهد به أخو المجنى عليه من أنه سمع المتهم يعلن عزمه على الاعتداء على المجنى عليه ، ويقول إنه أقسم أن يعتدى عليه ، وذلك قبل حضور المجنى عليه ، وقبيل ارتكاب الحادث ومن عدم حصول مشاحنة بين المجنى عليه والمتهم قبيل حصول الاعتداء مما يدل على أن المتهم أصر من الصباح على الاعتداء على المجنى عليه عقب المشاحنة التي قال الدفاع عنها في مرافعته إنه أهانه فيها وأنه انتظر وجوده بـدكان أخيه المجاور للقبهى ليعتدى عليه من تلك الإذانة التي لحقته " . ولما كان ما أثبتته الحكم من ذلك يدل على أن ثورة الغضب كانت لا تزال تملك الطاعن من وقت حصول المشاحنة



الأولى حتى وقوع الحادث وبذا يكون عنصر التفكير الهادئ والروية قد انعدم ، وبالتالي يكون استدلال الحكم بما قاله على توفر ركن سبق الإصرار هو استدلال خاطيء وإذ طبق الحكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق الطاعن ، فكان يتعين عليه أن يترل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي قد تصل إلى ثلاثة أشهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوتها فقال عن سبق الإصرار "وبما أن ركن سبق الإصرار ثابت في الدعوى من حصول المشاحنة بين المتهم والمجنى عليه في الصباح في بلدة أخرى ومما قاله المجنى عليه من أن المتهم حاول الاعتداء عليه مرة ثانية بعد ركوبهما من محطة بير عمارة إلى محطة انشاص ومن أنه توصله بالأيذاء بعد هذه المشاحنة ، ومما شهد به أخو المجنى عليه عبدالسلام محمد حجاب من أنه سمع المتهم يعلن عزمه على الاعتداء على المجنى عليه ويقول بأنه أقدم بالطلاق ليضربه ، وذلك قبل حضور المجنى عليه وقبيل ارتكاب الحادث ومن عدم حصول مشاحنة بين المجنى عليه والمتهم قبيل الاعتداء عليه ، كل ذلك يقنع المحكمة بأن المتهم إنما أصر من الصباح على الاعتداء على المجنى عليه عقب المشاحنة التي قال الدفاع عنه بالجلسة إنه أهانه فيها ، وأنه انتظر حضوره لمكان أخيه عبدالسلام حجاب المجاور للمقهى ليعتدى عليه انتقاماً من تلك الإهانة التي لحقته". ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك سائغ في العقل والمنطق للتدليل على توفر سبق الإصرار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . على أنه لا جدوى مما يقوله في طعنه لأن المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فقد أوقعت عليه من العقاب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الضرب الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة من غير سبق إصرار ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الخاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال

الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## ( ١٨ )

القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) نقض . الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين . لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك .
- ( ب ) تضامن . ثبوت استقلال كل من المتهمين بما أحدثه من الضرر . لا محل للتضامن .
- ( ج ) نقض . إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . وإذن فالشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين ، حتى في نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد للعمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا عند انتهاء الميعاد .

٢ — لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل منهم بما أحدثه ، ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد ، وزمان واحد .

٣ — لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد خليل زايد الطاعن الأول ٢ - مبروك عوض زيد و ٣ - محمد أحمد زايد و ٤ - زكى أحمد زايد و ٥ - عطا مصطفى عطا زايد "الطاعن الثانى" و ٦ - عبد الصمد عبد الغنى زايد الطاعن الثالث بأنهم فى يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ الموافق فى ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ بناية الطود مركز كوم حمادة مديرية البحيرة . أولا - المتهمون من الأول للرابع أولا - قتلوا محمد حسن الوكيل عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك آلات صلبة راضية "عصا وفؤوسا" وتوجهوا إلى منزله وانهاالوا عليه ضربا فى صحن داره بالآلات التى يحملونها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وثانيا - المتهم الخامس ضرب عبد العاطى حسن الوكيل عمدا ومع سبق الإصرار بآلة صلبة راضية "فأس" على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وثالثا - المتهم السادس - ضرب حسن مصطفى الوكيل عمدا ومع سبق الإصرار بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ، ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأربعة الأول بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ٢/٢٣٦ من القانون سالف الذكر . فقررت ذلك . وقد ادعت مبروكة عبد النبي زوجة حسن الوكيل ووالدة محمود عبد العاطى حسن الوكيل بحق مدنى قبل المتهمين جميعا متضامين . وطلبت القضاء لها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضا والمصاريف المدنية . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والخامس والسادس "الطاعنين" . أولا - بمعاقبة محمد خليل زايد بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبروكة عبد النبي مهيته مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ

عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ثانيا - بمعاقة عطا مصطفى عطا زايد بالأغنى الشاقة لمدة خمس سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبروكه عبد النبي مهيته مبلغ ثلثائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ثالثا - بمعاقة عبد الصمد عبد الغنى زايد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين ووقف الدعوى المدنية قبله حتى تقدم المدعية بالحق المدنى ما يثبت وراثتها شرعا للمجنى عليه حسن مصطفى الوكيل فى مواجهة المتهم . رابعا - ببراءة كل من مبروك عوض زايد ومحمد أحمد زايد وزكى أحمد زايد مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فى المدعية بالحقوق المدنية وحصل الطاعن الأول محمد خليل زايد على شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه وقد أعلنه قلم الكتاب بإيداع الحكم فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ مخوما فقدم الأستاذ مصطفى مرعى المحامى عنه تقريرا بالأسباب فى ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ "بعد الميعاد" أما الطاعنان الثانى والثالث فقد قدم الأسباب عنهما الأستاذ مصطفى مرعى المحامى أيضا فى الميعاد القانونى . كما قدم الأستاذ فتحى محمود الشرقاوى المحامى عن المدعية بالحقوق المدنية تقريرا بالأسباب فى الميعاد القانونى .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ، وإن قرر الطعن فى الميعاد إلا أنه لم يحصل على الشهادة الدالة على تعذر حصوله على صورة الحكم المطعون فيه إلا بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة لإجراء الطعن قانونا ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الباقيين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعنان الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه ، أنه أصبح باطلا بمضى ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية كما شابه فساد فى التدليل باعتماده



في الإدانة على أقوال شهود قال بعضهم بحصول الاعتداء بعضا ، والبعض الآخر بحصوله بفأس هذا إلى أن المحكمة أطرحت أقوال شاهدي النفي بغير مبرر .

وحيث إنه لما كانت الشهادة التي قدمها الطاعنان ، تأييدا للوجه الأول من الطعن ، قد صدرت في يوم ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، أي في اليوم الثلاثين من صدور الحكم المطعون فيه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون ، وإذن فالشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين ، حتى في نهاية ساعات العمل ، لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك ، لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدي عملا عند انتهاء الميعاد . ويؤكد ذلك أن الحكم المطعون فيه مؤشر عليه بإيداعه فعلا في نفس تاريخ تحرير الشهادة ، وأن الطاعنين أعلنوا بإيداعه في ذات التاريخ ، لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه الطاعنان غير ذلك من اختلاف الشهود في تعيين أداة الضرب ، وإطراح المحكمة شهادة النفي دون مبرر ، لا يعيب الحكم في شيء ، فهو في حقيقته جدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض ، فإن الطعن المقدم من هذين الطاعنين يكون على غير أساس في موضوعه ، واجبا رفضه .

وحيث إن المدعية بالحق المدني تعيب على الحكم عدم قضائه بتضامن المتهمين في التعويض ، ووقف الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن الثالث حتى تقدم الطاعنة ما يثبت وراثتها شرعا للمجنى عليه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن كلا من المتهمين قد استقل بفعل ضار مستقل دون أن تتوافق إرادتهم جميعا على إحداث ضرر واحد مشترك ، وكان لأجل التضامن عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل من المتهمين بما أحدثه ، ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد ، وزمان واحد ، لما كان ذلك وكان الطعن على الحكم لوقفه الدعوى غير جائز لأنه ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٥٤

رئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة: مصطفى حسن ،  
ومحمود اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(١٩)

### القضية رقم ٩٩٢ سنة ٢٤ القضائية :

لإجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى  
الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . شاهد وحيد . تمسك المتهم بسمع شهادته .  
إدانة المتهم دون سماع الشاهد أو بيان سبب عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافا لأسبابه .  
بطلان الحكم .

الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه  
المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت محكمة  
أول درجة قد حكمت بإدانة المتهم استنادا إلى التقرير المقدم من المفتش البيطوى  
دون أن تسمعه بالجلسة ، رغم أنه هو الشاهد الوحيد فى الدعوى ، ورغم تمسك  
المتهم بسمع شهادته ، وعند نظر القضية أمام المحكمة الاستئنافية أمرت المحكمة  
 بإعلان الشاهد المذكور ثم قضت فى الجلسة التالية بتأييد الحكم الابتدائى  
 لأسبابه دون أن تسمع شهادته أو تبين السبب فى عدم سماعها فإن حكمها يكون  
باطلا متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع لحوما فاسدة مع علمه  
بنفسها وفسادها . وطلبت عقابه بالمواد ٢، ٧، ٨، ١٠، ١٣، ١٥ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة جناح الأزيكية الجزئية قضت غيابيا - عملا بمواد  
الاتهام - بتفريم المتهم عشرة جنميات بلا مصاريف جنائية - فعارض - وقضى



في معارضته بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . وبتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حصل الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني . فقرر بالطعن بطريق النقض فيه الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما بنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، إنه تمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بطلب مناقشة شاهد الإثبات ، واستجابت المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب ، وأجبت نظر الدعوى لإعلانه غير أنها قضت بعد ذلك بإدانة الطاعن دون أن تسمع الشاهد ، فأخات بذلك بحق الطاعن في الدفاع . وجاء حكمها مشوبا ببطالان الإجراءات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن ، استنادا إلى التقرير المقدم من الدكتور يوسف الشريف المفتش البيطري دون أن تسمعه بالجلسة رغم أنه هو الشاهد الوحيد في الدعوى ، ورغم تمسك الطاعن بسماع شهادته ، وعند نظر القضية أمام الدائرة الاستئنافية أمرت المحكمة بإعلان الشاهد المذكور ، ثم قضت في الجلسة التالية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تسمع شهادته . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وكانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد نصت على أن تسمع المحكمة الاستئنافية الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ، فإن المحكمة ، إذ أسست قضاءها بإدانة الطاعن على ما أثبتته الشاهد في تقريره دون أن تسمع شهادته بالجلسة أو يتبين السبب في عدم سماعها يكون حكمها باطلا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه ، دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

( ٢٥ )

القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . طعن لا مصلحة منه . مثال .

لا مصلحة للتهم فيما ينعاه على الحكم من أنه نسب له ترديد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يتمسك بهذا الدفاع في الاستئناف ، إذ ليس مما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع أبداه المتهم أمام محكمة أول درجة ، وإن لم يردده بعد ذلك في الاستئناف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته سكرتير شركة كاريما المساهمة المصرية والمسئول عنها لم يسدد رسم الدمغة النسبي على أمهم الشركة المذكورة عن سنة ١٩٥٢ في الميعاد القانوني وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٥ و ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩١٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ والمادة ١ من الفصل الثالث من الجداول رقم ٢ والمواد ١ و ١٨ و ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة جنح الضرائب الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش وإلزامه بأن يدفع الرسم المستحق وقدره ١٥٩ جنيها و ٣٧٥ مليا وثلاثة أمثاله كتعويض للخرانة بلا مصاريف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة والتعويض المقضى به للخرانة وقدره ثلاثة أمثال الرسم المستحق وإلغاء الحكم فيما عدا ذلك بلا مصروفات جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ



### المحكمة

... وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه نسب للطاعن أنه ردد أمام المحكمة الاستئنافية دفاعه الخاص بعدم حصول النيابة على إذن من مصلحة الضرائب ، في حين أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع في الاستئناف ثم أفغل الحكم الرد على دفاعه القانوني بأن الالتزام بسداد رسم التمتعة يقع أصلا على المساهمين وهم يفوضون الشركة في القيام بأدائه ، ومتى ثبت أن الشركة كانت معسرة ، ولا مال عندها ، فإن الطاعن لا يلتزم بأية مسئولية .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من طعنه لا مصلحة له فيه إذ ليس مما يعيب الحكم ، أن يتعرض لدفاع أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة ، وإن لم يردده بعد ذلك في الاستئناف هذا ولما كان الحكم ، خلافا لما يقوله الطاعن قد رد على دفاعه بأن الالتزام بسداد الرسم ، يقع أصلا على المساهمين ، وأن الشركة لم يكن لديها مال تدفع منه فقال " إنه ثابت من المستندات المقدمة من المتهم أن نشاط الشركة عن سنة ١٩٥١ أسفر عن أرباح صافية قدرها ٤٥٥ جنيها و ٩٣ مليا وأنه كان على الشركة سداد رسم الدمغة من هذه الأرباح . ومن ثم يكون دفاع المتهم في هذا الشأن في غير محله " . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه ، متعينا رفضه .

( ٢١ )

القضية رقم ٩٩٧ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسيبه . تبديد . اقتصار الحكم بالإدانة على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليهم الأموال التي اتهموا بتبديدها ثم لم يرداها . عدم اثباته قيام القصد الجنائي لدى المتهمين . قصور .

إذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليهم الأموال التي اتهموا بتبديدها ثم لم يرداها ، وبني على ذلك إدانتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلمناه إلى ملكتهما واختلاسه لنفسيهما إضراراً بالمجنى عليهم فإن ما أورده الحكم على ماسلف ذكره ، لا يتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

رفع المدعون بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة على الطاعنين أمام محكمة جناح الأزبكية متهمين إياهما بأنهما بددا مبلغ ٨٨ جنيها تسلمناه على سبيل الوديعة من المدعين بالحقوق المدنية تأمينا لعملهم يتعين رده عقب انتهاء العمل وامتعا عن هذا الرد . وطلبوا معاقبتهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . كما طلبوا القضاء لهم بأن يدفعوا متضامين مبلغ ثمانية وثمانين جنيها مصريا تعويضا والمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، وقد قيدت هذه الدعوى بجدول تلك المحكمة برقم ٨١٣٥ سنة ١٩٥٠ والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامهما بأن يدفعوا — للدين بالحق المدني مبلغ ٨٨ جنيها والمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد



الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم مع إلزام المتهمين بالمصاريف المدنية الاستثنائية مع إعفائهما من المصاريف الجنائية وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .  
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة .

... وحيث إنه مما يغناه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانهما بجريمة التبيد دون أن يبين القصد الجنائي لديهما وهو انتواؤها إضافة المال إلى ملكهما واختلاسه لنفسهما إضراراً بالمجنى عليهم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن واقعة الدعوى قال : "بأن التهمة ثابتة قبيل المتهمين من أنهما تسلبا المبلغ من المجنى عليهم بصفة ودیعة تأمینا عن الأعمال التي يقومون بها ، وقد ثبت ذلك من الإيصالات المقدمة واعتراف المتهمين . ولما لم يقيم المدعون بالحق المدني بأي عمل ، طالبوا بتأميناتهم فلم يرداها لهم وبذلك فإن جريمة التبيد تكون قد توافرت أركانها " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلبا من المجنى عليهم الأموال التي اتهمتا بتبيدها ثم لم يرداها ، وبني على ذلك إداتهما بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهم إلى إضافة المال الذي تسلباه إلى ملكهما واختلاسه لنفسهما إضراراً بالمجنى عليهم ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على ماسلف البيان ، لا يتحقق به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٢٢ )

### القضية رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) غش . أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . الفرض من هذا الاجراء .  
أخذ عينة واحدة والحكم في الدعوى بناء على تحليلها . لا خطأ في ذلك .

( ب ) إجراءات . ضبط الأشياء وتحريزها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون  
الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات . لا بطلان .

( ج ) إجراءات . الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص  
خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص الذى تطبقه المحكمة .

١ — إن ما قصد إليه الشارع من النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز  
لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ومرجع الأمر في ذلك  
إلى تقدير محكمة الموضوع ، فتم اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة  
هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا  
تريب عليها إن هى قضت في الدعوى بناء على ذلك .

٢ — إن الهدف الذى قصد إليه الشارع من وجوب مراعاة الإجراءات  
الخاصة بضبط الأشياء وتحريزها التى نص عليها في قانون الإجراءات الجنائية  
هو الاستيناق من عدم حصول عبث بالمضبوطات ، فإذا اطمأنت المحكمة إلى ذلك  
فيعود نص الشارع قد تحقق ولا يقبل إذن الدفع ببطلان الإجراءات بسبب  
إغفال هذه الإجراءات .

٣ - من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام ( قانون الإجراءات الجنائية ) مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص ( وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في أحرار في صدد قانون الغش .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - مصطفى حسن قاسم "الطاعن" ٢ - عبد العاطي علي الجوهري بأنهما باعا وعرضا للبيع شيئا من أغذية الانسان "جبنا" مغشوشا مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ نظرت محكمة جناح كفر الزيات الجزئية هذه الدعوى ثم قضت غيابيا بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ عملا بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ وبتغريم المتهم الثاني عشرة جنيهات والمصادرة بلا مصاريف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى المتهم الأول ( الطاعن ) وإلغاءه بالنسبة إلى المتهم الثاني وببراءته والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بنشر الحكم بجريدة القاهرة على نفقة المتهم وأعفته من المصروفات الجنائية عملا بمواد الاتهام والمادة ٣/٤٩ عقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

### الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان الإجراءات استنادا إلى أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ توجب أخذ خمس عينات من الصنف بينما لم



يأخذ مفتش الأغذية سوى ثلاث عينات فقط كما أن إجراءات أخذ العينة وتحريرها لم تتم وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية . والمحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة إن القانون يسمح بأخذ ثلاث عينات فقط في مثل هذه الحالة وأن هذا الإجراء إن هو إلا إجراء تنظيمي ، والواقع أنه ليس تنظيميا فحسب بل هو إجراء جوهري ، كذلك قالت إنه لم يطعن في ذات العينة في حين أن دفاعه في هذا الخصوص يدل دلالة صريحة على أنه متمسك بالطعن فيها بجاء هذا الرد قاصرا مخالفا للقانون . هذا إلى أن النيابة العامة عدلت طلباتها ، بإضافة المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن تلفت نظر الطاعن إلى ذلك فضلا عن عدم انطباق المادة المذكورة على واقعة الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دأب بها الطاعن - وأورد الأدلة على ثبوتها ثم تعرض لدفاعه الخاص ببطلان الإجراءات ففنده في قوله "وحيث إن القول ببطلان إجراءات أخذ العينة بمقولة إن مفتش الأغذية أخذ ثلاث عينات بدلا من خمس فإن هذا القول مردود عليه بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بأن أخذ ثلاث عينات تكون في حالة ما إذا وجدت أسباب قوية تحمل على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام القانون فيجوز في ضبط البضاعة بصفة وقتية وأخذ خمس عينات منها ، أما في حالة أخذ عينات بقصد تحليلها وفحصها لمراقبة المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون فقد نصت المادة ٢ من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر بتنفيذ القانون المذكور على أن تؤخذ ثلاث عينات مماثلة قدر المستطاع وتوضع كل عينة داخل حرز يغلق بأحكام وتثبت أخذ العينات في محضر عليه (كالأصل) ويجوز لصاحب الشأن أو من يمثله إبداء ما يراه من الأقوال " ثم استطرد الحكم إلى القول إن أخذ العينات لم يكن في مقام وجود أسباب قوية تحمل على وجود مخالفة للقانون فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أخذ خمس عينات بل أنه كان في مقام تحقيق مدى انطباق الجبن لقرار الألبان وهو ما يخضع للقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي يقضى بأخذ ثلاث عينات ، ولما كان ما أورده الحكم من ذلك متفقا والقانون سائغا في العقل والمنطق ذلك بأنه فضلا

عن أن ما قصد إليه من هذا الإجراء هو التحرز لماعسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع فتمت إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا يرد عليه الاحتجاج بنص المادتين ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك لأن الهدف الذي قصد إليه الشارع من وجوب مراعاة الإجراءات التي نص عليها ذلك القانون هو الاستيثاق من عدم حصول عيب بالمضبوطات فإذا إطمأنت المحكمة إلى ذلك فكون قصد الشارع قد تحقق ولا يقبل إذن الدفع ببطلان الإجراءات بسبب إغفال هذه الإجراءات ، هذا إلى أنه من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام ( قانون الإجراءات الجنائية ) طالما أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص وهو ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ومن ثم لا يصح الاحتجاج بخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في أحرار في صدد قانون الغش والتدليس . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة المحاكمة أن الاستئناف مرفوع من النيابة والمتهم ، وقد طلبت النيابة في حضور الطاعن تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتناول الطاعن في مرافعته هذا التعديل وكان الثابت بالحكم أن الطاعن قد تعاقد مع مؤسسة البنين بكفر الزيات على توريد جبن كامل الدسم فوردها على خلاف ما تعاقد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة الأولى من القانون المشار إليه لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومبطفى كامل المستشارين .

( ٢٣ )

القضية رقم ٦٣٠ سنة ٢٤ القضائية :

تقضى . طعن يدور حول الجدل فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل .

إذا كانت المحكمة قد عولت فى إدانة الطاعن فى تهمة الضرب المفضى إلى الموت على اعترافه بالجلسة وعلى ملائسات الدعوى كما أوردتها فى حكمها ، واستخلصت منه أنه هو دون غيره من باقى المتهمين ، قد أحدث جميع إصابات الرأس التى نتجت عنها وفاة المجنى عليه — وكان ما خلصت إليه من ذلك هو استخلاص سائق ، وكانت قد أخذت بأقوال الشاهد الذى قرر بأن الطاعن كان من بين البادئين بالاعتداء على المجنى عليه ، واستبعدت بناء على ذلك ، ما دفع به من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا يصح قبوله أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين حكم عليهم بأنه ضرب عمدا عبد الحميد عبد الوئيس الأشخط بالعصى والفؤوس فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك .



وقد ادعت بحق مدتي والددة القليل "فاطمة على المصري" وأخوته وهم أحمد  
محمد وهانم وحميده وكييلة عبد الونيس الأشخط وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم  
بجميع ألفى جنيه تعويضا . ومحكمة جنابات دمنهور قضت حضوريا عملا  
بمادة الاتهام - بمعاوية أحمد عبد العزيز فريخ بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين .  
فقطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مع استبعاده ظرف سبق  
الاصرار ، قد دان الطاعن دون غيره بجريمة الضرب الذي أفضى إلى وفاة المجنى  
عليه ، مؤسسا ذلك ، على أنه معترف باحداث إصابات الرأس في حين أن  
الطاعن لم يعترف إلا بضربة واحدة أحدثها برأس المجنى عليه . وأن الثابت من  
الكشف الطبي أن من بين إصابات الرأس ما لا أثر له في الوفاة - هذا إلى  
أنه لم يرد على لسان الشهود تحديد لمحدث كل إصابة . يضاف إلى ذلك أن  
اعتراف الطاعن جاء مقيدا بأنه كان في حالة دفاع عن نفسه عندما هاجمه المجنى  
عليه وأقاربه واعتدوا عليه . ولكن الحكم نفى قيام حالة الدفاع الشرعي ،  
استنادا إلى أقوال الخفير سيد احمد الصالحين من أن الطاعن كان البادئ  
بالاعتداء مع أن المستفاد من أقوال هذا الخفير عدم مشاهدته لواقعة الاعتداء  
من مبدئها . وبذا جاء الحكم مشوبا بفساد الاستدلال فضلا عن القصور  
في التسبيب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر  
القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان بها الطاعن . وساق  
على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه ، إذ عرض لتحديد مسؤولية المتهمين قال "وحيث إن  
أحدا من الشهود لم يستطع تحديد الإصابات التي أحدثها كل من المتهمين بالمجنى  
عليه ، وقد تبين من الصفة التشريحية أن الوفاة نتيجة إصابات الرأس ، وماتج

عنها من كسور الجمجمة ونزيف على سطح المخ ، وقد اعترف المتهم الأول أحمد عبد العزيز فريج " الطاعن " بأنه يضرب المجنى عليه في رأسه ، ومن ثم يكون مسئولاً عن هذه الإصابات التي سببت وفاته ، ويكون المتهمون الثاني والسادس والثامن والتاسع مسئولين عن ضربهم له واحداثهم باقى الاصابات الأخرى والتي يحتاج علاجها مدة تزيد عن العشرين يوماً . ولما كان يبين من ذلك ، أن المحكمة اذ عولت في ادانة الطاعن في تهمة الجناية على اعترافه بالجلسة وعلى ملابسات الدعوى كما أوردتها قد استخلصت منه أنه هو دون غيره من باقى المتهمين ، قد أحدث جميع إصابات الرأس التي نتجت عنها وفاة المجنى عليه - ولما كان ما خلصت اليه من ذلك هو استخلاص سائق ، وكانت قد أخذت بأقوال الشاهد الذى قرر بأن الطاعن ، كان من بين البادئين بالاعتداء على المجنى عليه ، واستبعدت بناء على ذلك ، ما دفع به من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا يصح قبوله أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
ومحمود اسماعيل ، وأنيس غالي ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٢٤ )

القضية رقم ٩٩١ سنة ٢٤ التضائية :

حكم . تسيبه . تناقض . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة .

إذا كان الحكم بعد أن ين واقع الدعوى عرض لدفاع الطاعنين فقال "وقد  
أقر ذلك المتهم ( الطاعن الثاني ) إثر ضبط المخدرات بمنزله أنها له وادعى أنه  
يحجزها بقصد التعاطي ، وقام الدليل على أن المتهمين معا أحرزا هذه الجواهر  
المخدرة ( الحشيش والأفيون ) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطي " . ثم قال الحكم  
بعد ذلك في موضع آخر منه . " وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات  
التي قام بها معاون المكتب من أن المتهمين يحجزان المخدرات بقصد الاتجار " .  
وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعنين بالعقوبة المغلظة المقررة للإحراز بقصد  
الاتجار ، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض  
بعضه البعض الآخر بحيث لا يتسنى لمحنة النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة هل  
كان إحراز الطاعنين بقصد التعاطي أو بقصد الاتجار ، وهذا التناقض يعيب  
الحكم بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ الموافق  
٢١ من رمضان سنة ١٣٧٣ بشبرا النملة مركز طنطا مديرية الغربية أحرزا جواهر  
مخدرة " حشيشا وأفيونا " مبيئة بالمحضر في غير الأحوال المصرح بها قانونا  
وبغير مسوغ شرعى وذلك بقصد الاتجار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى



محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/ج و ٣٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بند ١٢ الملحق به والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٢ . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٢/ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ بندي ١ و ١٢ المرافق للقانون المذكور مع تطبيق المادة ٣٥ من المرسوم بقانون المذكور بمعاينة كل من المتهمين ابراهيم نصر الباجورى ومحمد نصر الباجورى بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه مصرى وبمصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه تناقض فى أسبابه تناقضا يعيبه وذلك أنه بعد أن ذكر فى سياق التدليل على صحة الواقعة التى بينها أن إحراز الطاعنين للمخدر كان بقصد التعاطى ماد وقال فى ختام الأسباب إنه ثبت للمحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لدفاع الطاعنين فقال : "وقد أقر ذلك المتهم (الطاعن الثانى) إثر ضبط المخدرات بمنزله أنها له وادعى أنه يحوزها بقصد التعاطى . وقام الدليل على أن المتهمين ، بما أحرزا هذه الجواهر المخدرة (الحشيش والأفيون) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطى" ثم قال الحكم بعد ذلك فى موضع آخر منه "وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التى قام بها معاون المكتب من أن المتهمين يحوزان المخدرات بقصد الاتجار" وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعنين بالعقوبة المغلظة المقررة للإحراز بقصد الاتجار ، لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يتناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يسمح للمحكمة بالنقض أن تتعرف حقيقة الواقع هل كان إحراز الطاعنين بقصد التعاطى أو بقصد الاتجار . فإن هذا التناقض يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار : وحضور الدادة الأستاذة ، مصطفى حسن  
ومحمود اسماعيل وانيس غالى ومصطفى كامل المستشارين ؟

( ٢٥ )

### القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٤ القضائية :

أجانب . التزامهم بشرط التقدم إلى البوليس خلال ثلاثة أيام من وقت دخولهم الأراضي المصرية .  
الإبقاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟

إن المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأولى على ما يأتى "على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من وقت دخوله الأراضي المصرية إلى مقر البوليس في الجهة التى يكون فيها وأن يحجر إقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه إلى المملكة المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذى يختاره لإقامته العادية ، وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته " . كما تنص في فقرتها الثانية على ما يأتى ، " ويعفى من هذا الحكم الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية المنصوص عليهم فى البندين ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم إلى المملكة المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم فى الخارج على ستة أشهر " . وتنص المادة ١١ من القانون على أنه "لا يجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية الغياب فى الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأعذار تقبلها ، ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب على ستين

ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها ... ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيبون لطالب العلم في الجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك ". ويتضح من مقارنة هذين النصين أن الشارع في المادة الرابعة أورد حكما عاما بشأن الأجنبي الذي يدخل الأراضي المصرية وأوجب عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم أعفى من هذه التكاليف الأجانب ذوى الإقامة الخاصة والأجانب ذوى الإقامة العادية ، على ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر ، ثم جاء الشارع في المادة ١١ يتناول حالة مخصوصة هي حالة غياب الأجنبي في الخارج حالة كونه من ذوى الإقامة الخاصة أو الإقامة العادية ، ولم يجز له أن يتغيب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إلا أن يؤذن له من وزارة الداخلية ، وعين الحد الأقصى لمدة غيابه وفرض لتجاوزه جزاء هو سقوط حقه في الإقامة . والاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة متعلق بغياب الأجنبي لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص . ومع اختلاف موضوع كل من النصين واتجاه خطاب الشارع في كل منهما إلى تنظيم حالة معينة ، فلا يصح قانونا أن يتعدى حكم الاعفاء الوارد في المادة ١١ إلى الحالة المبينة في المادة ١١ وإلا كان ذلك من قبيل التوسع في الاعفاء المذكور وبغير نص يوجب ويثبت على ذلك أنه ما لم يكن الأجنبي معنى طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة ( والتي عدلت فيما بعد بإضافة فقرة ثالثة إليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ ) فإن التزامه بشرط التقدم إلى البوليس في المدة القانونية يكون قائما ويترتب على مخالفته العقاب المنصوص عليه في المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — جان ايمانويل زار يادس (المطعون ضده) و ٢ — ايمانويل زار يادس بأنهما : الأول بصفته أجنبيا لم يقدم نفسه للبوليس في الميعاد القانوني : والثاني لم يخطر البوليس عن إيوائه المتهم الأول . وطلبت



دقاهما بالمواد ٤ و ٧ و ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ومحكمة جناح ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضوريا للثاني وغيابيا للأول ( المطعون ضده ) عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما خمسين جنيتها بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم بلا مصاريف فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات .

فقررت النيابة الطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها ، على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون حين قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة ببراءة المتهم ، فقد أسست المحكمة قضاءها على أن المطعون ضده من ذوى الإقامة الخاصة وله طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ حق التغيب في الخارج لطلب العلم مدة تزيد على ستة شهور وهو لذلك معفى من تقديم نفسه للبوليس عند عودته إلى مصر ، مع أن المادة ٤ من القانون المذكور أوجبت في فقرتها الأولى على كل أجنبي أن يتقدم لمكتب البوليس في خلال ثلاثة أيام من وقت وصوله الأراضي المصرية ليحرر إقرارا بحالته وبالغرض من حضوره إلى مصر ، كما نصت في فقرتها الثانية على إعفاء ذوى الإقامة الخاصة والإقامة العادية من هذا الواجب بشرط أن لا تزيد مدة إقامتهم في الخارج على ستة شهور ، وعلى ذلك فإن القانون يستلزم عند تجاوز مدة الغياب في الخارج ستة أشهر أن لا يبلغ سنتين ، كما يستلزم الحصول على إذن خاص ، كما أوجب على من يعود إلى الأراضي المصرية أن يقدم نفسه للبوليس حتى تتمكن السلطات المختصة من التثبت من قيام الأجنبي بالشروط التي فرضها القانون أو أنه يتمتع بمنحه الإعفاء .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ بصفته أجنبيا لم يقدم نفسه للبوليس في الميعاد القانوني ومحكمة بورسعيد الجزئية قضت بتفريغه خمسين جنيتها تطبيقتا لأواد ٤ و٧ و٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، فعارض ، وحكم في المعارضة بإلغاء الحكم الغيابي وببراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، فقضت محكمة بورسعيد الابتدائية بتأييد الحكم المستأنف وقالت في أسباب حكمها . " إن مجاء بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ مرتبط تمام الارتباط بما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة ذلك لأن الأجنبي ذا الإقامة الخاصة من الفئتين أ و ب من حقه الغيبة في الخارج لمدة ستة شهور ، وهو عند عودته إلى مصر قبل انتهاء هذه المدة يعفى من تقديم نفسه إلى مقر البوليس خلال الثلاثة أيام المقررة قانونا ، ولما كان هذا الأجنبي بالذات من حقه الغيبة في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إذا كان تغيبه لطاب العلم في الحمامات أو للخدمة الإجبارية ، فمن الطبيعي أن يعفى كذلك من الاخطار عند عودته إلى مصر لأن المحكمة متوفرة من هذا الاعفاء إذ أن المادة ١١ قد تكلمت في صدرها عن أفراد الفئتين الأولى والثانية وهم بذاتهم أصحاب الاعفاء المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة .

وحيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأولى على ما يأتي . " على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ٣ أيام من وقت دخوله الأراضي المصرية إلى مقر البوليس في الجهة التي يكون فيها وأن يحضر إقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه إلى المملكة المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها ، ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية ، وتاريخ بقاء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته . " كما تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي . " ويعفى من هذا الحكم الأجانب ذوو الإقامة الخاصة ، والأجانب ذوو الإقامة العادية المنصوص عليهم في البندين ٢ و ١ من المادة العاشرة عند عودتهم إلى المملكة المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر . " وتنص المادة ١١ من القانون

على أنه "لا يجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر في مالم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأعذار تقبلها ، ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب على سنتين ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيّبون لطلب العلم في الجامعات الأجنبية أو للخدمة الاجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك". ويتضح من مقارنة هذين النصين أن الشارع في المادة الرابعة أورد حكماً عاماً بشأن الأجنبي الذي يدخل الأراضي المصرية وأوجب عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم أعفى من هذه التكاليف الأجانب ذوي الإقامة الخاصة والأجانب ذوي الإقامة العادية على ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر ، ثم جاء — الشارع في المادة ١١ يتناول حالة مخصوصة هي حالة غياب الأجنبي في الخارج حالة كونه من ذوي الإقامة الخاصة أو الإقامة العادية ولم يحز له أن يتغيّب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إلا أن يؤذن له من وزارة الداخلية ، وعين الحد الأقصى لمدة غيابه وفرض لتجاوزه جزاء هو سقوط حقه في الإقامة ، والاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة متعلق بغياب الأجنبي لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص ومع اختلاف موضوع كل من النصين واتجاه خطاب الشارع في كل منهما إلى تنظيم حالة معينة ، فلا يصحح — قانوناً أن يتعدى حكم الاعفاء الوارد في المادة ٤ إلى الحالة المبينة في المادة ١١ وإلا كان ذلك من قبيل التوسع في الاعفاء المذكور وبغير نص يوجبه ، وينبغي على ذلك أنه ما لم يكن الأجنبي معفى طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة ( والتي عدلت فيما بعد بإضافة فقرة ثالثة إليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ ) فإن التزامه بشرط التقدم إلى البوليس في المدة القانونية يكون قائماً ويترتب على مخالفته العقاب المنصوص عليه في المادة ٢٤/٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بتأييد حكم البراءة على ما قاله من ارتباط الفقرتين الأخيرتين من المادتين ٤ و ١١ من القانون المذكور، وسريان الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤ على من تتجاوز مدة غيابه ستة أشهر ، إذ أسس الحكم قضاءه على ذلك يكون مخطئاً في تأويل القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق حكم القانون .



( ٢٦ )

### القضية رقم ٩٩٦ سنة ٢٤ القضائية :

عود . اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور . على من يسرى حكمه ؟ كيف تحدد مدته ؟ متى يتحقق ؟

إن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا طبقا للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلا من توقيع عقوبة المراقبة ، فإذا وقع منه خلالها أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه امتنع على القاضى أن يحكم بانذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة بها — أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقا للفقرة الأولى منها بالمراقبة — وهذا العود وإن كان يكفي لتحقيقه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على العائد بعقوبة المراقبة التي عدها القانون بمثابة لعقوبة الحبس ، ومدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه ، بالنسبة إلى المتهم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن وضع تحت مراقبة البوليس في ٢ من ابريل سنة ١٩٤٧ ثم ارتكب جريمة تبديد في اللجنة رقم ١٨٣٤ سنة ١٩٥١ اللبان بتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٥١ . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح كرموس الجزئية قضت غيابيا — عملا بمواد الاتهام — بحبس المتهم ثلاثة شهور بالشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الخاص الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها على المتهم إلى الاكتفاء بحبسه شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ وتأيد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصروفات . فقررت النيابة بالطعن ... الخ .

## الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة العود إلى الاشتباه تأسيسا على أنه لم يرتكب جريمة التبديد التي تعتبر تأييدا لحالة الاشتباه فيه إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٤٧ باعتبار أنها المدة التي يجب أن يقع فيها العود لحالة الاشتباه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه سبق الحكم على المتهم بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٤٧ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ثم وقع منه بتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٥١ ما عده الحكم المطعون فيه تأييدا لحالة الاشتباه مما يعتبر عودا منه إلى هذه الحالة في حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم إلا أنه قضى ببراءته بناء على أن ذلك لم يقع منه

إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالمراقبة وهي مدة العود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من ذلك المرسوم بقانون . ولما كانت مدة الثلاث سنوات المذكورة لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما طبقا للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلا من توقيع عقوبة المراقبة عليه فإذا وقع منه خلالها أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه امتنع على القاضى أن يحكم بإذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة بها — أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقا للفقرة الأولى منها بالمراقبة — وهذا العود وإن كان يكفي لتحقيقه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على العائد بعقوبة المراقبة التى عدّها القانون ممثلة لعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات وكان من شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه بالنسبة إلى المطعون ضده الذى سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور ، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة ، لما كان ذلك فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مادام قد وقع منه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة لوجوده في حالة اشتباه — عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده بناء على أن ذلك العمل لم يقع منه في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة — ويتعين لذلك نقض الحكم وتطبيق القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا وذلك بتأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأفاضلة : مصطفى حسن ،  
ومحمود اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٢٧ )

القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٢٤ القضائية :

أجنى . لإيرازه . واجب التبليغ عنه . على من يقع ؟

إن هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من إحكام مراقبتها للأجانب الذين يدخلون الديار المصرية أو يغادرونها ومن تتبع تنقلاتهم بداخل الجمهورية المصرية ، ولتحقيق هذا الغرض أوجب على الأجنى ذاته ، إلا في بعض حالات استثنائية حددها ، وعلى كل من آواه أو أسكنه ، أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنى ، في الميعاد الذى عينه من وقت وصوله إلى محل إقامته أو من مغادرته له . وقد عمم المشرع هذا الالتزام حتى شمل كل من يؤوى الأجنى أو يسكنه معه أو يؤجر له محلا للسكن فعبّر عنه في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بأن أوجب التبليغ على " كل من آوى أجنيا أو أسكنه معه أو أجر له محلا للسكن " وأبرزه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله " على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل ، وكذلك كل من آوى أجنيا أو أسكنه " ، فعبارة كلا النصين تشمل من يسكن الأجنى معه في سكن واحد بأجر أو بغير أجر ، ومن يؤجر له مسكنا مستقلا لسكناه وقد أفصح المشرع عن مراده هذا في قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة "معه" الواردة في قانون سنة ١٩٤٠ بعد " أسكن " حتى يشمل النص الموجز كل الحالات التى أوردها تفصيلا في قانون سنة ١٩٤٠ . ولا محل للقول بأن التعبير بكلمة " أسكنه " في قانون

سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يؤجر مسكناً للأجنبي كما كان الحال في قانون سنة ١٩٤٠ ، قصد منه إخراج من يؤجر مسكناً للأجنبي من واجب الالتزام بالتبليغ ، لأن القول بهذا ينطوي على تضيق للدلول اللغوي للفعل "أسكن" ، بلا مقتضى يبرره من صياغة المادة أو من روح التشريع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يخطر السلطات المختصة عن إيوائه الأجنبي "باريه أندريه" في الميعاد القانوني . وطلبت عقابه بالمادتين ٧ و ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جناح المنيا الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادتي الاتهام - بتفريم المتهم خمسين جنيتها بلا مصاريف فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فقرر الطاعن بالظعن بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه ، أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، حين دان الطاعن بالمادة ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لتأجيله منزلاً من منازل شركة قنال السويس لأجنبي دون أن يخطر السلطات المختصة بإيوائه في الميعاد القانوني ، ذلك لأن هذه المادة توجب التبليغ على من آوى أجنبياً أو أسكنه بخلاف المادة المقابلة من قانون سنة ١٩٤٠ فقد كانت توجب التبليغ على من آوى، أجنبياً أو أسكنه معه أو أجره محلاً للسكن فحذف المشرع في قانون سنة ١٩٥٢ لعبارة "أو أجره محلاً للسكن" يدل على أنه رفع الالتزام بالتبليغ عن مؤجر مسكناً لأجنبي .

ومن حيث إنه لما كان هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من إحكام

مراقبتها للأجانب الذين يدخلون الديار المصرية أو يغادرونها ومن تتبع تنقلاتهم بداخل الجمهورية المصرية وكان لتحقيق هذا الغرض قد أوجب على الأجنبي ذاته ، إلا في بعض حالات استثنائية حددها ، وعلى كل من آواه أو أسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي في الميعاد الذي عينه من وقت وصوله إلى محل إقامته أو من مغادرته له وكان قد عمم هذا الالتزام حتى شمل كل من يؤوى الأجنبي أو يسكنه معه أو يؤجر له محلا للسكن فعبّر عنه في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بأن أوجب التبليغ على كل من آوى أجنبيا أو أسكنه معه أو أجر له محلا للسكن " وأبرزه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله " على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل ، وكذلك كل من آوى أجنبيا أو أسكنه " ولما كانت عبارة كلا النصين تشمل من يسكن الأجنبي معه في سكن واحد بأجر أو بغير أجر ، ومن يؤجر له مسكنا مستقلا لسكنه وكان المشرع قد أفصح عن مراده هذا في قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة "معه" الواردة في قانون سنة ١٩٤٠ بعد "أسكن" حتى يشمل النص الموجز كل الحالات التي أوردها تفصيلا في قانون سنة ١٩٤٠ ولما كان القول بأن التعبير بكلمة "أسكنه" في قانون سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يؤجر مسكنا للأجنبي كما كان الحال في قانون سنة ١٩٤٠ قصد منه إخراج من يؤجر مسكنا للأجنبي من واجب الالتزام بالتبليغ لما كان القول بهذا ينطوى على تضيق للدلول اللغوى للفعل "أسكن" بلا مقتضى يبرره من صياغة المادة أو من روح التشريع ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ دان الطاعن بالجريمة التي اسندت إليه لا يكون أخطا في شئ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٢٨ )

القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٤ القضائية :

تعويض . حرية المحكمة في تقديره . اشتراط نوع معين من الأدلة لإثبات حصول العادة أو الإصابة المطلوب عنها التعويض . خطأ .

إذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن أعمال سلطتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة إنه لم يثبت دليل رسمى أن هناك هامة أو إصابة ، مع أن ذلك الدليل الذى اشترطت وجوده ليس بلازم قانونا ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المَطْعُون ضده بأنه تسبب بغير قصد ولا اعتماد في جرح شكرى اسماعيل عبد الرحيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة زائدة في غير الجزء المخصص لمرور السيارات ولم يستعمل آلة التنبيه فاصطدمت السيارة بالمجننى عليه وأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة بولاق الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ١٠ جنينيات والمصاريف الجنائية . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابى ، وفي أثناء نظر المعارضة ادعى شكرى اسماعيل بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . وبعد أن أتمت المحكمة سماعها قضت بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٣

بقبول المعارضة شكلا ، وبتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصاريف وإلزامه بأن يدفع للمدعى المدني ١٥٠ جنيها كتعويض والمصاريف و ٢ جنيه أتعابا للحاماة . استأنف كل من المتهم والمدعى بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة التي قضى بها وبالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بإلزام المتهم بدفع مبلغ خمسين جنيها مصريا للمدعى بالحق المدني والمصروفات المدنية الاستئنافية و ٢ جنيه مقابل أتعاب الحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فطعن الطاعن ( المدعى بالحق المدني ) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قدر التعويض وخفضه من مبلغ ١٥٠ جنيها المحكوم به ابتدائيا إلى مبلغ خمسين جنيها قد استند في ذلك إلى ما يخالف الثابت في الأوراق إذ تقدم الطاعن بما يثبت أنه تخلفت عن إصابته عاهة في ساقه اليمنى قدرت بعشرة في المائة بعد وضعها في الجبس من ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وأنه ظل يتردد بعد ذلك على المستشفى لاستكمال العلاج مدة ثلاثة شهور تقريبا . وأنه نقل بسبب ما أصابه من وظيفة مفتش بمرتب ٢٢ جنيها و ٧٥٠ مليا إلى وظيفة ناظر بمرتب ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا ولكن المحكمة أغفلت هذه المستندات ولم ترد عليها .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أسرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن تقدم بجلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة بصورة شمسية من تقرير طبي محرر بمعرفة الدكتور مراد عبد المجيد المستكاوي الطبيب بمستشفى الهلال مؤرخ في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ جاء فيه أن الطاعن أصيب من اصطدامه بسيارة بكسر مركب بمتصف القصبية اليمنى وبجرح رضى بالحاجب الأيسر ووضعت الساق في جبس وحالته متوسطة وعولج في المدة

من ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٢ وجاء في نتيجة العلاج أن الكسر ملتئم في وضع جيد مع عرج خفيف بالرجل اليمنى نتيجة التصاقات حول مفصل الركبة والقدم وأن درجة العجز عشرة في المائة كما تبين أن بين الأوراق شهادة صادرة من مدير شركة أتوبيس إخوان مقار تفيد أن الطاعن التحق بالشركة بوظيفة مفتش وظل يعمل بها حتى أصيب بكسر في ساقه فاضطرت الشركة إلى إلحاقه بوظيفة ناظر لعجزه عن القيام بوظيفته الأولى بعد أن استمر علاجه من ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣، ولما كان حكم محكمة أول درجة حين تعرض لطلب التعويض قال إن المجنى عليه ادعى مدنيا قبل المتهم مطالباً بتعويض عن الأضرار والإصابات التي حدثت به والتي نجمت عن خطأ المتهم والمحكمة ترى إجابته إلى طلب التعويض نظراً لما ثبت لها من أن الحادث وقع نتيجة خطأ المتهم واستهتاره ورعوثته ، وترى تقدير ذلك التعويض بالنظر إلى ما أصيب به المجنى عليه من كسر بالساق نتج عنه عرج يقلل من قدرته على العمل بـ ١٠٪ وإلى طبيعة عمل المجنى عليه التي تحتاج إلى مجهود جسماني يعتمد فيه على ساقه وقد نقص ذلك المجهود نتيجة هذه الإصابة . ترى المحكمة إزاء هذه الظروف والملايسات أن تقضى بإلزام المتهم بأن يدفع للمجنى عليه مبلغ ١٥٠ جنيهًا كتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض المبلغ المحكوم به قد قال في ذلك إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة بالمدعى المدني أو أية إصابة تؤثر عليه في مستقبله في العمل . ومن ثم ترى الاكتفاء بتقدير مبلغ ٥٠ جنيهًا له تعويضاً عن الضرر الذي لحقه بجميع أنواعه . ولما كان هذا من الحكم الاستثنائي فولا مرسل لا يصلح سبباً يستند إليه قضاء لأن القانون لا يشترط نوعاً معيناً من الأدلة لإثبات حصول العاهة أو الإصابة التي تحدث عنها الحكم ولذا فقد كان يتعين على المحكمة أن تتحدث عن المستندات المقدمة من الطاعن وتبدي رأيها فيها . أما وهي قد حجبت نفسها عن أعمال سلطاتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بقوله إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة مع أن ذلك الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلام قانوناً فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

• برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة مصطفى حسن ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، وأبى غالى المستشارين .

( ٢٩ )

### القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٤ القضائية :

اثبات • تجزئة أقوال الشاهد • الأخذ بما قاله فى حق متهم معين وعدم الأخذ بما قاله فى  
حق متهم آخر • جوازه •

للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما قاله فى حق متهم معين ، ولا تأخذ  
بما قاله فى حق متهم آخر ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى اطمئنانها لما تأخذ به  
وعدم اقتناعها بما تعرض عنه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما شرعا فى قتل فاطمة محمد محفوظ  
ومريم عبد الله سالم عمدا بأن أطلقا عليهما أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلتهما  
فأصاب المتهم الأول مريم عبد الله سالم وأصاب المتهم الثانى فاطمة محمد محفوظ  
بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل  
لإرادتهما فيه وهو إسعافهما بالعلاج وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى  
أنهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا مع آخر مجهول الفرس والمهر الميينين  
بالمحضر حميد خضر حميد بطريق الإكراه الواقع على فاطمة محمد محفوظ ومريم  
عبد الله سالم وصالح نصر على بأن أطلقا عليهم عدة أعيرة نارية وقد تمكنوا بهذه الوسيلة  
من الإكراه من السرقة كما ترك الإكراه بالمجنى عليهم أثر الجروح الميينة بالتقرير  
الطبى وهى الجناية المنصوص عنها فى المادة ٣١٤/١ - ٢ من قانون العقوبات

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ٢/٢٣٤ و ١/٣١٤ — ٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعت مريم عبد الله سالم ( واسمها مارية ) وفاطمة محمد محروس بحق مدنى قدره ٢٠٠ جنيه قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات للثانى بمعاقبة أحمد عبد السلام نورية بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامه بأن يدفع لمارية عبد الله سالم مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانيا — براءة السيد عبد السلام نورية مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . وثالثا — رفض الدعوى المدنية المقامة من فاطمة محمد محفوظ قبل المتهم الأول أحمد عبد السلام نورية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه يشوبه التناقض والقصور ، فقد اعتمدت المحكمة فى إدانة الطاعن على أقوال خمسة من شهود الإثبات ولما تعرضت للأدلة قبل المتهم الآخر قالت إنها لا تأخذ بأقوال هؤلاء الشهود لما ثبت لديها من كذبهم واختلاف أقوالهم وعلى ذلك تكون المحكمة قد صدقت الشهود بالنسبة للطاعن وكذبهم بالنسبة لغيره ، وفضلا عن ذلك فقد دافع الطاعن بأن هؤلاء الشهود يشهدون ضده كذبا للايقاع به ، واستدل على ذلك من أن المجنى عليها فاطمة محمد محفوظ لا تبصر فكيف تطمئن المحكمة لقولها بأنها شاهدت الطاعن يرتكب الحادث كما تبين أن الشاهدين الآخرين لا يعرفان المتهم الذى قضى براءته ولم يستطيعا التعرف عليه عند ما عرض عليهما رغم أنهما أكدا فى التحقيق أنهما رأياه ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع مع أهميته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما قاله في حق متهم معين ، ولا تأخذ بما قاله في حق متهم آخر ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها لما تأخذ به وعدم اقتناعها بما تعرض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن وفنده بأسباب سائغة وكان ما يدعيه الطاعن من أن المجنى عليها فاطمة محمد محفوظ لا تبصر ليس إلا دفاعا موضوعيا ، لم يطلب إلى المحكمة تحقيقه حتى يصح له أن يشكو من أن المحكمة قد أغفلته ولم ترد عليه ، لما كان ذلك فإن ما يشيره ليس سوى جدل حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : ابراهيم خليل ، ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٣٠ )

### القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٤ القضائية :

دعارة . المقصود بالتحريم في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .  
إن معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — ... ( الطاعنة الأولى ) و ٢ — ...  
... و ٣ — ... ( الطاعن الثاني ) بأنهم في ٦  
من مارس سنة ١٩٥٣ بدائرة البندر — المتهمة الأولى — أدارت محلا للدعارة  
بأن فتحت المحل المبين بالمحضر وأعدته لذلك . والمتهمة الثانية والمتهم الثالث —  
أقاما بالمحل سالف الذكر مع عليهما بأنه معد للدعارة . وطلبت عقابهم بالمواد  
١/٨ — ٢ و ١١ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وقد ادعى ...  
بحق مدني قدره ١ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل جميع المتهمين .  
ومحكمة بنـدر الزقازيق الجزئية قضت بحضورها أولا — بجس المتهم  
الأولى سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش صاغ لوقف التنفيذ وتفرعها ١٠٠ جنيه  
والغلق ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة بالمحل . ثانيا — بجس كل من  
المتهمين الثانية والثالث ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش صاغ لكل منهما

لوقوف التنفيذ . وثالثا — بوضع كل من المتهمين تحت مراقبة البوليس لمدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها ضد كل منهم . ورابعا — ألزمت المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة بلامصاريف جنائية . استأنف المتهمون الأولى والثالث فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ والثانية فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية دفع الحاضر مع المتهمين الأولى والثالث ببطلان الضبط والتفتيش ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا أولا — بعدم قبول استئناف المتهمة الثانية شكلا لرفعه بعد الميعاد وثانيا بقبول استئناف المتهمين الأولى والثالث شكلا وفى الموضوع برفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف المدنية الاستئنافية و ٢٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة بلامصاريف جنائية .

فطمع الأستاذ محمد ابراهيم عطيوه المحامى الوكيل عن الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما الأولى بجرمة إدارة منزل للدعارة والثانى ، إقامته فى ذلك المنزل مع علمه بذلك وأسس إدانتها على أنه لا يشترط فى الجريمة التى دان بها الأولى أن يتوافر فيها ركن الاعتياد وأن الطاعن الثانى وهو ابن الأولى يعتبر من الغير .

وحيث إن واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه تجمل فى أن الطاعن الثانى ضبط مع أخرى فى حجرة بمنزل والدته الطاعنة الأولى ولما سئل ادعى أن تلك الأخرى هى زوجته غير أنها هى تفت ذلك وقالت إنها كانت متزوجة وطلقت ولدى مقابلتها مع الطاعنة الأولى دعيتها إلى الإقامة معها فقبلت وظل الطاعن الثانى وهو ابن الأولى يعاشرها معاشرة الأزواج واعداد إياها بالزواج منها بعد أن تضع حملها وقال الحكم إن الطاعنة الأولى عللت وجود تلك المرأة بمنزلها

بأنها ستزوجها من ابنها الطاعن الثانى وأثبت أيضا أن هذا الزوج قد تم فعلا .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها عناصر الجريمة التى دان بها الطاعنين كما هى معرفة به فى القانون ، ذلك بأن معاشرة الطاعن الثانى لامرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعنين والأخرى التى كانت تعاشر ثانيهما بالمنزل بجريمة إدارة منزل للدعارة والإقامة فيه مع العلم بذلك ، يكون قد أخطأ ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما أسند إليهما — ولما كانت الأوجه التى بنى عليها نفس الحكم تتصل بالمتهمة الأخرى التى أدينى فى الدعوى ولم تقدم طعنا — فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها أيضا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : إبراهيم خليل  
واسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وحسن داود المستشارين .

( ٣١ )

### القضية رقم ٧٣٧ سنة ٢٤ القضائية :

اختصاص . توقف الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . للمحكمة الجنائية أن تقدر جدية النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم من الجهة المختصة .

إن المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من أنه إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ، هذه المادة لم ترد على أن رددت القاعدة العامة المقررة فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، دون أن تقيد حق المحكمة فى تقديرها بجدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم فيه من الجهة المختصة ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن يعضى فى نظر دعوى الزنا مقورا للاعتبارات السائغة التى أوردها أن الطلاق رجعى لا يسقط حق الزوج فى طلب محاكمة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هى واردة فى محضر التحقيق الذى أمرت هذه المحكمة بضمه لمراقبة تقدير المحكمة لها ، لا تفيد أن الطلاق بائن ولم يدل الطاعن بأى سند على هذه البينة ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من أنه إذ تصدى للفصل فى مسألة الطلاق قد خالف القانون ، لا يكون له أساس .

## الوقائع

اهتمت النيابة العامة ١ — ... .. و ٢ — ... ..  
( الطاعن ) بأنهما : الأولى وهي متروجة من ... .. زنت مع  
المتهم الثانى بأن ضبطت معه فى مكان مسلم فى المحل المخصص للحريم متلبسة  
بجريمتهما . والثانى — زنى مع المتهمة الأولى بأن ضبطت متلبسا فى المكان سالف  
الذكر . وطابت عقابهما بالمواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات  
وادعى ... .. ( الزوج ) بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت  
قبل المتهمين . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت فيها بحضور يا بحبس كل من المتهمين  
سنة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامهما بأن يدفعا  
للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وماثى  
قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية فاستأنفا المتهمان هذا الحكم ،  
وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم  
الثانى بعدم قبول الدعويين العمومية والمدنية ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت  
سماعها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ — أولا — بقبول  
الاستئناف شكلا . ثانيا — وفى الموضوع برفض الدفع المقدم من المتهم الثانى  
وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهمين بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية .  
فطعن الأستاذ على ابراهيم المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق  
النقض ... الخ .

## الحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ تصدى للفصل  
فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية وهى طلاق الزوج لزوجته التى اتهم  
الطاعن باشتراكها معها فى جريمة الزنا وهل هو طلاق بائن أو رجعى ، الحكم إذ  
تصدى لذلك قد خالف القانون فيما نص عليه فى المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات  
الجنائية من وجوب وقف الدعوى وتحديد أجل لرفع هذه المسألة إلى الجهة

المختصة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم في إدانة الطاعن الأدلة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذ هو لم يضبط متلبسا ولم يوجد في المحل المخصص للحريم أو في خلوة مع الزوجة .

وحيث إن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء قد نص في المادة ١٧ منه على أنه إذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحاكم بدفع يثير نزاعا الفصل فيه يدخل في ولاية جهة قضائية أخرى وجب على تلك المحاكم إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقف الحكم في الموضوع وأن تحدد الخصم الموجه إليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من القاضي المختص فإن لم تزلزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى . ولما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي يستند إليها الطاعن فيما نصت عليه من أنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للتمهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص . هذه المادة لم ترد على أن رددت القاعدة العامة المقررة في قانون نظام القضاء دون أن تقيد حق المحكمة في تقديرها بالجدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم فيه من الجهة المختصة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رأى أن يمتنع في نظر الدعوى مقررا للاعتبارات السائغة التي أوردها أن الطلاق رجعي لا يسهط حق الزوج في طلب محاكمة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هي واردة في محضر التحقيق الذي أمرت هذه المحكمة بضمه لمراقبة تقدير المحكمة لها لا تفيد أن الطلاق بائن ولم يدل الطاعن بأي سند على هذه البيئونة فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له أساس . هذا وما يثيره الطاعن غير ذلك مردود بأن ما أورده الحكم من شواهد على حصول الزنا تفيد التلبس به كما هو مشروط في القانون للتلبس بجريمة الزنا ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه .



## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : ابراهيم خليل ،  
واسماعيل مجدى ، وحسن دارد ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٣٢ )

### القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . إجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات  
الجنائية . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

إن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات  
الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط  
الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره  
يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفى وحده  
سببا لنقض الحكم ، فهو بهذه المثابة يغنى صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب  
الحكم ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم  
في قلم الكتاب في الثمانية الأيام إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام  
من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده  
قد أودع به اطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلا لذلك أما إذا لم يجده  
فقد انفتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم  
وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام  
التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم  
الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما  
يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه  
القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة

الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضاءها فلا محل له مادام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها توصلت إلى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ جنيها مائة وخمسين جنيها مصريا للمعى ميخائيل شحاته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بأنها مالكة لقطعة الأرض المبينة بالحدود بالمحضر بأن قدمت له عقد ملكية باسمها لهذه القطعة فأنخدع المجنى عليه بذلك وسلمها المبلغ . وطابت عقابها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وادعى لمعى ميخائيل شحاته بحق مدنى قدره ١٥٠ جنيها على سبيل التعويض قبل المتهمه . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامها بأن تدفع للدعى بالحق المدنى لمعى ميخائيل شحاته مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماه . استأنفت المتهمه هذا الحكم ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه . والمحكمة المذكورة تمضت بحضورها ( أولا ) بإثبات تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه وإلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين ( وثانيا ) بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع يرفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق التقصير ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ فقررت الطاعنة الطعن فيه بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ وحصلت على شهادة

من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بنفس التاريخ تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ثم قدمت أسباب الطعن بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة (٣١٢) على أنه "يجب أن يحور الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتابها وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم نخلوه من الأسباب . ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية أيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع " . ثم نص في المادة ٤٢٤ في باب الطعن بطريق النقض على أنه "يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر فى المعارضة أو من تاريخ انقضاء المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، ويجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه " . ثم جاءت المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية فنصت على أنه "على قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإذا تعذر ذلك يقبل الطعن من صاحب الشأن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب - ويجب على صاحب الشأن فى هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور ، وعليه أن يخطره فى ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر بالمحل الذى يختاره فى البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلن فيه بإيداع الحكم وإلا صح إعلانه فى قلم الكتاب " . ويبين من مقارنة هذه النصوص أن القانون إذ أوجب فى المادة ٣١٢ المشار إليها أن يحور القاضي الحكم بأسبابه كاملا فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره "بقدر الإمكان"



فإنه قد نص في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع وأنه إذا نص في المادة ( ٤٢٤ ) على وجوب التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم فقد نص في المادة ( ٤٢٦ ) على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإن الطعن يقبل منه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه به ومقتضى هذين النصين معا أن يعطى لصاحب الشأن عشرة أيام للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب إذا رأى بعد اطلاعه على الحكم أن يطعن فيه وأن هذه الأيام العشرة تبدأ إما من اليوم التالي للثمانية الأيام التالية لصدور الحكم — في حالة التوقيع عليه في هذه المدة — وإما من اليوم التالي لإعلانه بإيداع الحكم إذا كان قد حصل على شهادة بعدم وجوده في قلم الكتاب في الميعاد المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المادة ( ٢٣٤ ) تنص على أنه إذا لم يحصل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في العشرة الأيام سقط الحق فيه فإن هذا الجزاء يسرى كذلك بالنسبة إلى امتداد الميعاد إلى عشرة أيام من يوم الإعلان بإيداع الحكم .

وحيث إنه لما كان عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتماً ويكفي وحده سبباً لنقض الحكم فهو بهذه المثابة يغني صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في الثمانية الأيام إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده قد أودع به أطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلا لذلك أما إذا لم يجده فقد انفتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما فإذا هو أهمل ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في

العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له ما دام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطالب بإبطاله لهذا السبب وحده .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ( ٤٢٦ ) المشار إليها غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق فيه .

وحيث إن الحكم المطعون صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ والطاعة وإن قررت الطعن فيه بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم تقدم أسباب الطعن إلا في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ أي بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدوره . ومن ثم يكون تقديمها قد حصل بعد الميعاد القانوني وذلك بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكن قد أعلنت بإيداع الحكم ، ويتعين من أجل ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المنشارين .

( ٣٣ )

القضية رقم ١٠١١ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . نية القتل . القصور في بيانها . مثال

إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذى استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبتته ( فى موضع سابق ) من أن العيارين الأول والثانى لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته فى عضده ثم سقطت ، ودون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان ضاربها على بعد كبير وهل لا يصيب رشها إلا هدفا كانت مصوبة إليه ، فإن الحكم إذ استخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما - أولا - المتهم الأول شرع فى قتل رياض كامل يونس عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بالمتقرير الطبي وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وعدم إحكام الرماية -



وثانيا - المتهم الثانى اشترك مع الأول بطريق المساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن أعطاه سلاحا ناريا بندقية خرطوش وطلقات خاصة بها مما استعمل فى ارتكاب الجريمة مع علمه بها وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وثالثا - الأول والثانى أحرزا سلاحا ناريا بندقية خرطوش بدون ترخيص ورابعا - المتهم الثانى أحرز طلقة مما تستعمل فى البندقية سالفه الذكر بدون ترخيص . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات و ١ و ٥ و ٩/١ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . فقررت بذلك . وادعى رياض كامل أحمد يونس بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنين وبالزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى رياض كامل يونس مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية و ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة مع براءة المتهم الثانى من التهمة الرابعة .

نطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا فى استخلاص نية القتل من حيازة السلاح المستعمل فى الحادث ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه إذ أن المجنى عليه إنما أصيب بجرح صغير بوحشية العضد قطره نصف سم وتدل إصابته على أنها من رشة من عيار نارى وكان الضارب على بعد كبير مما لا تتوافر به نية القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى قال إن المجنى عليه وضع جوابية أو سلالة لصيد السمك في إحدى القنوات فأخرجها الطاعن الأول بدون حق ووضع جوابية ومعه الطاعن الثاني وحدث بين الطرفين نقاش انتهى بتماسكه بالطاعن الأول الذي طلب من الطاعن الثاني إحضار بندقية تناولها منه وأطلق منها عيارين عليه ولم يصيباه وأنه ( أى المجنى عليه ) جرى فتبعه المتهمان وبيد أولها البندقية وأطلق عليه عيارا ثالثا أصابه في كتفه الأيمن وقد نقل الحكم عن التقرير الطبي أن المجنى عليه أصيب بجرح صغير بوحشية أعلى العضد الأيمن قطره نحو نصف سم وأن شكل الإصابة يشير إلى جواز حدوثها من رشة من عيار ناري أصابه ثم سقطت وكان الضارب على بعد كبير قد يكون عشرين مترا أو أكثر وأن الإصابة بسيطة ولا تحتاج لعلاج . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذي استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبتته من أن العيارين الأول والثاني لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته في عضده ثم سقطت ودون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان ضاربها على بعد كبير وهل لا يصيب رشها إلا هدفا كانت مصوبة إليه . لما كان ذلك فإن الحكم إذ استخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

( ٣٤ )

القضية رقم ١٠١٢ سنة ٢٤ القضائية :

( ا ) حكم . تسببه . نية القتل . اختلاصها . مثال .

( ب ) حكم . تسببه . دفاع موضوعي . تتبعه بالرد والفضيد . غير لازم .

١ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها متوافرة عند الطاعن من استعمال آلة قاتلة بطبيعتها وهي " فرد " مما يطلق الرصاص ومن تصويبه هذا الفرد إلى الغلام المجنى عليه في مقتل منه ( بطنه ) وإصابته بهذه الإصابة التي مزقت أحشاءه وترتب عليها وفاته في اليوم التالي - فإن هذا الذي قاله الحكم يكون سائغا في استخلاص نية القتل وصحيفا في القانون .

٢ - إن المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعي والرد عليه ردا خاصا في كل جزئية يثيرها بل يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بإدائته للأسباب التي يثبتها . .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - عبد القوي محمد محرم ( الطاعن ) و ٢ - طلبه محرم علي بأنهما الأول - قتل رجب هنداوي محمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته . والثاني - اشترك مع المتهم الأول في الجريمة سالفه الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن رافقه لمكان الحادث لشد أزره ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الإحالة أن يحيلهما إلى محكمة جنايات الفيوم لحاكمتهما - الأول طبقا للمادة ١/٢٣٤ عقوبات والثاني بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات



الفيوم قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات للثاني - أولا بمعاينة عبد القوى محمد محرم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين - وثانيا - ببراءة طلبه محرم على مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في استخلاص نية القتل من مجرد استعمال سلاح يحدث القتل عادة دون أن يحدد الباعث على ارتكاب الجريمة وأنه لم يرد على مادافع به الطاعن من أن بلاغ الحادث الذى أبلغ به الخفير لم يذكر فيه اسمه بل جاء فيه أن الحادث وقع من مجهول ومن أن فى أقوال المجنى عليه تضاربا فيمن رأى الطاعن عند ارتكاب الجريمة وفى كيفية رؤية زوجة أخيه له وفى تحديد الوقت الذى حصل فيه الحادث ومن أن أحد الشهود كان مغرضا فى شهادته - وأن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن بأن إصابة المجنى عليه يحتمل أن تكون من مقذوف أطلقه شخص كان يصطاد الحمام بالحرن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، ولما كان قد تعرض لنية القتل وقال "إنها متوافرة عند الطاعن من استعمال آلة قاتلة بطبيعتها وهى "فرد" مما يطلق الرصاص ومن تصويبه هذا الفرد إلى الغلام المجنى عليه فى مقتل منه "أى بطنه" وإصابته بهذه الإصابة التى منقرت أحشاءه وترتب عليها وفاته فى اليوم التالى "وكان ما قاله الحكم فى ذلك سائغا فى استخلاص نية القتل وصحيفا فى القانون وكان ما يشير به الطاعن فى طعنه من دون ذلك موضوعا يتعلق بالثبوت وكانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعى والرد عليه ردا خاصا فى كل جزئية يشيرها بل يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بأدائته

للاسباب التي بينتها . هذا إلى أن المحكمة تعرضت لأوجه دفاع الطاعن التي ردها في طعنه وردت عليها رداً سديداً ومن ذلك ما قالته من أن دفاعه المؤسس على إصابة المجنى عليه من رشة بندقية أطلقها شخص كان يصطاد الحمام في الجرن غير صحيح وكذبه فيه شهود نفيه وما يؤخذ من تقرير الصفة التشريحية من أن الإصابة من مسدس لا من بندقية صيد وأن المجنى عليه أصيب في حقل الطاعن لا في الجرن . لما كان ذلك فإن ما يتعاه الطاعن لا يكون في حقيقته إلا جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( ٣٥ )

القضية رقم ١٠١٣ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . شهادة زور . إفاة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لاخلال بحق الدفاع .

للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك إخلالاً بدفاع المتهم الذي شهد لصالحه .

### الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه قتل عمداً مجد مهني فداوى بأن طعنه بسكين قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الانعام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات، فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى

أمام محكمة جنائيات المنيا وجهت النيابة إلى فؤاد حسن السيد تهمة الشهادة الزور وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة سماعها قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ٢/٧٢ من قانون العقوبات ، أولا — بمعاينة المتهم عيد سليمان سعيد بالسجن لمدة عشر سنين ، وثانيا — بمعاينة فؤاد حسن السيد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الشهادة الزور .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان نية القتل . إذ قال إنه استخلصها من استعمال آلة قاتلة في مقتل ومن تعدد الطعنات مع أن تلك الآلة هي سكين عادية وليس بين الطرفين نزاع سابق ولم يشهد أحد بأن الطاعن عاد وطعن المجنى عليه بالسكين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لبيان نية القتل قال ” إنها توافرت لدى المتهم من استعماله لآلة قاتلة ( سكين ) ومن تسديده الطعنة إلى مقتل من جسم المجنى عليه وهو الصدر مقابل القلب ومن شدة الطعنة التي نفذت إلى تجويف القلب فأحدثت نزيفا دمويا غزيرا بالتجويف الصدري نشأت عنه الوفاة ومن تعدد الطعنات “ . ولما كان الحكم قد أورد ما أثبتته التقرير الطبي عن الإصابتين اللتين قال إن الطاعن أحدثهما بالمجنى عليه وهما جرحان طعنيان بإيسر الصدر وأعلى الظهر والأول منهما هو الذي نفذ إلى تجويف القلب — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد استدل على نية القتل باستدلالا صحيحا بأدلة مردودة إلى أصلها من الأوراق .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن المعركة بين الطاعن صغير السن والمجنى عليه وهو رجل مستكمل الرجولة لم تكن عادلة مما ألجأ الطاعن إلى طعنه



خشية على حياته من خطر اعتدائه عليه وليخلص نفسه بعد أن ضيق عليه الخناق وبذلك كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو عن غيره إذ قيل أن التماسك كان بين المجنى عليه وبين صبي آخر في مثل سن الطاعن..

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لمادافع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو عن غيره ورد عليه بأنه "لا يقره عليه إذ لم يشهد أحد من الشهود بما يؤيد دفاع المتهم ولم يقل أحد منهم إن المجنى عليه أو غيره اعتدى على المتهم قبل ارتكاب الجريمة أو أثناء ارتكابها وقرر الشهود أن الاعتداء حصل بعد الحادث من بعض الأهالي لمناسبة ارتكابها ومن بين هؤلاء الشهود فؤاد حسين السيد زميل المتهم الذى ثبت من التقرير الطبي المتوقع عليه وجود إصابات به وبسؤاله عنها قرر أن الإصابات التى به وبالمتهم حدثت لها عندما تجمع الأهالي عند ذهابهما إلى دار العمدة واعتدوا عليهما بالضرب". هذا إلى ما أثبتته الحكم في واقعة الدعوى مما يفيد أن الطاعن كان معتدياً منذ ترك غنمه ترعى بجوار زراعة القليل وحين طعمته بالسكين وهو بسبيل رد غنمه وكف زميله فؤاد حسين الذى تماسك به لما كان ذلك فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديداً.

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن يتحصل في أن توجيه تهمة شهادة الزور للشاهد فؤاد حسين أضاع على الدفاع الفرصة في أن يقوم بواجبه ومناقشة الشهود الذين خشوا توجيه هذه التهمة إليهم مما أخل بدفاع الطاعن .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن النيابة العامة هى التى وجهت تهمة شهادة الزور إلى ذلك الشاهد بعد أن انتهى من أداء شهادته وقبل دعوة الشاهد التالى ليؤدى الشهادة ولم تبدأ إجراءات محاكمته عن هذه الجريمة إلا بعد إقفال باب المرافعة فى القضية التى شهد فيها - ولما كان للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور فى الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك إخلالاً بدفاع المتهم الذى شهد لصالحه . لما كان ذلك فإن ما يتعاه الطاعن من ذلك على النيابة وهى خصم فى الدعوى إذ باشرت حقها لا يكون صحيحاً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( ٣٦ )

## القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) إثبات . شهود نفى . عدم سلوك السبيل الذى رسمته بشأنهم المادتان ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية . عدم إجابة المحكمة طلب التأجيل لإدلائهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب هو المثل وتعطيل الفصل فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
- ( ب ) نقض . طعن . انتفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال .

١ — إذا كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذى رسمه القانون فى المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين لم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم فى قائمة الشهود ، فإن المحكمة تكون فى حل من إجابة طلب سماعهم ، فإذا رأت أن الغرض من هذا الطلب إنما هو المثل وتعطيل الفصل فى الدعوى فإنها تكون قد تصرفت وفق القانون ولا تكون قد أخلت بحق الطاعنين فى الدفاع .

٢ — لا جدوى للطاعنين من إثارة الجدل حول توفر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى جريمة القتل العمد والشروع فيه إذا كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة يتحقق فيها الاتفاق مما يكفى لتبرير توقيع العقوبة المقضى بها على الطاعنين وهى عقوبة الأشغال المؤبدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — محمد سليمان حشيش ٢ ، — خليفه عبد الرازق حسن موسى ( الطاعنين ) ٣ ، — سليمان مصطفى حشيش بأنهم فى ليلة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ الموافق ٢١ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٦ بناحية جتور مركز تلا مديرية المنوفية . الأول والثانى — قتل عمدا ومع سبق الإصرار محمد سالم قابيل وعبد الرازق محمد الشيشينى وذلك بأن أطلقا عليهما مقدوفا ناريا قاصدين

قتلهما فأحدثا بهما الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وبالصفيتين التشريحيتين  
والتي أودت بحياتهما . ثانيا - شرعا عمدا ومع سبق الإصرار في قتل عبد العليم  
عبد الوهاب العريف بأن أطلق أحدهما وهو المتهم الثانى عليه مقدوقا ناريا  
قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر  
الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعافه بالعلاج وبأن صوب المتهم الأول  
بندقية نحوه وحاول إطلاق النار عليه قاصدا قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب  
لا دخل لإرادته فيه وهو إمساك عبد الرازق محمد الشيشيني بالبندقية ومنعه  
من إطلاقها على المجنى عليه سالف الذكر ، ولأن المتهم الثالث سليمان مصطفى  
حشيش اشترك مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب الجريمة سالفى الذكر  
بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهما على ارتكابها وبأن ساعدهما فى ذلك  
بتواجده معهما فى مكان الحادث لشد أزرها فوقعتهما الجريمة فى السابق ذكرهما  
بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم  
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١  
عقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملا  
بمواد الاتهام بالنسبة للأول والثانى مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون  
العقوبات وبالمادتين ٣٠٤ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات للثالث بمعاقبة  
كل من محمد سليمان حشيش وخليفه عبد الرازق حسن موسى بالأشغال الشاقة المؤبدة  
وبراءة سليمان مصطفى حشيش مما أسند إليه . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم  
بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الأوجه الأربعة الأول من الطعن هو أن المحكمة إذ دانت  
الطاعنين بجريمتى الشروع فى القتل والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد  
أخلت بمقتضى الدفاع ، ذلك أنها رفضت طلب الدفاع الخاص باستدعاء  
الكونستابل عاطف عبد الشافى الذى كان بلغ الحادث واتصل به سببه وقيل  
بأنه أحدث تمزيقا فى الدفتر الممد لإثبات المراقبين بالنقطة ومنهم المجنى عليه  
عبد العليم عبد الوهاب وقد ردت على طلب سماعه ردا لا يستقيم لعدم استعالة  
استدعاء الشاهد أو إحضاره ومع ثبوت حق الطاعنين القانونى فى مناقشة كل



شاهد دون الاكتفاء بأقواله المدونة في محضر التحقيق طبقا لنص المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية خصوصا ولا دليل من الحكم على المطل من قبل الدفاع — هذا إلى أن المحكمة قد خالفت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية حين لم تأمر بتلاوة أقوال هذا الشاهد كذلك طلب الطاعنان منها ضم دفتر النقطة المشار إليه آنفا ولكن ردها على هذا الطلب جاء متعارضا مع صحيح الاجراءات كما أنها أخلت بحقوقهما في الدفاع حين لم تستجب لطلبهما التأجيل لإعلان شهود النفي .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين وإن تمسك بطلباته المبينة في أوجه الطعن في بدء المحاكمة إلا أنه بعد أن أتمت المحكمة تحقيق الدعوى ترفع في موضوعها وتمسك بسماع شهود النفي دون باقي الطلبات التي كان قد أبدأها قبل التحقيق مما يستفاد منه أنه تنازل عنها هذا وقد رد الحكم على طلب سماع شهود النفي في قوله " ان طلب الدفاع التأجيل لإعلان شهود النفي رغم ثبوت أقوالهم في محضر التحقيق وأنه لم يطلب ذلك من قبل على كثرة ما تأجلت إليه هذه القضية تراه المحكمة قد قصد به المطل وتعطيل الفصل في الدعوى ولو أنه كان يرى هذا الأمر جدا لاتخذ في شأن هؤلاء الشهود الإجراءات التي يقضى بها القانون سواء أكان ما نص عليه في المادة ١٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي في ظله جرى هذا الحادث أم في المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية " ولما كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذي رسمه القانون في المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين لم تدرج غرفة الانهام أسماءهم في قائمة الشهود فإن المحكمة كانت في حل من إجابة طلب سماعهم — ولما كانت المحكمة قد رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المطل وتعطيل الفصل في الدعوى فإنها تكون قد تصرفت وفق القانون ولا تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، وما يثيرانه لا يكون له أساس .

وحيث إن الوجه الخامس مبناه أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان في التدليل على ظرفي سبق الاصرار والترصد إذ أن ظروف الدعوى تدحضهما

فالضغينة التي ساقها لا تمت إلا لواحد من المجنى عليهم الثلاثة . بل إن مقابلة هذا المجنى عليه بحسب الثابت بالحكم كانت عفوا على غير انتظار كما أنه غادر النقطة في وقت لا يدريه الطاعنان ولم يقل أحد إنهما كانا على علم به .

وحيث إن الحكم استظهر ظرفي سبق الاصرار والترصد في قوله ” إن ظروف الدعوى توحى بقصد القتل وأن المتهمين أصرأ عليه للضغينة التي أسافنا ذكرها وقد تمحينا فرصة خروج عبد العليم ليلا فتربصا به أمام منزل ثانيهما وفي يد أولهما بندقية فلما حال دوت استعاطا رفيقه عبد الرازق استدعى المتهم الثاني من أحضر له بندقية وكان التعدى على الوجه السالف الذكر من كليهما على المجنى عليهم — وحيث إنه رغم ما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم الأول هو الذي أصاب المجنى عليهما عبد الرازق وعهد سالم قابيل بما أدى لوفاتهما وأن كلا من هذين المتهمين قد شرع في قتل عبد العليم فأنهما لما قدمنا من أنهما أصرأ على قتل عبد العليم وتربصا به فأنهما يكونان مسئولين معا عن جريمة القتل والشروع فيه سواء أكان المقصود بالإيذاء شخصا معينا أو غير معين وذلك تطبيقا للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات ” لما كان ذلك وكان لاجدوى للطاعنين مع هذا من إثارة الجدل حول توفر ظرفي سبق الاصرار والترصد إذ أن الواقعة كما أثبتها الحكم يتحقق فيها الاتفاق مما يكفى لتبرير توقيع العقوبة المقضى بها على الطاعنين وهى عقوبة الأشغال المؤبدة . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضحا .

( ٣٧ )

القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . شروع في قتل . نية القتل . استخلاصها . مثال .

إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال " بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل في الحادث (بندقية) وهو سلاح ناري قاتل ومن تصويب المتهم إياه نحو المجنى عليهم وهو راكز على ركبتيه وإصابته أحدهم في ركبته اليمنى أثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالثابت بالتقرير الطبي الشرعي ومن تعدد الأعيرة النارية التي أطلقها المتهم من البندقية صوب المجنى عليهم وذلك فضلا عن سبب الحادث كما سبق الذكر" — فإن هذه العناصر التي استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوتها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل عبد النضير ثابت ونجيب ثابت وعبد المنعم جبر عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلهم وأعد لذلك سلاحا ناريا أخفاه بما كينة الرى الثابتة له حتى إذا ما ظفروهم بجوار الماكينة أطلق عليهم ثلاثة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلهم فأصاب الأول منهم بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه الأول بالعلاج وعدم إحكام الرماية نحو المجنى عليهما الآخرين . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم حمدى محمد عبد الكريم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



### المحكمة

... وحيث إن حاصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الشروع فى القتل العمد قد أخطأ، ذلك بأن حقيقة الواقعة هى أن بنيت ثابت أطلق عيارا ناريا أصاب أخاه عبد النظير المجنى عليه بيد أنه ألصق الاتهام به وصدقته المحكمة استنادا إلى الكشف الطبى الذى لم يوقع على المجنى عليه إلا بعد ستة أشهر من تاريخ الحادث - هذا إلى خطأ الحكم فى تطبيق القانون إذ لم يعتبر الواقعة جنحة إصابة خطأ مع أن الطاعن دفع بعدم توافر نية القتل لدى الطاعن مستندا إلى ظروف الحادث وملابساته ومن أن مجرد استعمال سلاح نارى لا ينهض دليلا على توفر نية القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة الشروع فى القتل التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . وإذ عرض لنية القتل قال : "بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل فى الحادث (بندقية) وهو سلاح نارى قاتل ومن تصويب المتهم إياه نحو المجنى عليهم وهو راكز على ركبتيه وإصابة أحدهم فى ركبته اليمنى أثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالنابت بالتقرير الطبى الشرعى ومن تعدد الأهمية النارية التى أطلقها المتهم من البندقية صوب المجنى عليهم وذلك فضلا عن سبب الحادث كما سبق الذكر". لما كان ذلك وكانت العناصر التى استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها أن تؤدى إلى ثبوتها فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه لا يكون له محل إذ هو فى حقيقته جدل حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

( ٣٨ )

القضية رقم ١٠١٧ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . الدفع بسبب الفصل في التهمة . دفاع جوهرى . القضاء بإدانة المتهم دون تحقيقه  
والفصل فيه . حكم معيب .

إذا دفع المتهم بأن الطاسات المسروقة موضوع المحاكمة والمنسوب إليه  
إخفاؤها تدخل ضمن الطاسات التى سبق أن حوكم من أجلها فى قضايا عدة قضى  
ببراءته فيها فلا تجوز محاكمته عنها مرة أخرى ، فإن هذا الدفاع يعتبر جوهرى  
من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ولذا  
يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه فإن لم تفعل وقضت بإدانة المتهم دون  
أن تعرض فى حكمها إلى هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - ابراهيم محمود مصطفى و ٢ - سيد عبد العزيز  
بدوى و ٣ - محمد متولى المحرصاوى و ٤ - محمود حافظ احمد و ٥ - صبحى  
محمود احمد و ٦ - احمد محمد حسين و ٧ - حسن إمام طعيمة و ٨ - عبد العزيز  
كامل محمد و ٩ - منير عبد الرحمن رجب و ١٠ - حسين على السيد  
(الطاعن) و ١١ - محمود جوده ابراهيم . بأنهم فى ليلة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١  
بدائرة قسم الأزبكية : الأول والثانى سرقا طاسة سيارة مملوكة للاستاذ ميلاد  
إلياس الحامى وطاسة مملوكة لمجهول وبأنه فى خلال ستة أشهر سابقة على ١٢ نوفمبر  
سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الأزبكية وعابدين وبولاق والسيدة : الستة الأول سرقوا  
طاسات عجلات السيارات المينة بالمحضر والمملوكة لمجهولين والتسعة الأول جميعا  
سرقوا «قطا» حديدية مملوكة لمقاوى إنشاء العمارات المينة بالمحضر والعاشر :  
أخفى طاسات عجلات السيارات المسروقة المينة بالمحضر مع علمه بسرقها

والحادى عشر أخفى « قط » حديدية متحصلة من السرقات سالفة الذكر مع علمه بذلك ، والثانى والسابع أيضا : سرقا ساعة مملوكة للمتهم الأخير من منزله المسكون . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧ / ١ - ٤ - ٥ و ٤٤ م من قانون العقوبات - ومحكمة الأحداث قضت عملا بمواد الاتهام حضوريا للجميع عدا الثالث والرابع والسابع والحادى عشر أولا - بتسليم كل من المتهمين الثمانية الأول لأولياء أمورهم عن التهم المسندة اليهم مع تطبيق المادة ٦٨ عقوبات بالنسبة للسبعة الأول . وثانيا - بحبس المتهم التاسع ١٥ يوما مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . ثالثا - بحبس كل من المتهمين العاشر والحادى عشر ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . استأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهم ( الطاعن ) . ومحكمة مصر الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) نظرت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ أولا - بعدم جواز استئناف النيابة وثانيا بقبول استئناف المتهم شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع بأن الطاسات المنسوب اليه إخفاؤها تدخل ضمن الطاسات التى سبق أن حوكم من أجلها فى قضايا عدة بينها للمحكمة فى مذكرة مفصلة وقضى ببراءته فيها ومن بينها القضيتان رقم ٧٧٣ سنة ١٩٤٨ استئناف مصر ، ١٩٢٦ سنة ١٩٤٩ جنح بولاق اللتان سلمت الطاسات المضبوطة فيهما إلى الطاعن بعد حكم البراءة . وهى عين الطاسات

٢٠ ( ٨ ) ج



تبقى ضبطت في القضية موضوع الطعن الحالى فلا يجوز مساءلته عنها مرة أخرى  
ولكن المحكمة دانتة دون أن ترد على دفاعه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن  
دفع بأن الطاسات المسروقة والمنسوب اليه إخفاؤها موضوع هذه المحاكمة تدخل  
ضمن الطاسات التي سبق ان حوكم من أجلها في قضايا عدة قضى ببراءته فيها  
فلا يجوز محاكمته عنها مرة أخرى . والمحكمة قضت بإدانتة دون أن تعرض  
في حكمها إلى هذا الدفاع . ولما كان هذا الدفاع جوهرى من شأنه لو صح  
أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبناؤه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على  
المحكمة أن تحققه وتفصل فيه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا  
تقضيه ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

---

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ،  
وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٣٩ )

### القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) سب . القصد الجنائى . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار . لا موجب  
للتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائى .
- ( ب ) دفاع موضوعى لم يثر أمام محكمة الموضوع . عدم قبوله أمام محكمة النقض .
- ( ج ) نقض . طعن . توجيه إلى الحكم الابتدائى . عدم قبوله .
- ١ - ما دامت عبارات السب التى أثبتتها المحكمة على الطاعن تتضمن بذاتها  
خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد  
الجنائى لديه .
- ٢ - إذا كان الطاعن لا يدعى أنه طاب من محكمة الموضوع ضم الدعاوى  
التي يقول بوجود ارتباط بينها وبين الواقعة التى كانت مطروحة أمامها  
فلا يقبل منه أن يثير هذا الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٣ - إذا كان ما ينعاه الطاعن من عدم تنويع الحكم باسم الأمة موجهها  
إلى الحكم الابتدائى فإن طعنه يكون غير مقبول .

### الوقائع

رفع المدعيان بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة السيدة زينب  
الجزئية يتهمان فيها الطاعن بأنه سبهما علنا وقذف فى حقهما قذفا تناول العرض  
والشرف بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى المقامة منه عليهما . ثم طلبا معاقبته

بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ و ١٣٣ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت بتغريم المتهم ٢٠ جنيها وإلزامه بأن يدفع تعويضا مدنيا لكل من المدعين ١٠٠ جنيه مناصفة بينهما مع إلزامه بمصاريف الدعوى المدنية بلامصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية .

نظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### الهيئة

... وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون فيه بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون ويقول في الوجه الأول إن الحكم أغفل استقراء الظروف التي حدث بالطاعن إلى رفع اللجنة المباشرة بالعريضة موضوع التأييم وكان يجب عليه استعراضها لتقدير ما إذا كانت العبارات التي تضمنتها العريضة تعتبر من مقتضيات الدفاع أولا تعتبر . أما اكتفاء الحكم بالإشارة إلى أنه لا علاقة لها بدعوى اللجنة المباشرة وليس المقصود منها سوى التشهير بالتدليل على هذا النظر فإنه يعتبر قصورا إذ الثابت بالأوراق أن المدعين بالحق المدني وجهها إلى الطاعن أقذر السباب وأفحش اتهاماته بأنه أحد نزلاء مستشفى الأمراض العقلية وأنه اعتدى على والده بالرصاص وهذا في معرض الرد على دفاعه في دعوى حسبية خاصة بالقوامة على والده رقم ١١٦ سنة ١٩٤٧ كلى شبرا ، وكان يتعين ضمها لاستجلاء مراحل الدفاع والإحاطة بتفاصيلها ويذكر في الوجهين الثاني والثالث أنه تمسك في دفاعه بأن الألفاظ التي تضمنتها صحيفة اللجنة المباشرة التي رفعها ضد المدعين بالحق المدني لا تعدو أن تكون دفاعا في خصومة قائمة مما يعفيه من العقاب طبقا لنص المادة ٣٠٩ عقوبات كما تمسك بانعدام القصد الجنائي عنده مما كان يتعين معه إقامة الدليل على توافره لا افتراض قيامه خصوصا وقد تمسك



الطاعن بانطباق المادة ٣٠٩ عقوبات وقال إنه لم يقصد بعباراته سوى تدعيم دفاعه في الخصومة القائمة بينه وبين أخيه أحد المدعين بالحق المدني وليس هذا فحسب بل إن الحكم أخطأ إذ دانه بعقوبة عن كل واقعة منسوبة إليه مع أن الثابت من الاطلاع على الدعوى الحالية والجنحتين رقم ٢٢٨٣ سنة ١٩٥٠ مباشرة السيدة واستئنافها رقم ٢٦٦١ سنة ١٩٥٣ جنح مستأنفة مصر ورقم ٧٦٨ سنة ١٩٥٠ مباشرة السيدة واستئنافها رقم ٢٦٥٩ سنة ١٩٥٣ جنح مستأنفة مصر أنها تدور جميعا حول النزاع الذي تضمنته الدعوى الحسبية ١١٦ سنة ١٩٤٧ كلى شبرا وأن هذه الأفعال وقعت جميعا لغرض واحد وهو إظهار القيم أنه غير صالح للقوامة مما يجعلها ارتكبت لغرض واحد وأنها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة الأمر الذي كان يستلزم تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ويقول أخيرا إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة لم يتوج باسم الأمة مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول من الطعن فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه إنه قال في الرد على احتواء الطاعن بنص المادة ٣٠٩ عقوبات بقوله : " إن المتهم ذكر بعريضة دعوى اللجنة المباشرة عن المدعى الأول أنه سبق اتهامه في قضية بمحكمة الأذربكية أوقف بسببها ثلاثة شهور كما قال عن المدعى الثاني أنه سبق اتهامه في عدة جنایات وجنح منها قضية السب والقذف رقم ٩٢٧٥ سنة ١٩٤٧ إدارى الأذربكية وجناية هنك العرض رقم ٢٣٤ سنة ١٩٤٢ روض الفرج وقضية تزوير شهادات الوفاة وجنحة الربا الفاحش رقم ٤٣٥٢ سنة ١٩٤٩ جنح روض الفرج " وترى المحكمة أن هذه الوقائع التي ذكرها عن المدعين لا علاقة لها بدعوى اللجنة المباشرة الحالية وليس المقصود منها إلا التشهير في حقهما ولا تستلزمها المرافعة في الدعوى ومن ثم يتعين مساءلة المتهم عنها ، ولما كان ما قالته المحكمة سائغا ومقبولا وكان تقدير العبارات التي تستلزمها الدفاع من حق محكمة الموضوع فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه فيما يتعلق بالوجهين الثاني والثالث الخاصين بالخطأ في تطبيق القانون فإنه مادامت عبارات السب التي أثبتتها المحكمة على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا

للشرف والاعتبار فلا موجب للتحديث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي لديه  
ولما كان الطاعن لا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع ضم الدعاوى التي يقول  
بوجود ارتباط بينها وبين هذه الواقعة فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الارتباط  
لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو من الأمور التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع  
لما كان ذلك ، فإن هذين الوجهين يكونان على غير أساس ويتعين رفضهما .

وحيث إن الوجه الأخير من الطعن موجه على الحكم الابتدائي ولذا فهو  
غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٤٠ )

### القضية رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٤ القضائية :

مواد مخدرة . مجرد إحراقها يستتبع توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من القانون  
رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار بها . توقيع العقوبة المخففة المنصوص  
عنها في المادة ٣٤ من ذلك القانون منوط بثبوت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .

إن مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عنها  
في المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار  
بها . أما تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون  
المذكور فعليه أن يثبت للحكمة ما نصت عليه تلك المادة من أن الإحراز  
كان بقصد التعاطي .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - محمود أحمد شولان ( الطاعن ) و ٢ - زينب محمد  
ومضيان بأنهما في يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ الموافق ٦ من رجب سنة ١٣٧٢  
بناحية أبو تيج مديرية أسبوط حازا جواهر مخدرة ( أفبونا ) بقصد الاتجار فيها

في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٣ - ٢ و ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق له . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨٠ من قانون الإجراءات أولا - بمعاينة المتهم الأول محمود أحمد شولان بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وأعفته من المضاريف الجنائية، وثانيا - ببراءة زينب محمد رمضان مما أسند إليها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون فيه بالقصور عن التدليل على أن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار فقد اعتمد في ذلك على أقوال الضابط الذي أهدر شهادته بالنسبة للتهمة الأخرى كما اعتمد على سوابق المتهم في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٤٣ وعلى ضبط نقود كثيرة صغيرة لدى الطاعن وعلى كبر كمية المخدر المضبوط وعلى تلوث مطواة الطاعن بالأفيون وكل ما ساقته المحكمة في هذا السبيل غير متجبع في إقامة الدليل على الاتجار فإن سابقتي المتهم في سنة ١٩٣٠ و سنة ١٩٤٣ لا تثبتان أنه يتاجر في المخدرات في سنة ١٩٥٣ وعلى المتهم وجود النقود الصغيرة معه بكثرة تعليلا وافقته عليه زوجه ولم يقل شاهد من الشهود بكبر كمية المخدر المضبوطة وتلوث المطواة بالأفيون ليس دليلا على الاتجار فيه وقد ذكر الطاعن في دفاعه أنه يتعاطى المادة المخدرة وظروف الحال في الدعوى تؤيده في هذا الدفاع ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه خلا مما يدل على عنايته بهذا الدفاع والرد عليه .



وحيث إنه لما كان مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار بها وكان محل تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون المذكور أن يثبت للحكمة ما نصت عليه تلك المادة من أن الإحراز كان بقصد التعاطي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر استظهارا سائغا من عناصر الدعوى أن الإحراز لم يكن بقصد التعاطي فإن المجادلة التي يثيرها الطاعن لا تكون مقبولة ويتعين لذلك رفض الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأعاذة : اسماعيل مجدى ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٤١ )

القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٤ القضائية :

إجراءات . حق التصدى . حق جوازى لمحكمة الجنايات .

إن حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية مترك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم فى هذا الشأن .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل هانم عباس رمضان عمدا بأن طعنها بآلة حادة ( مخراز ) قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة عزيز عبد الملك بقطر بالسجن لمدة خمس سنوات وذلك على اعتبار أنه ضرب هانم عباس رمضان عمدا بآلة حادة فأحدث بها الإصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكنه أفضى إلى موتها الأمر المنطبق على المادة ١/٢٣٦ عقوبات .

فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة خمسة شهود وبالرغم من أن رواياتهم في التحقيقات وفي الجلسة تعددت وتضاربت فإن المحكمة لم تبين في حكمها الرواية التي صدقتها وأخذت بها دون الروايات الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوت وقوع الجريمة من الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي أتت بها إليها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أن الأقوال التي أخذت بها المحكمة مما رواه الشهود لا تستند إلى أصل ثابت في الأوراق وكان من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطعن به من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الدفاع عن الطاعن أثار في الجلسة أن الجانى شخص آخر واستدل على ذلك بما شهدت به شاهدة في التحقيقات ، وطلب من المحكمة بما لها من حق التصدى . أن تقيم الدعوى عليه تطبيقا للمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن المحكمة تعرضت لأقوال هذه الشاهدة بالتفنيد واطرحتها لأسباب قاصرة وكان عليها قبل أن تطرح أقوالها أن تسمع شهادتها بالجلسة تحقيقا لمبدأ شفوية المرافعة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان الطاعن قد استند في دفاعه إلى قول للشاهدة ذكرته في التحقيق فورد عليه الحكم بأن هذه الشاهدة عدلت بعدئذ عن هذا القول وأدلت بقول آخر يتفق ورواية شهود الإثبات فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شاهدة لم تطلب سماعها ويكون ما يثيره في هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

( ٤٢ )

القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢٤ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور المادة الأستاذة : ابراهيم خليل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، المستشارين .

اختلاس أشياء . محجوزة . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . هو من الدفع الموضوعية .  
التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

إن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، هو من الدفع  
التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا . وإذن فإذا تبين  
من محاضر جلسات المحاكمة في جميع أدوارها أن المتهم لم يثر شيئا من ذلك ،  
فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد كمية القطن الميينة بالمحضر والمحجوز عليها  
قضائيا لصالح ناجي نبيه زقلمه والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها  
وتقديمها يوم البيع فاختلفا إضرارا بالدائن الحاجز حالة كونه مالكا وحارسا ،  
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أسيوط  
الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم شهرا واحدا  
مع الشغل وكفالة ٣٠ قرش لوقف التنفيذ ، فعارض ، والمحكمة قضت في معارضته  
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي وأمرت بوقف التنفيذ  
لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا عملا بالمادتين  
٥٥ و ٥٦ عقوبات . فاستأنف ، ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بحضورها  
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بجرمة التبديد ، في حين أنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، ذلك أن المحرز وقع بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ على زراعة فداين قطن وحدد لإجراء البيع يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ثم أجل إلى يوم ٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وهو اليوم المقول بحصول التبديد فيه ، ولم يقدم في الأوراق ما يدل على أن الطاعن كان يعلم بهذا الموعد الأخير ، ولم يمن الحكم بتحقيق هذه الواقعة مع أهميتها ، كذلك ثابت من الإيصال المقدم بملف الدعوى أن الطاعن سدد من الدين المحجوز من أجله مبلغ ١٥٠ جنيتها بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهذا المبلغ يفى بقيمة القطن المحجوز عليه ، وقد تم هذا السداد في تاريخ سابق على التاريخ الذي حدد أخيراً لإجراء البيع مما ينفي عن الطاعن نية التبديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ، إذ أورد الحكم الغيابي الابتدائي ، والحكم الصادر في المعارضه بتأييده والمؤيدين بالحكم المطعون فيه ، أن المحضر أوقع حجزاً بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ على زراعة قطن لدى المتهم وفاء لدين عليه ، وعين حارساً عليها ، وحدد لبيعها يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ثم أجله إلى يوم ٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وفي اليوم الأخير تفقد المحجوزات ، فلم يجدها ولما كان ما يدعيه الطاعن بوجه الطعن من أنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع أخيراً مردوداً بأن هذا الدفاع هو من الدفع التي يجب أن يتمسك بها المتهم أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في جميع أدوارها أن الطاعن لم يثر شيئاً من ذلك ، فليس له أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما يقوله بشأن تاريخ السداد ، فإن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، عند نظر المعارضه ، أن الطاعن طلب بجلسة ١٩٥٣/٥/٢ التأجيل كي يقوم بالسداد ، فأجلت القضية لهذا السبب ، وبجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قال إنه سدد ، وقدم

المخالصة ، وطلب الدفاع عنه البراءة أو استعمال الرأفة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عما يدعيه بشأن تاريخ السداد ، وزعمه حصول ذلك قبل التاريخ المحدد للبيع ، فإنه يكون قد اعتمد على ما أبداه الطاعن من دفاع — لما كان ذلك ، وكان حصول السداد لا يتعارض مع قيام الجريمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانته لا يكون قد أخطأ ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وقد قضى بالإدانة ، فإنه جاء مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات . ولما كان القانون ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل ابتداء من ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد عدل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن جعل مدة وقف التنفيذ ثلاث سنوات بدلا من خمس ، وكان الحكم قد صدر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، أى بعد تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، فإنه يتعين تصحيح المدة ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من جعل مدة وقف التنفيذ خمس سنوات وجعلها ثلاثا ، وذلك عملا بالمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

---



## جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : ابراهيم خليل  
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٤٣ )

القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات . دفاع هام . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم تحقيقه . حكم  
معيب .

إن الدفع ببطلان الاعتراف الذى أسند إلى المتهم لصدوره تحت تأثير الإكراه ، يعتبر دفاعا جوهريا يجب على المحكمة أن تتولى بنفسها تحقيقه حتى تبين مدى صحة ذلك الاعتراف ، فاذا هى نكلت عن ذلك بحجة أن الأوراق خالية من نتيجة التحقيق الذى أجرى فى شأنه بناء على شكوى كان المتهم قد تقدم بها ، وقضت بالإدانة مستندة إلى الاعتراف المذكور فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين : سرقوا الملابس والمصاغ والأوراق المبينة وصفا وقيمة بالمخضر لفهيم صليب فيايس وزوجته من مسكنهما بواسطة استعمال مفاتيح مصطنعة ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧ و ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بحضوره بإحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا — فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وذلك تطبيقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه دافع بأن الاعتراف المستند إليه ولمن كانوا متهمين معه في القضية ، والذي دأبهم الحكم اعتمادا عليه قد صدر نتيجة تعذيبهم في تحقيق البوليس ، وطلب من محكمة أول درجة ضم البلاغ الذي قدمه للنيابة في هذا الشأن ، والتقرير الطبي الذي يثبت التعذيب ، كما طلب نفس الطلب من محكمة ثاني درجة ، إلا أنها قضت في الدعوى ، هي الأخرى ، دون أن تجيب الطلب أو تحقق دفاعه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محامي الطاعن قال أمام محكمة أول درجة : ” إن الاعترافات انتزعت من المتهمين بمعرفة اليوزباشي عهد فتحي وأنه أرسل بلاغا للنيابة بشأن هذا التعذيب ، ولم يحصل شيء في هذا البلاغ ، ولم يرد التقرير الطبي وهذه الاعترافات باطلة لوقوعها تحت إكراه التعذيب “ وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك في الدعوى ، مستندة إلى اعتراف المتهمين ، واكتفت في الرد على دفاع الطاعن بشأنه بقولها : ” إن الأوراق خلو من نتيجة ماتم في تحقيق هذا البلاغ “ فلما إن استأنف الطاعن ، ماد محاميه فكرر نفس الدفاع وقال : ” إن الاعتراف أخذ قسرا بالضرب المبرح “ إلا أن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف ، لنفس الأسباب التي بنى عليها ، مع وقف تنفيذ العقوبة — ولما كان الدفاع الذي أثاره الطاعن جوهريا ، وكانت المحكمة لم تحققه ، بل أنها نكلت عن ذلك بحجة أن الأوراق خالية من نتيجة التحقيق الذي أجرى في شأنه بناء على شكوى المتهم مع أنه كان واجبا عليها هي أن تتولى بنفسها تحقيق هذا الدفاع حتى تبين مدى صحة الاعتراف الذي أسند إلى المتهمين — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا واجبا نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

(٤٤)

القضية رقم ٧٦٤ سنة ٢٤ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : ابراهيم خليل ، واسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأيس غالى المستشارين .

دفاع . شهود نفى . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لاعلائهم . اقتصار المتهم فى الجلسة الأخيرة للرافعة على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . طلب المتهم بعدئذ فى مذكرته سماع شهود النفى ودفاعه الشفوى . عدم استجابة المحكمة إلى هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب فى الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى لإعلان شهود نفى فأجابته المحكمة إلى طلبه ، وفى الجلسة الأخيرة للرافعة اقتصر المحامى الحاضر مع المتهم على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فأجيب إلى ما طلب ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة القضية للرافعة استجابة لما طلبه المتهم فى مذكرته من سماع هؤلاء الشهود أو سماع دفاعه الشفوى ما دامت المرافعة قد انتهت .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بعير فصد ولا تعمد فى قتل عبدالغفار السيد موسى وآخرين وإصابة عبد المنعم محمد عيسى وآخرين وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة الأوتوبيس وبها المجنى عليهم بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدمت بسيارة أخرى وحدثت بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأولين ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون



العقوبات . وادعى بحق مدنى ورثة كل من القتيلين عبد الغفار السيد موسى وفتوح عبد النبي وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم والأستاذ عمر أحمد هيكل بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة بتدبر بنها الجزئية قضت بحضور يا عملاً بمادتي الاتهام المذكورتين آنفاً ( أولاً ) بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ ( ثانياً ) بإلزامه والأستاذ عمر أحمد هيكل (المستول عن الحقوق المدنية) متضامنين بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية عن ورثة المرحوم عبد الغفار السيد موسى مبلغ ألف ومائتي جنيه — ( وثالثاً ) بإلزامهما كذلك متضامنين بأن يدفع المدعى المدنى عن ورثة المرحوم فتوح عبد النبي أبو النصر مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ( ورابعاً ) بإلزامهما بالمصاريف المدنية المناسبة عن الدعويين . وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم والمستول مدنياً هذا الحكم وطلبوا إلغائه وبراءة الأول مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبلهما كما استأنفه المدعون مدنياً وطلبوا الحكم لهم بطلباتهم . ومحكمة بنها الابتدائية قضت بحضور يا بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل من المستأنفين بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة سماع شاهدي تقي عينهما بالاسم ، فاستجابت له ، غير أن إعلانهما لم يتم ، لأن أحدهما التحق بالجندية ، والآخرو قد وقع تحريف في اسمه وفي الجلسات التالية طلب التأجيل لإعادة إعلانهما ، ولكن المحكمة رفضت الطلب وقضت بإدانتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية أعاد التمسك بطلب سماع الشاهدين المذكورين فأجابته المحكمة إلى طلبه ، وفي إحدى الجلسات التالية حضر أحدهما ، فلم تسمعه المحكمة وأجلت

تنظر الدعوى بجلسة أخرى ، وفي تلك الجلسة أمرت بحجز القضية للحكم في غيبة  
الوكلاء الأصليين عن الخصوم ، ودون أن تسمع شهادة شاهدي النفي ، فقدم  
الدفاع عنه مذكرة تمسك فيها بطلب سماعهما وسماع المرافعة الشفوية ، ولكن  
المحكمة رفضت هذا الطلب ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وفي ذلك  
إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع  
عن الطاعن طلب في الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى  
لإعلان شاهدي النفي ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، وفي الجلسة الأخيرة للرافعة  
طلب المحامي الحاضر مع الطاعن حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ،  
فأجابته المحكمة إلى ما طالب - لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة  
الأخيرة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه طلب سماع شاهدي النفي ، وإنما اقتصر الطلب  
على حجز القضية للحكم ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة القضية للرافعة استجابة لما طلبه  
الطاعن في مذكرته من سماع هذين الشاهدين أو سماع دفاعه الشفوي مادامت  
المرافعة قد انتهت ، ومن ثم فلا وجه لما يقوله من الإخلال بحقه في الدفاع .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأماتذة : ابراهيم خليل ،  
واسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى المستشارين .

( ٤٥ )

### القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ القضائية :

( ا ) اختلاس أموال أميرية . موظف يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن بمقتضى وظيفته .  
تسليمه مواد مخدرة . اعتباره من الامناء على الودائع مخالفة ذلك . لقانون  
المخدرات . لا تغير من صفته . المادة ١١٢ ع .

( ب ) تقض . عقوبة مبررة . لامصلحة من الطعن . مثال فى جريمة تزوير .

( ج ) تزوير فى أوراق رسمية . خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل توقيعات ، نسوبة  
الى رئيس تلك الجهة فى حدود سلطته المخولة له قانونا . هى محررات رسمية . التزوير  
فيها من موظف تابع للجهة المذكورة أثناء تأدية وظيفته تنطبق عليه المادة ٢١١ ع .

١ — إذا كان المتهم يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن ، وكان مكلفا بمقتضى  
اللوائح بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها وتبقى فى عهده إلى أن يتم  
طلبها والتصرف فيها ، فهو من الامناء على الودائع المعروف عنهم فى المادة ١١٢  
من قانون العقوبات ، ولا يغير من صفته الحقيقية هذه مخالفة قانون المخدرات  
الذى يمنع وجودها إلا فى عهدة الطبيب أو الصيدلى .

٢ — إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم تدخل فى نطاق المادة ٢١٢  
من قانون العقوبات ، فلا تكون له مصلحة من وراء قوله إن تلك المادة هى  
التي تنطبق على الفعل المسند إليه دون المادة ٢١١ التي طبقها المحكمة .

٣ — ما دامت الخطابات التي أسند إلى المتهم بصفته ككاتب القسم الطبى  
البيطرى بالجيش المصرى ، تزويرها ، أثناء تأدية وظيفته هى محررات رسمية ،



لأنها صادرة من جهة أميرية وهي القسم الطبي المذكور وعليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم في حدود السلطة المخولة له قانونا بمقتضى أعمال وظيفته ، فالتزوير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية تنطبق عليه المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

### ثوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولا - بصفته من الموظفين الأمناء على الودائع باشكائب قسم الطب البيطرى بالجيش المصرى - اختلس كمية من الأدوية والعقاقير الطبية المخدرة موضحة بالمحضر وقدرت بحوالى ٤٥٣ جنيتها و ٥٥٤ مليا كانت في عهده وسلمت إليه بسبب وظيفته سالفه الذكر . وثانيا - بصفته موظفا عموميا ارتكب تزويرا ماديا في أوراق أميرية هي خطابات ومستندات وجميعها صادرة من قسم الطب البيطرى بالجيش المصرى إلى مدير مخازن وزارة الصحة وذلك بوضعه إمضاء مزورة نسبها كذبا إلى كبير أطباء الجيش المصرى البيطرى . وكان ذلك أثناء قادية وظيفته . وثالثا - استعمل الخطابات والمستندات المزورة سالفه الذكر بأن قدمها إلى إدارة مخازن وزارة الصحة وحصل بمقتضاها على الأدوية المخدرة الموضحة مع علمه بتزويرها . ورابعا - أحرز مواد مخدرة ( مورفيتا وكوكايينا وكلورا وغيرها من المواد الموضحة بالمحضر ) بدون مسوغ قانونى وفي غير الأحوال المصرح بها وكان ذلك بقصد الاتجار . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٤ و ١١٢ من قانون العقوبات والجنحة المنصوص عنها في المواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٣٥/٦ ب من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ ، فقرر بذلك . ومحكمة جنابات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام وبالمادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات - أولا - بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة إحراز المخدرات بمضى المدة . وثانيا - بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستين وغرامة مقدارها ٤٥٣ جنيتها و ٥٥٤ مليا وبالزامه برد مبلغ مساو لهذا المبلغ عن التهم الأخرى المسندة إليه مع معاملته في السجن معاملة الفئة ( ١ ) .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه قصوره لأنه دافع أمام المحكمة بأن لجنة شكلت لفحص عهده ، فوجدتها سليمة ، ومع ذلك دانه الحكم باختلاس أشياء في تاريخ سابق على تقرير اللجنة . ودافع كذلك بأنه أوقف عن عمله مدة طويلة ، وأن عهده لم تسلم إلى خلفه بمقتضى كشف حتى يصبح معه نسبة النقص فيها إليه . كما تمسك الطاعن بأن الجرد حصل في غيبته ، ومن غير أن يدعى إليه وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع جميعه . هذا وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون بإدانة الطاعن وفقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، رغم دفاعه بأن قانون المخدرات يوجب ألا تبقى المواد المخدرة في يد أحد غير الأشخاص الذين نص عليهم هذا القانون تحديدا ، وأوجب عليهم إمساك دفاتر تبين فيها على وجه الدقة حركة تداولها . والطاعن بوصفه كبير كتاب القسم الطبي البيطرى بالجيش المصرى ليس له بمقتضى هذا القانون أن يحتفظ بالمخدرات أو يمسك دفاترها ، فلا يصح اعتباره بالنسبة للمواد المخدرة ممن تنطبق عليهم المادة ١١٢ عقوبات ، لأن حيازته لها تكون مخالفة للقانون ، وبذلك فإن الجريمة المسندة إليه ، بفرض صحتها ، لا تكون إلا جنحة خيانة أمانة وتكون الدعوى العمومية بشأنها قد انقضت بمضى المدة . كذلك أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن بعدم انطباق المادة ٢١١ عقوبات ، لأنه وإن كان موظفا عموميا إلا أنه لا يكون قد ارتكب التزوير أثناء تأدية وظيفته مادامت هذه الوظيفة لا شأن لها بالمخدرات ، ولا صفة له هو في طلبها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن تقرير اللجنة التى قامت بفحص عهده ، ومؤاخذته باختلاس أشياء سابقة على هذا التقرير وبأن هذه العهدة ، حين سلمت لخلفه ، لم يعمل بها بيان ثابت ، وأن جردها قد تم في غير حضوره ، هذا كله لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، مادام الحكم قد أثبت في حقه

واقعة الاختلاس التي دانه بها ، بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى الحكم إليها .

وحيث إنه عن تطبيق القانون ، فإن الحكم إذ دان الطاعن وفقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، قد قال في بيان ذلك إن الطاعن كان أميناً على المخزن ، ومكلفاً بمقتضى اللوائح بتسلم ما يرد للمخزن لحفظه ، فيعتبر من الأمانة على الودائع المعرف عنهم في المادة ١١٢ عقوبات . ثم عرض الحكم لدفاعه وقال بأن لا محل لما أثاره من أنه لا يعتبر أميناً بالمعنى القانوني بدعوى أن قانون المخدرات يمنع وجودها إلا في عهدة الطبيب أو الصيدلي ، لأن الثابت أن المتهم كان يقوم فعلاً بمهمة الأمين على المخزن ، وكان هو الذي يتسلم هذه المخدرات ويقوم بحفظها ، وتبقى في عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها ، فهو من الأمانة على الودائع ، ولو صح أن في الأمر مخالفة لقانون المخدرات فإن هذا لا يغير من صفته الحقيقية ، وهي أنه أمين فعلاً على الودائع ، خصوصاً وقد ثبت أنه حصل اختلاس في أدوية أخرى . ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له أساس . هذا وما يقوله بشأن المادة ٢١٢ من قانون العقوبات ، وأنها هي التي تنطبق على الفعل المستند إليه دون المادة ٢١١ التي طبقها المحكمة . هذا الذي يقوله لا يجدوى منه ، ولا مصلحة له من ورائه ، لأن العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق المادة ٢١٢ التي يقول بانطباقها . هذا إلى أن الحكم بتطبيقه المادة ٢١١ لم يخالف القانون ، مادام الثابت أن الخطابات التي أسند إلى الطاعن تزويرها ، هي محررات رسمية ، لأنها صادرة من جهة أميرية ، وهي القسم الطبي البيطري بالجيش المصري ، وعليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم في حدود السلطة المخولة له قانوناً بمقتضى أعمال وظيفته ، فالتزوير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية ، ومن ثم يكون الطعن بأكمله على غير أساس في موضوعه ، واجبا رفضه .



## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

بإدارة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأفاضلة : إبراهيم خليل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل ، وأنيس غالى المستشارين .

( ٤٦ )

القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٤ الفضائية :

إجراءات . تحرير محضر بما يجرى فى جلسة المحكمة بوقع عليه رئيس المحكمة وكانت فى اليوم  
التالى على الأكثر . إجراء تنظيمى . التأخر فى التوقيع على المحضر المذكور . لاجزاء .

إن ما تنص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية والى أحوال  
عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجرى فى جلسة  
المحاكمة بوقع رئيس المحكمة وكانت على كل صفحة منه فى اليوم التالى على الأكثر ،  
هو من قبيل تنظيم الإجراءات ، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخر فى التوقيع  
على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة إلى تأخير توقيع الأحكام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه ضرب محمود أحمد عبد الرحمن عمداً  
فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبى الشرعى والى تخلف عن إحداها  
هامة مستديمة هى فقد جزء من عظام الصدغية والمقدمة الأيسر لن يملأ بنسيج  
عظمى مما يعرضه لخطر الإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا  
وخراجات المنخ ونوبات الصرع والجنون والى ما كان يتعرض لها لو كان  
المنخ محمياً بالعظام مما يعتبر هامة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل ومن سعاده  
وهناك والى لا يستطيع تقدير مداها نظراً لما قد يطرأ عليها مستقبلاً  
من المضاعفات السالفة الذكر — وطلبت النيابة إلى غرفة الاتهام إحالة المتهم

إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وادعى محمود أحمد عبد الرحمن المجنى عليه بحق مدنى وطالب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملاً بمادة الاتهام المذكورة آنفاً بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

...وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، فى الوجه الأول ، قصور أسبابه ، ذلك بأنه أسس دفاعه على أن المجنى عليه لم يتهمه إثر الحادث مما يوحى بأنه لم يكن يعرف ضاربه ، وأن أحد الشهود ذكر أن ثلاثة ضربوا المجنى عليه فى رأسه ، ولم يوجد به إلا إصابة واحدة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بأن رواية الشاهد تؤيد المجنى عليه ، مع أن الظاهر منها أنها تنفى الاتهام لعدم تحديد محدث إصابة الرأس ، وكذلك ثبت أن المجنى عليه لم يذكر للعمدة عقب الحادث اسم ضاربه ، فقالت المحكمة إن السبب فى ذلك ، هو أن المجنى عليه فقد النطق فور إصابته ، وكان يجب على المحكمة أن تتحقق من اللحظة التى فقد فيها النطق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وساق على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . ولما كان الحكم قد علل عدم إفصاح المجنى عليه للعمدة عن اسم ضاربه بقب إصابته بأنه كان فاقد النطق ، وأخذ فى ذلك بما جاء على لسان المجنى عليه بالجلسة . وبالأوراق الطيبة ، وكان ما ذكره بشأن رواية الشاهد محمد أحمد اسماعيل فى معرض تنفيذ دفاع المتهم من أن هذه الرواية التى أدلى بها الشاهد أمام النيابة تؤيد اتهام المجنى عليه للمتهم الأول ، وقد استند فيه إلى أن أقواله تضمنت أن المتهم الأول اعتدى بالضرب

على المحبني عليه ، وقد صدقته المحكمة في هذا الشطر من أقواله دون باقيها بما لها من حق تقدير أدلة الدعوى — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سوى جدل في واقعة الدعوى وفي تقدير أدلتها مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو بطلان إجراءات المحاكمة لأن محضر الجلسة لم يثبت في صدره اسم كل من المتهمين وسنه وصناعته ومحل إقامته ، ولم تأمر المحكمة بتلاوة أمر الإحالة بالجلسة ، وفضلا عن ذلك ، فالواضح في الشهادة المقدمة بخصوص عدم ختم الحكم في الميعاد أن محضر الجلسة لم يوقع عليه رئيس المحكمة في اليوم التالي ، وفي ذلك مخالفة لنص المادتين ٢٧٦/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر الجلسة الأولى لنظر القضية المؤرخ في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قد بين أسماء المتهمين وألقابهم ومن كل منهم وصناعته ومحل إقامته ، وأن محضر الجلسة الأخير أثبت أن المتهمين سئلوا عن هذه البيانات ، فأجابوا بما في صدر المحضر ، كما أثبت تلاوة قرار الإحالة خلافا لما يزعمه الطاعن ، لما كان ذلك — وكان ما تنص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية — والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر — ما تنص عليه هذه المادة هو من قبيل تنظيم هذه الإجراءات ، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخر في التوقيع على محضر الجلسة ، كما فعل بالنسبة إلى تأخير توقيع الأحكام والطاعن لا يدعى أن شيئا مما أثبت بهذا المحضر يخالف ما جرى في جلسة المحاكمة — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : إسماعيل مجدى ،  
ومحمود إسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٤٧ )

### القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إجراءات . خبراء . سكوت الشارع عن وضع إجراءات تنظم نديهم بمعرفة محكمة الموضوع  
وأدائهم مأمورياتهم أمامها . هذا يشير إلى اكتفائه بما نص عليه في قانون الإجراءات  
الجنائية خاصة بتدب الخبراء بمعرفة قاضى التحقيق .  
( ب ) قانون . الاستماعة بنصوص قانون المرافعات . محلها .

١ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادتين ٨٥ و ٨٩ على تدب  
الخبراء بمعرفة قاضى التحقيق ورددهم بمعرفة الأخصام وطاب هؤلاء تدب خبراء  
استشاريين ونظم الإجراءات التى يسير عليها الخبراء فى أداء مأمورياتهم فنص  
على وجوب حضور قاضى التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر  
القيام بالمأمورية بدون حضوره ، وأجاز أن يؤدى الخبير مأموريته فى جميع  
الأحوال بدون حضور الخصوم كما نص فى المادتين ٢٩٢ و ٢٩٣ من القانون  
المشار إليه على حق المحكمة فى أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها  
أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر باعلان الخبراء ليقدّموا لإيضاحات بالجلسة  
عن التقارير المقدمة منهم فى التحقيق الابتدائى أو أمام المحكمة دون أن يشفع  
ذلك بوضع إجراءات تنظم التدب بمعرفة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط يراعيها  
الخبراء فى أداء مأمورياتهم ، وسكوت الشارع فى هذا الباب عن ذلك يشير  
إلى اكتفائه بما وضعه عنهما من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليه ،  
وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة فى التحقيق الابتدائى وأجاز للمحكمة  
أن تستكمل ما بها من نقص باعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة .

٣ — إن الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هدد سليمان رزق الله الديري كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل وكان التهديد مصحوبا بطلب بأن أرسل له بطريق البريد كتابا يهدده فيه بالقتل إن لم يدفع مبلغ مائة جنيه لشخص معين وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٧ فقرة أولى من قانون العقوبات . وقد ادعى سليمان رزق الله الديري بحق مدني وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة بني سويف الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ عشرين جنيها والمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات المدعي . بالحق المدني فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بني سويف الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية : أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها . وبعد نظرها قضت فيها بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بشقيه وبراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعي بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون ، بأنه أخطأ في تطبيق القانون وبني على إجراءات باطلة وأنه أخل بحقه في الدفاع وأقيم على أسباب متخاذلة ، ويقول في بيان الوجه الأول من الطعن إن الذي سلم الأوراق للخبير أمين إبراهيم الأفندي هو أحد معاوني النيابة ، وأنه استلم تقرير الخبير الاستشاري نجيب هواويني ، وتقرير خبير قسم الترييف والزوير وأوراق الاستكتاب وخطاب التهديد في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وبقيت هذه الأوراق في حيازته حتى يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ وبأشرف مأموريته ، وقدم تقريره دون أن يحضر أمام رئيس الجلسة أو أحد أعضاء الهيئة ودون أن يعلم الطاعن على خلاف ما تقضى به نصوص المواد ٢٢٨ و ٢٦٣ و ٢٦٥ و ٢٧٢ و ٢٧٣ من قانون المرافعات وهو القانون العام للإجراءات وقد دفع الطاعن ببطلان تلك الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية ، فردت عليه ردافير شديد ، وذكرت في حكمها أنها عينت خبيراً للترجيح ، وليس في قانون المرافعات ولا في قانون الإجراءات نص على وجود خبراء للترجيح ، وكل ماورد من هذا القبيل هو ما نصت عليه المادتان ٢٤٤ و ٢٤٥ من قانون المرافعات من أن للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ، ولها أن تعهد بذلك إلى خبير آخر أو إلى ثلاثة خبراء آخرين ، كما لها أن تعين خبيراً لإبداء رأيه شفاهاً بالجلسة بدون تقديم تقرير ، ويثبت رأيه في المحضر. ويضيف الطاعن أن المفهوم أن هذا الاجراء يتم وفقاً لنصوص القانون في حين أن الاجراء في واقعة الدهوى تم على خلاف ذلك. ويقول في شرح الوجه الثاني من الطعن إن الطاعن انتدب الخبير عبداللطيف سالم المقيّد بجدول محكمة مصر لإجراء عملية المضاهاة وحصل على إذن من المحكمة بالصرح له بالاطلاع على الأوراق ، وتقديم تقرير بما يراه وقد قام بالمأمورية وقدم تقريراً مدعياً بالأسانيد الفنية بعد أن أطلع على الثلاثة تقارير المقدمة من الخبراء الذين سبقوه فلم يرد الحكم على تقريره وما تضمنته من أسانيد فنية إلا بقوله إنه يرى أطراح هذا التقرير لأنه



عمل خدمة لوجه نظر المدعى بالحقوق المدنية . ويقول في الوجه الثالث إن الحكم ذكر أولا في أسبابه " أن تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة للترجيح كانت وجهته الموازنة بما له من خبرة ودراية بين تقريرين متناقضين والترجيح بينهما وإبداء رأى فى الأمر المطروح عليه وقد قطع برأى صريح بأن تقرير الخبير نجيب هواوينى هو محل الاعتبار وأن خطاب التهديد لم يكتب بيد المتهم ولكنه قرر بعد ذلك أن التهمة المستندة للمتهم مشكوك فيها ولا يمكن الجزم بحال بأنه محرر خطاب التهديد ومظروفه على خلاف ما قاله من قبل من أن التهمة المستندة إلى المتهم تكون على غير أساس " . ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول من الطعن ، فإنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص فى المادتين ٨٥ و ٨٩ على ندب الخبراء بمعرفة قاضى التحقيق وردهم بمعرفة الأخصام وطلب هؤلاء ندب خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التى يسير عليها الخبراء فى أداء مأمورياتهم فنص على وجوب حضور قاضى التحقيق وقت العمل وملاحظته مالم يقتض الأمر القيام بالمأورية بدون حضوره ، وأجاز أن يؤدى الخبير مأموريته فى جميع الأحوال بدون حضور الخصوم كما نص فى المادتين ٢٩٢ و ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة فى أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم فى التحقيق الابتدائى أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظم الندب بمعرفة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط يراعيها الخبراء فى أداء مأمورياتهم ، ولما كان سكوته فى هذا الباب عن ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليه ، خصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة فى التحقيق الابتدائى وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقص بإعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها فى الجلسة ، ولما كانت الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية ، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد خالف الإجراءات المنصوص عليها فيه فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه الثاني من الطعن فإنه يبين من الاطلاع على الحكم أنه قال في تعليل اطراحه لتقرير الخبير الاستشاري الذي ندبه الطاعن "وحيث إن هذه الهيئة رغبة منها في الترجيح بين التقريرين سالفى الذكر ، ( تقرير خبير الخطوط بتقسيم أبحاث التزييف وتقرير الخبير نجيب هواويني ) قروبت ندب خبير ثالث تكون مأموريته الرجيح بينهما وقد قام الخبير الذي ندب لأداء هذه المأمورية وهو أمين ابراهيم الأفندي بتقديم تقريره وانتهى فيه صراحة إلى ترجيح تقرير الخبير نجيب هواويني وأتفق معه فيما انتهى إليه من أن خطاب التهديد والمظروف ليس بخط المتهم ، وحيث إن المدعى المدني استعان أزاء ذلك بخبير استشاري هو عبد اللطيف سالم وقدم المذكور تقريره ، يتفق مع وجهة نظره في الدعوى ، وترى المحكمة اطراح هذا التقرير لأنه عمل خدمة لوجهة نظر المدعى بالحقوق المدنية . أما تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة للترجيح فقد كانت وجهته الموازنة بما له من خبرة ودراية بين تقريرين متناقضين والترجيح بينهما وإبداء رأى في الأمر المطروح عليه وقد قطع برأى صريح بأن تقرير الخبير نجيب هواويني هو عمل الاعتبار وأن خطاب التهديد لم يكتب بيد المتهم . وحيث إن المحكمة وقد اطلعت على خطاب التهديد ومظروفه وأوراق الاستكتاب ترى أنه لا يمكن الجزم بأن المتهم هو كاتب خطاب التهديد ، ومن ثم فإنها تأخذ بما انتهى إليه تقرير الخبير نجيب هواويني الذي أبداه تقرير الخبير أمين ابراهيم الأفندي ونطرح تقدير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بما لها من كامل السلطان في هذا الشأن " . ولما كان مؤدى ما قاله الحكم أن المحكمة أجرت المقارنة بنفسها بين خطاب التهديد ومظروفه واستكتاب المتهم وانتهت إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها الخبير الاستشاري نجيب هواويني والخبير أمين ابراهيم الأفندي في تقريريهما ، وكان هذا الذي قالته في التدليل على الرأى الذي اقتنعت به يؤدي إلى ما ارتأته من اطراح تقرير الخبير الاستشاري

عبد اللطيف سالم الذى نذبه الطاعن والذى ذهب فيه إلى اسناد كتابة خطاب التهديد بيد المتهم . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون أيضا على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن مردود بأنه ما دامت المحكمة لم تقتنع بصدور خطاب التهديد من المتهم للأسباب السائغة التى أوردتها فإن قولها بأن التهمة على غير أساس يكون سليما ولا يعيبه إن كانت قد قالت فى تعليل عزوفها عن بحث دفاع المتهم من أن التهمة ملفقة عليه من الطاعن ، أنه يكفيا للفصل فى الدعوى أن تكون التهمة مشكوكا فيها إذ ليس ثمة من تناقض بين القولين .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا .

---



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

رئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٨ )

القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إثبات . دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا .

( ب ) إثبات . تساند الأدلة .

( ج ) دفاع . موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير لازم .

١ — لا يلزم في القانون أن يكون الدليل مباشرا وقائما بذاته .

٢ — يكفي أن تساند الأدلة وأن يكمل بعضها بعضا وللمحكمة أن تستخلص  
من مجموعها ما ترى أنه مؤد إليه .

٣ — إن المحكمة غير مكلفة بالرد على دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية  
يثيرها ، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بإدائته للأدلة التي  
يبينها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهما — قتلا على سيد على عمدا وكان ذلك  
مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك آلة حادة وخذية  
( خشتين ) وكنا له في طريقه إلى بلده حتى إذا مامر عليهما إنهما لا عليه طعنا  
فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت  
من قاضى الإحالة إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد

٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات  
أسيوط قضت عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .  
بمعاينة كل من المتهمين على عاصر حميد وحامد محمد عبد المنعم بالأشغال الشاقة المؤبدية  
مع إعفائهما من المصروفات الجنائية .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مضطرباً وقاصراً  
إذ قال إن كلا من الطاعنين استعمل في قتل المجنى عليه خشتاً مع أنه تبين  
من تقرير الصفة التشريعية أن بالمجنى عليه أربعة عشر جرحاً منها أربعة من استعمال  
خشت أما باقي الجروح فهي من آلة أخرى وهي التي نشأت عنها الوفاة .  
وأن الحكم — عندما يتحدث عن نية القتل اسند إلى الطاعنين أنهما ضربا المجنى عليه  
بالخشت وبآلات حادة في جسمه مع أن شاهد الدعوى لم يذكر أنهما استعملتا  
في الحادث سلاحاً غير الخشت وأن ما قالته المحكمة عن سبق الإصرار والترصد  
لا يوجد له سند من أقوال ذلك الشاهد إذ ذكر أنه لم ير الطاعنين قبل الحادث  
عندما ذهب مع المجنى عليه لبيع القطن في البلدة التي وقع فيها القتل . وأن الحكم  
استند إلى غير الثابت في الأوراق إذ ذكر أن عمدة البلدة شهد بالجلسة بأن المسموع  
في القضية أن المتهمين هما اللذان ارتكبا الحادث مع أنه بالرجوع إلى محضر  
الجلسة يبين أن الشاهد لم يقل ذلك وإنما ذكر أن الشائع أن عائلة الطاعنين هي  
التي قارفت الحادث كما أنه شائع أن عائلات أخرى بينها وبين عائلة القتيل  
خصومة قد تكون هي التي قارفت القتل . وأن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره  
الدفاع من الشك في أن تكون الجثة التي عثر عليها هي جثة المجنى عليه ، وأغفل  
ما أورده الدفاع على ذلك من أدلة .

وحيث إنه لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه عزا سبب وفاة المجنى عليه إلى  
إصابات معينة دون الأخرى أو إلى نوع منها بذاته دون الآخر بل أورد ما يفيد

أن تقرير الصفة التشريحية عزاءها إلى التزييف الذي نشأ عن الإصابات كلها مجتمعة والصدمة العصبية مما يعتبر معه الطاعنان مسئولين عن الجريمة بوصف كونهما فاعلين لها حتى مع استبعاد ظرف سبق الإصرار وحتى مع القول بأنهما أحدثا الإصابات الوخزية الناشئة عن الطعن بالخشش دون غيرها مادامت هذه الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة، هذا إلى أن ما أسنده الحكم إلى الطاعنين من إحداث الإصابات التي وردت بتقرير الصفة التشريحية جميعها سواء منها ما كان بالخشش أو بآلة أخرى حادة لا يجافي ما ذكره من مؤدى شهادة الشاهد الذي يشير إليه الطاعنان في طعنهما مادامت شهادته جاءت مقصورة على بدء الاعتداء على المجنى عليه بالخشش فهو لم يشهد كيف تم القتل بعد أن وقع المجنى عليه في حوزة الطاعنين إذ فر بنفسه خشية الفتك به أيضا. ولما كان للحكمة أن تستكمل قول الشاهد الذي عولت عليه بما تبين لها من تقرير الصفة التشريحية بشأن الإصابات الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه إذ لا يلزم في القانون أن يكون الدليل مباشرا وقائما بذاته كما يكفي أن تتساند الأدلة وأن يكمل بعضها بعضا. وللحكمة أن تستخلص من مجموعها ما ترى أنه مؤد إليه. — وكان ما ذكره الحكم عن ظرف سبق الإصرار والترصد مردودا إلى أصله من الأوراق ومحضر المعاينة وأقوال شاهد الرؤية. بشأن تربص الطاعنين للمجنى عليه في طريق عودته وكل منهما يحمل خششا حتى إذا اقرب منهما انفضا عليه وطعنناه هذا إلى أن العقوبة التي أوقعها الحكم عليهما تدخل في العقوبة المقررة للقتل العمد دون توافر هذين الطرفين ولما كان يبين من محضر الجلسة أن الحكم لم يخطئ فيما أورده من مؤدى شهادة العمدة فيها وهو إذ قال إن الجلثة التي عثر عليها هي جلثة المجنى عليه قد استدل على ذلك بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ومن ذلك تعرف والده والشاهد على الجلثة من الملابس والحذاء والجوارب وساعة اليد وجلدتها والخاتم الذي كان المجنى عليه يضعه في أصبعه البنصر وما ورد بتقرير الصفة التشريحية وكانت المحكمة غير مكلفة بعد ذلك بالرد على دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بإدانتها للأدلة التي بينتها. لما كان ذلك فإن ما ينهيه الطاعنان لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة التقاضي.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين، رفضه موضوعا.



## جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٩ ٤ )

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٤ القضائية :

سلاح . إحرازه بدون ترخيص . المتصود بالإحراز .

يقصد بالإحراز ( فى جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص ) مجرد الاستيلاء  
على السلاح أيا كان الباعث عليه ، ولو كان لأمر عارض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - أحمد مصطفى ابراهيم ( الطاعن ) و ٢ - مصطفى  
ابراهيم بأنهما فى يوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بدائرة مركز المنيا :  
الأول - أحرز سلاحا ناريا "بندقية" خرطوش بغير ترخيص .  
والثانى - حاز السلاح النارى السابق الإشارة إليه بغير ترخيص . وطلبت  
عقابتهما بالمواد ١ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . وبعد ان سمعت  
محكمة جناح المنيا الجزئية هذه الدعوى قضت حضوريا ببراءة المتهمين  
عما أسند إليهما بلا مضاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة  
المنيا الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٤٩ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبوله شكلا  
وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى ( الطاعن ) وحبسه  
سنة شهور مع الشغل والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث  
سنوات تبدأ من اليوم وذلك بإجماع الآراء وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة  
الثانى بلا مضاريف جنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع وفساد الاستدلال . ويقول في بيان ذلك إن المحكمة قبلت أن يترافع محام واحد عن الطاعن ووالده مع تعارض المصلحة بينهما إذ أن الابن كان يدفع التهمة بأن البندقية لوالده وأن حيازته لها كانت عارضة . هذا إلى أن المحكمة ألغت الحكم الابتدائي القاضى ببراءة الطاعن المؤسس على أن حيازته للبندقية كانت عارضة ، وقالت إن أطراح شهادة الشاهد بمعرفة محكمة أول درجة كان غير مستساغ وهى إذ أخذت بشهادته لم تستظهر مؤداها الحقيقى الذى يتمحض عن أن حيازة الطاعن للسلاح كانت عارضة الأمر الذى كان يتعين معه تأييد حكم البراءة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد أدلة سائغة على ثبوتها فى حقه ، ثم عرض لدفاعه الخاص بأن إحرازه للسلاح كان إحرازا عارضا ، فرد عليه مفندا إياه فقال " وحيث إن العبرة كما تقول محكمة أول درجة فى جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص ، ليست بالنية وسوئها ولا يتطلب فيها سوى الركن المادى وهو الإحراز وهو ثابت فى حق المتهم الأول ( الطاعن ) ... ولا محل للنقض فى علمه من أن ما كان يحمله هى بندقية إذ أنها بندقية والده ويعرفها " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا فى القانون إذ أن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ، ولو كان لأمر عارض ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان حضور محام واحد عن الطاعن ووالده ليس فيه تعارض بين مصالحتهما فيما يختص بتهمة الإحراز لأن التعارض — إن صح وجوده — فإنه يقوم على تعيين مالك السلاح منهما ولا شأن للجريمة التى دين بها الطاعن بهذه الملكية ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار، وحضور السادة الأساتذة : إسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٠)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تناقض . ذكر المحكمة في صدر الحكم ما يفيد أن إحرار المواد المخدرة كان للاتجار .  
إدانتها المتهم بجرمة الإحرار بقصد التعاطى . تناقض بموجب الحكم .

إذا كانت المحكمة قد أوردت في صدر الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد أن إحرار المتهم المواد المخدرة كان للاتجار ، إلا أنها دانت بجرمة أخف وهي جريمة الإحرار بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى انتهت منها إلى هذا رأى وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز مواد مخدرة " حشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وبقصد الاتجار .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالته لمحكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥ و ٤١ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم واحد المرفق .  
فقررت بذلك ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤



و٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول "أ" الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاينة الشكائى محمد على رياض بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعننت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه القصور والتخاذل ذلك لوجود تناقض بين أسبابه ومنطوقه فقد استظهر واقعة الدعوى على أن المتهم أحرز مواد مخدرة للاتجار فيها وأنه ارتكب الجريمة الواردة فى قرار الإحالة ، وقد طلبت غرفة الاتهام فى قرار الإحالة معاقبة المتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٧ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق ولم ترد فيه المادة ٣٤ من القانون كما أن المادة ٣٧ وردت فى القرار عن طريق الخطأ المادى بدلا من المادة ٣٣ ذلك لأن المادة ٣٧ تنص على عدم جواز إيقاف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة جنحة فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وليست فيها فقرة ج وهى ليست من مواد العقوبة المطبقة ولا يستفاد من تعديل غرفة الاتهام فى وصف التهمة بحذف كلمتى " بقصد الاتجار " أنها تقدم المتهم للمحاكمة باعتباره محرزا بقصد التعاطى ذلك لأن نص المادة ٣٣ خلا من عبارة " بقصد الاتجار " ولأن نص المادة ٣٤ ورد على سبيل الاستثناء للعقاب على الجرائم التى يثبت فيها أن الإحراز كان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، ومع ذلك فإن الحكم اعتبر المتهم محرزا للمخدر بقصد التعاطى وطبق عليه المادة ٣٤ دون أن يبين الأسباب التى استند إليها فى ذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة طلبت فى الجلسة تطبيق مواد الإحالة بعد استبدال المادة ٣٣ بالمادة ٣٧ الواردة فيه ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال " وحيث إن واقعة

الدعوى حسبما اتضح للمحكمة من التحقيقات التي تمت فيها ومن الاطلاع على أوراقها وأقوال الشهود الذين سمعوا بالجلسة تتحصل في أنه وصل لعلم اليوزباشى عفت يوسف رئيس مكتب المخدرات بالمنصورة أن المتهم يتجر في المخدرات فكلف الكونستابل الممتاز عبد الحليم غنيم بالتحريى ، وانتهت به التحريات إلى أنه حقيقة يتجر فيها فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ومحل تجارته لضبط ما قد يوجد بها من مخدرات وفي يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ببندر المنصورة قسم أول قام اليوزباشى عفت يوسف على رأس قوة مكونة من الكونستابل عبد الحليم غنيم والمخبرين عطية احمد سليمان وعبد اللطيف على موسى وآخرين واستقلوا عربة واتجهوا بها لمحل تجارة فاكهة يعمل فيه المتهم وعند وصولهم ترجعوا ودخلوا المتجر يتقدمهم المخبر عطية احمد سليمان يليه اليوزباشى عفت يوسف ثم الكونستابل عبد الحليم غنيم وما أن لمح المتهم أفراد القوة يدخلون عليه حتى دس يده في جيب معطفه فأدرك المخبر عطية سليمان أنه يحاول التخلص من شئ في جيبه فسارع إليه وأمسك بيده المدسوسة وأبقاها حيث هى ومنع المتهم من إخراجها ، وظل كذلك حتى وصل رئيس القوة ومعاونيه هو والكونستابل عبد الحليم غنيم في شل مقاومة المتهم وفتشه الضابط وأخرج قطعة من الحشيش زتها ٢ جرام من جيب المعطف الأيمن ، ولم ينكر المتهم أمام القوة بادئ الأمر إحرازه للقطعة المضبوطة بل استعطف الضابط بقوله "أنا غليان وصاحب عيال" وإنما أنكر بعد ذلك وظل متمسكا بانكاره . ومن حيث إن هذه الواقعة ثبتت للمحكمة من أقوال شهود الإثبات ... " وبعد أن أورد أفواههم في التحقيقات وفي الجلسة تطرق إلى أوجه الدفاع التي أثارها الدفاع عن المتهم وهى قاصرة على الدفع ببطلان القبض والتفتيش وطالب المعاينة وتلفيق الواقعة ورد عليها ، ثم انتهى إلى القول . "وحيث أنه مما تقدم فتكون التهمة ثابتة قبل المتهم ويكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في قرار الإحالة والمينة يصدر هذا الحكم . فلهذه الأسباب . وبعد الاطلاع على المادتين ٢/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد ٢٠١ و ٣٤٥ و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١٠٠" الملحق به

والمادة ١٧ من قانون العقوبات . حكمت المحكمة حضوريا بمعاينة الشكائى محمد على بالحبس مع الشغل مدة سنتين وتغريمه ٥٠٠ ج ومصادرة المخدر المضبوط“ ولما كانت الجريمة التى استظهرها الحكم وقال بثبوتها فى حق الطاعن هى جريمة إحراز المخدر بدون ترخيص قانونى ، وكان مجرد الإحراز مستوجبا للعقوبة المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون التى طلبت النيابة فى الجلسة تطبيقها بدلا من المادة ٣٧ التى وردت فى قرار الإحالة من باب الخطأ المادى كما يستفاد من إضافة الفقرة ج إليها فى قرار الإحالة ومن الترتيب الذى وضعت فيه بين مواد الاتهام قبل المادة ٣٥ . ولما كانت المحكمة قد أوردت فى صدر الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد أن الإحراز كان للتجار إلا أنها دانت بجريمة أخف وهى جريمة الإحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى انتهت منها إلى هذا رأى وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة . ولما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة جنايات المنصورة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
وحسن دارد ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥١)

### القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . تفتيش . الدفع بطلانه . اعتماد الحكم فى إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه فى محضر  
استجواب النيابة وفى الجلسة . لا مصلحة فى الدفع بالبطلان .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه  
الصادر منه فى محضر استجواب النيابة وفى الجلسة ، واتخذ منه دليلاً قائماً بذاته  
مستقلاً عن التفتيش ، فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان القبض  
والتفتيش تكون متفية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - رزق عبد الله رزق و ٢ - صلاح محمد  
إبراهيم وشهرته خليفه و ٣ - عدلى محمد حسن و ٤ - هاشم أحمد مصطفى  
و ٥ - محمود أحمد محمد الجراوى و ٦ - سعد محمد إبراهيم و ٧ - عبد المنعم  
عبد الرحيم عبد العزيز - بأنهم فى ليلة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ الموافق ١١  
من ربيع الأول سنة ١٣٧٢ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : أولاً - المتهمون  
الأول والثانى والثالث والرابع والخامس سرقوا الأصواف والأشياء الأخرى  
الموضحة بالمحضر ومبلغ مائة وسبعة جنيهات لحسن حلف داجانى وأحمد زكى  
داجانى من محلها بواسطة استعمال مفتاح مصطنع حالة كون المتهم الأول عائداً  
إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها الأخيرة

منها بحبسه سنة مع الشغل لسرقة في ١٩٤٨/٤/٢٦ وحالة كون المتهمين الثاني والخامس عائدين . ثانيا - المتهم السادس اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهمين سالفى الذكر في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرضهم على ارتكابها واتفق معهم على ارتكابها وصاحبهم في السيارة التي استعملوها في ارتكاب الحادث . فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق حالة كونه عائداً إذ سبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية لسرقات الأخيرة منها بحبسه سنة مع الشغل في ٣ من مارس سنة ١٩٤٨ لسرقة . ثالثا - المتهم السابع أخفى الأصواف والأشياء الأخرى المسروقة سالفة الذكر مع علمه بسرقتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١/٤٠ - ٢ - ٤١ و ٤٤ مكررة و ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ و ٥٢ و ٢/٣١٧ - ٤ و ٥ عقوبات . وقد قررت الغرفة بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم السابع ببطلان القبض عليه وتفتيش منزله لوقوع ذلك في غير الحالات المصرح بها قانونا وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٣١٧ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الخمسة الأول وبها وبالمادتين ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ٢/٣١٧ - ٤ - ٥ مكررة منه بالنسبة إلى المتهم الأخير . أولا - بمعاقة رزق عبد الله رزق بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . وبمعاقة كل من صلاح محمد ابراهيم الشهير بخليفه وعدلى محمد حسن وهاشم أحمد مصطفى ومحمود أحمد محمد الحمراوى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . ثانيا - برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته وبمعاقة عبد المنعم عبد الرحيم عبد العزيز بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . ثالثا - ببراءة سعد محمود ابراهيم مما أسند اليه .

فطمعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الخمسة الأول وإن قرروا بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضدهم في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ومن ثم كان طعنهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى الطاعن السادس ( عبد المنعم عبد الرحيم عبد العزيز ) قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور أمر من السلطة المختصة بذلك وعدم قيام حالة التلبس ولكن المحكمة دانتها وبررت هذا الإجراء استنادا إلى المواد ٣٤ و ٣٥ و ٤٦ و ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية في حين أن ما ذهبت إليه المحكمة ينطوي على خطأ في تطبيق القانون . ذلك لأنه فضلا عن أن القرائن التي تتطلبها المادة ٣٤ المشار إليها غير متوافرة في الدعوى فإنه إذا جاز لمأمور الضبط القضائي القبض على ذات المتهم الحاضر وتفتيشه طبقا للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإن ذلك لا يبرر تفتيش منزله . وبذا يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في الإدانة على الدليل المستمد من قبض وتفتيش باطلين قد أخطأ . هذا إلى أن الحكم قد أخفق في التدليل على عنصرى العلم والاحراز اللذين تتطلبهما المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ، وإذ لم يثبت يقينا علم الطاعن بأن الأشياء التي كانت بداره متحصلة من جريمة وحتى يفرض توافر هذا العلم فإنه لم يكن محرزا إطلاقا لهذه الأشياء كمراد القانون . وكل ما يصح إسناده إليه لا يعدو مجرد الشروع في الإخفاء . وهذا لا عقاب عليه لأنه جنحة ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا بنص خاص .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش الواقع عليه وعلى مسكنه لا يجدي . فالحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانته بصفة أصلية على



اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة واتخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش . ومتى كان الأمر كذلك فإن مصلحته فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون منتفية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة التي دان بها الطاعن وأثبت عليه علمه بأن الأشياء التي وجدت بمنزله متحصلة من جريمة السرقة في قوله : ” إن الطاعن قد اعترف بأن المتهمين السارقين أحضروا إليه الأقمشة المسروقة على دفعتين متواليتين ولا يتصور أنهم يحضرون إليه أقمشة الدفعة الثانية على الأقل إن لم يكن راغبا فيها وموافقا على إحضارها . أما ركن علمه بأن تلك الأقمشة مسروقة فتأيت باعترافه أيضا فضلا عن أن ظروف وملابسات إحضار تلك الأقمشة إلى منزله وكثرتها مع عدم اعتراف المتهمين لتجارة الأقمشة كلها تقطع أيضا بتوفر ركن هذا العلم “ لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحنور السادة الاساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٢)

القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢٤ القضائية :

وصف التهمة . واجب المحكمة فى تحديده . ضمانات المتهم التى تلتزم المحكمة بمراعاتها .

إن المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها  
وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح  
هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها فى ذلك  
إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية  
وهى تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أجرى بناء بدون ترخيص ، وطلبت  
عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ، ومحكمة  
جنح الرمل الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٩ و ٢٠  
من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بتغريم المتهم مائة قرش وتصحيح الأعمال المخالفة ،  
فاستأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت  
حضوريا بقبولها شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة

(١) قررت المحكمة هذه القامدة أيضا فى حكمها الذى أصدرته فى نفس الجلسة فى القضية رقم

وبالإلزام المتهم أن يدفع لبلدية الاسكندرية مبلغ ١٥٠ مليا باقى رسوم الرخصة  
وبإلغائه فيما عدا ذلك إلا مصاريف . فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق  
النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون  
إذ ألغى الحكم الابتدائى فيما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة بمقولة إن وصف  
التهمة لا يتضمن مخالفة البناء لأحكام القانون مع أن المحكمة غير مقيدة بوصف  
النيابة للواقعة الجنائية . هذا إلى أن النيابة أضافت المادة الثامنة من القانون  
رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وهى المادة التى تشترط أبعادا خاصة فى البناء . ومتى كان  
ذلك ، وكان الثابت من المحضر أن البناء مخالف للأبعاد القانونية ، فإن محكمة  
الدرجة الثانية بإلغائها ما قضى به الحكم الابتدائى من تصحيح الأعمال المخالفة ،  
تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بتهمة إقامة بناء بدون  
ترخيص ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ و ٢٠ من القانون  
رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن المباني فقضى الحكم الابتدائى بتغريم المطعون ضده  
مائة قرش وتصحيح الأعمال المخالفة ، وذلك بناء على ما أثبتته من أنه بنى دورا  
هلويا بدون ترخيص وأن أعمال البناء مخالفة لقانون المباني طبقا لما هو مبين  
بالمحضر ، فلما استأنفت النيابة والمتهم هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية  
بمحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى الغرامة ، وبالإلزام المتهم  
بأن يدفع لبلدية الاسكندرية مبلغ ١٥٠ مليا باقى رسوم الرخصة ، وبإلغائه فيما عدا  
ذلك بناء على ما قالته من أن التهمة الموجهة إلى المتهم هى أنه أجرى بناء دور  
بدون رخصة فقط دون أن يكون هذا البناء مخالفا للشروط المقررة قانونا ،  
ولما كانت مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء  
بدون ترخيص بل هى وصف له لازم لإقامته ، وكانت المحكمة ، حتى مع صرف



النظر عن المواد التي تقول النيابة إنها أضافت طالب تطبيقها ، مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وهي إقامة البناء لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك ، ولما كانت هذه الضمانات قد توافرت للطعون ضده أمام المحكمة الاستئنافية ما دامت محكمة أول درجة قد طبقت في حقه الوصف الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء تصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين من أجل ذلك نقضه .

ولما كان لا يبين من الحكم في جلاء وجه مخالفة البناء لأحكام القانون فإنه يتعين إعادة الدعوى لتجديد هذه المخالفة ، وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

---

## جاسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

برياسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ١٠٧٩ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . سب . مثال للقصور فى استظهار ركن العلانية .

إذا كان الحكم قد اقتصر فى التحدث عن ركن العلانية بقوله " إن المتهمه وجهت إليه ( المدعى بالحقوق المدنية ) الألفاظ سابقة الذكر علنا من الشباك... " فإن هذا الذى قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع النافذة التى كانت تطل منها المتهمه ، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة ركن العلانية الذى تتطلبه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

### الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى ( نصر محمد شكران ) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح الوايل الجزئية ضد فائقة محمد سعيد ( الطاعنة ) بعريضة متهمها إياها بأنها سبته علنا بالألفاظ الواردة فى عريضة الدعوى . وطلب معاقبتها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تدفع له قرشا صاغا واحدا تعويضا مؤقتا ، والمحكمة المشار إليها قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمه خمسة عشر يوما مع الشغل وبتغريمها جنيا واحدا وإلزامها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وبمصرفات الدعوى المدنية وكفالة جنيا واحدا لوقف التنفيذ فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية

قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم بلا مصروفات وألزمت المستأنفة بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية .

فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

### المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه معيب بالقصور، إذ لم يبين الحكم إلا ابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه مكان السب وهو بيان ضروري لمعرفة ما إذا كان السب وقع علنا أو في غير علانية ، وما إذا كانت المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

وخيت إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله : " إن المتهمة وجهت إليه ( إلى المدعى بالحقوق المدنية ) الألفاظ سابقة الذكر علنا من الشباك ... " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك لا يبين منه تحديد لموقع النافذة التي كانت تطل منها الطاعنة ، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة ركن العلانية الذي تتطلبه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ، ويوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : إبراهيم خليل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٥٤ )

القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢٤ القضائية :

تقضى . جريمة خلط القطن صناعيا . وصفها القانون . هي مخالفة . الطعن بالنقض في الحكم  
الصادر فيها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . غير جائز .

إن الوصف القانوني لجريمة خلط القطن هو أنها مخالفة ، وإذن فالطعن  
بالنقض في الحكم الصادر على المتهم في هذه المخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣  
غير جائز لأن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، بعد تعديلها بالمرسوم  
بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٢ قصرت الطعن  
بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح  
دون المخالفات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه خلط قطناً باسمه ، ومملوكاً له ، خلطاً صناعياً  
كما هو مبين بالمحضر .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٧ و ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٥١  
لسنة ١٩٥٤ ومحكمة جناح بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابياً — عملاً بمواد  
الالتهام — بتغريم المتهم مائة قرش ومصادرة ربع الثمن الصافي للقطن الذي  
وقعت بشأنه المخالفة لجانب الحكومة فعارض وقضى في معارضته باعتبارها

كان لم تكن فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بجرime خلطه قطنا خلطا صناعيا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٤ ، وقد نصت المادة ١٧ منه على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، وفضلا عن ذلك يقضى بالحكم الصادر بالعقوبة في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة ٢ بمصادرة ربع الثمن الصافي للقطن الذي وقعت بشأنه المخالفة لحانب الحكومة " ولما كان يبين من ذلك ، أن الوصف القانوني لجرime خلط القطن هو أنها مخالفة ، وقد قضى في الدعوى بتغريم الطاعن مائة قرش وبمصادرة ربع الثمن الصافي للقطن الذي وقعت بشأنه المخالفة وكانت المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، صادرا على الطاعن في هذه المخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ فإن الطعن فيه بالنقض لا يكون جائزا .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ، ومحمود اسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٥)

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) تفتيش . التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى وفقا للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ماهيته .

( ب ) رشوة . أعمال الوظيفة . شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

١ - إن التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد فيها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه " فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق " والقول بأن التفتيش المشار إليه فى هذه المادة قصده التفتيش الوقائى ، هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التى ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم .

٢ - إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قبلا على سبيل الرشوة من محمد سليم جابر المبلغ المدين بالمحضر ليمتنعا عن عمل من أعمال وظيفتهما هو تحرير محاضر مخالفات لسيارات شركة أبو الهول في حالة مخالفتها للوائح . وطلبت من غرفة الاتهام أن تحيلهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨/١ - ٣ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت بحضوريا بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ - عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨/١ من قانون العقوبات بمعاينة كل من كامل أحمد عنتر ونجيب كامل حنا بالسجن لمدة ثلاث سنين وتعزيم كل منهما مائة قرش . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول المقدم من الطاعنين يتحصل في أن الحكم المطعون فيه يشوبه خطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان إنهما دفعا ببطلان إجراءات التفتيش فلم تقبل المحكمة هذا الدفع واستندت في صحة التفتيش إلى المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية وما ذهبت إليه المحكمة مخالف لما سار عليه الفقه والقضاء من أن التفتيش الذي تنص عليه المادة ٤٦ هو التفتيش الوقائي الذي يكون الغرض منه حماية رجال الضبطية من اعتداء المقبوض عليه أو مقاومته وهو نوع خاص من التفتيش لا يعد من إجراءات التحقيق بل عمل من أعمال الوقاية يجوز حصوله في أي حالة من حالات القبض ومن أي فرد ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه عال صحة التفتيش بتعليل آخر بناء على أن المتهمين كانا في حالة تلبس اعتباري بالجريمة لأن الصراف ذهب على أثر تسليم مبلغ الرشوة لأحدهما إلى رجال الضبطية القضائية بالذين كانوا على مقربة منه وأنهى إليهم ما وقع مع أن التلبس الاعتباري يقتضي وجود صلة بين الجاني والمجنى عليه، وحقيقة الحال في واقعة الدعوى أن ما حدث هو تتبع

لجريمة لا لمرتكبها أو هو مجرد التبليغ عن الجريمة بعد أن انقطعت الصلة المادية بين الجاني والمبلغ ، وأضاف الطاعنان إلى ما تقدم أنهما دفعا في جميع مراحل الدعوى بأنهما ليسا مختصين بتحرير مخالقات في خطوط السير التي تمر بها سيارات شركة أبو الهول فرد الحكم على هذا الدفع بأن التنظيم الإداري لمناطق الاختصاص لا يسلب حقا ولا يمنع سلطة الكونستابل المرور وهذا الرد غير سليم لأنه يجعل من سلطة الكونستابل أن يحرم المحاضر عن مخالقات تقع في غير دائرة المركز أو المديرية التي يعمل فيها ، وهو أمر غير مقبول وقال الطاعن الأول في التقرير الثانى المقدم منه إن الذى ثبت من التحقيق أن سيارات شركة أبو الهول تعمل بمديرية بنى سويف في خط سير يبدأ من نقطة المرور الأولى "نقطة السحارة" وتسير في خطوط تابعة لمركز ببا في حين أن عمل الطاعن الأول مقصور على مركز بوش وايس له اختصاص في مركز ببا وعلى ذلك تكون جريمة الرشوة غير قائمة لتخلف أحد أركانها وقد قرر مدير عام المرور بمحضر الجلسة أن الاختصاص يوزع بين الكونستبلات بمعرفة مفتش المرور بالمديرية فإذا قام أحدهم بعمل خارج اختصاصه فإن هذا العمل يكون باطلا كما قدم الدفاع عن الطاعن منشورا صادرا من وزارة الداخلية يحرم على الكونستبلات تحرير محاضر مخالقات داخل نطاق البندر وهو غير تابع لإدارة المرور العامة بالقاهرة وعلى ذلك يكون ماذهب إليه الحكم من أن مفتش المرور بالمديرية كلف المتهمين بأن يجعلوا نقطة مرور بندر بنى سويف نقطة مواصلة لمراقبة الطريق ما بين نقطة مرور بنى سويف ونقطة مرور دنديل لا يقوم على أساس سليم ويكون التكليف الذى أصدره مفتش المرور قد وقع باطلا لأن تلك المسافة تدخل في اختصاص رجال مرور البندر وهم غير تابعين لإدارة المرور العامة بالقاهرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان بها الطاعنين ثم رد على الدفع ببطلان التفتيش بقوله "إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه للمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ومؤدى هذا أن القبض على المتهم جائز للمأمور الضبطية القضائية

سواء كان متلبسا بها أو في غير حالة تلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه وليس من ريب في أن تقدير هذه الدلائل هو من شأن مأمور الضبط القضائي ويكون خاضعا في ذلك لرقابة محكمة الموضوع ... كما أنه ليس من ريب في أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض فانونا على المتهم ، فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه على ما تنص عليه المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية وترى هذه المحكمة أن نص هذه المادة ٤٦ في وروده على هذا النحو من إطلاقه لا يمكن قصره على حالة بعينها دون أخرى وإلا كان تخصيصا بغير مخصص وعلى هذا فإن الثابت من استعراض الوقائع فيما سلفت الإشارة إليه أن اليوزباشي جمال أحمد حسين واليوزباشي أحمد فؤاد جبر كانا على رأس أفراد القوة المرابطة بفناء الجراج بسيارة الاسعاف ، وأنه قد هرع إليهما يوسف إبراهيم درويش صراف شركة سيارات ابوالهول وأبلغهما أنه قدم رشوة لكونستابلين حضرا إليه من نافذة تطل على الشارع فعجل الضابطان بالخروج من مخبئهما فشاهدا المتهمين على مقربة من نافذة مكتب الشركة وعلى قيد خطوات منها بما لا يدع مجالا للشك في وقوع جناية الرشوة إذ لا يمكن لرجل الضبط القضائي أن يتصور أى احتمال لحضور المتهمين لمكتب صراف الشركة والاتصال به إلا اليقين بما أبلغهما به الصراف من وقوع حادث الرشوة ، وترى المحكمة أن ما عرض للضابطين سالف الذكر يكفي في الدلالة على اتهام المتهمين حين ذاك ، ويبرر القبض عليهما وبالتالي تفتيشهما “ . ولما كان واضحا من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم أن الدلائل التي ارتكن اليها رجال الضبطية القضائية في إجراء القبض على الطاعنين وتفتيشهما هي دلائل كافية وقضى بناء على ذلك برفض الدفع وصحة التفتيش ، ولما كان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه “في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق “ . أما ما يذهب إليه الطاعن من أن التفتيش



المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي ، فهو تأويل يقع دون صيغة التعميم التي ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم ، لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع هو قضاء صحيح في القانون ، وإذا كان الحكم قد استطرد بعد ذلك إلى التحدث عن حالة التلبس ، فإن هذا الاستطراد لا يؤثر على سلامة الأساس القانوني الذي أقيم عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد أيضا على الدفع الذي دفع به الطاعنان من أنهما غير مختصين بتحرير محاضر المخالفات للسيارات التابعة لشركة أبي الهول بما قاله من أن مفتش مرور مديرية بني سويف هو المنوط بتوزيع العمل بين الكونستابلات وأنه كلف المتهمين بأن يجعلوا نقطة مرور بني سويف نقطة مواصلة حتى يتسنى لهما مراقبة الطريق ما بين نقطة مرور بني سويف ونقطة مرور دنديل ، ويبين من هذا الذي قاله الحكم أن مفتش المرور بالمديرية هو الموظف المختص بتقسيم العمل بين رجال المرور ، وأنه في حدود سلطته قد كلف المتهمين بمراقبة مسافة من الطريق فذلك اختصاصهما إلى هذا الجزء ، وهما بحكم عمالهما خاضعان لأوامر وتعليمات رئيسهما مفتش المرور ومن واجبهما القيام بما يمهدهما إليهما من أعمال الوظيفة والقانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة وليس في القانون ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إن الوجه الأخير من طعن الطاعن الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور وبالإخلال بحق الطاعن في الدفاع فقد طلب استدعاء الصاغ محمود أمين حافظ مفتش مرور المديرية لمناقشته في تحديد اختصاص المتهمين وعلى الأخص بالنسبة إلى مسافة الكيلومتر التي تقع من داخل بندر بني سويف إلى نقطة المرور الأولى بالمديرية ، ومناقشته فيما ورد بالمنشور الصادر من وزارة الداخلية كما أبدى الدفاع ضرورة الاطلاع على دفاتر

شركة سيارات أبي الهول لمعرفة مبلغ ما زعمه صاحب الشركة من زيادة المخالفات في الأشهر الأخيرة عما سبقها ، فلم تجب المحكمة ما طلبه الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الجلسة يبين أن وكيل الطاعن بعد أن أتمت المحكمة سماع شهادة الشاهد الأول ، طلب حضور مفتش المرور لسماع أقواله بشأن تحديد اختصاص كل من الكونسابلين المتهمين ، ولما ترفع بعد ذلك عرض لشهادة الشاهد المذكور ( مفتش مرور مديرية بني سويف ) وأبدى ملاحظاته بشأنها طبقا لما رآه في مصاحبة موكله ، ولم يتمسك في مرافعته بما سبق أن أبداه للمحكمة من طلب سماع الشاهد . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة فحص كشوف المخالفات ، بل إنه اقتصر على القول بأنه " كان يجب أن يبحث كشوف المخالفات لمعرفة " إذا كانت هناك حقا زيادة من عدمه " وليس في هذا القول شيء يستدل به على أن الطاعن يطلب الاطلاع على دفاتر الشركة أو تحقيق واقعة زيادة المخالفات ، كما جاء بوجه الطعن ، ولم تر المحكمة من جانبها داعيا لتحقيق هذه الواقعة . لما كان ذلك فإن ما يشكو منه الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع ومن القصور في التسبيب لا يكون مقبولا .

وحيث إن الطاعن الثاني يعيب على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من طعنه ، خطأه حين اعتبر قوله " مقدرش أقول أخذت أو ما أخذتش " اعترافا مع إجماع الشهود على أنه أنكر ما أسند إليه .

وحيث إن ما يقوله الطاعن في هذا الوجه غير صحيح ، إذ الثابت من الحكم أن الطاعن أنكر ما أسند إليه ، وأسس إدانته هو وزميله الطاعن الأول على الأدلة

المستخلصة من شهادة الشهود والتي ثبت منها في يقين قاطم — كما قال الحكم —  
اقتراف المتهمين لما أسفد إليهما .

وحيث إن سائر ما جاء بالوجه الأول وما تضمنته الوجه الثاني من الطعن  
بشأن الدفع ببطلان التفتيش والمنازعة في اختصاص الطاعنين بتحرير محاضر  
الجلسات فقد سبق الرد عليه .

وحيث إن الطاعن الثاني يبنى الوجه الأخير من طعنه على أن الواقعة  
التي أسفدها الحكم إليه ، لا يعاقب القانون عليها وذلك أن الحكم أثبت  
أن الطاعن الأول وحده هو الذي قبض مبلغ الرشوة وأودعها جيبه وغادر النافذة  
وسار في الطريق أما هو ( الطاعن الثاني ) فلم يجر بينه وبين زميله حديث  
ولا هو أخذ شيئاً ولا قام بعمل يدل على اشتراكه في الجريمة أما سيره مع الطاعن  
الأول فلا ينم بذاته على تداخله في الجريمة وليس بمستغرب وهو زميل للطاعن  
الأول أن يماشيهِ في الطريق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية  
لحماية الرشوة التي دان الطاعن وزميله بها وقال في هذا البيان "إن زكريا عوض  
طانيوس المحاسب بشركة سيارات أبي الهول التقى بكل من كامل أحمد عنتر  
ونجيب كامل حنا ( الطاعن ) بموقف سيارات بندر بنى سويف ، وكان ذلك  
في يوم سابق بنحو أسبوعين على وقوع الحادثة في ٥ يونيه سنة ١٩٥٢ وفي أثناء  
تبادلِهِ وإياهما الحديث عرض لزيادة المخالفات في الأيام الأخيرة فقال لهُ  
( إن اتصلحتم انتم نتصلح احنا والمخالفات تفل ) فاتفق معهما على أن يتصل  
بصاحب الشركة الشيخ محمد سليم جابر الذي اتصل به فعلاً والذي تظاهر بالموافقة  
على تقديمهما اتاوة " . ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت واقعة الرشوة في حق  
الطاعنين أدلة تؤدي إلى ما رتبهُ الحكم عليهما كما تحدث بعد سرد هذه الأدلة عن دور  
الطاعن الثاني في الجريمة بقوله "إن الثابت فيما سلفت الإشارة إليه أنه كان  
بصحبة المتهم الأول عند مقابلهما لزكريا عوض طانيوس محاسب الشركة واتفق



الأول منهما على الاتاة مقابل التجاوز عن تحرير محاضر مخالفات وكان هذا  
المتهم الثانى بصحبة المتهم الأول وقد وقفا معا على نافذة المكتب وطلب الأول منهما  
على مرأى ومسمع منه — على ما شهد الشاهد يوسف ابراهيم درويش وزكريا  
عوض طنبوس — جنبيين صرح بأن أحدهما له والأخر لزميله الذى بجواره،  
وكان ذلك ردا على ما استفهم عنه الشاهد يوسف ابراهيم درويش إن كان يريد  
اقتضاء نصيبه وحده أو هو وزميله معا ثم فوق ذلك كله ما بدا من هذا المتهم الثانى  
عقب ضبطه من الرجاء بالصفح عنه وبأنه لا يمكن أن يقطع بإنكار أو اعتراف.  
ولما كان ما قاله الحكم من ذلك تتحقق به جريمة الرشوة كما هى معروفة به  
فى القانون ، فإن الطعن برمته لا يكون له محل .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

بإدارة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
وحسن دارد ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٦)

### القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢٤ القضائية :

اختصاص . قرار إحالة . صدور قرار من قاضى الإحالة بتجنيح الجناية طبقا للمادة الأولى  
من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقترانها بظروف مخففة . سبق الحكم بعدم  
الاختصاص من المحكمة الجزئية لجناية الواقعة . لا يمنعها من نظر الدعوى بوصفها الجديد .

إذا كان قرار قاضى الإحالة قد صدر فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ،  
بإحالة القضية للمحكمة الجزئية ، على أساس أن الواقعة جنائية اقترنت بظروف  
مخففة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥  
بتجنيح بعض الجنايات ، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذى كان قد صدر قبل ذلك  
بعدم الاختصاص — لأن الواقعة جنائية — لا يمنعها من نظر الدعوى لعدم  
تعارضه مع الوصف الذى أحيلت به القضية إليها من جديد ، ولأن قرار الإحالة  
قد أسبغ عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول ضرب محمد مصطفى  
زين الدين فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقارير الطبية والتي نشأت عن  
إحداهما عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي قيد فى حركة ثنى السلامية الأخيرة  
للأصبع الوسطى الأيمن نتيجة انكلوز بالمفصل مع انثناء قليل بالسلامية الأخيرة  
للأمام والوحشية وتقلل من مقدرة المصاب على العمل بنحو ٢ فى المائة —

والمتهم الثانى ضرب عبد السلام محمد زين الدين فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقارير الطبية التى أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢٤٠ ، ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من محمد مصطفى زين الدين وعبد السلام محمد زين الدين بحق مدنى وطلب الأول القضاء له قبل المتهم الأول بمبلغ ٥١ جنيتها تعويضا وطلب الثانى القضاء له قبل المتهم الثانى بمبلغ ٥١ جنيتها تعويضا . ومحكمة جنح ببا الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام أولا - بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ واحد وخمسين جنيتها والمصاريف ومائة قرش أتعابا للحاماة . ثانيا - بتغريم المتهم الثانى ثلاثين جنيتها وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة ومائة قرش أتعابا للحاماة بلامصاريف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة بنى سوينف الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفض وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المتهم الأول لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزمت المتهمين بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية بلامصاريف جنائية .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الدفاع عن الطاعنين دفع أمام المحكمة . الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لأنها لا هى ولا المحكمة الجزئية لها ولاية الفصل فى الدعوى بعد أن سبق للمحكمة الجزئية أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية أما قرار قاضى الإحالة الذى أصدره بعد ذلك بإحالة القضية للمحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة فهو قرار خاطئ ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع ردا مخالفا لأحكام القانون .



وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن قرار قاضي الإحالة بإحالة القضية للمحكمة الجزئية ، قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى وكان هذا القرار قد صدر على أساس أن الواقعة جنائية اقترنت بظروف مخففة طبقا للسادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنايات فإن قضاء المحكمة الجزئية الذي كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاختصاص ، لأن الواقعة جنائية لا يمنعها من نظر الدعوى إذا أحيلت إليها من جديد بوصفها جنائية اقترنت بظروف مخففة تبرر توقيع عقوبة الجنحة لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص ، ولأن قرار الإحالة قد أسبغ عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون السالف الذكر ، على أنه لا مصلحة للطاعنين في نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دون محكمة الجنح التي أحيلت إليها للفصل فيها على أساس الاكتفاء بتوقيع عقوبة الجنحة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا ورفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومصطفى حسن ، وأمين غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٥٧)

القضية رقم ١٠٨٠ سنة ٢٤ القضائية :

انتحال وظيفة دون القيام بعمل من أعمالها . متى يعتبر تداخلا فيها ؟

إن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها  
إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيايل والمظاهر الخارجية  
التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى  
انتحلها ولو لم يقوم بعمل من أعمالها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين وبناحية انشاص مديرية  
الشرقية تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له بصفة  
رسمية بذلك بأن ادعى لنفسه وظيفة سكرتير خاص السيد رئيس مجلس الوزراء  
وقدم نفسه بهذه الصفة المتحلة لكل من الدكتور حنفى أبو العلا المحامى والأستاذ محمد  
عجود خليل والأستاذ عبد الحميد حامد عبد الحميد اخصائى النباتات بوزارة الزراعة  
وغيرهم وجعل اتصال ثانيهما به بواسطة أحد تليفونات رئاسة مجلس الوزراء  
وترك أولئك وغيرهم يقدمونه على أنه صاحب الوظيفة العمومية التى انتحلها لنفسه  
لكل من الدكتور عباس أحمد الأتربى ومفتش مزرعة فى انشاص ومعاون هذه  
المزرعة وغيرهم . وطلبت عقابه بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات . ونظرت  
محكمة جناح عابدين الجزئية هذه الدعوى ثم قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام

بمحس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم ونظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسمائة قرش بلا مصاريف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض...أنخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ما وقع من الطاعن تدخلا في أعمال وظيفة السكرتير الخاص لرئيس مجلس الوزراء ، قد أخطأ في تطبيق القانون . إذ أن مجرد انتقال صفة الموظف لا يعتبر تدخلا في الوظيفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين أن الطاعن وهو موظف كتابي بمصلحة السكة الحديدية ، انتحل لنفسه صفة سكرتير رئيس مجلس الوزراء ، وتقدم بهذه الصفة المشتعلة لبعض الأشخاص وأعطى عنوانه لهم بسكرتارية مجلس الوزراء مع رقم التليفون الخاص بها ، وأنه اتصل بمعاون زراعة انشاص متخذا صفة هذه الوظيفة وأنه سبق أن حضر إلى المزرعة واشترى بصفته المذكورة دجاجا منها وأنه سيحضر في اليوم التالي لهذا الغرض أيضا ، وقد حضر واشتغل في انتقاله إليها سيارة من نوع " اميتيشن واجن " حصل عليها من بعض من تقدم إليهم بصفته المذكورة ، واستغل هذه الصفة في شراء دواجن له وأغيره ، وأنه ما كان يمكن للمتهم أن يتقدم لمزرعة انشاص لشراء دواجن له ولسواه وهو غير معروف لموظفي المزرعة إلا هن طريق اتخاذ صفة سكرتير رئيس مجلس الوزراء ثم قال الحكم " إن المتهم لم يكتف بمجرد انتقال الوظيفة بلى أن الأعمال الإيجابية السابقة بالإضافة إلى انتقال الصفة يتوفر بها الافتئات على الوظيفة المتكون بحرمة التدخل .



ولا يشترط لتحقيق الجريمة أن يقوم المتهم بعمل من أعمال الوظيفة .، ولما كان  
مآقاله الحكم من ذلك سديدا في القانون إذ أن المادة ١٥٥ من قانون العقوبات  
لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا  
من تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة، ولما كان  
انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن  
بعمل ، يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيال والمظاهر الخارجية التي يكون  
من شأنها تدهيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها وأولم  
يقم بعمل من أعمالها . لما كان ذلك فان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة التداخل  
في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا يكون مخطئا  
في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٥٨ )

### القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . بياناته . نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها . الإشارة إليها صراحة في الحكم  
الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي عليه وتأنيده للأعباء التي بنى عليها . الإحالة تشمل  
مواد العقاب .

إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إشارة صريحة إلى نصوص القانون  
التي عاقب المتهم بموجبها ، وكان الحكم الاستثنائي قد أحال على الحكم الابتدائي  
وأيده للأسباب التي بنى عليها ، فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

### الوقائع

أهت النيابة العامة ١ — أحمد أبوزيد فراج ( الطاعن ) و ٢ — خليل  
غبور حنا بأنهما : المتهم الأول بصفته صاحب مطحن ، والثاني بصفته مديرا  
له أولا : استخدما في تعبئة الدقيق المباع من المطحن أجولة ممزقة وبها رقع .  
ثانيا : خدعا المتعاقد معهما ( بنك التسليف ) على شراء كمية الدقيق الموضحة  
بالمحضر في وزنها بأن كانت ناقصة عن الوزن المتفق عليه وطلبت عقابهما بالمواد  
٨ و ١٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
ومحكمة بنى سويرف الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين  
٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى بحبس كل من المتهمين

سنة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ التنفيذ وفى التهمة الثانية براءة المتهمين عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . استأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو القصور فى تسبيب الحكم ذلك أن الطاعن أحل محله فى إدارة المطحن المتهم الثانى خليل غبور حنا بمقتضى توكيل رسمى نص فيه على أن المتهم المذكور هو المسئول عن إدارة المطحن وعمما يقع فيه من مخالفات التموين ، وقد تقدم الطاعن بهذا الدفع لمحكمة أول درجة ولكنها دانت دون أن تتعرض له وترد عليه وجارتها فى ذلك محكمة ثانى درجة رغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع الذى ينهى عنه المسؤولية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بصفته صاحب مطحن استخدم فى تعبئة الدقيق المباع من المطحن أجولة ممزقة وبها رقم وطلبت النيابة عقابه عن هذه الجريمة على مقتضى المادتين ٨ و ١٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية الساقطة الذكر قد حظرت على أصحاب المطاحن استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقم من أى نوع كانت ، وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون المشار إليه آنفا قد نصت على أن صاحب المحل يكون مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته



عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام ذلك المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإن إدانة المتهم الثاني بالجريمة موضوع الاتهام بوصفه مديرا للمطحن لا تمنع من إدانة الطاعن بها باعتباره صاحب المطحن ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا من بيان المواد التي عوقب الطاعن بموجبها .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي أشار إشارة صريحة إلى نصوص القانون التي عاقب الطاعن بموجبها ، وكان الحكم الاستئنافي قد أحال على الحكم الابتدائي وأيده لأسبابه التي بنى عليها فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وحضور المادة الأستاذة : اسماعيل مجدى ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٥٩)

### القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤ القضائية :

محال عمومية - السماح لرواد محل بقالة بتناول الخمر فيه قبل إخطار الجهة المختصة بذلك . إدانة  
صاحبه بإدارة محل عموى بدون رخصة . تبرئته من تهمة بيع الخمر فيه بغير رخصة اعتمادا على أن لديه  
ترخيصا ببيع الخمر . لا تعارض .

إذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه باع الخمر بالتجزئة في محله الذى  
يديره للبقالة بفعل منه بذلك محلا عاما أداره قبل الحصول على رخصة من الجهات  
المختصة ، وعاقبه على ذلك طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة ،  
ثم برأه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر وهو  
ما لا تنفى به التهمة الأولى التى تقوم على أنه جعل من محله محلا عاما يتناول  
رواده الخمر فيه قبل أن يخطر الجهة المختصة بذلك طبقا للقانون ، فإن هذا الذى  
انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - فتح محلا عموميا لتعاطى المشروبات  
قبل أن يخطر المديرية بذلك . ثانيا - باع مشروبات روحية بدون رخصة  
خاصة من وزارة الداخلية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ٣٥ و ١/٣٥ - ٣ و ٣٧  
و ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة المنيا الجزئية  
قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٨

السنة ١٩٤١ للتهمة الأولى وبالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات للتهمة الثانية بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق على مصاريقه عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية بلامصاريقه. استأنف المتهم، ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أنه حصل على رخصة بإدارة محل للبقالة، وهذه الرخصة تبيح له بيع الخمر عامة. ولما كان لا فارق بين بيع زجاجات الخمر مغلقة وبيعها مفتوحة فإن الحكم إذ دان الطاعن بتهمة فتح محل عمومي لتعاطي المشروبات وبراءه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة يكون متناقضا ومخالفا للقانون، هذا إلى أن الحكم شابه قصور في التدليل إذ دان الطاعن قبل تنفيذ قرار النيابة بتحليل الخمر المضبوط لمعرفة درجة صلاحيته.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه باع الخمر بالتجزئة في محله الذي يديره للبقالة بفعل منه بذلك محلا عاما إداره قبل الحصول على رخصة من الجهات المختصة وعاقبه على ذلك طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة ثم براه من تهمة بيعه الخمر بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر وهو ما لا تنتفى به التهمة الأولى التي تقوم على أنه جعل من محله محلا عاما يتناول رواده الخمر فيه قبل أن يخطر الجهة المختصة بذلك طبقا للقانون. ولما كان هذا الذي انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه، وكان لا محل لما يثيره الطاعن بشأن الفصل في الدعوى قبل تنفيذ قرار النيابة العامة بتحليل الخمر إذ أن هذا القرار يتصل بتهمة أخرى فيما لو ثبت أن الخمر الذي قدمه فاسد أو مغشوش وهي تهمة لم تكن مطروحة أمام المحكمة. لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه.



(٦٠)

### القضية رقم ١٠٩٩ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات . شهود . اختلافهم في تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها . استخلاص الحكم  
صورة صحيحة للواقعة من أقوالهم رغم اختلافها . جاز .

إن اختلاف الشهود في تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها واعتماد الحكم  
على شهادتهم رغم هذا الخلاف لا يعتبر تناقضا يعيب الحكم مادام قد أخذ من  
أقوال الشهود بما رآه صورة صحيحة للواقعة وهي أن المجنى عليه ضرب بالعصا .

### الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب أحمد عليوه أحمد عمدا فأحدث به  
الإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة  
يستحيل برؤها هي فقد جزء من أيسر العظم الجبهى في مساحة قطرها ٤ سم  
لا ينتظر ملؤه مستقبلا بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفى مما يترك المخ في تلك المنطقة  
معرضا للتقلبات الجوية والصدمات الخفيفة مما يتعرض إليه مستقبلا من المضاعفات  
الخطيرة كالالتهابات السحائية ونزجات المخ ونوبات الصرع والشلل والجنون  
مما لا يمكن معه تقدير مداها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات  
لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات  
قنا قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أسند إلى الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه اعتمادا على شهادة المجنى عليه وزوجته ، قد استند إلى دليلين متعارضين ذلك أن المجنى عليه شهد بأن الطاعن ضربه بماسورة بينما قالت زوجته إنه ضربه بعصا هذا وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن باستحالة رؤية المجنى عليه لمن ضربه مادامت الضربة قد جاءت من خلفه .

وحيث إنه لما كان اختلاف الشهود في تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها واعتماد الحكم على شهادتهم رغم هذا الخلاف لا يعتبر تناقضا يعيب الحكم مادام قد أخذ من أقوال الشهود بما رآه صورة صحيحة للواقعة وهي أن المجنى عليه ضرب بالعصا . لما كان ذلك وكان لا إلزام على المحكمة بتعقب الدفاع بالرد في كل ما يثيره من وجوه الدفاع الموضوعية إذ الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة اعتمادا على ما أورده الحكم من أدلة مائغة فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه .

---

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حزر رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
وحسن داود ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٦١ )

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٤ القضائية :

استعمال القسوة . متى توافر أركان الجريمة ؟

إن جريمة استعمال القسوة المنصوص عنها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات  
تتوافر أركانها باستظهار وقوع التعدى من المتهم على المجنى عليه اعتمادا على سلطة  
وظيفته دون ما حاجة إلى ذكر الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ( ١ ) عرفة سالم الطنطاوى ( الطاعن ) ( ٢ ) الموافى  
الامام شعبان بأنهما وصفتهما الأول شيخ الخفراء والثانى شيخ بلد استعمال  
القسوة مع على محمد أبو العينين كامل اعتمادا على سلطة وظيفتهما بأن ضرباه فأحدثا  
به الإصابات الموضحة بالكشف الطبى .

وطلبت عقابهما بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات وادعى على محمد أبو العينين  
كامل بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين .  
ومحكمة مركز المحلة الكبرى قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام للأول  
وبالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات للثانى بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل  
وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ  
قرش صاغ والمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه وبراءة الثانى  
ورفض الدعوى المدنية قبله بلا مصاريف .



استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية .

فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحنة

... وحيث إن الطاعن يرمى الحكم المطعون فيه بأنه أخل بحق الدفاع ذلك لأنه أيد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على دفاعه الذي ضمنه مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية والتي قال فيها ( ١ ) أن الحكم الابتدائي عول على أقوال شاهد يدعى عبد القادر مطاوع أسند إليه أنه قال " إنه كان واقفا مع معاون الزراعة ورأى المتهم يدخل المحبى عليه إلى حجرة التليفون ويضربه بعصا مع أن الشاهد المذكور لم يسمع إطلاقا لا في التحقيقات ولا في الجلسة والذي سئل شاهد غيره يدعى سلامة مطاوع فقرر أنه لم يضربا إطلاقا ( ٢ ) إن الحكم الابتدائي مشوب بالقصور إذ لم يتعرض لشهادة الموافق الامام شعبان شيخ الناحية الذي قرر أن شيخ الخفراء لم يضرب المحبى عليه ولا لشهادة المهدي بسيوني تاصف الخفير ومحمد حسن سرور اللذين قررا أنهما لم يريا شيخ الخفراء يضرب المحبى عليه ( ٣ ) — أن شيخ الخفراء بحكم مركزه الدقيق لا يخلو من أن يكون له أعداء مستترون من بين أهالي بلده بسبب أداء مهام وظيفته وكثيرا ما يكون هو خالي الذهن من هذا العداء المستتر وأن المحبى عليه رجل مشاغب سعى ليكون من رجال الحفظ ففشل ولذلك فقد عليهم وأنه لا توجد خصومة مباشرة بين المحبى عليه والمتهم وقالت محكمة أول درجة بوجود هذه الخصومة ولكنها لم تبينها في حكمها ولم تذكر ما يدفع شيخ الخفراء للاعتداء على المحبى عليه وأن جميع الشهود الذين استشهد بهم المحبى عليه من أقاربه وقد تضاربت أقوالهم فبعضهم قال إن المتهم ضرب المحبى عليه باليد والبعض الآخر قال إنه ضربه بالعصا وقال فريق أن شيخ البلد محمد موافى ساهم في الضرب بعصا ولم يبين الحكم

الابتدائي الضربات التي أحدثها محمد موافي والضربات التي أحدثها شيخ الخفراء ولما إذا سئل هذا الأخير عن كل الضربات ومع أن هذا الدفاع أبدى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية فإنها لم ترد عليه ( ٤ ) أن محكمة أول درجة أسندت لمعاون الزراعة عبد الحميد محمد أبو سمرة أنه قال برؤية المتهم يدفع المجنى عليه إلى حجرة التليفون ويدخل معه ويغلق بابها وبأنه سمع بعد ذلك صوت الضرب بعصا وما نسبته له الحكم لم يرد في أقواله لا بالتحقيقات ولا بالجلسة .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لما ورد في أسباب الظعن أن عبد القادر محمد مطاوع سئل بمعرفة النيابة بتاريخ ٣٠ ن يولييه سنة ١٩٥١ فقرر ضمن إجابته "فقال شيخ البلد لشيخ الخفراء أمسكه ( المجنى عليه ) إلى أن يدفع أجرة الأربعة أنفار وشيخ الخفراء شده ودخله حجرة التليفون وقفل عليه الباب وشيخ البلد دخل أيضا حجرة التليفون وسمعت أنا والمعاون الضرب فدخلت جوه حجرة التليفون وشففت شيخ الخفراء ماسك عصا بيده ويضرب بها الشيخ على كامل "وورد في أقوال عبد الحميد محمد أبو سمرة في تحقيقات النيابة " فشيخ الخفراء قال له أنت لازم تطلع أنفار ولازم تدفع أجرة أربعة أنفار نزلناهم في أرضك النهارده فرد عليه على أبو العيين وقال مانيش دافع وحصلت ما بينهم مشاحنة لهذا السبب فشيخ الخفراء جره ودخله جوه الدوار وقفلوا الباب وحصل ضرب ولكن معرقتش مين اللي بيضرب " وسأله النيابة هل شاهدت الاعتداء على المجنى عليه بنفسك؟ فأجاب " أنا فضلت واقف به وما دخلت لكن سمعت صوت استغاثة المجنى عليه وأصوات الضرب بعصا وبعد ما انقضت الحكاية شففت ضربا على جسمه ودما نازلا منه " وورد في شهادته بمحضر الجلسة " وبعدين شيخ الخفراء جرى على جوه حجرة التليفون وقفل الباب وسمعت زعاق فأنا خرجت ... " ويبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المستأنف بأسبابه أنه قال عن الخصومة بين الطاعن وبين المجنى عليه " وعلى المجنى عليه سبب الحادث بوجود عداء دفين بين أسرته وأسرة المتهم لعدم موافقة الأولى على تعيين الأخير في وظيفته فاستغل ظروف نقاوة الدودة ووقاة العمدة وانفراده بالسلطة هو والمتهم الثاني ووجدها فرصة

لإشباع شهوة الانتقام فاعتدى هذا الاعتداء المنكر — ولما كان يبين من ذلك أن ما ورد في تقرير الطعن نقلا عن المذكرة المقدمة من الطاعن للحكمة الاستئنافية من خطأ في الاسناد ومن قصور في التدليل على سبب الجريمة رمي بها الطاعن الحكم الابتدائي كله غير صحيح وأن الحكم المذكور عول في إدانته على أقوال شهود سئلوا في التحقيقات واستند إلى ماله أصل ثابت من أقوالهم فيها ، ولما كان للحكمة أن تعول على أقوال الشهود الذين تطعن إليهم وتطرح أقوال من لا تطعن إلى أقوالهم وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد أخذ بما استظهره الحكم الابتدائي من سبب للجريمة وأبان أنه وصل في تقديره لأقوال الشهود إلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف وأنه لم يجد في المذكرة المقدمة له من الطاعن ما يستحق منه ردا خاصا ولما كانت الجريمة التي دان الطاعن بها تتوافر أركانها باستظهار وقوع التعدي من الطاعن على المجنى عليه اعتمادا على سلطة وظيفته دون ما حاجة إلى تعدد الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدي وكان من المتصور عقلا أن تكون كل الإصابات التي أثبتها التقرير الطبي بالمجنى عليه نشأت عن تعدي الطاعن عليه مع وجود متهم آخر معه في التعدي ، ولما كان ذلك فإن الطعن يكون برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأعضاء : إبراهيم خليل ،  
واسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٦٢ )

القضية رقم ١٠٣٧ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال فى الدعوى المدنية .  
لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم فى بيان أسباب تخفيض التعويض .  
ما دام أنه هو الذى استفاد من تخفيضه .

### الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بخيل أحمد على الإصابات  
المبينة بالتقرير الطبى والى تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت  
عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقد صدر أمر جنائى فى ١٩ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٢ بتغريم المتهم مائتى قرش . عارض المحكوم عليه فى هذا الأمر  
وفى أثناء المعارضة أمام محكمة المنشية الجزئية ادعى خليل أحمد على بحق مدنى قدره  
١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا  
بقبول الطعن شكلا وبسقوط الأمر الجنائى واعتباره كأن لم يكن وبتغريم المتهم  
٢٠٠ قرش وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها والمصروفات  
المدنية المناسبة ومبلغ خمسين قرشا مقابل أتعاب المحاماه للدعى بالحق المدنى  
بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية  
( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا أولا - بعدم جواز استئناف المتهم بالنسبة  
للدعوى الجنائية وثانيا - وفى الدعوى المدنية بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢٠ جنيها والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز استئناف الطاعن بالنسبة للدعوى العمومية وتخفيض التعويض المحكوم به في الدعوى المدنية إلى ٢٠ جنيها ، وكان الطاعن لم يتعرض في طعنه إلى الحكم الصادر في الدعوى العمومية بعدم جواز الاستئناف فإن الطعن يعتبر موجها للدعوى المدنية وحدها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم في هذا الشأن أن أقوال المدعى بالحق المدني تعددت وتضاربت دون أن يحدد الحكم أى قول منها أخذ به دليلا عليه ، كذلك اعتمد على الكشف الطبي وكل ما تضمنه هذا الكشف أن بالمصاب شبة كسر ، وهي شبة قد تتحقق ، وقد لا تتحقق ، ومع أن الحكم قضى بتخفيض التعويض إلا أنه لم يأت لذلك بأسباب جديدة .

وحيث إنه لما كان للمحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من شهادة الشاهد وتطرح ما عداه ، وكان الحكم قد أثبت في بيان الواقعة أن المدعى بالحق المدني قرر عند سؤاله في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أنه يشتغل بوابا لدى المتهم ، وأن المتهم كلفه بنقل كمية من الوحل والزلط موضوعة أمام باب المنزل ، ثم اعتدى عليه بالضرب وعاونته في ذلك نجله ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة إسناد هذا القول إليه ، لما كان ذلك ، وكان ما جاء في الكشف الطبي كافيا لإثبات الإصابة التي ترتب التعويض عليها ، وكان لا مصاحبة للطاعن فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض إذ أنه هو الذي استفاد من تخفيضه ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : اسماعيل مجدى ،  
ومصطفى حسن ، وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٦٣ )

### القضية رقم ١٠٨١ سنة ٢٤ القضائية :

تموين . الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديرها  
المسؤولين . نظام تصريفه .

إن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو  
سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر  
في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه " يحظر على أصحاب المطاحن المخصصة  
للتموين ومديرها المسؤولين أن يتصرفوا على أى وجه كان في الدقيق الناتج من  
الحبوب المسلمة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة  
والصناعة ( شئون التموين ) أو فروعها " ، إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد  
أن يكفل لتصريف الدقيق نظاما من مقتضاه أن يكون توزيعه بأذن يعين فيه  
اسم صاحبه واسم المطحن المأذون له والكمية المأذون به صرفها ، وقد فرض الشارع  
عقابه في المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أى  
وجه دون صدور هذا الاذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته المدير المسئول لمطحن البصوة تصرف  
في بعض الدقيق الناتج من المطحن بغير أذونات من مراقبة التموين . وطلبت عقابه  
بالمواد ١١ مكرر و ١٩ من قرار التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ومحكمة قلوب



الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه وبمصادرة ثمن الدقيق المنصرف منه بغير أذونات لجانب الحكومة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصاريف .

استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه اخطأ في تطبيق القانون حين تابع حكم محكمة أول درجة وأخذ بأسبابه في إدانة الطاعن تأسيسا على أنه تصرف في الدقيق الناتج من مطحنه بغير إذن من وزارة التموين مع أن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الشخص الذي صرف الدقيق كان يحمل إذنا بصرف ٦٢ جوالا من الدقيق من مطحن ورثة الجبلاوى تسلم منها ٣٢ جوالا ولسبب عطل طرأ على هذا المطحن أحيل على مطحن الطاعن لصرف باقى الكمية الواردة في الاذن فصرفها له ، وقال الطاعن إن المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ جاء نصها مطلقا غير مقيد بمطحن معين بالذات وما دامت الكمية التى صرفت قد أذنت وزارة التموين بصرفها فلا تريب عليه إن هو قام بهذا الصرف .

وحيث إن ما يشير الطاعن مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه « يحظر على أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديريها المسئولين أن يتصرفوا

على أى وجه كان فى الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إليهم بغير الأذونات التى تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة والصناعة ( شئون التمويل ) أو فروعها « إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصريف الدقيق نظاما من مقتضاه أن يكون توزيعه بأذن يعين فيه اسم صاحبه واسم المطحن المأذون له والسكينة المأذون بصرفها ، وفرض الشارع عقابا فى المادة ١٩ من القرار ٣٥٩ المذكور على التصرف فى الدقيق على أى وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف . لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من الأدلة التى أوردها الحكم أن المحكمة قد اطرحت دفاع الطاعن المشار إليه فى الطعن وقالت إنه كان يتعين عليه الا يصرف شيئا إلا بأذن من وزارة التمويل أو أحد فروعها وقضت بأدائه فإنها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٦٤ )

### القضية رقم ١٠٨٢ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . لإباحة رفعها استثناء  
إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على متهم لارتكابه  
جريمة تبديد . مطالبته بتعويض الضرر الناتج عن إخلاله بواجبه في تنفيذ شروط عقد قفل . قضاء  
المحكمة الجنائية باختصاصها بنظر الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها . خطأ .

إن قضاء محكمة النقض جرى على أن الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن  
ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية  
متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى  
من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه  
الجريمة ، بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية  
غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . وإذن فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد  
بنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم  
وإنما على الضرر الذى لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه في تنفيذ شروط عقد  
النقل ، مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه ، فإن الحكم إذ قضى باختصاص  
تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه برفض هذه  
الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص  
المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لأن هذا الاختصاص من النظام العام  
لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء  
نفسها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - اسماعيل خليل طرابية (المطعون ضده) و ٢ - محمد أمين العطلي بأنهما : الأول بدد الحبس والحروب المبين بالمحضر لشركة جورج جلاناديوس ، وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة وتسليمها لحامل بوليصة الشحن فبدها لإضرارها بمالكها بأن سلمها لاتهم الثاني . والثاني : اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على التهديد فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت عقابهما بالمواد ٣٤١ و ٢/٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . وادعى بنك باركليز بحق مدنى قدره ١٠٥٤ جنيهًا و ٣٨ مليًا على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن ومحكمة دمياط الجزئية قضت عملاً بالمادة (٣٠٤) من قانون الإجراءات الجنائية أولاً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . وثانياً - ببراءة المتهمين مما نسب إليهما بلا مصروفات . وثالثاً - بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى المدنى مبلغ ١٠٥٤ جنيهًا و ٣٨ مليًا بصفة تعويض مع المصروفات المدنية وعشرة جنيهات أتعاب محاماة المحامى المدعى المدنى ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية دفع المتهم الأول بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعتها قضت فيها حضورياً بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المقدم من المستأنف الأول ، وباختصاصها بنظرها وفى الموضوع أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض ضد اسماعيل خليل طرابية ورفض الدعوى المدنية قبله . ثانياً - برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض ضد محمد أمين العطلي وألزمته بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليه . فطمعن الأستاذ حلمى حبشى المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن ( بنك باركليز ) يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض دعواه المدنية وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده بصفته أميناً للنقل ( قبطاناً للركب المسماة توكل ) استلم بضاعة من قبرص لتوصيلها إلى دمياط برسم محمد أمين العطلى و بموجب سند شحن موقع عليه منه وفيه يشترط المصدر أن تكون بوليصة الشحن تحت الإذن بمعنى أن البوليصة والبضاعة لا تسلم إلا بعد دفع الثمن وقد حولت البوليصة والكمبيالة بقيمة الثمن إلى الطاعن غير أن المطعون ضده سلم البضاعة إلى محمد أمين العطلى مقابل أخذ إيصال وتعهد منه بدفع الثمن مخالفاً بذلك الاتفاق ومحكمة أول درجة وإن قضت بالبراءة إلا أنها حكمت للطاعن بالتعويض وجاء الحكم المطعون فيه فألغى الحكم بالتعويض ورفضه بمقولة إن تصرف المطعون ضده في صدد تسليم البضاعة هو تصرف يقره العرف التجارى ، وهذا خطأ في القانون إذ ليس للمحكمة أن تأخذ بعرف من عوم في حين أن الدعوى يحكمها عقد واضح هو شريعة المتعاقدين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، لما كان ذلك وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على المطعون ضده بتهمة تبديد جبس وخروب لشركة جورج جلاتاريوس سلمت إليه على سبيل الأمانة لنقلها وتسليمها إلى حامل بوليصة الشحن فيبدها لإضرارها بالكها بأن سلمها لآخر وادعى بنك باركليز ( الطاعن ) بحقوق مدنية وطلب الحكم بإلزام المطعون ضده وشريكه في التبديد بأن يدفع له مبلغ ١٠٥٤ جنيتها و ٣٨ ملياً على سبيل التعويض مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية

حتى السداد فقدضت محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده لانعدام ركن الاختلاس وبإلزامه بالتعويض على أساس أنه أخطأ حين تعجل بتسليم البضاعة للمتهم الثاني مع علمه بأن البوليصة محولة على بنك باركليز ولم تدفع قيمتها له وأنه أخل بشروط الثمن والتسليم المبينة بالبوليصة ، وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به على المطعون ضده من تعويض تأسيسا على انتفاء الخطأ عنه لأنه سلم البضاعة للمتهم الثاني بعد أن أخذ عليه إقرارا باستلامها وبتمهده بسداد ثمنها للبنك اتباعا لما جرى به العرف التجارى ، لما كان ذلك وكان الطاعن يبنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة ، وإنما على الضرر الذى لحق به نتيجة إخلال المطعون ضده بواجبه فى تنفيذ شروط عقد النقل مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه برفض الدعوى قبل المطعون ضده يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لأن هذا الاختصاص من النظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

---



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
رحمن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٦٥)

### القضية رقم ١١١١ سنة ٢٤ القضائية :

(١) تفتيش . الدفع بطلانه . دفع موضوعي . الرد عليه في أسباب الحكم . يكفي . النص في  
المنطوق على رفضه . غير لازم .

(ب) مواد مخدرة . المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا يلزم  
تطبيقها ثبوت الاتجار . الحالة الواردة في المادة ٣٤ من القانون المذكور . لا يستفيد  
منها المتهم إلا إذا أثبت أن إحرازه المادة المخدرة كان بقصد التعاطي .

١ - إن الدفع بطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة  
الدليل المستمد من التفتيش ، فإذا أشارت اليه المحكمة في أسبابها وردت عليه  
وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم فإن هذا الحكم  
يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو  
منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكل المنطوق فيالم ينص عليه .

٢ - إن تطبيق المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢  
لا يحتاج إلى اثبات أن المتهم كان يتجر في المادة المخدرة ، ذلك بأن الحالة  
الواردة في المادة ٣٤ من القانون المذكور ما هي إلا حالة تيسيرية لا يستفيد  
منها المتهم إلا إذا أقام هو الدليل على أن إحرازه المادة المخدرة إنما كان بقصد  
التعاطي أو الاستعمال الشخصي .



ومن حيث إن هذا الطعن بجميع وجوهه مردود أولا بما جاء بالحكم المطعون فيه من "أنه ظاهر من الرجوع إلى مذكرة اليوزباشى محمد السباعى أحمد المؤرخة ١٩٥٢/١٠/٣ التى قدمها اوكيل النيابة بأسماء الأشخاص الذين شملتهم التحريات أنه ورد فيها اسم محمد السيد محمد من أهالى اللبان ولا يعرف سكنه . وقد ثبت من نفس أقوال المتهم فى التحقيق أنه كان يقيم فى شارع عبد المنعم فى حارة سيدى ونس - ١٦ ، وأنه ترك هذا المسكن وأقام فى فندق رشيد بشارع فرنسا فإذا كان قد ترك مسكنه فى الفترة التى حصلت فيها التحريات عنه ، فمن الطبيعى ألا يعرف البوليس له مسكنا على أنه لا يشترط لصحة التحريات وجديتها أن تكون شاملة مسكن الشخص طالما أنه يباشر نشاطه بعيدا عن مسكنه ، فلا حاجة لرجل البوليس إلى معرفة مسكنه لأنه لا دخل له فى نشاطه الإجرامى ، وفى حالة هذه الدعوى ظهر لرجال مكتب المخدرات ان المتهم وشركاءه يوزعون المخدرات بدائرة المدينة أى بعيدا عن مساكنهم ... أما ما ذكره الدفاع من أن الاسم الذى ورد فى التحريات يشترك فيه مع المتهم آخرون من نفس المنطقة ، فذلك لا يؤثر فى صحة هذه التحريات أو جديتها لأن اليوزباشى محمد السباعى راقب المتهم بنفسه وشاهده بشخصه فهو معروف له وهو الذى قصده فى طلب الإذن بالاضبط والتفتيش دون غيره " ومن ذلك يبين أن المحكمة استخلصت أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذى قُتِل فعلا ، وأنها تبينت أن النيابة أصدرت إذنها فى إجراء التفتيش بناء على تحريات وأبحاث جدية ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس . ومردود ثانيا - بأن المحكمة أشارت فى أسبابها إلى الدفع ببطلان التفتيش المقدم من الطاعن ، وردت عليه ، وانتهت إلى أنه دفع فى غير محله ، ثم أصدرت حكما بإدانة الطاعن . ولما كان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، وكان الحكم بالإدانة يتضمن صحة هذا الدليل ، وكانت الأسباب تكمل المنطوق - فيما لم يشمل عليه من النص على رفض الدفع بالبطلان - لما كان ذلك ، فإن خلو منطوق الحكم من ذلك لا يترتب عليه بطلانه - ومردود ثالثا - بأن الحكم إذ طبق المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على الطاعن لم يكن بحاجة إلى



إثبات أنه كان يتجبر في المادة المخدرة — ذلك بأن الحالة الواردة في المادة ٣٦ من القانون المذكور ما هي إلا حالة تيسيرية لا يستفيد منها المتهم إلا إذا أقام هو الدليل على أن إحرازه المادة المخدرة إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقد استند الدفاع عن المتهم في إثبات ذلك إلى صغر الكمية المضبوطة ، وتعرض الحكم لهذا الدفاع ، ورد عليه بما استظهره من التحقيقات وأقوال الشهود من أن الطاعن ومن معه كانوا يفاوضون رجل البوليس في بيع المخدر وأن الطاعن أخرج المادة المضبوطة وعرضها عليه كعينة ، وما خلصت إليه المحكمة من ذلك كاف في عدم الأخذ بدفاع المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ٦٦ )

القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٤ القضائية :

مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

إن مجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضيا طارئا أم أصليا ثابتا ، فلا أهمية له .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه — أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة

قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاث آلاف جنيه والمصادرة . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطعن بنى على سببين يحصل أولهما في أن الحكم شابه القصور إذ دفع الطاعن بأن الواقعة لا تعتبر جريمة إحراز مخدر لأنه لم يستعمله إلا كوسيلة لتأييد بلاغ كاذب قدمه ضد أخيه — ولم تتناول المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ولا يمكن اعتبار ما قالته المحكمة من أن القصد الجنائي يتوافر بمجرد علم المتهم بأن المادة التي أحرزها مخدرة رداً ، لأن فيه إغفالا للبائع على الإحراز ، وهو الذى من أجله جعل القانون العقوبة الخاصة بالإحراز للتعاطى أخف من العقوبة الخاصة بالإحراز للتجار . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، إذ قضى باعتبار الحادث جريمة إحراز مادة مخدرة ، مع أن هذه الجريمة لا تتوافر إلا إذا كان الركن المادى للحيازة مقترنا بنية إجرامية ترمى إلى تحقيق غرض من الأغراض التى صدر قانون المخدرات للقضاء عليها .

وحيث إن هذين السببين مردودان بما جاء بالحكم المطعون فيه من "أن المادة ٣٣ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تنص على عقاب كل من حاز أو أحرز جواهر مخدرة بأى صفة كانت فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون . وأن الظاهر من ذلك أن مجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوفر معه القصد الجنائى لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز سواء أكان ذلك لإيقاع المتهم بأخيه أم لأى باعث آخر " . وهذا الذى ورد بالحكم صحيح فى القانون ، لاقصوره فيه ، ذلك بأن الباعث على الإحراز وكونه عرضيا طارئاً أو أصلياً ثابتاً لأهمية له ، وأن القانون يعاقب على إحراز الجواهر مع العلم بأنه مخدر مهما كان الباعث عليه ، وقد أثبت الحكم توافر هذا العلم لدى الطاعن ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٦٧)

### القضية رقم ١١١٧ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) تفتيش . ثبوت عدم رضا الزوج به قبل حصوله . الدفع ببطلانه . للزوجة التي تضار بنتيجته الصفة في التمسك به .
- ( ب ) إثبات . اعتراف شريك الزوجة في الزنا بواقعة وجوده في المنزل . وروده في محضر تفتيش باطل . الاستدلال به على الزوجة . لا يجوز .
- ( ج ) تفتيش . بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطى للواقعة المراد الاستدلال عليها به .
- ( د ) تعويض . رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لا معقب على المحكمة .

١ - إن للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما ينحول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

٢ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند إلى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

٣ - إذا كانت الواقعة المراد الاستدلال عليها بمحضر التفتيش الباطل واحدة فسواء وصفت أنها دعارة أو زنا ، فأثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها .

٤ - إذا كانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضائها في ذلك على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطاتها التقديرية ، فلا معقب عليها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ... .. (المطعون ضدها الأولى) في دعواها رقم ٤٥٧٧ سنة ١٩٥٢ الوايلي بأنها : أولا — مهلت لمحمد أمين حسن الشريف (المطعون ضده الثاني) ارتكاب الدعارة بأن ارتضت بأن يواقعها بغير جعل معين وثانيا — حالة كونها متروجة من ... .. — اشتركت مع محمد أمين حسن الشريف في ارتكاب جريمة الزنا بأن واقعها برضاها وطلبت عقابها بالمادة الأولى فقرة أولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وبالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢٧٤ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الوايلي الجزئية عدلت النيابة وصف التهمة الأولى بأن جعلتها أن المتهمة اعتادت ممارسة الدعارة ، كما أدخل ... .. "الطاعن" محمد أمين حسن الشريف متهما آخر في الدعوى بطريق الادعاء المباشر وطلب محاكمته بجريمة الزنا والحكم عليه وعلى المتهمة الأولى بأن يدفع له واحدا وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ودفع الحاضر مع المتهمة ببطلان الضبط والتفتيش لأن رجال مكتب الآداب ليسوا من مأموري الضبطية القضائية ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للتهمة الأولى وغيايبا للتهم الثانية أولا — بقبول الدفع ببطلان الضبط والتفتيش وببطلانها وثانيا — ببراءة المتهمة الأولى من التهمتين المنسوبتين إليها وببراءة التهم الثانية من التهمة المنسوبة إليه ، وثالثا — برفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا للأولى وفي غيبة الثانية بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ.

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ،  
والخطأ في تأويله ، إذ أخذ بالدفع الذى قدمته المطعون ضدها الأولى الخاص  
ببطلان تفتيش المسكن ، وقضى ببراءة المطعون ضدها بمقولة إن هذا الدفع  
يملكه كل من يقيم بالمسكن بغض النظر عما إذا كان هو صاحب المسكن من عدمه .  
وهذا يخالف لما جرى عليه قضاء محكمة النقض بأن صاحب المسكن وحده  
هو الذى له حق إبداء هذا الدفع . ولما كان زوج المطعون ضدها قد رضى  
بالتفتيش وأقره ، فذلك يصححه ، ولو وقع باطلا . هذا إلى أن التفتيش  
قد انصرف إلى جريمة الدعارة وحدها ولم ينصرف إلى جريمة الزنا ، فإذا ما رأى  
الحكم المطعون فيه أن يهدر محضر التحقيق بالنسبة للجريمة الأولى ، فليس له  
إهداره بالنسبة لجريمة الزنا - ويقول الطاعن أيضا إن الحكم بقبول الدفع  
ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضدهما لا يمنع من بحث الضرر في موضوع  
الجريمة بتقدير التعويض عنه ، ولكن الحكم لم يبحث موضوع الضرر ، واكتفى  
بأن طلق مصيره على المصير الشكلى للدعوى الجنائية ، وقضى برفض الدعوى المدنية  
وهذا يخالف للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببطلان التفتيش قد أسسه على ما قاله  
من : " أن مناط إباحة تفتيش منزل أن يكون لمن أسندت إليه الجريمة إقامته  
فيه لا أكثر . ولما كان المعلوم أن الزوجة تسكن زوجها وأن محل إقامتها  
هو محل إقامته ، فإنه يمتنع على رجال السلطة أن يدخلوا عليها منزلا تسكنه في غير  
الأحوال المرخص بها قانونا ومن ثم يبين فساد قول المستأنف (الطاعن) من أنه  
وهو صاحب الحيازة للدار ولا يتأذى من تفتيشها توصيلا إلى القول بصحة  
إجراءات التفتيش التى شابها بطلان صدور الإذن لضابط الآداب الذى لم يكن  
من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ، كما أوضح ذلك الحكم المستأنف ،  
خصوصا وأنه لم يكن لاستأنف علم بما هو معزى إلى المستأنف عليها الأولى  
قبل التفتيش كصریح أقواله أمام النيابة وبالتالى لم يأذن بدخول المنزل من جانبه ،

فلا يملك بعدئذ أن يصحح بطلانا معتبرا من النظام العام ، وعليه يكون المستأنف عليها الأولى أن تتمسك بكل ما يشوب التفتيش الواقع على مسكنها من بطلان — ولما كان رجال مكتب الآداب ليسوا من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ، فإن الإذن لهم بإجراء التفتيش يكون قد وقع باطلا — لا يصح الاعتماد عليه ولا على ما أثبتته بمحضه من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامه من المستأنف عليه الثاني . ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحا في القانون ، إذ أن للزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلا ما ينحول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله ولما كان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش إنما بنى على تحريات سرية ، دون استئذان الزوج في إجرائه وكان لا يصح الاستدلال على المطعون ضدها الأولى بالاعتراف المسند إلى شريكها في الزنا ، والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش ، وكان قول الطاعن بأن التفتيش انصرف إلى جريمة الدعارة دون جريمة الزنا ، وأن ترتيب أثر البطلان بالنسبة لكليهما خطأ في القانون ، مردودا بأن الواقعة المراد الاستدلال عليها واحدة سواء وصفت أنها دعارة أو أنها زنا ، فأثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها — لما كان ذلك — وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها في ذلك بناء على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية بغير معقب ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، ويتعين لذلك رفضه موضوعا .



(٦٨)

## القضية رقم ١١١٨ سنة ٢٤٤٣ القضائية :

(١) تجمهر . أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ ع . بيان من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه . غير لازم .

(ب) حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفي أن يكون استفاداً من القضاء بالإدانة .

١ - إذا كان الحكم قد أثبت وجود المتهمين جميعاً ( وهم أكثر من خمسة ) في مكان الحادث واشتراكهم في التجمهر أو العصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء ، وتعدي بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التي كانوا يحملونها فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت ، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه .

٢ - يكفي أن يكون الرد على الدفاع الموضوعي الذي أبداه المتهم استفاداً من القضاء بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم ألفوا تجمهراً مكوناً من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والإيذاء فأحدثوا بكل من عبد الظاهر محمد ومحمد سليمان الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٢٤٣ من قانون العقوبات . وادعى عبد الظاهر محمد سليمان بحق مدني وطلب الحكم له قبل جميع المتهمين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة نجع حمادي الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمادة ٢٤٣ من قانون

العقوبات . أولا - بحبس المتهم الأول "جواد عبد البارى رزق" شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . وثانيا - بحبس كل من باقى المتهمين خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة مائة قرش لكل منهم لوقف التنفيذ . وثالثا - بإلزام المتهمين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية على وجه التضامن والتكافل مبلغ خمسين جنيها كتعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب محاماة . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة قنا الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين ورفضت حضوريا بقبولهما شكلا وفى الموضوع . أولا - بالنسبة للدعوى الجنائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقرضى بها على المتهم الأول لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وثانيا - بالنسبة للدعوى المدنية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر فيها وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليهم فى الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه قصورا بدعوى عدم تحدته عن القضيتين رقمى ١١٣١ لسنة ١٩٥١ و ١١٣٢ لسنة ١٩٥١ جنح نجع حمادى اللتين كانت المحكمة قد أمرت بضمهما ، وضمنا فعلا - ولأنه استند فى إدانة الطاعنين جميعا إلى قول بعض الشهود برؤيتهم بعض الطاعنين يعتدون على الحجى عليه ، مع وجوب إثبات اشتراك الطاعنين كلهم فى التجمهر . كما استند الحكم إلى أقوال كل من حليمه أحمد عبد الرسول والخفير إبراهيم متولى وتوفيق أحمد حارس ، مع أنه لا قول لأحد منهم فى محضر الجلسة ، وأقوالهم فى التحقيقات لا تتفق وما جاء بأسباب الحكم ، فىكون الحكم شابه خطأ فى الإسناد . وأسند إلى محمد محمود سليمان أنه المتهم بسرقة الحمار ، مع أن المتهم الحقيقى فيها هو عبد الظاهر محمد سليمان ، كما يبين من الجنبعة رقم ١١٣١ لسنة ١٩٥١ المشار إليها .

ويقول الطاعنون أيضا إنهم دفعوا بتعدد أقوال المجنى عليهما واختلافهما ، ولكن الحكم لم يتحدث عن هذا الدفاع الجوهرى ، فشابه إخلال به فوق قصوره وبخطئه فى الإسناد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأثبت وجود الطاعنين جميعا فى مكان الحادث واشترآكهم فى التجمهر أو العصابة التى توافقت على التحدى والإيذاء وتحدى بعضهم بالضرب على المجنى عليه وأخيه بالعصى التى كانوا يحملونها ، الأمر الذى تتحقق به أركان الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . وليس من الضرورى بعد ذلك لتحقيق عناصر هذه الجريمة أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد الأدلة التى استخلص منها ثبوت هذه الجريمة قبل المتهمين ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان الحكم — خلافا لما يزعمه الطاعنون — قد تحدث عما استخلصه من القضيتين المضمومتين والمشار إليهما فى وجه الطعن سببا للحادث وتعقبا عليه من اتهام الطاعنين لاحد المجنى عليهما بسرقة دابة لتغطية جريمتهم والتخلص من تبعاتها ، وكان خطأ الحكم ، بفرض حصوله فى تحديد مرتكب السرقة ، لا يؤثر على الحكم ، وكان الطاعن لم يبين فى طعنه المواضع التى أخطأ الحكم فى إسنادها من أقوال الشهود فى التحقيقات حتى يقبل منه النعى عليه أنه أخطأ فى الإسناد ، وكان الرد على الدفاع الموضوعى المشار إليه فى وجه الطعن مستفادا من القضاء بالإدانة ، اعتمادا على أدلة الثبوت التى أوردها الحكم — لما كان ما تقدم كله — فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



(٦٩)

القضية رقم ١١٢١ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في خصوص واقعة معينة واطراح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة لنفس المتهم . جائز .

( ب ) إثبات . شاهد . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله في حق أحد المتهمين ، واطراح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جائز .

١ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في خصوص واقعة معينة ، وأن تطرح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة إلى نفس المتهم .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ، لأن تقدير الدليل موكل إليها وحدها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — على مسعد محمد المراكبي ( الطاعن ) و ٢ — حسن بيوتس محمد — بأنهما مع أخرى مجهولة — المتهم الأول : أولا — فعل علانية فعلا مخاضا مخلا بالحياء بأن وجد بالطريق العام راكبا عربية ركوب يواقع امرأة ، ثانيا — شرع في رشوة البوليس الملكى أحمد عبد الرحمن سليمان بأن قدم له مبلغ خمسة وأربعين قرشا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم قبوله لها . والمتهم الثانى — اشترك مع الأول في ارتكاب الجريمة الأولى بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على أن يوجد له عربية الركوب ليسهل له ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة — وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ و ٣ و ٤٥ و ٤٧ و ١١١ و ٣٧٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الجيزة قضت حضوريا أولا ببراءة المتهمين

من تهمة الفعل الفاضح والاشراك فيها عملا بالمادة ٤٠٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وثانياً — بتفريم المتهم الأول ثلاثمائة قرش عن جريمة الشروع في الرشوة ومصادرة المبلغ المضبوط عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١١١ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يبني الوجه الأول على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض في الأسباب . ذلك أن حكم محكمة أول درجة أثبت في أسبابه أن المحكمة لا تطعن إلى أقوال الشاهد أحمد عبد الرحمن البوايس المملوك فيما نسبته إلى المتهمين من ارتكابهما الفعل الفاضح . وعندما تحدث الحكم عن جريمة الرشوة صدق هذا الشاهد وقال إن المتهم الأول الطاعن ، لم يطعن على الشاهد أو محرر المحضر بمطعن ما ، رغم أن المتهم المذكور دفع التهمة أمام المحكمة الاستئنافية بأنها ملفقة للأسباب التي أبداهها الدفاع عنه ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع باستنتاجات من عندها لا يعززها دليل واحد ، تخالفت بذلك قاعدة تأويل الشك لمصلحة المتهم .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد استئنافيا لأسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الرشوة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . ولما كانت المحكمة قد أخذت بأقوال الشاهد المذكور في خصوص واقعة الرشوة ، واطرحت ما شهد به في الواقعة الأخرى التي كانت منسوبة إلى الطاعن وبرئ منها لعدم اطمئنانها إليها ، وذلك بما للمحكمة من حرية في تقدير أدلة الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافي قد رد على دفاع الطاعن الذي أبداه أمامها وهو الدفاع المشار إليه بوجه الطعن وفنده للأسباب السالفة التي أوردها ،

فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا متعلقه بواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شابه الخطأ فى الاستدلال والقصور ، ذلك أن المحكمة قضت ببراءة متهم آخر من تهمة الشروع فى الرشوة ، وفى ذات الوقت أدانت الطاعن بهذه التهمة استنادا إلى أقوال الشاهد الذى شهد باتهامهما معا ، كما قضى بالحكم ببراءة الطاعن من جريمة الفعل الفاضح ودائه فى الرشوة ، فوقع الحكم فى تناقض يعيبه ، ذلك بأنه إذا انتفت الجريمة الأصلية ، فإنه لا يكون للرشوة مبرر لانعدام غرض الطاعن منها .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر ، دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكما ، مادام تقدير الدليل موكلا إليها وحدها — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد استثنافيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الرشوة والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن ، فإن ما يشير به هذا الوجه لا يكون إلا جدلا فى تقدير المحكمة للدليل ومبلغ الاطمئنان إليه ، مما لا محل لإثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



(٧٠)

القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) شهود . محكمة استئنافية . ليست ملزمة قانونا بدعوى شهود .

( ب ) حكم . تسببه . سب . وكن العلانية . استظهاره . مثال .

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ،  
ولست ملزمة قانونا بأن تسمع شهودا إلا من ترى هي لزوم سماعهم .

٢ - يكفي في استظهار ركن العلانية في جريمة السب أن يقول الحكم إنه  
متوافر من إرسال المتهم الألفاظ المنسوب حدوثها منه وهو في شرفة المنزل  
المطللة على الطريق العام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه سب علانية الأستاذ منير جرجس المحامي  
بأن وجه إليه العبارات الموضحة بالمحضر والتي تضمنت طعنا في العرض وخذشا  
لسمعة العائلة - وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات  
وادعى بحق مدني الأستاذ منير جرجس المحامي وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ  
قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة ببا  
الجزئية قضت بحضور يا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات  
لوقف التنفيذ وتغريمه خمسة جنيهات وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية  
قرشا صاغا واحدا تعويضا مؤقتا والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا  
الحكم طالبا إلغائه وبراءته مما أسند إليه ، كما استأنفت النيابة طالبة التشديد .  
ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت بحضور يا بقبولهما شكلا وفي الموضوع  
برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية .  
فطمعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن استحضر معه يوم الجلسة ثلاثة شهود نفى ، وطلب من المحكمة الاستثنائية سماع شهادتهم ولكنها رفضت طلبه ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وفي ذلك إخلال بحقه في الدفاع ودفع أمام المحكمة بأن التهمة لفتت عليه لما بينه وبين أفراد الأسرة - ومن بينهم المدعى بالحقوق المدنية - من منازعات ، واستدل على ذلك بأن هذا الأخير سبق أن لفق عليه تهمة مماثلة عملت عنها القضية رقم ١١٤٦ سنة ١٩٤٦ جنح بها ، وقضى فيها بالبراءة ، وطلبت من المحكمة ضم هذه القضية ، فلم تجبه إلى طلبه ، ولم ترد على دفاعه ، وأن التحقيق لم يسفر عن تحديد المكان الذي تفوه فيه الطاعن بعبارات السب التي نسبت إليه ، ومن ثم يكون ركن العلانية غير متوفر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوت وقوعها منه أدلة من شأنهما أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ثم عرض لطلب سماع شهود النفي فقال : "إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده ، دون التفات لإجابة المتهم لما طلبه من ضرورة سماع شهود نفى ، لأنه فضلا عن أن هذه المحكمة غير مكلفة بسماع شهود يريد سماعهم" - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستثنائية إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وليست ملزمة قانونا بأن تسمع شهودا إلا من ترى هي لزوم سماعهم ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات القضية أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ضم القضية المشار إليها بوجه الطعن حتى ينحى عليها عدم ضمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن العلانية بقوله : "وركن العلانية متوفر من إرسال المتهم للألفاظ المنسوب صدورها منه وهو في شرنة المنزل المطالبة على الطريق العام" كما ذكر الحكم أن عبارات السب التي تفوه بها الطاعن صدرت منه بصوت مسموع - لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

( ٧١ )

## القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) وصف التهمة . التزيد في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى المتهم كما تضمنها وصف النيابة . لا يعد تعديلا في وصف التهمة .

( ب ) نقض . وصف التهمة . الادعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بحصول تعديل فيه . لا يقبل .

١ — إذا كان ما استخلصه الحكم بعد تخصيصه لواقعة الدعوى لا يعدو أن يكون تزييدا في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى الطاعن كما تضمنها الوصف الذي أعطته النيابة لها ، وكما كانت معروضة على بساط البحث ، وتناولها الطاعن في مرافعته ، فلا يعتبر تعديلا في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية .

٢ — إذا كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن . بأنه لم يستورد قيمة الأخشاب المبينة الوصف . والقيمة بالمحضر والتي صدرها إلى الخارج في مدى ستة شهور من تاريخ الشحن وفقا للشروط والأوضاع المقررة قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ١٠ و ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد و ١١ و ١٤ من قرار وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة السويس الجزئية دفع الحاضر مع المتهم باتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا . أولا — برفض الدفع باتقضاء الدعوى العمومية وثانيا — حبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة .



لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا . وثالثا — بتفريم المتهم  
نحسبائة جنيه ، وذلك عملا بالمادة ١٠ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ مع  
تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فاستأنف ، ومحكمة السويس  
الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع  
برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الواقعة المسندة إلى الطاعن — بفرض  
التسليم بها — لا تتوافر فيها أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من  
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وقرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المنفذة له  
التي دين الطاعن بها ، ذلك بأن الطاعن رخص له بالتصدير أو تسليم البضاعة  
للبواخر لتموينها ، فاختار الأمر الثاني ، ولم تر الجهات المختصة تكليفه بتحرير  
الاستمارة المنصوص عليها في المادة ١١ من القرار المذكور . ولم يتعهد بشئ  
على الاستمارة المذكورة حتى يلتزم قانونا بتنفيذ التزامه ، وقد أبان الطاعن —  
بفرض قيام مسؤوليته — أن قبطان الباخرة التي سلمت الأخشاب تمويينا لها  
خشى مسؤوليته إزاء الشركة التي يعمل فيها إذا أقر بقيامه في الخفاء بعملية لحسابه ،  
فأنكر الواقعة من أساسها ، بما استحال معه مطالبته بباقي ثمن الأخشاب . هذا  
إلى أن الواقعة بفرض قيامها قانونا ، قد سقطت الدعوى الجنائية بها بمضى  
المسدة وفقا للتاريخ الذي حددته النيابة العامة لوقوعها في خلال سنة ١٩٤٧ .  
وقد دانت محكمة أول درجة على أساس واقعة جديدة لم ترفع النيابة العامة الدعوى بها  
ولم ترد في ورقة التكليف بالحضور ، إذ أسندت إليه أنه قام بتهرب الأخشاب  
موضوع الاتهام إلى فلسطين أثناء نشوب الحرب فيها ، وأنه لم يشحن كل  
الأخشاب في الباخرة كالكاس ، ولم يستورد قيمتها في حدود وصف التهمة ،  
بل استعمل وسائل أخرى وهرب البضائع على سفن أخرى للغرض المذكور .

هذا إلى أن أسباب الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي تناولت واقعتي التزوير والاستيلاء على الرسوم الجمركية مما صدر باستبعاده أمر حفظ من النيابة العامة. وينبغي الطاعن في طعنه أخيرا على الحكم قصورا في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب، وإخلالا بحجية القرار الصادر من اللجنة الجمركية في ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ والذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة تهريب الأخشاب، مع أنه قرار صدر من لجنة مختصة طبقا لأوضاع القانون.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، وتناول دفاع الطاعن المؤسس على سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة، وانتهى إلى رفضه للأسباب الصحيحة التي أوردها — لما كان ذلك، وكان الحكم لم يجعل من التزوير موضوعا لمحاكمة الطاعن، بل تحدث عنه في سياق استخلاصه أن الطاعن صدر الأخشاب للخارج، وكان لا مصلحة للطاعن في القول بأنه باع قبطان الباخرة سرا المقدار الزائد من الخشب من حاجة تموينها، وكان ما استخلصه الحكم الابتدائي بعد تحييصه لواقعة الدعوى من أن الطاعن لم يشحن كل الأخشاب على الباخرة كالكاس بل صدر منها للخارج خفية وعلى سفن أخرى، لا يعدو أن يكون تزييدا في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى الطاعن كما تضمنها الوصف الذي أعطته النيابة لها، وكما كانت معروضة على بساط البحث، وتناولها الطاعن في مرافعته فلا يعتبر تعديلا في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية ومن ثم فليس صحيحا ما يقوله الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع، هذا إلى أنه لم يثر شيئا من ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان القرار الصادر من اللجنة الجمركية بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ ببراءة الطاعن من تهريب الأخشاب، لا يحول دون نظر الواقعة موضوع هذه الدعوى لاختلاف الموضوع — لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ، وحسن  
دارد ، ومحمود إسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٧٢)

### القضية رقم ١١٢٧ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . جريمة استعمال ورقة مزورة . العلم بالتزوير . وكن جوهرى . افتراض  
علم المتهم بتزوير سند من مجرد تقديمه في قضية مدنية وتمسكه به . قصور .

إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن  
جوهري من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها  
في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته ، وإذن  
فإذا كان الحكم قد استظهر حصول التزوير ونفى عن المتهم أنه هو مرتكبه ،  
ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند  
في القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه به ، دون أن يبين الحكم  
الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لديه ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زور المحرر العرفي المبين بالحكم المدني والذي  
يحوى مديونية على بكر خليل وذلك بأن اصطنعه بنفسه وقلد إمضاء المجنى عليه  
واستعمل هذا المحرر المزور بأن قدمه للحكمة مطالبا المجنى عليه بمباغ الدين المدني  
مع علمه بذلك إضرارا به ، وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات .  
ومحكمة المحمودية الجزئية قضت بحضوريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل



وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ. فاستأنف، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ.

### المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا حين دانه بجريمة استعمال السند المزور ، دون أن يتحدث عن الركن الأدبي لهذه الجريمة وهو العلم بالتزوير ، ويبين الأدلة على توفر هذا العلم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه أنه اقتصر على استظهار الأدلة على تزوير السند صلبا وتوقيعا ، ونفى عن الطاعن ارتكاب التزوير ، ودانه بجريمة استعمال السند المزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه به — لما كان ذلك ، وكان العلم بالتزوير ركنا جوهريا من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته ، وكان الحكم لم يتحدث عنه ، ولم يبين الدليل على توفره ، وكان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، مادام أن الحكم أثبت أن المتهم لم يرتكب التزوير ، ولم يدنه به ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود إسماعيل المستشارين .

(٧٣)

القضية رقم ١١٤٦ سنة ٢٤ اقمضائية :

نقض . وجه طعن يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
غير جائزة .

إذا كان المتهم لم يبدل للحكمة الاستئنافية ما يقوله في طعنه من أنه كان مسجوناً  
عند صدور الحكم في المعارضة ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام  
محكمة النقض لأن هذا الدفاع يتطلب تحقيقا موضوعيا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - حسن محمد أحمد رفاعي و ٢ - علي توفيق عبد الحميد  
و ٣ - حسين محمود فتح الله و ٤ جابر حسن إبراهيم "الطاعن" و ٥ - أحمد  
شعبان عبد الصمد و ٦ - عبده عبده مرسى و ٧ - إبراهيم عبده مرسى  
و ٨ - محمد شعبان عبد الصمد و ٩ - رمضان عطيطو و ١٠ - بدرى أحمد  
طه بأنهم في مدة سابقة على ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بالعطارين : الثمانية  
الأول سرقوا طوابع وخطابات ومحتوياتها بطريق كسر الصناديق . والأخيران  
أخفيا الأشياء سالفة الذكر مع علمهما بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمسادين  
١٧/٣١ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة الأحداث الجزئية قضت غيابيا  
عملا بمادة الاتهام لجميع المتهمين مع تطبيق المادة ١/٦٧ من قانون العقوبات  
بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والخامس والسابع . أولا : إرسال المتهمين

الثاني والخامس إلى الإصلاحية . وثانيا . إرسال المتهمين الأول والسابع إلى المزرعة . وثالثا . بحبس كل من المتهمين الثالث والرابع والسادس والثامن أربعة شهور والنفاذ — ورابعا : بحبس المتهمين التاسع والعاشر شهرين بالشغل والنفاذ بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليهم عدا المتهم التاسع في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهمون الأول والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع هذا الحكم كما استأنفته النيابة بالنسبة إلى المتهم الثاني وطلبت التشديد ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية قضت غيابيا للثاني وحضوريا للباقيين . أولا : بعدم جواز استئناف النيابة وثانيا : بعدم قبول استئناف كل من جابر حسن إبراهيم ( الطاعن ) وعبد الله عبد مرسى وعلى توفيق عبد الحميد وإبراهيم عبد مرسى وحسن محمد أحمد رفاعي شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وثالثا : بقبول استئناف المتهم بدرى أحمد طه شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ورابعا : باعفاء المتهمين من المصروفات الجنائية . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة مع أن الواجب احتساب هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم ما دام قد صدر في غيبة المحكوم عليه ، هذا إلى بطلان الحكم الصادر في المعارضة ، لأنه كان مقيد الحرية وقت صدوره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لأنه مع آخرين ارتكب جريمة سرقة ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحبس المتهم ( الطاعن ) أربعة شهور مع النفاذ . فعارض



وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف هذا الحكم بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٤ وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول استئنافه لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة ، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن “ ولما كان هذا النص صريحا في أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة هو عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدوره ، وكان الطاعن لم يقرر باستئناف الحكم الصادر في المعارضة إلا في ٥ من يناير سنة ١٩٥٤ ، أى بعد الميعاد الذى حدده القانون ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبد للمحكمة المطعون فى حكمها ما يقوله فى طعنه من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم فى المعارضة ، وكان هذا الدفاع يتطلب تحقيقا موضوعيا ، فلا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون ما يشير الطاعن لا أساس له ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئنافه لرفعه بعد الميعاد قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ، ومصطفى حسن ، وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٧٤ )

### القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٤ القضائية :

سلاح . الترخيص بإحرازه . سريان مفعوله في مدى سنة من تاريخ منحه . انقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه "يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها" . ونصت المادة الثانية على أنه "يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده" ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ أبريل سنة ١٩٥١ الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه "يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المقيدها" . ويبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يحرز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من تاريخ منحه . وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا تاريا «بندقية خرطوش» بدون ترخيص رسمي . وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ومحكمة جناح مغاغة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت بوقف

تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا .  
فأستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا  
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دانه  
بجريمة احراز سلاح ناري بلا رخصة مع أنه يحرز البندقية التي ضبطت معه بموجب  
ترخيص ، وقصارى ما يؤخذ عليه أنه تأخر في تقديم طلب التجديد في الميعاد مما لا  
يستوجب غير الحكم بالغرامة . هذا إلى أنه برر هذا التأخير بأنه كان مريضا إلا  
أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر  
القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ، وأورد الأدلة على ثبوتها ، ثم تعرض  
لدفاعه ففنده بقوله : " ولما كانت الجريمة قد تمت أركانها بمجرد انتهاء ميعاد  
الرخصة دون طلب تجديدها ولا تعول المحكمة على دفاع المتهم المؤسس على المرض ،  
فإنه فضلا عن أنه لم يقيم عليه دليلا ، فإنه كان في إمكانه تكليف آخر بتقديم طلب  
التجديد " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون ذلك بأن المادة  
الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه " يحظر بغير ترخيص  
من وزير الداخلية أو من ينوبه عنه احراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها " .  
ونصت المادة الثانية على أنه " يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة  
سنة ويجوز تجديده " ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ من أبريل سنة ١٩٥١  
الذى أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من  
القانون سالف الذكر . على " أنه يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على  
الأقل إلى الجهة المقيدها " . ويبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يحرز أحد  
سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من  
تاريخ منحه وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة . أما وقد انتهى أجل  
الترخيص دون أن يقدم الطاعن طالبا بتجديده ، فإنه يعتبر حائزا لسلاح بغير  
ترخيص ، ومن ثم يكون الحكم إذ دانه على هذا الاعتبار لم يخطئ في  
تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الاستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة مصطفى قاضى ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٧٥)

### القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢٤ القضائية :

قطن . زراعته فى مساحة أكثر من المساحة المقررة قانونا . التعديل الذى أدخل على المرسوم  
بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٣ . نطاقه .

إن التعديل الذى أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب  
المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ١ و ١٠ من المرسوم  
الأول وتناول استبدال الغرامة بمقوِّبى التقليل والمصادرة الواردتين بهما .  
ولم يتعرض للسادة الثانية عشرة التى تنص على العقوبة الأصلية ، ومفاد ذلك  
وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول  
لزارعه دون مصادرته لحانب الحكومة مما يقتضى وجوب أن يحكم أيضا  
بالعقوبة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون التى لم يتناولها  
التعديل . (١)

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : قام بزراعة القطن فى مساحة أزيد  
من المساحة المقررة لسنة ١٩٥٢ - سنة ١٩٥٣ . وطلبت عقابه بالواد ١ و ٢ و ٦  
و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ومحكمة شبراخيت الجزئية

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا فى حكمها الذى أصدرته فى نفس الجلسة فى القضية  
رقم ١١٦٨ سنة ٢٤ ق .

قضت حضوريا — عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم عشرة جنهات .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا  
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٥ جنهات و ٢٩٥ ل.م.  
بلا مصروفات جنائية . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطعن بني على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون، إذ نزل بالغرامة  
عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ مع أن هذه  
المادة لم يتناولها القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ الذي أستند إليه الحكم  
بالتعديل — وإنما اقتصر التعديل على المادتين ٩ و ١٠ منه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت بتغريم  
المطعون عليه عشرة جنهات تطبيقا للمواد ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢  
من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بناء على ما ثبت لديها من أن المطعون عليه زرع  
قطنا في مساحة أزيد من المساحة المقررة عن سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ وأن منازعته  
في المساحة غير صحيحة ، فاستأنف الطاعن وحده هذا الحكم وقضت محكمة  
الدرجة الثانية بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريم الطاعن  
٥ جنهات و ٢٩٥ ل.م. و ذكرت في أسباب حكمها أن الأمر اختلط عليها فتناولت  
بالتعديل ، الحكم المستأنف ، فيما قضى به من عقوبة أصلية مع أنها عقوبة  
في محلها ، ويبين من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ أنه كان ينص في المادة  
التاسعة منه على أنه إذا لم تحصل منازعة في محضر المخالفة ، أو إذا قام نزاع  
وأيد قرار المساحة وجود المخالفة ، تقوم وزارة الداخلية بناء على طلب  
وزارة الزراعة بتقليم وإعدام شجيرات القطن في الأرض الزائدة على النسبة المقررة  
هنا نونا كما كان ينص في المادة العاشرة منه على أنه في حالة النزاع في قيام إحدى  
الطرفين المنصوص عليهما في المادة الرابعة ( حالي زراعة القطن في أرض زرع بها  
محصول شتوي غير البرسيم القلاب في السنة الزراعية نفسها وحالة زراعة قطن

في أرض زرع بها قطن في السنة الزراعية السابقة ) لا يجوز التقليل والإعدام إلا إذا ثبتت المخالفة لدى المحكمة وفي هذه الحالة تأمر بها المحكمة ، ما لم يكن قد تم نضج المحصول فتأمر بمصادرته . ونص في المادة الثانية عشرة على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة له يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تزيد على شهرين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها عن كل فدان أو كسور الفدان أو إحدى هاتين العقوبتين ثم صدر القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ ونص في مادته الأولى على أنه يستبدل بالمادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ النصان الآتيان م ٩ - إذ لم تحصل منازعة في محضر المخالفة أو إذا قام نزاع وأيد قرار مصلحة المساحة وجود المخالفة ، أو عند قيام النزاع في إحدى الحالتين المنصوص عليهما في المادة الرابعة وثبوت المخالفة لدى المحكمة يلزم المخالف بغرامة قدرها خمسون جنيها عن كل فدان ، وتزيد هذه الغرامة أو تنقص بنسبة المساحة المنزرعة . م . ١ - القطن المزروع بالمخالفة لأحكام هذا القانون يعتبر محجوزا عليه لصالح الحكومة بحكم القانون ولها أن تعين من تراه حارسا عليه دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء قانوني . ولما كان يبين من ذلك ، أن التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم الأول وتناول استبدال الغرامة بعقوبة التقليل والمصادرة الواردتين بهما ولم يتعرض للمادة الثانية عشرة التي تنص على العقوبة الأصلية . ومفاد ذلك ، وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول لزواره دون مصادرته لحانب الحكومة مما يقتضي وجوب أن يحكم أيضا بالعقوبة الأصلية المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون التي لم يتناولها التعديل ولما كانت المحكمة قد قضت بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة ونزلت بالغرامة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ولم تكن تستطيع الحكم بالعقوبة التكميلية لأن النية لم تستأنف الحكم الابتدائي . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتأيد الحكم الابتدائي .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ؛ وبحضور الدادة الأساتذة مصطفى فاضل  
رمصطفى حسن ، وحسن دارد ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٧٦)

### القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إجراءات . معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته  
بسبب وجوده بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلان الحكم .  
( ب ) نقض . ميعاد الطعن . متى يفتتح ؟

١ - إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته  
لأنه كان مسجوناً فإن الحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن يكون  
قد جاء باطلاً .

٢ - إذا ثبت أن الطاعن كان في اليوم الذي صدر الحكم المطعون فيه  
باعتبار معارضته كأن لم تكن مقيداً الحرية ، وأنه لم يعلن بذلك الحكم ، ولم يثبت  
عليه رسمياً بصدوره إلا بعد الإفراج عنه فقرر بالطعن فيه وقدم الأسباب  
في اليوم التالي لعلمه بالحكم المطعون فيه مباشرة فإن الطعن يكون مقبولاً لأن  
ميعاد الطعن لا يفتتح إلا من يوم علمه بصدور ذلك الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبناء مغشوشا بترع المقدار المبين  
بالمحضر من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩  
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٢ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٣٢  
لسنة ١٩٥٠ وقرار الصلحة الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح

الجمرك الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلامصاريف .  
فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت غيابيا  
وبإجماع الآراء — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣/٤٩ من قانون  
العقوبات والمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقبوله شكلا وفي الموضوع  
بالغاء الحكم المستأنف وبجس المتهم أربعة أشهر مع الشغل والمصادرة ونشر  
الحكم على نفقته بجريدة البصير بلا مصروفات . فعارض وقضى في معارضته  
بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٤ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصروفات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... من حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ  
٢٦ من يناير سنة ١٩٥٤ أنه قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن على الرغم  
من أنه لم يكن باستطاعته حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان مسجوناً  
بالسجن العمومي برقم ٣٠٣ في قضية اللجنة رقم ٣٩٦١ سنة ١٩٥٣ بطارين  
من يوم ١٣ من يناير سنة ١٩٥٤ إلى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن على الحكم في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤  
وقدم الأسباب في نفس التاريخ (بعد الميعاد) إلا أنه تبين من الاطلاع على الأوراق  
وعلى مذكرة قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية المؤرخة في ٢٢ من فبراير  
سنة ١٩٥٤ أن ما ذكره الطاعن صحيح وأنه كان في اليوم الذي صدر الحكم  
المطعون فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن مقيد الحرية تنفيذا للحكم الصادر عليه  
في اللجنة رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن ميعاد الطعن لا يفتح إلا من يوم  
علمه بصدور ذلك الحكم .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك . فإن الحكم الصادر باعتبار معارضة  
الطاعن كأن لم تكن ، يكون قد جاء باطلا ، مادام أنه لم يعلن بذلك الحكم ،

ولم يثبت علمه رسمياً بصدوره قبل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب ، لأنه أفرج عنه يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ وتقدم لتنفيذ الحكم عليه يوم ١٦ منه ، وقرر بالطعن ، وقدم الأسباب في اليوم التالي لعلمه بالحكم المطعون فيه مباشرة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطعون فيه قدشابه بطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه .

## (٧٧)

### القضية رقم ١١٣٩ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه خطأ في تطبيق القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

( ب ) حكم . تسببه . استئناف المتهم حكما جزئيا قضى بتفريعه خمسة جنيئات خطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف اعتنادا إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه الخطأ في القانون الذي أقام المتهم عليه استئنافه ، ولا كيف تبين عدم وجوده . قصور .

١ - إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أجازت للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح في غير الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة نفسها ، إذا كان ذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، مما لا يجوز معه للحكوم عليه أن يطعن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لهذا السبب .

٢ - إذا كان الحكم إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال " إن الحكم المستأنف قضى بتفريم المتهم خمسمائة قرش وقد استأنفه بمظنة أن هناك خطأ في تطبيق القانون ، وأنه بمراجعة الأوراق والحكم المستأنف تبين عدم وجود أي خطأ الأمر الذي يصبح معه استئناف المتهم غير جائز " . فان ما أورده



الحكم من ذلك لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذي استند إليه المتهم في رفع الاستئناف ، ولا كيف بان للمحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المستأنف مما لا يمكن معه لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه استعمل مكبر الصوت المبين في المحضر وجعل صوته يتجاوز الحاضرين قاعة السينما مقلقا بذلك راحة السكان المجاورين . وطلبت معاقبته بالمادتين ١ / ٢ و ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة جناح المحمودية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام — بتغريم المتهم خمسة جنهيات بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف المتهم . فطعن الطاعن في الحكمين الابتدائي والاستئنافي بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الطعن بالنقض في حكم المحكمة الجزئية الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتغريمه خمسة جنهيات . كما استأنف ذلك الحكم أيضا في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أجازت للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح في غير الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة نفسها ، إذا كان ذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها مما لا يجوز معه للحكوم عليه أن يطعن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لهذا السبب ، لما كان

ذلك فإن الطعن في حكم المحكمة الجزئية الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ لا يكون جائزا .

وحيث إن الطاعن مع ذلك قد رفع استئنافا عن الحكم الابتدائي وقضى بعدم جواز الاستئناف وقرر الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وهو مما يجيز القانون الطعن فيه ، وفقا للمادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون فإنه يتعين قبوله شكلا .

وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يحصن دفاعه المقام على خطأ الحكم الابتدائي في تطبيق القانون ، إذ دانه بجرمة لم تتوفر عناصرها القانونية ، وقضى بعدم جواز الاستئناف ، لما قاله من أنه يبين عدم وجود أى خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال :  
” إن الحكم المستأنف قضى بتغريم المتهم خمسمائة قرش وقد استأنفه بمظنة أن هناك خطأ في تطبيق القانون ، وأنه بمراجعة الأوراق والحكم المستأنف يبين عدم وجود أى خطأ الأمر الذى يصبح معه استئناف المتهم غير جائز “  
ولما كان ما أورده الحكم مما تقدم لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذى استند إليه الطاعن في رفع الاستئناف ولا كيف بأن المحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المستأنف مما لا يمكن معه لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأماتذة : مصطفى فاضل  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين .

( ٧٨ )

القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . القضاء بالبراءة . الأساس الذي يبنى عليه .

يكفى في المحاكمة الجنائية ، أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم  
لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل  
مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

### للقائم

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد العزيز عطيه مشايت  
و ٢ — عبد الرحمن السيد السيدي ” المطعون ضدهما ” و ٣ — غازي إبراهيم  
على غازي و ٤ — إبراهيم قنديل سعد و ٥ — سعد محمود جمعه رمضان بأنهم  
في يوم ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٣ الموافق ٥ من شوال سنة ١٣٧٢ بتأحية أبي نسابه  
مركز كوم حماده مديرية البحيرة . المتهمان الأول والثاني ( أولا ) قتل عمدا  
على محمود جمعه رمضان وذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن يتسا النية على قتله  
وتساح كل منهما بسلاح ناري (بندقية) وتربصا له في الطريق (بلدة أبي نسابه)  
حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه المتهم  
الأول وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية . ( وثانيا ) شرعا  
في قتل محمد قنديل سعد عمدا وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن عمدا  
العزم على قتله وأعدا لذلك أعيرة نارية وبنادق وكناله في طريقه إلى بلدة



أبى تشابه حتى إذا ما مر بهما أطلق عليه كل منهما مقذوفات نارية قاصدا قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو عدم إحكامهما الرماية . المتهمان الثالث والرابع شرعا في قتل عبد الشافي قطب مشاحيت وغاليه مساعد مشاحيت عمدا وذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتلها وأعدا لذلك أعيرة نارية وتربصا لهما في طريقهما إلى منزل إبراهيم مساعد مشاحيت حتى إذا ما مرا بهما أطلقا عليهما أعيرة نارية فأصاب المتهم الثالث عبد الشافي قطب مشاحيت وأصاب المتهم الرابع غالية على مساعد مشاحيت فأحدثا بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجرى عليهما بالعلاج . المتهم الخامس : اشترك مع المتهمين الثالث والرابع في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن انفقا معهما على ارتكابها ، وساعدهما في ذلك بأن توجه معهما إلى مكان الحادثة لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤١ - ٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ عقوبات . فصدر قرارها بذلك . وقد ادعى بحق مدني كل من ١ - عبد الشافي قطب و ٢ - غالية مساعد قبل المتهمين الثالث والرابع والخامس متضامنين بمبلغ مائة جنيه مصرى و ٣ - محمود جمعه رمضان و ٤ - حليمه على مصطفى قبل المتهمين الأولين متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا ببراءة كل من عبد العزيز عطية مشاحيت وعبد الرحمن السيد السيسى وغازى ابراهيم على غازى و ابراهيم قنديل سعد وسعد محمد جمعه رمضان مما أسند إليهم ورفض الدعويين المدنيتين وإلزام كل مدع بالحق المدنى فيهما بمصاريف دعواه المدنية . وبتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٤ حصل الطاعن على شهادة من قلم كتاب نيابة دمنهور الكلية تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه فى الميعاد القانونى . فأعلن قلم الكتاب الأستاذ ميخائيل جرجس المحامى بإيداع الحكم مختوما فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

فطن فيه الطاعن بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور وبالإخلال بحقه في الدفاع، ذلك بأن المحكمة أغفلت دليلا من أدلة الاتهام هو العثور على أثر قدم لأحد المتهمين في مكان الحادث ، وقد تمسكت النيابة بهذا الدليل في مرافعتها كما تناوله المدعى بالحقوق المدنية ، فكان من واجب المحكمة أن تذكر في حكمها سبب إهدار هذا الدليل ، وفضلا عن ذلك فقد أبدى الطاعن للمحكمة أنه سبق الإعتداء عليه اعتداء مماثلا وضبط له واقعة وقدمت القضية لمحكمة الجنايات ، وطلب الدفاع عنه ضم القضيتين لنظرهما معا ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم تبين سبب التفاتها عنه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن براءة المطعون ضدهما بنيت على عدم كفاية الدليل على صحة التهمة المرفوعة عليهما . ولما كان يكفي في المحاكمة الجنائية ، أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب التعويض بناء على عدم ثبوت التهمة يكون في محله ، وبالتالي يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(٧٩)

## القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) ضبطية قضائية . اعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك .  
( ب ) قبض . تفتيش . الأحوال التي يجوز فيها لأمرى الضبطية القضائية إجراؤهما .

١ - إن المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ التي تنص على أنه "يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم" قد أفادت بعموم نصها شمول حكمها للموظفين الإداريين بالجمرك ورجال حرس الجمارك دون تفريق بينهم ، وقد جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم ، والجمع بين هذين النصين مفاده أن الشارع أسبغ على هؤلاء الموظفين والعمال اختصاص رجال الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم الجمركية وغيرها مما يعاقب عليها بمقتضى القانون العام متى وقعت في دوائر عملهم وفي أثناء تأدية وظائفهم .

٢ - إن القانون لا يجوز لأمرى الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق المطاوى والمقص الحديدى المينة وصفا وقيمة بالمحضر لمجهول . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح النيا الجزئية دفع الحاضر عن المتهم ببطلان التفتيش على أساس أن المخبر الذى قام بتفتيس المتهم ليس من رجال الضبطية وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضوريا بقبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم .



وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت حضوريا وباجماع الآراء بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع ببطلان تفتيش المتهم وحبسه شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك عملا بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . فطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبني الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك بأن محاميه دفع ببطلان القبض والتفتيش الذي قام بهما مأمور الجمرک إذ لا حق له في القبض والتفتيش إلا في حالة جريمة التهريب ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع مؤسسا قضاءه على أن المتهم كان في حالة تلبس بجريمة السرقة وأن الفعل المنسوب إلى المتهم ينطوي على جريمة التهريب مع أن حالة التلبس لم تكن قائمة فقد قرر المخبران أنهما شاهدا المتهم بالخزن من إحدى النوافذ يفتح صندوقا ثم أخرج منه بعض محتوياته ووضعها في جيبه وبعدئذ أعاد إغلاقه فذهب أحدهما وأبلغ مأمور الجمرک الذي قصد معه إلى مكتب المتهم وصحبه إلى مكتبه هو فأخرج المخبر المضبوطات من جيبه ومن ثم يكون التفتيش قد وقع بعد مدة من رؤية المخبر للتهمة مما يجعل حالة التلبس غير متوافرة قانونا أما قول الحكم بأن الفعل المنسوب إلى المتهم ينطوي على جريمة تهريب بناء على أن مدير الجمارك أرسل خطابا إلى النيابة يخطر بها جريمة التهريب فهو قول لا يفيد إلا معنى التبليغ عن هذه الجريمة التي لم تر النيابة رفع الدعوى العمومية عنها فلا يصح الاستناد إلى قيامها .

وحيث إن المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ التي تنص على أنه "يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم" قد أفادت بعموم نصها شمول حكمها للموظفين الإداريين بالجمرك

ورجال حرس الجمارك دون تفريق بينهم وقد جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم والجمع بين هذين النصين مفاده أن الشارع أسبغ على هؤلاء الموظفين والعمال اختصاص رجال الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم الجرمية وغيرها مما يعاقب عليها بمقتضى القانون العام متى وقعت في دوائر عملهم وفي أثناء تادية وظائفهم . لما كان ذلك وكان القانون لا يجوز لما موري الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش تم برضاء المتهم ( الطاعن ) وفي حدود الدائرة الجرمية وبحضور مأمور الجمرک المختص وتحت إشرافه فإن الحكم إذ استند على الدليل المستمد من ذلك التفتيش الذى وقع صحيحا في القانون وقضى برفض الدفع ببطلانه لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم يشوبه القصور وفساد الاستدلال ذلك أن الطاعن أبدى للمحكمة أن الخبيرين لفقاه تهمة السرقة لمشاحنة جرت بينه وبينهما في اليوم السابق لحصول الحادث وأشهد على ذلك شاهدين أحدهما عامل بالمخزن الذى يعمل به الطاعن كان قد قتشه المخبران وأفضى ذلك إلى المشاحنة المشار إليها ، وقد أقر شاهد النفى بحصول واقعة التفتيش ، وكان يجب على المحكمة ، وقد التفتت عن دفاع الطاعن وقالت إن شاهديه لم يؤيداه أن تبين علة ما شهدا به من حصول النزاع ذلك إلى أن المحكمة دانت الطاعن بسرقة المقص الذى وجد مع المتهم في الوقت الذى قالت فيه إن هذا المقص استعمله المتهم في فتح الصندوق ، وهو تضارب يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوت جريمة السرقة في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتعرض لدفاع الطاعن وفنده للأسباب السائغة التي ذكرها . لما كان ذلك وكان

واضحاً من الحكم أن المحكمة قد دانت الطاعن بسرقة المطاوى ، وأن المقص الذي ضبط معه هو خلاف المقص موضوع الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون إلا جدلاً في واقعة الدعوى وفي تقدير الأدلة فيها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( ٨٠ )

القضية رقم ١١٤٨ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) استئناف . - الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ما الذي يقصد به ؟

( ب ) نقض - استئناف . حكم يجوز استئنافه لمخالفة القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

١ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها " لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً على الحالة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن يترك باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتمييز بين الحالتين ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها .



٢ — إذا كان مما ينمى الطاعن على الحكم أنه جاء باطلا للاخلال بحقه في الدفاع ، فإن استئنائه كان جائزا لاستناده إلى مخالفة الحكم للقانون ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب منهم حسن خليل وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كرموز الجزئية قضت باعتبار الأمر الجنائي كأن لم يكن وحضوريا بتغريم المتهم مائة وخمسين قرشا وذلك عملا بمادة الاتهام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة استصدرت ضد الطاعن أمرا جنائيا بتغريمه ١٥٠ قرشا لانه ضرب آخر فأحدث به إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك طبقا للمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، فعارض الطاعن في هذا الأمر وقضى من المحكمة الجزئية باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبتغريمه ١٥٠ قرشا . فقرر الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "فما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها" لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠

من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين ، لما كان ذلك ، فإنه يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها ، ولما كان مما يزمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلاً للاخلال بحقه في الدفاع ، فإن استئنائه كان جائزاً لاستناده إلى مخالفة الحكم للقانون ، ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

---

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٨١ )

### القضية رقم ٩٧٧ سنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) حكم . وقوع خطأ مادي بدى باجته التي يحورها كاتب الجلسة بعد النطق به . لا تأثير له .  
( ب ) حجز تحفظي . وجوب احترامه إلى أن يقضى بطلانه .

١ — لا عبرة بالخطأ المادي الواضح الذي يرد بدى باجته الحكم التي يحورها كاتب الجلسة بعد النطق به ، إذ أن هذا الخطأ المادي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

٢ — إن المحجز التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته مادام لم يصدر من جهة الاختصاص حكم بطلانه .

### الرقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اختلس المحصولات المبينة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح السيد عبدالله أسعد . وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ عقوبات . ومحكمة بنى مزار الجزئية نظرت الدعوى وقضت بحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . استأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الاول هو أن محكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن شهرين مع الشغل مع وقف التنفيذ وورد في ديباجة الحكم الاستئنافي أن العقوبة المقررة بها ابتدائية هي الحبس مع الشغل شهرا واحدا فقط ، وصدر الحكم الاستئنافي بالتأييد وبذا يكون هناك تناقض بين أجزاء هذا الحكم الأخير ، يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي ومحضر الجلسة أن المحكمة قضت بحبس الطاعن شهرين مع الشغل وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد هذا الحكم فلا عبرة بعد ذلك بالخطأ المأدب الواضح الذي ورد في ديباجة الحكم الاستئنافي التي يحورها كاتب الجلسة بعد النطق بالحكم إذ أن هذا الخطأ لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو القصور في البيان ذلك بأن الحكم لم يبحث فيما إذا كان الحجز التحفظي قد حكم بتثبيته أو لم يحكم أما اعتراف الطاعن بالاستيلاء على المحصول المحجوز عليه لبيعته بقصد سداده الدين فإنه ينفي الجريمة وقد تحقق هذا القصد بمحصول السداد قبل أول جلسة من جلسات المحاكمة مما كان يتعين معه الحكم بالبراءة رغم طلب الدفاع عن الطاعن استعمال الرأفة .

وحيث إن ما يشير به الطاعن في هذين الوجهين مردود بأن الحجز التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته مادام لم يصدر من جهة الاختصاص حكم ببطلانه لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت على الطاعن وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بعناصرها القانونية كما هي معرفة به في القانون وكان يبين من محاضر جلسات القضية أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع حسن النية وأنه لم يتصرف في المحصولات المحجوز عليها إلا لسداد الدين المحجوز من أجله حتى ينشأ عليها عدم التعرض لهذا الدفاع ، فإن ما يشير به هذين الوجهين لا يكون له محل أيضا . وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٨٢)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٢٤ القضائية :

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها ؟

استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغائه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والتجريض في ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو عقد بيع مقهى نسب صدوره إلى فاطمة خليل حسن وذلك بأن اتفق مع مجهول وحرصه على تحرير هذا المقدووقع عليه بختم المجنى عليها دون علمها فقام المجهول بذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التجريض . ثانيا — استعمل العقد المزور سالف الذكر بأن قدمه في القضية ٤٣٨ سنة ١٩٤٤ مدنى الخليفة . وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة الخليفة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش عن التهمتين وإعفائه من المصاريف . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وفي أثناء نظر المعارضة ادعت فاطمة خليل حسين بحق مدنى قدره ١٥ جنيتها على سبيل التعويض قبل المتهم . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها.

بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه وإلزام المتهم بأن يدفع للدعية بالحق المدني مبلغ ١٥ جنيها والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) نظرت الدعوى ثم قضت فيها بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ غيابيا للمتهم وحضوريا للدعية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . عارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وفي أثناء نظر الدعوى دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى لمضى المدة . والمحكمة السابق ذكرها قضت بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها : ١ — بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الأولى و ٢ — رفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الثانية وبتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل وتأييده بالنسبة للتعويض المحكوم به وإلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطمع الأستاذ محمد حسنى رحى المحامى الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة على أساس أن العقد المزور قدم للمحكمة في الدعوى المدنية بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٤٤ فقررت المدعية بالحق المدني بالطعن فيه بطريق التزوير وانقضت من هذا التاريخ إلى وقت الحكم في الدعوى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة وهى مدة السقوط المقررة في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا وقد اطرحت المحكمة دفاع الطاعن في موضوع الدعوى دون أن ترد عليه كما أنها قضت بادانته رغم أن الشاهد الذى طلبته المدعية لم يؤيدها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة



من شأنها أن تؤدي لما رتبته الحكم عليها وعرض لدفاعه الموضوعي ففنده  
للاعتبارات السائغة التي أوردتها . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن  
جرمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من  
جهات التعامل والتمسك بها وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها فإذا  
كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها  
طالبيا الغاء والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك  
بالورقة أو يقضى نهائيا بترويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا  
التاريخ . لما كان ذلك ، وكان يبين من أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة  
بضمها — تحقيقا لوجه الطعن — أن الحكم برد الورقة وبطلانها صدر ابتدائيا  
بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٤٦ ، فاستأنفه الطاعن في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٦  
طالبيا للأسباب الواردة بعريضة استئنائه إلغاء ذلك الحكم ورفض دعوى التروير  
مما يفيد استمساكه بصحة الورقة وظل على تمسكه بها إلى جلسة المرافعة الأخيرة  
في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ إذ طلب محاميه إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع  
شهود آخرين على صحتها ثم صدر الحكم النهائي في نفس الجلسة بتأييد الحكم  
المستأنف . لما كان هذا كله ، وكانت مدة الأربع سنوات ونصف المقررة  
لانقضاء الدعوى العمومية لم تمض من تاريخ ذلك الحكم في ١١ من نوفمبر سنة  
١٩٤٧ إلى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وهو التاريخ الذي استقر قضاء هذه  
المحكمة على اعتباره بداية لسريان قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون  
فيه إذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة بالنسبة لجريمة  
استعمال الورقة المزورة يكون صحيحا في القانون . ويتعين لذلك رفض الطعن  
موضوعا

(٨٣)

### القضية رقم ١٠١٩ سنة ٢٤ التمهنية :

دعوى مدنية . استئناف . إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض . وجوب أن يتم ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية .

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، يسرى حكمها على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذي قضى برفض دعواه المدنية بناء على قربة المتهم سواء استأنفت معه النيابة الحكم الابتدائي أو لم تستأنفه ، فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الحكم الصادر بالبراءة عند استئنافه وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — محمد رشاد البدرأوى "الطاهن" ٢ — روحية البدرأوى بأنهما في يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بقسم السيدة تسببا من غير قصد ولا تعمد في قتل لطيف محمد عطيه وصبرى محمد عطيه وست الدار عوض الله ، وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن تركا المنزل المبين بالمحضر آيلا للسقوط وتركوا فوقه أنقاضا مما تقلل من ثقله فانهار مع الجدران على المبنى عليهم فحدثت إصاباتهم الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى محمد عطيه حسانين بحق مدنى قدره ٥٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الأول والثانية المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض

الدعوى المدنية قباها وإلزام رافعها بمصاريفها بلا مصاريف جنائية . استأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للاستئناف ضده الأول وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني ٥٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصرفات الدعوى المدنية عن الدرجتين وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاستئناف ضدها الثانية . فطعن الطاعن في الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ذلك أن الحكم الابتدائي قضى ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية ، ولما استأنف المدعى بالحقوق المدنية قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإلزام المتهم بالتعويض وذلك دون إجماع آراء قضاة المحكمة كما تقتضيه نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية — وفي الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بإلزام المستأنف عليه ( المتهم — الطاعن ) بمبلغ خمسة وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك لم ينص فيه على أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكانت المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، وكان حكم هذه المادة يسرى على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذي قضى برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفت معه النيابة الحكم الابتدائي أو لم تستأنفه فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية ، لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن



في الحكم الصادر بالبراءة عند استئنائه وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتعويض  
بثبوت الواقعة الجنائية — لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا  
فما قضى به من إلغاء الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية لتخالف  
شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء ويتمين نقضه وتأيد الحكم المستأنف الذي قضى  
برفض الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

( ٨٤ )

القضية رقم ١١٦٢ سنة ٢٤ القضائية :

تنظيم - اعتماد خط التنظيم بمرسوم - آثار ذلك .

إن صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم تترتب عليه — على ما استقر عليه قضاء  
هذه المحكمة — آثاره المنصوص عنها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر  
في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني  
البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام  
موجود بالفعل ، إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا كان خط التنظيم معتمدا  
لأنشاء طريق غير موجود من قبل فان صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة  
لا يقيد حرية ملك المبنى المقرر إدخالها في الطريق المزمع أنشاؤه إلى أن يصدر  
مرسوم بتنزع ملكيتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام بناء خارجا عن خط التنظيم  
بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ٢١  
و١٧ و١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت بتغريم  
المتهم ٥٠ قرشا والازالة على نفقته . استأنف المتهم ، ومحكمة أسبوط الابتدائية

( بهيئة استئنافية ) نظرت الدعوى وقضت فيها اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . عارض المتهم ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي الاستئنافي وبالغاء الحكم الابتدائي وبراءة المتهم مما هو منسوب إليه بلامصاريف . فطعن في النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعنة ( النيابة العامة ) تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهم "المطعون ضده" قد خالف القانون ذلك أنه أقام بناء أثبت مهندس التنظيم في محضره المؤرخ في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أنه مظل على شارع الأمير فاروق المعتمد والصادر باعتماده مرسوم ملكي مؤرخ في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ وأنه خارج عن خط التنظيم ولم يحصل بانيه على رخصة بنيائه ، وكان من مقتضى هذا الحكم عليه بالعقوبة بما تتضمنه من إزالة البناء البارز عن خط التنظيم طبقا لنصوص الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ومواد القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت ببراءته تأسيسا على أن المبادئ الدستورية تبيح لكل شخص أن يتصرف وينتفع بملكه وله أن يبني خارج خط التنظيم مادام أن مرسومه لم يصدر بتزع ملكيته مع أن هذا الذي قالته المحكمة في حكمها مخالف للقانون .

وحيث إنه لما كان صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم تترتب عليه — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للسالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المباني المقرر ادخالها في الطريق

المزعم إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بتزاع ملكيتها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أنه لم يصدر مرسوم بتزاع الملكية دون أن يحصن الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام غير موجود بالفعل يكون قاصرا متعينا نقضه .

(٨٥)

القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٤ القضائية :

قتل خطأ . صور الخطأ التي مدتها المادة ٢٣٨ ع . اعتبار كل منها خطأ قائما بذاته مستوجبا لمسئولية فاعله .

إن الشارع إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته . يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

وقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه وتسبب بغير قصد ولا تعمد في وفاة محمود عبد الله مشرف بالإصابات الميئة بالتقرير الطبي وإصابة كل من محمد عبد الله مشرف ومحمد إبراهيم الجيار وعطيه إبراهيم شاهين والسيد محمد عبد الله مشرف بالإصابات الميئة بالتقرير الطبية وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته للوائح بأن قاد سيارة غير صالحة للاستعمال بسرعة كبيرة وانحرف بها فجأة إلى يسار الطريق وبدون أى إنذار أو إشارة لإخلاء الطريق فصدم السيارة التي كان يركبها المحنى عليهم وسبب وفاة الأول منهم وإصابة الآخرين وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وادعى بحق مدنى عبد الله مشرف عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد ابنته المتوفى وحميده عبد المجيد رزق زوجته وخضره حسن بطو والدته بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ثم ادعى



محمد عبد الله مشرف عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه السيد محمد عبد الله بمبلغ ١١٠٠ جنيه كما ادعى عطيه ابراهيم شاهين بمبلغ ٥٠٠ جنيه قبل المتهم وطاهر اللوزي ومحمد فهمي جاد الله بصفتهما الممثلين لشركة النقل ومسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة مركز دمنهور الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام . أولا — بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ — ثانيا — بإلزام المتهم بأن يدفع بالتضامن مع كل من طاهر اللوزي ومحمد فهمي جاد الله بصفتهما الممثلين للشركة المصرية للنقل على الطرق للدعين بالحقوق المدنية المبالغ الآتية وهي مائة جنيه لكل من عبد الله مشرف والسيد خضره حسن بطو ومبلغ ١٢٠٠ جنيه للسيدة حميدة عبد المجيد رزق ومبلغ ٣٦٠٠ جنيه لعبد الله مشرف بصفته وليا شرعيا على أولاد ابنه المرحوم محمد عبد الله مشرف وهم ماجدة ومجدي وعبد الله بالتساوي بينهم ومبلغ ٣٠٥ جنيهات لمحمد عبد الله مشرف عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ولده السيد محمد عبد الله مشرف ومبلغ مائة جنيه لعطيه ابراهيم شاهين — ثالثا — إلزام المدعى عليهم بالتضامن بالمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة . استأنف كل من المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بصفتهما هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية ” بهيئة استئنافية “ ، قضت بحضور يا بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئولين بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعنان الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... من حيث إنه وإن كان الوكيل عن شركة النقل التي يمثلها الطاعنان الثاني والثالث قد قدم تقريرا بالأسباب في الميعاد إلا أن الطاعن الثالث لم يقرر بالطعن في الحكم بطريق النقض ولذلك يكون طعنه غير مقبول شكلا . ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأولين استوفى الشكل المقرر بالقانون .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم الاستثنائي أخطأ في الإسناد إذ قرر "أن عنصرى السرعة وعدم الصلاحية عنصران أساسيان لوقوع الحادث كما هو ثابت من حكم محكمة أول درجة" مع أن الحكم الابتدائي خلا من بيان عنصر عدم الصلاحية وما دام أن المحكمة الاستثنائية اعتبرت عدم صلاحية السيارة عنصرا أساسيا في وقوع الحادث نتيجة استناد خاطئ فإنه يترتب على ذلك انهيار الدليل وكان على المحكمة الاستثنائية أن تبين وجه عدم الصلاحية وعلاقته بوقوع المصادمة ولكنها لم تفعل واقتصر الحكم على تنفيذ التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن الأول فيما ورد به من أن إجراء التجربة بعد الإصلاحات التي تمت بالسيارة تقتضى السير ببطء .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي بعد أن استعرض أقوال الشهود والمدعين بالحق المدني ودفاع الطاعن الأول خلص إلى أن سيارة المتهم كانت تسير بسرعة وأنها انحرفت بفاة فادى ذلك إلى اصطدامها بالسيارة التي كان يستقلها المجنى عليهم ويبين من ذلك أن الحكم اعتمد من صور الخطأ التي أدت مباشرة إلى وقوع الحادث ودان بها المتهم سيره بسرعة وانحرافه بفاة دون احتياط ولما كان الشارع إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر فإن النعي على الحكم الاستثنائي بعدم تحدته عن وجه عدم صلاحية السيارة يكون غير مجد ما دام أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه تحدث عن صور أخرى للخطأ تكفى لإقامة الحكم .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه شابه القصور والفساد في الاستدلال إذ لم يأخذ بدفاع الطاعن الأول من أنه كان يستدير بسيارته مستعرضا بها الطريق فصدمتها سيارة المجنى عليهم أثناء وقوفها بقوله إن استعراض السيارة للطريق يقتضى حتما وجودها في زاوية قائمة فتسده مع أن ذلك ليس بالازم عقلا إذ يجوز أن يكون الاستعراض مائلا فلا تسد سيارة الطاعن الأول الطريق كله وهو الوضع الذى أبدته المعاينة التي

دلت على أن العجلة الأمامية اليمنى لسيارة المتهم هي التي تجاوزت الجزء المهد من الطريق ووقفت في الجزء المترب منه . وإذا استخلصت المحكمة من هذا الوضع المائل أنه كان نتيجة انحراف الطاعن الأول إلى اليسار مع أن هذا الوضع لا يؤدي حتما إلى هذه النتيجة . ومع أن وقائع الدعوى لا تؤدي إليه ، ذلك بأنها بنت حكمها على المعاينة المؤيدة بتقرير الخبير الفني والآثار المادية بالسيارة مع أن المعاينة دلت على وجود آثار الإصطدام بالمقدمة اليمنى لسيارة الطاعن الأول ولو كانت الصدمة نتيجة لانحرافه إلى اليسار كما قال الحكم لوقعت في الجانب الأيسر لسيارته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وكان ما أورده له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليها فإن المجادلة على النحو الوارد في هذا السبب لا تكون مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة انحوض في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه بالنسبة للطاعنين الأولين وعدم قبوله شكلا بالنسبة للطاعن الثالث .

---



( ٨٦ )

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٤ القضائية :

شيك . معناه في حكم المادة ٣٣٧ ع .

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك بمعناه المعروف به في القانون التجارى من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً ، ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذى أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثلث فيه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية لفايز تادرس شيكا بمبلغ ١٤٠ جنيناً على بنك مصر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى فايز تادرس بحق مدنى قدره قرش واحد على سبيل التعويض قبل المتهم ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٣٠ قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قرشاً صاعداً واحداً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابى وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . استأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه والمحكمة المذكورة قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وبإثبات تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه المدنية وألزمته

بمصرفاتها عن الدرجتين وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . عارض  
المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد  
الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه بلا مصاريق .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق  
القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الشيك موضوع الاتهام حرر في مارس  
مستحقا في خمسة من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بناء على طلب أنجي المجنى عليه ،  
وقد سدد الطاعن له مبالغين في تاريخين متعاقبين من قيمة الشيك ، وهذا السداد  
لا يجعل من الشيك أداة وفاء ولا يصح بالتالي اعتبار سحبه دون وجود رصيد  
يقابل قيمته معاقبا عليه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وأضاف الطاعن  
أن تاريخ الشيك المذكور لاحق للتاريخ المبين فيه ولم تترك المحكمة الفرصة للطاعن  
ليستوفي دفاعه بالتعقيب على أقوال المجنى عليه وتصحيح التواريخ التي عجز  
هو عن إثباتها .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنص  
على عقاب "كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب"  
وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك في حكم هذه المادة هو الشيك  
بمعناه المعروف به في القانون التجاري من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد  
الاطلاع دائما ، ويعفى عن استعمال النقود في المعاملات ، وليس أداة ائتمان  
يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل  
تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه ، لما كان ذلك ، وكان  
يبين من الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا هو  
٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المشار إليها ، بحيث  
لا يقبل من الطاعن قوله بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق ، مادام

الحكم قد أثبت علمه بأنه وقت إصداره لم يكن له في البنك المسحوب عليه رصيدة .  
يقابله ، لما كان ذلك ، فان ما يشيره الطاعن لا يكون له أساس ويتمين رفض  
طعنه موضوعا .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي نشر  
في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ونص فيه على أن يعمل به  
من تاريخ نشره ، قد استبدل بالفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات  
النص الآتي " يصدر الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ  
من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه  
الصادر بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ قد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة  
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ، فانه يكون مخالفا للقانون ، وللمحكمة  
النقض طبقا للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم  
من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، ويتعين نقض الحكم بالنسبة لمدة وقف تنفيذ  
العقوبة المحكوم بها ، وجعل هذه المدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور  
الحكم المطعون فيه .

## ( ٨٧ )

### القضية رقم ١١٧١ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . البيان الذي أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل الحكم عليه .  
لم يرسم القانون له شكلا خاصا .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٣١٠ أن يشمل كل حكم  
صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها  
وأن تشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة  
هذا البيان ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها  
بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته  
المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك  
يحقق حكم القانون في المادة المذكورة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحدث يحيى إبراهيم بدوى عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد ما كانت تتمتع به العين اليسرى من إبصار. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك في ١٩٥٢/١١/٢٨ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم للقانون والقصور في التسييب ذلك أن الحكم المطعون فيه أدرج النتيجة التي انتهى إليها في واقعة الدعوى قبل أن يبين الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة وكان يتعين إيراد واقعة الدعوى مستقلة عن الأسباب حتى يكون الحكم على وفق ما نصت عليه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، هذا إلى أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه من أن المعتدى عليه هو الطاعن وحده مع أن لهذا الأخير رواية أخرى وردت بمذكرة مستشفى فؤاد الأول تتضمن أن المعتدى هو الطاعن وأولاده ، فكان من المتعين على المحكمة مناقشة هذه الرواية وبيان سبب اطراحها وفضلا عن ذلك لم يعرض الحكم لبيان تعدد الإصابات ومن الذي أحدثها ونوع الآلات التي استعملت في إحداثها إذ يحتمل أن يكون أحد المعتدين هو الذي أحدث العاهة سيما وقد قرر المجنى عليه في التحقيقات أن الطاعن لم يضربه إلا ضربة واحدة ، ويضيف الطاعن أن المحكمة إذ أطرحت شهادة شهود النفي كان يتعين عليها أن تبين في حكمها مؤدى شهادتهم .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٣١٠ أن يشمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة، وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة ، ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اشتمل على ما تقدم من بيان ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن شاهدي الإثبات وهما المحني عليه وزجته لم يتبيننا الشئ الذي كان في يد الطاعن وضرب به المحني عليه في عينه اليسرى ففقدت إبصارها ، فإن عدم بيان نوع الآلة ووصفها في الحكم لا يؤثر في سلامته ، وكان الحكم قد بين تقلا عن التقرير الطبي أنه ليس بالمحني عليه إلا إصابة واحدة وهي إصابة العين اليسرى وأثبت على الطاعن أنه هو الذي أحدثها . لما كان ما تقدم وكان للمحكمة أن تأخذ بقول المحني عليه في التحقيقات وتطرح قول آخر له ذكره وقت وجوده بالمستشفى وأن تكتفي في حكمها بالإشارة إلى أطراح شهادة شهود النفي لعدم ثقتها بصحتها دون أن تلزم ببيان مؤدى شهادتهم فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٨٨)

## القضية رقم ١١٧٦ سنة ٢٤ القضائية :

قمح . المقصود بالحائز في معنى المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا .

إن قضاء محكمة النقض مسبقا على أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المخالفة وأنه هو الذي يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقود الإيجار الخاصة بها صدرت منه وحده ، وأنه يعتبر حائزا سواء أكان يحوز الأرض بنفسه أم بواسطة الغير ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ إذ المقصود بالحائز في معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة وفعلًا للأرض موضوع التهمة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يزرع من القمح والشعير في السنة الزراعية ١٩٥١ - ١٩٥٢ المساحة الواجب زراعتها . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة كفر صقر الجزئية قضت بتغريم المتهم ١٨٠ جنيتها وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . استأنف المتهم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) نظرت الدعوى وقضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاويف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق .. الخ .



## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أسس إدانته على أن مالك الأرض يعتبر حائزاً لها طبقاً للسادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ سواء أكان قد زرعها بنفسه أم أجراها للغير مع مخالفة هذا التفسير لنص المادة المذكورة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين عرض لتحديد مسئولية الطاعن قال " إنه قد ثبت من كشف التكليف وكذا من عقد التملك المقدمين منه ( الطاعن ) أنه يملك أكثر من ١٢ ف و ٤ ط و ٤ س التي حدودها بمذكرته بل وقد ثبت من عقود الإيجار المقدمة منه أنه هو الذي يتولى إدارة الأرض المشتركة مع الآخرين إذ صدرت عقود الإيجار منه وحده . وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإنه يعتبر حائزاً سواء أزرع الأرض بنفسه أم بواسطة الغير إذ نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ والذي سرت أحكامه على سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ الزراعية بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ على أنه على كل حائز لأرض زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يزرع من القمح والشعير المساحة المبينة بها وفي ذلك ما يقطع بأن أحكام المادة المذكورة تنطبق على كل حائز أيا كانت صفة حيازته وسواء كان يحوز الأرض بنفسه أو بواسطة غيره ومن ثم فلا تعول المحكمة على دفاع المتهم من هذه الناحية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حدودها فإذا كان الحكم قد دان الطاعن على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المخالفة وأنه هو الذي يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقود الإيجار الخاصة بها صدرت منه وحده وأنه يعتبر حائزاً سواء أكان يحوز الأرض بنفسه أم بواسطة الغير فإنه يكون قد أخطأ في تأويل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

إذ المقصود بالحائز فى معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة وفعلا للأرض موضوع التهمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تمن بتحقيق الحيازة الفعلية للطاعن وتقدير مساحة ما يحوزه ويزرعه من القمح والشعير فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا للنقص وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( ٨٩ )

### القضية رقم ١٠١٧٨ لسنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إتلاف زراعة . ثبوت ملكية الغير للزراعة . يكفى لعقاب المتهم . قيام نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة . لاينفى قيام الجريمة .
- ( ب ) إتلاف زراعة . لايشترط لتحقيقها توافر قصد جنائى خاص .

١ — إذا ثبت أن الزراعة التى أتلّفها المتهم هى ملك للمجنى عليه فقد حق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التى تعاقب كل من أتلّف زرعاً مملوكاً لغيره ، ولاينفى قيام هذه الجريمة وجود نزاع بين المتهم وبين المجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها هذه الزراعة .

٢ — إن القانون لايتطلب فى جريمة إتلاف الزراعة قصدا جنائيا خاصا على مقارفة فعل الإتلاف ، فهى تتحقق بتوافر القصد الجنائى العام أى مجرد الإتلاف العمد ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام أو الإساءة شأنها فى ذلك شأن باقى الجرائم العمدية التى لم يرد عنها فى القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجنائى من نوع معين خاص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اتلف زراعة القطن غير المحصودة الميينة المساحة والقيمة بالمحضر للسيد عطوة على بأن حرقها . وطالبت عقابه بالمادة ١٧٣/١ من قانون العقوبات . وادعى السيد عطوة على بحق مدنى قدره ١٠ جنيهات على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة قويسنا الجزئية قضت بحبس المتهم شهرا مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و . قرشا أتعاب محامه و كفاية مائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت بقبول الاستئناف شكلا و برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة اتلاف زراعة قطن غير محصودة قد أخطأ فى تطبيق القانون : ذلك أنه يوجد نزاع جدى حول ملكية القيراطين المقول باتلاف زراعتهم وأن الظاهر يؤيد الطاعن فى ملكيته بشهادة شيخ البلدة وبالمعاينة التى أثبت فيها نائب العدة أن الأرض القائمة عليها الزراعة التالفة مملوكة لهم وأن المجنى عليه هو الذى قام بنخلع " التراويس " ليضيع معالم الحدود - فالقصد الجنائى إذن غير متوفر . هذا إلى أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات على الواقعة وهذه الفقرة لا تنطبق إلا إذا كانت الزراعة قد نبتت وما دام الثابت غير كذلك فإن هذه الفقرة لا تنطبق على الواقعة وإنما تنطبق عليها الفقرة الثانية من نفس المادة ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم قضية جنحة لها أهمية جوهرية فى دفاعه ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب دون إبداء الأسباب مما يعتبر إخلالا بحقه فى الدفاع - كما أن الحكم جاء باطلا



إذ أنه لم يشر إلى النص القانوني الذي استندت إليه المحكمة في حكمها بإدانة الطاعن ولا يبنى عن ذلك ما جاء بالحكم المطعون فيه في مقام بيان مادة القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن زراعة القطن التي اتلفها الطاعن هي ملك للمجنى عليه فقد حق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التي تعاقب كل من أتلف زراعا مملوكا لغيره ولا محل بعد ذلك لما يثيره الطاعن من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها هذه الزراعة إذ أن مثل هذا النزاع لا يبنى قيام الجريمة . كما أنه لا محل لما يقوله الطاعن من أن الحكم قد خلا من بيان ركن القصد الجنائي إذ القانون لا يتطلب في جريمة اتلاف الزراعة قصدا جنائيا خاصا على مقارفة فعل الاتلاف فهي تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام ، أي مجرد الاتلاف العمد ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام أو الاساءة شأنها في ذلك شأن باقي الجرائم العمدية التي لم يرد عنها في القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجنائي من نوع معين خاص بها . هذا ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاتلاف قد وقع على زراعة قائمة بالأرض لم يتم حصدها ، فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذه الزراعة لم تكن نبتت بعد وأنه كان يتعين تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات بدلا من الفقرة الأولى منها . على أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا المقام مادامت العقوبة المقررة لأي من الفقرتين واحدة . ولما كانت العقوبة التي وفعتها المحكمة على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ٣٦٧ التي دين بها فان مصلحته في ذلك تكون متفية . أما ما ينعاه الطاعن على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع لرفضها ضم القضية التي طلبها فردود بأن المحكمة الاستئنافية أنما تقضى في الدعوى على مقتضى الأوراق دون إلزام عليها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي ضرورة لإجرائه . هذا فضلا عن أن الطاعن — على ما يبين من محضر الجلسة — لم يرشد عن رقم اللجنة التي طالب ضمها ولم يبين للمحكمة سبب طلبها . ولما ترفع في الدعوى بعد ذلك لم يصر على هذا الطلب . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أشار

إلى نص القانون الذى حكم على الطاعن بموجبه إذ ذكر أنه يعاقبه "بمادة الاتهام" وهى المادة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه فى صدره بقوله إن النيابة طلبت عقابه بالمادة ٣٦٧ فقرة أولى من قانون العقوبات وكان الحكم المطعون فيه قد قال فى أسبابه إن الحكم المستأنف فى محله للأسباب التى بنى عليها مما يفيد أخذه بالمادة المشار إليها فإن النعى على الحكم الاستثنائى بأنه لم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٩٠)

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات . قرائن . هى أدلة غير مباشرة . الاعتماد عليها وحدها . جائز .

إن القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضى أن يعتمد عليها وحدها فى استخلاص ما تودى إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عطيات محمود عبد السميع عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد النية على قتلها بالضغط على رقبتها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة محمد عبد الرحمن حسن دهس بالإعدام شنقا . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى إدانة الطاعن على شبهات وقرائن لا تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ أن هذه الأدلة لا تنفي حصول القتل من شخص آخر غيره واستخلاص الحكم بأن خنق المجنى عليها حدث في الساعات الأولى من صباح يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ استنادا إلى شهادة الطبيب الشرعي بالجلسة بما يكذب قول الطاعن بأنه التقى بزوجته المجنى عليها في الساعة الثامنة صباحا هو استخلاص غير سائغ لأن تحديد الطبيب الشرعي لوقت الوفاة هو تحديد تقريبي لا يصح الاعتماد عليه هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة معاينة منزله للوقوف على ما إذا كان من الممكن تسلقه من الخارج ولإثبات أنه ليس من المستبعد أن يكون الجاني هو شخص آخر أقدم على ارتكاب الجريمة لأسباب ودوافع لم يتجه التحقيق إلى بحثها سيما وأن الطاعن سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لقتل زوج أخت العمدة. ولهذا القتل أولاد ثلاثة يقيمون في منزل لا يفصله عن منزل الطاعن إلا شارع ضيق ، ومن المحتمل أن يكون هؤلاء الأولاد أو أحد أقاربهم قد تسلق منزل الطاعن وارتكب جريمة القتل وسرق المصاغ الذي كانت تتحلل به المجنى عليها وهو مملوك للزوجة السابقة وذلك انتقاما من الطاعن عن طريق توجيه الاتهام إليه ولكي تسترد زوجته السابقة مصاغها من أجل ذلك طلب الدفاع عن الطاعن إجراء المعاينة ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب لأسباب لا تبرر رفضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة لجناية القتل العمد وأورد على ثبوت هذه الجريمة في حق الطاعن أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها وهذه الأدلة التي ساقها الحكم واستند إليها في إدانة الطاعن وإن كانت مستمدة من قرائن الأحوال في الدعوى وما تكشف للمحكمة من ظروفها وملايساتها فإن ذلك لا يقدح في حكمها إذ القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعتمد عليها وحدها



في استخلاص ما تؤدي إليه — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما أورده الطبيب الشرعي في تقريره ومما أدلى به في الجلسة من أن خنق المجنى عليها حدث في الساعات الأولى من صباح يوم ١٤/٩/١٩٥٣ إن لم يكن قبل ذلك خلافا لما قاله المتهم وأن الحروق التي وجدت بالجلطة غير حيوية وأن الوفاة نتجت من اسفكسيا الخنق قبل إضرار الحريق المفتعل ، وأنه من المحتمل أن يكون إحراق الجلطة قد تم بسكب البترول عليها وإشعال النار فيها . فما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تعرضت لطالب الطاعن معارضة منزله ورفضت هذا الطلب بقولها "ولا تأخذ المحكمة بدفاعه من احتمال أن يكون ابن نائب العمدة الذي سبق أن اتهم بقتله هو الذي قتل المجنى عليها انتقاما منه لأنه لو كان طالب ثأر لثار منه لا من زوجته ولأنه ما كان قتل النساء ليشفى غلة الثأر في صدور أهل هذه الجهة طبقا للعرف عن عاداتهم ولذلك ولأن مجرد تقارب المتزاي لا ينهض دليلا على ارتكاب الجريمة لا ترى المحكمة محلا لإجابة ما طلبه من إجراء المعاينة " وكان هذا القول منها يكفي لرفض طلب المعاينة فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل . ولما كانت المحكمة حين عرضت لظرف سبق الإصرار قالت "إنه ثابت من حقه السابق عليها (المجنى عليها) وطمعه في مصاغها وتظاهره بمصالحتها قبيل الحادث ليستدرجها إلى منزلها حيث تمكن من قتلها واختياره لذلك وقتا كان فيه الناس نياما وليلة كان فيها سكان الحجرة المواجهة غائبين عن منزلهم ليأمن كل محاولة لإحباط قصده فهو إذن قد فكر في الأمر طويلا تفكيرا هادئا أعد فيه عدته في تدبير محكم حتى إذا ما صمم عليه أقدم على تنفيذ الجريمة " وكان ما قالته المحكمة من ذلك لا يتوفر به هذا الظرف كما هو معرف في القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم ليست بحاجة إلى تحقيق آخر فإن هذه المحكمة ترى تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا وذلك باسناد ظرف سبق الإصرار ومعاقبة الطاعن بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بما يتعين معه نقض الحكم فيما قضى به من معاقبة الطاعن بعقوبة الإعدام واستبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بها .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود إسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ٩١ )

### القضية رقم ١١٦١ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما عن الآخر . قيام محام واحد  
بالدفاع عنهما . اخلال بحق الدفاع .

إن التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر  
لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يبيح له الحرية الكاملة في تفنيده ما يقرره  
أيهما ضد الآخر ويترتب عليه الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرضا جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير  
الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة  
الجنايات لما كتمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١  
لسنة ١٩٥٤ فقررت بذلك في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ . ومحكمة جنايات القاهرة  
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٧٢ من قانون العقوبات  
لثانية بمعاقبة شريف شحاته عثمان بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة سيده شحاته  
عثمان بالسجن مدة عشر سنين وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة  
المواد المضبوطة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم أن الطاعنة الثانية لم يتول الدفاع عنها محام مع أنها متهمة بجناية احراز مواد مخدرة مما يعيب إجراءات المحاكمة ويترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى هل أساس ، ذلك بأنه يبين من محضر الجلسة أن الأستاذ زكي عشم المحامي تولى الدفاع عن الطاعنتين كليهما مع أن مصلحة كل منهما تتعارض مع مصلحة الآخر إذ بينما أنكر الطاعن الأول التهمة قرر الدفاع عن الطاعنة الثانية أن الحشيش الذي أُنقِط به وقت التفتيش هو للطاعن الأول . ولما كان من بين ما عول عليه الحكم في إدانة الطاعن الأول اعتراف الطاعنة الثانية ، وكان التعارض بين مصلحة الاثنين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر فإن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهيء له الحرية الكاملة في تفنيد ما يقرره أى الطاعنين ضد الآخر . ويترتب عليه الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله . ويتعين لذلك نقض الحكم بالنسبة للطاعنتين كليهما من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

... وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

---



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

بإدارة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل  
ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٩٢)

### القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسيبه . دفاع شرعى . واقعة الدهوى ترشح لقيام حاله . عدم بحث المحكمة . ان تلقاء  
فقدما في قيامها من عدمه . إخلال بحق الدفاع وقصور .

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المتهمين لم يعتديا على المجنى عليه إلا بسبب  
دخوله في عقار في حيازة أحدهما بالقوة ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث  
في قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة  
فتثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا به ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها  
يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : أحدث عمدا بأحد يده  
على الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة  
يستحيل برؤها هى التوضيح الواضح بمنطقة المفصل السلامى العلوى للأصبع  
الوسطى ، وانتشاء السلامية الوسطى على العليا والانتشاء الضعيف بالسلامية  
الظفرية مع وجود القيد بنهاية حركة بسط هاتين السلاميتين وضعف واضح بحركة  
ثنى المفصل المشطى السلامى وتأثر قبضة اليد من حالة الإصبع ، والمتهم الثانى :  
ضرب المجنى عليه سالف الذكر فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى  
والتي تقور لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام

إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ عقوبات  
فقررت بذلك . وادعى أحمد محمد على بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل  
التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات قضا قضت حضوريا عملا  
بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة  
للأول - أولا : بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت  
بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين ابتداء من اليوم . وثانيا : بمعاينة المتهم  
الثانى بتغريمه ٣٠٠ قرش وثالثا - بإلزام المتهمين بأن يدفعوا متضامنين للدعى  
بالحق المدنى مبالغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل  
أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعمه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون  
إذ بنى قضاءه بإدانتهم على أن المجنى عليه تعرض للطاعن الأول فى أرض يملكها  
وامتثلها بمحضر تسليم رسمى مع أن هذا التعرض هو سبب من أسباب الإباحة  
يجعل المتهمين فى حالة دفاع شرعى عن المال تعقيهما إعفاء تاما من العقوبة  
التي فرضها القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه استظهر واقعة الدعوى فى أن " المتهم الأول  
خليفة مهران عثمان اشترى نصف فدان من حسين محمود عمر واستصدر ضده  
حكما بصحة التعاقد وحرر محضرا بتسليم الأرض للتمم فذهب يوم الحادث يزرع  
سنة قراريط من الأرض التي اشتراها ولكن السمان محمود عمر أخا البائع تعرض  
للتهم فى زراعتها وسخر لهذا الغرض أحمد محمد على شريكه فى الزراعة فكانت  
مشاجرة اعتدى فيها المتهمان بالضرب على أحمد محمد على المذكور فأصابه أولهما  
فى يده اليمنى وظهره كما أصابه الثانى فى رأسه وتركت إصابة اليد اليمنى بالمجنى عليه  
عاهة مستديمة هي الميمنة بوصف التهمة "، وأثبت فى نهاية أسبابه "إن المجنى عليه

عندما ذهب إلى المتهم الأول قبل الحادث إنما كان رائده التعرض له في أرض يملكها وتسليمها ولذا فإن المحكمة ترى أخذ المتهم المذكور بالرأفة ، ولما كان هذا الذي أورده الحكم يفيد أن الطاعنين لم يعتديا على المجنى عليه إلا بسبب دخوله في عقار في حيازة أحدهما بالقوة وكانت المادة ٢٤٦/٢ من قانون العقوبات تبيح لهما استعمال القوة في رد كل فعل يعتبر جريمة من هذا النوع ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة فتثبت قيامها أو تنفيه ولو كان الطاعنان لم يدفعا به أما وهي لم تفعل فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على أساس بالنسبة للطاعن الأول . ولما كان الارتباط الوثيق بين مركزي الطاعنين وحسن سير العدالة تقتضيان أن يكون نقض الحكم بالنسبة للطاعنين كليهما .



## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٩٣)

### القضية رقم ١٠٥٥ سنة ٢٤ القضائية :

- (١) نقض . رافة . عقوبة مبررة . لاجدوى من الطعن . مثال .
- (ب) إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . الأخذ بشطر منها والاعراض عما عداه . يجوز .
- (ج) حكم . تشبيه . سبق اصرار . استظهاره . مثال .
- (د) باعث . هو ليس من أدكان الجريمة . الخطأ فيه . لا يقدح في سلامة الحكم .

١ — إذا كانت المحكمة قد طبقت في حق المتهم المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في قتل عمد مع سبق الإصرار ومشروع فيه، وساءلته عن الجريمة الأشد وهي الاشتراك في القتل العمد ثم أخذته بالرافعة تطبيقاً للسادة ١٧ المشار إليها وما قبلته بالأشغال الشاقة المؤبدة، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التي أنزلتها بالمتهم هي العقوبة التي ارتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التي قارفها بما أحاط بها من ملائسات .

٢ — يجوز للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بشطر منها ، وتعرض عما عداه ، إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه .

٣ — إذا كان الحكم إذ استظهر سبق الإصرار قد قال إنه " توافر لدى المتهمين من وجود الضغينة السابق بيانها ، ومن انتقالهما بالسيارة إلى محل الحادث ومعهما الأسلحة النارية المحشوة بالمقذوفات النارية ، ومن سير السيارة ببطء أمام دكان ... التي كان المجنى عليه ... وابن عمه ... أمامها ونزول

المتهمين الأول والثاني منها مما يدل على التدبير السابق إذ لا يمكن أن تنفذ الخطة بهذا الإحكام إلا بعد التروى والتدبير“ - فإن ما قانه الحكم من ذلك يتحقق به سبق الإصرار كما هو معروف به في القانون .

٤ - إن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها والخطأ فيه لا يقدح في سلامة الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمود أحمد علي و ٢ - دياب عبد المحسن محمد ( الطاعنين الأول والثاني ) و ٣ - سيد عبد الحافظ محمد و ٤ - محمود عبد الله محمد و ٥ - عبد الله عبد العاطي عبد الله ( الطاعن الثالث ) بأنهم في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥١ الموافق ٢٩ من رجب سنة ١٣٧٠ بدائرة بندر أسبوط مديريتها : الأربعة الأول ( أولاً ) قتلوا على عبد الرحمن أحمد وعبد الله أحمد عبد الله عمداً مع سبق الإصرار وذلك بأن انتبوا قتلهم وصمموا عليه وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ( بنادق ) وتوجهوا إلى مكان تواجد المجنى عليهما حتى إذا ما ظفروا بهما أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين قتلهم فأحدثت بهما الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . و ( ثانياً ) شرعوا في قتل مهري السيد عبد العال والسيد عبد العال رضوان ومحمد شعراوي عبد الرجال عمداً ومع سبق الإصرار وذلك بأن بيتوا الغية على قتلهم وصمموا عليه وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ( بنادق ) وتوجهوا إلى مكان تواجد المجنى عليهم حتى إذا ما ظفروا بهم أطلقوا عليهم عدة مقذوفات نارية قاصدين قتلهم وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو عدم إصابة الأعيرة النارية المجنى عليهم لعدم إحكام الرماية . والمتهم الخامس : اشترك مع المتهمين الأربعة في ارتكاب جريمة القتل والمروع فيه السالفتي الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهم على ارتكابها وساعدهم في ذلك ، بأن حملهم في سيارته إلى مكان الحادث ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة - وطلبت

من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني والخامس بالأشغال الشاقة المؤبدة عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . (وثانيا) ببراءة المتهمين الثالث والرابع مما أسند إليهما عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

### المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعنين جميعا ومن بينهم الطاعن الثالث الذى اعتبرته شريكا في القتل العمد والشروع فيه ، فقد عاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ولم تنزل بالعقوبة المقررة للشريك إلى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كما يوجب القانون .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة وإن لم تطبق في حق الطاعن الثالث المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات التى تقرر عقوبة من يشارك في قتل عمد مستوجب لعقوبة الإعدام ، فإنها إذ طبقت في حق المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه ، وساءلته عن الجريمة الأشد وهى الاشتراك في القتل العمد ، ثم أخذته بالرأفة تطبيقا للمادة ١٧ المشار إليها ، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التى أنزلتها بهذا الطاعن هى العقوبة التى ارتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التى قارفها بما أحاط بها من ملاحظات .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه حين استند في إدانة الطاعنين إلى أقوال الغلام مصرى السيد عبد العال ، أخذ بدليان متناقضين ،



إذ أثبت أن الشاهد المذكور ذكر لأمور المركز عقب وقوع الحادث أن سيارة الطاعن الثالث وقفت بجوار المجنى عليهم ونزل منها شخصان لا يعرفهما يحمل أحدهما بندقية خرطوش ويحمل الآخر بندقية هندی، وأخذا يطلقان الأعيرة على ابن عمه على عبد الرحمن، ثم عاد الحكم فقال إن الغلام نفسه قرر في التحقيقات أنه رأى أربعة أشخاص ينزلون من سيارة الطاعن الثالث وأطلقوا الأعيرة وذكر أوصافهم وتعرف عليهم عندما عرضوا عليه عرضاً قانونياً، ويضيف الطاعنون أنه ثبت من التحقيقات أن هذا الشاهد يعرف الطاعنين الأول والثاني من قبل، وأن الحكم أثبت أن الطاعن الأول هو الذي كان يحمل بندقية هندی، وأطلق منها على الغلام مصرى عياراً أخطاه وأصاب الحائط، مع مخالفة ذلك لما قرره الغلام المذكور في التحقيق من أن العيار الذي أطلقه عليه الطاعن الأول هو من بندقية خرطوش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ولما كان يجوز للحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد، فتأخذ بشطر منها وتعرض عما عداه إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه، فإن ما أثير في هذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الأوجه الثالث والخامس والسادس هو قصور الحكم في التدليل على توفر ظرف سبق الإصرار وعلى اشتراك الطاعن الثالث في جريمة القتل، إذ أن ما ساقه الحكم من أدلة في هذا الشأن لا يؤدي إلى ذلك، هذا إلى أنه مع ما يبدو من أسباب الحكم في خصوص واقعة الشروع في قتل مصرى السيد عبد العال من أن مطلق العيار هو الطاعن الأول، فقد ذكر الحكم أن أحد الطاعنين الأول والثاني هو الذي أطلق عليه النار، مما يعد تناقضاً .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ استظهر سبق الإصرار قد قال إنه : "توافر لدى المتهمين من وجود الضغينة السابق بيانها ومن انتقاهما بالسيارة إلى محل الحادث ومعهما الاسلحة النارية المحشوة بالمقذوفات النارية ، ومن سير السيارة ببطء أمام دكان كمال أحمد جلال التي كان المجنى عليه على عبد الرحمن وابن عمه مصرى أمامها ونزول المتهمين الأول والثاني منها، مما يدل على التدبير السابق إذ لا يمكن أن تنفذ الخطة بهذا الاحكام إلا بعد التروى والتدبير" وكان ما قاله الحكم من ذلك يتحقق به سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دلى على اشتراك الطاعن الثالث في الجريمة التي دان بها الطاعنين الأول والثاني قال " إنه بالنسبة لمتهم الأخير عبد الله عبد العاطى عبد الله الشهير بالبل ، فإنه على علم بهذا التدبير (المشار إليه في حدد التدليل على توفر ظرف سبق الإصرار) ومشارك فيه ، بدليل ما قرره ضابط نقطة درنكة من علمه بأن المتهم المذكور يحمل للجنى عليه على عبد الرحمن الكراهة ويشايح عائلة سيد عبد الله ضده بحماس شديد لمسه الضابط من بعض الظروف كما سبق البيان ومن سيره ببطء أمام دكان كمال أحمد جلال ثم توقفه ونزول المتهمين الأول والثاني وإبقائه السيارة مدارة ، حتى إذا ماتت حلقات الجريمة أخذ المتهمين الأول والثاني فيها وولى هارباً نحو درنكة ، وبعد أن أعانها على الفرار اندفع بها إلى تاحية دير درنكة للبحث عن يشهدون معه بما ينفي التهمة عنه" وكان هذا الذى أورده الحكم يتحقق به الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة كما هو معرف به في القانون — لما كان ما تقدم وكان لاتناقض فيما أورده الحكم من أسباب على ما سلف القول ، فإن ما يثيره الطاعن في ذلك لا يكون له محل . .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الخطأ في الاستدلال إذ استند الحكم في إثبات الخصومة بين عائلة الطاعنين وعائلة المجنى عليه إلى ما قرره العمدة في التحقيقات

من أن سيد عبد الله — وهو من أقارب الطاعنين — كان قد قتل واثم في قتله شخص آخر غير القاتل ، وأن القاتل الحقيقي هو المجنى عليه على عبد الرحمن وأن الطاعن الأول هو خال القاتل سيد عبد الله ، وكذلك ذكر الحكم أن الطاعن الثاني اعترف في التحقيقات بأن القاتل سيد عبد الله هو زوج بنت عمه ، مع أن الثابت أنه زوج بنت عم والده لا زوج بنت عمه ، وهذا الاعتقاد الخاطئ بقيام الصلة القرية الذي أسس عليه الحكم لما يعيبه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الخطأ المشار إليه فيه — على فرض حصوله — لا يقدح في سلامة الحكم لأن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه .

---



## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومصطفى كامل المستشارين .

(٩٤)

### القضية رقم ١١٨٣ سنة ٢٤ قضائية :

(١) إثبات . خبراء . للمحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه .  
(ب) حكم . خطؤه في رقم المادة المطبقة . بيان الواقعة وقضاؤه بعقوبة تشملها المادة  
الواجب تطبيقها . لا بطلان .

١ — للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء ، وتأخذ منها ما تراه وتطرح  
ما عداه، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .  
٢ — إن الخطأ في رقم المادة التي طبقتها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم  
ما دام أنه وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى  
بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — إميل جورجي حنا (الطاعن) و٢ — راغب  
حسين أحمد السوادى و٣ — محمود عبد المنعم عسقلاني و٤ — عبد الحميد  
يوسف عبد النبي و٥ — خليل يوسف عبد النبي و٦ — محمود يوسف عبد النبي  
و٧ — أحمد محمد الدرديري و٨ — عبد الرؤوف عبد الله و٩ — حلمي ساويرس  
فانوس و١٠ — يسى غطاس منصور و١١ — غبور جورجي فبريال و١٢ — محمود  
فرج على و١٣ — أحمد موسى و١٤ — فارس جورجي فبريال بأنهم  
في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ بدائرة مركز سمالوط المتهم الأول ارتكب تزويرا

في أوراق عرقية هي استثمارات بنك التسليف الزراعى الخاصة بتصريح تسليم القمح بوضعه إمضاء مزورا لأمين الشونة راغب حسين السوادى وبجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن دون بالاستثمارات أن الحائزين قد قاموا بتوريد القمح المطلوب منهم حالة كونهم لم يقوموا بالتوريد مع علمه بذلك . والمتهم الثانى ارتكب تزويرا في أوراق عرقية هي استثمارات بنك التسليف الخاصة بتصريح تسليم القمح يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالاستثمارات أن الحائزين قد قاموا بتوريد القمح المطلوب منهم حالة كونهم لم يقوموا بالتوريد مع علمه بذلك . وباقي المتهمين من الثالث إلى الأخير : اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق مع المتهمين الأول والثانى في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرصوهما وافقوا معهما على ارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة . وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . ومحكمة سمالوط الجزئية عدلت التهمة بالنسبة للمتهم الثانى راغب حسين بجعلها أنه ارتكب تزويرا في أوراق عرقية هي استثمارات بنك التسليف الخاصة بتصريح تسليم القمح بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالاستثمارات أن الحائزين قد قاموا بتوريد القمح المطلوب منهم حالة كونهم لم يقوموا بالتوريد مع علمهم بذلك ، كما عدلت الوصف بالنسبة للباقيين باشتراكهم مع الاول والثانى . وبعد أن أنهت سماعها قضت في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ عملا بمواد الاتهام غيابيا للمتهم العاشر وحضوريا لباقي المتهمين أولا : بحبس كل من إيميل جورجي ، راغب حسين وأحمد موسى سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لكل منهم . وثانيا : بحبس كل من محمود عبد المنعم عسقلانى وعبد الحميد يوسف عبد النبى وأحمد محمد دردير ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لكل منهم بلا مصاريف . وثالثا : ببراءة باقى المتهمين مما نسب إليهم . فاستأنف المحكوم عليهم ، وقيد استئنافهم برقم ٣٧٠٣ سنة ١٩٥٣ ، ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثالث

والرابع والخامس وإلغائه بالنسبة للمتهمين الثاني والأخير وبراءتهما مما نسب إليهما عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

وحيث إن السبب الأول من الطعن يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دان الطاعن بجريمة التزوير ، مع أن الثابت أنه لم يكتب سوى البيانات المعترف بها في التحقيق بناء على أملاء رئيسه أمين الشونة . ولما كانت الأوراق العرفية لا تكتسب حجيتها إلا بالإمضاء ، وكان الحكم لم يثبت أن الطاعن هو الذي وقع بالإمضاء المزورة ، فإن الحكم إذ دانه بجريمة التزوير . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي بعد أن عرض لأقوال الشهود ، خلص إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول ( الطاعن ) باعترافه في جميع أدوار التحقيق ، وبالجلسة الأخيرة بأنه كتب الاستثمارات المزورة ، ومن أقوال حليم عبد الله سليمان ومجد حسن قطب التي تخلص في أنهما سلما المتهم استثماراتهم وفرق السعر ليقوم بالتوريد نيابة عنهما ، ثم رد إليهما استثمارتيهما واتضح تزويرهما ، أما بالنسبة لما ساقه المتهم في دفاعه من أن المتهم الثاني وهو رئيسه كان يعطيه الاستثمارات لتسديد البيانات التي يقدمها إليه ، وأنه لا يعلم بأن هذه البيانات مزورة — هذا القول منه يكذبه أنه باعترافه في تحقيق النيابة من أنه المتولى مراقبة الحبوب والمحاصيل الداخلة والخارجة من باب الشونة ، ويمسك الدفتر الخاص بذلك ، فإن كان حقيقة ما يقوله من أنه لا يعرف بأن الاستثمارات التي كان يملأها عليه المتهم الثاني لا تطابق الحقيقة والواقع ، لاحظ بأنها لا تتفق بحال من الأحوال مع حركة دخول الغلال إلى الشونة ، خصوصاً وقد بلغت كمية الغلال التي ثبت في الاستثمارات التي اكتشف أنها مزورة في تحقيق النيابة ، والكمية التي أبحرت فحصها ، أن هذه الكمية بلغت ٢٦٣٢ إردبا و ٦ كيلات وذلك بخلاف الاستثمارات



التي زورت ولم تكتشف ، ومن ذلك ترى المحكمة أن هذا المتهم كان يعلم علما أكيدا بأن الاستثمارات التي كانت تدون بياناتها لم يورد القمح الذي أثبت فيها أنه تورد فعلا ، كل ذلك بغض النظر عن التحقيق الإداري الذي أجراه المتهم الثالث عشر وأقوال المتهم ومن سمعت شهادتهم من صغار موظفي البنك “ — ويبين من هذا الذي أورده الحكم أن الطاعن أثبت بيانات في الاستثمارات يعلم بأنها مزورة وأنه استلم استمارتين مع فرق السعر وردهما لصاحبهما بعد أن أثبت بهما حصول التوريد ، وتبين تزويرهما ، مما يتحقق به جريمة التزوير التي دانه الحكم بها — ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم الابتدائي أثبت أن الإمضاء المزورة المنسوبة لرئيس الشونة ليست بخط المتهم ، إذ سيان أن يوقعها هو بخطه أو يكلف غيره بتوقيعها ، ما دام قد أثبت بها بيانات يعلم أنها مزورة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور من سبعة وجوه . الأول : إذ لم يتناول ما دفع به الطاعن من انتفاء جريمة التزوير للسبب السابق ، كما لم يتناول إثبات علم الطاعن بأن البيانات التي كتبها لا تطابق الحقيقة . الوجه الثاني : إذ لم يبين توافر أركان التزوير المعنوي الذي دان به الطاعن . الوجه الثالث : إذ جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافي مقدمات لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأنه نفى أن الطاعن هو الذي زور إمضاء أمين الشونة ، ولم تتعرض المحكمة الاستئنافية في أسباب حكمها فيما يختص ببراءة أمين الشونة لهذه الناحية .

ومن حيث إن هذه الوجوه الثلاثة مردودة بما جاء في الرد على السبب الأول ، إذ يبين فيه أن الحكم تناول دفاع الطاعن ، ورد عليه وبين أركان التزوير ، وأثبت توافرها ، كما أثبت علم الطاعن بالتزوير .

ومن حيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية قضت ببراءة راغب حسين أمين الشونة ، وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة

الطاعن ، مع أن شأن راغب حسين في الدعوى هو شأن الطاعن . وقد تناولتهما التهمة بوصفهما فاعلين أصليين .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن إدانة الطاعن بالتزوير لا تستتبع بطريق اللزوم إدانة رئيسه أمين الشونة الذي قضى الحكم الاستثنائي ببراءته ، لما تبين له من أن الأدلة ضده يحوطها الشك ولا تؤدي إلى إدانته .

ومن حيث إن الوجه الخامس يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية أهملت طلبا تقدم به الطاعن ، هو استجواب سعد علي الموظف المختص بعماية الفوارغ ، عن إمضائه تحت كلمة ” الفوارغ ” . وطلب إجراء المضاهاة عليها لمعرفة هل الإمضاء بتوقيع سعد علي أو بتوقيع الطاعن ، مع ما لذلك من أثر في الدعوى . ويتحصل الوجه السادس في أن المحكمة أغفلت طلبا آخر تقدم به الطاعن وهو إجراء المضاهاة على أرقام درجتي نظافة اللوط المذكور بالاستمارات ورقم الإيصال ، بمقولة إن الطبيب الشرعي قرر بعدم إمكان المضاهاة عليها ، مع أن الطاعن قدم تقريرا استشاريا يفيد إمكان ذلك ، وكان يتعين على المحكمة مناقشة الخبر الاستشاري في مواجهة الطبيب الشرعي للوصول إلى الحقيقة ، ويتحصل الوجه السابع في أن المحكمة الاستئنافية أخذت بتقرير خبير الطب الشرعي بأن الإمضاء المنسوبة لراغب حسين ليست بتوقيعه ، مع أن هذه النتيجة لم يصل إليها خبير الطب الشرعي نتيجة استعمال وسائل فنية ، ومع أن الحكم الابتدائي والتقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، أثبتا أن التوقيع لأمين الشونة ، وكان على المحكمة إما أن تستبعد تقرير الطب الشرعي ، أو أن تعيد له المأمورية لإجراء المضاهاة بالوسائل الفنية .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء ، وتأخذ منها ما تراه ، وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالتقرير المقدم من قسم أبحاث التزوير والتزييف ، لما رآه من ” أنه بنى على فحص

دقيق ومضادة سليمة لأوراق الاستكتاب“ . ولم يأخذ بالتقرير الاستشاري فيما جاء به من أن الأرقام الواردة تحت رقم اللوط والنظافة والتمهيد ليست بخط المتهم ” لأن هذه الأرقام عبارة عن خطوط رأسية أو أفقية وليس لها لازمة خطية معينة يمكن معها إجراء المضادة“ . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أخذ بها الحكم سائغة ، فإن ما يشير الطاعن إن هو إلا جدل موضوعي لا محل له أمام محكمة النقض ، أما ما يقوله بصدد عدم استجابة المحكمة إلى ما طلبه الدفاع عن الطاعن من استجواب سمع على وإجراء المضادة على الإمضاءات المنسوبة إليه ، فردود بأن المحكمة — وقد اقتنعت بإدانة الطاعن للأسباب السائغة التي أوردتها — لا حرج عليها إذا هي أهملت هذا الطلب ولم تشر إليه في حكمها ، مما مفاده أنها رأت أنه عديم الأثر في النتيجة التي انتهت إليها .

وحيث إن الطاعن يقول أخيرا إن الحكم الاستثنائي لم يورد النص القانوني الذي حكم بموجبه بإدانة الطاعن ، مع أن النيابة طلبت تطبيق المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، وهي خاصة بالتزوير في الأوراق الرسمية .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم الاستثنائي قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للطاعن ، وهذا الحكم وإن كان قد دان الطاعن بموجب مادة الاتهام ، وهي المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، إلا أنه أثبت أن النيابة العامة نسبت إلى الطاعن أنه ارتكب تزويرا في أوراق عرفية ، هي استمارات بنك التسليف الزراعي الخاصة بتصريح تسليم القمح ، وقضى بمعاقبة الطاعن بالسجن سنة مع الشغل ، ولما كان الخطأ في رقم المادة التي طبقها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم ، مادام أنه وصف الفعل بأنه تزوير في أوراق عرفية ، وما دام أنه بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بالحكم ، بيانا كافيا ، وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ٩٥ )

القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢٤ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . متى تحقق الجريمة ؟

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها ممن هي في عهده  
للكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع ، بقصد عرقلة التنفيذ (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — اسماعيل محمد ساري (الطاعن) و ٢ — عبد الوهاب  
عبد الرحمن و ٣ — سليم صالح و ٤ — محمد أبو المجد التوني : بأنهم الثلاثة الأول  
بددوا محصول الزراعة الميينة بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح وزارة الأوقاف  
والذي كان قد سلم لهم على سبيل الوديعة باعتبارهم حراسا فاقتلسوه إضرارا بالدائنة  
الحاجزة — والرابع اشترك مع المتهمين الثلاثة الأول بطريق الاتفاق والتحرير  
في ارتكاب جريمة التبيد سالف الذكر بأن حرضهم على ارتكابها واتفق معهم  
على ذلك ، وقد تمت الجريمة بناء على اشتراكه . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤ — ٢  
و ٤١ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعت وزارة الأوقاف بحق  
مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ١١٩١

المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة أبو قرقاص الجزئية قضت حضوريا للأول وغيايبا للباقيين أولا بحبس كل من المتهمين الثلاثة الأول شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لكل منهم لوقف التنفيذ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية واحدا وخمسين جنيتها تعويضا مدنيا والمصاريف وذلك عملا بالمادة ٣٤١ عقوبات . وثانيا : ببراءة المتهم الرابع ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنف المحكوم عليه الأول وحده هذا الحكم طالبا إلغاؤه وبراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنيا الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية تنازلت المدعية بالحقوق المدنية عن دعواها ، وبعد أن أنهت سماعها ، قضت حضوريا أولا بإثبات ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها المدنية وإلزامها بمصروفاتها . وثانيا بعدم جواز استئناف النيابة وثالثا بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ووقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات والقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

فأمن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما أخل بحق الطاعن في الدفاع ، إذ أنه دان الطاعن بجريمة تبديد الزراعة المحجوز عليها إداريا لصالح وزارة الأوقاف ، مع أنه ثابت من المستندات المقدمة منه أنه سدد الدين المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع ، الأمر الذي يجعل الجزاء وجود له ، وبالتالي فلا جريمة . كما أنه قدم صورة عرقية من إقرار صادر من مفتش الأوقاف يتضمن أن التفتيش كان يستولى على المحصولات ، وأبدى للمحكمة أنه لم يكن في إمكانه المحافظة عليها ، وتقديمها للبيع بسبب استيلاء تفتيش الأوقاف عليها ، وطلب إليها سؤال مفتش الأوقاف عن ذلك ، إلا أنها لم تجبه إلى طلبه .

... وحيث إنه لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن قرر أن دفاعه في هذه القضية ، هو نفس دفاعه في القضية رقم ١٧ رول ، وكانت بين أوراق قضية اللجنة المستأنفة رقم ٢٤١٦ لسنة ١٩٥٣ المنيا ( الطعن رقم ١١٩١ سنة ٢٤ ق ) التي كانت منظورة في نفس الجلسات التي نظرت فيها القضية الحالية ، والمتهم فيها الطاعن بتبديد زراعة محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف ، أن مفتش أوقاف المنيا شهد أمام المحكمة الاستئنافية بأن الطاعن سدد الدين المطلوب منه بعد وقوع التبديد ، واقتصر الدفاع عن الطاعن في مرافعته على القول بأنه لم يقيم دليل على وقوع الجريمة ، وأنه لم تكن لديه نية التبديد ، ولم يذكر في دفاعه أنه سدد الدين قبل اليوم المحدد للبيع ، أو أن تفتيش الأوقاف استولى على المحصولات ، كما أنه لم يطلب مناقشة مفتش الأوقاف في دفاعه الذي يقول به في وجه الطعن — لما كان ذلك وكانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها ممن هي في عهده للكاف بيدها في اليوم المحدد للبيع ، بقصد عرقلة التنفيذ ، وكان سداد الدين ، وتنازل الدائن عن الجزاء بعد وقوع الجريمة لا يؤثر على قيامها ، ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ، فان الطعن يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .



(٩٦)

## القضية رقم ١١٩٢ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به .
- ( ب ) تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قدرا معيناً من الأدلة .
- ١ — إن الخطأ في اسم الشخص المقصود بالتفتيش لا يبطل الأمر الصادر به مادام من وقع عليه هو بذاته المقصود من إجراءاته .
- ٢ — لا يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات ، وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء ظل يدها احتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما الأول : أولاً — فتح وأدار منزله الموضح بالمحضر للدعارة السرية . وثانياً — استغل بغاء المتهمة الثانية . وثالثاً — حرض المتهمة الثانية على ارتكاب الفجور والدعارة وسهل لها ذلك . والمتهمة الثانية — أولاً حاولت على إدارة المنزل المذكور بأن قدمت نفسها لارتكاب الفحشاء . وثانياً اعتادت ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١/١ و ٢/٦ و ٨ و ٣/٩ و ١٠ مكررة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ المعلن بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة روض الفرج الجزئية ، دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان التفتيش كما دفع ببطلان اترافهما

إذ أخذ منها كرها وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل والتفاد وتغريمه مائتي جنيه وبحبس المتهم الثانية سنة مع الشغل والتفاد وتغريمها مائة جنيه والغلق والمصادرة ، وقالت في حيثيات حكمها إن التفتيش قد صدر صحيحا ، وإن الدفع بأن الاعتراف أخذ من المتهمين كرها على غير أساس — فاستأنف المحكوم عليهما وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عنهما أولا ببطلان إذن التفتيش ، وثانيا بأنه لم يصدر بعد تحقيق مفتوح ، وبعد أن أنهت سماع الاستئناف قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بقبول الدفع وبطلان إذن النيابة بالتفتيش وبراءة المتهمين مما أسند إليهما عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعنّت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيسا على بطلان أمر التفتيش ، لصدوره باسم مغاير لاسم المطعون ضده الأول ودون أن يسبقه تحقيق مفتوح كمقتضى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ نحا الحكم هذا النحو ، فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك بأن التفتيش لا يبطل لمجرد الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه ، طالما أنه هو شخصه المقصود بالإذن — كما أنه يكفي قانونا لصحة الأمر بالتفتيش ، أن تكون سلطة التحقيق قد اتصلت بالواقعة بقدر ما يكفي في تقديرها للتحقق من وقوع جريمة أو جنحة وصحت نسبتها لشخص بعينه .

وحيث إنه لما كان الخطأ في اسم الشخص المقصود بالتفتيش لا يبطل الأمر الصادر به مادام من وقع عليه هو بذاته المقصود من إجراءاته ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينف أن المطعون ضده هو المعنى في أمر التفتيش بالاسم الذي اشتهر به ، فإن الحكم إذ بنى بطلان التفتيش على أساس الخطأ في اسم الشخص المقصود تفتيشه يكون قد أخطأ — لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة ، أو استظهر قدرا معيناً

من أدلة الإثبات ، وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء غل يدها ، احتمال فوات الغرض منه ، مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ، فإن قول الحكم المطعون فيه بانتفاء المعنى القانوني للتحقيق المفتوح في التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة والذي اكتفى فيه بمسؤال الضابط ، يكون قد أخطأ في القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين مع نقض الحكم ، إحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها محمداً من دائرة أخرى .

(٩٧)

القضية رقم ١١٩٥ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) مسؤولية مدنية . اختلافها في الأساس عن المسؤولية الجنائية . عدم معرفة من من المتهمين أحدث الضربة التي أدت إلى وفاة المحنى عليه . عدم مساءلة المتهمين مدنياً عن الضرر الناتج عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ .

(ب) حكم . تسببه . مسؤولية مدنية . فني مسؤولية المتهمين التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد . عدم تقصى اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشتراكهما فيه . قصور .

١ — إن أساس المسؤولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تر مساءلة المتهمين مدنياً عن الضربة التي أحدثت الوفاة ، والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسؤوليتهما مقررة قبل المحنى عليه نفسه عن الضرر المادي الذي أصابه من الضربة الأخرى التي ثبتت في حقهما الأخذاً بالقدر المتيقن .

٢ — إن عدم توافر سبق الإصرار والترصد لا يتعارض مع اتحاد إرادة الجانيين على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها



بانعدام المسؤولية التضامنية بينهما على عدم توافر الظرفين المشار إليهما دون أن تنقضى اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - ابراهيم أحمد متولى و ٢ - عبد المنعم أحمد متولى :  
بأنهما في ليلة ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٨ من رمضان سنة ١٣٧١ بناحية  
شرانيس مركز قويسنا ، ضربا عمدا أحمد محمد الخط بالعصى على رأسه ، فأحدثا  
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يقصدا من ذلك قتله ،  
ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وضربا أحمد محمد الخط المذكور بالعصى  
على جسمه ، فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والى تحتاج  
لعلاج مدة تزيد على العشرين يوما ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة  
الجنايات لمحاكمتهم هن التهمتين المسندتين إليهما بطريق الخيرة بين النيابة  
والجنحة ، وفقا لنص المادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات ،  
فقرر بذلك ، وادعت الست يمن السيد جبريل بحق مدنى ، وطلبت الحكم لها  
قبل المتهمين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب ،  
وأمام محكمة جنايات شبين الكوم دفع الحاضر عن المتهمين بعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا فى ١٥ من فبراير  
سنة ١٩٥٤ برفض الدفع واعتبار الواقعة جنحة ، ومعاينة كل من المتهمين عنها  
بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور تطبيقا للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ،  
ورفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام رافعتها بالمصروفات . وفى أول مارس  
سنة ١٩٥٤ حصل محامى المدعية بالحقوق المدنية على شهادة رسمية من قلم كتاب  
نيابة شبين الكوم تفيد أن الحكم المذكور لم يودع قلم الكتاب موقعا عليه حتى  
التاريخ المذكور . وقد أعلن فى ٩ من الشهر نفسه بإيداع الحكم قلم الكتاب  
مختوما ، فقررت المدعية بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ ، إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيساً على أنه لا يمكن القول بأن الطاعة أصابها ضرر فعلي من الضرب الذى وقع على زوجها بمقولة إنه لم يعرف على وجه التحديد الإصابات التى أحدثها به كل من المطعون ضدهما ، مما جعل المحكمة تأخذهما بالقدر المتيقن وتطبق المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات — وهذا النظر غير سليم فى القانون ، ذلك لأن المجنى عليه يستحق التعويض لا محالة عن الإصابات الحاصلة بفعل المتهمين متضامين مهما قل شأنها ، مادامت إرادة الاثنين قد تطابقت على الإيذاء حتى لو كان هذا التطابق حصل فجأة ، وتعويض هذا الضرر يدخل فى تركته وينتقل لورثته بوفاته دون النزول عن هذا التعويض . يضاف إلى ذلك أن المبدأ المعمول عليه فى فقه القانون الملقى والذي وقع الحادث فى ظله ، يقرر أن الضرر الأدبى والمادى يستويان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض للدعوى المدنية وقضى برفضها قال "وحيث إنه لا ريب فى أن المدعية بالحق المدنى قد أصابها ضرر من فقد زوجها ووفاته بسبب الإصابة التى لحقت به رأسه ، إلا أن من أحدث هذه الإصابة غير معلوم ، فهو كما سلف البيان مازال مجهولاً من بين المتهمين الاثنين ، لم يعرف أيهما هو الذى أحدثها ، فكان السبب فى موت المجنى عليه . وكما استحال مؤاخذتهما جنائياً عن الضرب المفضى إلى الموت ، فإنه لا يمكن مؤاخذتهما مدنياً أيضاً . ولا يمكن الاعتماد على التضامن بين المتهمين والحكم بالتعويض المدنى إذ أنه لكي يقوم التضامن بين المسئولين المتعددين يجب أن تتوافر شروط ثلاثة ، الأول — أن يكون كل واحد منهم قد ارتكب خطأ ، والثانى — أن يكون الخطأ الذى ارتكبه كل منهم سبباً فى إحداث الضرر ، والثالث — أن يكون الضرر الذى أحدثه كل منهم بخطئه من ذات الضرر الذى أحدثه الآخرون ، أى أن يكون الضرر الذى وقع منهم هو ضرر واحد والشرطان الثانى والثالث غير متوفرين

في هذه الدعوى ، لأن الوفاة نشأت عن خطأ أحد هذين المتهمين دون الآخر ، ولم يكن الاثنان سببا في إحداث الوفاة . ولم يثبت من التحقيق أيهما أحدث الوفاة ، كما لم يثبت قيام سبق الإصرار والترصد أو التوافق على التعدي ، ولأن الضرر الذي أحدثه كل منهم يختلف عن الضرر الذي أحدثه الآخر ، فأحدهما أحدث بخطئه الوفاة والآخر أحدث بخطئه ألما جسيا أصاب المجنى عليه ، وما لبث أن زال بفقده الإدراك ثم بفقده الحياة عقب ذلك . وليس بين المتهمين تضامن فيما وقع منهما لاختلاف الضرر الذي نشأ عن كل منهما ، ولانتفاء سبق الإصرار والترصد والتوافق . كما لا يمكن القول بأن المدعية بالحق المدني أصابها ضرر فعلي من الضرب الذي يقع تحت طائلة المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والذي رأت المحكمة إدانة المتهمين من أجله “ — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ، إذ أن أساس المسؤولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية ، فإذا كانت المحكمة لم تر مساءلة المتهمين مدنيا عن الضربة التي أحدثت الوفاة ، والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسئوليتيها مقررة قبل المجنى عليه نفسه عن الضرر المادي الذي أصابه من الضربة الأخرى التي ثبتت في حقيهما أخذا بالقدر المتيقن . وما قاله الحكم من انعدام المسؤولية التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد ، غير سديد أيضا في القانون ، ذلك بأن عدم توافر هذين الظرفين لا يتعارض مع اتحاد إرادة الجانين على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقتصاه ، وتقول كلمتها فيه . أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .



(٨٩)

## القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢٤ التمهنية :

( أ ) قبض - تفتيش . الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو ليس أمرا بالقبض . الاستناد إليه في تقرير صحة القبض والتفتيش . غير جائز .

( ب ) تفتيش . عدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن . الاستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيشه . غير جائز .

١ — إن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمرا بالقبض ، ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد إليه في تقرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — لا يصح الاستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيش المتهم مادام أنه لا يوجد أمر قانوني بإيداعه السجن كما تقضي به المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني بقصد التعاطي . وثانيا — أحرز طبنجة أوتوماتيكية (كولف) أمريكاني مششخن بدون ترخيص . وثالثا — أحرز ذخيرة ( طلقات نارية ) مما يستعمل للسلاح الناري سالف الذكر بغير مسوغ قانوني ، وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و٤ و٥ و٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٣٥ و ٣٧

من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، فقررت بذلك في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنابات القيوم دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات أولا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة والمصادرة وغرامة خمسمائة جنيه عن التهمة الأولى وثانيا بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين عن التهمتين الثانية والثالثة وقالت في حيثيات الحكم إن الدفع ببطلان التفتيش مرفوض .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر استدعاء المتهم للنيابة مما يجيز لرجال السلطة العامة القبض عليه وتفتيشه ، وذهب إلى أن إيداع شخص بالجسز يبيح تفتيشه عملا بالمادة ١٦ من لائحة السجن ، وما ذهبت إليه المحكمة من ذلك فيه مخالفة للقانون لأن إشارة النيابة في محضر التبديد لا تفيد أكثر من دعوة ، وجهية إلى البوليس لسؤاله عما نسب إليه وعمل ورقة فيش وتشبيه له ، وهذه الدعوة لا تعتبر أمرا بالقبض صادرا من النيابة كما أن القانون لا يجيز القبض في تهمة تبديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بصحة القبض والتفتيش على ما قاله من أن الطاعن كان متهما في اللجنة رقم ١٩٨ سنة ١٩٥٣ إسطا وهي خاصة بتبديد محصول قطن محجوز عليه إداريا وأن وكيل النيابة أذن على المحضر بعبارة : " يكتب للركز بسرعة سؤال هذا المتهم وعمل فيش وتشبيه له ، وتطلب صحيفة سوابقه وتعرض " وأن كاتب النيابة نفذ هذه الإشارة بخطاب أرسله إلى المركز يوم ١٩٥٣/٢/٧ ، وفي اليوم التالي كان ضابط المباحث يمر مع قوة من رجال البوليس ، فرأى المتهم جالسا على قنطرة ، فنفذ أمر النيابة بإحضاره إلى المركز

وأراد إيداعه بالجواز حتى يرسله إلى النيابة ، وقام بتفتيشه قبل دخوله السجن ، فعثر معه على المضبوطات ، وانتهى الحكم من ذلك إلى أن تصرف الضابط إنما كان تصرفا لا مخالفة فيه للقانون ، بل كان تنفيذا لأمر النيابة باحضار المتهم وفي حدود السلطة المخولة للضابط .

وحيث إن القانون لا يحيز القبض على المتهم إلا في الأحوال المبينة فيه ، وليست حالة الطاعن من بينها ، كما أن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمرا بالقبض ، ولا بالاحضار ولا يصح الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش ، لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يصح الاستناد أيضا إلى لائحة السجن في تبرير التفتيش المذكور لعدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن ، كما تقضى به المادة ٤١ من هذا القانون — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون قد خالف القانون ، ويتعين من أجل ذلك نقضه — ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها فإن فساد الدليل المستمد من التفتيش يقتضى من محكمة الموضوع إعادة نظر الدعوى لتحجيص ما قد يكون فيها من أدلة أخرى .

(٩٩)

القضية رقم ١٢٠٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسييه . دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم .

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من ١ — زغلول حسن مجد ( الطاعن )  
و ٢ — صادق قاسم صالح و ٣ — علي أبو الحجاج سيد بأنهم في يوم ٨ أبريل  
سنة ١٩٥٢ الموافق ١٣ من رجب سنة ١٣٧١ بدائرة مركز أرمنت من أعمال مديرية  
قنا — المتهم الأول : أحدث بصادق قاسم صالح عمدا الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي تخالف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام  
قبوة الجمجمة لن يملأ بنسيج عظمي مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه لخطر الإصابات  
الخفيفة والتغيرات الجوية وضربات الشمس والتهابات السحايا ونزاعات المخ  
ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام  
مما يقلل من كفاءته على العمل ومن سعادته وهنائه ولا يستطيع تقدير مداها  
نظرا لما قد يطرأ عليها مستقبلا من المضاعفات الخطيرة سالفة الذكر . والمتهم  
الثاني : ضرب عبد الوهاب علي أبو الحجاج عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي تخالف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إصابة يده  
اليسرى والنحام كسر رأس عظم السلامية العليا للأصبع البنصر في وضع يعيب  
القيود بحركات هذا الإصبع ، وتأثر في قبضة اليد مما يعتبر عاهة من النوع البسيط  
تقدر بحوالي من ٣ إلى ٤ في المائة . والمتهم الثالث أحدث بكل من أحمد حسن  
مكي ومجد حسن مكي عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها  
علاج ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم ، الأول بالمواد  
١/٤٩ و ٥٠ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، والثاني بالمادة ١/٢٤٠ ، والثالث  
بالمادة ١/٢٤٢ من ذات القانون ، فقررت بذلك . وادعى بحق مدني ،  
١ — عبد الوهاب علي أبو الحجاج وطلب الحكم له قبل المتهم الثاني بمبلغ مائة  
جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . و ٢ — صادق قاسم صالح  
وطلب الحكم له قبل المتهم الأول بمبلغ مائة جنيه مع المصاريف والأتعاب .  
ومحكمة جنايات قنا قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧  
عقوبات بالنسبة للمتهم الثاني — أولا بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث

مزين وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى صادق قاسم صباح مائة جنيه تعويضا والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماة . وثانيا بمعاينة الثانى بالحس مع الشغل ستة شهور وثلاثين جنيها للدعى تعويضا والمصاريف المناسبة و ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماة . وثالثا بتغريم المتهم الثالث مائة قرش . فطعن المحكوم عليه الأول وحده فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو فساد الاستدلال وقصور الأسباب ، ذلك بأن الحكم استند فيما استند إليه فى إدانة الطاعن — إلى شهادة عبد الوهاب على أبو الحجاج مع أن هذا الشاهد نفى التهمة عنه ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن دفع التهمة المستدة إليه بأنه كان وقت الحادث يطفى نارا شبت فى زراعة قصب لآخر ، واستشهد على صدق هذا الدفاع بشهود أيدوه ، فإذ أن المحكمة لم تتعرض فى حكمها لهذا الدفاع الجوهرى ، ولم ترد عليه ، كما لم تتعرض لما قاله الشاهد عمران عبد الباقي عثمان فى التحقيق من أنه هو والطاعن كانا يفضان المشاجرة ، ولم يكن هذا الأخير فى موقف المعتدى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فى إدانة الطاعن إلى شهادة عبد الوهاب على أبو حجاج ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بإدانته إعتادا على أدلة الثبوت التى أوردها ، لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه لا يبدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وأدلة الإثبات فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٠٠ )

القضية رقم ١٢٠٥ سنة ٢٤ القضائية :

إجراءات . الحكم على المتهم دون سماع شهود ودرن إجراء أى تحقيق . مبطل للحكم .

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجرىها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم ، وتسمع فيها الشهود ، مادام سماعهم ممكناً . وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهمين على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية ، دون أن تبين السبب فى عدم سماعهم ، ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدعوى فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - فرج الله مرجان البطراوى و ٢ - عبد الستار فرج الله مرجان و ٣ - عبد الحليم مرجان البطراوى و ٤ - خليفة فرج الله مرجان ( الطاعنين الأربعة الأول ) و ٥ - مصبح عبد الحليم مرجان و ٦ - حافظ مرجان البطراوى و ٧ - السيد فرج الله مرجان و ٨ - نعيم فرج الله مرجان ( الطاعن الخامس ) بأنهم فى ليلة ٢٩ من يولييه ١٩٥١ بالغيط الكبير مركز بلفاس الأول - دبر تجهرا بقصد ارتكاب جرائم مكونا من أكثر من خمسة أشخاص وهاجم بهم نقطة بوليس الغيط الكبير . والأول مع باقى المتهمين اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجهير مكون من أكثر من خمسة أشخاص كان الغرض منه ارتكاب جرائم وقد وقعت الجرائم الآتية من المتجهدين تنفيذها لهذا الغرض . والأول أيضا أهان بالقول والتهديد موظفا عموميا هو الكونسابل ناصف محمود السيد رئيس نقطة الغيط الكبير أثناء وبسبب تأدية وظيفته وهى القيام بالتحقيق بأن قال له : " أنا لازم أخرج أحمد بالقوة " واتهمه بسرقة حافظة نقوده الأمر المنطبق على المادة ١/١٣٣ من قانون



العقوبات . والأول والثاني كذلك قاوما بالقوة والعنف العسكري يوسف عباس مصطفى الشربيني أثناء وبسبب تادية وظيفته وهي حراسته النقطة والمتهمين الموجودين بها وحصل مع التعدي ضرب ونشأ عنه جروح موصوفة بالتقرير الطبي . والثالث — قاوم بالعنف والقوة العسكري درويش موسى درويش أثناء وبسبب تادية وظيفته وهي قيامه بحراسة النقطة ، وحصل مع التعدي ضرب ونشأ عنه جروح موصوفة بالتقرير الطبي . الأمر المنطبق على المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ عقوبات . والرابع قاوم بالقوة والعنف الأباشي حامد محمد نصر أثناء وبسبب تادية وظيفته وهي قيامه بالحراسة وحصل مع التعدي ضرب نشأ عنه جروح موصوفة بالتقرير الطبي الأمر المنطبق على المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ عقوبات ولأن مجهولا من بينهم مكن مقبوضا عليه هو أحمد فرج الله المحجوز قانونا على ذمة التحقيق معه في قضية جنحة من الهرب قبل التحقيق معه فيما نسب إليه ، الأمر المنطبق على المادة ١/١٤٢ — ٣ عقوبات. ولأن مجهولا من بينهم كذلك أتلّف عمدا اوحين من الزجاج لباب مبنى نقطة الغيط الكبير بأن كسره وصيره غير صالح للاستعمال وكان ذلك بقصد الإساءة والإضرار بمال الغير ، الأمر المنطبق على المادة ١/٣٦١ عقوبات . ومحكمة بلفاس الجزئية قضت حضوريا أولا بحبس المتهم الأول ثمانية شهور مع الشغل وكفالة ٣٠ جنيا لوقف التنفيذ عن التهم المنسوبة إليه فيما عدا التهمتين المنطقتين على المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمادة ١/١٤٢ و ٣ من قانون العقوبات . وثانيا بحبس كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع والثامن ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيا لوقف التنفيذ لكل منهم عن التهم المنسوبة إليهم فيما عدا التهمتين المنطقتين على المادتين ٤٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ و ١/١٤٢ و ٣ من قانون العقوبات . وثالثا ببراءة المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والثامن من التهمتين المنطقتين على المادتين ٤٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ و ١/١٤٢ و ٣ من قانون العقوبات . ورابعا ببراءة المتهمين الخامس والسادس والسابع من التهم المستندة إليهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة

المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم  
المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين المستأنفين ثلاثة شهور مع الشغل .  
فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه ، هو أن إجراءات  
المحاكمة وقعت باطلة لأن شهود الإثبات الذين استند الحكم إلى شهادتهم  
لم يسمعوا لا أمام محكمة أول درجة ولا محكمة ثاني درجة ، وقول الحكم بأن الدفاع  
عن الطاعنين استغنى عن سماعهم يتجافى مع أحكام القانون لمخالفته للقواعد  
الأساسية لإجراءات المحاكمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين أنكروا التهم  
المستندة إليهم ، وأن شهود الإثبات لم يحضروا أية جلسة من جلسات المحاكمة  
أمام محكمة أول درجة ، بالرغم من تقرير المحكمة بإعلانهم ، وتأجيل الدعوى  
أكثر من مرة لهذا الغرض . وأمام المحكمة الاستئنافية قررت المحكمة أيضا  
إعلانهم ، وحضر بعضهم في إحدى الجلسات ، إلا أن المحكمة أصدرت حكما  
دون سماعهم بمقولة إن الدفاع استغنى عن ذلك - ولما كان الأصل في الأحكام  
الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة  
المتهم ، وتسمع فيها الشهود ، مادام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست  
حكما بإدانة الطاعنين على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية ، دون أن تبين  
السبب في عدم سماعهم بالجلسة ، ودون أن تجرى أى تحقيق في الدعوى ،  
فإن حكما يكون باطلا متعيينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة  
إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
وحسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠١ )

### القضية رقم ٧٥٢ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى مدنية . المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها مباشرة .

ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو  
كان غير المجنى عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة  
مباشرة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد كميات الدقيق الميينة بالمحضر والبالغ  
ثمانها كما هو موضح بتقرير مكتب الخبراء ٢٣٣٦١ جنيها و ٧٢٢ مليا ثلاثة وعشرين  
ألفا وثلثمائة وواحد وستين جنيها وسبعمئة واثنين وعشرين مليا المملوكة لوزارة  
التكوين والمملوكة لمحمود مصطفى كسيبة إضرارا بهذا الأخير والتي لم تكن قد  
سلمت لاتهم إلا سبيل الوديعة باختياره وكلا بالأجر لعرضها للبيع نيابة عن المجنى  
عليه ، وطلبت عقابه بالسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى  
أمام محكمة دمياط الجزئية ادعى محمود مصطفى كسيبة بحق مدنى وطلب الحكم  
له قبل المتهم بمبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل التعويض ، والمحكمة المذكورة  
أنهت سماع الدعوى وقضت حضوريا عملا بمسادة الاتهام المذكورة بحبس  
المتهم سنة مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية ٢٤ ألف جنيه  
على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وقدرت كفالة خمسين جنيها



لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفه المدعى مدنيا ومحكمة دمياط الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضوريا في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الاخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه : الوجه الأول إذ دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى بالحقوق المدنية ليس مالكا للدقيق المدعى بتبديده وإنما المالك له وزارة التموين ، فرفضت المحكمة هذا الدفع بمقولة إن المدعى دفع لوزارة التموين قيمة العجز عن طريق بنك مصر ، ويكون بذلك قد حل محلها وهذا الحل ينحوله أن يدعى مدنيا ، في حين أنه لا توجد أية حوالة بالمعنى القانوني ، ولم يقدم المدعى المدني ما يدل على دفع قيمة الدقيق للوزارة ، ولا يصح في القانون ما قاله الحكم من أن استبدال التقود بالدقيق ، واستبدال المدعى المدني بوزارة التموين ، إنما هو مجرد تعديل في وصف التهمة يحق للمحكمة إجراؤه ، إذ أن ذلك مخالف لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . والوجه الثاني : إذ قدم الطاعن عقد شركة تاريخه ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ يقيد أن المدعى المدني نقض يده من هذه العملية وعهد بها إلى شركة مؤلفة من والد الطاعن وابن المدعى بالحق المدني ، واستدل الطاعن بذلك إلى أن المدعى لا صفة له الآن في الادعاء بالحق المدني ، فود الحكم على ذلك بما لا سند له في الأوراق ، إذ أثبت على الطاعن صفة الوكالة عن الشركة باعترافه في محضر التحقيق ، مع أن ماورد في التحقيق قاصر عن معنى الاعتراف الذي أسندته إليه المحكمة ، كما أسندت إليه أن عقدا جديدا قد تحرر بين الطاعن وبين المدعى ، في حين أنه لا يوجد سوى عقد واحد بين المدعى المدني وبين والد الطاعن ، والوجه الثالث : إذ ألزم الحكم الطاعن بمبلغ ٢٤ ألف جنيه تعويضا

باعتبار أن هذا المبالغ هو ثمن الدقيق منذ بدأ العملية ، في حين أن الطاعن لم يحل محل والده إلا منذ وفاته في سبتمبر سنة ١٩٤٩ فما كان يصح إلزامه بالتعويض عن الفترة السابقة على صيرورته أصيلا في الشركة . هذا ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه طلب من المحكمة أن يكون الفحص على أساس كميات الدقيق المسلمة للشركة منذ بدأ تكوينها أخذا من بوالص الشحن ، ولكن مكتب الخبراء اعتمد على الجرد الذي قام به ابن المدعى بالحق المدني وكتابه في يوم واحد ، مع أن هذه العملية تستغرق شهورا ، وقد استوت النيابة على الدفاتر والبوالص وغيرها وسلمتها لمكتب الخبراء . فلم يستطع الطاعن أن يعهد لخبير استشاري بفحصها . ولا هبة بقول الحكم في تبرير رفض الطلب إن الطاعن ضيع الفرصة على نفسه في دعوى بلغت المبالغ المتداولة فيها أكثر من مليون جنيه ، واستغرق وضع التقرير الحكومي فيها سنة كاملة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ولها أصلها الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان قول المحكمة إنها مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وأن المدعى بالحق المدني هو المضرور من الجريمة بوصفه الشخص الذي آلت إليه العملية والمسئول قبل بنك مصر عنها وهو الذي قام بسداد مبلغ العجز الناشئ عن الجريمة مباشرة إلى وزارة التموين عن طريق بنك مصر بموجب المستند المؤرخ في ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ ، هو قول صحيح ، إذ ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أي شخص ، ولو كان غير المحني عليه ، مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناجما عن الجريمة مباشرة ، وكانت المحكمة إذ اعتبرت الطاعن وكلا عن المدعى المدني في الفترة السابقة لوفاة والده ، وبعد وفاته قد استندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق من أقوال الشهود الدالة على حلول الطاعن محل والده برضاء المدعى بالحق المدني وابنه . ومن اعتراف الطاعن نفسه — على ما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة

بضمها تحقيقا لهذا الوجه من أوجه الطعن ، ولا يؤثر في ذلك ما جاء بالحكم من وجود عقد جديد بين الطاعن والمدعى بالحق المدني ، في حين أنه لا يوجد عقد مكتوب ، وكان غير صحيح ما ورد بأسباب الطعن من أن المحكمة غيرت وصف التهمة باستبدال المجنى عليه بوزارة التموين والنقود بالدقيق ، ذلك أن الدعوى رفعت أصلا على أساس أن المجنى عليه هو المضرور من الجريمة ، كما أن الحكم الابتدائي إذ دان الطاعن لم يستبدل ثمن الدقيق بالدقيق ، وما قالته المحكمة الاستئنافية من ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا يستقيم الحكم بدونه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تعرض لطلب الطاعن التأجيل لتمكينه من تقديم تقرير استشاري ، فرفضه للاعتبارات السائغة التي أوردها ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠٢ )

القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إثبات . الدليل غير المباشر . يكفي .
- ( ب ) حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية يثيرها . غير لازم .
- ( ج ) حكم . تسببه . دفاع شرعي . قبحه بأسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .
- ( د ) سلاح . الإغفاء . العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم مريان حكمه على الماضي .

١ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج ، مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٢ - إن المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد صراحة على كل جزئية يثيرها ، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم .

٣ - إذا كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهم بقولها " إنه يسقط ما يدعيه المتهم من أنه ضابط المجنى عليه يسرق عنياً ، فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من اعتباره في حالة دفاع شرعي " .  
إن هذا الرد سائق وكاف لنفي قيام تلك الحالة ، إذ ما دامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى أن واقعة " رقة العنب " ، وهي أساس الدفع بقيام حالة

الدفاع الشرعى ، هى واقعة مختلفة ولا أصل لها ، فإن ذلك ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى بجميع الصور الميينة فى القانون .

٤ - إن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة وذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين أسلحة نارية أو ذخائر معاقبا على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٣١ (١) التى أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيرى للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه - أولا - قتل بدران أبو اليزيد رشوان عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيت النية على قتله واستدرجه إلى الحديقة حراسته ثم انهال عليه بجسم منلب راض ثقيل قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وثانيا : أحرز سلاحا ناريا ( بندقية مششخنة ) تطلق الرصاص بدون ترخيص . وثالثا : أحرز ذخائر ( طلقات نارية ) مما يستعمل فى الأسلحة حالة كونه غير مرخص له بإحراز السلاح وحيازته . وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة أسيوط الابتدائية إحالته إلى محكمة جنايات أسيوط لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ٥ و ٣/٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول "ب" المرفق ، فقررت الغرفة بذلك فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وادعى أبو اليزيد

رشوان بحق منى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً ، أولاً : بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنوات عن النعمة الأولى عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات لأنه ضرب المجنى عليه عمداً بجسم صلب فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وثانياً : بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات عن التهمتين الثانية والثالثة والمصادرة عملاً بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وبالجداول "ب" المرفق بهذا القانون بالنسبة للثمة الثانية ، وبالمواد ٥ و ١٠ و ١٢ من هذا القانون بالنسبة للثمة الثالثة مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات ، وثالثاً : بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى مدنياً قرشاً صافياً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسةائة قرش أتعاب محاماة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى أوجه الطعن الأربعة الأولى هو أن الحكم المطعون فيه فضلاً عن تناقضه وقصوره فى التسبيب مسخ الوقائع وحملها ما لا تحتمل ، ذلك بأنه بعد أن ذكر أن الطاعن اصطحب المجنى عليه وقت الغروب وجد جثة المجنى عليه هامة ومصاباً فى رأسه من آلة كالقأس بعد نحو مائى ساعات لم يعلم ما ذا جرى فى خلالها — بعد أن ذكر الحكم ذلك ، اتخذ من هذه الحلقة المفقودة دليلاً على أن الطاعن هو الذى اعتدى على المجنى عليه فى تلك الفترة مفترضاً وقوع نزاع فيها بينهما أدى إلى هذا الاعتداء دون أن يبين الدليل على هذا النزاع المفترض ، أما استناد الحكم فى إدانة الطاعن إلى عدم صحة دفاعه ، فإنه يخالف لقواعد الإثبات فى القانون الجنائى التى توجب على سلطة الاتهام إثبات الواقعة الجنائية على المتهم قبل أن يبدى دفاعه إلا إذا كان معترفاً ، وعدم



صحة الدفاع هو والآنكأر سواء لا يصلح أيهما دليلا على ثبوت الادانة ، هذا إلى أن استدلال الحكم بالكشف الطبي على نفى واقعة السرقة متى يدعيها الطاعن هو استدلال فاسد ، لأن ثبوت أن إصابة المجنى عليه حدثت من فأس وليس من عيار ناري لا يتعارض ولا يتفق وقوع السرقة ، إذ من الجائز أن يكون المجنى عليه قد ضرب من آخر ، ثم أحس الطاعن بحركة في الحديقة فأطلق النار ، ولما سمع أنين المجنى عليه بعد ذلك ظن أنه أصيب من الأعيرة التي أطلقها ، وهو تصوير محتمل لا دليل على عدم صحته ، وكذلك أخطأ الحكم في الاستدلال حين اعتبر أن الطاعن قد قلب الحقيقة بقوله إنه لم يعرف شخصية المجنى عليه بعد إطلاق الأعيرة ، مع أن الثابت من الأوراق أن شيخ الخفراء قد استحال عليه أيضا التعرف على شخصية المجنى عليه في الظلام .

.. وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه " أن المجنى عليه بدران أبو اليزيد رشوان كان يشتغل في مغرب يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ مع أخيه رضوان أبو اليزيد رشوان في رى زراعة لها بناحية الهامية بمركز البدارى بمديرية أسيوط ، إذ قدم المتهم سرى موسى محمد ، ودعا المجنى عليه ليدخن تمباك وانصرفا معا سائرين بالجهة القبلىة نحو حديقة فاكهة لوالد المتهم ولعميه عباس واسماعيل مساحتها نحو اثني عشر فداناً ، وفي أحد أركانها مسكن لوالد المتهم ويقوم المتهم بحراستها ، ومضت بضع ساعات منذ أن سار المتهم مع المجنى عليه لم يعرف فيها شيء من أمرهما ، إلا أن المجنى عليه ضرب أثناءها بضربة آلة كالفأس بخلف رأسه نتجت عنها وفاته ، ووقف المتهم عند الجثة بالحديقة وذهب والد المتهم حوالى منتصف الليل وأبلغ العمدة بأنه بينما كان ابنه المتهم يمر بحديقته ليلا وجد بها إصمصا ، وأنه أطلق عليهم أعيرة أصابت هناك لصا لا يعرفه ، وكلف العمدة شيخ الخفراء أحمد سليمان حسن وبعض الخفراء بالذهاب لمحل الحادث ووجدوا المجنى عليه ملق بالحديقة متوفى ، وبجانبه المتهم فضبطوه وضبطوا معه بتدقيته الموصوفة بالتحقيقات وبتقرير الطبيب الشرعى والى اعترف بأنها له وأربع حلقات غير مطلقة وجدت بالحديقة غير بعيد من مكان الجثة ، ومثروا رجال البوليس في صباح اليوم التالى على ثلاثة أطرف مطلقة

على مقربة من ذلك المكان ، وقال المتهم إنها هي التي كان أطلقها نحو من خشى أن يكونوا لصوصا ، ولم يسفر التحقيق على وجه مؤكد عن سبب الحادث ، وترى المحكمة - لما سيشار إليه بعد - أن نزاعا وقتيا ثار بين المتهم والمجنى عليه أدى بالأول لضرب الأخير بمثل فأس ضربيتين إحداهما بظهره سلاحه في رأسه والأخرى بحد السلاح ، فلما وجد المتهم أن المجنى عليه قد توفي وهو معه وبعد أن استصحبه أمام أخيه وغيره من الشهود ، لجأ المتهم إلى تصوير الحادث بما يدعيه في دفاعه من أنه ( المتهم ) كان يطلق النار صوب لصوص سمع حركتهم بالحديقة فهربوا وأصيب من بينهم المجنى عليه ، مما قطع بكذبه التقرير الطبي عن سبب الوفاة . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، ومن هذه الأدلة التي أوردها ما شهد به أخو المجنى عليه من أن الطاعن حضر إليه في حقله وقت الغروب ودعا أخاه للتدخين معه واستصحبه وسار به في الطريق الموصل للحديقة ، ووجود المجنى عليه بعد ذلك قتيلا في حديقة والد الطاعن التي يحرسها هذا الأخير ، وما دل عليه تقرير الطبيب الشرعي من أن وفاة المجنى عليه هي نتيجة الضرب بفأس على رأسه ، وتخبط الطاعن في دفاعه واعترافه في التحقيقات بأن وفاة المجنى عليه كان نتيجة إصابته من عيار نارى أطلقته من بندقيته عند ما سمع صوتا بين أشجار الحديقة ظنه لصا ، وما استخلصته المحكمة من ظروف الواقعة من نفى واقعة السرقة التي يدعيها الطاعن ، ومن أن اعتدائه على المجنى عليه لم يكن على الصورة التي رواها بدلالة ما أثبتته الكشف الطبي من أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ليست نارية ، كما يدعى الطاعن ، ولكنها حدثت من الضرب بفأس ، ولما كانت بين من ذلك أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد وزنت أدلة الدعوى وقدرتها ، ثم رتبته عليها ما رآته مؤديا إليه من ثبوت الواقعة في حق الطاعن ، وكان لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج ، مما تكشف لها من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن المجادلة في ذلك إنما ترد على موضوع الدعوى ومبلغ كفاية الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الدفاع عن الطاعن أثار أمام محكمة الجنايات أن واقعة استصحاب الطاعن للمجنى عليه إلى الحديقة لا تستقيم مع ما دلت عليه المعاينة من أن الكرامة التي كان يزحف المجنى عليه تحتها ترتفع عن الأرض نحو ٧٠ سم ، فلا يتصور وقوع الاعتداء عليه وهو في هذا الوضع ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهرى ، فشاب حكمهما القصور ، أما ما أثاره الدفاع بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى ، فقد رد عليه الحكم ردا قاصرا ، لأنه لم يتناول ما إذا كان الطاعن بعد سماعه الصوت فى العنب قد تخوف من فعل يحدث منه الموت أو جراح بالغة طبقا للمادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات ، وسكوت الحكم عن الرد على هذه الصورة من صور الدفاع الشرعى عن النفس يجعله مشوبا بالقصور المبطل له .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد صراحة على كل جزئية يثيرها إذ الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التى أوردتها الحكم . ولما كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعن بقولها : " إنه بسقوط ما يدعيه المتهم من أنه ضبط المجنى عليه يسرق عنبا ، فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من اعتباره فى حالة دفاع شرعى " وكان هذا الرد سائغا وكافيا لنفى قيام تلك الحالة إذ ما دامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى أن واقعة سرقة العنب ، وهى أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى هى واقعة مختلفة ولأصل لها ، فإن ذلك ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع بجميع الصور المبينة فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه السادس هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بالهمتين الثانية والثالثة على الرغم من أنه دفع بأنه معفى من العقاب طبقا لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ ، والمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك لأن هذا القرار أعفى من العقاب من يحوز أو يحوز أسلحة أو ذخائر أو مفرقات بغير ترخيص إذا قدمها فى خلال السبعة الأيام التى نص عليها فيه ، غير أن الحكم رفض هذا الدفع وقضى بالإدانة استنادا إلى



أسباب مخالفة لقانون ، منها أن الطاعن لم يقدم السلاح طائفا مختارا على النحو الذى عناه القرار المذكور وإنما قدمه فى حدود التهمة التى دار التحقيق معه عنها ، وهو استناد خاطئ إذ القرار قد رتب الإعفاء على مجرد تقديم السلاح بغض النظر عن الباعث على تقديمه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين أسلحة نارية أو ذخائر معاقبا على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٣١ ( ١ ) التى أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه فى هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسرى للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن جرمي إحراز السلاح وإحراز الذخيرة اللتين نسبتا إلى الطاعن قد وقعتا فى ليلة ٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ أى قبل صدور القانون المتقدم الذكر ، فإن الحكم إذ عاقبه عنهما يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل ركن المحكمة ، وحضور المادة الأستاذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠٣ )

### القضية رقم ١١٨١ سنة ٢٤ القضائية :

وصف التهمة ، نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة قتل عمد .  
لا مصلحة للتهم فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له  
فاعتبرته شريكا بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلا ، دون أن  
تلقت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن هذا التغيير لم يترتب عليه إضافة عناصر  
جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلا ، ولم يؤد إلى  
تسديد العقوبة التي كان مطلوبا تطبيقها من بادئ الأمر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر قضى براءته بأنهم : قتلوا عمدا ومع سبق  
الاصرار محمد عثمان السيد وهانم دكروري محمد بأن عقدوا النية على قتلها ، وأعدوا  
لذلك سلاحا ناريا ( بندقية خرطوش عيار ١٢ ) واتجهوا إلى حيث يبيت المجنى  
عليهما وأطلق المتهم الأول مقذوفا ناريا ، فأصاب المجنى عليهما بالإصابات  
الموصوفة بالتقارير الطبية وتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما -  
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٣٠  
و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت  
حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ومعاقبة المتهم الثاني

بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وذلك عملاً بمادتي الاتهام بالنسبة للأول لأنه ارتكب جريمة القتل المذكور آنفاً ، وبهما وبالمادتين ٢/٤٠ — ٣ و ١٠ عقوبات لثتيم الثاني لأنه اشترك مع الأول في ارتكاب جريمة القتل بطريق الاتفاق والمساعدة ، مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بالنسبة للاثنتين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحنة

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم شابه القصور من ستة وجوه : الأول — إذ قرر الحكم بتوفر نية القتل مع أن إصابة المجنى عليها الثانية هانم ذكروري محد كانت في كتفها في غير مقتل ، وذلك لا يكفي لإثبات نية القتل . والثاني — أن الدفاع عن الطاعنين دفع بأن المجنى عليها أصيبت من العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه الأول ، وأن تقرير الطبيب الشرعي لم يبين مكان الضارب من المضروب ، ولم يقطع بأن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة إصابتها بالمقدوف ، فلم تتناول المحكمة هذا الدفاع ، ولم ترد عليه ، مع أنه لو صح لانتفت معه جريمة القتل . والثالث — إذ أخذ الحكم بجزء من شهادة محمود عثمان القاضي ، واطرح الجزء الباقي ، مع عدم وجود سند من الوقائع يبرر هذه التعجزة . الرابع — إذ غيرت المحكمة الوصف القانوني للفعل المنسوب للطاعن الثاني دون أن تلفت نظر الدفاع عنه ، مع مخالفة ذلك للمادة ٣٠٨/٣ من قانون الإجراءات الجنائية . الخامس — أن الحكم أخذ بأقوال المجنى عليها من أنها رأت الطاعنين على بعد ثلاث أقدام مع أن التقرير الطبي أثبت وجود اسوداد ونمش البارود بوجه المجنى عليه الأول ، مما يقطع بأن فوهة السلاح كانت على بعد سنتيمترات منه . السادس — بنت المحكمة عقيدتها بالإدانة على أنه ليس من الهين أن تهم البتوة الأبوة إلا أن تكون ذلك وليد التحقيق واليقين ، مع أنه سبق للمجنى عليها أن اتهمت أباه الطاعن الأول بسرقة وحفظ بلاغها .

ومن حيث إن هذا الطعن بكافة وجوهه مردود بأن الحكم عني ببيان إصابات المجنى عليها الثانية فقرر أنه ثبت من تقرير الطبيب الشرعي أنها مصابة بعيار ناري



بالكتف الأيمن والجهة اليمنى من الرقبة ، وأنه تناول نية القتل لدى الطاعنين ، فقرر أنها ثابتة من أن الأول منهما استخدم سلاحا ناريا وأطلقه على المجنى عليهما من مسافة قريبة على مقتل من جسمهما ، فقضى على المجنى عليه محمد عثمان السيد مفردا ، وأحدث بالأخرى تلك الإصابات الموضحة بالتقارير الطبية والتي أدت إلى وفاتها — وهذا الذى ورد بالحكم كاف فى إثبات نية القتل . ولما كان الحكم قد أثبت أنه فى لیسلة الحادثة كانت المجنى عليها هانم دكرورى تنام فى الجرن وبجوارها ولدها وزوجها المجنى عليه الأول ، وأن التقرير الطبى الشرعى أثبت أن المجنى عليه الأول الذى كان راقدا بجوار المجنى عليها الثانية أصيب بجرح نارى بالجهة اليمنى لمؤخر الرأس من عيار نارى أطلق عليه من الخلف مع انحراف قليل نحو الجهة اليمنى . كما أثبت الحكم أن التقرير الطبى المؤرخ فى ١٩٥٣/١١/١ دل على أن المجنى عليها حين دخولها المستشفى كانت متماكة لقواها العقلية ، ثم توفيت لإصاباتها بتيتانوس جراحى مضاعف للإصابات النارية ، وكان يبين من ذلك أن الحكم بين مكان الضارب من المضروب ، وأخذ بالتقرير الطبى المؤرخ فى ١٩٥٣/١١/١ بأن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة للإصابات النارية التى أحدثها بها الطاعن الأول ، وكان للحكمة أن تأخذ فى ذلك بتقرير طبيب المستشفى دون تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت تعذر ترجيح أن الإصابة بالتيتانوس كانت من مضاعفات الإصابات النارية — لتعلق ذلك بتقدير الدليل وهو متروك لها ، وكان سيان أن يكون الذى أصاب المجنى عليهما ، مقدوفا واحدا أو مقذوفين ، ما دام أن ذلك لا يؤثر فى توثيق نية القتل العمد لدى الطاعنين بالنسبة للمجنى عليه الأول وبالنسبة للمجنى عليها الثانية ، ولو كان المقذوف الذى أصابهما واحدا لاثنتين ، وما دامت العقوبة الموقعة عليهما مقررة لجريمة القتل العمد دون أن تكون مقترنة بجريمة أخرى — لما كان ذلك وكان للحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ منها بما تظمن إليه ، وتطرح ما دون ذلك ، دون معقب عليها ،

وكان لا مصاحبة للطاعن الثاني فيما يقوله من تغيير وصف التهمة بالنسبة له مادام  
اعتباره شريكا بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلا لم يترتب عليه  
إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلا،  
ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطالوبا تطبيقها من بادئ الأمر . هذا ولا  
محل لما يقول به الطاعنان من وجود تناقض بين أقوال المجنى عليها الثانية  
والتقرير الطبي ، إذ لا تعارض في واقع الأمر بين مؤدى الدليين — لما كان  
ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعنان فيما عدا ذلك لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير  
الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة - وبحضور المادة الاساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ١٠٤ )

### القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢٤ القضائية :

- (١) حكم . تسمية . دفاع . قول المتهم " وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء معايينة " .  
هو ليس بطلب ولأنما وجه من أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردا خاصا .
- (ب) قرض . طعن غير منتج . مثال .
- (ج) إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ أ . ج  
وما بعدها . لا بطلان .
- (د) تحقيق . التأخر في تبليغ حوادث الجنايات . عدم تأثيره على صحة ما تجر به السلطة  
المختصة من تحقيق .

١ - إن قول المتهم " وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء معايينة " لا يعد طلبا بل يندرج تحت أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردا خاصا ويكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من أطرافها ومن استناد المحكمة إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها الإدانة .

٢ - إذا تبين أن الضابط الذي قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل الكافية ما يميزه قانونا إجراء القبض والتفتيش وفقا لما تنحوله المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى للتمهم من المنازعة في توافر حالة التلبس .

٣ - إن قانون الإجراءات الجنائية لم يربط بطلانا على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها ( في خصوص ضبط وتحرير الأشياء المتعلقة بالجريمة )



مما يجعل الأمر مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع فما دامت قد اطمأنت إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية ، فلا يجوز التعقيب عليها .

٤ - إن مجرد التأخر في تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجريه من تحقيق تلك الحوادث .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به ، فقررت بذلك ، وأمام محكمة جنايات القاهرة دفع المتهم أولا - ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس وثانيا - ببطلان إجراءات تحرير المواد المضبوطة ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام المذكورة - بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة ، وقالت في حيثيات حكمها إن الدفيعين على غير أساس ولا يعتد بهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول من طعنه إن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع ، إذ طلب إجراء معاينة لتبين أن من يكون خارج هذا المحل لا يستطيع مشاهدة حالة التلبس ، مع وجود البنك الذي يعمل المتهم عليه ووجود أدوات أخرى ، إلا أنها لم تجب الطلب أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ، أن ما ذكره الطاعن خاصا بالمعاينة هو قوله : " وإذا لم تظمن المحكمة ، فيمكنها إجراء معاينة " - ولما

كان ما قاله الطاعن من ذلك لا يعد طلباً ، بل يندرج في واقع الامر تحت أوجه الدفاع التي لا تتطلب رداً خاصاً ، بل الرد عليها مستفاد من اطراحها ومن استناد المحكمة إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها الإدانة .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الجريمة لم يكن متلبساً بها ، هذا على فرض أن الطاعن ألقى خلف ظهره الملتصق بالخائط بالورقة التي تحوى المادة المخدرة إذ لا يستطيع الشهود في هذا الوضع تعرف ما تحويه تلك الورقة .

وحيث إنه وإن كان الحكم قد اعتبر الطاعن في حالة تلبس ، إلا أنه لا جدوى له من المنازعة في توافر هذه الحالة ما دام أنه يبين مما أثبتته المحكمة أن الضابط الذي قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر الذي كان يحاول إخفائه في حذائه كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجيزله قانوناً إجراء القبض على المتهم وتفتيشه وفقاً لما تحوله المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور ، كما أن إجراءات تحريز المضبوطات وقعت باطلاً ، ذلك بأن المحكمة لم تراع أحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ لم تعرض المضبوطات على المتهم ، ولم يوقع على المحضر ، ولم توضع المضبوطات في أحراز ، وقد بقيت المضبوطات بالقسم أكثر من شهر ، وأعيدت من مصلحة الطب الشرعى مرتين ، مما لم يعد معه المتهم مطمئناً على سلامتها ، وقد أبدى الدفاع للمحكمة أن الأحراز التي أرسلت للتحليل ليست هي التي تحتوى على المواد المضبوطة وطلب استحضارها واستدعاء الكيميائي الذي باشر التحليل ، كما ذكر أنه لو حصل تدخين الحشيش بالشيشة المضبوطة لوجد أثره بالماء — هذا إلى أن المحكمة لم تناقش التناقض بين أقوال الشهود ، بل اكتفت بمررد أقوالهم في تحقيق البوليس ، ولم تأخذ بما شهدوا به أمام النيابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فأورد ما أثبتته التحليل من وجود

آثار حشيش بغسالة الشيشة وغسالة حجرها وما عليه من خم وبالرجوع إلى محضر الجلسة بين أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استحضار المضبوطات أو استدعاء الكيماى الذى أجرى تحليلها كما يدعى - ولما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشأن تحرير المضبوطات ، وقال إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن معاون المباحث قام بوزن كمية الشدرات المضبوطة ، وحرزها جميعا فى حرز ذكر رقمه وأودعه الخزانة ، كما أودعت الأعرار الأخرى خزانة القسم على ذمة المحضر - لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب بطلانا على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها بما يجعل الأمر مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع ، وما دامت قد اطمأنت إلى سلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبطية القضائية ، فلا يجوز التعقيب عليها . أما ما يزعمه الطاعن من وجود تناقض بين أقوال الشهود ، فإنه لم يبين مواطن هذا التناقض فى طعنه ، ومن ثم يكون ما يثيره فى هذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الخامس بطلان الإجراءات إذ أن النيابة لم تخطر فور وقوع الحادث ، ولم يحصل التبليغ إلا فى ظهر اليوم التالى ، وقام معاون البوابس بالتحقيق واستجواب المتهمين ، مع أن الواقعة جنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما جاء بهذا الوجه فقال إن الطاعن لم ينله ضرر من تأخير التبليغ ولما كان ما أثبتته الضابط من الإجراءات التى قام بها فى محضر حرره ، هو قيام منه بواجب فرضه عليه القانون فى المادتين ٢٤ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مجرد التأخر فى تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر فى صحة ما تجر به من تحقيق تلك الحوادث - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قامت بتحقيق الواقعة المنسوبة إلى الطاعن بالجلسة وفى حضوره وحضور محاميه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

بإقامة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠٥ )

القضية رقم ١٢١٣ سنة ٢٤ القضائية :

قبض . الأمر به . لا يلزم أن يكون مكتوبا .  
إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بصفقتهم موظفين عموميين مكلفين بالقبض  
على المتهم على سليمان في الجناية رقم ٣٠٥٤ سنة ١٩٥١ صدفا والتي عقوبتها  
الاعدام أهملوا في الإجراءات اللازمة للقبض عليه بقصد معاونته على الفرار  
من وجه القضاء . وطلب السيد قاضي التحقيق من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة  
الجنايات لمحاكمتهم بالمسادين ١٤٠/١٤١٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك  
ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمبادئ الاتهام بمعاقبة كل من  
المتهمين سبع سنين بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... ومن حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم  
بني على اجراء باطل إذ استندت المحكمة في قضائها بالإدانة فيما استندت  
إلى الاطلاع على الجناية رقم ٣٠٥٤ سنة ١٩٥١ صدفا المتهم فيها  
على سليمان وآخرون مع أن هذه الجناية لم يصدر أمر بضمها ولم تكن

مطروحة أمام الهيئة . ولم يطلع عليها الدفاع عن الطاعنين ولم تلفته المحكمة إلى ذلك .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة أثبتت به <sup>٢٢</sup> أنها اطلعت على دوسيه القضية ٣٠٥٤ سنة ١٩٥١ جنابات صدفًا واتضح أنها مقيدة ضد علي سلمان وآخرين بوصف أنه وآخرين في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ اشتركوا مع علي همام بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل بنهان سلمان عمدا مع سبق الاصرار ولأنه اشترك مع مجهول في قتل خلاف قطب عمدا مع سبق الاصرار وقد وجد علي سلمان هاربا فأمر المحقق في نفس يوم التحقيق بالبحث عنه وإرساله لانيابة مقبوضا عليه ولما قبض عليه في ليلة أول فبراير سنة ١٩٥٢ أرسل مقبوضا عليه وأفرج عنه في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت التهمة التي دين بها الطاعنون هي أنهم بصفتهم موظفين عموميين كلفوا بالقبض على علي سلمان أهملوا في الاجراءات اللازمة للقبض عليه بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء ، وكان الظاهر من محضر الجلسة أن المقصود من الاطلاع على القضية رقم ٣٠٥٤ سنة ١٩٥١ هو التحقق من وجود أمر بالقبض على المتهم الهارب ونوع التهمة التي كان متهما بها ، وقد تم ذلك في حضور الدفاع عن الطاعنين وبغير اعتراض . لما كان ذلك وكانت القضية المشار إليها قد ورد ذكرها صراحة في وصف التهمة المقامة على الطاعنين فليس لهم من بعد أن ينهوا على المحكمة اتخاذ هذا الاجراء وليس فيه أي إخلال بحقهم في الدفاع .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم بني على خطأ في الاسناد إذا ثبت أن الطاعنين أقارب علي سلمان الهارب المطلوب القبض عليه مع أنه ليس في أوراق القضية ما يؤيد ذلك ولما كان يبين مما ورد في الحكم أن الطاعنين الثلاثة اعترفوا في التحقيقات بأنهم من عائلة علي سلمان وأن الدفاع عنهم قال ان المكان الذي ضبطوا به ليس هو منزل علي سلمان بل هو مكان مخصص لاجتماع أفراد عائلة الطاعنين وكان ذلك يؤدي إلى القول بأن الطاعنين هم أقارب علي

سلمان فلا تثريب على المحكمة إذا هي خلصت إلى هذه النتيجة ويكون القول بأن هناك خطأ في الاستناد لا أساس له .

وحيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين بموجب المادتين ١٤٠/٢ و ١٤١ من قانون العقوبات مع أن الاطلاع على الجناية رقم ٣٠٥٤ سنة ١٩٥١ يدل على الطاعنين لم يكلفوا بالقبض على سلمان بل قال رجال البوليس بأنهم كفوهم بالقبض عليه تخلصا من المسؤولية الملقاة على عواتقهم وكان على المحكمة أن تطبق المادة ١٤٤ بدلا من المادتين ١٤٠/٢ و ١٤١ من قانون العقوبات وأن تحكم على الطاعنين بالحبس أو الغرامة بدلا من السجن . ولما كان الحكم قد حصل واقعة تكليف الطاعنين بالقبض على سلمان مما شهد به عباس على عمر رئيس نقطة دير الجنادلة من أنه أمر الطاعنين بوصفهم قوة الحفراء النظاميين لنساحية دير الجنادلة بالقبض على سلمان تنفيذا لأمر المحقق ، وكان القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا فلا تثريب على المحكمة إذا هي اطمأنت إلى ما شهد به الشاهد المذكور من أنه كلف الطاعنين بالقبض على سلمان ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



( ١ - ٦ )

القضية رقم ١٢١٦ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إثبات . تقارير طبية . حرية المحكة في تقديرها .
- ( ب ) إثبات . جهود . الأخذ بأقوالهم في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم بالجلسة .  
جائز .
- ( ج ) حكم . عدم التوقيع عليه في الثانية الأيام التالية لصدوره . لا بطلان .
- ١ — للمحكة باعتبارها الخبير الأعلى أن تأخذ بتقرير طبي متى اطمأنت إليه واقتنت بما ورد فيه وأن تطرح تقريراً آخر يخالفه ، دون أن تكون ملزمة بالاستجابة إلى طنب الدفاع مواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو مناقشتهم والاستعانة في الترجيح بغيرهم .
- ٢ — للمحكة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم بالجلسة دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقوالهم الأولى .
- ٣ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم توقيع الحكم في ميعاد الثانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل جابر درويش عسر عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحاً قاتلاً "فأساً" وتوجه إلى مكان الحادث وترقب له ليتوصل إلى قتل المجنى عليه حتى إذا ما ظفر به ضربه بالفأس عدة ضربات في مواضع قاتلة من جسمه وعلى رقبته ووجهه وعضده فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات شين الكوم قضت بحضوريا - عملا بمواد الاتهام - مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة سعد على صبيح بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تقدم لمحكمة الموضوع بتقرير طبي استشاري من الدكتور محمد أحمد سليمان جاء فيه أن وفاة المجنى عليه هي نتيجة الالتهاب الرئوي الحاد الموصوف بتقرير الصفة التشريحية ، وأن هذا الالتهاب في الراجح نشأ عن حالة مرضية لا علاقة لها بالاصابات التي كان المجنى عليه قد شفى منها تماما عند خروجه من المستشفى قبل وفاته بنحو شهرين ودعم الطبيب رأيه بأسانيد فنية بينها في تقريره ، وفند ما ذهب إليه مفتش صحة المركز والطبيب الشرعي الذي شرح الجثة من أن المجنى عليه أصيب بمرض التانوس الجراحي وأن الوفاة كانت مصحوبة بتسمم دموي صديدي من امتصاص حفن من الجرح ولذلك طلب الدفاع عن الطاعن استدعاء هذا الطبيب الاستشاري لمناقشته بحضور الطبيب الشرعي أو إرسال القضية إلى كبار الأطباء الشرعيين للوقوف على حقيقة سبب الوفاة ، غير أن المحكمة اكتفت باستدعاء الطبيب الشرعي المساعد وهو مرءوس للطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية مناقشته في غيبة الطبيب الاستشاري ثم قضت بإدانة الطاعن .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قدم للمحكمة تقريرا طبيا استشاريا من الدكتور محمد أحمد سليمان وطلب من المحكمة استدعاء الأطباء الشرعيين لمناقشتهم أو إرسال القضية إلى مكتب الطب الشرعي ليقدّم تقريرا مرجحا وأرسلت المحكمة في طلب الطبيب الشرعي ثم شرعت في سماع شهود الدعوى ، وبعد أن فرغت من سماعهم حضر الدكتور اسماعيل كامل

الطبيب الشرعى بمكتب شين الكوم وأطلعت المحكمة على ملف القضية وعلى التقرير الطبي الاستشارى ثم ناقشته بعد ذلك فأيد النتيجة التى انتهى إليها تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتيجة إصابة العنق ومضاعفاتها ، وخالف الرأى الذى انتهى إليه الطبيب الاستشارى فى تقريره من أن الوفاة نتيجة التهاب رئوى حاد لاصلة له بالإصابة ، وعقب الدفاع عن الطاعن على ذلك بأنه يتمسك بطالب مناقشة الطبيب الاستشارى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تعرضت لهذا الطلب الذى تقدم به الدفاع قبل المرافعة وردت عليه بقولها " إن المحكمة ترى الأخذ بما ذهب إليه الطبيب الشرعى الذى شرح اللجنة والطبيب الشرعى الذى سئل فى الجلسة وليس أدل على صحة رأيا من وجود تقيحات بالقصبة الهوائية مما يفيد أن الجرح لا يزال موجودا ولا ترى مايدعو لاستدعاء الطبيب الذى كتب التقرير الاستشارى أو غيره فإن فيه مضیعة وتعطيلا للدعوى دون حاجة تستوجبها". وكان ماقالته المحكمة من ذلك إنما يدخل فى حدود سلطتها التقديرية للأدلة المطروحة أمامها إذ أن لها باعتبارها الخبير الأعلى أن تأخذ بتقرير طبي متى اطمأنت إليه واقتنعت بما ورد فيه وأن تطرح تقريراً آخر يخالفه دون أن تكون ملزمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع مواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو مناقشتهم والاستعانة فى الترجيح بغيرهم مادامت هى قد وجدت فيما أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لها الأمر بما يكفى لاقتناعها به ، لما كان ما تقدم فإن مايشير الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو أن المحكمة أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال الشهود فى محضر البوليس وفى تحقيق النيابة رغم أنهم مدلوا عنها أمام المحكمة دون أن تتعرض لبيان سبب هذا العدول ، هذا فضلا عن أن شيخ الخفراء قرر بالجلسة أن الطاعن مصاب بجنون متقطع مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحقق ما إذا كان الطاعن يعتبر مسئولاً عن أعماله الجنائية أو غير مسئول ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يختم ويودع فلم كتاب المحكمة فى مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره كما تقضى بذلك المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .



وحيث إنه لما كان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم بالجلسة دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقوالهم الأولى ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع بانعدام مسؤوليته ولم يطلب تحقيق مداها حتى ينمى على المحكمة عدم التعرض لهذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٠٧ )

### القضية رقم ١٢٢٥ سنة ٢٤ القضائية :

إجراءات . محكمة استئنافية . الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . إدانة المتهمين ابتدائيا دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائي دون إجابة هذا الطالب . إخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد استند في القضاء بالإدانة على شهادة الصراف الذي لم يسمع ، ثم تمسك الدفاع عن المتهمين أمام محكمة ثاني درجة باستدعاء هذا الشاهد لمناقشته ، فلم يجب هذا الطالب وأيدت الحكم الصادر بالإدانة ، مع أن القانون يوجب على محكمة ثاني درجة أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الدفاع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : بددا محتسول الأذرة المبيدة بالمخضر المملوك لهما والمحجوز عليه إداريا لصالح الحكومة والمسلم إليهما على قبيل الوديعة لحراسته وتقديمه للبيع . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح ملوى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية . فعارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان أن المحكمة المطعون في حكمها أخلت بحقوقهما في الدفاع ، فقد طلب المحامي عنهما مناقشة الصراف ، فلم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب ، وأيدت الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه واستنادا إلى أقوال الصراف .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكيم قد استندا في القضاء بالإدانة على شهادة الصراف الذي لم يسمع ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين

أمام محكمة ثانية درجة باستدعاء هذا الشاهد لمناقشته ، فلم تجب هذا الطلب بل أيدت الحكم الصادر بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحاكمات الجنائية تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة ، وكان القانون يوجب على محكمة ثانية درجة أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب على المحكمة أن تجيب الطاعنين إلى ما طلباه من استحضار الشاهد لسماعه ومناقشته ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون باطلا ، لإخلاله بحق الطاعنين في الدفاع ، ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث ما ورد ببقاى وجوه الطعن .

---



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠٨ )

### القضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى مدنية ، حكم بإثباته . اسم المدعى المدني وعلاقته بالمدعى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض .  
هي أمور جوهرية . عدم ذكرها في الحكم . يعيبه بما يستوجب نقضه .

إذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى المدني بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمدعى عليه أو صفته في المطالبة به ، مع أن هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

### الملاحظات

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - أحمد إبراهيم محمد طابع و ٢ - أبوالمواهب عبد الرحيم محمد ( الطاعن ) و ٣ - محمد حمود محمود و ٤ - خالد أحمد أيفة :  
بأنهم المتهمان الأول والثاني قتلا كامل خليفة عبد الرحمن عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا النية على قتله وأعدا لذلك عصيا غليظة وتربصا له في الطريق ولما ظفرا به انهارا عليه ضربا بالعصى فوق رأسه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهمان الثالث والرابع اشتركا مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معهما على ارتكابها وساعداهما على ذلك بالذهاب معهما لمكان الحادث لشد أزرها فوقت الجريمة بناء على هذا

الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى التحقيق أن يحيل هذه القضية على غرفة الاتهام ليحيلها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين طبقا للواد ٢/٤٠ و ١٩٣ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ . وقد ادعى بحق مدنى جابر خليفه عبدالرحمن قبل المتهمين متضامنين وطلب القضاء له بمائة جنيه مصرى بصيغة تعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت غيابيا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا لباقي المتهمين عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى ، أولا بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبإعفائهما من المصروفات الجنائية وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى جابر خليفه عبدالرحمن تعويضا مدنيا قدره مائة جنيه والمصروفات المدنية وقد نفت المحكمة عنهما ظرفى سبق الإصرار والترصد . وثانيا - براءة كل من المتهمين الثالث والرابع محمد حمود محمود و خالد أحمد ليفه مما أسند إليهما وبإعفائهما من المصروفات الجنائية ورفض الدعوى المدنية قبالهما . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

### المحكمة

.. حيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى بيان توفر نية القتل إذ استند فى ذلك إلى أنها ثابتة من الضرب بعصا غليظة على رأس المجنى عليه بذية قتله أخذا بالنار فى حين أن وصف العصا بأنها غليظة ليس له مرجع فى الاوراق هذا إلى أن الضرب بعصا غليظة فى ذاته لا يعنى انتواء القتل ولا يصح الاستدلال به على توفر هذه النية ، لأن هذه الآلة ليست قاتلة بطبيعتها كما أن الأخذ بالنار لا يدل بذاته على توفرها هذا إلى خطأ الحكم فى مساءلة الطاعن وزميله الذى حكم عليه غيابيا بالإدانة عن قتل المجنى عليه مع أن الثابت فى واقعة الدعوى أن الاعتداء وقع من عدة أشخاص وجاء بتقرير الطبيب الشرعى أن المجنى عليه إصابتهن تكفى كل منهما لإحداث الوفاة ومفاد ذلك أنه لا يمكن معرفة من من الاثنين هو الذى أحدث هاتين الإصابات إحداهما

أو كليهما خصموصا مع ترجيح اشتراك المتهمين اللذين قضى لهما بالبراءة في الاعتداء أخذا من شهادة شاهد الإثبات الأول في الدعوى ، وليس بمفهوم بعد أن تحدث الحكم عن أن هاتين الإصابتين تكفي إحداهما لإحداث الوفاة أن يستند بعد ذلك إلى قول الطبيب الشرعى إن إصابات المجنى عليه الأخرى التى لم تكن قاتلة بطبيعتها قد ساهمت هى أيضا بقدر في الوفاة ويضيف الطاعن أن الحكم أخطأ أيضا إذ استند في الإدانة إلى شهادة ناظر المدرسة وهو شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى مع أنه استشهد شهودا كذبوه وقد أطل الدفاع في تبريحه إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مع أن ظروف الدعوى كلها تدل على أن شهادته غير محتملة الصديق بدليل عدم مصادقة الشهود الآخرين له وعدم إرشاده عن رجال الحفظ الذين قابلوه وعدم وقوع اعتداء عليه هو الآخر مع أنه كان سائرا مع المجنى عليه وعدم وجود أثر دماء بمكان الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد أدلة سائغة على ثبوتها في حقه فقال إن الطاعن وزميله الذى حكم عليه غيابيا بالإدانة ومعهما الآخران — اللذان حكم لهما بالبراءة كانوا يسيرون في ذات الشارع الذى كان يسير فيه المجنى عليه وفي اتجاه مضاد له وكان كل منهم يحمل عصا وما أن رآوا المجنى عليه حتى ضربه أولهم ( المحكوم عليه غيابيا ) بعصا على رأسه ثم تبعه المتهم الثانى ( الطاعن ) فضربه أيضا بعصا على رأسه وكان معه وقتئذ ناظر المدرسة وفراشها فجريا خوفا وهلعا وأخذا يبحثان عن أحد جنود البوليس فلم يريا ما حدث بعد ذلك وإذ عاد الشاهد إلى مكان الحادث كان الأربعة قد لاذوا بالفرار ووجد المجنى عليه جثة هامة داخل دكان أحد شهود الإثبات الآخرين ثم أورد الحكم تدليلا على ثبوت الواقعة شهادة ناظر المدرسة بأنه كان يسير مع المجنى عليه هو وفراش المدرسة وإذ قابلهم الطاعن وزملاؤه الثلاثة انهال المتهمان الأول والثانى ( الطاعن ) ضربا بعصى من الشوم على رأس المجنى عليه وأن الضغينة القائمة بين فريق المتهمين والمجنى عليه بسبب مشاجرة بينهما قتل فيها شخص من كل فريق واتهم المجنى عليه في ضرب أحد فريق المتهمين هى



السبب في وقوع الحادث ، ثم استطرد الحكم الى سرد أقوال شهود الإثبات الآخرين ، وتعرض لدفاع الطاعن المتضمن حصول خلاف بين الشهود ففنده للأسباب السائغة التي ذكرها . لما كان ذلك وكان لا تعارض بين ما أخذه الحكم من أقوال الشاهد الأول وباقي الشهود وكانت المحكمة قد استخلصت من أقوالهم في منطق سليم ، أن العصى التي استعملت في الحادث هي من العصى الغليظة فإن ما يقوله الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانة الطاعن الى تقريرى الطبيب الشرعى الذى أثبت أن بالمجنى عليه إحدى عشرة إصابة وأثبت أنه برفعه فروة الرأس شاهد انسكاب دمويا شديدا بالصدغية اليسرى والمؤخر الأيسر والصدغية اليمنى والجدارى الأيمن كما شاهد كسورا مفتحة منخفضة تشمل مؤخرى الصدغية اليسرى والمؤخر الأيسر في مسافة أبعادها ٨×٨ سم يخرج منها قذف شرعى يمتد على المؤخر الأيمن حتى يصل الى الصدغية اليمنى ثم ينحرف الى أعلى ويمتد على الجدارية اليمنى وينتهى عند منتصف الإبريز السهمى ويخرج منها أيضا كسر شرعى آخر أفقى الوضع يمتد على الصدغية اليسرى وينتهى عند الإبريز المسمى الجدارى — كما شاهد كسورا مفتحة عند تقابل الصدغية اليمنى والمقدمى الأيمن يخرج منه كسور شرعية صغيرة وذكر الطبيب الشرعى أيضا أنه برفع القبوة شاهد نزيفا دمويا شديدا على سطح المخ والمخيخ وكسورا مفتحة بالحفرة المتوسطة اليسرى والعظم الصخرى والحفرة الحلقية اليسرى كما شاهد كسرا شرخيا بالحفرة المتوسطة اليمنى وانتهى نائب الطبيب الشرعى الى أن الإصابات المشاهدة بالجلثة رضية حيوية حديثة وتنتج من المصادمة الشديدة بجسم أو أجسام راضة صلبة ويجوز حدوثها من اعتداء شخص أو أكثر على القتل وذكر أن الوفاة نتجت من تهشم عظام الجمجمة وما صاحبها من نزيف دموى على سطح المخ وصدمة عصبية وقد مضى على الوفاة وقت التشريح مدة أقل من يوم تقريبا . كما أثبت نتيجة مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى في قوله ” وحيث إن المحكمة استدعت الطبيب الشرعى بسوهاج الدكتور

أحمد محمد توفيق لمناقشته في التقرير الطبي الشرعى الذى وضعه سلفه وبعد أن اطلع عليه وحلف اليمين سأله عما إذا كانت الإصابات التى وجدت برأس المجنى عليه قد ساهمت جميعها فى وفاته فأجاب بأنه قد وجدت برأس المجنى عليه إصابتان كبيرتان كل منهما مصحوبة بتفتت وأن كلا من هاتين الإصابتين تحدثت على حدة وفاة المجنى عليه وأما الإصابات الست الأولى المذكورة فى تقرير نائب الطبيب الشرعى وكذلك الإصابة التاسعة وهى الجرح الرضى الواقع بوسط جبهة المجنى عليه عند نبت الشعر فإنها فى مجموعها كل منها على حدة قد ساهمت بقدر فى الوفاة أما السحجات المذكورة فى تقرير نائب الطبيب الشرعى تحت رقم ٨٧ فإنها تحدثت من الاحتكاك بجسم خشن أما السحج والكدم المذكوران تحت رقم ١١ فيحدثان من الارتطام أو الاحتكاك بأى جسم صلب راض “ ثم تحدثت الحكم عن وصف الاعتداء الذى وقع من الطاعن وزميله فقال “ وحيث إن المحكمة ترى مما سبق ذكره أن المتهمين الأول والثانى قد قتلوا كامل خليفة عبد الرحمن عمدا بأن انهما خربا بالعصى على رأسه فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها تهشم عظام الجمجمة وتزيف دموى على سطح المخ وصدمة عصبية أدت إلى وفاته وقد شهد ناظر المدرسة الشيخ حمد الله محمود على بأنه رأى هذين المتهمين وقد فاجأ المجنى عليه وضربه كل منهما بعصا على رأسه ثم جرى لينجوا بنفسه وليستنجد بأحد رجال البوليس فلم ير ما حدث بعد ذلك وظروف الحادث وتعدد الإصابات بالرأس — تشير إلى أن المتهمين الأول والثانى لم يكتف كل منهما بضربة واحدة وإنما تابعا الاعتداء على المجنى عليه على أن إصابات الرأس وقد قست وتعددت وزادت عن الست هى فى مجموعها قد ساهمت كل منها على حدة بقدر فى الوفاة كما ذكر الطبيب الشرعى بملحة اليوم فالمتهمان مسئولان على أى حال عن القتل “ . وعرض الحكم بعد ذلك إلى التدليل على توفر نية القتل فقال “ وحيث إن نية القتل لدى هذين المتهمين مستفادة من استعمالهما عصا ضيطة وضربهما بها المجنى عليه فى رأسه أى فى مقتل بنية قتله وازهاق روحه أخذا بتار إبراهيم محمد طابع كما سبق البيان “ وجاء فى ختام الحكم أن المتهمين ( والطاعن أحدهما ) قد قتلوا

المجنى عليه في شارع عام وبحالة أشاعت الفرع لدى أصحاب الحوانيت الواقعة به حتى لقد أغلقوها وأن الاعتداء حدث منهما بوحشية صارخة . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر على ما تقدم توفرنية القتل استظهارا مؤديا إلى ثبوته في حق الطاعن وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه هو وزميله اعتديا على المجنى عليه بالضرب من عصا شوم على رأسه أحدهما به في الأقل إصابتين من بين الإصابات الأخرى التي وجدت برأس المجنى عليه فلا يجدي الطاعن . واء أ كان هو لم يحدث سوى إحدى هاتين الإصابتين أم أحدث به الغير الإصابات الأخرى التي وجدت بالرأس طالما أن ما أحدثه الطاعن قد ساهم على ما ثبت من مناقشة الطبيب الشرعي في وفاة المجنى عليه . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالتعويض للدعي بالحقوق المدنية دون أن يبين علاقته بالمجنى عليه ولا صفته في المطالبة بالتعويض فضلا عن أنه لم يبين عناصر التعويض وهل هو ضرر أدبي أم مادي .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أنه قضى للدعي المدني بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمجنى عليه أو صفته في المطالبة به . ولما كان هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٠٩ )

### القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) أراض معدة للبناء . . صدور مرسوم بتقسيمها . لا يعنى من الالتزامات التى تفرضها  
المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

( ب ) مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التى يتطلبها . هى غير الرخصة  
المقررة فى لائحة التنظيم .

١ - إن صدور مرسوم ملكى بتقسيم الأرض المعدة للبناء لا يعنى صاحبها  
من القيام بالالتزامات التى تفرضها عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٥٠ .

٢ - إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ يتطلب رخصة خاصة خلاف الرخصة  
المقررة فى لائحة التنظيم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم الأول - أقام البناء الموضح بالمحضر بدون  
رخصة . والثانى والثالث - قاما بتقسيم الأرض الموضحة بالمحضر والتصرف فى قطعها .  
دون اتخاذ الاجراءات القانونية لذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و٢ و٣ و٤ و٧ و٨ و  
١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والمواد ١٢ و١٣ و١٤ و٢٠ من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة جنتج بندر قنا الجزئية قضت بحضورها عملاً

بالمواد ١١ و ٢ و ١ من لائحة التنظيم الصادر بها الأمر العالى الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ - بالنسبة إلى المتهم الأول - أولا - بتغريمه خمسة وعشرين قرشا صاغا بلا مصاريف . وثانيا - ببراءة المتهمين الثانى والثالث من التهمة المسندة إليهما . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحاكمة قنا الابتدائية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف النيابة لرفعه عن حكم غير قابل له . وبتاريخ ١٣ و ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ حصلت النيابة على شهادتين من قلم كتاب نيابة قنا الكلية تفيدان عدم ختم الحكم المطعون فيه فى الميعاد القانونى ، فطعنت فيه بطريق النقض . . الخ .

### المحاكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم الاستئنافى المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة ، مع أن حق النيابة فى الاستئناف أصبح بعد تعديل المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ جائزا إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف . وقضى ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، أو إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ، وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته أو لسبب الخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كان مبنى استئناف النيابة بالنسبة للمطعون عليه الأول هو أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت فى القانون إذ دانت المطعون عليه المذكور بموجب المواد ١١ و ٢ و ١ من الأمر العالى الصادر فى ٢٦/٨/١٨٨٩ والمادة ٣٩٥ عقوبات باعتبار ما وقع منه مخالفة وقضت عليه بغرامة قدرها ٢٥ قرشا مع أن النيابة طلبت معاقبته بموجب المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . وهى الواجب تطبيقها وتنص على عقوبة جنحة حدتها الأدنى ١٠٠ قرش وكان مبنى استئناف النيابة بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والثالث هو أنها طلبت معاقبتهما بموجب المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءتهما استنادا إلى صدور مرسوم ملكى بالتقسيم فى ٢٣/١٠/١٩٥٢ .

٢٠٠ ( ٢٢ ) ج

وأن هذا الحكم مبنى على خطأ في القانون لأن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تمنع إقامة مبان على قطعة الأرض المقسمة قبل اتمام الأعمال المشار إليها في المادة ١٢ من القانون المذكور، ومنها رفع نصيب تلك القطعة في التكاليف إلى السلطة القائمة على شؤون التنظيم فإن الحكم الاستثنائي إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن ما جاء بوجه الطعن في محله ذلك بأن النيابة العامة اتهمت المطعون عليهم بأنهم في يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ بتدريس الأول - أقام البناء الموضح بالمحضر بدون رخصة. والثاني والثالث قاما بتقسيم الأرض الموضحة بالمحضر والتصرف في قطعها دون اتخاذ الإجراءات القانونية لذلك. وطلبت معاقبتهم الأول بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والثاني والثالث بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠. فحكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة المطعون عليهم الثاني والثالث استناداً إلى أنه صدر مرسوم ملكي بالتقسيم في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وحكمت بتغريم الطاعن الأول ٢٥ قرشاً استناداً إلى أن المنسوب له هو بناء سور، وأن القانون المنطبق عليه هو الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ والمادة ٣٩٥ عقوبات. ولما كان هذا التضيء مبني على خطأ في تطبيق القانون بالنسبة للمطعون عليهم الثاني والثالث لأن صدور مرسوم ملكي بالتقسيم لا يعفيهما من القيام بالالتزامات التي تفرضها عليهما المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبالنسبة للمطعون عليه الأول لأن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ يتطلب رخصة خاصة فوق الرخصة المقررة في لائحة التنظيم، وكانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون، فإن المحكمة الاستئنافية، إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة تكون قد اخطأت في تطبيق المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ ويتعين لذلك نقض الحكم.



( ١١٠ )

## القضية رقم ١٢١٠ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ا ) استئناف . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها المنزه عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود به .
- ( ب ) دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب الذي ذكرته المادة ١٠ من قانون . الإجراءات الجنائية لم يرسم القانون له طريقا .
- ( ج ) دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . تقديره . مسألة وقائع .
- ( د ) دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . أثره .

١ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها " لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، ذلك لأنه من غير المقبول أن يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المذكورة ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزا . ومن ثم يجب التسوية بإجازة الطعن بالاستئناف في كل الأحوال التي يجوز فيها الطعن بطريق النقض .

٢ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لمن قدم الشكوى أو طلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى العمومية بالتنازل " . لم يرسم طريقا لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به

الشكاى كآبة أو شفها ، كما يستوى أن يكرن صريحا أو ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد فى غير شبهة ، أنه أعرض عن شكواه .

٣ — إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التى أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

٤ — إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، قد جعل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

## الوقائع

رفعت الطاعنة سنية طه ناصر ( المدعية بالحقوق المدنية ) دعواها مباشرة على المتهم حافظ خليل عبد الحليم أمام محكمة جناح أسوان الجزئية متهمه إياه بأنه سبها علنا بأن وجه إليها الألفاظ الواردة بالمحضر والتى تتضمن خدشا للشرف والاعتبار وطلبت معاقبته بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات كما طلبت القضاء لها عليه بقرش صاغ تعويضا مؤقتا وفى أثناء نظر الدعوى دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية من المدعية بالحق المدنى لانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل الحاصل من المجنى عليها فى يوم الحادث وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات أولا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها وثانيا — بتغريم المتهم ثلاثمائة قرش بلا مصاريف ، وثالثا — بإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنف المتهم هذا الحكم ، ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة أسوان الابتدائية دفعت المدعية بالحقوق المدنية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وبعدم الخطأ فى تطبيق القانون وبعد نظره قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا

وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واثقضاء الدعوى الجنائية السابق التنازل عنها ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعتها بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فطعننت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في الوجهين الأول والثاني من طعنها إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بإدانة المطعون ضده وقبول الدعوى بين المدنية والجنائية بناء على أن الطاعنة لم تتنازل عن شكواها وأن النيابة العامة إذ رفعت الدعوى العمومية لم تخاف ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد ومع التسليم جدلاً بأن ما قاله الحكم الابتدائي من ذلك غير صحيح فإن المطعون ضده ما كان له أن يستأنف إذ أن الحكم وقد صدر بغرامة قدرها ٣٠٠ قرش لا يجوز استئنافه إلا لخطأ في تطبيق القانون دون الحالة المعروضة وهي مخالفته الإجراءات التي يتطلبها قانون الاجراءات الجنائية في صدد حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية مثل هذه الحالة كذلك أخطأ الحكم إذ أول عبارة مذكرة البوليس المنسوبة إلى الطاعنة بأنها تفيد التنازل عن شكواها بما في ذلك السب الذي وقع من المطعون ضده ذلك لأن عبارة المذكرة جاءت خالية من تلك الواقعة خلوا تاما . وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "فما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها" لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ذلك لأنه من غير المعقول أن يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المذكورة بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جازاً ومن ثم



يجب التسوية بإجازة الطعن بالاستئناف في كل الأحوال التي يجوز فيها الطعن بطريق النقض .

لما كان ذلك فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف يكون صحيحا .  
وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لمن قدم الشكوى، أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى العمومية بالتنازل" . لم يرسم طريقا لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنا يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شبهة أنه أعرض عن شكواه ولما كان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التي أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مذكورة الأحوال التي أقرت فيها الطاعة بقبول التوفيق بينها وبين المتهم وقد تضمنت بذلك تنازلا عما وقع عليها من سب وأنه لم يثبت حصول سب آخر خلاف ما وقع في يوم تحرير تلك المذكرة واستند الحكم فيما ذهب إليه إلى الأدلة والاعتبارات التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون ما ذكرته الطاعة في هذين الوجهين على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعة تنع في الوجه الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدعوى المدنية استنادا إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد تنازلت عن حقها فلا يجوز لها المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقها عن ذلك الفعل الذي تنازلت عنه وهو تخريج خاطئ إذ أن تسليم الحكم بحصول ضرر للمدعية كان يوجب على المحكمة أن تحكم بالتعويض حتى مع قضائها باتقضاء الدعوى العمومية لأن التنازل لا يتناول إلا هذه الدعوى الأخيرة وحدها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطالب في التنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى قد جعل أثر هذا التنازل منصبها على الدعوى الجنائية وحدها ولا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانتضاء الدعوى الجنائية تأسيسا على التنازل الذى تم من جانب الشاكية في تاريخ سابق على رفع الدعوى العمومية وكانت المحكمة الجنائية في هذه الحالة لا تستطيع نظر الدعوى المدنية التى بحكم تبعيتها للدعوى الجنائية تكون خارجة عن ولايتها لا نقضاء هذه الدعوى الأخيرة من قبل اتصال المحكمة بها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه فيما يتعلق بالدعوى المدنية والنقض بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

---

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١١١ )

### القضية رقم ١٢١٤ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) حكم . تسيبه . دفاع شرعى . قفى قيام حالته . الاستناد فى ذلك إلى بساطة  
الإصابات التى تخلفت عن الاعتداء على المتهم . عدم احتظهار الصلة بين الاعتداء  
المذكور وما وقع من المتهم من اعتداء وأيهما كان الأسبق . قصور .  
( - ) دفاع شرعى . لا يلزم لقيام حالته أن يسفر التعدى عن إصابات .

١ — إذا كان الحكم إذ قفى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم قد اقتصر  
على القول بأن الاعتداء الذى وقع عليه قد تخلفت عنه إصابات بسيطة لا تحتاج  
لعلاج ، ولم يتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على المتهم والذى  
وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع  
الشرعى لدى المتهم ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

٢ — إن حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أية إصابات  
متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة ، إذا كانت لهذا التخوف  
أسباب معقولة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع فى قتل إبراهيم أحمد الشبعان عمدا  
بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئة  
بالكشف الطبى وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف



المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٦/٤٧/٢٣٤ - ١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى ابراهيم أحمد الشبعان بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور اعملا بمواد الاتهام : بمعاقة المتهم أبو الفتوح محمد عطا بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ابراهيم أحمد الشبعان مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم طريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه قد أخطأ ذلك أن الدفاع عنه تمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه إذ أن المجنى عليه وذويه هاجموه وحلوا مواشيه من الساقية قهرا عنه ، واعتدوا عليه بالضرب ، وأثبت الكشف الطبى الذى وقع عليه فور الحادث الإصابات التى به مما يقطع فى ثبوت الاعتداء عليه . ويؤيد ذلك ما شهد به المجنى عليه ووالده وشاهد آخر من حصول عراك بين الطاعن والمجنى عليه وقت الحادث . ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا حيث لم تتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك فى قيام حالة الدفاع الشرعى ، ولم تبين المحكمة عم استخلصت أن إصابة الطاعن وهى بسيطة فى نظرها لم تكن وقت الاعتداء عليه قد تمت بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة ، كذلك لم تحقق من منهما كان البادئ بالاعتداء وإنما بنت حكمها على فرض لا يستند إلى وقائع ثابتة بالأوراق ، الأمر الذى يعيب حكمها ، بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لنفى حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها الطاعن قال . " وحيث إن القول بتوفر أركان حالة الدفاع الشرعى

لا أساس له أيضا ، لأن مجرد طلب إيقاف إدارة الساقية أو حدوث أية مشاحنة بسبب ذلك لا يبرر إطلاق النار على المجنى عليه خاصة وقد ثبت أن المجنى عليه كان مع المتهم وحده بينما كان مع المتهم آخرون ، كما أنه لم يثبت وقوع أى اعتداء على المتهم يبرر إطلاق النار ، وقد ثبت من الكشف الطبي المتوقع عليه أن ما به من إصابات عبارة عن كدم رضى بالثلث الأعلى للساعد الأيسر وسحج : ضى أسفل الساعد المذكور ولا يحتاج لعلاج “ ولما كان ما قاله الحكم من ذلك ، لا يصلح ردا لنفى ما أثاره الطاعن من أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم لم يتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والذى وقع منه ، وأى الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن . وقول الحكم المطعون فيه إن الاعتداء الذى وقع على الطاعن قد تخلفت عنه إصابات بسيطة لا تحتاج لعلاج لا يجدى فى نفي حالة الدفاع الشرعى ، إذ أن هذا الحق قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أية إصابات ، متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

( ١١٢ )

القضية رقم ١٢٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . سيبه . دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور . مثال فى جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

إن دفع المتهم باختلاس أشياء محجوزة بأنه غير مكلف بنقلها إلى السوق التى حدد لإجراء البيع فيها ، هو من الدفوع الهامة التى يتعين على المحكمة أن تمحصها وترد عليها ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بالحاجزة حالة كونه مالكا للمحجوزات ولم يكن قد تسلمها إلا على وجه الوديعة لحراستها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح اهناسيا الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بخمس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الاستئنافية قضت حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه جاء مشوبا بالقصور لعدم الرد على دفاع هام تمسك به أمام محكمة ثانية درجة وهو أن الجزر وقد وقع بناحية "قلة" وأنه حدد لإجراء البيع مرق "اهوه" فإن الطاعن غير مكلف بنقل المحجوزات إلى ذلك السوق الأمر الذي لا يجعله مسئولا عن عدم تقديمها . وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن صراف ناحية قلة أوقع حجزا إداريا على محصول قطن معبأ في سبعة أكياس وحدد للبيع يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ بسوق اهوه ، ويبين من محضر جلسة المحكمة أمام محكمة ثانية درجة أن الدفاع عن الطاعن دفع التهمة بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق ، إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع . ولما كان هذا الدفاع هو من الدفوع الهامة التي يتعين على المحكمة أن تمحصها وترد عليها أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .



( ١١٣ )

### القضية رقم ١٢٣٠ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى عمومية . انقضاؤها . بجناية لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالرغم من أسباب الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق .

إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون ( قبل تعديلها ) تقضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الوقائع التي دين بها المتهم قد وقعت في خلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٧ وإلى حين صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر لم يكن قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، وكان الطاعن لم يكتسب حقا بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله ، ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إلى تاريخ نشر القانون الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥

من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه ، ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها قد عدلت مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن قضاء المحكمة برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الوقائع يكون قضاء صحيحا يطابق القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - فتوح ابراهيم على و ٢ - محمد عباس ابراهيم "الطاعنين الأول والثاني" و ٣ - على سالم المسيرى و ٤ - محمد محمود عبد السلام و ٥ - السيد ابراهيم الصبيدي "الطاعن الثالث" و ٦ - محمود محمد لاشين على و ٧ - أحمد أمين خالد و ٨ - على محمد الرئيس بأنهم في خلال يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٧ الموافق الأشهر ربيع أول وربيع ثاني وجمادى الأولى وجمادى الثانية سنة ١٣٥٦ بنواحي كليشو وهورين مركز السنطة مديرية الغربية . المتهمان الأولان اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق في تزوير أوراق أميرية ( اقرارات بلخان نواحي هورين ومليج وحنون القروية المينة بالمحضر وتقريرى الخبيرين ) وذلك بأن اتفقا معه على تزوير هذه الإقرارات التى تفيد ملكية بعض الأهالى لقمح يراد إيداعه بشون بنك التسليف الزراعى المصرى وأنه ناتج من زراعتهم بوضع إمضاءات مزورة لكل من عبد الجواد لاشين عمدة هورين وأحمد حسب الله وسليم ماضى الرخاوى شيخها وعطيه يوسف عماره وسيد أحمد مصطفى الزيات شيخى مليج وعبد اللطيف زمزم عمدة حنون وزكى زمزم شيخها بصفتهم أعضاء اللجان القروية لتقديمها لبنك التسليف الزراعى ليتمكنوا من إبداع مقادير كبيرة من القمح الذى يتجران فيه باعتبار أنه لمزارعين . وقد وقعت الجريمة فعلا بناء على هذا الاتفاق . والمتهمون من الثالث إلى الأخير وهم من موظفى البنك اشتركوا بطريق المساعدة والاتفاق مع المتهمين الأولين فى ارتكاب جريمة التزوير سالفه الذكر بأن اتفقوا معهما على تزوير إقرارات اللجان القروية ومساعدتهما فى الأعمال المجهزة لها بتحرير صور بعضها وصلب البعض الآخر ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهمان

الأولان أيضا استعمالا لإقرارات المزورة الميية آنفا بأن قدماها إلى فرع بنك التسليف الزراعى المصرى بالسنتطة مع علمهما بتزويرها وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٩٣/١٨٣ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثانى وبالمواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من نفس القانون للباقيين . فقرر بذلك فى ١٢ من يناير سنة ١٩٤٣ . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا للأول والثانى والثالث والخامس والثامن وغيايبا عن عداهم عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات لسنة ١٩٠٤ بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والخامس والسادس و ١٨٢ و ٢/٣٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والمادة ١٧ منه بالنسبة إلى المتهمين المذكورين : أولا — بمعاقبة كل من فتوح ابراهيم على ومحمد عباس ابراهيم الطاعنين الأول والثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهمتين الأولى والثانية المستدتين إليهما وبمعاقبة كل من السيد ابراهيم الصعيدى " الطاعن الثالث " ومحمود محمد لاشين على بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهمة الموجهة إليهما : وثانيا — ببراءة كل من على سالم المسيرى ومحمد محمود عبدالسلام وأحمد أمين خالد وعلى محمد الرئيس مما عزى إليهما فى التهمتين سالفتي الذكر . فطعن الطاعنان الأول والثالث فى هذا الحكم بطريق التماس كما طعن فيه أيضا الأستاذ جبر حامد عطيه المحامى الوكيل عن الطاعن الثانى فى ٢١ من نفس الشهر ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثانى ( فتوح ابراهيم على ومحمد عباس ابراهيم استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن الأول يدعى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وأخل بحقه فى الدفاع ذلك بأنه يدفع أمام المحكمة



بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفع بناء على أن العمل بالتعديل الذى أدخل على المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بمقتضى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ يبدأ بعد شهرين من تاريخ نشره فى ١٥/١٠/١٩٥١ وفات المحكمة أن هذا التعديل قد ألغى بالموسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ورغم أن الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة ١٩٥٣/١١/٧ التأجيل لاستكمال بحث هذا الدفع فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب ، ذلك إلى أن الثابت من الوقائع وأقوال بعض الشهود من موظفى بنك التسليف أن القرارات موضوع الجريمة المنسوبة للطاعن لا قيمة لها وأن كثيرا منها يحرق بعد الصرف ، كما أن أصحاب الشأن فى هذه القرارات كانوا يتقدمون بها بأنفسهم وأقر أعضاء اللجان أن توقيعاتهم على تلك القرارات صحيحة ، ولكن محكمة الموضوع استدلت بتزوير الاستمارات على تزوير القرارات مع انعدام التلازم بين الفعلين .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة مالم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون ( قبل تعديلها ) تقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية لسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الوقائع التى دين بها الطاعن قد وقعت فى خلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٧ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر لم يكن قد مضى على وقوعها خمس عشرة سنة المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى

العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، ولما كانت الطاعن لم يكتسب حقاً بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ، ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - إلى تاريخ نشر القانون الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه ، ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها قد عدلت مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن قضاء المحكمة برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية هو قضاء صحيح يطابق القانون . لما كان ذلك . وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن الدفاع عن الطاعن هو الذى أبدى للمحكمة هذا الدفع ، وأدلى بمرافعة مسببة فيه ، ورفعت الجلسة للداوله فى هذا الدفع ، وعندما أعيذت للنطق بالحكم طلب محامى الطاعن التأجيل لتقديم مذكرة فى هذا الدفع . لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ التفتت عن هذا الطاب ولم تجبه لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن ، هذا ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجنايتى الاشتراك فى تزوير الأوراق الأميرية واستعمالها مع العلم بتزويرها ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، كما أثبت الحكم كيف اشترك الطاعن فى تزوير الاستمارات والاقراءات التى قدمها لبنك التسليف ورد على دفاعه بأن هذه الاقراءات لا قيمة لها ، وأنها لا تعتبر أوراقاً رسمية بقوله : " إن رسمية هذه الأوراق لا جدال فيها لأنها معزوة للجنة المختصة بتزويرها والتزوير الذى وقع فيها بوضع إمضاءات مزورة لأعضاء هذه اللجنة ، يكون تزويراً فى أوراق رسمية . لما كان ذلك فإن ما يشير به الطاعن لا يكون مقبولاً .

وحيث إن الطاعن الثانى ردد ما قاله الطاعن الأول بشأن الدفع بانقضاء الدعوى العمومية والإخلال بحقه فى الدفاع مما سبق الرد عليه وأضاف إلى ذلك

أن علاقة الطاعن ببنك التسليف مقصورة على نقل القمح الذي يورد إليه .  
وأن أحدا لم ينسب إليه تغيير الحقيقة في الاقرارات موضح الاتهام ، كما أن  
النوبة التي ضبطت في منزله ليس فيها من دليل يفيد اشتراكه في التزوير ، وكذلك  
فان شهادة بعض الشهود قد شابها التناقض وإن البعض منهم شهد بالجلسة  
بما ينفي ما قاله في التحقيق ، ويقول الطاعن أخيرا إن إجراءات المحاكمة قد  
وقعت باطلا لعدم إعلان المتهم السابع بالجلسة المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الاشتراك في التزوير والاستعمال  
الذين دان الطاعن بهما واستظهر بأدلة معقولة اتفاهه مع المتهم الأول على تغيير  
الحقيقة في الإقرارات المزورة ، وقال إن الطاعن ، وإن كان يعمل أمينا  
للتقل إلا أنه كان شريكا للطاعن الأول وآخر في إبداع القمح شون للبنك  
بمقتضى الإقرارات والاستمارات المزورة ، لما كان ذلك ، وكان ما يقوله  
الطاعن بشأن أركان جريمة التزوير لا وجه له ، إذ يكفي أن يكون الحكم  
فيما أثبتته قد بين أن تزوير الاستمارات وتقديمها للبنك قد كان ثمرة لاتفاق  
الطاعن والمتهم الأول بقصد الحصول على مبالغ السلف التي حصل عليها وليس  
من اللازم أن يتحدث الحكم عن كل ركن على حدة ، ما دام فيما أورده من  
الوقائع ما يدل عليه ، لما كان ذلك ، وكان استدلال الحكم على هذا الاتفاق  
بالنوبة التي ضبطت عند الطاعن مكتوبا فيها بعض مشتريات المتهم الأول  
من القمح هو استدلال جائز لا غبار عليه ، وكان لا شأن للطاعن في أن يتحدث  
عن عدم إعلان غيره من المتهمين . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن لا يكون  
إلا جدلا في واقعة الدعوى ومناقشة لأدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام  
محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين على غير أساس ويتعين  
رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١١٤ )

القضية رقم ١٥٠١ سنة ٢٤ القضائية :

قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات  
١٩٥٣ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون  
رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ الذي أوقف العمل بأحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة من المرسوم  
بقانون المشار إليه في السنتين ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعتين . عدم انسحاب  
أثره على السنة الزراعية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢  
بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤  
و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية ، إذ نص في الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة منه  
على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض  
زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم " القلب " في السنة الزراعية نفسها ، فقد  
أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة  
الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية  
محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها .  
وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم  
بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ( ١ ) من المادة  
الرابعة المشار إليها آنفاً في السنتين ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥  
الزراعتين ، وهذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ،

ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : زرع قطناً محل زراعة شتوية ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٤ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم أسبوعاً حبساً بسيطاً وكفالة مائة جنيه . استأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بيئة استئنافية ) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المرسوم رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد زراعة القطن في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى هو من القوانين المؤقتة المشار إليها بالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإذا كان قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون السالف الذكر في سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، فإن هذا الوقف يكون قاصراً على هاتين السنتين فقط ولا ينسحب أثره على سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده استناداً إلى قاعدة رجعية القانون الأصلح للمتهم يكون قد أخطأ ، هذا إلى أن القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ لم يجعل زراعة القطن عقب

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في أحكامها التي أصدرتها في نفس الجلسة في القضايا رقم ١٥٠٢

المحاصيل الشتوية في سقتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين أمرا مباحا على إطلاقه وإنما نص في المادة الثالثة منه على إضافة مادة إلى المرسوم بقانون تحت رقم ٤ مكرر تنهى عن زراعة قطن عقب زراعة محاصيل شتوية بعد المواعيد التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه إلا بالشروط والأوضاع التي تبين في القرار المذكور ، وقد صدر اعمالا لهذا النص قرار وزير الزراعة بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ يجوز زراعة القطن بعد المحاصيل الشتوية بشرط أن تتم زراعته في ميعاد غايته ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ ومفاد ذلك أن زراعة القطن بعد هذا الميعاد تستوجب عتاب الزارع طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية إذ نص في الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاثة المذكورة في أرض زرعت محصولا شتويا غير البرسيم ( القلب ) في السنة الزراعية نفسها قد أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائه . لما كان ذلك ، وكان قد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر إذ نص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة المشار إليها آنفا في السنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ الزراعتين فإن هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليها ويلزم عن ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله ، فاذا كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه في يوم ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ - وهذا التاريخ يدخل في سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية - زرع قطنا محل زراعة شتوية - فإن أحكام



المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ يسرى عليه ولا يحول دون ذلك صدور قانون جديد يوقف العمل بتلك الأحكام في السنتين التاليتين .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على تطبيق الفقرة الثانية من الفقرة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن القانون الجديد أصاح للتهم ، فإنه يكون قد أخطأ . ولما كانت المحكمة قد حجبت نفسها بناء على هذا الخطأ عن نظر موضوع هذه الدعوى فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

( ١١٥ )

القضية رقم ١٥٠٦ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) تبديد . القصد الجنائي . استظهاره . مثال .

( ب ) تبديد . إثبات . قواعد الإثبات المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل التعرض للموضوع . سقوط حق المتهم فيه .

١ — إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكا معهودا إليه بإدارة الشركة ووكيلا عن باقي الشركاء ، تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض تمناها وأضافه للملكة لإضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، فإن الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معروف به في القانون .

٢ — طالما أن المتهم بخيانة الأمانة ، لم يدفع منذ بداية التحقيق وقبل التعرض للموضوع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فإن حقه في ذلك يسقط لأن قواعد الإثبات المدنية ليست من النظام العام .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأقمشة المبينة النوع والوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لرزق الله أبو السعد ، وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه إضرارا برزق الله أبو السعد . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى رزق الله أبو السعد بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة امبايه الجزئية قضت حضوريا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وأعفته من المصاريف الجنائية وألزمت المتهم بأن يدفع للدعى مدنيا مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصاريف المدنية ومائة قرش أتعاب محاماه . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) نظرت الدعوى ثم قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا بالشغل بلا مصاريف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا فى بيان القصد الجنائى إذ هو لا يتحقق فى جريمة خيانة الأمانة إلا إذا ثبت أن الجانى تعمد التصرف فى الشئ المسلم إليه كما لو كان ما لكاله وأن يكون ذلك إضرارا بحقوق مالكه مما لم يتوفر فى حق الطاعن الذى لم تكن لديه نية الإضرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة التى دان الطاعن بها وأثبت فى حقه بأدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه من أنه تصرف فى الأقمشة التى كانت فى عهده بوصف كونه شريكا معهودا إليه بإدارة الشركة ووكيلا عن باقى الشركاء .

وقبض ثمنها وأخفى هذه الواقعة عن شركائه وادعى سرقة الأقمشة من المتجر عندما ضبط في منزله من ملابس وأشياء أخرى مملوكة للشركة . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة كما هو معروف به في القانون ما دام قد أثبت على الطاعن تصرفه في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه للملكة إضرارا بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، لما كان ذلك . فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون سديلا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعن إذ أغفل ما طلبه في مذكرة الختامية إعادة القضية إلى المرافعة . والأمر باحضار الأقمشة المحجوزة للمقابلة بينها وبين الوصف المثبت لها في محضر البوليس . وإعلان المدعى بالحق المدنى لمناقشته في نوع الأقمشة المضبوطة ووصفها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما طلبه الطاعن من إحضار الأقمشة وقال إنه طلب غير منتج في اندعوى للأسباب السائغة التى بينها . ولما كانت المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بسماع شهادة المدعى المدنى ما دام يبين من الأوراق أنه سمع أمام محكمة أول درجة بحضور الطاعن هذا إلى أنه كان حاضرا أمام المحكمة الاستئنافية في جلسة المرافعة الأخيرة ولم يطلب الطاعن مناقشته في شئ كما لم تر المحكمة أن سماعه كان لازما لظهور الحقيقة أو تجد نقصا في إجراءات التحقيق لتستوفيه . لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون على أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في الوجه الثالث على الحكم أنه خالف القانون إذ قال بسقوط حقه في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لعدم إبدائه قبل التعرض للموضوع مع أنه لا يجوز نفي ما هو ثابت بالكتابة كما يجوز الدفع بذلك في أى مرحلة كانت عليها الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما دفع به الطاعن من ذلك وبين أنه خلط في دفعه بين الشركة التى نشأت بالعقد المؤرخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٢



وانتهت بالورقة المؤرخة ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهي التي وصفت بأنها مخالصة وانصبت على الشركة وحدها . وبين واقعة الاختلاس وهي جريمة منفصلة عن عقد فض الشركة وأنه "وطالما أن المتهم لم يدفع منذ بداية التحقيق وقبل التعرض للموضوع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فإن حقه في ذلك يسقط لأن قواعد الإثبات المدنية ليست من النظام العام" . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يتفق وصحيح الثانون فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأفاضلة : مصطفى فاضل ، ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ١١٦ )

### القضية رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) خيانة أمانة . القصد الجنائي . متى يتحقق .

( ب ) حكم . تسببه . خيانة أمانة . مثال للقصور في استظهار القصد الجنائي .

١ - إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضرارا بالجنى عليه .

٢ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد المسندة إليه قد اقتصر على قوله " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والإيصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فاختلسها إضرارا بهم " . فإن هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التبديد كما هو معرف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد النقود الميينة الوصف والقيمة بالمحضر محمد أحمد يوسف والأشخاص الميينة أسمائهم بالمحضر إضرارا بهم ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١

من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلامصاريف . عارض ، وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . استأنف وكيل المتهم ومحكمة مصر الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . عارض المتهم ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلامصاريف . فطعن الأستاذ ليبب سعد الحمamy والوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التهديد لم يبين الواقعة بيانا كافيا ولم يستظهر ركن القصد الجنائي وهو إضافة الأمانة التي تسلمها الطاعن من المجنى عليهم إلى ملكه واستعمالها استعمالا شخصيا لمنفعته الذاتية إضرارا بهم وقد قام الطاعن فعلا بسداد معظم الاستحقاقات وأظهر استعدادا لإعطاء الباقي حقوقهم عند تقديمهم له مما ينتفى معه القصد الجنائي لديه .

وحيث إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضرارا بالمجنى عليه - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ دان الطاعن بالجريمة المسندة إليه اقتصر على قوله " أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والايصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فاختلسها إضرارا بهم " وكان هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التهديد كما هو معروف به في القانون فإنه يكون يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .



( ١١٧ )

القضية رقم ١٥١٠ سنة ٢٤ القضائية :

هتك مرض . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

إن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عقبة المحبى عليها سواء أ كان ذلك إرضاء للشهوة أم حبا للانتقام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : هتكا عرض ... .. بالقوة بأن أمسكت بها المتهمة الثانية ومزق المتهم الأول سروالها ووضع مادة الشطة في قبليها ( فرجها ) . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمادة ٢٦٨/١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك في ١٩٥٤/١/٩ وادعت ... .. بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بمعاقبة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاقبة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامهما متضامين أن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب إذ خلص إلى نتيجة لا تؤدي إليها التحقيقات سواء أمام النيابة أو المحكمة فقد قررت خضره عبد الهادي ابراهيم أمام النيابة أنها لم تشهد شيئا في الحادث وقررت فطومه ابراهيم أنها لا تعرف شيئا وقررت المحبى عليها أنها لم تشهد

من وضع الشطة في فرجها ولم تخبر أحدا ممن حضر على استغاثتها بما فعله الطاعن الأول معها، وقررت السيدة أحمد عليه أنها سمعت المجنى عليها تقول أن الطاعن الأول كواها بالنار وشهدت المجنى عليها أمام المحكمة بأن الطاعن الأول وضع أصبعه في فرجها وشهدت السيدة أحمد عليه بأنها وجدت الطاعن الأول ممسكا بالمجنى عليها وسمعت يطلب من الطاعنة الثانية الورقة ثم علمت من المجنى عليها أن الطاعن الأول وضع لها شطه وشهدت خضره عبد الهادي بأنها سمعت المجنى عليها تقول إن الطاعن الأول ضربها ولما كانت هذه الأقوال فضلا عما فيها من تناقض لا تؤدي إلى ما خلصت إليه المحكمة من ثبوت التهمة على الطاعنين. وكانت المحكمة قد استندت إلى أن الطاعن الأول مزق سروال المجنى عليها لما حالت دون خلعها ورغم مقاومتها مع عدم وجود آثار يجسمها تدل على المقاومة وعدم وجود سروالها وهو الدليل المادي على حصول الجريمة ولم تتحدث عن نية العمد واستندت إلى الكشف الطبي رغم أنه يدل على حصول التهاب بمثانة المجنى عليها وذلك لا يحدث من وضع الشطة في فرجها فان ذلك كله قصور يعيب الحكم وقد أدى بالمحكمة إلى اعتبار ما وقع من الطاعنين جريمة هناك عرض مع أن ما وقع منهما لا يعدو أن يكون مشاجرة أو جريمة فعل فاضح إذ جريمة هناك العرض لا تتوافر إلا إذا وقع الفعل بقصد جنائي وهو في الحالة موضوع الدعوى يكون يتعمد كشف سوءة المجنى عليها أما وقد تمزقت ملابس المجنى عليها أثناء المشاجرة فلا يمكن القول بتوافر القصد الجنائي :

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التي دان الطاعنين بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها. وكان يبين من الحكم أن التقرير الطبي أثبت وجود آثار شطة حمراء على الفرج وفتحة المهبل وتختلف التهاب في كليهما وأن التعليل الكيماوي كشف بغسيلهما عن العثور على أجزاء نباتية للشطة وكان القصد الجنائي في جريمة هناك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم حبا للانتقام وقد خلص الحكم للأسباب السائفة التي

أوردها إلى أن الطاعنة الثانية أمسكت بشعر المجنى عليها وأرقدتها على الأرض لتساعد زوجها الأول على مقارفة الجريمة بينما أمسك الأول بقنذى المجنى عليها وفتحها بالقوة وعزق سروالها ووضع الشطة في فرجها وكانت هذه القوة كافية لشل مقاومة المجنى عليها . لما كان ذلك ، فإن المجادلة على النحو الوارد في هذا الطعن لا تكون مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة الخوض في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## ( ١١٨ )

القضية رقم ١٥١١ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات . تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط بعضها أو استبعادها . أثر ذلك على باقي الأدلة .

ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط بعضها أو استبعد تعين إعادة النظر فيما بقي منها ، وإذن فإذا كان ضمن ما استند إليه الحكم في ثبوت التهمة دليل مرده محضر تفتيش باطل ومتفرع عنه ، مما لا يجوز الاستدلال به ، فإن الحكم وإن أضافه إلى أدلة أخرى تعرض لبيانها وقال أنها مستقلة عن إجراء التفتيش ، يكون مشوبا بفساد الاستدلال .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — عليه محمد محمود و ٢ — عليه محمد مصطفى (الطاعين) و ٣ — محفوظ محمد خليفة بأنهم في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بدائرة قسم ثان الجيزة، الأولى أدارت محلا للدعارة والفجور والثانية عاونت المتهمة الأولى على إدارة محلا للدعارة والفجور . والثالث عاون المتهمة الثانية على ممارسة الفجور.



وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، ومحكمة بندر الجيزة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاثة سنوات مع الشغل وبتغريمها مائتي جنيه وبالمصادرة وغلق مسكنها وبحبس كل من المتهمين الثانية والثالث سنتين مع الشغل وبوضع المتهم الأول تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات في المكان الذي يحدده وزير الداخلية وبكفالة لكل من المتهمين الثلاثة مائة جنيه . استأنف المتهمون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٠٦٤ سنة ١٩٥٢ وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الجيزة الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين الأولى والثانية بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ( أولا ) بقبول الاستئناف شكلا . ( ثانيا ) بقبول الدفع وبطلان التفتيش وما ترتب عليه من أدلة . ثالثا — وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأولى والثانية والاكتفاء بحبس كل منهما سنة واحدة مع الشغل وبتغريمهما مائة جنيه مصرى وبوضعهما تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مع تأييده بالنسبة للإغلاق والمصادرة . رابعا — وفي موضوع استئناف المتهم الثالث بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وبرأته مما أسند إليه وأعفتهم جميعا من المصروفات الجنائية . فطعن الأستاذ لبيب جرجس المحامى والوكيل عن الطاعنة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الأستاذ على الخشخاشى المحامى والوكيل عن الطاعنة الأولى في الحكم المذكور ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الثانية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من أدلة عاد فدائها مستدلا على ثبوت النعمة قبلها بما تضمنه محضر التفتيش الباطل وما شهد به من قاموا بإجرائه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان التفتيش لأن رئيس مكتب الآداب الذى قام به لم يكن من رجال الضبط القضائى وقت إجرائه وقال أن البطلان يلحق كل ما تفرع عن التفتيش والضبط من أدلة ، ولما كان الحكم

إذ استعرض بعد ذلك أدلة أخرى قال أنها مستقلة عن إجراء التفتيش عاد فاستدل على ثبوت التهمة ضد هذه الطاعنة بأقوال في محضر التحقيق لشخص ضبط معها داخل المنزل عند إجراء التفتيش وهو المتهم الثالث الذي قضى ببراءته كما استدل عليها بمغادرة الطاعنة الأولى للمنزل وتركها هي وذلك الشخص معا فيه ثم "وجودهما بحالة لا يمكن أن تكون بريئة" ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك مرده الإجراء الباطل ومتفرعا عنه مما لا يجوز معه الاستدلال به على الطاعنة وكان ما ذكره الحكم من ذلك وإن كان قد أضافه إلى أدلة أخرى تعرض إيمانها إلا أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط بعضها أو استبعد تعين إعادة النظر فيما بقي منها — لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى الطاعنة الثانية وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه طعنها . .

وحيث إن الطاعنة الأولى قررت الطعن بعد انقضاء ميعاد الثانية عشر يوما المقررة بالقانون وقدمت شهادة طبية بأنها كانت مريضة من قبل صدور الحكم حتى انقضى ميعاد الطعن إلا أن هذه المحكمة ترى أطراح تلك الشهادة لعدم اطمئنانها إليها مما يترتب عليه أن يكون طعن هذه الطاعنة غير مقبول شكلا للتقرير به بعد الميعاد إلا أن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنة الثانية يقتضي نقضه بالنسبة إلى تلك الطاعنة أيضا وذلك لاتصال وجه الطعن بها ولو حدة الواقعة المتهمتين بها مما يستوجب أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما معا .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور المادة الأستاذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن داود ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

( ١١٩ )

### القضية رقم ١٥١٦ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات - شاهد - قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه وبين المجنى عليه . الأخذ بشهادته بجاز .  
إن صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ  
بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمأنت إليها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم اختلسوا الأشياء المينة بالمحضر والمحجوز  
عليها قضائيا لصالح سيد عثمان حالة كونهم مالكيين لها وعالمين بالججز . وطلبت  
عقابهم بالمادتين ٥/٣١٧ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة المنيا الجزئية  
قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل المتهمين ١٥ يوما مع الشغل  
والنفاذ . استأنف المتهمون هذا الحكم كما استأنفته النيابة بالنسبة للاثم الثالث .  
ومحكمة المنيا الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا . أولا - بعدم جواز  
استئناف النيابة بالنسبة للاثم الثالث . وثانيا - بقبول استئناف المتهمين  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية .

فطن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

... وحيث أن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تحديد زمن الحادث إذ اعتبرته ليلة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ مع أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين بارتكابه يوم ٢٤ من سبتمبر المذكور — كما أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي لم يرد على ما دفع به الطاعنون من صلة القرابة القائمة بين الحاجز والحارس وبأن الججز تحتفظ بصوري ولا أثر له ويعتبر قانونا كأن لم يكن إذ لم يصدر حكم بتثييته ولا بصحة إجراءاته ولم يحدد يوم لبيع المحجوزات حتى تاريخ المحاكمة مع مضي مدة تزيد على ستة شهور من تاريخ توقيعه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهم في يوم ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ اختلسوا الأشياء المحجوز عليها وقد أثبتت المحكمة الاستئنافية ذلك في صدر حكمها وهي وإن ذكرت بعد ذلك أنهم اتهموا بارتكاب الحادث في ليلة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ إلا أنها عادت فذكرت تاريخ الواقعة على الوجه الصحيح مما يفيد أن ما قالته من وقوع الحادث في تلك الليلة إنما كان خطأ ماديا مما لا يؤثر على سلامة الحكم . ولما كان لا يبين من محاضر الجلسات أن الطاعنين طعنوا أمام المحكمة على إجراءات الججز أو بأنه أصبح كأن لم يكن وكان الججز التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثييته ، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعنون في هذين الوجهين لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ أن الزراعة المحجوز عليها هي ملك للطاعن الأول وهو لم يعلم بالججز وأن الحارس الشاهد هو ابن عم الدائن مما يجعل أقواله محل شك ومع ذلك فقد استندت المحكمة إليها وإلى أقوال الشاهد الثاني بأن الطاعنين يعلمون بالججز مع أن هذا الشاهد شهد بأنه لم يكن موجودا عند توقيعه وقالت أيضا إن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على وجود خصومة تدعو الحارس — الذي حسبته صهرا للدائن — إلى الشهادة مع أنه ابن عمه وأن علم الطاعنين الثاني والثالث بالججز مستفاد من أنهما

أولاد الطاعن الأول ويعيشون معه وفي هذا ما يؤيد واقعة العلم دون أن تبين من أين جاءت بأنهم يعيشون معه فهي قد بنت حكمها على مجرد الاستنتاج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استدل على علم الطاعنين بالهجز بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ومن ذلك ما شهد به الحارس من أنه نبه على الطاعن الأول ثلاث مرات بعدم المساس بالزراعة لأنه محجوز عليها وكان ذلك بحضور ولديه الطاعن الثاني والثالث ثم رآهم بعد ذلك يجمعون المحصول فأبلغ ضدهم مما يجعل ما قاله الحكم بعد ذلك من أمر معيشة الطاعنين معا غير مؤثر . وكانت صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمأنت إليها . لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعنون لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى  
حسن ، وحسن دارد ، ومحمود إسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٢٠ )

### القضية رقم ١٠٨٥ سنة ٢٤ القضائية :

اختصاص . محكمة جزئية . حكمها بعدم الإختصاص بالجنائية الواقعة . النازة استئنافا وإعادة  
القضية إليها للحكم في موضوعها . حكمها بمدئ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ .

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
قد ألقته المحكمة الاستئنافية وأطادت القضية إليها للحكم في موضوعها فلا يجوز  
لمحكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه شرع في سرقة منزل ريتولا  
استاولكس بطريق الكسر من الخارج وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته  
فيه وهو مفاجاته . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١٧٣/١ - ٢ و ٣٢١  
من قانون العقوبات . ومحكمة اللبان الجزئية قضت غيابيا بعدم جواز نظر  
الدعوى لتسابقة الفصل فيها لأن الواقعة جنائية . استأنفت النيابة هذا الحكم ،  
ومحكمة اسكندرية الابتدائية ( بيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . نطعت نيابة  
اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه يشترط في الحكم المانع من إعادة نظر الدعوى أن يكون قد أصبح نهائياً بينما الحكم الصادر في الدعوى من قبل من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أُلغته محكمة الدرجة الثانية في حكمها الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يقضى بعدم جواز نظر الدعوى بعد ذلك ما دام حكم عدم الاختصاص وهو الذي صدر في الدعوى أولاً قد ألغى استئنافياً .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت أولاً على المتهم لشروعه في السرقة فقضت المحكمة الجزئية في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما تبينته من سوابق المتهم التي تجعلها جناية وإحالتها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها ، فاستأنفت النيابة ذلك الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها ولكنها أشارت في حكمها إلى خطئها فيما قضت به لما تبينته من أن سوابق المتهم وقد أصبحت نهائية تجعل الواقعة جناية وتركزت للنياحة العامة تدارك هذا الخطأ بالسبيل الذي تراه . ثم عرضت الدعوى على المحكمة الجزئية من جديد فقضت فيها استناداً إلى حكمها الأول بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم طالبة إلغاء الحكم بعدم جواز نظر الدعوى والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها ما دام حكمها الأول الصادر بعدم اختصاصها كان قد ألغى استئنافياً غير أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بعدم جواز نظر الدعوى . ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية أولاً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد أُلغته المحكمة الاستئنافية وأعادت القضية إليها للحكم في موضوعها ، وكان لا يجوز بناء على ذلك لمحكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ما دام حكمها السابق صدوره منها بعدم اختصاصها

كان قد ألغى استئنافا - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضى بعدم جواز نظر الدعوى يكون مخطئا ويتعين لذلك نقضه. ولما كان يبين من الحكم الاستئنافي الأول أن سوابق المتهم تجعل الواقعة جنائية. مما تكون معه محكمة الجنايات هي المختصة بالحكم في الدعوى. وكان يجوز لمحكمة الجنح أن تعود إلى الحكم بعدم الاختصاص بعد أن قضى الحكم الاستئنافي الأول الذي أصبح نهائيا بإلغاء حكم عدم الاختصاص الصادر أولا من المحكمة الجزئية وباختصاصها بالفصل فيها فانه يتعين اعتبار هذا الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة بالحكم في الدعوى والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها، ويكون لغرفة الاتهام إذا قدمت إليها الدعوى بعد تحقيقها ورأت وجها للسير فيها أن تجرى شأنها فيها على مقتضى المادة (١٨٠) من قانون الإجراءات الجنائية .

( ١٢١ )

القضية رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . قذف . مثال للقصور في استظهار ركن العلانية .

إذا كان الحكم قد اقتصر في القول بتوافر ركن العلانية في جريمة القذف التي دان بها المتهم على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية المتهم بغن التحميص وغيره من فنون التصوير ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني ( المطعون ضده ) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بور سعيد الجزئية متهما الطاعن بأنه تعدى عليه بالألفاظ الواردة في صحيفة الدعوى وذلك بأن قذف في حقه قذفا يمس شرف زوجته ، وطلب معاقبته

بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت عملاً بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وبإلزام المتهم خالد على قطب بأن يدفع للسدى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى إدانته بجريمة القذف مع أن ركن العلانية الذى هو أحد أركان هذه الجريمة غير متوفر لأنه لم يحصل عرض الصور أو توزيعها على الغير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لركن العلانية قال : " وقد تم إسناد هذه الواقعة بطريق من طرق العلانية وهى اصطناع الصور المقدمة ولا شك من أن ركن العلانية يتوفر فى إعداد هذه الصور وتوزيعها على المجنى عليه وشقيقه صالح الباز ومن احتمال رؤية هذه الصور عند المصور الذى قام باصطناعها وتحميضها وتكبيرها كما هو ثابت من اعتراف المتهم بأنه لا دراية له بفن التحميض وغيره من فنون التصوير . ولما كان الحكم قد اقتصر فى القول بتوفر العلانية على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية الطاعن بفن التحميض وغيره من فنون التصوير . وكان ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحدة توفر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .



( ١٢٢ )

القضية رقم ١٤٩٩ سنة ٢٤ القضائية :

تحقيق . محكمة استئنافية . طلب المتهم إليها إجراء معايمة . هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها .

إن طلب المعاينة هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها مادامت هي لم ترحل لذلك اكتفاء بالأدلة التي أخذت بها في إدانة المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بمحمد محمد عبد الفتاح الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعى محمد عبد الفتاح بحق مدنى قدره ١٥ جنيها على سبيل التعويض قبل المتهم ، ومحكمة شين الكوم الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت فيها حضوريا في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ عملا بمادة الانهاك بتغريم المتهم ستة جنيهات مصرية مع إلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة جنيهات على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما زاد على ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا ( أولا ) أمرت المحكمة بنحو العبارات الواردة بمذكرة المتهم المؤرخة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ من سطر ٢٤ إلى سطر ٣١ من الصحيفة التاسعة ومن سطر ٧ إلى سطر ١٣ من الصحيفة ١٢ ( وثانيا ) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأعفته من المصاريف الجنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المظنون فيه مشوب بالقصور والإخلال بحق الدفاع، ذلك أنه طاب إجراء معاملة وضم شكوى قدمها ضد الطبيب الذي باشر الكشف الطبي على المجنني عليه إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب، ولم تبد سببا لرفضه. كذلك لم تصرح له بإعلان شهود تقي كانت قد طلب سماعهم أمام محكمة أول درجة، ولم تحقق دفاعه المؤيد بشهادة طيبة ثبت منها أنه مصاب بمرض مزمن في يده اليمنى يعوقه من اتيان حركات عنيفة كالضرب، وإذا عرضت للشهادة الأخرى التي تثبت حدوث نوبة إغماء للطاعن يوم الحادث لم تعال عدم أخذها بها تعليلا كافيا أو تستدعي محررها للتحقق من جلية الأمر عنها.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لأسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القاننية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها. ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن طاب أمام محكمة أول درجة ضم تحقيقات يرشد عنها فأجلت المحكمة نظر القضية عدة مرات لهذا الغرض دون أن يقوم المتهم ببيان رقم هذه التحقيقات أو يقدم صورة منها وأعاد هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية فرفضته وقالت إنه لا يقصد منه سوى تسويق الفصل في الدعوى، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد ردت على ما أبداه الطاعن بشأن سماع شهود النفي فيما قالته من أنها صرحت له بإعلان هؤلاء الشهود فلم يعلن أحدا كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أدلى بدفاعه ولم يشر إلى نمسكه بهذا الطلب. لما كان ذلك، وكان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن المستند إلى الشهادتين الطبيتين المقدمتين منه وذلك للاعتبارات السائغة التي ذكرتها وكان طاب المعاملة هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة بالاستئنافية بإجابتها ما دامت هي لم تر محلا لذلك اكتفاء بالأدلة التي أخذت بها في إدانة الطاعن، لما كان ذلك جميعه فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

## فهرس هجائي

### عن الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | ( ١ )  |
|               |                | إتلاف زراعة :  |
|               |                | ثبوت ملكية الغير للزراعة . يكفي لعقاب المتهم . قيام نزاع<br>بين المتهم والمجني عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة . |
| ٢٦٠           | ٨٩             | لا يثنى قيام الجريمة ... ..  |
| ٢٦٠           | ٨٩             | لا يشترط لتحقيقها توافر قصد جنائي خاص ... ..   |
|               |                | إثبات ( ر أيضا . خيانة الأمانة "تبيد" ) :  |
|               |                | الاثبات بوجه عام :   |
| ١٤٢           | ٤٨             | دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا ... ..   |
| ١٤٢           | ٤٨             | تساند الأدلة ... ..  |
| ٢٦٣           | ٩٠             | قرائن . هي أدلة غير مباشرة . الاعتماد عليها وحدها . جائز ...   |
| ٣٠٤           | ١٠٢            | الدليل غير المباشر . يكفي ... ..   |
| ٣٢٢           | ١٠٦            | تقارير طبية . حرية المحكمة في تقديرها ... ..   |
|               |                | تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط بعضها أو استيعاده .   |
| ٣٦٣           | ١١٨            | أثر ذلك على باقي الأدلة ... ..   |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | <b>اعتراف :</b>  |
| ١٢٤           | ٤٣             | دفاع هام . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم تحقيقه . حكم معيب ... ..   |
| ١٥١           | ٥١             | تفتيش . الدفع ببطلانه . اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة . لا مصلحة في الدفع بالبطلان ... .. |
| ٢٠١           | ٦٧             | اعتراف شريك الزوجة في الزنا بواقعة وجوده في المنزل . وروده في محضر تفتيش باطل . الاستدلال به على الزوجة . لا يجوز ... ..                           |
|               |                | <b>الشهود والبيئة . ( ر . أيضا محكمة استئنافية ) :</b>   |
| ١             | ١              | شهود . تناقضهم . استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا . جائز ... ..   |
| ١             | ١              | اعتراف متهم آخر في التحقيقات الأولية . عدوله عنه . الأخذ به . جائز ... ..  |
| ٣             | ٢              | شاهد . الأخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله في التحقيق . جائز ... ..  |
| ٨             | ٤              | شهود . الإحالة في ذكر أقوال أحدهم إلى ما أورده الحكم عن أقوال شاهد آخر اتفق معه في الرواية . جائز ... ..   |
| ٨             | ٤              | شاهد . الأخذ بأقواله في التحقيق دون تلك التي أبداهها في الجلسة أو ببعض أقواله دون البعض الآخر . جائز ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوالهم في أى مرحلة من<br>مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ما عداها دون بيان أسباب. |
| ١٥            | ٧              | جائز... ..  |
|               |                | تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ بما قاله في حق متهم معين   |
| ٨٢            | ٢٩             | وعدم الأخذ بما قاله في حق متهم آخر . جوازه... ..  |
|               |                | شهود نفى . عدم سلوك السبيل الذى رسمته بشأنهم المسادتان  |
|               |                | ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية . عدم إجابة المحكمة   |
|               |                | طلب التأجيل لإعلانهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب   |
| ١٠٤           | ٣٦             | هو المطلق وتعطيل الفصل فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع...   |
|               |                | شهود. اختلافهم فى تعيين نوع الآلة التى حصل الضرب بها .  |
|               |                | استخلاص الحكم صورة صحيحة للواقعة من أقوالهم رغم اختلافها.   |
| ١٨١           | ٦٠             | جائز... ..  |
|               |                | شاهد . الأخذ بأقواله فى خصوص واقعة معينة واطراح   |
| ٢٠٨           | ٦٩             | ما شهد به فى واقعة أخرى منسوبة لمتهم نفسه . جائز... ..  |
|               |                | شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله فى حق أحد   |
| ٢٠٨           | ٦٩             | المتهمين واطراح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر . جائز...  |
|               |                | شاهد . تجزئة أقواله . الأخذ بشرط منها والاعراض عما  |
| ٢٧١           | ٩٣             | عداه . يجوز... ..   |
|               |                | شهود . الأخذ بأقوالهم فى التحقيق الابتدائى وإن خالفت  |
| ٣٢٢           | ١٠٦            | أقوالهم بالجلسة . جائز... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
| ٣٦٦           | ١١٩            | شاهد . قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه وبين المحنى عليه .<br>الأخذ بشهادته جائز ... ..  |
|               |                | الخبرة :  |
| ٨             | ٤              | تقرير المحكمة سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين وسماعهما .<br>عدم حضور الثالث وعدم تمسك المتهم بمناقشته . ليس للتهم أن<br>ينعى على المحكمة عدم سماعها الخبير الثالث ... ..  |
| ٢٧٧           | ٩٤             | خبراء . للمحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ بما تراه<br>وتطرح ما عداه ... ..  |
|               |                | أجانب :   |
| ٦٨            | ٢٥             | اتزامهم بشرط التقدم إلى البوليس خلال ثلاثة أيام من وقت<br>دخولهم الأراضي المصرية . الإعفاء من هذا الالتزام . على من<br>يسرى ؟ ... ..  |
| ٧٦            | ٢٧             | أجنبي . إيوائه . واجب التبليغ عنه . على من يقع ؟ ... ..   |
|               |                | إجراءات :   |
| ٥٣            | ١٩             | محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الشفوى الذى<br>تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً .<br>شاهد وحيد . تمسك المتهم بسماع شهادته . إدانة المتهم دون<br>سماع الشاهد أو بيان سبب عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافياً<br>لأسبابه . بطلان الحكم ... .. |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٥٩            | ٢٢             | ضبط الأشياء وتحريزها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا<br>الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى عدم<br>وصول عبث بالمضبوطات . لا بطلان ... ..  |
| ٥٩            | ٢٢             | الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم<br>وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص<br>الذي تطبقه المحكمة ... ..  |
| ١١٩           | ٤١             | حق التصدي . حق جوازي لمحكمة الجنايات ... ..  |
| ١٣٣           | ٤٦             | تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة يوقع عليه رئيس<br>المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر . إجراء تنظيمي .<br>التأخر في التوقيع على المحضر المذكور . لا جزاء ... ..  |
| ١٣٦           | ٤٧             | خبراء . سكوت الشارع عن وضع إجراءات تنظيم نديهم<br>بمعرفة محكمة الموضوع وادائهم مأمورياتهم أمامها . هذا يشير<br>إلى اكتفائه بما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية خاصا<br>بندب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق ... .. |
| ٢٢٦           | ٧٦             | معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر<br>معارضته بسبب وجوده بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم تكن .<br>بطلان الحكم ... ..  |
| ٢٩٧           | ١٠٠            | الحكم على المتهم دون سماع شهود ودون إجراء أى تحقيق .<br>مبطل للحكم ... ..  |
| ٣١٥           | ١٠٤            | ضبط وتحريز متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه<br>المواد ٥٥ إجراءات وما بعدها . لا بطلان ... ..   |

| رقم<br>القاعدة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
| ١٠٧            | ٣٢٥           | محكمة استئنافية . الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى<br>على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . إدانة المتهمين<br>ابتدائيا دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى . تمسك الدفاع<br>أمام المحكمة الاستئنافية بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائي<br>دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع ... .. |
|                |               | اختصاص :  |
| ٣١             | ٨٨            | توقف الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة<br>من مسائل الأحوال الشخصية . للمحكمة الجنائية أن تقدر جدية<br>النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر<br>من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار<br>حكم من الجهة المختصة ... ..                                      |
| ٥٦             | ١٧٠           | قرار إحالة . تجنب جنائية . صدور قرار من قاضي الإحالة<br>بتجنب الجنائية طبقا للسادة الأولى من القانون الصادر<br>في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقتنائها بظروف مخففة . سبق<br>الحكم بعدم الإختصاص من المحكمة الجزئية الجنائية الواقعة .<br>لا يمنعها من نظر الدعوى بوصفها الجديد ... ..                  |
| ١٢٠            | ٣٦٩           | محكمة جزئية . حكمها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة .<br>الغاؤه استئنافا وإعادة القضية إليها للحكم في موضوعها . حكمها<br>بعدئذ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ ... ..  |
|                |               | اختلاس ( سر . خيانة الأمانة ) :   |
|                |               | إخفاء أشياء مسروقة :  |
| ٩              | ٢١            | حكم . تسببيه . ركن العلم . استظهاره . مثال ... ..   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | أسباب الإباحة وموانع العقاب :                                 |
|               |                | دفاع شرعى (ر.ر. أيضا . حكم "تسيبيه" ) :                       |
| ٣٤٢           | ١١١            | لا يلزم لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يسفر التعدى عن إصابات ... |
|               |                | استثناءف : (ر.ر. أيضا . حكم "تسيبيه" . دعوى مدنية .           |
|               |                | نقض ) :   |
|               |                | الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه           |
| ٢٣٧           | ٨٠             | فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . |
| ٣٣٧           | ١١٠            | ما الذى يقصد به ؟ ... ..                                      |
|               |                | اشتباه (ر.ر. عود) .   |
|               |                | انتحال وظيفة :  |
|               |                | انتحال وظيفة دون القيام بعمل من أعمالها . متى يعتبر           |
| ١٧٣           | ٥٧             | تداخلا فيها ؟ ... ..  |
|               |                | (ب)   |
|               |                | بناء :  |
|               |                | أراض معدة للبناء . مسدور مرسوم بتقسيمها . لا ينفى             |
|               |                | من الالتزامات التى تفرضها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢         |
| ٢٣٤           | ١٠٩            | لسنة ١٩٤٠ ... ..  |
|               |                | القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التى يتطلبها . هى           |
| ٢٣٤           | ١٠٩            | غير الرخصة المقررة فى لائحة التنظيم ... ..                    |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | (ت)  |
|               |                | تجهر :   |
|               |                | أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ عقوبات .              |
|               |                | بيان من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه .   |
| ٢٠٥           | ٦٨             | غير لازم ... ..  |
|               |                | تجنيح جنائية : ( ر اختصاص ) .                                  |
|               |                | تحقيق :  |
|               |                | التأخر في تبليغ حوادث الجنايات . عدم تأثيره على صحة ما تجريه   |
| ٣١٥           | ١٠٤            | السلطة المختصة من تحقيق ... ..                                 |
|               |                | محكمة استئنافية . طلب المتهم إليها إجراء معانة . هو من         |
| ٣٧٣           | ١٢٢            | طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها ... .. |
|               |                | تفتيش : ( ر أيضا لإثبات . قبض . نقض ) :                        |
|               |                | عدم ذكر اسم الشخص بالدقة في الأمر الصادر بتفتيشه .             |
|               |                | ثبوت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود                 |
| ٣٥            | ١٤             | بأمر التفتيش . لا بطلان ... ..                                 |
|               |                | الدفع ببطلانه . اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية        |
|               |                | على اعترافه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة . لا مصالحة     |
| ١٥١           | ٥١             | في الدفع بالبطلان ... ..                                       |
|               |                | التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٤٦          |
| ١٦٢           | ٥٥             | من قانون الإجراءات الجنائية . ماهيته ... ..                    |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |   |
|---------------|----------------|---|
| ١٩٦           | ٦٥             | الدفع ببطلانه . دفع موضوعي . الرد عليه في أسباب الحكم .<br>يكفي . النص في المنطوق على رفضه . غير لازم ... ..  |
| ٢٠١           | ٦٧             | ثبوت عدم رضا الزوج به قبل حصوله . الدفع ببطلانه .<br>للزوجة التي تضار بنتيجته الصفة في التمسك به ... ..   |
| ٢٠١           | ٦٧             | بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطى للواقعة<br>المراد الاستدلال عليها به ... ..   |
| ٢٨٦           | ٩٦             | الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه . لا يبطل الأمر الصادر به ...<br>التحقيق المفتوح الذي يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد قطع<br>مرحلة معينة أو استظهر قدرا معيناً من الأدلة ... ..  |
| ٢٨٦           | ٩٦             | عدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن . الاستناد إلى<br>لائحة السجن في تقرير تفتيشه . غير جائز ... ..   |
| ٢٩٢           | ٩٨             | تزوير :   |
|               |                | استعمال ورقة مزورة :  |
| ٢٤٢           | ٨٢             | جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية<br>بالنسبة لها ؟ ... ..  |
|               |                | تزوير أوراق رسمية :   |
| ١٢٩           | ٤٥             | خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل توقيعات منسوبة إلى<br>رئيس تلك الجهة في حدود سلطته المخولة له قانوناً . هي محررات<br>رسمية . التزوير فيها من موظف تابع للجهة المذكورة أثناء تأدية<br>وظيفته تنطبق عليه المادة ٢١١ عقوبات ... .. |

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## تضامن ( ر . ر . تعويض )

### تعويض :

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ٤٩  | ١٨ | التضامن فيه . ثبوت استقلال كل من المتهمين بما أحدثه<br>من الضرر . لا محل للتضامن ... ..                               |
| ٧٩  | ٢٨ | حرية المحكمة في تقديره . اشتراط نوع معين من الأدلة لإثبات<br>حصول العاهة أو الإصابة المطلوب عنها التعويض . خطأ ... .. |
| ٢٠١ | ٦٧ | رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لامعقب<br>على المحكمة ... ..  |

## تفتيش ( ر . ر . تحقيق ) .

### تموين :

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ١٨٩ | ٦٣ | الدقيق الناتج من الحبوب المسامة إلى أصحاب المطاحن<br>المخصصة لتموين ومديرها المسئولين . نظام تصريفه ... .. |
|-----|----|--|

### تنظيم :

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ٢٤٧ | ٨٤ | اعتماد خطة التنظيم بمرسوم . آثار ذلك ... .. |
|-----|----|---|

## ( ح )

### حجز تحفظي :

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٢٤٠ | ٨١ | وجوب احترامه إلى أن يقضى بطلانه ... .. |
|-----|----|--|

حكم :

البيانات الواجب ذكرها فيه : ( ر أيضا . دعوى  
مدنية ) :

٣ ٥ خلو الحكم الابتدائي منها . ذكرها في الحكم الاستئنافي الذي  
قضى بتأييده . يكفي ... ..

٥٨ ١٧٦ نصوص القانون التي عوقب المتهم بموجبها . الإشارة إليها  
صرحة في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستئنافي عليه وتأييده  
للاسباب التي بني عليها . الإحالة تشمل مواد العقاب ... ..

٨١ ٢٤٠ وقوع خطأ مادي بديباجته التي يحررها كاتب الجلسة بعد  
المنطق به . لاثاثيرله ... ..

٨٧ ٢٥٥ البيان الذي أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية  
أن يشمل الحكم عليه . لم يرسم القانون له شكلا خاصا ... ..

٩٤ ٢٧٧ خطؤه في رقم المادة المطبقة . بيان الواقعة وقضاؤه بعقوبة  
تشملها المادة الواجب تطبيقها . لا بطلان ... ..

تسببيه : ( ر أيضا . إخفاء أشياء مسروقة ) :

٢ ٣ تعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه : ليس واجبا .

استئناف . اتخاذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم الابتدائي

٣ ٥ أسبابا لما قضى به . لا مانع ... ..



| رقم<br>الفاصلة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
|                |               | الأدلة الموضوعية التي استند إليها المتهم في نفي التهمة عنه .    |
| ٨              | ٤             | الرد عليها صراحة . لا يلزم ... ..                               |
| ١٣             | ٦             | دفاع موضوعي . تتبعه والرد عليه في كل جزئية . غير لازم           |
| ١٨             | ٨             | سرقة باكره . ركن الإكراه . استظهاره . مثال ... ..               |
|                |               | استئناف . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها .        |
| ٢٣             | ١٠            | القول بخلو الحكم الاستئنافي من الأسباب . هو قول غير سديد .      |
| ٢٧             | ١٢            | نية القتل . استظهارها . مثال ... ..                             |
|                |               | دفاع شرعي . الدفع به . تأسيسه على أن الحادث الذي                |
|                |               | ارتكبه المتهمون يعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة . نفي قيام حالة    |
|                |               | الدفاع الشرعي عن بدأ الحادث معه . يكفي لنفي قيامها عن باقي      |
| ٢٧             | ١٢            | المتهمين ... ..   |
| ٣٣             | ١٣            | دفاع شرعي . نفيه بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . مثال            |
|                |               | تبديد . اقتصرار الحكم بالإدانة على القول بأن المتهمين تسلموا    |
|                |               | من المحنى عليهم الأموال التي اتهموا بتبديدها ثم لم يرداها . عدم |
| ٥٧             | ٢١            | إثباته قيام القصد الجنائي لدى المتهمين . قصور ... ..            |
| ٦٦             | ٢٤            | تناقض . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة ... ..                   |
| ٩٦             | ٣٣            | نية القتل . القصور في بيانها . مثال ... ..                      |
| ٩٩             | ٣٤            | نية القتل . استخلاصها . مثال ... ..                             |
| ٩٩             | ٣٤            | دفاع موضوعي . تتبعه بالرد والتفديد . غير لازم ... ..            |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>قاعدة |   |
|---------------|--------------|---|
| ١٠٨           | ٣٧           | شروع في قتل . نية القتل . استخلاصها . مثال ... ..   |
|               |              | تناقض . ذكر المحكمة في صدر الحكم ما يفيد أن إحراز المواد<br>المخدرة كان للاتجار . إدانتها المتهم بجرمة الإحراز بقصد التعااطي .  |
| ١٤٧           | ٥٠           | تناقض يعيب الحكم ... ..   |
| ١٥٨           | ٥٣           | سب . مثال للقصور في استظهار ركن العلانية ... ..   |
|               |              | دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفي أن يكون مستفادا من   |
| ٢٠٥           | ٦٨           | القضاء بالإدانة ... ..  |
| ٢١١           | ٧٠           | سب . ركن العلانية . استظهاره . مثال ... ..  |
|               |              | جرمة استعمال ورقة مزورة . العلم بالتزوير . حكم جوهري .<br>افتراض علم المتهم بتزوير سند من مجرد تقديمه في قضية مدنية   |
| ٢١٦           | ٧٢           | وتمسكه به . قصور ... ..   |
|               |              | استئناف المتهم حكما جزئيا قضى بتفريغه خمسة جنينات خطأ<br>في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز<br>الاستئناف استنادا إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه<br>الخطأ في القانون الذي أقام المتهم عليه استئنافه ، ولا كيف |
| ٢٢٨           | ٧٧           | تبين عدم وجوده . قصور ... ..  |
| ٢٣١           | ٧٨           | القضاء بالبراءة . الأساس الذي يبنى عليه ... ..  |
|               |              | دفاع شرعي . واقعة الدعوى ترشح لقيام حالته . عدم بحث<br>المحكمة من تلقاء نفسها في قيامها من عدمه . إخلال بحق الدفاع  |
| ٢٦٨           | ٩٢           | وقصور ... ..  |

| رقم<br>الفاصلة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
| ٢٧١            | ٩٣            | سبق إصرار . استظهاره . مثال ... ..  |
| ٢٧١            | ٩٣            | باحث . هو ليس من أركان الجريمة . الخطأ فيه . لا يقدح<br>في سلامة الحكم ... ..   |
| ٢٨٨            | ٩٧            | مسئولية مدنية . نفي مسؤولية المتهمين التضامنية لعدم توافر<br>سبق الإصرار والترصد . عدم تقصي اتحاد إرادتهما على الاعتداء<br>واشترائيهما فيه . قصور ... ..  |
| ٢٩٤            | ٩٩            | دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . فير لازم ... ..   |
| ٣٠٤            | ١٠٢           | دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية يشيرها .<br>غير لازم ... ..   |
| ٣٠٤            | ١٠٢           | دفاع شرعي . نفيه بأسباب مؤدية إلى ذلك . مثال ... ..   |
| ٣١٥            | ١٠٤           | دفاع . قول المتهم " وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء<br>معايينة " . هو ليس بطلب وإنما هو وجه من أوجه الدفاع<br>التي لا تتطلب ردا خاصا ... ..  |
| ٣٤٢            | ١١١           | دفاع شرعي . نفي قيام حالته . الاستناد في ذلك إلى بساطة<br>الإصابات التي تخلفت عن الاعتداء على المتهم . عدم استظهار<br>الصلة بين الاعتداء المذكور وما وقع من المتهم من اعتداء<br>وأيهما كان الأسبق . قصور ... .. |
| ٣٤٤            | ١١٢           | دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور . مثال<br>في جريمة اختلاس أشياء محجوزة ... ..   |
| ٣٥٩            | ١١٦           | خيانة أمانة . مثال للقصور في استظهار القصد الجنائي ...  |
| ٣٧١            | ١٢١           | قذف . مثال للقصور في استظهار ركن العلانية ... ..  |

| رقم<br>القاعدة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
|                |               | حكم :   |
|                |               | توقيعه :  |
| ١٠٦            | ٣٢٢           | عدم التوقيع عليه في الثانية الأيام التالية لصدوره . لا بطلان .. |
|                |               | ( خ )   |
|                |               | خخير . ( ر . إثبات . إجراءات ) .                                |
|                |               | خيانة الأمانة :   |
| ١١٦            | ٣٥٩           | القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ ... ..                              |
|                |               | اختلاس أشياء محجوزة :   |
| ٤٢             | ١٢١           | الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . هو من الدفع         |
|                |               | الموضوعية . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ...  |
| ٩٥             | ٢٨٣           | متى تتحقق الجريمة ؟ ... ..                                      |
|                |               | اختلاس أموال أميرية :   |
|                |               | موظف يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن بمقتضى وظيفته .          |
|                |               | تسليمه مواد مخدرة . اعتباره من الأمناء على الودائع . مخالفة     |
| ٤٥             | ١٢٩           | ذلك لقانون المخدرات . لا تغير من صفته .. ...                    |
|                |               | تبديد :   |
| ١١٥            | ٣٥٥           | القصد الجنائي . استظهاره . مثال ... ..                          |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
| ٣٥٥           | ١١٥            | إثبات . قواعد الإثبات المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام .<br>الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل<br>التعرض للموضوع . سقوط حق المتهم فيه ... ..<br>( د ) |

### دعارة :

|    |    |  |
|----|----|--|
| ٨٥ | ٣٠ | المقصور بالتحرير في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ... ..<br>دعوى عمومية : |
|----|----|--|

|     |     |  |
|-----|-----|--|
| ٣٣٧ | ١١٠ | التنازل عن الشكوى أو الطلب الذي ذكرته المادة ١٠<br>من قانون الإجراءات الجنائية . لم يرسم القانون له طريقا ...  |
| ٣٣٧ | ١١٠ | التنازل عن الشكوى أو الطلب . تقديره . مسألة وقائع ...  |
| ٣٣٧ | ١١٠ | التنازل عن الشكوى أو الطلب . أثره ... ..   |
| ٣٤٦ | ١١٣ | انقضاؤها . جناية لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨<br>لسنة ١٩٥١ قدمضي على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها<br>في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالرغم<br>من أسباب الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ هو<br>الواجب التطبيق ... .. |

### دعوى مدنية :

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية .  
إباحة رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى  
العمومية . رفع الدعوى العمومية على متهم لارتكابه جريمة  
تبديد . مطالبته بتعويض الضرر الناتج عن إخلاله بواجبه

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
| ١٩٢           | ٦٤             | في تنفيذ شروط عقد نقل . قضاء المحكمة الجنائية باختصاصها<br>بنظر الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها . خطأ ... ..  |
| ٢٤٥           | ٨٣             | استئناف . إلغاء الحكم الصادر ابتدائياً برفض الدعوى<br>المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض .<br>وجوب أن يتم ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية ... .. |
| ٣٠٠           | ١٠١            | المضروور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها<br>مباشرة ... ..  |
| ٣٢٨           | ١٠٨            | حكم . بياناته . اسم المدعى عليه وعلاقته بالمجنى عليه وصفته<br>في المطالبة بالتعويض . هي أمور جوهرية . عدم ذكرها في الحكم .<br>يعيبه بما يستوجب نقضه ... ..                        |
|               |                | دفاع : ( ر . أيضاً إثبات "اعتراف" . حكم "تسبيبه" .<br>شهادة زور ) :   |
| ٢٥            | ١١             | دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم تحقيقه<br>أو الرد عليه . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها .<br>إخلال بحق الدفاع ... ..                               |
| ١٠١           | ٣٥             | شهادة زور . إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة .<br>لا إخلال بحق الدفاع ... ..  |
| ١١٠           | ٣٨             | الدفع بسبق الفصل في التهمة . دفاع جوهري . القضاء<br>بإدانة المتهم دون تحقيقه والفصل فيه . حكم معيب ... ..   |
| ١١٣           | ٣٩             | دفاع موضوعي لم يثر أمام محكمة الموضوع . عدم قبوله أمام<br>محكمة النقض ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | شهود نفى . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لإعلانهم .<br>اقتصار المتهم في الجلسة الأخيرة للرافعة على طلب حجب القضية<br>للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . طلب المتهم بعدئذ في مذكرته<br>سماع شهود النفى ودفاعه الشفوى . عدم استجابة المحكمة إلى هذا<br>الطلب . لا إخلال بحق الدفاع ... .. ٤٤ ١٢٦ |
|               |                | دفاع موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير لازم ... ٤٨ ١٤٢   |
|               |                | التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما<br>عن الآخر . قيام محام واحد بالدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع ... ٩١ ٢٦٦  |
|               |                | دفاع شرعى ( ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب ) .   |

( ر )

وأفة . ( ر . نقض . " المصلحة في الطعن " ) .

رشوة :

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ١٦٢ | ٥٥ | أعمال الوظيفة . شمولها كل عمل يرد عليه تكليف مهيج صادر<br>من رئيس مختص ... .. ٥٥ ١٦٢ |
|-----|----|--|

( س )

سب : ( ر . أيضا . حكم " تسببه " ) :

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ١١٣ | ٣٩ | القصد الجنائي . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف<br>والاعتبار . لا موجب للتعليق صراحة واستقلالاً عن القصد<br>الجنائي ... .. ٣٩ ١١٣ |
|-----|----|---|

| رقم<br>القاعدة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
|                |               | سلاح :  |
| ١٤٥            | ٤٩            | إحرازه بدون ترخيص . المقصود بالإحراز ... ..   |
| ٢٢١            | ٧٤            | الترخيص بإحرازه . سريان مفعوله في مدى سنة من تاريخ<br>منحه . انقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة ... ..   |
| ٣٠٤            | ١٠٢           | الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون<br>رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سريان<br>حكمه على الماضي .. .. .   |
|                |               | ( ش )   |
|                |               | شهادة زور :   |
| ١٠١            | ٣٥            | إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لا إخلال<br>بحق الدفاع ... .. .  |
|                |               | شيك :   |
| ٢٥٣            | ٨٦            | معناه في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات ... .. .   |
|                |               | ( ض )   |
|                |               | ضبطية قضائية :  |
| ٢٣٤            | ٧٩            | اعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك ... ..  |
|                |               | ( ع )   |
|                |               | عود :   |
| ٧٣             | ٢٦            | اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧<br>من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود<br>المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور .<br>هل من يسرى حكمه ؟ كيف تحدد مدته ؟ متى يتحقق ؟ ... .. |



رقم  
الصفحة

رقم  
المادة

( غ )

غش :

أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . الغرض من هذا الإجراء . أخذ عينة واحدة والحكم في الدعوى بناء على تحليلها

لا خطأ في ذلك ... .. ٢٢ ٥٩

( ق )

قانون :

الاستعانة بنصوص قانون المرافعات . محلها ... .. ٤٧ ١٣٦

الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص الذي

تطبيقه المحكمة ... .. ٢٢ ٥٩

قبض :

تفتيش . الأحوال التي يجوز فيها لما موري الضبطية القضائية إجراء القبض والتفتيش ... .. ٧٩ ٢٣٤

تفتيش . الطلاب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو ليس أمرا بالقبض . الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش . فيرجأثر ... .. ٩٨ ٢٩٢

الأمر به . لا يلزم أن يكون مكتوبا ... .. ١٠٥ ٣١٩

قتل خطأ :

صور الخطأ التي عدتها المادة ٢٣٨ عقوبات . اعتبار كل منها خطأ قائما بذاته مستوجبا لمسئولية فاعله ... .. ٨٥ ٢٤٩

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>المادة |   |
|---------------|---------------|---|
|               |               | قذف : ( ر . ر . حكم "تسببه" ) .   |
|               |               | قسوة :  |
| ١٨٣           | ٦١            | استعمال القسوة . متى تتوافر أركان الجريمة ؟ ... ..  |
|               |               | قطن : ( ر . ر . أيضا . نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها" ) :   |
| ٢٢٣           | ٧٥            | زراعته في مساحة أكثر من المساحة المقررة قانونا . التعديل<br>الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بموجب<br>المرسوم بقانون رقم ٤٥١ سنة ١٩٥٣ . نطاقه ... ..   |
|               |               | المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة<br>التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤<br>و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون رقم ٤٨٩ لسنة<br>١٩٥٣ الذي أوقف العمل بأحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة<br>من المرسوم بقانون المشار إليه في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤<br>و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين . عدم انسحاب أثره على السنة<br>الزراعية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ... .. |
| ٣٥٢           | ١١٤           | ...   |
|               |               | قمح :   |
|               |               | المقصود بالحائز في معنى المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨<br>لسنة ١٩٥٠ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا ... ..   |
| ٢٥٨           | ٨٨            | ...   |
|               |               | ( م )   |
|               |               | مبان ( ر . ر . بناء )   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | محال عمومية :  |
| ١٧٩           | ٥٩             | السباح لرواد محل بقالة يتناول الخمر فيه قبل إخطار الجهة المختصة بذلك . إدانة صاحبه بإدارة محل عمومي بدون رخصة . تبرئته من تهمة بيع الخمر فيه بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر . لا تعارض ... .. |
|               |                | محكمة استئنافية ( ر . أيضا . إجراءات . تحقيق ) :   |
| ٢١١           | ٧٠             | ليست ملزمة قانونا بسماع شهود ... ..  |
|               |                | مسئولية مدنية ( ر . أيضا حكم "تسببيه" ) :  |
| ٢٨٨           | ٩٧             | اختلافها في الأساس عن المسؤولية الجنائية . عدم معرفة من من المتهمين أحدث الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . عدم مساءلة المتهمين مدنيا عن الضرر الناتج عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ ... ..               |
|               |                | معارضة :   |
| ٢٢٦           | ٧٦             | إجراءات . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته بسبب وجوده بالسجن . اعتبار المعارضة كان لم تكن . بطلان الحكم ... ..   |
|               |                | مواد مخدرة :   |
| ٣٥            | ١٤             | مجرد إحرازها يكفي لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . محله أن يثبت أن الاحراز كان بقصد التعاطي   |
| ١١٦٩          | ٤٠٩            |  |
| ١٩٦٩          | ٦٥٩            |  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
| ١٩٩           | ٦٦             | القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ ... ..  |
|               |                | ( ن )  |
|               |                | نقض :  |
|               |                | اجراءات الطعن :  |
|               |                | الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة<br>القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة<br>في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم<br>الثلاثين . لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك ... .. |
| ٤٩            | ١٨             | ...  |
|               |                | امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون<br>الإجراءات الجنائية . غايته أربعمون يوما من تاريخ النطق به .  |
| ٩١            | ٣٢             | انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ... ..   |
| ٢٢٦           | ٧٦             | ميعاد الطعن . متى ينفتح ؟ ... ..   |
|               |                | المصلحة في الطعن :   |
|               |                | طعن . انتفاء المصلحة فيه . لا محل لإثارته . مثال في جريمة  |
| ٨             | ٤              | هتك عرض ... ..   |
| ٣٩            | ١٥             | طعن لا مصلحة منه . عدم قبوله . مثال في جريمة التزوير ...   |
| ٤٣            | ١٦             | عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال ... ..  |
|               |                | عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة ضرب  |
| ٤٦            | ١٧             | مع سبق الإصرار نشأت عنه طاعة ... ..  |



| رقم<br>الفاصلة | رقم<br>الصفحة |  |
|----------------|---------------|--|
| ٥٥             | ٢٠            | طعن لا مصلحة منه . مثال ... ..   |
| ١٠٤            | ٣٦            | طعن . انتفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال ... ..   |
| ١٢٩            | ٤٥            | عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة تزوير ...<br>طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في الدعوى   |
| ١٨٧            | ٦٢            | المدنية ... ..   |
| ٢٧١            | ٩٣            | رأفة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال ... ..<br>طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة  |
| ٣١١            | ١٠٣           | قتل عمد ... ..   |
| ٣١٥            | ١٠٤           | طعن غير منتج . مثال ... ..   |
|                |               | أسباب جديدة أو موضوعية :   |
|                |               | عدم التمسك ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية .  |
| ٢١             | ٩             | إثارته أمام محكمة النقض . لا تقبل ... ..   |
|                |               | أحكام لا يجوز الطعن فيها :   |
|                |               | إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكماً فاصلاً في موضوع  |
| ٤٩             | ١٨            | دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز ... ..<br>جريمة خلط القطن صناعياً . وصفها القانونى . هى مخالفة .<br>الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . |
| ١٦٠            | ٥٤            | غير جائز ... ..  |
|                |               | استئناف . حكم يجوز استئنافه خطأ فى تطبيق القانون . الطعن   |
| ٢٢٨            | ٧٧            | فيه . مباشرة بطريق النقض . غير جائز ... ..   |
| ٢٣٧ و          | ٨٠ و          |  |

| رقم<br>القاعدة | رقم<br>الصفحة |   |
|----------------|---------------|---|
|                |               | ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب :                                |
|                |               | طعن يدور حول الجدل في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة .              |
| ٢٣             | ٦٣            | لا يقبل ... ..  |
| ٣٩             | ١١٣           | طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله ... ..             |
|                |               | وصف التهمة . الادعاء أمام محكمة النقض لأول مرة                  |
| ٧١             | ٢١٣           | بمحصل تعديل فيه . لا يقبل ... ..                                |
|                |               | وجه طعن يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارة لأول مرة أمام              |
| ٧٣             | ٢١٨           | محكمة النقض . غير ناجزة ... ..                                  |
|                |               | ( هـ )  |
|                |               | هتك عرض :   |
| ٥              | ١٢            | هتك عرض بالقوة . متى تتحقق الجريمة ؟ مثال ... ..                |
| ١١٧            | ٣٦١           | القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ ... ..                              |
|                |               | ( و )   |
|                |               | وصف التهمة ( ر أيضا . نقض ) :                                   |
|                |               | واجب المحكمة في تحديده . ضمانات المتهم التي تلزم المحكمة        |
| ٥٢             | ١٥٥           | بمراجعتها ... ..  |
|                |               | التزيد في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المستندة إلى المتهم |
| ٧١             | ٢١٣           | كما تضمنها وصف النيابة . لا يعد تعديلا في وصف التهمة ... ..     |

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الأربعاء  
١٧ من شوال سنة ١٣٧٤ الموافق ( ٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ ) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية  
حسن علي كليوه

## تصويبات

| نمرة الصفحة | الخطأ            | الصواب           |
|-------------|------------------|------------------|
| ٢٩٢         | رقم القاعدة : ٨٩ | رقم القاعدة : ٩٨ |





مَجْلَمَةُ النَّقِيضِ

---

المكتب الفني لتبويب الأحكام

---

مَجْلُومَاتُ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

---

السنة السادسة

---

العدد الثاني : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٥

الطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي

١٩٥٥



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الاستاذ مصطفى فاضل المستشار ٤ وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى حسن ،  
وحنين داود ٤ ومحمود اسماعيل ٤ ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٢٣ )

### القضية رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد إجراء تحقيق . ماهيته .  
( ب ) غرفة الاتهام . سلطاتها في تجميع الواقعة وتقدير الأدلة .

- ١ - إن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته ، هو  
في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .  
٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لغرفة الاتهام - سواء عند  
إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند نظرها  
الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود  
وجه لإقامة الدعوى - أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها  
وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة  
غير معاقب عليها أو لا جرمية فيها .

### الوقائع

قدم الطاعنان إلى نيابة السيدة زينب شكوى ضد المطعون ضده ( سمير محمد  
القباني ) يقولان فيها إنهما أودعا مستندات لهما في القضية المدنية رقم ١٣١٣  
سنة ١٩٤٨ مدنى السيدة وأنه عقب مباشرة الخبير المندوب فيها وهو ( المطعون  
ضده ) مهمته وتقديمه التقرير ، كشف ضياع تلك المستندات المودعة بملف  
الدعوى ، وقد تبين لهما أنه تسلمها عند مباشرة المأمورية ، وقد تولت النيابة  
التحقيق وقررت حفظ شكواهما إداريا . فاستأنف الشاكيان هذا القرار أمام



غرفة الاتهام وقيدت شكواهما برقم ٩٢٧٩ سنة ١٩٥٣. وبتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ قررت غرفة الاتهام حضوريا برفض الاستئناف موضوعا وتأيد القرار المستأنف بلا مصاريف .

قطعن الطاعنان في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام تجاوزت سلطتها فأخطأت في تطبيق القانون ، إذ أنها تعرضت لتقدير الأدلة في الدعوى وقالت بحسن نية المتهم ونفت عنه القصد الجنائي مع أنها بوصفها سلطة تحقيق ، لا يجوز لها أن تتحدث عن القصد الجنائي أو قيام حالة الدفاع الشرعي أو موانع العقاب أو تنفى دليلا قائما أو تسحب الشك على التهمة ، وكان يمكن — لو أن الدعوى أحيلت على المحكمة — أن تبين توافر عناصر الجريمة فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة بعد أن قامت بتحقيق الواقعة المسندة إلى المتهم أصدرت أمرا بقبض الأوراق مادة تبديد وحفظها إداريا . فاستأنف الطاعنان أمرها إلى غرفة الاتهام . ولما كان الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لصدوره بعد تحقيق أجرته فيها ، وقد أصدرت غرفة الاتهام أمرها برفض الطعن المرفوع لها عنه لما تبين لها من عدم كفاية الدلائل على المتهم وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لغرفة الاتهام — سواء عند إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو عند نظرها الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى — أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها أو لا جريمة فيها ، وكانت غرفة الاتهام في أمرها المطعون فيه قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى تأييد الأمر الصادر فيها من

النيابة بناء على ماتبين لها من أن الدلائل على المتهم في واقعتي الاختلاس والتزوير لا تكفى لترجيح إدانته إذا قدم للمحاكمة . لما كان ذلك ، فإن غرفة الاتهام إذ أصدرت أمرها المطعون فيه بناء على ما تقدم لا تكون قد تجاوزت سلطتها أو أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

( ١٢٤ )

القضية رقم ٢٠٥١ سنة ٢٤ القضائية :

معارضة • نظرها • يكون أمام القاضى الذى أصدر الحكم الغيابى •

إن القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى ، وليس ثمة ما يمنع القاضى الذى أصدر الحكم الغيابى من نظر المعارضة فيه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : أولا - زور محررين عرفيين هما السندان وقما ٢٠٠٣٧ و ٢٠٠٣٨ ووقع عليها بتوقيعين مزورين بلجورج سمعان وأحمد فتحي فاسبا صدورهما منهما وثانيا - استعمل السندان سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن حولهما إلى سلطان اسحق مشرقى مفوضا له صرف قيمتهما خصيا مما عليه . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة العطارين الجزئية طلب المدعى بالحق المدنى "مشرقى اسحق مشرقى الشهير بسلطان" إدخال تهمة أخرى فى الدعوى وهو جورج سمعان المتهم الثانى ، بطريق الدعوى المباشرة . تهمة إياه بأنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر ساهم فى إدخال النصب على الطالب بطريق الاشتراك مع المتهم الأول وطلب معاقبته

مع الطاعن بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والقضاء له عليهما متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا مؤقتا ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن" أولا بجمسه ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدني الموقت وإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية وبمبلغ عشرة جنيهات مصرية مقابل أتعاب المحاماة وبلا مصاريف جنائية وبراءته من تهمة النصب . وثانيا - براءة المتهم الثاني مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، وألزم المدعى بالحق المدني بمصاريف إدخاله في الدعوى وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة مقدرة للمتهم الثاني بلا مصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فعارض ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ، وحددت جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ لضم المفردات لأن المحكمة اعتبرت أن الحكم الصادر بجلسته ٦/١٠/١٩٥٢ كان غيايا بالنسبة للمتهم ولو أنه وصف حضوريا . وبجلسة ١٩/١٠/١٩٥٣ توفي المدعى بالحق المدني وحل محله ورثته وهم نعيمه شنوده وبشرى اسحق ولعى اسحق ونفري . اسحق ، وبعد أن أتمت المحكمة نظر المعارضة قضت فيها بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٤ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وألزم المعارض بالمصاريف المدنية الاستئنافية عن معارضته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأن محكمة أول درجة أغفلت بيان ركن الضرر في جريمة التزوير — ورغم تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بعدم



توافر هذا الركن ، وأن مجرد اعتقاد الدائن بأنه سوف يحصل على دينه ، ليس من شأنه الاضرار به ، ورغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع ، فإن المحكمة لم ترد عليه كما لم ترد على ما دفع به من أنه ما وضع إمضاء جورج سمعان على الكييلتين إلا بقصد إيهام المدعى بالحقوق المدنية بأنه غير معسر وأنه لم يقصد استعمال الكييلتين ولا نقل ملكيتهما إلى المدعى بالحق المدني المذكور ، ولكن هذا الأخير مرفقهما مع أوراق أخرى ، ومن ثم لا يتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير وكذلك لم ترد على ما تمسك به من أن تظهير السندين لم يكن كاملا فلا ينقل الملكية وفقا للمادة ١٣٥ من القانون التجاري ، وأغلقت ما طلبه من سماع شهود يؤيدون دفاعه بل أيدت المحكمة الاستثنائية حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع ، كما رفضت سماع شهود الطاعن بمقولة إنه لم يطلب سماعهم إلا في نهاية مرافحته مع أن القانون لم يحدد ميعادا لإبداء طلبات الدفاع ، هذا إلى أن أحد القضاة اشترك في نظر المعارضة المرفوعة من الطاعن في الحكم الاستثنائي الذي وصفته المحكمة بأنه حضوري رغم اشتراكه السابق في إصدار هذا الحكم الأخير ، وفوق ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية استنادا إلى أن دينه بقي غير مسدد ، الأمر الذي لا يتصل بجريمة التزوير لأن الدين كان سيظل بلا سداد حتى ولو لم تقع جريمة التزوير ، ومن المبادئ المقررة أن الدعوى المدنية التي ترفع تابعة للدعوى الجنائية يجب أن تكون ناشئة عن الجريمة المباشرة .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد استثنائيا لأسبابه بين واقعة الدعوى في قوله " إن الواقعة تتلخص فيما أبلغ به جورج سمعان من أنه وصله إخطار من بنك مصر مطلوب إليه فيه دفع قيمة سندين إذنيين رقمي ٢٠٠٣٧ و ٢٠٠٣٨ كل منهما بمبلغ ثمانمائة جنيه مصري ، ولما كان غير مدني لأحد بأي مبلغ توجه للبنك للاستعلام عن الأمر فاتفق له أن السندين منسوب صدورهما منه لصالح المتهم الطاعن ، وقد حولها لهم إلى سلطان مشرق الذي قدمهما للبنك للتحويل أو عمل بروتستو في حالة عدم دفع القيمة ، فأبلغ البنك أن هذين السندين منوران



وأنه لم يقع عليهما ، وأبلغ البوليس واتهم المتهم سليم عطار بالتزوير... وأنه بسؤال سلطان مشرق قرر أن المتهم مدين له بمبلغ ألفى جنيه ، ولما طالبه ظهر السندين لصاحبه وهما موقع عليهما من جورج سمعان وأحمد فتحي التاجرين وسلمهما له فتقدم بهما للبنك لتحصيل قيمتهما ، وقرر أنه يتنازل عن حقه في المطالبة بقيمة السندين من جورج سمعان وأحمد فتحي ويتهم سليم عطار بتزوير السندين واستعمالهما مع علمه بتزويرهما وقرر أن المتهم قد اتصل به عقب تقديم السندين للبنك واتضح تزويرهما واعترف له بأن السندين المذكورين مزوران وحرر إقرارا بذلك ، وقد قدم هذا الإقرار للبوليس ، ثم أورد الحكم بعد هذا البيان الأدلة على ثبوت جريمة التزوير في الأوراق العرفية واستعمال الأوراق المزورة قبل الطاعن . لما كان ذلك وكان المستفاد من الواقعة كما أوردها الحكم أن تزوير السندين ترتب عليه ضرر بصاحبي التوقيعين المزورين وأن أحدهما تعرض فعلا لاتهمامه مع الطاعن بارتكاب هذا التزوير ، هذا إلى ما أثبتته الحكم من أن المدعى بالحقوق المدنية قد أصابه ضرر من الجزية إذ تسلم المحررين المزورين - وهو لا يعلم بتزويرهما - وفاء لبعض دينه ، ودحض الحكم دفاع الطاعن الذي زعم فيه أن التزوير عاد بالفائدة على المدعى بالحقوق المدنية ولم يضره بالأسباب السائغة التي أوردها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم عندما تحدث عن الدعوى المدنية قد أقام قضاءه بالتعويض على مالق المدعى من ذلك الضرر الناشئ من جريمة التزوير واستعمال الأوراق المزورة اللتين وقعتا من الطاعن ، فإن ما يشير به الطاعن بشأن عدم توافر ركن الضرر وانعدام أساس الدعوى المدنية ، لا يكون له محل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول دفاع الطاعن بشأن تظهير السندين المزورين وتسليمهما إلى سلطان مشرق ، ورد على ذلك الدفاع بقوله : " إن هذا الدفاع لا يستند إلى أي أساس من أقوال المتهم نفسه أو من أقوال جورج سمعان فمن الثابت أن المتهم معترف بواقعة التزوير للسندين أمام البوليس وأمام النيابة وبالإقرار بعدم منه كما أنه من الثابت باعتراقه أيضا أنه عرض السندين على سلطان مشرق وتظهر أمامه ، وهو يدعى أنه لم يسلمهما له عند تظهيرهما ولكنه لم يقم

أى دليل على صدق أقواله ، وهى أقوال فى ذاتها تحمل على عدم الأخذ بها أو تصديقها ، فالحكمة منعدمة من تظهير السندين بالتوقيع عليهما دون كتابة اسم المظهر إليه ثم الاحتفاظ بهما فى حوزة المحيل بعد ذلك ... ” ثم قال الحكم إنه يستخلص من اعتراف المنهم (الطاعن) بالتظهير أنه سلم السندين قطعا إلى سلطان مشرقى ، كما استخلص أن التظهير ، وإن بدا غير كامل ، إلا أن الطاعن قصد به نقل الملاكية إلى سلطان مشرقى ، وهذا الذى استخلصه الحكم يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة فى السندين المزورين بنية استعمالهما فيما زورت من أجله الحقيقة فيهما ، كما يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة الاستعمال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الدفاع ، سماع شهود نقي ، ودا سائنا يبرر رفضه ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٣ قد قضى باعتبار الحكم الصادر قبله فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكما غاييا ، وكان القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابي ، فإن ما يشكو منه الطاعن من أن أحد القضاة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم المعارض فيه ، قد اشترك بعد ذلك فى نظر المعارضة ما يشكو منه الطاعن من ذلك ليس له محل ، إذ ليس ثمة ما يمنع القاضى الذى أصدر الحكم الغيابي من نظر المعارضة ، لما كان ذلك جميعه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٢٥ )

القضية رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تاريخ النطق به . العبرة في تحديده هي : حقيقة الواقع .

إن العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو في محضر الجلسة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — نصر متولى ابراهيم و ٢ — أحمد طه الأسترقى و ٣ — حسن محمد ابراهيم (المطعون ضده) بأنهم المتهمان الأول والثاني : بددا تصریحی دخول الدائرة الجمركية رقمی ٦٨ و ٧٩ المرفقين بالأوراق لإدارة حرس الجمارك إضراراً بهما وكانا قد سلما إليهما على سبيل عارية الاستعمال فاختلساهما بأن قاما ببيعهما للتمم الثالث . والمتهم الثالث : اخفى التصريحين المبددين سالفی الذكر مع علمه بأنهما متحصلان من جريمة تبديد . وطلبت عقابهم بالمواد ٣٤١ و ١/٤٤ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح اللبان الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً للثالث (المطعون ضده) وغيابياً للأول والثاني عملاً بمواد الاتهام بمحبس كل منهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم (بعد الميعاد) ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد بلامصاريف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق التخص ... الخ .

### الحكمة

... وحيث إن معنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في القانون ذلك لأنه استند إلى أن الحكم المستأنف صادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣



بناء على التاريخ الثابت به ، وأن المحكوم عليه لم يطعن فيه بالاستئناف إلا في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، مع أن حقيقة الأمر هي أن الحكم صدر من محكمة أول درجة ، في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلاً على أن حكم محكمة أول درجة ، وفقاً لما تبينه من محضر الجلسة ، صدر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حضورياً بحبس المتهم شهراً مع الشغل ، ولم يستأنفه إلا في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وأنه تبين للمحكمة من الاطلاع على رول قاضي محكمة أول درجة أنه ذكرت فيه عبارة "الحكم لأسبوعين ومذكرات في أسبوع" وتحتها عبارة "الحكم آخر الجلسة" وكتب تحتها منطوق الحكم ، وأن العبرة في تاريخ صدور الحكم هي بالتاريخ المدون فيه وبمحضر الجلسة الذي جاء خالياً من تأجيل الدعوى على الوجه المستفاد من رول القاضي فلا يجوز اعتبار ما صدر من ذلك المحضر من قرائن قد تدل على صدور الحكم بجلسة أخرى فإلا جلسة الثابت تاريخها في المحضر الموقع عليه من القاضي والكتاب ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح على إطلاقه ، إذ العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو في محضر الجلسة — وكان يبين من الشهادة التي استخرجتها النيابة من قلم الكتاب أن الحكم المستأنف صدر من محكمة أول درجة بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ كما يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن في رول القاضي الابتدائي من العبارات ما يفيد أن الحكم تأجل النطق به أسبوعين من يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الذي نظرت فيه الدعوى ، فيكون قد نطق به بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ مما يجعل الاستئناف المرفوع من المتهم في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ مقدماً في الميعاد المقرر بالقانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد اعتماداً على التاريخ المدون بمحضر الجلسة وحده دون نظر إلى أي اعتبار آخر يكون مخطئاً ، إذ يجب أن يكون القضاء في شكل الاستئناف على أساس حقيقة الواقع في تاريخ الحكم وفي تاريخ التقرير بالطعن فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن لهذا السبب وتقض الحكم المطعون فيه .



(١٢٦)

القضية رقم ٥٦ . ٢ سنة ٢٤ القضائية :

إجراءات . سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند إليه . هو من الإجراءات التنظيمية . إغفاله . لا بطلان .

إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها .

إليه قاتع

اتهمت النيابة العامة الطاهنتين بأنهما قذفتا بالطريق العام وأمام المنزل رقم ٤ شارع محمود الجمال في حق المحبى عليهما بالفاظ مخدشة بالشرف والناموس والواردة بعريضة الدعوى وكان ذلك على مسمع من المارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وقد ادعت جليلة على سلطان ويسريه محمد بحق مدنى قبل المتهمين متضامتين وطلبتا القضاء لهما بقرش صاغ واحد تعويضا . ومحكمة جنح السيدة زينب الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وتغريم كل منهما ٢٠٠ قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وإلزامهما متضامتين بأن تدفعا للدعيتين بالحق المدنى جليلة على سلطان ويسريه محمد قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ١٠٠ قرش أتايا للعامة بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت المتهمتان هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا للمتهمين وغيابيا للدعيتين بالحق المدنى بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهمتين بالمصروفات المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية . فطعنن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان إذ أخلت المحكمة بدفاع الطاعنتين فلم تسألها عن التهمة المستندة إليهما ، ولم تسمع منهما أو من محامييهما دفاعا ، وإذا لم تجبهما إلى طلب التأجيل للاطلاع ، ولم تذكر في حكمها سببا لذلك .

وحيث إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للتهمة عن الفعل المستند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الطاعنتين التأجيل للاستعداد ما دام أنهما لم تدعي أنهما أملتتا بعد الميعاد المقرر بالقانون ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المحكمة حالت بين الطاعنتين وبين إبداء دفاعيهما . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعبنا رفضه .

( ١٢٧ )

القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسييه . مواد مخدرة . ركن العلم بحقيقتها . التحدث عنه استقلالاً . غير لازم .

إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة المضبوطة ما دام حكمها يكشف عن توافر هذا الركن عند المحرز .

## الوقائع

لتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة ( حشيشا وأفيونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم المذكور إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ — ٢ و ٣ و ٣٥١ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق . فقررت بذلك في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

نظرت محكمة جنايات الجزيرة هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥ من المرسوم رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والفقرتين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة المتهم محمود حسن عبده بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والميزان والموسى المضبوطة وبتقدير مبلغ خمسمائة قرش أتعابا للمحامى المتدب . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم باطل لقصوره عن بيان ركن جوهري وهو علم الطاعن بأن ما يحزره مادة مخدرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دأب بها الطاعن وتحدث عن كيفية ضبط المواد المخدرة ، ومقاومة الطاعن لمعاون المباحث الذى ارتفع المخدرات من يده ، فقال : "حيث إن ما حصلته المحكمة من فهم الواقع فى هذه الدعوى مستمد من التحقيق الذى بوشرفها ، ومن أقوال الشهود الذين سمعهم اليوم ومن المعاينة ، ومن تقرير تحليل المعمل الكيماوى ومحضر الاستعراف أن اليوزباشى عبد الحكيم راتب معاون مباحث البدرشين ، دلته التحريات السرية على أن المتهم وآخرين يتجرون بالمواد المخدرة ، فاستأذن نياية الجزيرة فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ فى تفتيش المتهم ، فأذنت له فى اليوم نفسه وعلى ذلك قام المعاون المذكور فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بتنفيذ الإذن المنوه عنه ، بأن استصحب معه قوة من رجال بوليس مركز البدرشين والمخبرين عبد الوهاب عبد التواب وعبد المجيد عبد العزيز وحاصرت القوة المذكورة منزل المتهم من جميع جهاته وطرق هو الباب ، فلما لم يفتح له بسرعة فتحه هو بنفسه وعند دخوله فيه ومعه المخبران المذكوران ألقى المتهم قد خرج من حجرة واقعة على شمال الداخل ، وحاول الجرى فى المنزل فعدا خلفه وتماسك هو والمتهم فوق عاقل الأرض معا واستطاع المعاون أن ينتزع من يد المتهم اليمنى هلبتين من الصفيح باحداهما قطعان من الحشيش إحداها صغيرة ملفوفة

في ورقة والأخرى صغيرة غير ملفوفة وبالعلبه الأخرى ثلاث قطع من الحشيش ملفوفة بورق بنى اللون وست قطع من الأفيون ملفوفة بورق السلوان الأبيض وبيده اليسرى منديل محلاوى أزرق مربوط ، وبفضه وجد بداخله ثلاث قطع كبيرة وقطع صغيرة من الحشيش كل منها ملفوفة بورقة بنية اللون ، وقطعة أخرى كبيرة من الأفيون ، داخل ورق أبيض شفاف وملفوفة بورق بنى كما عثر بالمنديل المذكور على ميزان ذى كفتين بسلاسل رفيعة من النحاس منقوش على ذراعه الرقم ٣٠٩ وأيضاً على موسى صغيرة بحد واحد ماركة بلازرا ، وانضح من تحليل هذه المواد أنها حشيش وأفيون " ولما كان يبين مما أورده الحكم من ذلك ، أن الطاعن ، كان يعلم بأن ما يحوزه مخدر فضلاً عما أثبتته الحكم مما يفيد اتجاره في المخدر واستعماله لهذا الغرض ، الميزان المضبوط عنده الذى وجد ملوثاً بالأفيون وكانت المحكمة غير مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها عن توافر هذا الركن عند المحرز ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١٤٨ )

القضية رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) تحقيق . المحضر الخاص به . تاريخه . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع .  
( ب ) تفتيش . الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التى بنى عليها . مترك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

١ - إن العبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق مهوا .

٢ - إن تقدير كفاية التحريات وجديتها مترك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فتمت إقرارها عليه فإنه لا يحدى المتهم نفيه أن أمر التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة ( أفيونا وحشيشا ) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجسدرول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة بذلك بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

نظرت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا — عملا بمواد الاتهام — بمعاقبة المتهم محمد أحمد الروبي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة .  
فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن بأن الحكم مشوب بالبطلان إذ دفع الطاعن ببطلان التفتيش لإجرائه قبل الأمر به ، واستدل على ذلك بأن محضر تحقيق النيابة فتح في يوم الجمعة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بينما التفتيش حصل في ٢٠ من الشهر المذكور مما لا يغنى في تصحيحه فيما بعد بمعرفة وكيل النيابة أمام قاضى التحقيق ، والتعلل بأنه خطأ مادي — كما دفع بعدم جدية التحريات واستدل على ذلك بما ذكره الضابط من أنه شاهد الطاعن وهو يوزع المخدرات ، ولو كان هذا الذى ذكره صحيحا لما كان بحاجة لطلب الأمر بالتفتيش ولقام بضبط الطاعن متلبسا بجريمته . هذا إلى ما شاب إجراءات التفتيش من فوضى تبعث على الشك في سلامته ، كذلك دفع الطاعن بتلفيق التهمة ، وبأن الواقعة محوطة بالشك لما ثبت من انتشار المخدرات في أجزاء كثيرة من المحل على ضيقه بشكل ظاهر لا احتياط فيه . كما ثبت أن العلية التى زعم المخبر عمر شديد أنه وجدها كانت مع شاهد النفى بإقراره قبل الحادث أثناء جلوسه بالمقهى مع الطاعن وثبت أيضا فصل هذا المخبر من الخدمة بسبب تلفيقه جنائية

مخدرات حفظت لعدم الصحة غير أن الحكم لم يتعرض لهذا الدفاع كله فشابه  
البطلان والقصور في السبب والخطأ في الاستنتاج ، وكل ذلك يعيب الحكم  
بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة  
التي استخلص منها ثبوتها بما تتوافر معه جريمة إحراز جواهر مخدرة في غير الأحوال  
المصرح بها قانونا التي دأب الطاعن بها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي  
إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، خلافا لما يقول  
الطاعن ، قد تعرض لأوجه الدفاع التي أبداهها الطاعن ، ورد عليها بما يفندها  
وأثبت أن تاريخ الأمر بالتفتيش سابق على إجراءاته وكانت العبرة في إثبات تاريخ  
محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهوا كما استظهره  
الحكم ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكا لسلطة التحقيق تحت  
إشراف محكمة الموضوع فتمت إقرارها عليه فانه لا يجدى الطاعن نفعه أن أمر التفتيش  
صدر بناء على تحريات غير جدية . لما كان ذلك فان الحكم يكون سليما  
وما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون إلا مجادلة منه في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها  
بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

( ١٢٩ )

### القضية رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٤ القضائية :

مأمور الضبط القضائي . قيامه بالتحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات . لا يحول دون نذبه لإجراء التفتيش وتحرير المضبوطات .

إن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق ، لا يحول دون نذبه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق التى يجوز لها أن تكلفه بإجرائها ، كما يجوز لها أن تعهد إليه فى وضع المضبوطات فى حوز مغلق .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" يقصد الاتجار بها بدون ترخيص . وطالبت النيابة العامة إلى غرفة الاتهام إحالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول « ١ » الملحق به . ومحكمة جنايات قضا قضت فيها حضوريا — عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول « ١ » الملحق به بمعاقبة وبيع الصنير على خضر بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات التفتيش ، وقعت باطله لأن الضابط الذى قام بالتحريرات ، واستصدر أمر التفتيش هو نفسه الذى نذب لإجرائه كما أنه هو الذى عهد إليه بوضع الصنير المضبوط فى حوز ، وقد ثبت من تقرير التحليل أن يجيبه قطعة أخرى من الأفيون وزن جرامين ، وهى غير القطعة التى

قيل بأنه سبق ضبطها فيه ، وهذا مما أخل بدفاع الطاعن ، وأن المحكمة اعتمدت على أقوال أحد الشهود في التحقيق دون ما شهد به في الجلسة بغير أن تبين سبب عدم اطمئنانها إلى شهادته أمامها ، فضلا عن أن الشاهد علل شهادته في التحقيق بأنها كانت نتيجة التهديد ، وأن الحكم لم يرد على ما دافع به الطاعن من أنه ليس من المعقول أن يلقي بالعبلة التي فيها المخدر أمام الضابط ليتخلص منها ، وقد كان في وسعه أن يضعها تحت الحصير في المقهى ، كما لم يرد على ما دافع به من التناقض في أقوال الضابط والمخبر ، إذ ادعى كل منهما أنه التفت العبلة مما يجعل الرواية عرضة للشك فضلا عن أن الضابط عدل عما ذكره في المحضر من أنه علم بوجود الطاعن في المقهى من التحريات ، وأن الحكم جاء قاصرا فيما قاله من أن الطاعن يتجبر في المخدرات امتنادا إلى أقوال رجال المباحث ، وإلى أن الكميات التي يحرزها كبيرة ، مع أنها لا تزيد على ١٧ جراما وهي كمية يستطيع الشخص الواحد أن يتعاطاها . ويضيف الطاعن أن الحكم لم يتفهم وجهة نظر الدفاع ، وجانبه الصواب في رده على ما دافع به من أن أقوال الضابط محوطة بالشك بدليل أن غرفة الاتهام لم تأخذ بأقواله في قضية أخرى ادعى أنه قبض على المتهم فيها بعد استصدار أمر النيابة ، مع أنه ثبت أنه قبض عليه قبل حصوله من النيابة على أمر بالقبض والتفتيش مما يدل على مسلكه وتقريره غير الحقيقة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أن النيابة العامة إذ أصدرت أمر التفتيش قد نذبت لإجرائه ضابط المباحث ومن يماونه من رجال الضبط القضائي فانتقل على رأس قوة من رجاله إلى مقهى يجلس به الطاعن ، وما أن شاهداهم حتى ألقي بعبلة كانت بيده في حجر شخص جالس بجواره ، فلما ضبطت وجد فيها عند فتحها بمركز البوليس قطعة من الأفيون وموصى ملوث به ، كما عثر مع الطاعن عند تفتيشه على قطعة من الحشيش ، ولما أرسلت الملابس والمضبوطات للتحليل ، عثر الكيماوي الذي قام به ، على قطعة أخرى من الحشيش يجيب صديري الطاعن ، ولما كان قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته



وهو التحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق لا يحول دون نذبه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلف مأور الضبط القضائي بإجرائها كما يجوز لها أن تعهد إليه في وضع المضبوطات في حوز مغلق ، وكان لا تريب على المحكمة فيما أخذت به الطاعن من عثور الكيماوى القائم بالتحليل على قطعة من المخدر في جيب صديريه ما دامت قد اطمأنت إلى أنها في حيازته ، وكان لها أن تعول على شهادة شاهد في التحقيق دون ما شهد به في الجلسة ما دامت قد صحت لديها وليس عليها في ذلك أن تبين : لأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي أخذت به ، هذا إلى أن المحكمة قد أشارت في حكمها ، إلى ما يفيد أنها لم تصدق ما قاله أمامها الشاهد ، الذى يشير إليه الطاعن في طعنه ، ولا ما ادعاه من تهديده عند الادلاء بأقواله في التحقيق ، وكان لا يبين من محضر الجلسة تناقض بين أقوال الضابط والمخبر ، ولما كان الحكم قد استخلص أن إحراز الطاعن للمخدرات لم يكن للتعاطى ، وإنما هو للاتجار ، واستدل على ذلك بأدلة سائغة وما تأيد به ذلك من ضبطه في مقهى يحوز الأفيون والحشيش بكمية كبيرة مما عزز لدى المحكمة ما خلصت إليه من أنه يقوم بتوزيع المخدرات على عملائه في المقاهى وكان لا جناح على المحكمة فيما أخذت به من شهادة الضابط في حق الطاعن ما دامت قد اطمأنت إليها مهما يكن من تجريح الطاعن لقائلها ، هذا إلى أنها حين تعرضت لما قاله تجريحا للشاهد ، وما استدل به من القضية المشار إليها في طعنه ، قد ردت عليه ردا سائغا لا عيب فيه ، إذ الأمر أخيرا إلى اطمئنان المحكمة إلى شهادة الشاهد في الدعوى المطروحة أمامها لافى غيرها ، وكانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم في كل جزئية يثيرها إذ يكون ردها على ذلك مستفادا من قضائها بإدائه للأدلة التي بينتها . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

( ١٣٠ )

### القضية رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) ارتباط . حكم . تسببه . طلب ضم . قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة على المحكمة . الفصل فيه . موضوعي . رفضه . بيان العلة . غير لازم .

( ب ) مواد مخدرة . زراعة نبات الحشيش والحشخاش في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إحراز النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استخراج مادة الأفيون منه بعد نضجه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون الأخير على الواقعة . صحيح .

( ج ) إثبات . الأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً آخره بالجلسة . جائز .

( د ) إثبات . اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الحادث . اطراحه . جائز .

١ — إن رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع لأن تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها ، ما هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون أن يكون ملزماً ببيان علة رفض الطلب .

٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم الذي زرع نبات الحشيش ونبات الحشخاش في ظل القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، أحرز هذا النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وأنتج واستخرج وفعل من نبات الحشخاش بعد نضجه مادة الأفيون وأن التحليل دل على أن هذا النبات وجد مجرحاً وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داكنة تبين أنها أفيون ، فإن الحكم إذ طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد أخطأ في شيء .

٣ — للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي وإن خالف قولاً آخره بالجلسة .

٤ — للمحكمة أن تطرح اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الجريمة ما دامت لم تصدقه فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - حسين محمد جاد الله (الطاعن) و ٢ - شاكر حسين محمد ، بأنهما أولا : زرعاً نبات " الحشيش بقصد إنتاجه وبيعه دون الترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية . وثانيا : زرعاً نبات الحشيش بقصد إنتاجه وبيعه دون الترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية . وثالثا : ألتجاً واستخرجاً جواهر مخدرة ( أفبونا ) وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ ب - و - د و ٣٥ م ق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والحدواين ١ و ٥ الملحقين به . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها - عملاً بمواد الاتهام - بالنسبة الى المتهم الأول (الطاعن) بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة . وبراءة المتهم الثانى مما أسند اليه وأعفتها من المصاريف الجنائية . فطمعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول ، هو الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ذلك بأنه طلب بلسان محاميه ضم القضيتين رقم ٦٨٠ ورقم ٦٨١ سنة ١٩٥٣ جنايات مركز أسبوط المقيدتين ضد الطاعن وولده ولم يفصل فيهما بعد واستند فى ذلك الى أن الزراعة موضوع هاتين القضيتين هى والزراعة موضوع الدعوى الحالية فى حوض واحد، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب دون أن تبين لذلك سببا ، كما دفع الطاعن بأنه فى نفس اليوم الذى ضبطت فيه الزراعة موضوع هذه القضية ، ضبطت زراعات أخرى عملت عنها اثنان وعشرون قضية ، وأن النباتات فى هذه الزراعات جميعا وضعت فى سيارة واحدة فاختلف بعضها ببعض ، وطلب الدفاع من المحكمة تحقيق هذه الواقعة ولكنها لم تستجب اليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود ، بأن رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع لأن تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع دون أن يكون ملزما ببيان حلة رفض الطلب هذا الى أن رفض طلب الضم لا يؤثر على ما يدعيه الطاعن من وحدة الواقعة أو الارتباط بينها وبين جرائم أخرى . ما دام يستطيع أن يتمسك لدى المحكمة التى تطرح عليها



الجرائم الأخرى بجميع ما يبيده من دفوع . لما كانت ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما يدعيه الطاعن من اختلاط النبات المضبوط بغيره ببعض بأن الثابت من التحقيقات أن الضابط الذي تولى ضبطه عنى حماية تامة بتحريره عقب ضبطه ، مباشرة . وعرضه وكيل النيابة المحقق على المتهم الثاني - وهو ابن الطاعن - قبل إرساله للتحرير فأقر بأنه هو الذي ضبط في حديقة منزل والده الطاعن . وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب تحقيق ما يدعيه حتى ينحى على المحكمة أنها لم تجبه الى ذلك . فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الطاعن دفع بأن الزراعة زرعت في ظل القانون القديم رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مما كان يتعين معه تطبيق هذا القانون ومعاينة الطاعن على مقتضاء هذا إلى أن ترك الزراعة دون تقليع يعتبر عملاً سلبياً مجرداً من قصد الحيازة فضلاً عن أن ركن الحيازة لا يتوفر إلا بوجود الشيء في حوزة صاحبه وحده دون غيره . وهو ما لم يتحقق في الدعوى الحالية لأن الحديقة التي وجدت فيها زراعة الحشيش والخشخاش يمكن أن يصل إليها أشخاص آخرون غير مالكيها . هذا إلى أن الحكم حين طبق المادة ٣٣ دون المادة ٣٤ من القانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ استند الى ما أثبتته وكيل النيابة في المعاينة من أن الجزء المزروع هو حشيش وخشخاش مساحته قيراط وأن رئيس مكتب المخدرات . قرر بأن القيراط ينتج من ثلاثة الى أربعة أرتال من الأفيون وثمن الأفة منه ٢٠٠ جنيه . ولم يذكر الحكم شيئاً من قيمة الحشيش ولا مساحة كل من زراعتي الحشيش والخشخاش على حدة مع أن العبرة هي بالقيمة كما أن هذه المعاينة لا تغطع بأن الطاعن أنتج الأفيون بقصد الاتجار ولم تذكر النيابة في وصف التهمة أن الإحراز بقصد البيع أو الاتجار يضاف الى ذلك أن الحكم تناقص حين ذكر أن القانون يعاقب على الإحراز بغض النظر عن تاريخ الزراعة . وفي الوقت نفسه دان الطاعن بالجرائم الثلاث التي رفعت بها الدعوى . وكان يتعين معاقبته فقط عن الإحراز بقصد التعاطي متى توافرت في حقه أركان هذه الجريمة .



وحيث انه لا جدوى مما يشيره الطاعن في هذا الوجه من أنه زرع نبات الحشيش ونبات الخشخاش في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مادام الحكم قد أثبت عليه بأدلة سائغة مقبولة أنه أحرز هذا النبات في أطوار نموه التالية لخارج العمل بالقانون الجديد رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . كما أثبت عليه أنه أنتج واستخرج وفعل من نبات الخشخاش بعد نضجه مادة الأفيون ، وأن التحليل هل على أن هذا النبات وجد مجرماً وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داكنة تبين أنها أفيون . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ طبق على صورة هذه الواقعة المادة ٣٣ من القانون المذكور لا يكون قد أخطأ أو تناقض في شيء . على أن الحكم استطرد إلى نفي قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي عند الطاعن يقال في ذلك " إن المتهم الأول ... (الطاعن) يزرع مساحة كبيرة قدرها وكيل النيابة بغيراط وهذه الزراعة للحشيش والخشخاش . وليست قاصرة على نوع واحد منها وقد قرر رئيس مكتب مكافحة المخدرات أن قيراط الخشخاش ينتج منه ثلاثة أو أربعة أرطال من الأفيون وأن الأفيون تساوى مائتي جنيه . فإذا كان ذلك وكان من يزرع مثل هذه الزراعات عرضة لأن توقع عليه أشد العقوبات وأقساها فإن المحكمة تعتقد اعتقاداً جازماً أن إحراز هذا الزرع الممنوع على تنوعه إنما كان بقصد استخراج المواد المخدرة الناتجة منه بوفرة وبيعها بحثاً وراء الأرباح الضخمة لا بقصد التعاطي ..... " وما قاله الحكم من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل أيضاً .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن أقوال رئيس مكتب المخدرات وعمدة البلدية التي اعتمد عليها الحكم في إدانة الطاعن لا تؤدي إلى ثبوت أنه هو الزارع لأن ابنه اعترف بأنه هو الذي زرع النبات هذا إلى أن العبرة في ذلك بما شهد

به العمدة في الجلسة . من أن الحديقة مملوكة للطاعن وإخوته وأب الزارع هو ابن الطاعن .

وحيث إنه لما كان الحكم . قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تصلح في العقل والمنطق لأن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي وإن خالف قولاً آخر له بالجلسة ، وأن تطرح اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الجريمة مادامت لم تصدقه فيه . فإن ما يشره الطاعن في هذا الوجه لا يكون إلا جدلاً في موضوع الدعوى ومبلغ كفاية الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( ١٣١ )

القضية رقم ٢٠٦٥ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . تقدير من المتهم . مسألة موضوعية . المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

إن تقدير من المتهم مسألة موضوعية ، لا تقبل المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أهان محكمة الواسطى الوطنية أثناء انعقادها بأن وجه إليها الألفاظ الواردة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادة ٢/١٣٣ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح الواسطى الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً — عملاً بمادة الاتهام — بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ

بلا مصاريق . فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة بني سويف الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور . بالشغل بلا مصاريق . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تخلص في القول بأن العبارة التي عدتها المحكمة إهانة لها "الأيام بيننا أين العدل" يستلزم منها أنها موجهة للخصوم لا للمحكمة ، كما أن المحكمة لم تسأل المتهم عن سنه حالة أنه حدث لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة ، ولم تحقق دفاعه الذي لم يبيده أمام محكمة أول درجة بسبب حالته النفسية .

وحيث إن المحكمة قد بينت ظروف الحادث فقالت : "إنها بعد أن نطقت بحكمها ببراءة المتهم في القضية التي نظرتها إذ بالمتهم الحالى ( الطاعن ) يدخل قاعة الجلسة وعلى بعد خطوات من المحكمة وقف أمامها موجهها الكلام إليها ومشيرا بيده هاتفا بصوت عال "الأيام بيننا - أين العدالة" وكرر هذه العبارة عدة مرات ولكن المحكمة أهملت أمره وتفاضت عنه ، وأخذت في نظر باقي القضايا غير أنه بعد أن خرج إلى الردهة المجاورة لقاعة الجلسة وهو يردد هتافات لم تبينها المحكمة ، عاد ودخل القاعة ثانية ووقف في ذات المكان وأعاد توجيه الهتافات والإشارات في مواجهة المحكمة ، وذلك كله أثناء انعقاد الجلسة " ولما كان يبين مما أوردته المحكمة من ذلك أنها إذ استنتجت أن ألفاظ الإهانة موجهة إليها لا إلى الخصوم في الدعوى التي فصلت فيها ، كما يدعى الطاعن فإن استخلاصها ذلك في حدود سلطتها التقديرية مائع لا عيب فيه ، ولما كان تقدير السن مسألة موضوعية ولم يثرها الطاعن أمام محكمة الموضوع ، فالمجادلة في شأنها غير مقبولة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

( ١٣٢ )

### القضية رقم ٢٠٧٠ سنة ٢٤ سنة القضائية :

دفاع شرعى . حكم . تسييه . تصوير واقعة الدعوى بما يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانة المتهم دون بيان وجه الرأى فى قيام تلك الحالة من عدمه . قصور .

إذا كان الحكم فى تلخيصه لواقعة الدعوى قد قال ما يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى ومع ذلك دان الطاعن بجرىمة ضرب المجنى عليه وإحداث عاهة به ، دون أن ينفى قيام تلك الحالة أو يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - سيد اسماعيل محمد " الطاعن " و ٢ - محمد أحمد وهب الله و ٣ - أحمد اسماعيل محمد : بأنهم فى يوم ١٥ من يوليو سنة ١٩٤٨ الموافق ٨ من رمضان سنة ١٣٦٧ بناحية جزيرة الطوابية مركز قنا مديريتها . المتهم الأول : ضرب عمدا المتهم الثانى فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تختلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى الاتهام المصيب بكسر عظم الكعب المتقوس بالساعد وتأثر قوته لإعاقة بنهاية حركة كبه وبسطه مما يقدر بنحو ٦-٨٪ . والمتهم الثانى ( أولا ) ضرب عمدا سعد على اسماعيل فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج . ( ثانيا ) ضرب عمدا سعيد اسماعيل فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما . والمتهم الثالث : ضرب عمدا أم اسماعيل عبدالله فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك بتاريخ



١٤ من مايو سنة ١٩٥٣ نظرت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثاني . ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول سعيد اسماعيل محمد بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور . ( وثانيا ) بمعاقبة المتهم الثاني بتغريمه مائة قرش . ( وثالثا ) بمعاقبة المتهم الثالث بتغريمه ثلاثمائة قرش وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ حصل الطاعن على شهادة من قلم دّاب محكمة قنا الكلية تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني . فطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أن الطاعن مع أنه أثبت أنه وفريقه كانوا في حالة تعدد في القانون حالة دفاع شرعى عن النفس والمال إذ كانت الطاعن يرد اعتداء وقع من المجنى عليه محمد أحمد وهب الله بتعرضه للطاعن وأخيه في زراعة بطيخ بمحاولة إفسادها وكان هذا التعرض مصحوبا باعتداء من المجنى عليه على الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لتلخيص ما قام بين طرفي الدعوى قال " إن أحمد وهب الله وأولاده ومنهم المتهم الثاني ( محمد أحمد وهب الله ) تعرضوا لعل اسماعيل ( أخى الطاعن ) في أرض يزرعها بطيخا محاولين إفسادها فوقعت المشاجرة إلى أصيب فيها على اسماعيل كما اعتدى فيها سعيد اسماعيل محمد ( الطاعن ) بالضرب على محمد أحمد وهب الله فأحدث به العاهة المستديمة واعتدى محمد أحمد وهب الله بالضرب على سيد على اسماعيل وسعيد اسماعيل ، كما اعتدى أحمد اسماعيل محمد بالضرب على أم اسماعيل إبراهيم " . ولما كان ما قاله الحكم مما يفيد وقوع اعتداء من المجنى عليه وأهله على زراعة البطيخ وعدوان على ذويها من أهل الطاعن وعلى نفسه ، ما قاله الحكم من ذلك يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى وكان الحكم إذ قال ما يرشح لقيام هذه الحالة قد دان الطاعن بجرمة ضرب المجنى عليه وإحداث عاهة به دون أن ينفى قيام تلك الحالة أو يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها وحتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٣٣ )

### القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢٤ القضائية :

مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحته التنفيذية . الاستناد إلى ذلك  
في تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب مراعاتها وفي الامتناع عن تنفيذه . خطأ في تفسير القانون .

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا  
للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ، وقد نصت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠  
منه على أوامر ونواه صريحة غير معلقة على شرط يحتم القانون مراعاتها في كل  
تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها القانون ، كما نصت المادة  
٢٥ منه على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل  
بتنفيذه كل فيما يخصه وخولتهم بإصدار القرارات باللوائح التنفيذية له ، وإذا  
أجازت نصوص القانون عند إصدار هذه اللوائح ، إضافة شروط على الشروط  
للواردة فيه ( المادتان ٢ و ١٢ ) أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض  
المدن والقرى أو لبعض الأحوال في المدن فيما يتعلق بعرض الطرق ، إذ أجازت  
نصوص القانون ذلك ، فإنها لم ترتب على التراخي في إصدار هذه اللوائح تعطيل  
الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها ، كما أن المادة السابعة من القانون  
إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقا للشروط  
والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من  
الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطا أخرى غير ما أوجبه القانون ، دون  
أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية امتنع تنفيذ القانون ، وإذا

فالحكم الذى يقضى ببراءة المتهم من تهمة إنشاء بناء على أرض قابلة للتقسيم استناداً إلى أن عدم صدور اللائحة التنفيذية قد جعل نصوص القانون مبهمة وغير واضحة بحيث لا يمكن تحديد المخالفة تحديداً صريحاً يسوغ مساءلة المتهم جنائياً . هذا الحكم يكون مبنياً على خطأ فى تفسير القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه أولاً : أنشأ البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص وثانياً أنشأ البناء المبين بالمحضر على أرض قابلة للتقسيم ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٨١١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والذكرى الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ والقرار الوزارى رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٥٠ والمادة واحد من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومحكمة الرمل الجزئية قضت غيابياً بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة والازالة . فعارض ، والمحكمة المذكورة قضت فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت غيابياً بقبوله شكلاً وفى الموضوع أولاً : بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى فيما قضى به من غرامة بغير ازالة . وثانياً : بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية وبراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وقد أعلن المتهم بهذا الحكم الغيابى ولم يعارض فيه . فقررت النيابة بالظعن عليه الخ ...

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهمة الثانية بمقولة أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لم تصدر ، كما أنه بالنسبة للتهمة الأولى أغفل القضاء بالزام المتهم برسم الرخصة طبقاً لما تقضى به المادة ١١ من ذكرى التنظيم الصادر بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ والمادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .



وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعنين ضده من التهمة الثانية قال إن المواد ١٢ و ٧ و ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أشارت إلى اللائحة التنفيذية وأوجبت أن تتم الإجراءات التي نصت عليها بالأوضاع وطبقا للشروط الواردة في تلك اللائحة التي لم تصدر لآن مما جعل تقاضيين على تنفيذ القانون يتحكمون في تنفيذه فيمنحون الرخص لبعض الملاك ويضنون بها على البعض الآخر طبقا لمشيئتهم ، الأمر الذي امتناته المحكمة من المستندات المقدمة في اللجنة رقم ٢٧٧٠ سنة ١٩٥٢ استئناف الأسكندرية ومن مناقشة مهندس التنظيم فيها ، وأن عدم صدور اللائحة التنفيذية جعل نصوص القانون مبهم وغير واضحة بحيث لا يمكن تحديد المخالفة تحديدا صريحا يسوغ مساءلة المتهم جنائيا - ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية ، فأصبح بذلك نافذا ، وكانت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه تنص على أوامر ونواه صريحة غير معلقة على شرط يحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها القانون ، وكانت المادة ٢٥ إذ نصت على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذه كل فيما يخصه ، وخولتهم إصدار قرارات باللوائح التنفيذية له ، وكانت نصوص القانون إذ أجازت عند إصدار هذه اللوائح إضافة شروط إلى الشروط الواردة فيه ( المادتان ٢ و ١٢ ) ، أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأحوال في المدن فيما يتعلق بعرض الطرق ، إذ أجازت نصوص القانون ذلك ، لم ترتب على التراخي في إصدار هذه اللوائح تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها ، ولما كانت المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقا للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع تنظيم الطلبات شروطا أخرى غير ما أوجبه القانون ، دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية امتنع تنفيذ القانون - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على الخطأ في تفسير القانون - ولما كانت المحكمة لم تبحث ما إذا كان المطعون ضده قد خالف نصوص القانون المطلوب معاقبته



بمقتضاها ، فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إلى محكمة الاسكندرية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

وحيث إنه بالنسبة إلى ما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه لعدم قضائه برسوم الرخصة عن التهمة الأولى ، فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى في خصوص هذه التهمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة بغير إزالة — ولما كان الحكم إذ قضى بذلك ، لم يبين الجرمية التي وقعت بما تتضح به عناصرها ، حتى يمكن لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى ما قضى به في هذه التهمة أيضا .

( ١ ٣ ٤ )

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ القضائية :

استرداد الشيء المسروق . الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في حكم المادة ٩٧٧/٢ مدق . ما الذي يشترط فيه ؟

إن القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — مدبولي أحمد التركي ( الطاعن الأول ) و ٢ — مورييس برسوم و ٣ — ميخائيل جرجس بدوى بأنهم في الفترة الواقعة ما بين ٦ فبراير سنة ١٩٥٢ و ١٢ ما يو سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم هابدين : أولا : المتهمان الأول والثاني أخفيا السيارة المسروقة والموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لأبيرفيتا بهار مع علمهما بذلك . وثانيا : لأنهما أخفيا السيارة المسروقة

والموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة انفيكتور بنشوتو مع عليهما بذلك .  
وثالثا : لأنه في الفترة الواقعة ما بين ٩ يولييه سنة ١٩٥٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣  
بدائرة قسم عابدين : الأول والثالث أخفيا السيارة المسروقة الموضحة الوصف  
والقيمة بالمحضر والملوكة لأمين رفعت أبو هيف مع عليهما بذلك . وطلبت  
النيابة عقابهم بالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . كما اتهمت النيابة في  
دهواها رقم ١٣٢٩ سنة ١٩٥٣ المتهمين الأول والثاني بأنهما في الذرة الواقعة  
ما بين ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ بعابدين أخفيا سيارة  
المسروقة الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لكامل جرجس منصور  
مع عليهما بذلك ، وطلبت عقابهما بالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .  
ومحكمة عابدين البلغزية نظرت الدعويين وقررت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد .  
وقد ادعى أمامها بحق مدني ١ - امام حنفي ابراهيم وطلب الحكم له قبل  
المتهمين الأول والثاني متضامين مع وزارة الداخلية باعتبارها مسئولة مدنيا  
بمبلغ ٢٢٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة و ٢ - جبرائيل  
فليونجي وطلب الحكم له قبل المتهمين الأول والثاني بمبلغ قرش صاغ على سبيل  
التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب و ٣ - الأستاذ أمين رفعت  
أبو هيف وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامين ( كذا ) بمبلغ واحد  
وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب مع إلزام  
ميخائيل جرجس بأن يسلمه السيارة و ٤ - ألبريتا يتيهار وطلب الحكم له قبل  
المتهمين الأول والثاني متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت  
والمصاريف والأتعاب و ٥ - كمال جرجس منصور وطلب الحكم له قبل  
المتهمين الأول والثاني متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض  
المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وبعد أن انتهت المحكمت من سماع  
أطراف الخصومة في الدعويين قضت حضوريا في ٧ يونيه سنة ١٩٥٣ أولا :  
في الدعوى رقم ١٣٧١ سنة ١٩٥٣ عابدين بحبس المتهم الأول مدجولي أحمد  
التركي سنة مع الشغل والنفاد عن كل تهمة وحبس المتهم الثاني مورييس  
برسوم سنة مع الشغل عن كل تهمة وذلك عملا بالمادة ٤٤ مكررة من

قانون العقوبات . وبراءة المتهم الثالث ميخائيل جرجس بدوى مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وفي الدعوى المدنية المرفوعة من إمام حننى إبراهيم برفضها مع رد السيارة رقم ١٨٩٠٩ ملائى مصر إليه ، وأقرته بالمصاريف المدنية المناسبة . وفي الدعوى المرفوعة من ألبير فيتا يهار بترام مدبولى أحمد التركى وموريس برسوم متضامنين بأن يدفعوا له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ورفض ما خالف ذلك من لطلبات ، وفي الدعوى المرفوعة من الأستاذ أمين رفعت أبوهيف بالزام مدبولى أحمد التركى بأن يدفع مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ورفض ما خالف ذلك من الطلبات . وثانيا : فى الدعوى رقم ١٣٢١ سنة ١٩٥٣ جنح عابدين بحبس مدبولى أحمد التركى سنة مع الشغل والتفاد وحبس موريس برسوم سنة وكفالة ٥٠ جنيه لوقف التنفيذ ، وفي الدعوى المدنية المرفوعة من جبرائيل غليونجى بالزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والتصريح له باستلام السيارة ٧٧٧٣ ملائى مصر . وفي الدعوى المرفوعة من كمال جرجس منصور بالزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وطلبا إلغاءه وبراءتهما بما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، كما استأنفته النيابة طالبة تشديد العقوبة عليهما ومعاقبة المتهم الثالث الذى حكم ببراءته بمادة الانهام المطلوب محكمته بها ، واستأنف هذا الحكم كذلك الأستاذ أمين رفعت أبوهيف وطلب الحكم له بطلابه ، وقيدت الاستئنافات جميعها برقم ٣٤٢٧ سنة ١٩٥٣ ، وقد نظرتها محكمة مصر الابتدائية وقضت بحضورها بحكمها الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أولا فى اللجنة رقم ١٣٧١ سنة ١٩٥٣ عابدين بقبول استئناف المتهم الأول شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبس ستة شهور مع الشغل عن كل تهمة وتأيبده بالنسبة للدعوى المدنية وإلغاءه بالنسبة للتضامن بينه وبين المتهم الثانى مع رفض طلب معاملته فى السجن فئة أ وقبول استئناف المتهم الثانى شكلا وفى الموضوع بإلغاء



الحكم المستأنف بالنسبة له وبراءته مما نسب إليه . رفض الدعاوى المدنية ضده مع إلزام رافعها بمصروفاتها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وبالنسبة لاستئناف النيابة والمدعى بالحقوق المدنية الأستاذ أمين رفعت أبو هيف : أولا — بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهمين الأول والثاني مدبولي أحمد التركي والأستاذ موريس برسوم ، وبقبول استئناف النيابة بالنسبة للمتهم الثالث ميخائيل بدوي شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له في الدعوى الجنائية وبقبول استئناف المدعى الأستاذ أمين رفعت أبو هيف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له مع إلزامه بالمصروفات المدنية الاستئنافية . وثانيا — في اللجنة رقم ١٣٢١ سنة ١٩٥٣ عابدين بقبول استئناف المتهم الأول شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبسه ستة شهور مع الشغل وبالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة من جبرائيل غليونجي بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام هذا المتهم مع الثاني بالتضامن بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية وتأيده فيما قضى من رد السيارة للمدعى بالحقوق المدنية مع إلزام رافع الدعوى المدنية بمصروفاتها ورفض طلب هذا المتهم معاملته بالفئة أ بالسجن . وبقبول استئناف المتهم الثاني شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ببراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضده وإلزام رافعها بمصروفاتها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة لهذين المتهمين .

فطعن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض غير أنه لم يقدم تقريرا بأسباب طعنه — وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حصل الأستاذ أمين رفعت أبو هيف المدعى بالحقوق المدنية على شهادة رسمية من قلم الكتاب تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع قلم الكتاب موقفا عليه حتى التاريخ المذكور . وفي ٢٢ من الشهر المذكور توجه المحضر لإعلانه بمكتبه ، فوجده مغلقا ، فأعلمته للنيابة في اليوم نفسه ، وأرسل إليه خطابا ، سجلا يخبره فيه بذلك ، كما يوجب



ذلك القانون . وقد قدم الأستاذ أحمد مختار قطب المحامي عن الأستاذ أبوهيف  
تقريراً بأسباب طعنه في يوم السبت ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول مدبولي أحمد التركي وإن كان قرر الطعن  
في الميعاد ، غير أنه لم يقدم لطحنه أسباباً ، فيكون طعنه غير مقبولاً شكلاً .

وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني الأستاذ أمين رفعت أبوهيف  
قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينمى الطاعن المذكور على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في  
تطبيق القانون وفي تأويله حين قضى برفض طلب استرداد سيارته المسروقة ،  
ذلك بأن المحكمة أخطأت فهم المقصود من عبارة من يتجر في مثل الشئ الضائع  
أو المسروق الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدنى ، كما  
أخطأ في تأويل معنى السوق العامة الواردة بالفقرة المذكورة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض  
طلب الطاعن استرداد سيارته المسروقة ممن هي في حيازته — وهو المطعون ضده  
ميخائيل جرجس — على قوله " أما عن طلب السيارة استناداً إلى أن المتهم  
الثالث ( المطعون ضده ) لم يشتري ممن يتجر عادة في السيارات فردود عليه بأن  
اعتبار الشخص ممن يتجر في سلعة معينة من عدمه مسألة تقديرية لا يمكن وضع  
ضابط لها وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ولا شك أن  
في ظهور المتهم الأول ( البائع ) بأنه يشتري السيارات القديمة ويصلحها ويبيعها  
وطبيعة عمله أنه ميكانيكي سيارات ، وقد ثبت من تحقيق هذه القضية أنه باع  
أربع سيارات لثمة الثاني . ولا جدال في أن من يظهر بهذا المظهر أمام الناس  
ويشتهر عنه أنه يبيع السيارات بعد إصلاحها ينطبق عليه المعنى المقصود من أنه  
يتجر عادة في مثل هذه السلع ، ويعزز هذا الرأي السائد بين الناس أن السيارات  
المستعملة نيس لها سوق خاص ، بل العادة جرت أن يشتري الشخص سيارة

مستعملة من بائعها مباشرة إذا كانت بينهما معرفة أو بواسطة شخص له اتصال بالسيارات كالميكانيكية لشراء سيارة لاغير ، ومن ثم يمكن القول إن السوق العامة المقصودة في القانون للسيارات المستعملة هوميكانيكية السيارات وأصحاب الورش التي تقوم بإصلاحها ، ومن ثم يكون هذا الاستثناء في غير محله ويتمين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إنه يبين مما قاله الحكم من ذلك أنه إذ اعتبر البائع تاجرا عول في ذلك على ظهوره بمظهر التاجر دون أن يبحث فيما إذا كان هذا البائع يتجر حقيقة في السيارات . ولما كان القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المبروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم أيضا من أن محال إصلاح السيارات وأصحاب الورش تعتبر سوقا عامة لبيع السيارات المستعملة لا يؤدي وحده إلى هذه النتيجة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما تقدم يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( ١٣٥ )

القضية رقم ١٠٤٧ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إجراءات . محاكمة . دعوى الجنائية . إقامتها من النيابة العامة على المتهم بالجلعة . عدم قبولها .

( ب ) دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى العمومية . يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

١ - إن دعوى الجنائية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنائيات أن تحال إليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذن فإذا كانت النيابة

العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنايات بوصف أنه ارتكب جناية عاهة ، لم تسلك الطريق التي رسمها القانون ، وإنما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة ، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنايات .

٢ — إن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : ضرب زوين محمد عبد الرحمن عمدا ببلطة فوق رأسه فأحدث به جرحا نشأ عنه — كما جاء بالتقرير الطبي الشرعي — عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجداري الأيسر في مساحة أبعادها ٢ × ٢ سنتيمترا والثاني ضرب المجنى عليه زوين محمد عبد الرحمن عمدا بطورية فوق رأسه فأحدث به جرحا نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجدارية اليسرى في مساحة أبعادها ٢ × ٢ سنتيمترا . وطلبت من قاضي التحقيق أن يحيلهما إلى غرفة الاتهام لتحيلهما بدورها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بإحالة المتهم الأول وحده إليها ، وإحالة المتهم الثاني إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته بوصف أنه أحدث بالمجنى عليه إصابة تقور لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما وهي اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤١ عقوبات . ولدى نظر النيابة المتهم فيها أحمد عطيه عبد العال أمام محكمة جنايات سوهاج طلبت النيابة العامة إدخال المتهم الآخر حسن عبد العال عثمان في الدعوى بمقولة إن الإصابة التي أحدثها بالمجنى عليه يعاقب عليها القانون بعقوبة جناية إحداث العاهة المستديمة ، فأمرت المحكمة بإدخاله ، وقد دفع الحاضر عنه بالجلسة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إليه لسبق الحكم فيها من محكمة الجنح ، كما ادعى بحق مدني زوين محمد عبد الرحمن المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة .



والمحكمة قضت حضوريا في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أولا بمعاينة المتهم الأول بالسجن ثلاث سنوات عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وثانيا : بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة شهرين عملا بالمادة ١/٢٤١ عقوبات لأنه ضرب المجنى عليه سالف الذكر على فروة الرأس من أعلى فأحدث به كسرا شرخيا شفى في مدة زادت على العشرين يوما . وثالثا : بالتزامهما متضامين بأن يدفعما للمدعى بالحقوق المدنية تعويضا قدره مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقالت في حيثيات حكمها إن الدافع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمتهم الثاني في غير محله . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن غرفة الاتهام قررت إحالة المتهم أحمد عطية عبدالعاز إلى محكمة الجنايات وإحالة الطاعن وآخرين إلى محكمة أنحيم الجزئية ، فقضت بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحبس الطاعن شهرا مع الشغل عن تهمة الضرب المنسوبة إليه ، وأنه استأنف هذا الحكم ، وبجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أمام محكمة الجنايات طلبت النيابة التأجيل لإدخال الطاعن متهما آخر في الجناية ، وقضت تلك المحكمة بحبسه شهرين وبإلزامه بالتضامن مع المتهم الأول بدفع مائة جنيه على سبيل التعويض ، وبذلك يكون الطاعن حوكم مرتين عن تهمة واحدة وقضى عليه في كل مرة بعقوبة ، وقد أبدى الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات ، فلم تأخذه ، وقضت بالعقوبة ، بخفاء قضاؤها مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن قاضي التحقيق أحال المتهمين في قضية الجناية



رقم ١٤٤٢ سنة ١٩٥٢ أنحيم إلى غرفة الاتهام ، فأمرت بإحالة المتهم الأول فيها " أحمد عطيه عبد العال " إلى محكمة الجنايات ، وإحالة المتهم الثاني " حسن عبد العال عثمان " إلى محكمة الجناح المختصة بوصف أنه أحدث زوین محمد عبد الرحمن إصابة تقرر علاجها مدة تزيد على العشرين يوما ، وهي الجفحة المنطبقة على المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، ولدى نظر الجناية المتهم فيها أحمد عطيه عبد العال أمام محكمة الجنايات ، طلبت النيابة العامة بجلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إدخال متهم آخر هو حسن عبد العال عثمان في الدعوى ، وقالت إن الإصابة التي أحدثها هذا المتهم بالجنى عليه زوین محمد عبد الرحمن يعاقب عليها القانون بعقوبة جنائية إحداث العاهة المستديمة ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى لإدخال هذا المتهم ، ثم قضت حضوريا بالحكم المطعون فيه بمعاقة المتهم الأول أحمد عطيه عبد العال بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، ومعاقة الثاني حسن عبد العال عثمان ( الطاعن الثاني ) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين باعتبار ما وقع منه جفحة ، وبإلزام المحكوم عليهما متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية تعويضا قدره مائة جنيه . واتضح من الاطلاع على المفردات أن محكمة أنحيم الجزئية نظرت الدعوى المحالة إليها من غرفة الاتهام ، وقضت فيها بتأريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحبس المتهم الأول ( حسن عبد العال - الطاعن الثاني ) شهرا مع الشغل عن جفحة بالضرب المنسوبة إليه ، وقد استأنفت النيابة هذا الحكم ، ولم يفصل بعد في استئنافها .

وحيث إن المادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن "وتحال الدعوى في الجنايات بناء على أمر من غرفة الاتهام ، أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية " - ولما كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة الطاعن أمام محكمة الجنايات بوصف أنه ارتكب جناية العاهة لم تسلك الطريق التي رسمها القانون ، وكانت دعوى الجناية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنايات أن تحال إليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - لما كان ذلك فإن إقامة الدعوى من النيابة العامة على المتهم حسن عبد العال عثمان الطاعن الثاني بالجلسة ، على اعتبار أن الجريمة التي ارتكبها هي جناية ، تكون قد أقيمت

على خلاف القانون ، ومن ثم لا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنايات — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بإلزام المتهم ( الطاعن ) مع المتهم في الجناية بالتعويض المدني متضامين ، وكانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية بالنسبة إلى الطاعن حسن عبد العال عثمان .

( ١٣٦ )

### التضحية رقم ١١٥٥ سنة ٢٤ القضائية :

مواد مخدرة . ضبط متهم بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ بحوزة مواد مخدرة . تفتيش منزله بالاسكندرية في اليوم التالي والثوبه على مواد مخدرة . اعتبارا . وقع من المتهم من إحراز المخدرات واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨

إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومع مواد مخدرة وفي اليوم التالي قُتِلَ منزله بالاسكندرية وثر به على مواد مخدرة فإن ما وقع من المتهم من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ أن إحراز المتهم لما ضبط معه في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وما ضبط في الاسكندرية في اليوم التالي قد وقع في وقت واحد ، وإن اختلفا في وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذي ضبط فيه المخدر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — على محمد علي و ٢ — فاروق همام محمد و ٣ — سيد ابراهيم سعد ( الطاعن ) بأنهم في يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة : أحرزوا جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها

قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، فقررت بذلك في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣ ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابيا بقتلهم الثاني وحضوريا للتهمين الآخرين أولا : بمعاينة علي محمد علي الشهير بالصعيدى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مئتي جنيه والمصادرة . وثانيا : بمعاينة سيد ابراهيم سعد بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة ، وذلك تطبيقا للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ : بالنسبة للأول لأنه أحرز المخدر في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ . وتطبيقا لهذه المواد مع المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول حرف ا الملحق به والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لقتلهم الثالث لأنه أحرز الجواهر المخدرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ و ٢٥ منه . وثالثا : ببراءة فاروق همام محمد مما نسب إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليه الثاني وحده في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن الطعن بني على أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ دانت الطاعن بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ عن تهمة إحراز المخدرات التي ضبطت بالسيارة يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ودانته بموجب القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ عن تهمة إحراز المخدرات التي ضبطت بمنزله يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ مع أن الواقعة لا تتجزأ ، والدة بواقعة ضبط الجريمة الأولى ، إذ ليس التفتيش الذي حصل بمنزل الطاعن في اليوم التالي وأسفر عن ضبط مخدرات به إلا أثرا من آثارها ، فكان على المحكمة أن تطبق على الطاعن القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ وهو الأصلح كما بني الحكم على بطلان التفتيش وبطلان عملية العرض .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن معاون إدارة مكافحة المخدرات بالقاهرة حصل على أمر من النيابة العامة بالقبض على الطاعن وتفتيشه ، وفي مساء



يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ضبط الطاعن في سيارة بجهة عين شمس ووجد بالسيارة حشيشا وزن ١٢٦٠ جراما ، وفي اليوم التالي قش منزل الطاعن بالاسكندرية ، وعثر به على حشيش وميزان مما يستعمل في وزن الحشيش دل التحليل على وجود آثار مادة الحشيش بكفتيه ، وطلبت النيابة العامة معاقبة الطاعن وآخرين كانوا معه بموجب القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لأنهم في يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة : أحرزوا جوهر مخدرا « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وخلصت المحكمة إلى أن ضبط الحشيش بالسيارة وقع قبل حلول منتصف ليلة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ ، فيكون خاضعا لقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وأن الحشيش الذي عثر عليه في منزل الطاعن بالاسكندرية ضبط في يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٣ ، فيكون خاضعا لأحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وقال الحكم "إن عقاب الطاعن ينطبق على القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالنسبة للرحلة الأولى من تهمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية ضده ثم ينطبق بالنسبة للرحلة الثانية من هذه التهمة على القانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لوحدة القصد لدى الجاني من مقارفة الجريمتين المنسوبتين إليه ، فضلا عن أن العقوبة الثانية منهما تجب العقوبة الأولى " . وقضت بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠ جنيه والمصادرة . ولما كان ما وقع من الطاعن من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر في ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين كما جاء بالحكم المطعون فيه ، إذ أن إحراز الطاعن لمضبط في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وما ضبط في الاسكندرية في اليوم التالي ، قد وقع في وقت واحد وإن اختلفا في وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذي ضبط فيه المخدر موضوع المحاكمة ، ومن ثم يكون الحكم إذ دان الطاعن بموجب القانون الجديد قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه ومعاقبة الطاعن وفقا للقانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

ومن حيث إن الطاعن لم يبين وجه البطلان المدعى به في إجراء التفتيش والعرض ، فيكون طعنه عنهما على غير أساس .



( ١٣٧ )

## القضية رقم ١١٦٧ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى مباشرة ، الدعويان الجنائية والمدنية مترتبان عليهما . شرط انعقاد الحصومة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم فيهما .

إن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الحصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد الحصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لأن القانون أيضا إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعوى الفرعية فقط .

### الوقائع

رفع هارون ألفيه "المطعمون ضده" الدعوى رقم ٣١١ سنة ١٩٥٣ مباشرة أمام محكمة عابدين الجزئية ضد ١ - ماير تليو و ٢ - نعمة منصور "الطاعفين" بعريضة ذكر فيها أنه في صباح يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أبلغ الأول "ماير تليو" السيد رئيس بيابة جنوب القاهرة ضد المدعى بأنه سب السيد محمد نجيب رئيس الحكومة وقتئذ بأن قال "يلعن أبوك لأبو محمد نجيب" واستشهد على تأييد أقواله بالثاني "نعمة منصور" وطلب المدعى في عريضته معاقبة الأول بتهمة البلاغ الكاذب والثاني بتهمة الشهادة الزور ، والحكم عليهما بمقتضى المواد ٢٩٦ و ٣٠٥ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١٧١ و ٣٠٨ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات مع إلزامهما متضامنين بأن يدفعاه خمسة آلاف جنيه كل سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة عابدين الجزئية — باحدى الجلسات —  
رفع ماير تليو دعوى جنحة بالطريق المباشر — وفي مواجهة النيابة — ضد  
هارون ألفيه طلب في عريضتها محاكمته بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و  
١٧١ من قانون العقوبات والحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه على سبيل  
التعويض لأنه في الفترة ما بين ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ و ٢ من مارس سنة ١٩٥٣  
بدائرة قسم عابدين قذف وسب علنا في حقه بأن أسند إليه أمورا لو كانت صادقة  
لأوجبت عقابه قانونا واحتقاره عند أهل وطنه وقد تضمن القذف والسب طعنا  
في عرضه وخدشا لسمعة عائلته . وقد دفع هارون ألفيه هذه الدعوى بعدم قبولها  
بمقولة إنه لا يجوز توجيه التهمة بالجلسة إلا من النيابة العامة ، والمحكمة بعد أن انتهت  
من سماع دفاع أطراف الخصومة في الدعوى قضت حضوريا في ٣٠ من مارس  
سنة ١٩٥٣ أولا — وفي دعوى البلاغ الكاذب وشهادة الزور المسندتين لماير تليو  
ونعمة منصور ببراءتهما مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما والزمتهما  
رافعهما بالمصاريف ، وذلك عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية  
وثانيا — في دعوى السب والقذف الموجهة إلى هارون ألفيه برفض الدفع بعدم قبول  
دعوى ماير تليو شكلا وبمحس هارون ألفيه أسبوعين بالشغل وتغريمه عشرة  
جنيهات وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة  
الحكم نهائيا وإلزامه بأن يدفع لماير تليو خمسين جنيها على سبيل التعويض  
والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا  
بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف  
هذا الحكم كل من ماير تليو و هارون ألفيه ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت  
حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع . أولا — في الدعوى المدنية المقامة من هارون  
ألفيه بإلزام ماير تليو ونعمة منصور بأن يدفعوا له متضامنين خمسين جنيها على سبيل  
التعويض مع المصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب  
المحاماة . وثانيا — وفي الدعويين الجنائيين والمدنيين المقامتين ضد هارون ألفيه بإلغاء  
الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى العمومية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام  
رافعهما بالمصاريف الخاصة بها عن درجتى التقاضى . وبتاريخ ١١ من فبراير  
سنة ١٩٥٤ طعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحاكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى في دعوى القذف والسب المرفوعة مباشرة من الطاعن الأول ضد المطعون ضده بعدم قبول الدعوى العمومية ورفض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من أنه لا يجوز أن توجه الدعوى مباشرة في الجلسة من المدعى بالحق المدني إلى المدعى عليه فيها بغير تكليف بالحضور — قد أخطأ في القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده رفع دعوى بالطريق المباشر على الطاعنين بجرime البلاغ الكاذب في حقه . وأثناء نظر تلك الدعوى أمام محكمة أول درجة ، قدم المطعون ضده مذكرة بدفاعه تضمنت عبارات عدها الطاعن لأول قذفا وسبا في حقه ، فوجه عنها الدعوى مباشرة في الجلسة إلى المطعون ضده ، وادعى مدنيا قبله ، فدفع المطعون ضده بعدم قبول هذه الدعوى المباشرة ولما كان الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدعوى القذف والسب قد قال : " إن الدفع بعدم قبول الدعوى الذي أبداه المتهم ( المطعون ضده ) في محله وذلك لأن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ينص على أن تحال الدعوى في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة — وهذا النص في فقرته الأولى يقابل نص المادتين ١٢٩ و ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات الملغى بالنسبة لمواد المخالفات والجنح ، أما الفقرة الثانية فليس لها مقابل في القانون السابق ، وشرط تطبيقها أن توجه التهمة من النيابة العامة وأكسر قبل المتهم المحاكمة ، وعلى ذلك فلا تقبل الدعوى العمومية على متهم في جلسة بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية لأن القانون أجاز هذا الحق للنيابة العمومية بحددها وبشرط أن يكون المتهم حاضرا بالجلسة وأن يقبل المحاكمة " — ولما كان ما قاله الحكم في ذلك صحيحا في القانون إذ الدعوى الجنائية التي ترفع



مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الحصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكييفه بالخضوع أمام المحكمة تكييفنا صحيحا — وما لم تنعقد هذه الحصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، ولأن القانون أيضا إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية المقامة مباشرة من الطاعن الأول ، قد قضى برفض الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى المدنية إنما تنظر أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية فإنها ترتبط بالدعوى العمومية من حيث مصيرها ، ويتعين لأجل ذلك قبول الطعن في هذا الخصوص ، وتصحيح الخطأ والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية ورفض هذا الوجه من الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم المستأنف ، وقضى بالزام الطاعنين بالتعويض عن جريمة البلاغ الكاذب استند في ذلك إلى أنه لم يصادق مقدم البلاغ ( وهو الطاعن الأول ) على الرواية الواردة ببلاغه سوى نعمة منصور ( الطاعن الثاني ) ، وهو صديق مقدم البلاغ الذي حرصه على تقديمه ، وأن هناك إجماعا من الشهود على أنهم لم يسمعوا العبارات التي تضمنها البلاغ — ويقول الطاعنان إن هناك خطأ من الحكم في استدلاله بذلك ، لأن أولئك الشهود لم يحضروا المناقشة التي دارت بين الطرفين من مبدئها ، بل حضروا بعد احتدام المشادة بينهما ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بعد صدور العبارات موضوع البلاغ من المطعون ضده — هذا إلى أن واقعة البلاغ قد ثبتت صحتها بشهادة الطاعنين ، ومع ذلك فإنه لا يؤخذ عجز المبلغ عن إثبات بلاغه دليلا على كذب البلاغ ، لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد ، بل من الواجبات المفروضة عليهم ، أما تحقيق البلاغ والبحث عن صحته ، فمن شأن السلطة الموكلة بالتحقيق .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية بجرمة البلاغ الكاذب التي قضى تأسيسا على ثبوتها في حق الطاعنين بالزامهما بالتعويض ، وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وكان لا سند لما يقوله الطاعنان من خطأ الحكم في استدلاله على كذب البلاغ بأقوال الشهود التي عول عليها ما داموا لم يشهدوا بواقعة السب موضوع البلاغ الذي أثبت الحكم كذب الأمر المقدم منه مع سوء القصد كما هو معروف به في لقانون — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعنان لا يكون إلا جديلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس ويتعين رفض هذا الشطر من الطعن أيضا .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى حسن ، وحسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين .

( ١٣٨ )

القضية رقم ١١٨٨ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) إثبات . اعتراف . قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف . عدم  
تقييد القاضى الجنائى باتباعها .  
( ب ) إثبات . الاعتماد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك .  
جائز .

١ — لا محل لتقييد القاضى الجنائى باتباع قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية  
في شأن الاعتراف ، بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم في أى مرحلة  
من مراحل الدعوى وأن يستخلص منها ما يراه اعترافا منه بالجريمة .

٢ — للمحكمة أن تعتمد في حكمها على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة ، وإن  
عدل عنها بعد ذلك ، مادامت قد اطمأنت إلى صحتها .

### الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه : يدد الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة له  
ولآخر والمحجوز عليها إداريا لصالح الخزانة العامة وكانت لم تسلم إليه إلا على وجه  
الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن وذلك حالة كونه حارسا ومالكا .  
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح البلينا  
الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ١/٥٦  
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ بحبس المتهم شهرين

مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بحضوره بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيبه الحكم المستأنف بلامصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

### المحاكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بمقولة إنه أعترف بالتهمة في محضر ضبط الواقعة ، دون أن يبين الألفاظ التي اعتبرها اعترافا ومعناها هذا إلى أن الاعتراف الذي يؤخذ حجة على المتهم هو الاعتراف القضائي والذي يصدر منه أمام للقاضي أثناء سير الدعوى فلا يمكن اعتبار الأقوال الواردة في محضر جمع الاستدلالات اعترافا ، خصوصا وأن الطاعن أنكرها ، وأصر على الإنكار في جميع أدوار المحاكمة ، وأن الججز الإداري أوقعه الصراف ، وقام الطاعن بالسداد ، فما كان يجوز الحكم بإدائته دون بحث موعد السداد ، وأثره في الججز الإداري مادام القانون يبيح للمحجوز عليه أن يبيع بنفسه المحصولات المحجوزة في ظرف الأربعين يوما التسالية للمحجوز بشرط أن يورد ثمنها ، وقد أثبت الحكم أن الطاعن لم يعلن بيوم البيع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها . وأورد على ثبوتها في حقه أنه أعترف بمحضر ضبط الواقعة بتبديد الشير المحجوز مما لا يكون معه نفع له مما ادعاه من أنه لم يعلم باليوم الذي أجل إليه البيع ، ولما كان لا محل لتقييد القاضي الجنائي بانباع قواعد الإثبات المقررة للمواد المدنية في شأن الاعتراف ، بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، وأن يستخلص منها ما يراه اعترافا منه بالجريمة ، وكان يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن استخلاص الحكم ، اعتراف المتهم بالجريمة من الأقوال التي أبداه في محضر ضبط الواقعة ، هو استخلاص سائق لا عيب فيه ،

ولما كان للمحكمة أن تعتمد في حكمها على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك، مادامت قد اطمأنت إلى صحتها. وكان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع أمام المحكمة بأنه باع المحصول الميجوز عليه إداريا للسداد، وأنه قام به في ميعاد معين. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه في طعنه لا يكون إلا مجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(١٣٩)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٢٤ القضائية :

محكمة - النعي على المحكمة ابداءها الرأي في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع . عدم سلوك الطريق الذي رسمه القانون في مثل هذه الحالة أمام محكمة الموضوع . إهانة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم أن المحكمة استبقت الأمور وأبدت رأيها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع فإن ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن القانون قد رسم للنهم طريقا معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإذا هو لم يفعل فليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

البرقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - محمود جاد حسن و ٢ - فواز رضوان عثمان ( الطاعن ) بأنهما أحرزا مادة مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١



الملحق به . فقررت بذلك . ومحكمة جنایات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الثانى الطاعن ، أولا بمناقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة لأنه أحرز فى الزمان والمكان السابقين مادة مخدرة فى غير الأحوال المرخص بها قانونا . وثانيا — براءة المتهم الأول مما أسند إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور والبطلان . ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم صدور أمر به من النيابة ، ولأن الجريمة لم يكن متلبسا بها إذ شهد بعض الشهود بأن الحشيش لم يكن ظاهرا قبل ضبطه ، بل كان بداخل كيس وكان الوقت ليلا لا يسمح بالرؤية ، فضلا عن ذلك فإن المحكمة قد بدا منها ما يدل على أنها كونت عقيدتها قبل سماع مرافعة الدفاع حين وجهت نظر الدفاع عن الطاعن إلى أن الكمية المضبوطة من الحشيش كبيرة مما ينفى مظنة التلقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من " أن أربعة من رجال البوليس الملكى كانوا يمشون على رصيف محطة مصر الواقف عليه القطار القائم للصعيد فشهدوا المتهمين (الطاعن وآخر حكم براءته) يسيران معا يتحادثان وكان ثانيهما يحمل سلة ولما وصل إلى إحدى عربات الدرجة الثالثة ركب أولها ونظر من الشباك وأخذ ثانيهما يناوله السلة بعد أن غطاها بجلبابه فسقطت السلة أثناء ذلك فتبعثرت محتوياتها وظهر منها فردة من الحشيش فضبطوهما وأحضروهما والسلة ومحتوياتها لمعاون قسم قضائى مصر الذى فحص السلة فوجد بها كيسا به ثمانية فرد أخرى من الحشيش وأشياء أخرى وقد تبين من وزن المادة المضبوطة أنها ٣,٠٥٨ كيلو جراما وتبين من التحليل أنها من الحشيش " ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال رجال البوليس الملكى فى محضر الضبط وفى تحقيقات النيابة أن السلة عند سقوطها تبعثرت محتوياتها وظهر من بينها

”فردة من الحشيش“ فضبطوا عند ذلك الطاعن ، وما كان بتلك السلة .  
ولما كان ما استخلصه الحكم له أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من الاطلاع  
على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن . لما كان ذلك ،  
فإن الحكم إذ قال : إن المتهم في حالة تلبس ، و انتهى إلى رفض الدفع ببطلان  
القبض وضبط ما كان مع الطاعن من المواد المخدرة ، يكون قد طبق القانون  
تطبيقا صحيحا . أما ما يقوله الطاعن من أن المحكمة استبقت الأمور وأبدت  
رأيها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع ، فمردود بأن القانون قد رسم للمتهم  
طريقا معيننا لكي يساهم في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع  
أما والطاعن لم يفعل فليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مرضوعا .

( ١٤٠ )

القضية رقم ١٢١٨ سنة ٢٤ القضاية :

- ( أ ) قتل عمد . نية القتل . لا مانع من توافرها ولو كانت الإصابة في غير مقتل .  
( ب ) حكم . ترصد . المادة ٢٣٢ ع . طبيعتها . عدم ورودها ضمن المواد التي رفعت  
بها الدعوى . ذكرها في الحكم . لا قريب .

١ - إن إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا تنفي معه قانونا توفرنية القتل .

٢ - لا يعيب الحكم إذا كان قد أورد مادتي سبق الإصرار والترصد وإن  
لم ترد المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بتعريف الترصد ضمن المواد  
التي رفعت بها الدعوى ، ذلك لأن المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون المشار  
إليه إن هما إلا من المواد التعريفية ولا شأن لهما بالعقوبة المقررة للجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - أحمد سيد أحمد عمرو ٢ - مدبولي سيد أحمد إبراهيم الجلفي ( الطاعن ) و ٣ - محروس ماضي إبراهيم بأنهم في يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الموافق من ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٠ بناحية كفر هليم مركز قويسنا مديرية المنوفية : الأول قتل عمدا ومع سبق الإصرار الحسيني عبد الجواد الحسيني بأن بيت النية على قتله فأعد لذلك سلاحا ناريا من شأنه إحداث القتل "بندقية" حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثاني والثالث شرعا في قتل أحمد سيد أحمد عمر مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية من شأنها إحداث القتل "بنادق" وترصدا له في طريق عودته حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأصابه عيار من مدبولي سيد أحمد وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو عدم إحكام الرماية وإسعافه بالعلاج . والمتهم الثاني أيضا : أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدس" بدون ترخيص ، وطلبت النيابة من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم : الأول بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، والثاني والثالث بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ عقوبات . وبالنسبة للثاني أيضا بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورها بعد رؤية المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول (ب) الملحق به ثم المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني ثم المواد ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني مع المادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة له وللمتهم الثالث : أولا بمعاينة مدبولي سيد أحمد إبراهيم الجلفي بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن تهمة الشروع في القتل ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن تهمة إحراز السلاح ،



وامرت المحكمة بمصادرته . وثانيا ببراءة كل من أحمد سيد أحمد عمر وعروس ماضى ابراهيم مما أسند لكل منهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شاب قصور في التسبيب فقد دفع الطاعن بأن المسدس الذى دين بإحرازه بدون ترخيص دس عليه في منزله ، ورغم ذلك فإن المحكمة لم تتحقق هذا الدفاع ، كما أنها لم تورد الأدلة التى أقامت عليها الحكم بإدانتة في هذه التهمة . هذا إلى خطأ في تطبيق القانون حين طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بطرف التردد التى لم يكن مطلوبا تطبيقها دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك . كما أنه جاء قاصرا في التدليل على نية القتل لأن العيار أصاب المجنى عليه في غير مقتل ، وقاصرا أيضا فيما ساقه من أدلة على توفر ركنى سبق الإصرار والترصد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وعرض لنية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد واستدل على ثبوتها قبل الطاعن بأدلة مائغة ، فاستظهر أن البندقية التى استعملت في الحادث مملوكة للمتهم الثانى ( الطاعن ) ، وأنه هو الذى أطلق عيارا منها أصاب ( المتهم الأول ) المجنى عليه في الواقعة المسندة إلى الطاعن ، ثم تحدث عن نية القتل وسبق الإصرار والترصد فقال ” وحيث إن نية القتل مستفادة من السلاح الذى استعمل فهو آلة نارية مشحونة فتاكة ، وبطبيعتها تحدث القتل ، ولولا أن الإصابة جاءت في غير مقتل وإسعاف المصاب بالعلاج لحثت الوفاة . كما أن الخصومة التى أسلفنا ذكرها تدل على انتواء القتل أخذا بالتأثر . وحيث إن سبق الإصرار والترصد ثابت أولا من هذه الخصومة القائمة بين الطرفين ، فقد قرر المتهم الأول أنه اتهم في قتل عبد الخالق حماد أحد أقارب المتهم ، وقد سلم العمدة وهو زعيم



عائلة الجلفى بهذا الاتهام وقيام الخصومة بينه وبين عائلة عفيفى التى يشايعها المتهم الأول ، ثانيا من مفاجأة المتهم الأول بالعباء وهو فى طريق هودته من الحقل إلى البلد وترى بهم به عند الغاب المنوك لعائلة الجلفى دون حديث أو مشاحنة سابقة — ولما كانت إصابة المجنى عليه فى غير مقتل ، ولا تنفى معه قانونا توفرنية القتل ، وكان الحكم قد أورد الأدلة التى استند إليها فى إدانة الطاعن بتهمة إحراز مرسدس بغير ترخيص — لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم إذ كان قد أورد مادتي سبق الإصرار والترصد ، وإن لم ترد المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بتعريف الترصد ضمن المواد التى رفعت بها الدعوى ذلك لأن المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون المشار إليه إن هما إلا من المواد التعريفية ولا شأن لهما بالقوية المقررة للجريمة — لما كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون له محل فيما استخلصه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( ١٤١ )

القضية رقم ١٥٠٨ سنة ٢٤ القضائية :

تفتيش المنازل . ماهية . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذى يقدر كفاية الدلائل التى تدره ؟

استقر قضاء محكمة النقض على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفى لإهدار حرمة مسكنه التى كفلها القانون ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

## الوفاتع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطُلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ الملحق به . فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات قنا دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش وبطلان الإجراءات المترتبة عليه لعدم ارتكابه على تحريرات جديدة . وبعد أن أنهت سماعتها قضت حاضوريا بعد أن رفضت الدفع المذكور بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينفي طعنه على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كما شابه القصور ، ذلك أن المحامي عن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لبنائه على تحريرات غير جديدة ، فقد ذكر ضابط المباحث أنه راقب المتهم بنفسه ، وبعد ذلك شهد في التحقيقات أنه لم يكن يعرف المتهم ولا منزله ، وأن الذي أرشده عنهما هو أحد المخبرين وإذا رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ، جاء رده قاصرا ، كذلك تناولت المحكمة دفاع الطاعن الذي دار حول تليفيق الاتهام تناولا جزئيا إذ اقتصر على مناقشة شهادة شاهدين فقط من شهود النفي ، وأغفلت الرد على ما شهد به الشهود الآخرون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وتناول دفاعه بشأن بطلان إذن التفتيش ، وقال ردا عليه إن الإذن المطعون فيه لم يصدر على أساس أن الضابط هو الذي راقب المتهم

ومنزله بنفسه وإنما صدر على أساس ما قام به الضابط من تحريات سرية استقى منها معلوماته ، كما أثبت الحكم أن وكيل النيابة المختص أجرى تحقيقات سأل فيها الضابط المذكور ، وعول عليها في إصدار هذا الإذن — لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل بما يكفي لإهدار حرمة مسكنه التي كفلها القانون ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكولة لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل الطاعن بناء على التحقيق الذي أجراه ، وأقرت محكمة الموضوع هذا الإجراء ، فإن رفض الحكم للدفع ببطلان التفتيش يكون صحيحاً في القانون — لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض كذلك لشهادة شهود النفي ، وتناول ما تضمنته أقوال البعض منهم ، ثم قال إن المحكمة تشك في شهادتهم جميعاً للاعتبارات السائغة التي أوردتها ، وكان تقدير شهادة شهود النفي أو الإثبات هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٤٢ )

القضية رقم ١٩٤٦ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) دفاع شرعى . الاعتداء الذى يبيحه . اشتراط قدر معين من الجسامة فيه . غير لازم .  
( ب ) حكم . تسببه . دفاع شرعى . مثال للقصور فى الرد عليه .

١ - إن القانون إذ قرر حق الدفاع الشرعى وجعله حقا يبيع دافع كل اعتداء  
على نفس المدافع أو على غيره ، لم يشترط فى الاعتداء الذى يبيع الدفاع قدرا  
معينا من الجسامة .

٢ - إذا كان كل ما أورده الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى لا يعدو  
التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق وكون فريق المتهمين  
أقوى من خصمهما ، وقوله إن الاعتداء لم يكن مفاجئا ، بل حصل على أثر  
مشادة ، فإن هذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا تنتفى به حالة الدفاع الشرعى  
وبالتالى يكون الحكم قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - اسماعيل على أبو السعود و ٢ - على اسماعيل  
أبو السعود ( الطاعنين ) و ٣ - عبد العزيز مروان الديب بأنهم : المتهم الأول  
أولا - ضرب عبد العزيز مروان الديب عمدا بقاس على ساقه فأحدث به الإصابة  
المبينة بالتقرير الطبى ، والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها ،



هى فقد جزء من الفخذ الأيمن ، الأمر الذى يفقد منفعة الطرف السفلى الأيمن  
وبالتالى يقلل من كفاءة المصاب على العمل بحوالى ٦٠٪. وثانيا : أحدث عمدا  
بإبراهيم محمد الديب الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي ، والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد  
على العشرين يوما . والمتهم الثانى أولا أحدث عمدا بعبد العزيز مروان الديب  
المتهم الثالث الإصابتين الميبتين بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من  
جرائها عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما ، هما بتر السلامية الظفرية للأصبع  
البنصر الأيسر الأمر الذى يقلل من منفعة اليد اليسرى وبالتالى من كفاءته على  
العمل بحوالى ٤٪ وكسر بقاعدة الأصبع السبابة الأيمن الأمر الذى يقلل من  
كفاءته على العمل بحوالى ٨٪. وثانيا : أحدث عمدا بالسيد على الديب الإصابات  
الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن القيام بأعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين  
يوما ، والمتهم الثالث أحدث عمدا بإسماعيل على أبو السعود الإصابات الميمنة  
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وطلبت النيابة  
من قاضى التحقيق إحالة القضية إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات  
لمعاقبة المتهمين بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت  
الغرفة بذلك . وادعى عبد العزيز مروان الديب بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ  
خمسة جنية على سبيل التعويض قبل المتهمين الأول والثانى مع المصاريف  
وأنعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا . أولا : بمعاقبة  
المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى عملا بالمادة ١/٢٤٠  
من قانون العقوبات وببراءته من التهمة الثانية عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون  
الإجراءات الجنائية . وثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات  
عن التهمتين المستندتين إليه عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ٣٢ من قانون  
العقوبات . وثالثا : بالزام المتهمين المذكورين بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحق  
المدنى مائتى جنية والمصاريف المدنية المناسبة و ٣٠٠ قرش أنعاب المحاماة عن

الدعوى المدنية ورفض ما زاد عن ذلك من الطائيات . ورابعا : بمعاينة المتهم الثالث عبد العزيز مروان الديب بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم عملا بالمواد ١/٢٤٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

نظن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض... أن

### الحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في عدم الرد على دفاع الطاعن الأول ، مع أنه يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، وفي الرد على مدافع به الطاعن الثاني من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن والده ، إذ اقتصر في ذلك على القول بأن المعركة كانت ناشبة بين المتهم الأول ( الطاعن الأول ) والمتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) كفريق وبين المتهم الثالث وحده ، فما كان هناك محل لخشيته أو لدفع اعتدائه على الوصف الذي صور به المتهم وهو مالا يصلح ردا صحيحا على دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر أن نزاعا قام بين الطاعنين وبين المتهم الثالث بشأن حدود أرض زراعية متجاورة ، وحصل شجار بسبب هذا النزاع كان من نتيجته أن اعتدى كل من المتنازعين على الآخر ، وأصيب فيه الطاعن الأول والمتهم الثالث ، ثم عرض لدفاع الطاعن الثاني من أنه حين اعتدى على المتهم الثالث كان يدافع عن نفسه وعن والده ، ورد على هذا الدفاع بما أورده من أن هذا القول لا يعول عليه لأن المعركة كانت ناشبة بين المتهم الأول والثاني كفريق وبين المتهم الثالث وحده ، فما كان هناك محل لخشيته أو لدفع اعتدائه على الوصف الذي صور به المتهم لهذا المتهم لأنها أقوى منه ولم يكن الاعتداء مفاجئا بل حصل إثر مشادة بشأن الحد كما تقدم .

وحيث إن القانون إذ قرر حق الدفاع الشرعي وجعله حقا يبيح دفع كل اعتداء على نفس المدافع أو على غيره ، لم يشترط في الاعتداء الذي يبيح الدفاع

قدرا معيناً من الجسامة ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين من الذى بدأ بالعدوان ، وكان كل ما أورده فى نفي حالة الدفاع الشرعى لا يعدو التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق ، وكون فريق الطاعنين أقوى من خصمهما ، وقوله إن الاعتداء لم يكن مفاجئاً ، بل حصل على إثر مشادة بشأن الحد ، وهذا الذى قاله الحكم وبناء على عدم التناسب بين فريق المعتدين لا يصلح رداً تنتفى به حالة الدفاع الشرعى التى تمسك الطاعن الثانى بقيامها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى الرد على هذا الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الوجه يتصل بالطاعن الأول أيضاً لوحدة الواقعة ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لكلا الطاعنين ، وذلك دون حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ، ومصطفى حسن ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن المستشارين .

( ١٤٣ )

القضية رقم ١٩٥٠ سنة ٢٤ القضائية :

تقليد أوراق البنكنوت . يكفى أن يكون التقليد على نحو يمكن به خدع الناس .

لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا ، أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحنق ، بل يكفى أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من ١ - مرجان مزرب مرجان ( الطاهن ) و ٢ - سنية سدراك ميخائيل و ٣ - عبد الحميد السيد الحنفى بأنهم : المتهمون الثلاثة زوروا ثلاث ورقات من أوراق البنكنوت فئة الخمسين قوشا بطريق اصطناع بياناتها وأرقامها وزخارفها والتوقيع عليها بامضاء مزورة لمحافظ البنك الأهلى . والمتهم الثالث استعمل هذه الأوراق المالية المزورة مع علمه بتقليدها بأن قدمها لأمانة إمام سليمان وزينب محمد فرغلى وحننا فبريال ليخصم منها ثمن ذرة اشتراها منهم وبأن المتهمين الأول والثانية اشتركا مع المتهم الثالث بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الاستعمال السالفة الذكر بأن اتفقا معه على ترويج الأوراق المقلدة فى السوق مع علمهما بتقليدها ، فذهب إليه المتهم الثالث وبصحبه المتهم الثانية واشترى ذرة من أمانة إمام سليمان وزينب محمد فرغلى وحننا فبريال ابراهيم وأعطى المتهم الثالث لكل من هؤلاء إحدى الورقات المقلدة لخصم الثمن منها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .



وطلبت النيابة العمومية من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم  
بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١/٢٠٦ - ٧ من قانون العقوبات فقرر بذلك .  
ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا أولا : بمعاقة المتهم الاول بالسجن لمدة  
ثلاثة سنين لما نسب إليه وذلك تطبيقا لمواد الاتهام مع المادة ٣٢ عقوبات .  
وثانيا : بمعاقة المتهم الثانية بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة لما نسب إليها  
وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاثة سنين تبدأ من اليوم وذلك عملا  
بمواد الاتهام مع المواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥  
لسنة ١٩٥٣ . وثالثا بإعفاء المتهم الثالث عبد الحميد السعيد الحنفى من العقوبة  
المقررة قانونا لما نسب إليه . ورابعا : بمصادرة جميع المضبوطات . فطعن  
المحكوم عليه الأول وحده فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتزوير  
أوراق البنكنوت ، وبلاشتراك فى استعمالها ، قد تناقض مع أقوال الشهود  
الذين قطعوا بأن الطاعن لم يشترك فى التزويج ، ولم يبق من دليل عليه إلا أقوال  
المتهم الثالث ، وهى لا تصلح دليلا عليه لصدورها من متهم آخر ، ومن صالحه  
أن يدفع التهمة عن نفسه ، وأن الحكم جاء قاصرا فى استناده إلى ضبط أدوات  
مما تستعمل فى التزوير ، مع أن دفاع الطاعن قام على أن تلك الأدوات هى  
أقلام رصاص مما يستعمله الأولاد فى المدارس ، وأن اللوح الزجاجى هو  
من نافذة مكسورة ، ولا يبعد أن تمتد يد الأولاد إلى تلك الأشياء حين يجلونها  
فى غرفة المتهم الثالث الذى يساكنه ، مما يجعل حالة الشيوخ قائمة ، فكان يتعين  
على المحكمة أن تبين سبب إدانتها للطاعن ، مع أنه قد يكون على غير علم بما تدبره  
زوجه المتهم الثانية مع صديقها المتهم الثالث ، هذا إلى أن الورقة الصحيحة  
التي ضبطت بحقيقتها ، والتي قيل إن الأوراق المزورة نقلت عنها ، قد صint  
الزوجة مصدرها ، إذ قالت إن المتهم الثالث أعطاها لها خصما من إيجار  
غرفته ، ولم ترد المحكمة على ذلك ، وأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق

القانون ، إذ قال بتزوير أوراق البنكنوت مع أن التزوير فيها مكشوف يرى بالعين المجردة ، ولم يتخذع به أحد ممن عرضت عليهم ، مع سذاجتهم ، وأن المحكمة أخطأت إذ قضت ببراءة المتهم الثالث باعتبار أنه أخبر عن الواقعة ، مع أنه لم يخبر بها إلا حين ضبط متلبسا ، وهذه الحالة ليست هي التي يثصدها القانون بالإعفاء .

وحيث إن المحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا ، وبجريمة الاشتراك في استعمالها ، وهما الجريمتان اللتان دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولما كان الحكم إنما استند إلى أقوال الشهود الذين عناهم الطاعن في طعنه في إثبات وقائع استعمال أوراق البنكنوت المزورة التي وقعت من المتهم الثالث الذي تعاملوا معه ، لا الطاعن الذي إنمادانه الحكم بالاشتراك في هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، ولم يقل الحكم إن أحدا من أولئك الشهود رأى الطاعن يستعمل الأوراق المزورة أو يقوم بنفسه بتزويرها ، مما لا عمل معه لما يدعيه من تناقض ، وكان يجوز للمحكمة أن تستدل على متهم بأقوال متهم آخر ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان الحكم قد أثبت نقلا عن محضر التفتيش أنه ضبط بمسكن الطاعن وزوجته وكذلك بمسكن المتهم الثالث ألواح زجاجية وریش وأقلام ومساحيق ملونة وأوراق بيضاء مما يستعمل في تزوير الأوراق المالية ، كما ضبطت بحقيبة الزوجة ( المتهمة الثانية ) ورقة صحيحة من فئة الخمسين قرشا تحمل نفس رقم ومجموعة الأوراق المزورة المضبوطة ، وعليها آثار ضغط تدل على أنها استعملت في تقليد غيرها من الأوراق ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأن التزوير في الأوراق مكشوف - بأن المحكمة قد تبينت من مشاهدتها الأوراق المقلدة أن

مظهرها مشابه للأوراق الصحيحة وأنه لا يشترط أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحذق ، بل يكفي أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور ، وقد أثبت أن الأوراق الثلاث المنسبوبة قد جازت على المجنى عليهم وقبلوها ثمنا لمبيعاتهم ، وكان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، وكان لاصفة للطاعن في التحدث عما يقول به عن خطأ الحكم فيها قضى به من براءة متهم آخر في الدعوى ولا مصلحة له فيه — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن مما تقدم ومن غير ذلك مما أورده في طعنه ، لا يكون إلا مجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة التي أخذت بها المحكمة في حقه مما لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة مصطفى ماضر ،  
ومصطفى حسن ، ومصطفى كامل ، وراشحي عبد السيد المستشارين .

( ١٤٤ )

### القضية رقم ١٩٥٢ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟

( ب ) حكم . تسببه . اشتراك في تزوير بطريق المساعدة . عدم استظهار علم الشريك  
بتغيير الحقيقة في المحرر . قصور .

١ — إن الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد  
الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، وأنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة  
لارتكابها .

٢ — إذا كان الحكم إزدان المتهم بالاشتراك في جريمة التزوير بطريق  
المساعدة على ارتكابها ، لم يبين علم المتهم بتغيير الحقيقة في المحرر ، ولم يورد  
الأدلة على ذلك ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من : ١ — محمد شعراوي السيد و ٢ — عبدالرحمن  
محمود الأصيلي ( الطاعن ) و ٣ — علي محمود عمران بأنهم أولا : اشتركوا وأخرى  
مجهولة بطريق المساعدة مع موظف عمومي محسن النية هو الشيخ محمد حبيب  
الدجوى الموثق بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي  
هو دفتر الإشهادات المتنوعة جزء سادس سنة ١٩٤٨ وذلك حال تحرير المختص  
بوظيفته ، بأن حرض المتهم الأول المهمة المجهولة واتفق معها على الحضور



أمام الموظف المذكور متعلقة شخصية نعيمة عبد الحميد حماد خضرت أمامه وادعت كذبا أنها نعيمة عبد الحميد حماد . وقد أيدھا المتهمان الثاني والثالث في هذا الادعاء الكاذب ثم أقرت المتهمة المجهولة أنها تسلمت مبلغ ١٢ جنيها و٤٠٠ مليا قيمة متجمد النفقة المحكوم لها به في القضية رقم ٥٠٣ سنة ١٩٤٨ عابدين الشرعية على المتهم الأول ، كما أقرت أنها تنازلت عن حقوقها في هذا الحكم فأثبت الموظف المختص هذا الإقرار ثم وقعت عليه المتهمة المجهولة بختم مزور منسوب للجنة عليها فوَقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض وتلك المساعدة . وثانيا : المتهم الأول استعمل الإشهاد المزور بأن قدمه للمحكمة الشرعية في القضية التي رفعتها اللجنة عليها ضده مع علمه بتزويره وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة حضوريا بالنسبة للثاني وغايبا بالنسبة للأول والثالث بحبس كل من المتهمين الثلاثة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة حنيتات لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الثاني وحده ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فمن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء خاليا من الأسباب التي قضى من أجلها بإدانتها إذ لم يبين الأدلة على اشتراكه في الجريمة بالمساعدة مع أن دفاعه قام على توفر حسن النية وأنه لا مصلحة له في مقارفة الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالاشتراك في التزوير ، قال في واقعة الدعوى إن الإقرار المزور المنسوب للجنة عليها تم بشهادة الطاعن وآخر وأنها قررت في التحقيق أن المتهم الأول استقدم إلى الموثق امرأة أخرى غيرها ، واستعان بالطاعن والمتهم الثالث على تأييد مزاعمه . وأورد ما قرره الطاعن في التحقيق من أن المتهم الأول ومطلقته لقياء في الطريق ، وأعلماه أنهما اتفقا

على الصلح، وأن المتهم الأول دفع لمطلقة متجمدة نفقتها ، وطلبامته أن يرافقهما  
ليشهد على هذه الواقعة — ولما كان الحكم إذ قال ذلك ، ودان الطاعن  
بالاشتراك في جريمة التزوير بطريق المساعدة على ارتكابها لم يورد الأدلة على علم  
الطاعن بتغيير الحقيقة ، وبأن من مثلت أمام الموثق — التي تقدم للشهادة  
على شخصيتها — لم تكن هي مطلقة المتهم الأول . ولما كان الاشتراك بالمساعدة  
لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة ، وهو عالم بها ،  
وأنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها — لما كان ذلك ، فإن  
الحكم إذ لم يبين علم الطاعن بتغيير الحقيقة في المحرر، ولم يورد الأدلة على ذلك،  
يكون قاصر البيان .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن لهذا السبب ونقض الحكم المطعون  
فيه دون حاجة للبحث في وجوه الطعن الأخرى .

( ١٤٥ )

القضية رقم ١٩٥٣ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) حكم . تسببه . سبق إصرار . استظهاره . مثال .  
(ب) حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد عليه ردا صريحا . غير لازم .

١ — يعتبر الحكم قد استظهر في منطق سليم ظرف سبق الإصرار إذ قال  
” إنه متوفر من حمل المتهم لهذا السلاح (بندقية) وإعداده ، والتوجه به إلى مكان  
المجنى عليه ، وإطلاقه عليه يجرّد رؤيته مما يدل على سبق اعتزام القتل للخزانات  
التي أثارها في نفس المتهم تبرئة قريب المجنى عليه من تهمة قتل ابن عم المتهم “ .

٢ — من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالرد ردا صريحا على ما يشير به المتهم  
من أوجه دفاع موضوعية ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بإدانته  
استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

## لوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل مشرقى واحنف بطرس عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك بندقية معمرة ، ولما أن ظفرو به أطلق عليه مقدوفا ناريا بقصد قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطببت من غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الابتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ — وادعت مرته شحاته زوجة القتل بحق مدنى ، وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للدمية بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك تطبيقا لمادتي الاتهام مع المادة ١٧ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الأدلة المسادية التي أسفرو عنها فحص الطبيب الشرعى أثبتت عدم صدق رواية المجنى عليه وولده ، إذ دلت معاينته لمكان الحادث على خلوه من آثار الدماء ، مع ثبوت أن إصابة المجنى عليه من شأنها أن تحدث نزيفا دمويا ، كما أن تصوير المجنى عليه وولده ، وقولها إن الجاني كان في مواجهة المجنى عليه وفي مستواه ، لا يتفق مع الوضع الذى وصفه التقرير الطبي من أن الضارب كان على يمين المجنى عليه وفي مستوى أعلى منه . يضاف إلى ذلك أن الطاعن دفع بانتفاء ظرف سبق الإصرار لأن الدافع على الانتقام منقطع الصلة بالطاعن ، إذ لو كان يريد الأخذ بالثار لانتقم من قاتل عمه لا من المجنى عليه الذى لم يرتكب جرما . وقد تمسك الطاعن بهذا الدافع ، ولكن الحكم لم يعرض له ، ولم يرد عليه ، بجاء مشوبا بالقصور .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دأب بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وعرض لدفاعه وفنده بما يبرر أطراحه ، فقال نقلا عن شهادة المجنى عليه في تحقيق النيابة إن المتهم حين أطلق عليه العيار الناري كان في مواجهته ، وكان هو متجها بوجهه للجهة الغربية البحرية ، كما ذكر الحكم أن المجنى عليه شهد في التحقيقات وأمام المحكمة بأن الطاعن أطلق على أبيه عيارا ناريا من مسافة تراوح بين متر ومترين ، وكان في مواجهته ، ثم أورد الحكم مؤدى تقرير الطبيب الشرعى فقال إن إصابات المجنى عليه حدثت من عيار ناري أطلق عليه من أعلى والأمام واليمين ، لا أسفل واليسار والخلف ، وأنه يصح على وجه الإجمال حدوث الإصابة وفقا لرواية المجنى عليه وولده — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر في منطق سليم ظرف سبق الإصرار فقال : ” إنه متوفر من حمل المتهم لهذا السلاح (بندقية) . وإعداده . والتوجه به إلى مكان المجنى عليه ، وإطلاقه عليه بمجرد رؤيته ، مما يدل على سبق اعتزام القتل ، للخرافات التي أثارها في نفس المتهم تبرئة قريب المجنى عليه من تهمة قتل ابن عم المتهم “ — لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالرد ردًا صريحًا على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



( ١٤٦ )

## القضية رقم ١٩٥٥ سنة ٢٤ القضائية :

لمبرعات . محاكمة . الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . إدانة المتهم دون سماع شهود في أى من درجتي التقاضى ودون إجراء أى تحقيق . بطلان الحكم .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهمه على ما أثبتته الشاهد في محضره ، دون أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتي التقاضى ، أو تجرى أى تحقيق في الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : عرضت للبيع لبنا مغشوشا بأن تزعت منه نسبة من الحد الأدنى للدسم مع علمها بذلك ، وطلبت عقابها بالمواد ٢ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ، والمادتين ٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمادة الأولى من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة العطارين الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهمه مما أسند إليها عملا بالمادة ٤ : ١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة الاسكتدرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وباعتبار الواقعة مخالفة وتغريم المتهمه مائة قرش والمصادرة عملا بالمواد ٥ و ١/٧ و ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ .

فقررت الطاعنة الطعن بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه بني على إجراءات باطلة ، ذلك أن المحكمة قضت بإدانتها دون أن تسمع شاهد الإثبات في الدعوى .

وحيث إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة الطاعنة على ما أثبتته الشاهد توفيق فرحات مفتش الأغذية ببلدية الاسكندرية في محضره ، دون أن تبين السبب في عدم سماه بالجلسة في أى من درجتي التقاضى أو تجرى أى تحقيق في الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٤٧ )

### القضية رقم ١٩٥٦ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . استئناف . حكم من محكمة أول درجة يجوز استئنافه خطأ في القانون . الطعن فيه  
مباشرة بطريق النقض غير جائز .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتغريمه  
مائتي قرش ، أنه أخطأ في تطبيق القانون ، فإن استئنافه كان جائزا طبقا للفقرة  
الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تميز استئناف  
الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية خطأ في تطبيق نصوص  
القانون أو في تأويلها ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز ، لأن  
التقرير بالطعن وفقا للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز إلا  
في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : فصل العامل محمد عبد العزيز بدوى دون  
إخطاره كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه فيما وقع منه وسماع دفاعه وتدوين  
ذلك في محضر يحفظ بالمل ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٠ من القانون  
رقم ٤١ لسنة ١٩٤١ و ٨ من قرار وزير الشؤون الصادر في سنة ١٩٤٥ . ومحكمة  
شبرا الجزئية قضت بحضوره بعملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش . وبتاريخ  
٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة .

من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم جواز الطعن تأسيساً على أنه مقدم عن حكم صادر من محكمة جزئية كان استئنافه جائزاً .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن أتهم بأنه فصل العامل عبد العزيز بدوى بدون إخطاره كتابة بما نسب إليه والتحقيق معه فيما وقع منه وسماع دفاعه وتدوين ذلك في محضر يحفظ بالمحل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٤٠ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤١ وقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٩٤٥/٨/٨ . وقضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بحكمها المطعون فيه بتفريمه مائتي قرش . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبني طعنه على أسباب منها الخطأ في تطبيق القانون . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تميز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . وكان التقرير بالطعن وفقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وكان الطاعن لم يستأنف الحكم المطعون فيه ، مع أن استئنافه كان جائزاً ، فإنه لا يجوز له الطعن فيه بطريق النقض ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومصطفى كامل ، وسميح عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن المستشارين .

( ١٤٨ )

### القضية رقم ١٩٥٧ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تبينه . تبديد . دفاع هام . الدفع بسقوط الحجز طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات .  
عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

إذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن طبقا للمادة ٦٠٥  
مرافعات لأن الحاجز لم يعلن محضر الحجز والأمر الصادر به إلى المحجوز عليه  
في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ، وكانت المحكمة لم تحقق هذا  
الدفاع أو ترد عليه بما يبرر رفضه مع أنه دفاع هام قد يترتب على تحقيقه —  
إن صح — تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصرا . قصورا يبييه  
وليستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الموضحة الوصف والقيمة  
والمملوكة له ولزینب ابراهيم حمزاوی ومحمود محمد مسعود ومسعود محمد مسعود  
والمحجوز عليها قضائيا لصالح محمد مأمون الريدى وكانت قد سلمت إليه على سبيل  
الوديعة لحرامتها فاختمها لنفسه إضرار بالحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١  
و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز الفيوم الجزئية قضت بحضورها عملا  
بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ .  
فاستأنف ، ومحكمة الفيوم الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية قضت بحضورها

بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق التفسير ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بأن الججز تحفظي ، وقد سقط ، واعتبر كأن لم يكن ، تطبيقا للمادة ٦٠٥ مرافعات ، إذ لم يعلن الحاجز محضر الججز إلى المحجوز عليه في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دافع أمام المحكمة الاستئنافية بسقوط الججز واعتباره كأن لم يكن طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات إذ لم يعلن الحاجز محضر الججز والأمر الصادر به إلى المحجوز عليه في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، ولما كان هذا الدفاع هاما بحيث قد يترتب على تحقيقه - إن صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( ١٤٩ )

القضية رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) خطف بالإكراه . ركن الإكراه . متى يتوفر؟ مثال .  
( ب ) إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق أحد المتهمين  
واطراحها في حق متهم آخر . جاز .

١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها ( في جنائية خطف بالإكراه ) كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وانصرف بها إلى الطريق ومعهم المتهم الثاني ، فإن ما أثبتته المحكمة من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معرف به في القانون .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وأن تطرحها في حق متهم آخر ، دون أن يعد ذلك منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد عبد الموجود عبد الحميد و ٢ - جنيدى عبد العزيز عبد الحميد ( الطاهنين ) و ٣ - صادق محمود أبو زيد و ٤ - قابيل صالح الضبيع و ٥ - نصر عبد الحميد عبد الحميد بأنهم خطفوا بالإكراه هلالية عثمان الضبيع التي يبلغ سنها أكثر من ستة عشر عاما بأنفسهم بأن توجهوا إلى دارها وطلبوا من والدتها اصطحابها معهم لتزويجها ، فلما أن رفضت دفعها المتهم الأول وأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي ثم أغلقوا عليها باب حجرة وتمكنوا بهذه الطريقة من الإكراه ، من إتمام جريمتهم وخطف المجنى عليها وطلبت من قاضى الإحالة أن يحيلهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف قضت

حضوريا أولا بمعاينة كل من محمد عبد الموجود عبد الحميد وجنيدى عبد العزيز عبد الحميد بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عملا بمادة الاتهام المطلوب محاكمتها بها . وثانيا ببراءة كل من صادق محمود أبو زيد وقايل صالح الضبع ونصر عبد الحميد عبد الحميد مما أسند إليهم عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعنين يبينان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين دانهما بجريمة الخطف بالإكراه مؤسسا ركن الإكراه على أعمال العنف التي قيل بوقوعها ، في حين أن الإكراه يجب أن يقع على الشخص المخطوف نفسه ، كذلك شاب الحكم فساد الاستدلال والقصور ، ذلك أن المحكمة قضت بإدانة الطاعنين وببراءة المتهمين الآخرين ، واستندت في قضائها بالإدانة على ما شهد به شهود الإثبات ، وأطرحت ذات الشهادة في حق من قضت ببراءتهم ، مع اتحاد ظروف المتهمين جميعا ، وأنه إن صح قول والدته المجنى عليها من أن الطاعن الأول هو الذى كان راغبا في الاقتران بابنتها المخطوفة ، فإن مركز الطاعن الثانى يتفق تماما ومركز باقى المتهمين الذين برئوا من تهمة الخطف . وأضاف الطاعنان أن أحد الشهود الذين استند الحكم إلى شهادته وهو شقيق المجنى عليها لم يشهد واقعة الخطف وقت حصولها ، فلا يصح اتخاذ هذه الشهادة دليلا ، وكذلك الأمر في شهادة الشاهد الملموع عيد فرج الذى اتخذت المحكمة من شهادته دليلا على إدانة الطاعنين ، فإنه لم يشهد أمامها بواقعة الإكراه . ويقول الطاعنان أخيرا إن الدفاع عنهما أبدى للمحكمة أن المجنى عليها مصابة بنجل يدفعها إلى مغادرة مسكنها ، ويحتمل أن تكون هذه الحالة قد طوقتها ، فخرجت



من منزل والدتها ولم تعد ، مما حفز الوالدة على اتهام أبناء عمومتها ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع إلا بقبوله إنه دفاع غير صحيح ، في حين أن خيل المجنى عليها ثابت من أقوال شاهدين شهد أحدهما بذلك أمام النيابة وسمعت شهادة الآخر بالجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية لحناية اللطف باكره التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، وأثبت أن المجنى عليها كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول (الطاعن الأول) جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وانصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثاني (الطاعن الثاني) . ولما كان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الاكره كما هو معرف في القانون ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وأن تطرحها في حق متهم آخر ، دون أن يعد ذلك منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ، وكان لاجرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة شقيق المجنى عليها التي تؤيد أقوال والدته في تفاصيل الواقعة وكان الواضح مما أورده الحكم أن المحكمة لم تعول على انكار الشاهد لما لم يرد فرج بالجلسة من إنكاره وقوع الاكره ، وساق الحكم ما قاله في التحقيق ، مما مفاده أن المحكمة قد اطمأنت إلى تلك الأقوال واستخلصت منها دليلا على الإدانة — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين بشأن هرب المجنى عليها من منزل والدتها ، ورد على ذلك ردا سائفا بنته المحكمة على ما ثبت لها من أن الطاعنين هما اللذان توجهوا لمنزلها وخطفاها ، مما مفاده أنها لا تطعن إلى ما قاله الشهود في هذا الشأن — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون في حقيقته إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

( ١٥٠ )

القضية رقم ١٩٦٣ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) تفتيش . الأمر به . تقدير جدية التحريات التي بنى عليها . متروك النيابة تحت إشراف القضاء .

( ب ) تفتيش . الأمر به . يستتبع القبض على المتهم بالقدر اللازم لإجرائه .

( ج ) إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ أ.ج وما بعدها . لا بطلان .

١ — إن تقدير جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش متروك للنيابة تحت إشراف القضاء .

٢ — إن الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش .

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها ( في خصوص ضبط وتحرير متعلقات الجريمة ) ولا أثريب على المحكمة إذا هي أخذت المتهم بما ضبط معه من مخدر ما دامت قد اقتنعت بعدم حصول عبث في المضبوطات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز الجواهر المخدرة ( الحشيش والأفيون ) الميينة بالمحضر بقصد الاتجار في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/٥ - ٦ و ٣٥ و ٣٧/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والجدول " ١ " الملحق به ، فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر مع المتهم أولا — بطلان إذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية ، وثانيا —

م - ( ٦ ) ج

ببطلان القبض على المتهم على أساس أنه كانت واجبا تفتيشه بحمل الحادث ،  
وثالثا - ببطلان إجراءات تحريز المادة المخدرة لعدم إجراء عملية التحريز في وقتها ،  
وبعد أن أنهت سماعتها قضت حضوريا في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ ، أولا -  
برفض الدفع المقدمة من المتهم وصحة إجراءات الضبط والتفتيش ، وثانيا -  
بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة ، وذلك عملا  
بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "أ"  
الملحق به . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه جاء مشويا بالقصور في الرد  
على الدفع ببطلان إذن التفتيش والقبض إذ اعتمد في رفضه على أقوال ضابط  
البوليس بمحضر تحقيق النيابة من أن تحرياته دلت على أن الطاعن يتعاطى المواد  
المخدرة ، بينما ذكر في تحرياته الأولى أنه يتجرفها ، وأنه قرر بعدم معرفته الطاعن  
من قبل ، مما يدل على عدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش ، وارتكن  
في رفض الدفع الثاني على وقائع غير ثابتة في الأوراق بقوله إن الضابط اضطر  
إلى ضبط المتهم واقتياده إلى نقطة البوليس لتفتيشه هناك خشية تجمع الأهالي  
في مكان الضبط ، مع أن أقوال الشهود تنفي وجود أحد من الأهالي بهذا المكان .  
هذا إلى أن الحكم جاء مخالفا للقانون حين قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات  
تحريز المضبوطات ، مع أن الإجراءات التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية  
في هذا الشأن هي من الإجراءات الجوهرية التي يترتب عليها البطلان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به جميع العناصر  
القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة  
والاعتبارات التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وتعرض  
للدفاع الطاعن فرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بقوله إن ضابط البوليس أبلغ  
النيابة ما وصلت إليه تحرياته عن اتجار الطاعن بالمواد المخدرة طالبا الإذن بتفتيش

شخصه ومسكنه وأن وكل النياية أجرى تحقيقا ناقش فيه الضابط عن الأدلة المستمدة من تحرياته ، فشهد أمامه بأنه استندها من مصادر سرية يثق بها ، ورأى الحكم في ذلك قرينة قوية تحمل على الاعتقاد بوقوع الجريمة من الطاعن ، وأن التفتيش سيؤدى إلى ضبط الأشياء التى تتلاقى بها — ولما كان تقدير جدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش متروكا للنياية تحت إشراف القضاء ، وقد أقرتها المحكمة على ما رآته في ذلك بأسباب سائفة — لما كان ذلك ، وكانت الأمر بتفتيش المتهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش ، وقد قدرت المحكمة سلامة ما أجراه الضابط من القبض على الطاعن في الطريق واقتياده إلى نقطة البوليس لتفتيشه بها ، وذلك للنشبة من تجمع الأهالى وإعاقة حصول التفتيش على الوجه الأكمل ، وهو سبب مقبول عقلا ، ولا يتطلب أن يكون الأهالى قد تجمعوا فعلا في محل الضبط — لما كان كل ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن ما يقوله الطاعن من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون برفض الدفع ببطلان إجراءات تميز المواد المخدرة المضبوطة مردود بأن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها . ولا تريب على المحكمة فيما أخذت به الطاعن من ضبط المخدر معه ما دامت قد اقتنعت بعدم حصول عيب فيما ضبط معه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠

ب. ياسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٥١ )

### القضية رقم ٢١٧١ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إجراءات . تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط الذي أجرى  
التفتيش . لا مانع .

( ب ) تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الأمر . لا يبطل التفتيش .

١ - إن القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير  
محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .

٢ - الخطأ في اسم الشخص الصادر به أمر التفتيش ليس من شأنه أن يبطل  
الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون  
مسوغ قانوني وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته  
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢  
من الجدول ١ المرفق به ، فقررت بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة  
جنايات بورسعيد دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه  
من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة  
المؤبدة وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة وذكرت في أسباب الحكم أن  
الدفع في غير محله .

نظمت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص . . . الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة إحرار جواهر مخدرة (حشيش) دون مسوغ قانوني قد أخطأ : ذلك بأن التحريات التي بنى عليها التفتيش وصلت إلى الضابط عن طريق معاونيه الذين رافقوه وقت ضبط الواقعة وأنه هو الذي قام بتحرير المحضر مع أنه كان يجب أن يقوم بذلك ضابط آخر خصوصاً وأن الطاعن أنكر التهمة وبذلك يكون التحقيق باطلاً . ثم إن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش الطاعن صدر باسم السيد العطار أما الطاعن فاسمه السيد علي محمد ومن ثم يكون القبض والتفتيش باطلاً هذا إلى أنه لم يقدم دليل قاطع على أن المندبل الذي ضبط مملوك للطاعن فضلاً عن أنه ثبت من التحليل أنه لا يوجد به أي أثر للمخدر — أما أقول بأن الحشيش كان جافاً فإنه قول غير سائغ لأن حرارة اليد تحدث في المادة المخدرة لبونا لا بد أن تترك أثراً بالمندبل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية لجريمة إحرار المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك بشئ من ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الخطأ في إسم الشخص الصادر به أمر التفتيش ليس من شأنه أن يبطل الإجراءات متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بيمينه المقصود به . وقد أثبت الحكم المطعون فيه بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن هو المقصود بذاته دون غيره ، فإن ما يشيره لا يعدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(١٥٢)

القضية رقم ٢١٨٣ سنة ٢٤ القضاية :

دفاع شرعى - تصوير المحكمة واقعة الدعوى تصويرا يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . عدم بحث المحكمة فى قيام الحالة المذكورة . حكم مريب .

إذا كان تصوير المحكمة للواقعة يفيد أن المتهم لم يعتد على المجنى عليها إلا على أثر العدوان الذى حصل على زوجته اللتين كانتا تستغيثان فقد كان يتعين على المحكمة مع هذا التصوير أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه ولو لم يكن المتهم قد دفع صراحة بذلك ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - ابراهيم فتح الله عبد المالك (الطاعن) و ٢ - سليمان محمد صباطة و ٣ - على محمد صباطة و ٤ - عبد المجيد محمد صباطة بأنهم فى يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٠ بناحية عزبة مالك تبع النحلة البحرية مركز أبو حمص مديرية البحيرة أولا : المتهم الأول - ضرب محمد على العريان بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد فى عظم الجبهة يعرض حياته للخطر ويحرم المخ جزءا من وقايتة الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة والتي قدرت بنحو ٨ ٪ والمتهم الأول أيضا : ضرب على حسن العريان فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي احتاجت لعلاج لا تزيد مدته عن عشرين يوما وثانيا : المتهمون الثانى والثالث والرابع ضربوا محمد على العريان فأحدثوا به باقى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، فقررت بإحالتهم إليها لمعاقبتهم الأول بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات

ومعاقبة الباقيين بالمادة ١/٢٤١ من القانون سالف الذكر . وادعى محمد على العريان بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات دمنهور تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للأول والرابع وبالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الاجراءات للباقيين بمعاقبة الأول بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهمتين وبمعاقبة عبد المجيد محمد صباطة بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد وببراءة كل من سليمان محمد صباطة وعلى محمد صباطة مما أسند إليهما وبإثبات تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه وإلزامه بمصروفاتها المدنية . فطعن الأستاذ عبد الحميد السنوسى المحامى والوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه معيب بالقصور فقد دانه مع أن الواقعة كما أثبتتها الحكم تدل على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن الغير إذ سلم بأن المجنى عليهما اعتديا بالضرب على زوجتى الطاعن فأحدثا بهما إصابات وإذ استغاثا خف الطاعن لنجدتهما وكان الاعتداء ما زال قائماً مما يجعل الفعل الذى وقع منه على فرض حصوله دفاعاً شرعياً لا عقاب عليه فى القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى قال "إن غالية محمد صباطة وحسنة عبد المجيد عبد المالك زوجتى المتهم الأول إبراهيم فتح الله عبد المالك كانتا تملآن جرارهما من بئر فحضرت مريم حسن عبد الله زوجة محمد على العريان وفاطمة حسن العريان ونظيرة على العريان وصباح على العريان يرغبن فى ملء جرارهن فاعترضتهن غالية وحسنة وتماسك الطرفان فحضر محمد على العريان وعلى حسن العريان واعتديا بالضرب على غالية وحسنة فاستغاثا تخف إليهما المتهم



ابراهيم فتح الله عبد المالك (الطاعن) وبعض أقاربه واشتبهك الفريقان في شجرة  
اعتدى فيها المتهمان الأول ابراهيم فتح الله عبد المالك والمتهم الرابع عبد المجيد  
محمد صباطه بالضرب على محمد العريان فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية...  
واعتدى المتهمان ثلث أيضا بالضرب على علي حسين العريان فأحدث به الإصابات  
الميمنة بالتقرير الطبي " كما ذكر المحكم في موضع آخر " أنه يخلص مما سلف  
بيانه أن المتهم الأول ابراهيم فتح الله عبد المالك (الطاعن) والمتهم الرابع عبد المجيد  
محمد صباطه لما أن رأوا المجنى عليهما محمد علي العريان وعلي حسين العريان اعتديا  
بالضرب على زوجتي ابراهيم فتح الله ضربا محمد علي العريان " . ولما كان  
تصوير المحكمة للواقعة على هذه الصورة يفيد أن الطاعن لم يعتد على المجنى عليهما  
إلا على أثر العدوان الذي حصل على زوجتيه اللتين كانتا تستغيثان ، ولما كان  
يتعين على المحكمة مع هذا التصوير أن تبحث في قيام حالة اندفاع الشرعي من عدمه  
ولولم يكن الطاعن قد دفع صراحة بذلك أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون  
معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

( ١٥٣ )

### القضية رقم ٢١٨٤ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) فاعل • ضرب أفضى إلى موت • اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب المجنى عليه ومباشرة  
كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق • يكفي بذاته لمساءلتهم جميعا بصفتهم فاعلين  
أسلبيين •

( ب ) وصف التهمة • ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار • إدانة المتهمين بهذه  
الجريمة مع استبعاد ظرف سبق الإصرار • تأسيس الإدانة على قيام اتفاق بين المتهمين  
على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه • لا يعد تغيرا في وصف التهمة ،  
ما دام أن المحكمة استخلصت حصول الاتفاق من الوقائع التي تناولها التحقيق •

١ — ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا وفي منطق سليم  
من الوقائع التي تناولها التحقيق ان المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه

وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق فإن ما استخلصته المحكمة من ذلك تحقق به مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المفصلى إلى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التى ساهمت فى إحداث الوفاة ودون حاجة إلى توغى ظروف سبق الإصرار .

٢ - إذا كانت الدهوى قد رفعت على المتهمين بأنهم ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، فدانتهم المحكمة بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظروف سبق الإصرار لعدم ثبوته فى حقهم وأمسست هذه الإدانة على النتيجة القانونية المستخلصة من قيام الاتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه ، فإن ذلك منها لا يعد تغييرا فى الوصف القانونى للتهمة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - أحمد عبد الكريم الهشه ٢ - عبد الكريم محمد الهشه ٣ - محمد عبد الهشه ٤ - عبده محمد الهشه الطاعنين ٥ - محمد عبد صالح مدين ، ٦ - محمد صالح مدين الشهير بباتع بأنهم فى مساء ٩٥٢/٩/٣ الموافق ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٧١ بناحية مركز رشيد مديرية البحيرة . المتهمون الأربعة الأول ضربوا زكى صالح مدين عمدا مع سبق الإصرار على ذلك ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته بأن عقدوا العزم على الاعتداء عليه فتوجهوا إلى منزله لهذا الغرض حيث ضربه الثلاثة الأول منهم بعصى كانوا يحملونها وضربه الرابع بخداء فى مواضع مختلفة من جسمه ورأسه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . والمتهم الأول أيضا ضرب محمد صالح مدين فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته من أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما والمتهم الخامس ضرب المتهم الأول أحمد عبد الكريم الهشه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى لم تحتاج لعلاج والتهامات الخامس والسادس ضربا

عبد الكريم محمد الهشه فأحدثنا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم الأربعة الأول بالمادة ٢٣٦/١ و٢ عقوبات الأول أيضا والخامس والسادس بالمادة ٢٤٢/١ فصدر قرارها بذلك وادعت حميده محمد الهشه بصفتها بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين الأربعة الأول بالتضامن ومحكمة جنايات اسكندرية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام للأربعة الأول مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات للخامس والسادس أولا بمعاقبة كل من المتهمين الأول والرابع بالسجن لمدة ثلاث سنين وثانيا بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالسجن لمدة خمس سنين وثالثا بإلزام المتهمين الأربعة الأول بأن يدفعوا متضامنين للدية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ألفين من الجنيهات على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . رابعا ببراءة المتهمين الخامس والسادس مما أسند إليهما ( وقد استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار بالنسبة للأربعة الأول ) . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن هو أن الدفاع عن الطاعنين دفع أمام محكمة الموضوع بعدم توفر ظرف سبق الإصرار وبأن مسئوليتهم بناء على ذلك تكون مقصورة على جريمة اللجنة تأسيسا على نظرية القدر المتيقن . ذلك لأن بالمجئى عليه ثلاث إصابات ساهمت فى إحداث الوفاة ونسبت إلى أربعة من المتهمين أما باقى الإصابات فلا دخل لها فيها ، وقد أخذ الحكم بوجهة نظر الدفاع من عدم توفر ظرف سبق الإصرار ولكنه مع ذلك دأب المتهمين بجناية الضرب المفضى إلى الموت بمقولة إنهم اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجئى عليه وفضلا عن أن الجريمة على هذه الصورة تعد تهمة جديدة لم ترد فى ورقة التكليف بالحضور ولم توجه صراحة إلى الطاعنين فان الاتفاق



الذى قال الحكم بتوفره يستلزم قصدا خاصا وقد استخلصته المحكمة دون أن تبين مصدر استخلاصه . بل أن الوقائع التى أثبتتها فى حكمها تنفى وجود هذا الاتفاق وإلى جانب ذلك سكت الحكم عن الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن ما يثيره الطاعنون فى هذين الوجهين مردود بأن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية المكونة لجنائية الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التى استخلص منها وقوع هذه الجريمة منهم ثم عرض لوجه مسئوليتهم جميعا عن هذه الجنائية بوصفهم فاعلين أصليين فقال " إن المحكمة ترى من وقائع الحادث حسبا استقر فى تقديرها أن اتفاقا تم بين المتهمين الأربعة الأولين بعد واقعة الساعة ٦ مساء على إتهام الأذى بأحد أفراد عائلة مدين وخرجوا معا بهذا القصد المشترك حتى إذا ما ظفروا بالمجنى عليه أنهالوا عليه ضربا فأحدثوا به الإصابات السابق وصفها بتقرير الصفة التشريحية التى أفضت إلى موته مما يجعلهم جميعا مسئولين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ذلك لأن الثابت مما تقدم جميعه كما سبق القول أن مشادة بسيطة وقعت بين المتهمين الأول والثانى وبين المتهمين الخامس والسادس فى صباح يوم الحادث قبيل ذهاب الأولين إلى رشيد فى قاربهم ولما كانت الساعة حوالى السادسة مساء وبعد عودة المتهمين الأول والثانى والرابع إلى حيث يسكن المتهمان الخامس والسادس مع المجنى عليه زكى صالح مدين يقصدون الاعتداء عليهم وقد التحم الفريقان فعلا فأصيب المتهم السادس ولكن شيخ الخفراء والمجنى اسماعيل حميده ومختار على الشيخ تمكنوا من فض المشاجرة ورجع المتهمون الأول والثانى والرابع إلى مساكنهم وبعد مضي نحو ساعتين مدهؤلاء الثلاثة يرافقهم المتهم الثالث وكان الأول والثانى والثالث يحملون عصيا واتجه جميعهم إلى منزل عائلة مدين وقد حاول شيخ الخفراء وزميلاه الخفيران محمد عبد الرزاق العجمى وجابر سيد الفتياى أن يحولوا بين المتهمين وبين غرضهم الظاهر وهو الاعتداء على خصوصهم ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك نظرا لخروج المجنى عليه زكى صالح مدين من منزله فى ذلك الوقت وتمكن المتهمون الأربعة الأول من اللحاق به والاعتداء عليه على النحو السابق تفصيله والذى شهد به شهود الإثبات



وحيث إن محاولة المتهمين الأول والثاني والرابع الاعتداء على أفراد عائلة خصومهم في الساعة السادسة من مساء يوم الحادث قد أوضح قصدهم وكشف عن مراميهم وهو بغرشك الاعتداء على المتهمين الخامس والسادس ومن يلوز بهما من أفراد عائلتهما . ولما أن خرج الأربعة المتهمون الأول بعد ذلك بساعتين يحمل ثلاثة منهم عصيا ويتجه جميعهم إلى منزل خصومهم مرة أخرى كان قصدهم قد زاد وضوحا بما لا يدع مجالاً للشك وهو أنهم إنما اجتمعوا وخرجوا على هذا النحو متفقين على الاعتداء على من يصادفهم من أفراد العائلة المخاصمة لهم بدليل اتجاههم صوب مسكن هذه العائلة للمرة الثانية يحمل ثلاثة منهم عصيا وما أن رأوا المجنى عليه يخرج من منزله حتى خفوا إليه مفلتين ممن حاولوا منعهم واعدوا على المجنى عليه بالصورة السابق بيانها .

وحيث إن من هذا يبين في وضوح وجلاء أن ما قارفة المتهمون الأربعة الأول من الاعتداء على زكي صالح مدين إنما كان وليد اتفاق بينهم على الاعتداء على أي فرد يلتقون به من أفراد عائلة مدين وكان يجمعهم في هذا الوقت غرض إجرامي واحد وقصد مشترك فيما بينهم ... فإذا ما ثبت قيام اتفاق بين الجناة على مقارفة الاتفاق مع الاعتداء وياشر جميعهم الضرب فبات المجنى عليه نتيجة لبعض الضربات دون البعض الآخر فإن الجميع يصبحون مسئولين عن النتيجة التي أفضى إليها فعلهم الإجرامي السابق الاتفاق عليه يستوى في ذلك من أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ومن أحدث الضربة الأخرى التي لا شأن لها بالوفاة " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك تتحقق به مسئولية جميعهم عن جريمة الضرب المنمى إلى الموت بصفاتهم فاعين أصليين مادامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا وفي منطق سليم أن الطاعنين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه وياشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التي ساهمت في إحداث الوفاة ودون حاجة إلى توفر ظرف سبق الإصرار ، لما كان ذلك وكان هذا الاتفاق لا يستلزم قصدا خاصا وكانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بأنهم ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته

وكانت المحكمة قد دانتهم بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظرف سبق الاصرار لعدم ثبوته في حقهم وأمسست هذه الإدانة على النتيجة القانونية المستخلصة من قيام الاتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه فإن ذلك منها لا يعد تغييرا في الوصف القانوني للفعل المسند إليهم، ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعنون في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني دفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس استنادا إلى أنه وجدت بهما إصابات نسبتها النيابة إلى المتهمين الخامس والسادس وقد رد الحكم على هذا الدفاع ردا عابرا تدحضه أوراق الدعوى وينطوى هذا الرد على تصوير جديد كان يتعين على المحكمة أن تلتفت الدفاع إليه أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين المذكورين في الدفاع .

وحيث إن المحكمة عرضت لما يشير الطاعنان الأول والثاني في هذا الوجه وردت عليه بقولها " إن الدفاع عن المتهمين الأول والثاني ذهب إلى أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن النفس وهذا انتهى ذهب إليه الدفاع لا تأخذه المحكمة لأن المتهمين كما ثبت للمحكمة من أقوال الشهود على النحو السابق تفصيله قد أعادا الهجوم على منزل المجنى عليه المرة تلو الأخرى فإذا ما أصيبا وهما المعتديان فإن اعتداءهما على المجنى عليه لا يمكن أن يعد من قبيل الدفاع الشرعي هذا فضلا عن أنه لم يتم أى دليل على أن المجنى عليه اعتدى عليهما بنفسه أو حاول الاعتداء عليهما بل إن إصابات المتهمين الأول والثاني حدثت لهما على فرض صحة ادعائهما من المتهمين الخامس والسادس على أن المحكمة تطرح ما ادعاه المتهمان بل وتأخذ باعتراف شيخ الخفراء وابن المجنى عليه من أنهما انهما لا على المتهمين بالضرب

ليحملهم على الكف عن مواصلة الاعتداء على المجنى عليه و يؤيد هذا الاعتراف ما ذكره المتهم الأول نفسه بالتحقيقات من أن شيخ الخفراء ضربه بالسوط في محل الحادث ولا شك أن شيخ الخفراء وابن المجنى عليه في مثل هذا الموقف في حالة دفاع شرعي عن نفس المجنى عليه . " ولما كان ما أورده الحكم من ذلك له سنده من أوراق الدعوى وسائغا في العقل والمنطق لنفى قيام حالة الدفاع الشرعي فإن ما ينداه الطاعنان في هذا الصدد لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٥٤ )

### القضية رقم ١١٢٣ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . قتل خطأ . عدم بيان الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه وكيف نشأت الوفاة  
عنها . قصور .

إذا كان الحكم إذ أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم المجنى عليه  
بسيارته ، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف  
نشأت الوفاة عن تلك الإصابات ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب  
تقصه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل شخص  
مجهول مبین بالمحضر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن سار بالسيارة  
قيادته بسرعة وعلى يسار الطريق دون أن يستعمل أداة التنبيه فصدم المجنى عليه  
وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من  
قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مينا البصل ادعى الحاضر  
عن ورثة المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
قبل المتهم . والمحكمة المشار إليها قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام المطلوبة  
بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه  
بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا والمصاريف



المدينة ومبلغ ما نفي قوش صباغ مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضورها بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وحملت المستأنف بمحروقات الاستئناف المدنية وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان علاقة السببية بين الخطأ الذي وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه وما إذا كانت الوفاة قد حصلت من مصادمة السيارة أم لسبب آخر .

وحيث إن الحكم الابتدائي وإن أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن صدم المجنى عليه بسيارته ، إلا أنه لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها — قد خلا أيضا من هذا البيان ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن الأخرى .

---

(١٥٥)

القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٤ القضائية :

مواد مخدرة . الاتجار فيها . تقديره . موضوعي .

ان الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز جواهر مخدرة " حشيشة وأفيونا " بقصد الاتجار فيهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطبعت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات . فقررت بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٤ بإحالته إليها لمعاقبته بالمواد ١ و٢ و٣ و٧ و٣٣ و٣٥ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بهذا المرسوم بقانون . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون .  
[ إذ اعتبر الواقعة اتجارا في الجواهر المخدرة وشابه قصور معيب إذ استدل على الاتجار بمجرد الاستنتاج من كبر الكمية المضبوطة وتقطيعها إلى أجزاء وإذا أخذه بالاعتراف المنسوب إليه في أقوال رجال البوليس الذين أجروا الضبط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها

ومن بينها ما قررته شهود الاثبات عن اعترافه لهم بأنه اشترى المخدرات للاتجار فيها نظرا لفقره ثم كبر الكمية المضبوطة وكونها مجزأة إلى قطع مختلفة الأحجام وملفوفة بورق ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت أن قصد الطعن من إحرازه للمخدر كان للاتجار وليس مجرد التعاطي ، ولما كان الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها وكان الحكم قد دلل عليها بأسباب سائغة فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٥٦ )

### القضية رقم ٢١٩٦ سنة ٢٤ القضائية :

اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع اليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف تنص على أنه " يعمل في المسائل المتعلقة بالري والصرف بالأحكام المرافقة لهذا القانون " كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساق والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ما يأتي : " ... .. وكذلك ألغى المشروع لجان الري وأحال اختصاصها في جرائم الري والصرف إلى المحاكم العادية ، وفي هذا ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات أثر فعال " . ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان الإدارية التي كانت تتولى النظر في جرائم الري والصرف وجعل ولاية نظر

هذه الجرائم للمحاكم العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هي الجهة التي لها وحدها الاختصاص الذي كان ممنوحا من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك الدعاوى وتجرى عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذن فالحكم الذي يتمضي بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المشار إليه ليس متعلقا بالإجراءات فقط بل تضمنت نصوصه أحكاما جديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص عليه لأئحة الترع والحسور الملغاة مما لا يجوز معه أن ينسحب أثره على الماضي طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون مخطئا في تأويل القانون بما يستوجب نقضه (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه أقام المباني المبينة بالمحضر بدون ترخيص داخل منافع ترعة المحمودية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٢٢ و ٧٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الرمل الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم بلا مصاريق . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . فطعنّت نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ لا ينسحب أثره على الماضي ، وهذا الحكم لا يعتبر أنه أضر بالمتهم المحكوم ابتدائيا ببراءته حتى يصح له أن يمارض فيه ، ولما كانت النيابة قد قررت بالطعن فيه وقدمت الأسباب في الميعاد القانوني فإن طعنها يكون مستوفيا الشكل المقرر بالقانون .

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ في الأحكام التي أصدرتها في نفس الجلسة في القضايا من رقم

٢١٩٧ إلى رقم ٢٢٠٥ سنة ٢٤ القضائية .



وحيث إن هذا الحكم وإن قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إلا أنه ينهى عليه منع السير فيها فالطعن فيه بطريق النقض جائز طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ أقام قضاءه بعدم الاختصاص على ما قاله من أن الواقعة حدثت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، وهو قانون أشد في عقوباته من لائحة الترع والمساقى الصادرة في سنة ١٨٩٤ ، فليس هو القانون الأصلح للتهم ، وهذا القول من المحكمة غير سليم لأن القانون الجديد قد ألغى اختصاص اللجان الإدارية المنصوص عليها في لائحة الترع والمساقى ونقل اختصاصها إلى المحاكم العادية فليس لهذه المحاكم أن تتخلى عن الفصل في الدعوى .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بأنه في يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ أقام المباني المبينة بالمحضر بدون ترخيص داخل منافع ترعة المحمودية ، وطليت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٢٢ و ٧٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فقضت المحكمة الجزئية حضوريا ببراءة المتهم ، ولما استأنفت النيابة هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف الابتدائية بالغائه وعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وأسست قضاءها على ما ذهبت إليه من " أن القول بسرمان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ على الماضى بمقولة إنه من القوانين الشكلية الخاصة بإجراءات التداعى بنقله الاختصاص من لجان الرى إلى المحاكم العادية إنما هو قول فيه انتقال نظر كما يبين من نصوص ذلك القانون أنه ليس متعلقا بالإجراءات فقط . بل قد تضمنت نصوصه أحكاما جديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص عليه لائحة الترع والجسور الملغاة ... وأنه من المبادئ الأساسية المقررة أن القوانين الجديدة لا ينسحب أثرها إلى الوقائع السابقة على تاريخ بدء سريانها ما لم تكن أصلح للتهم طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات . "

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تنص على أنه " يعمل في المسائل المتعلقة بالرى والصرف بالأحكام

المرافعة لهذا القانون " كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر  
العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالى الصادر فى ٢٢ من  
فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ ،  
وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ما يأتى ... " وكذلك ألغى المشروع  
لجان الرى وأحال اختصاصها فى جرائم الرى والصرف إلى المحاكم العادية ، وفى  
هذا ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون  
ذات أثر فعال " ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان الإدارية التي  
كانت تتولى النظر فى جرائم الرى والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للمحاكم  
العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هى الجهة التى لها وحدها الاختصاص الذى  
كان ممنوحا من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر انحاكم تلك الدعاوى  
وتجوز عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك فإن  
الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون مخطئا  
فى تأويل القانون بما يستوجب نقضه . وبما أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض  
لواقعة الدعوى فلان ذلك مما يقتضى مع نقض الحكم احالة القضية لنظر  
الموضوع من جديد .

(١٥٧)

القضية رقم ٢٢٠٧ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى ثبت أن المتهم أعلن إعلاناً صحيحاً .

إن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل مادام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً في المواعيد التي قررها القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قد سرق كمية البوية الميينة وصفا وقيمة بالحضر من ممتلكات مصلحة المواني والمنائر . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الميناء الوطنية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٠٤ - ١ من قانون العقوبات بحبسه شهرين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وجاء مشوبا بالقصور ذلك بأن الواقعة كما أوردتها المحكمة لاعتقاب عليها لأن البوية موضوع الجريمة ظلت داخل الدائرة الجمركية فإذا كان الطاعن قد نقل كمية منها من مكان إلى آخر فإن ذلك لا يبدو أن يكون مجرد أعمال تحضيرية إذ مازالت الحيازة باقية للمصلحة وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع إلا أن المحكمة لم تتعرض له أو ترد عليه كما أنها لم تجبه إلى طلب التأجيل للاستعداد ولم تسمع أحد شهود الإثبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانت بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه فقال إن الطاعن أخذ الطلاء من ورشة الموانى برصيف ١٤ ووضع في إناء أخفاه خارج الورشة وقد أرشد كامل إبراهيم فانوس الملاحظ بهندسة الموانى عن مكان إخفائه الطلاء المسروق ، لما كان ذلك ، وكان نقل الطلاء من المكان الذى كان محفوظا به وإخفائه على النحو الذى أثبتته الحكم هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحققت من إخراج الطاعن الطلاء من حيازة الأمين عليه وجعله في قبضة الطاعن تمهيدا للتصرف فيه — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طاب التأجيل مادام أن المتهم قد أعلن إعلانا صحيحا في المواعيد التي قررها القانون ولم يدع الطاعن عكس ذلك ، هذا فضلا عن أن محاميه حضر وأبدى أوجه الدفاع عنه . لما كان ما تقدم وكان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يطلب سماع شهود آخرين وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اكتفت بالقدر الذى وصلت إليه في تكوين عقيدتها والاقتناع بصحة التهمة المسندة إلى الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل ،  
رحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المنشاويين :

( ١٥٨ )

القضية رقم ٢١٩٥ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) اثبات . الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .  
(ب) اثبات . تجزئة الدليل . أخذ المحكمة بما تطعن إليه منه . لا مانع .

١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبيئة  
فلا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ولو كان  
اعترافا وتأخذ منه بما تطعن إليه وتطرح ما عداه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — إسرائيل بطرس عبد الشهيد و ٢ — أحمد أمين  
محمود . بأنهما في ليلة ١٩٤٩/٩/٢٤ بدائرة بندر بنى سويف — أولا — سرقا  
الدفاتر المبينة الوصف بالمحضر لجمعية التعاون العامة للتوريد بنى سويف باستعمال  
مفاتيح مصطعنة حالة كونهما من المستخدمين لدى الجمعية التى يعملان بها  
وثانيا — بددا المبلغ المبين بالمحضر وهو ٢٢٦٠ جنيها و ٦٠٠ ملجم لجمعية التعاون العامة  
للتوريد بنى سويف والذى كان قد سلم إليهما باعتبار الأول كاتب حسابات  
الجمعية والثاني مديرا لها بأن اختلساه اضرازا بالجمعية المذكورة . وطلبت عقابهما  
بالمواد ٣٠٧/٢ — ٤ — ٥ — ٧ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى الأستاذ حامد

محمد عز الدين بصفتة رئيسا للجمعية التعاونية المركزية العامة بحق مدني قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن ومحكمة بني سويف الوطنية قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ ، ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية أولا — براءة المتهمين من التهمة الاولى المسندة إليهما بلامصارييف جنائية ثانيا — بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣ جنهات لايقاف التنفيذ عن التهمة الثانية . ثالثا — إلزامهما بأن يدفعا للمدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن والمصارييف المدنية المناسبة وأعفتهما من المصارييف الجنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم كما استأنفته النيابة ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت غايبا للأول وحضوريا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بشقيه وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة المقرضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلامصارييف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحقه في الدفاع ذلك أنه دفع بأن الواقعة مما لا يجوز فيها الاثبات بالبيئة لدخولها في نطاق العقود وهي تزيد على العشرة جنهات . غير أن الحكم مع اعتاده على شهادة الشهود قد عول أيضا على اعتراف الطاعن وعدم انكاره لتوقيعه على إيصال استلام مبلغ ١٠٧٥ جنيتها ولما كان الاعتراف لا يتجزأ وجاء مقرونا بأن قيمة الإيصال دفعت لشركة السكر ولشركة بيع المصنوعات مقابل شراء سلع منهما للجمعية وكان الحكم المطعون فيه أخذ بشطره الأول دون الالتفات إلى الشطر الآخر وتحقيقه فيكون مخطئا في القانون . هذا إلى إدانته مع انعدام الدفاتر التي هي المرجع في معرفة المركز المالي للجمعية المدعى باختلاس أموالها وعلى الرغم مما قاله الطاعن من أنه مع فقدانها يستحيل معرفة المبلغ الموجود بمهدهه وعدم الرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية  
لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها  
والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك — وكان الطاعن  
لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جزار الإثبات بالبيننة وإنما الذي دفع به أمامها  
هو متهم آخر غيره فلا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ،  
وكانت المحكمة إلى جانب ذلك قد عولت في ثبوت تسلم الطاعن للمبلغ المختلس  
على اعتراف الطاعن فقط أما ما استندت فيه إلى البينة فهو الاستيلاء على المبلغ  
وتبديده وواقعة الاختلاس هذه يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك  
البينة والقرائن. لما كان ذلك وكان للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أي دليل  
يطرح عليها ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح سواء كان دفاع  
الطاعن الذي أشار إليه في وجه الطعن هو من الدفع الموضوعية التي لا تتطلب ردا  
خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالادانة استنادا إلى أدلة  
الثبوت التي أوردها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا  
لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٥٩ )

### القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) تحقيق . إجراءات بمعرفة معارن نيابة من غير انتداب خاص . عدم اعتراض محامي  
المتهم الذي كان حاضرا من مبدأ التحقيق . سقوط حق المتهم في الدفع بطلانه .  
( ب ) تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر به . موكل لمصلحة التحقيق  
تحت رقابة محكمة الموضوع

١ — لا جدوى للمتهم مما يثيره في خصوص بطلان الإجراءات الخاصة بالتحقيق  
الابتدائي ، لأن الذي أجراه معارن نيابة من غير انتداب خاص ، إذا كان  
الثابت أن محاميا حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من مبدئه ، وحصل الإجراء  
بمحضره بدون اعتراض منه ، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا  
البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش موكل  
لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بقصد  
الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته  
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١  
لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ، فقررت بذلك



وأمام محكمة جنابات دمنهور التي سمعت الدعوى دفع الحاضر مع المتهم أولا —  
ببطلان الإجراءات، وثانيا — ببطلان إذن التفتيش لانعدام التحريات، وبعد  
أن انتهت المحكمة سماعها قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام برفض الدفوع وبصحة  
إذن التفتيش والتحقيقات وما ترتب عليهما من إجراءات وبمعاقبة المتهم بالأشغال  
الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة.  
فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه دفع في كافة مراحل الدعوى ببطلان  
التحقيق الابتدائي لأن الذي أجراه معاون نيابة ، وهو رجل من رجال الضبط  
القضائي لا صفة له في إجراء التحقيق ، ولا عبرة بخطاب الانتداب المؤرخ في  
١٥ من مارس سنة ١٩٥٣ ، لأنه اصطنع خصيصا للملافة هذا الدفع ، وأن الانتداب  
يفرض عدم اصطنائه — فهو باطل لكونه جاء عاما ، والقانون يشترط ندبا  
خاصا في خصوص عمل معين من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ، إذ  
الانتداب بهذه الصورة العامة يعد بمثابة تخل من المحقق عن سلطته الممنوحة له  
قانونا ، والثابت أن معاون النيابة تولى التحقيق برمته ، من سماع الشهود وإجراء  
المعينة ، وتحرير المضبوطات ، بل واستجواب المتهم المحظور بصفة خاصة ،  
وجاوز ميقات الانتداب ، إذ استمر في التحقيق بعد ١٥ من مارس سنة ١٩٥٣  
مع أن النذب كان موقوتا بهذا اليوم . كما يقول الطاعن ببطلان أمر التفتيش  
لانعدام التحريات التي بنى عليها ، وببطلان عملية تحرير المواد المضبوطة ، وأخيرا  
يقول إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في الرد على دفاعه الخاص بتطبيق الاتهام ،  
مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن بما يشير في خصوص بطلان الإجراءات الخاصة  
بالتحقيق الابتدائي ، لأن الذي أجراه معاون نيابة من غير انتداب خاص ،  
مادام أن الثابت من المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن محاميا حضر

عن الطاعن في ذلك التحقيق من مبدئه ، وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على الدفع الخاص ببطلان أمر التفتيش لانعدام التحريات التي بنى عليها ، وكذلك على الدفع الخاص ببطلان تمييز المواد المضبوطة ، وعلى دفاعه الخاص بتلقيق الاتهام ، ردا سائغا وصحيحا في القانون ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر التفتيش موكولا سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد أقرت النيابة على جدية هذه التحريات للأسباب السائغة التي ذكرتها — فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ، ومحمود اسماعيل ، ورائد عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن المستشارين .

( ١٦٠ )

### القضية رقم ١٩٤٥ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى مدنية - عدم قبول أمام المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة - علة ذلك .

إن القانون إذ أجاز للدعي بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم ، أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصالين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطا بتوافره ، وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، وإلا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعي بالحق المدني ، أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة على عبد القادر سلامة ( المطعون ضده ) بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة محمد مصطفى عزت بالإصابة الميمنة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن تقهر الخفاف بسيارته دون

احتراس ، فر على قدم المجنى عليه الذى كان يتف بجوار السيارة وأحدث إصابته ،  
وطلبت عقابة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام  
محكمة ميذا البصل الجزئية ، ادعت شركة إيسترن للتأمين بحق مدنى وطلبت  
الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ٨٠ جنيها و ٧٧٨ مايا على سبيل التعويض ، كما دفع  
الحاضر مع المتهم بعدم قبولها لأنها دعوى ضمان ، والمحكمة المذكورة أنهت سماع  
الدعوى وقضت بحضورها بحكمها الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بعدم  
قبول الدعوى المدنية وإلزام رافعتها بالمصاريف ، ثم حكمت حضوريا ببراءة  
المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية الحكم الصادر بعدم  
قبول دعواها ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا  
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وحملت المستأنفة بمصروفات  
استئنافها وتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ طعن فى الحكم الأخير بطريق  
النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ فى القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى  
المدنية بمقولة إنها دعوى ضمان - مع أن دعوى الضمان ترفع من مدين على مدين  
آخر فى حين أن المطالبة من المدعين بالحق المدنى المثلان لشركة التأمين  
هى دعوى من دائن بحق دائن آخر ، وق- أجاز قانون الإجراءات الجنائية  
هذه المطالبة لأنها بمثابة مساءلة المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .  
هذا إلى أن القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أجاز لشركة التأمين  
أن تحمل محل صاحب العمل فى حقوقه متى دفعت قيمة التعويض ، وعقدا التأمين  
هو من عقود الاشتراط لمصلحة الغير فينشئ حقا مباشرا بين المجنى عليه وشركة  
التأمين ، ولها حق المطالبة المباشرة لحل محل المجنى عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بنى قضاءه  
بعدم قبول تدخل شركة التأمين فى المطالبة بحقوق المجنى عليه المدعى بالحق المدنى  
على أن هذه الدعوى "هى فى حقيقتها دعوى ضمان لأن من مقضى عقد التأمين  
أن تضمن شركة التأمين تعويض العمال المؤمنين لديها عن الأضرار التى تلحقهم ،



ومثل هذه الدعوى لا تكون مقبولة أمام المحاكم الجنائية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ إجراءات ، وترى المحكمة أن ذلك القيد قائم سواء أكانت الشركة مدعى عليها في الدعوى أم تدخلت فيها باختيارها ، لأن الأساس الذي يبنى عليه اختصاص شركة التأمين أو تدخلها إنما هو أساس تعاقدى مرده إلى عقد التأمين بينها وبين المجنى عليه ، وهو علاقة مدنية محضة لا رابطة بينها وبين الجريمة المسندة إلى المتهم على خلاف الأساس الذي يبنى عليه دعوى التعويض أمام المحاكم الجنائية ، لأن هذا الأساس هو المسؤولية التقصيرية الناشئة عن الجنحة أو شبه الجنحة — وأنه لا يجوز الاستناد إلى قانون إصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وما يجيزه هذا القانون من حلول المؤمن لديه محل العامل في حقوقه ، لأنه مع التسليم بحق المؤمن لديه في هذا الحل ، فإن مجال ذلك يكون أمام المحاكم المدنية ” .

وحيث إن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيح لأن القانون إذ أجاز للدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم ، أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ، ومحركا للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصلين مقررين حاصل أولها أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدي ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطا بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة — لما كان ذلك ، وكان الشرط المشار إليه لا يتوافر في حالة دفع شركة التأمين التعويض المستحق للعامل ، وحلولها عمله في حق المطالبة به وكانت إجازة هذا الحق لها من شأنه أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول تدخلها في الدعوى الجنائية المرفوعة عن الجريمة ، لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة، وحضور السادة الأماتذة: مصطفى قاضل ،  
وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين .

( ١٦١ )

### القضية رقم ٢٢١٤ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) انقضاء الدعوى الجنائية . لجنة لم يرض على وقوعها مدة أربع سنوات ونصف إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الاقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية . هذا النص هو الواجب تطبيقه .

( ب ) أمر حفظ . تأشير وكيل النيابة على المحضر بقيد الأوراق بدقتر الشكاوى الادارية وحفظها مع تفهيم الشاكي برفع دعوى مدنية والظعن فى عقد البيع بالتزوير إذا شاء . عدم تدوين أسباب قانونية أو موضوعية لهذا الأمر . مفاد ذلك .

( ج ) دعوى مدنية . حق التخيير فى رفعها أمام القضاء الجنائى أو المدنى . متى يسقط ؟

( د ) حكم . تسببه . دفاع موضوعى . الرد صراحة على كل جزئية من جزئياته . غير لازم .

١ — لما كانت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الاقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية نص فى الفقرة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ

ولما كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى من وقوعها الأربع سنوات والنصف المنصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضى المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية — فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها ، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انتضت .

٢ — إذا كان وكيل النيابة حين إصدار أمر بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسباباً قانونية ولا موضوعية ، بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، ففقد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .

٣ — من المقرر قانوناً أن حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد طائرتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع .



٤ — إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

### نوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا — ارتكب تزويرا في محررين عريين هما عقدا البيع المؤرخين ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ و ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ المنسوب صدرهما إلى الدكتور جورج أرجيرس والمتضمن بيعه السيارة رقم ٤٣٠١ اسكندرية إلى المتهم ، وذلك بجملة واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قدم إليه أحد العقدين على اعتبار أنه طلب للمحافظة لتغيير أرقام السيارة وقدم إليه الثاني على أنه طلب لتجديد رخصتها وطلب إليه التوقيع بإمضائه مستغلا جهله باللغة العربية فوقع عليهما المحجني عليه على هذا الأساس . وثانيا : استعمل العقدين المزورين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما إلى إدارة المرور بمحافظة الاسكندرية مستندا إليهما في طلب تغيير السيارة باسمه وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة العطارين الجزئية ادعى بحق مدنى الدكتور جورج أرجيرس . وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المنصاري والأتعاب . ودفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفع دعوى مدنية أخرى أمام محكمة أخرى ، كما دفع كذلك بعدم قبول الدعوى الجنائية لصدر قرار بالحفظ فيها ، والمحكمة المذكورة غطرت الدفيعين وقضت بحضوريا برفضهما وقبول الدعويين الجنائية والمدنية ، ثم قضت في موضوع الدعوى حضوريا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش عن النهمين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليه حكى الدفع والموضوع ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية تمسك بما سبق أن دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى وأضاف دفعا ثالثا هو



انقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، والمحكمة أنهت مسماع الدعوى وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكيم المستأنفين مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، وقالت في حيثيات حكمها إن الدفوع الثلاثة في غير محلها . وبتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٥٣ حصل الأستاذ عبد الحميد السنوسي المحامي عن المحكوم عليه على شهادة رسمية من قلم كاتب نيابة الاسكندرية تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع قلم الكتاب موقع عليه حتى التاريخ المذكور ثم قرر سيادته في ١١ من الشهر المذكور الطعن بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الدفاع عن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة تطبيقا للفترة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأنه مضى على وقوع الجريمة ( في الفقرة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ ) أكثر من أربع سنوات ونصف ، ولا يغير من هذه النتيجة كون المادة المذكورة قد ألغيت ، لأن هذا الإلغاء لا يضر به الطاعن عملا بقاعدة القانون الأصلح للمتهم ، المشار إليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات ، أما الاعتراض على هذا الدفع بأن استعمال المحررين المزورين هو جريمة مستمرة طالما كان الطاعن متمسكا بهما ، فذلك مردود بأن الفترة الزمنية التي وقعت فيها جريمة التزوير والاستعمال حدثت في وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى بالمدة سالفة الذكر ، فلا يجوز تعديل هذا التاريخ إلا بالقيود المينة بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١

قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفقرة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع سنوات والنصف المنصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضي المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله ، ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة ١٧ السالفة ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت ، ومن ثم فإن الوجه المتقدم لا يكون على أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر من وكيل نيابة المطارين بحفظ الشكوى الأولى التي تقدم بها المجنى عليه ضد الطاعن ، وكان هذا الحفظ لأسباب قانونية ولسبق صدور أمر من وكيل نيابة المشية بحفظ الشكوى الثانية التي تولت النيابة تحقيقها ، أما إلغاء هذا الأمر الأخير من الوكيل الأول للنيابة الكلية في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره ، فلا يعتد به ، لأن هذا الإلغاء لا يكون إلا من النائب العام وحده ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بأسباب تتجاف مع حكم القانون .

وحيث إنه يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن وكيل نيابة المطارين حين أصدر بتاريخ ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٨ أمرا بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى

بالحقوق المدنية ضد الطاعن ، والتي حققت بمعرفة البواليس ، فإنه لم يدون لأمره أسباباً قانونية ولا موضوعية مكتفياً بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها ، وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، ومفاد هذه العبارة أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء — لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم أن الأمر بحفظ هذه الشكوى لم يكن مسبوقاً بتحقيق أجزته النيابة العامة ، وكان الحكم قد أثبت أيضاً أن الشكوى الثانية التي قدمت من المدعى بالحقوق المدنية في حق الطاعن وإن كانت النيابة هي التي تولت تحقيقها بنفسها ، غير أنها لم تصدر أمراً بحفظها ، إنما أرفق بها وكيل النيابة المحقق مذكرة يقترح فيها حفظها وتفهم الشاكي والمشكو برفع دعوى مدنية في شأن هذا النزاع إذا شاء ، ثم أرسل المحقق أوراق التحقيق مع المذكرة إلى رئيس النيابة لاستطلاع رأيه فيما تضمنها فلم يوافق رئيس النيابة على رأيه ، وأمر بتقديم الطاعن إلى المحكمة — لما كان ذلك ، وكان ما تضمنته مذكرة وكيل النيابة المحقق لا يعدو أن يكون مجرد اقتراح بحفظ الدعوى لا أمراً بحفظها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه في الوجه المتقدم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى فيها سبق أن اختار الطريق المدني بعد صدور أمر من النيابة بحفظ شكواه الأولى إذ رفع على الطاعن أمام المحكمة المدنية دعوى يطلب فيها الحكم بتزوير عقدي البيع وبملكيتها للسيارة ، فلا يصح من بعد قبول دعواه المدنية التي رفعها أمام المحكمة الجنائية للطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن هذا التزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه فقال " إنه من المقرر قانوناً أن حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك



التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع .  
ولاشك أن الموضوع هنا مختلف ، وكذلك السبب فأمام المحكمة المدنية طلب المحنى عليه  
ملكته السيارة أو ثمنها كما طالب وضعها تحت الحراسة أما هنا فإنه يطلب تعويضاً مؤقتاً  
عما ناله من ضرر من جراء ارتكاب المتهم لجريمته “ . وما قاله الحكم من ذلك  
وأسس عليه قضاءه برفض هذا الدفع صحيح في الواقع والقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو القصور في البيان : ذلك بأن المدعى بالحقوق  
المدنية ادعى في شكواه الأولى أن الطاعن استوقعه مرة واحدة على ورقة أفهمه  
أنها تتضمن طلب استبدال رقم السيارة ، ثم عاد وقرر بعد نحو ستة أشهر في شكواه  
الثانية أنه استوقعه مرتين على وورقتين لا ورقة واحدة ، وأنه أوهمه أن الورقة الثانية  
تتضمن طلب تجديد رخصة سيارة ، وأما عن الورقة الأولى فقد أثبت الطاعن  
صحتها وقال إنها مودعة بحافظة مستنداته المقدمة في ملف دعوى الحراسة كما  
أثبت الطاعن عدم صحة ما يدعيه المدعى بالنسبة للورقة الثانية ، إذ جرى العمل  
على أن طلب تجديد رخصة السيارة لا يقع عليه من مالكتها ، ومع ذلك لم يتصد  
الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ، وبني إدانة الطاعن على مجرد أقوال المدعى  
بالحقوق المدنية التي جاءت متخاذلة ومضطربة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه هو جدل موضوعى وارد على تقدير  
أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به . ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع  
غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعى ، إذ يكفي  
أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها  
الحكم ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة  
التزوير والاستعمال اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوت وقوعهما منه أدلة



سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم ملف دعوى الحراسة المشار إليها بوجه الطعن ليثبت صحة دفاعه ، وكان ما يقوله من أن العمل جرى على عدم توقيع مالك السيارة على طلب تجديد رخصتها ، لا ينفي أن يكون المجنى عليه قد اعتقد بوجوب التوقيع على هذا الطلب - لما كان كل ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
وحسن دارد ، ومحمود اسماعيل ، ومحمد عبد الرحمن المستشارين .

( ١٦٢ )

القضية رقم ٢٢٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) محكمة استئنافية — الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق .

( ب ) إثبات . خبراء . تقاريرهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظنن إليه منها وتطرح  
ما لا تظنن إليه .

د — المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ،  
وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب  
على محكمة أول درجة إجراؤه .

٢ — لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة التقدير — كامل الحرية في الأخذ  
بما تظنن إليه من تقارير الخبراء ، وإطراح ما لا تظنن إليه منها .

### الوقائع

أقامت الست رابحة أحمد على غنيم هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة ههيا الجزئية  
ضد : ١ — عبد العزيز محمد عطيه قوره ( الطاعن ) و٢ — السيد عبد الفتاح و٣ —  
خيرى محمد الكريدلى — بعريضة طلبت فيها معاقبتهم بالمادة ٢١٥ من قانون  
العقوبات والحكم لها عليهم متضامنين بمبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل  
التعويض المؤقت مع المصروفات والأناب وشمول الحكم بالنفاذ — ذلك

لأنهم في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية ٧ منه بناحية العلاقة مركز ههيا ارتكبوا تزويرا في عقد بيع نسبوا صدوره لمورث الطالبة المرحوم عبد الرحمن محمد عطيه قوره حالة أنه مزور عليه . والمحكمة المذكورة قضت فيها تمهيدا وقبل الفصل فيها بنذب قسم الأبحاث والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإداء الأمورية المبينة بأسباب حكمها وبعد أن قام الخبير بأموريته وقدم تقريره واطنعت عليه المحكمة قضت غيابيا عملا بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للمتهم الثاني وبها وبالمادتين ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ من ذات القانون للمتهمين الأول والثالث بحبس الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ، وبحبس كل من الثاني والثالث ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جننيات لكل منهما لوقف التنفيذ وإلزام الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنيتها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وخمسة جننيات مقابل أتعاب المحاماة وذلك لأن المتهم الثاني هو الذي قلده الامضاء المزورة المطعون فيها بالتزوير، والأول اشترك معه في ارتكاب هذه الجريمة بطريق التحريض والاتفاق بأن طلب إليه تقليد الامضاء المزورة . ولأن الاثنين معا استعمالا للعقد المزور مع علمهما بتزويره . كما أن المتهم الثالث اشترك مع الثاني في ارتكاب جريمته بالاتفاق والمساعدة بكونه وقع كشاهد على العقد المزور المذكور . فعارض المتهمون في هذا الحكم ودفعوا أثناء نظره معارضتهم . أولا — بعدم قبول الدعوى المدنية . وثانيا — بعدم صحة تحريك الدعوى العمومية والمحكمة بعد أن أنهت سماع معارضتهم قضت في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ أولا بقبولها شكلا وثانيا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها شكلا وبصحة تحريك الدعوى العمومية . وثالثا — برفض المعارضة موضوعا بالنسبة للدعوى الجنائية وتأيد الحكم الغيابي بالنسبة لما قضى به في الدعوى الجنائية ورابعا بإلغاء الحكم الغيابي فيما يتعلق بما قضى به في الدعوى المدنية والحكم بانتهاء الخصومة فيها وألزم المدعية بالحقوق المدنية بمصروفات دعواها وبالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المتهمين والمدعية هذا الحكم ، وقيد الاستئناف برقم ٢٣٣٣ سنة ١٩٤٩ وأمام محكمة الزقازيق الابتدائية صمم الحاضر مع المتهم الأول على ما سبق

أن دفع به من عدم قبول الدعوى فأنت المحكمة المذكورة سماع الدعوى — وقضت حضوريا في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ بعد أن رفضت الدفع بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعهما أولا في الدعوى العمومية بتعديل الحكم المستأنف ولاكتفاء بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وبحبس كل من المتهمين الثاني والثالث أربعة شهور مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة لهم جميعا لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . وثانيا — في الدعوى المدنية بعدم جواز استئنافهما وألزمت المدعية بمصاريفها الاستئنافية . فرفع كل من المحكوم عليهم والمدعية بالحقوق المدنية طعنا بطريق النقض عن الحكم الأخير قيد بجدول النيابة برقم ٥٢٥ سنة ١٩٥١ و بجدول هذه المحكمة برقم ٤٨٥ سنة ٢١ القضائية وقضت فيه محكمة النقض بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥١ بقبوله شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى وألزمت المطعون ضدهم في الدعوى المدنية بمصاريف الطعن . وقد أحلت الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتنظرها مرة ثانية فدفع المتهم الأول أمامها أولا بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لحرمة الزور وثانيا بعدم توجيه تهمة استعمال المحرر المزور إليهم لأنه لم تشملها صحيفة دعوى اللجنة المباشرة وعلى فرض توجيهها فقد انقضت بمضي المدة . وثالثا — بالنسبة للدعوى المدنية بعدم قبولها مع إلزام رافعتها بالمصاريف والاعتاب تأسيسا على أن المدعية تحاسبت وتخالصت معه وفقا لعقد الصلح المقدم في الدعوى إلا أن المدعية نازعت في صحة هذا الصلح وتمسكت ببطلانه ، والمحكمة قضت بحضور بالمتهم الأول والمدعية مدنيا وباعتبار الحكم حضوريا بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث : أولا — بالنسبة للدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وقبول الدفع وانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لحرمة الزور والاستعمال . وثانيا — وبالنسبة للدعوى المدنية بقبول استئناف المدعية بالحقوق المدنية شكلا وإعادة الدعوى للرافعة لنظر موضوعها ثم قضت في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ بحضور بالمتهم الأول والمدعية مدنيا واعتبار الحكم حضوريا بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث



بإلزام المتهمين بأن يدفعوا متضامنين للدعوى بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنهما على مئيل التعويض والمصاريف المدنية عن الدرجتين وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بالتعويض المدنى للدعوى بالحقوق المدنية قد أخطأ . ذلك بأن المحكمة الاستئنافية قضت بانقضاء جريمتي التزوير والاستعمال بالتقادم وحددت جلسة لنظر الدعوى المدنية وحدها وتناول البحث عقد الصلح الذي أقرت المدعية بمقتضاه صحة العقد المطعون فيه وأثر هذا الصلح على الدعوى المدنية المقامة منها تبعا للدعوى الجنائية لكن المحكمة قضت ببطلان هذا المحضر لرفض المحكمة الحسبية الموافقة عليه لاشتماله على حقوق القصر وقالت إن الصلح كل لا يتجزأ ثم انتهت إلى أن العقد مزور وأسست قضاءها بالتعويض على ذلك دون أن تحقق دفاع الطاعن الذي أشارت إليه محكمة النقض وهو سماع شاهد الورقة الوحيد مجد خطاب . ودون أن تحقق دفاع الطاعن انذى أشار إليه في دفاعه بمحاضر الجلسات وفي مذكراته المتعددة وفي أسباب النقض الأول وهي إعادة عرض الورقة المنسوب إليه تزويرها على الخبير لإجراء المضاهاة على الأوراق المعترف بها من المطعون ضدها . ويبنى الطاعن طعنه في الوجه الثانى على القصور في التسبيب . فقد أثار في دفاعه استعالة التزوير لأسباب هامة أولها : أنه يداين مورث المطعون ضدها بألاف الجنيهات باعتراف المطعون ضدها وثانيها التقرير المتقدم من خبراء استشاريين ثلاثة يقطعون بكذب القول بالتزوير وثالثها الاعتراضات التي قدمها الطاعن على الخبير الذي قال بتزوير الورقة ورغم ذلك فإن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تخص هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائغة التي استند إليها في قضائه بالتعويض المدني على الطاعن — لما كان ذلك وكان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع أقوال الشاهد مجد خطاب أو إعادة عرض الورقة المزورة على الخبير بل اقتصر على طلب حجز القضية للحكم ولم يقدم مذكرة ما بدفاعة — على ما يبين من المفردات المضمومة — وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى من لزوم لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجرائه . وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطعن إليه من تقارير الخبراء واطراح ما لا تطعن إليه منها وليست ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها إذ الرد عليه مستفاد مما انتهت إليه من تزوير العقد للأسباب التي أوردتها . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضله .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وإسحق عبد السيد المستشارين .

( ١٦٣ )

القضية رقم ٢٢٢٧ سنة ٢٤ القضائية :

قض . تفتيش . طعن لا مصنعة منه . لا جدوى من إثارة . مثال .

لا جدوى لاتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق  
الذى انتهى بصدور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر  
بتفتيش المتهم مسبقا بتحقيق مفتوح .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز مواد مخدرة ( حشيشا ) بدون  
مسوغ قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٨ و ٦/٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وأمام محكمة كفر الدوار الجزئية التي سمعت  
الدعوى دفع المتهم ببطلان التفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا  
في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبول الدفع وبطلان التفتيش وبراءة المتهم مما  
أسند إليه ، ومصادرة المخدرات المضبوطة ، وذلك عملا بالمادة ١/٣٠٤  
من قانون الإجراءات الجنائية وبالمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات . فاستأنفت  
النيابة هذا الحكم ، وقيد استئنافها برقم ٦٥٨ سنة ١٩٥٣ ، ومحكمة الاسكندرية  
الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ، وقضت حضوريا في ١٣ من مارس  
سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا ، وفي الموضوع برفضه ، وتأيد الحكم المستأنف .  
وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ حصلت النيابة على شهادة رسمية من قلم  
الكتاب تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع قلم الكتاب موقعا عليه حتى التاريخ  
المذكور . وقد أعلن في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإيداعه محتوما ، فقررت  
بالطعن عليه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعنة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأميدا على ما قاله من بطلان التحقيق ، وما ترتب عليه من إصدار الأمر بتفتيش المتهم ، لعدم توقيع وكيل النيابة المحقق على محضر التحقيق ، وما قاله الحكم غير سديد ، لأن القانون لم ينص على البطلان في هذه الحالة ، ومع ذلك فإن تفتيش الأشخاص والمحال العامة لا يلزم قانونا أن يكون بناء على تحقيق ، إذ يجوز للأمر الضبط القضائي تفتيش المتهم عند وجود دلائل كافية على اتهامه في جنحة من جنح المخدرات ، كما يجوز له أن يدخل المجلات العمومية بغير أمر من سلطة التحقيق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لأسبابه ، قد أسس براءة المطعون ضده على ما قاله من أن محضر التحقيق الذي انتهى بإصدار أمر التفتيش غير موقع عليه من وكيل النيابة المحقق مما يبطله لمخالفته لمقتضى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأضافت المحكمة الاستئنافية إلى ما تقدم قولها إنه وإن كان لرجال الضبط دخول المقهى ، إلا أنه ليس لهم الحق في تفتيشه للبحث عن مخدرات ، وأن الاعتراف المنسوب للمتهم في محضر ضبط الواقعة لا ينصب على ملكيته للمخدرات المضبوطة ، وإنما على ملكيته للعطف المقول بوجودها بحجبه - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المحقق هو الذي أصدر أمرا بتفتيش المتهم ، وهو ما لا يوجب القانون أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ، فإن هذا الأمر يكون قد صدر مطابقا للقانون ، مما لا يكون للطاعن معه جدوى فيما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بقبول الدفع وببطلان أمر التفتيش وبراءة المتهم ، بناء على ما تقدم ، يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على ذلك الدفع دون أن تعرض لواقعة الدعوى من ناحية الثبوت أو عدمه ، فإنه يتعين إحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى .



## جلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : مصطفى قاضل ،  
وحسن داود ، ومحمود اسماعيل ، وواسحق عبد السيد المستشارين .

( ١٦٤ )

القضية رقم ٢٤٤٢ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

تقدم . نصوص القانون الخاصة به . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .

إن نصوص القانون الخاصة بالتقدم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف  
المصلحة العامة لمصلحة شخصية لهم ، مما يستوجب إعمال حكمها على الجرائم  
السابقة على تاريخ صدورهما وإن كان في ذلك تسوئ لمركزه ، مادام أنه لم يصدر  
في الدعوى حكم نهائي .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه شرع في سرقة القضبان الحديدية موصفة  
الوصف والقيمة بالمحضر ، والمملوكة لمصلحة السكك الحديدية ، وأوقف سبب  
الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه . وطلبت عقابه بالمواد ٤٧ و ٤٥  
و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات . وادعت شركة سكة حديد الدلتا بنحو  
مدنى ، وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ عشرة جنيهاً على سبيل التعويض  
مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد  
الانهاج بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ  
والإزامه بأن يدفع لشركة سكة حديد الدلتا عشرة جنيهاً والمصروفات ومائة قرش  
مقابل أتعاب المحاماة . فعارض المحكوم عليه ، ودفع أمام المحكمة بالنقض الدعوى  
الجنائية بمعنى المدة . والمحكمة قضت بعد أن رفضت هذا الدفع بقبول معارضته

شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ٢٣٨ سنة ١٩٥٤ ، وأمام محكمة طنطا الابتدائية التي نظرت هذا الاستئناف دفع المتهم بما سبق أن دفع به من انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا : برفض الدفع المبدى من المتهم . وثانيا - برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن في الحكم الأخير بطريق انقضض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضائه برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضي أكثر من أربع سنوات ونصف قبل الحكم فيها ، من وقت وقوع الجريمة في ١٦/٥/١٩٤٧ حتى صدور قانون الاجراءات الجنائية في ١٥/١٠/١٩٥١ إذ استند في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ٥٦٠ من ذلك القانون من وجوب حساب المدة بالتقويم الميلادي ، في حين أنه يجب حسابها بالتقويم الهجري طبقا لقانون تحقيق الجنايات الملغى باعتبار أنه هو القانون الأصلح .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذا الدفع ورفضه مستندا في ذلك إلى المادة ٥٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب إعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وإن كان في ذلك تسوئ لمركزه ، مادام أنه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي بعد - لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ رفض الدفع تأسيسا على وجوب احتساب مدة التقادم بالتقويم الميلادي ، طبقا لما أوجبه قانون الاجراءات الجنائية وكانت الجريمة لم تكن قد سقطت بناء على ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قصر فى الرد على دفاع الطاعن بشأن الضمائم التى بينه وبين شهود الإثبات ، وأنه أخل يدفاعه ، إذ لم تستمع المحكمة إلى شهود النفى الذين أراد الاستشهاد بهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دانت الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وتعرض لدفاع الطاعن وفنده للأسباب السائغة التى ذكرها - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقبه فى كل جزئية يثيرها ، ولا يتطلب منها ردا صريحا ، إذ الرد عليه مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى اعتمد عليها ، وكان الطاعن على ما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة لم يعلن شهود نفى بالرغم من التصريح له بذلك ، بل قرر بعدم تمسكه بسماعهم ، فإن ما يثيره الطاعن إنما هو فى حقيقته محاولة لاءادة الجدل من جديد فى أدلة الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته فى غير محله متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأفاضلة : مصطفى فاضل ،  
ومحمود اسماعيل ، واستحاق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(١٦٥)

### القضية رقم ٢٠٥٣ سنة ٢٤ القضائية :

غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذى ينص على بطلان إجراءات أخذ العينة  
إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى  
القانون .

إن القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة  
فيما نص عليه فى مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن  
صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له  
بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم  
ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمنه هى إليه دون التفات لهذا الجزء  
الذى جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - استعمل الكحول المحول  
فى تحضير المشروبات الروحية الموجودة فى معمله ، وثانيا - حاز سوائل كحولية  
مهربة بمعمله المذكور لم تدفع عنها رسوم الإنتاج ، وثالثا - غش المشروبات  
الروحية المبينة بالمحضر بوضع كحول محول بها . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٢  
و ١٤/٢ و ١٦ و ١٧ من المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٥١  
و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - وقد ادعت مصلحة الجمارك  
بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها بمبلغ ١٥٠١ جنيها و ٢٦٠ مليا



والمصاريف والأتعاب . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح اللبان الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إجراءات أخذ العينة ، وبعد نظرها قضت حضوريا بقبول الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع المتهم ببطلان الاستئناف المرفوع من النيابة لعدم تقديمه للحكمة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ التقرير ، وبعد نظره قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، أولا - برفض الدفع بعدم قبول استئناف النيابة وبتبوله شكلا ، وثانيا - بعدم قبول استئناف المدعية بالحقوق المدنية وإلزامها بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية ، وثالثا - وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن "المقدم من النيابة العامة" هو أن الحكم المطعون فيه ، قد خالف القانون حين قضى ببطلان إجراءات أخذ العينة لعدم إخطار المتهم المطعون عليه بنتيجة التحليل في الميعاد الذي نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ إذ أن عدم مراعاة أحكام هذا القرار لا يترتب عليه أى بطلان ، هذا إلى أنه لا علاقة للقرار الوزاري المذكور بالمرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الإنتاج على الكحول والذي كان مطلوباً تطبيقه على واقعة الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافي المطعون فيه ، أنه قضى بقبول الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة وبراءة المتهم لعدم إخطاره في الميعاد المقرر نتيجة تحليل عينة الكحول المضبوط لديه . ولما كان القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذ لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة

المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليه دون التفات هذا الجزاء الذى جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقديره. لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المسندة للمطعون عليه موصوفة بما يدخلها تحت طائلة المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر فى ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ والذى كان مطلوبا تطبيقه ، إلى جانب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان لا شأن لهذا المرسوم بالقرار الوزارى سالف الذكر ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته لنظر الموضوع مجددا من دائرة أخرى .

( ١٦٦ )

القضية رقم ٢٣٩٢ سنة ٢٤ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . الركن المسمى . متى يتحقق ؟

إن الركن المسمى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق إلا بإتيان الجاني فعلا ماديا إيجابيا يدخل به المسروق فى حيازته .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم سرقوا الماشية الميينة بالمحضر لمحمد محمد العدوى وأحمد محمد إبراهيم العدوى من منزلها المسكون بواسطة النقب من الخارج حالة كون المتهم الرابع قائدا . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٣١٧ و ٤ و ٥ و ٤٩ فقرة ثالثة من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد محمد العدوى بحق مدنى قبل المتهمين جميعا متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا والمصاريف والأتعاب . ومحكمة مركز الزقازيق قضت

حضوريا عملا بالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات لجميع المتهمين مع إضافة المادة ٣/٤٩ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الرابع أولا - بحبس كل من اتهمين شهرين مع الشغل والنفاذ بالنسبة لمتهم الرابع حسن عطيه مطر وكفالة مائتي قرش لكل من المتهمين الباقين لوقف تنفيذ العقوبة مع إعفاء الجميع من المصروفات الجنائية. وثانيا - بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ ثمانين جنيها والمصروفات المناسبة. فاستأنف المتهمون الأول والثاني والثالث والخامس هذا الحكم. ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصاريف المدنية الاستثنائية بلا مصاريف. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم شابه فساد في الاستدلال إذ دان الطاعنين بجريرة إخفاء أشياء مسروقة مع أن الوقائع التي أسندها إليهم هي التوسط في رد مواش مسروقة وهي لا تؤدي إلى توافر أركان جريمة إخفاء أشياء مسروقة . وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين عرض لواقعة الدعوى قال "وحيث إنه بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠ تقدم أحمد محمد إبراهيم ببلاغ جاء فيه أن المتهمين الثلاثة الأول حضروا إلى منزله في يوم الثلاثاء السابق بعد اتصالات سابقة بينه وبينهم على المواشى التي سرقت قبل ذلك بأربعة أيام وقد قام بتسليم المتهم الأول ستين جنيها فعلا كحلوان لرد المواشى المذكورة وكان في المنزل وقت حضور المتهمين هجرى عبد الرحيم البرشومى وعبد النبي عباس عبد المعبود وأنهم اتفقوا معه على أن يردوا له المواشى المسروقة في ليلة الأربعاء فاستسحب معه إبراهيم أحمد عرابى والسيد خضر مصطفى ومحمد السيد محمد العدوى وانتظروا في المكان المحدد وفي الصباح الباكر حضر المتهم الرابع يقود الجاموسة والبقرة المسروقتين ويحرسه من الخلف بالسلاح المتهم الأخير . " وإذا عرض للتكييف القانوني لهذه الواقعة قال "وحيث إن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة



قبل المتهمين ثبوتاً كافياً مما شهد به شهود الإثبات إلا أن المحكمة ترى أن الشد  
المتيقن من الاتهام المنسوب إليهم أن الواقعة إخفاء أشياء مسروقة ذسرقه إذ  
لم يقيم في الأوراق أى دليل على ارتكاب المتهمين للسرقه ولا تسير هذه المحكمة  
الدفاع فى قوله إن المتهمين كانوا يقومون بدور التوسط فى رد المسروقات وهذا  
فعل لا عقاب عليه إذ أن ظروف الحادث وما شهد به الشهود تنطعم بأن الدور  
الذى قاموا به فى الدعوى كان يتجاوز مجرد رد المسروقات وبناء على ذلك يتعين  
عقاب المتهمين عملاً بنص المادة ٤٤ عقوبات مكررة مع إضافة المادة ٣/٤٩  
عقوبات بالنسبة للتهم الرابع إذ سبق الحكم عليه فى ١٩٥٠/١١/٢٨ بعقوبة فى  
سرقه". ثم أخذ الحكم الاستئنافى وهو المطعون فيه بتلك الأسباب وأضاف إليها  
ما يأتى: "وحيث إن الذى تستخلصه المحكمة من واقع الأوراق وظروف الحادث  
وملابساته أن كلا من الجناة أنى فعلاً بل أفعالا مادية إيجابية ثبت منها أن  
الماشية المسروقة كانت فى حيازتهم الأمر الذى تضمنته الحكم المستأنف والذى  
يمكن استقراؤه من أقوال شهود الإثبات كما هو مبين تفصيلاً فى حيثيات  
ذلك الحكم".

وحيث إنه لما كان الركن المادى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق  
إلا بإتيان الجانى فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به المسروق فى حيازته . وكان الحكم  
المطعون فيه إذ دان الطاعنين بهذه الجريمة استناداً إلى أن ظروف الحادث  
وملابساته ومؤدى أقوال الشهود تدل على أن دورهم قد تجاوز مجرد التوسط  
فى رد الماشية المسروقة إلى إتيان أفعال مادية إيجابية ثبت منها أنها كانت  
فى حيازتهم لم يبين الظروف وأقوال الشهود التى خلص منها إلى هذه النتيجة  
وكان ما ذكره الحكم من أن المتهم الرابع حضر فى الصباح الباكر وهو يقود  
الجاموسة والبقرة فى حراسة المتهم الأخير وهو حامل سلاحه لردهما إلى المجنى عليه  
تنفيذاً للاتفاق السابق لا يؤدى بذاته إلى تحقق الجريمة كما هى معرفة به فى القانون،  
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور وفساد الاستدلال  
مما يستوجب نقضه .



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأماتذة مصطفى فاضل  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين :

( ٦٧ )

القضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٤ ٢ التمهنية :

سب وقذف ، دفاع الفصل في كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية .

إن الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة  
الموضوع .

### الوقائع

رفع المدعى بالحقوق المدنية " الطاعن " هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة  
جنت رشيد الجزئية على المطعون ضدهم المذكورين متهما إياهم بأنهم قذفوا  
في حقه بأبائهما الموضحة بالعريضة . طلب معاقبتهم بالمواد ١١٧ ، ٣٠٦ ، و ٣٠٨  
من قانون العقوبات كما طنب لإزامهم متضاين فيما بينهم بأن يدفعوا له مبلغ  
ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومقابل الأتساب  
بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا  
ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وألزمت رافعها  
بمصرفاتها وبلغ ما تقي قرش مقابل أتعاب المحاماة بلامصاريف جتائية . فاستأنف  
المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت  
حضوريا بقبوله شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت  
المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فقرر الأستاذ حسين أبو هيف  
أحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

...وحيث إن الطاعن "المدعى بالحقوق المدنية" يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المطعون ضدهم ذلك بأنه ليس خصما في الدعوى وإنما كان مرشحا للحراسة من أحد الخصوم وبهذا الحكم امتنع عليه طريق المقاضاة المدنية وفضلا عن ذلك فقد صرف الحكم عبارة "حكم بإفلاسه - وهى صريحة فى التشهير" - إلى غير مداو لها الحقيقى ويقول الطاعن أيضا، إن الحكم أخطأ حين ذهب إلى أن المتهمين لم يساهموا فى إعداد المذكرة المتضمنة لعبارات القذف مع أنها مقدمة من المحامى عنهم وعلى مسئوليتهم

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ، إن الطاعن أقام دعواه مباشرة على المطعون ضدهم لأنهم قذفوا فى حقه بعبارات وجهوها إليه فى مذكرة قذفها فى القضية رقم ٤٣٢ سنة ١٩٥٢ مستعجل رشيد ودون أن يقتضيهما الدفوع فى تلك الدعوى ودون أن يكون هو خصما فيها وإنما كان مرشحا من أحد طرفى النزاع للحراسة فقضت محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهم مما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة ثانية درجة بتأييده لأسبابه ، ولما كانت محكمة أول درجة قد اطلعت على أوراق الدعوى المستعجلة ، وأثبتت فى حكمها أن كل فريق من الخصوم فى الدعوى المدنية رشخ حارسا على الأموال المتنازع عليها وأنه فى سبيل المعاضلة بين المرشحين للحراسة تمس كل فريق لوجهة نظره مؤيدا مرشحه بمجردا مرشح الطرف الآخر ثم قالت المحكمة إن الثابت فى حق المتهمين أنهم لم يتغوا من وراء إيراد تلك العبارات فى مذكرتهم سوى مجرد الدفاع عن حقهم المشروع ببيان عيوب المرشح للحراسة على غير رغبتهم ولم ينصرف قصدهم إلى الرغبة فى التشهير ، ومن ثم يتعين القول بأنهم إنما كانوا فى ذلك يستعملون حقنا نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ولم يسرفوا أو يسئوا استعمال هذا الحق " . لما كان ذلك وكان الفصل فى كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع وكانت المحكمة قد رأت أن العبارات التى تضمنتها المذكرة والغرض الذى سبقت من أجله إنما تتصل

بالتزاع القائم وبقدر اقتضته مدافعة الخصم عن حقه أمام المحكمة وانتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارات بما تمتد إليه حماية القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيسا على ذلك لا يكون قد أخطأ في شيء .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٦٨ )

القضية رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

مصادرة . شرط الحكم بها لإعمالا للمادة ٣٠ عقوبات .

إذا كان الثابت من الحكم أن الخمر التي حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل في الدعوى ، فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : نقل خمورا إلى الاسكندرية بغير ترخيص .  
وطلبت عقابه بالمسادين ١٣٠١ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ . وقد ادعت مصلحة الانتاج بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ٢٦ جنيها و ٥٢٥ مليا ، ومحكمة جنح محرم بك الجزئية بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت بحضوريا — عملا بمادتي الاتهام (أولا) بتغريم المتهم خمسمائة قرش ومصادرة الخمر موضوع التهمة (ثانيا) في حالة تعذر المصادرة إلزام المتهم بأن يدفع لمصلحة الانتاج بالإسكندرية ثمن الخمر البالغ قدره ٢٦ جنيها و ٥٢٥ مليا مع إلزامه بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فقرر بالطعن بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضى بإدائته ومصادرة الخمر ، فقد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله فضلا عن قصوره في الرد على دفاع هام . ذلك بأن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضى بأنه بوصفه مديرا للشركة ليس مسئولاً عن الجريمة لأن الذى قارفها هو مندوب الشركة وذلك عملاً بمبدأ شخصية الجريمة . هذا فضلا عن أن الحكم قضى بالمصادرة عن خمر غير مضبوطة وهو غير جائز في القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أولى وثانى درجة أن الطاعن دفع أمامهما بأنه غير مسئول عن الجريمة التى رفعت بها الدعوى لأنه ليس إلا مديرا للشركة ولم يتول هو عملية النقل . ولما كان الحكم الابتدائي لم يعن بالرد على هذا الدفاع ، وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تتصدى لذلك الدفاع أيضا ، وكان الثابت من الحكم أن الخمر التى حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل فى الدعوى مما لا يجوز معه الحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الدفاع الذى أبداه الطاعن هو من الدفوع الهامة التى كان يتعين على المحكمة أن تعنى بها ويبحثها والرد عليها . أما وهى لم تفعل وقضت بالمصادرة على خلاف ما يقضى به القانون فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٥

: بأية السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأفاضلة : مصطفى فاضل ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واستحق عبد السيد المستشارين .

( ١٦٩ )

### القضية رقم ٢٤٠١ سنة ٢٤ القضية :

استئناف ، تعويض ، العبرة في تقدير قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب ولو وصف الطلب بأنه مؤقت .

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم جواز الاستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية عن الحكم برفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

### الوقائع

رفع المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) دعواه مباشرة أمام محكمة جناح الموسيقى الجزئية على المتهم ( استغافوس ) بعريضة معلنة متهماً إياه بأنه في يوم ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ قدم بلاغاً كاذباً إلى نيابة باب الشرية مع سوء القصد في حقه ( المدعى بالحقوق المدنية ) الأمر الذي لو صح ما ذكره به لأوجب احتقاره بين بني جنسه ويتأثر بذلك مركزه الأدبي والاجتماعي ، وطلب معاقبته بالمسادين ٣٠٢ و ٣٠٥ من قانون العقوبات كما طلب إلزامه بأن يدفع له قرشاً صاغاً تعويضاً مؤقتاً وبعد أن نظرت المحكمة هذه الدعوى قضت بحضورها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بمصروفاتها بلا مصاريف جنائية . فاستأنف

المدعى بالحق المدنى هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بعدم جوازه وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمعروفات المدنية الاستثنائية . فظن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم للقانون ، ذلك بأنه قضى بعدم جواز الاستئناف المقدم من الطاعن على أساس أن مبلغ التعويض الذى يطالب به هو قرش صاغ ، مع أن هذا المبلغ ليس هو التعويض الحقيقى المعبر عن الضرر الذى وقع إذ أن تحديده بهذا القدر الرزى لم يكن القصد منه سوى الحصول على تقرير مبدأ المسؤولية ولا يمكن إخضاع هذا الطلب للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية و٤٦ فقرة أولى من قانون المرافعات ، لأنه من حيث المقدار غير جدى ، فضلا عن أنه تعويض مؤقت وقد تمسك الطاعن أمام المحكمة بأن دعواه يجب أن تعتبر إما غير مقدرة القيمة وإما جزءا تافها من كل متنازع فيه ، وطلب أن يكون تقديرها على أساس المادتين ٤٣ و٤٤ من قانون المرافعات، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع ، ولم يرد عليه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة فى أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية للأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح ، لا يكون جائزا إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المقدم من الطاعن عن الحكم الصادر برفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس مشعنا وفضه موضوما .

( ١٧٠ )

القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ٢٤ سنة ٢٤ : القضائية :

تقضى . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال .

إذا كانت المادة التي أضافها الحكم إلى مواد الاتهام المطبقة ، لاتعدو تقرير عقوبة الجريمة التي اتهم الطاعن بها ، ولا تؤدي إلى تغيير وصف التهمة المستندة إليه ، فلا جدوى له مما يقوله من ذلك ، مادام أن العقوبة المقررة بها هي العقوبة التي نص عليها القانون للجريمة التي اتهم ودين بها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما . المتهم الأول : قتل مصطفى حسنين العبداء عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عمدا العزم على قتله وأعد لذلك بندقية وتربص له في طريق اعتاد المرور فيه حتى ظفر به فاطلق عليه حيارا ناريا فاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني : اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر وصاحبه إلى مكان تنفيذ الجريمة شادا بذلك أزوه كما مكنته من الهرب عقب اقترافها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠-١٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ . وقد ادعى بحق مدني عبد الجيد مصطفى حسنين العبداء ( ابن القتل ) قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنية تعويضا . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٢/٤٠-١٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني بمعاينة كل من محمد شلي على وعزب شبيب الشناوي بالأشغال الشاقة المؤبدة

وبإلزامهما متضامين بأن يدفع المدعى المدني عبد الجيد مصطفى حساين العبد  
على سبيل التعويض المؤقت مبلغ مائة جنيه والمصاريف المالية وخمسة جنيهات  
مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### الحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول يقول . أولا — إن الحكم المطعون فيه إذ أورد  
في تصويره للحادث ، إنه والطاعن الثاني كانا يقتضيان أثر المجنى عليه ثم ظهرا  
واعتمادا عليه بقاء لم يستند في ذلك إلى دليل في الأوراق أو في أقوال الشهود  
وإذ اعتمد على شهادة أخت المجنى عليه حميدة حساين عن رؤيتها للشاهد جابر  
إبراهيم ممسكا بالطاعن الأول بينما جاء الثاني وأفته منه ، قد تناقض مع الثابت  
في المعاينة من وجود أكوام سباخ تحجب الرؤية ، هذا إلى أن الحكم إذ أخذ  
بما ذكره التقرير الطبي الشرعي ، من أن الضارب كان على يسار المجنى عليه  
وبانحراف الأمام وماسورة البندقية مصوبة بميل لأسفل ، جاء متناقضا مع ما قرره  
شاهد الرؤية جابر إبراهيم من إطلاق النار من الخلف قبل أن يتنبه إلى تصوير  
الطبيب الشرعي ، ويعدل عن روايته ، وثانيا — أن الحكم اخطأ في تطبيق  
القانون ، إذ قال بتوافر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، وأنه شابه قصور في تحذره  
من قيام هذين الطرفين .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تحقق به  
جميع العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بسبق الإصرار والترصد التي دان  
الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ،  
وكان ما ذكره في تصويره للحادث من اقتفاء الطاعنين أثر المجنى عليه ، ثم ظهورهما  
واعتمادهما عليه بقاء هو استخلاص سائق مما أثبتته من أقوال الشاهدين جابر إبراهيم  
ورئيسه مصطفى حساين من رؤيتهما للطاعن الثاني منتظرا في طريق عودة  
المجنى عليه ، ثم ظهوره بعد ذلك بقاء مع الطاعن الأول ، في موضع متقدم من



الطريق وإطلاق الأول النار من بندقيته على المجنى عليه ومساعدة الثاني له على الإفلات من قبضة الشاهد جابر إبراهيم حين انقض عليه وأمسكه... ، ولما كان ما أثبتته الحكم عن المعاينة من " أن القضاء الذي وقعت به الحادثة يتوسطه بعض أكوام من السباخ منتشرة في الجزء البحري منه ، وتعلو في المتوسط عن الأرض بحوالى المتر " ليس من شأبه أن يتنى إمكان رؤية جسيده حساباً للحادث أثناء تواجدها أمام متردد المطلق على هذا القضاء وكان ما أخذ به الحكم من رواية الشاهد جابر إبراهيم من أن المجنى عليه أثناء مسيره معه استدأر اليسار والخلف " يبص وراءه " بما يشعر أنه أحس بحركة خلفه ، ومن أنه في لحظة الاستدارة أطلق عليه أعيناً ، هو مما يتفق مع ما أثبتته من أن التقرير الطبي الشرعى انتهى إلى أن إصابات المجنى عليه ، حدثت من عيار نارى أطلق عليه من الضارب وهو إلى يساره ، وبأخفاف خفيف أمامه وفي مثل الوضع الذى صورته الشاهد لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر سبق الإصرار بقوله : " أنه ثابت قبل المتهمين ، مما ثبت من قيام الضغينة بينهما وبين المجنى عليه ، إذ أنه كان اتهم فى قتل شبيب الشناوى واند المتهم الثانى وصهر المتهم الأول فصمما وعقدا العزم فى هدوء ، وأتما تفكيرهما لقتله فتربصا له فى الطريق الذى سيمر منه حتى إذا مارأياه أطلق عليه المتهم الأول المقدوف النارى فقتله " . ثم تحدث الحكم عن ظرف الرصد فقال : إنه ثابت من ترقب وانتظار المتهمين للمجنى عليه أثناء عودته من منزل جابر إبراهيم فرضى فى طريقه إلى منزله وكانا يقتفیان أثره حتى إذا ما ظفرا به فتكابه على النحو المتقدم " . فان كل ما يشير الطاعن الأول يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى ، هو أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع إذ أضافت المادة ٢٣٥ عقوبات إلى مواد الاتهام دون أن تنبه إلى هذا التعديل وأن الحكم المطعون فيه إذ قال بتوافر سبق الإصرار والرصد وقيام الاتفاق بينه وبين الطاعن الأول على ارتكاب الجريمة قد شابه قصور معيب .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات التى أضافها الحكم المطعون فيه إلى مواد الاتهام المطبقة ، لاتندو تقرير عقوبة الجريمة التى اتهم

الطاعن بها ، ولا تؤدي إلى تغيير وصف التهمة المستندة إليه فلا جدوى له مما يدّويه من ذلك ، مادام أن العتوبة المقضى بها هي العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة التي اتهم ودين بها ، وكان الحكم قد تحدث — كما سبق اليين — عن ظرفي سبق الاصرار والترصد ، بإيديد ثبوتهما ، ولما كان الحكم قد استخلص اتفاق الطاعن الثاني على ارتكاب الجريمة مع الأول استخلاصا سائغا في مواضع مختلفة منه ، دون حاجة إلى التحدث عنه بدليل مستقل ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ أو أخل بدفاع الطاعن في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من كلا الطاعنين على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٧١ )

القضية رقم ٧٠٤٠٢ سنة ٢٤٠٢ القضائية :

تفتيش : الإذن به . متى يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟ .

لا يشترط لإصدار إذن التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح مادام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز يقصد الاتجار مواد مخدرة (حشيشا) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ فقرة أخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به فقررت بذلك في ٣ من مارس سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٢ و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ ج ١٠ ( ١٠ ) .

سنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق به بمحاكمة المتهم السيد محمد الامباري بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش ، وذلك لأن الإذن بإجرائه لم تسبقه تحريات جدية ولم يصدر في تحقيق مفتوح — كما أن الإذن بإجراء التفتيش صدر أصلا من النيابة العامة إلى رئيس مكتب مكافحة المخدرات فما كان يجوز أن يتولاه الكونستابل الذي باشره بانتداب من غير مصدر الأمر طبقا للسنتين ٧٠ و ٧١ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا إلى أن العبارة التي تحمل اسم الكونستابل لا تفيد حصول هذا النذب ، ولا يؤثر على هذا البطلان ما ورد بالحكم من ضبط جوز بمقهى الطاعن اعترف بملكيتها وعثر بها على مواد مخدرة ، ولا تصبح مساءلته أيضا بأنه سمح بحرق الحشيش إذ لم يقدّم الدليل على توفر القصد الجنائي لديه وعلى علمه بوجود آثار المادة المخدرة بالجوز المضبوطة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت الجريمة التي دان بها الطاعن ، وكانت محكمة الموضوع بما لها من حق مقرر قد أقرت النيابة العامة على ما رآته من جدية التحريات التي سبقت صدور الإذن بالتفتيش ، وكان لا يشترط لصدور هذا الإذن في واقعة الدعوى أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم . لما كان ذلك وكانت النيابة قد أجازت لرئيس مكتب مكافحة المخدرات الذي أذنت له بإجراء التفتيش أن يندب غيره وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات قد ندب الكونستابل أحمد بدوي حرجش لإجراء التفتيش — لما كان ذلك — وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أن الجوز التي وجدت بها آثار المخدر قد ضبطت في حوزته ، فإنه إذ دانه على هذا الأساس مستخلاصا من واقعة الدعوى قيام حالة الإحراز وتوافر القصد الجنائي لديه ، لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن المنشارين .

( ١٧٢ )

### القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . تسببه . شاهد نفى . عدم الأخذ بشهادته . الإشارة إلى ذلك صراحة في الحكم  
بالإدانة . غير لازمة .

إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بشهادة شاهد  
النفى إذ يكون في قضائها بإدانة المتهم للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته  
الرد على شهادة شاهد النفى وأن المحكمة لم تظمن لأقواله فاطرحتها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه استعمل سندا إذنيا مزورا مع طلبة بتزويره  
بأن قدمه في القضية ١٨٥ مدنى سنة ١٩٤٨ بولاق وطلبت عقابه بالمادة ٢١  
من قانون العقوبات . وادعى مهران عمر عبد الله بحق مدنى قدره قرش صاغ  
واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة  
بولاق الجزئية دفع المتهم بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة. والمحكمة المذكورة  
قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون  
العقوبات . أولا بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لتهمة التزوير بمضى المدة .  
وثانيا - رفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لتهمة استعمال الورقة  
المزورة . وثالثا - حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ



العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم صيرورة الحكم نهائيا . ورابعا — إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا للمتهم والمدعى بالحق المدني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأهفته من المصروفات الجنائية .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

#### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفصور إذ لم يستظهر توافر ركن العلم بالتزوير ، هذا إلى أن المحكمة قضت برد وبطلان السند بأكمله مع أن الطعن بالتزوير كان منصبا على توقيع الدائن على التظهير ، وقد أدخل الطاعن ورثة المحيل في الدعوى فأقروا بأن الإمضاء صحيح ومصادر من والدهم ولم يشذ إلا عبد العظيم كامل عبد السميع وسمعت المحكمة الاستئنافية شاهد التظهير ولكنها لم تناقش شهادته ولم تبرر سبب طراحها .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه بين واقعة الدعوى بماتوافر فيه أركان جريمة استعمال السند المزور ودلل على توافر القصد الجنائي فقال ” وحيث إن المتهم قد استعمل هذا السند المزور وعلمه ثابت من أن المدعى لم يكن مدينا لكامل عبد السميع فضلا عن أنه قرر في أقواله في تحقيق النيابة أن السند أعطى له من كامل عبد السميع بعد أن اقترض منه المبلغ الوارد به وحوله له وقد ثبت أن إمضاء كامل عبد السميع مزور ومن ثم يتبين مما تقدم أن نية الاستعمال ثابتة قبل المتهم ومن ثم يتعين عقابه طبقا لنص المادة ٢١٥ ” ولما كان هذا الذي قاله الحكم كافيا في الدلالة على سوء قصد الطاعن وتوفر علمه بأن السند الذي استعمله مزور — وكان لاجدوى لما يشيره الطاعن من أن الطعن بالتزوير كان منصبا على إمضاء المظهر وحده لأن الحكم

إنما دانه عن هذه الواقعة دون غيرها — لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بما قاله بعض ورثة المحيل بصحة الإيضاء ، إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها ، وكان ما ساقه الطاعن في الوجه الأخير من طعنه مردودا بأن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بشهادة شاهد النفي إذ يكون في قضائها بإدانة المتهم للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شاهد النفي وأن المحكمة لم تطعن لأقواله فأطرحتها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه . ولما كانت الحكم المطعون فيه صدر في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ أي بعد العمل بالقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ الذي حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بثلاث سنوات فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى مدة وقف تنفيذ العقوبة وجعلها ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم المطعون فيه وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

( ١٧٣ )

القضية رقم ٢٤٢٠ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) جريمة . جنائية . إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة . عدم تأثير ذلك على صفتها ولا على المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية .
- ( ب ) مسئولية جنائية . عدم تسافرها مع المسئولية الإدارية . فكل يكون مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات . إقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . لا مانع .

١ — إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي جنائية يعاقب عليها طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية

فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة (١) .

٢ — لا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية، فقد يكون الفعل مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ولا تترتب على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لمحاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية (٢) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في خلال شهر سابق ليوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ بصفته أميناً على الودائع المحفوظة بدار حمام الأنفوشي التابع لبلدية الاسكندرية باعتباره الملاحظ المعين لهذه الدار المنوط به حفظ ما بها من ودائع اختلس الأغطية والملابس وغيرها مما ورد بهذا المحضر والتي تبلغ قيمتها ٢٨ جنيهاً و ١٦ ملياً وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته السالف ذكرها . وطلبت عقابه بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الجمرك الجزئية قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتغريمه مبلغ ٢٨ جنيهاً و ١٦ ملياً وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنين ابتداءً من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً بلا مصاريف جنائية عملاً بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ عقوبات . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المحامي عنه تقريراً بالأسباب . ومحكمة النقض نظرت الدعوى ثم قضت فيها حضورياً بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية

---

(١) ، (٢) قررت المحكمة المطعون في حكمها هاتين القاعدتين وقد أقرتها عليهما

محكمة النقض .



الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة اسكندرية الابتدائية نظرت الدعوى مرة ثانية . ثم قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفصور والبطلان إذ دان الطاعن وفقا للسادة ١١٢ من قانون العقوبات مع أن القانون الواجب التطبيق هو لأئحة المخازن الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ وهي تقضى بتكليف من يظهر في عهده عجز بتسديد قيمة العجز وقد قام الطاعن بتسديده فعلا ثم فصل إداريا من الخدمة فكان يجب الاكتفاء بذلك الجزاء الإداري لأن المسئولية إدارية وليست جنائية خصوصا وأن عهدة الحمام ليست عهدة مقفلة بل تصرف يوميا لخدمة آلاف الناس وهي لذلك عرضة للفقد ، هذا عن العهدة العامة أما عهدة الطاعن الخاصة فإنها حسب لأئحة المخازن يجب استهلاكها إذا استعملت مدة لا تقل عن سنة وقد ثبت من التحقيق أنه مضى على استهلاكها سنتان فكان يجب استهلاك ما وجد نافضا منها ولا ضرر من وجود هذه العهدة بمنزله لأنها نخرجت من عهدة الحمام إلى عهدة الشخصية ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش لأن تفتيش منزله الكائن بشارع الضبي المتفرع من شارع الدكتور قنواقي قد حصل بدون أمر من النيابة وكان أمرها بالتفتيش صادرا بشأن منزل آخر كائن بشارع الكامل رقم ٤٣ قسم الرمل ولكن الحكم المطعون فيه لم يفصل في هذا الدفع . ويقول الطاعن في الوجه الرابع من أوجه طعنه إن الدعوى العمومية قد انقضت بمضي



المدة إذ أن الجريمة وقعت في خلال شهر سابق على تاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٨ فيكون قد قضى على وقوعها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهس بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية الاختلاس التي دأب الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ثم تعرض للدفعين اللذين يثيرهما الطاعن في طعنه خاصين بانقضاء الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات ونصف وبالاكتفاء بالعقوبة التأديبية ورد عليها في قوله : "وحيث إنه لا محال لما يثيره المتهم من دفع بانقضاء الدعوى العمومية استنادا إلى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديل المادة الأخيرة وذلك لمضي أكثر من أربع سنوات ونصف من تاريخ ارتكاب الحادث فالثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم جنائية معاقب عليها طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا يغير من صفة الجريمة إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وهذه المدة لم تنقض بعد . وحيث إن ما دفع به المتهم كذلك من أن مسئوليته عن الودائع الفارقة قاصرة على المسئولية الإدارية وحدها وفقا للأئحة المخازن والمستريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ دون المسئولية الجنائية هذا الدفع مردود بدوره بأنه لا تنافر إطلاقا بين المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية فقد يكون الفعل مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات كما هو الحال في هذه الدعوى ولا تثير على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لمحاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محامي الطاعن وإن كان دافع ببطلان التفتيش إلا أنه لم يذكر وجه هذا البطلان ولم يتمسك به في صرافته الختامية هذا

إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأصبايه بالحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن إلى إقراره باستلام الملابس والأمتعة الأخرى التي ضبطت في ذلك نازل وأنه المسئول عنها وأنه كان يستعمل هذه المضبوطات استعمالا شخصيا على أن يردّه عند الجرد الذي فوجيء به قبل الموعد الذي كانت يتوقعه فلم يكن الحكم إذن بحاجة إلى تناول الدفع ببطالان التفتيش . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . هذا ولما كان القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل ابتداء من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضى بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن " يصدر الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا " وكان الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الذي حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بخمس سنوات وكانت لمحكمة النقض طبقا لأحكام المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى مدة وقف تنفيذ العقوبة بجعلها ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

( ١٧٤ )

### القضية رقم ٢٤٣٠ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . اعتراف متهم على آخر . الأخذ بالاعتراف في حق المتهم الذي اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص .

إذا كان يبين من الحكم أن أحد المتهمين اعترف على الآخر وأن المحكمة أخذته باقراره في حق نفسه ، ولم تأخذ باقراره بالنسبة للتهمة الآخر فإن مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص تتوافر له حرية الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة ، دون غيره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عطا محمود يونس ( الطاعنة ) و ٢ - فرغلي محمود يونس و ٣ - محمد عبد الرحمن سليمان بأنهم : أحرزوا جواهر مخدرة في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون وبدون ترخيص من وزارة الصحة العمومية وكان ذلك بقصد الاتجار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٤٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند أ من الجدول الملحق به فقوتت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام للأولى وبالمسنتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات للباقيين بمعاينة الأولى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتقريرها ٣٠٠٠ جنيه والمصادرة وبراءة المتهمين الآخرين ، وقد قدردت في أسباب الحكم على الدفع بأنه في غير محله .

فطلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخلت بمحققها في الدفاع إذ سمحت لمحام واحد بالدفاع عنها وعن أخيها فرغلي محمود يونس الذي كان متهما معها رغم تعارض المصلحة بينهما .

وحيث إنه لما كان يبين من محضر الجلسة أن الأستاذ مختار جورجى المحامى حضر من الطاعنة وأخيها فرغلي محمود يونس الذى كان متهما معها وأبدى دفاعه عنهما معا . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة اعترفت في محضر البوليس بأن العلبة المضبوطة معها المحتوية على مادة الأفيون هى لأخيها فرغلي محمود يونس وابن عمها ( المتهمين الثانى والثالث في الدعوى ) وأنهما حين أحضراها للتزل

هدداها بالأذى إن لم تكن هي كشفت عن مكانها واستند الحكم في إدانتها إلى هذا الاعتراف ولم يأخذ به بالنسبة للمتهم الثاني الذي قضى ببراءته — فإن مصلحة كل من الطاعة وأخيها المتهم الثاني تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن الطاعة محام خاص بها تتوافر له حرية الدفاع عنها في نطاق مصلحتها الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي المتهم الثاني بالمرافعة عن الطاعة تكون قد أخلت بحقوقها في الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

---



## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ ابراهيم خليل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى فاضل ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

( ١٧٥ )

### القضية رقم ٢٢٢٨ سنة ٢٤ القضائية :

ضبطية قضائية . إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر  
في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم  
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ  
٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة  
المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك بعد أن كانت  
منشأة بقرار من وزير الداخلية ينحوها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات ،  
وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر  
تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها ، سواء منهم  
من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأموري الضبط القضائي ،  
إذ أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر  
سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٢٨ التي تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات  
من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وأصبحت  
لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يستبين من المذكرة  
الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير  
الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع هذه الإدارة في أغسطس سنة ١٩٥٢ مادام

جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دام الطاعن ينول إن الضابط الذي باشر إجراءات الضبط كان من ضباطها وقت إجرائه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم: أحرزوا المخدرات المينة بالمحضر بدون مسوغ قانوني وذلك بقصد الاتجار . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة بندر المنصورة الجزئية نظرت الدعوى وقضت غيابيا للأول ( الطاعن ) وحضوريا للثاني والثالثة بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة بلا مصاريف جنائية . عارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ بقبول المعارضة شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم ( الطاعن ) هذا الحكم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف ( وقد ردت في أسباب الحكم على الدفع بأنه في غير محله ) . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات فقد دفع الطاعن ببطلان إجراءات ضبط المواد المخدرة لا نعدام ولاية من باشرها في يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وقبل أن يصدر قرار وزير الداخلية بإنشاء فرع بالمنصورة لمكافحة المخدرات ولا يقدر في ذلك

أن الصاغ أحمد حمدي برارى الذى قام بالضبط يستمد صفته من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذى منح صفة الضبطية القضائية لضباط إدارة مكافحة المخدرات بجميع أنحاء الجمهورية ، وذلك لعدم صدور قرار بالحاقه بهذه الإدارة قبل التاريخ الذى حصل فيه الضبط . هذا إلى أن الحكم حين قضى بأدانة المتهم قد أخذه باعتراف متهم آخر . وما كان للمحكمة أن تخوض فى الدليل مع بطلان الإجراءات الذى يهدم الدعوى وتنهار به التهمة الموجهة إلى الطاعن ، هذا إلى أن محكمة أول درجة سمعت شاهد الإثبات فى غيبة الطاعن ، وقد طلب الدفاع كتابة وقبل صدور الحكم إعلان شهود الإثبات لمناقشتهم فى مواجهة المتهم فلم تستجب إلى هذا الطلب .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الصاغ أحمد حمدي برارى الضابط بإدارة المخدرات هو الذى باشر التفتيش وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها واسباغ اختصاصها عليها ممن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه قانونى صحيح . ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأمورى الضبط القضائى . إذ أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هى المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ التى تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يستبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع هذه الإدارة فى أغسطس سنة ١٩٥٢ مادام جميع ضباطها كانت لهم صفة

مأمورى الضبط القضائى فى كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دام الطاعن يقول إن الضابط الذى بأمر إجراءات الضبط كان من ضباطها وقت إجراءاته لما كان ذلك فإن الإجراءات التى بأمرها الضابط المذكور تكون سليمة مطابقة للقانون ، ولا تثير على المحكمة بعد إذ هى أخذت الطاعن بأقوال متهم آخر ترتبت على تلك الإجراءات . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد أمرت بتلاوة أقوال الضابط شاهد الإثبات التى تضمنها محضر التحقيق فى حضور الطاعن ولم يبد هو اعتراضا على ذلك . كما ردت على طلب الدفاع الخاص بإعادة القضية إلى المرافعة لسماع أقوال الشاهد المذكور وبأن " هذا الطلب مردود عليه بأن شاهد الإثبات قد بين خطوات ضبط المتهم بمحضر ضبط الواقعة فضلا عن أنه سبق أن أدلى بشهادته بمحضر جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ على وجه مفصل لا لیس فيه " وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة الاستثنائية سماع الشاهد المذكور . وكانت هذه المحكمة إنما تقضى على مقتضى الأوراق دون أن تجرى تحقيقا إلا ما ترى هى لزوما لإحرائه ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

( ١٧٦ )

القضية رقم ٢٢٤٧ سنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) حكم . تسببه . سبق إصرار وترصد . مثال لاستظهارهما .  
( ب ) وصف التهمة . مدى حق المحكمة فى تكليف الواقعة المطروحة أمامها وواجبها فى ذلك .

١ — إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان ظرفى سبق الإصرار والترصد قال " إنهما متوافران من انتظار المتهمين للجنى عليهم فى زراعة القطن ، حتى إذا ما رأوهم قادمين على الطريق المجاور لهذه الزراعة فاجأوهم بإطلاق النار عليهم



للضغينة القائمة بين العائلتين بسبب مقتل قطب عوض قبل هذه الحادثة بثمانية شهور تقريبا ، فإن ما أوردته الحكم من ذلك يتحقق به الطرفان المشار إليهما كما هما معترفان به في القانون .

٢ — من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية التي نستخلصها من الوقائع المرفوعة بها الدعوى وليس عليها في ذلك إلا أن تلفت نظر الدفاع حتى يتناول الوصف الجديد في مرافعته .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول : شرع في قتل اسماعيل أحمد شرف الدين عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن اتوى قتله وبيت النية على ذلك وأعد سلاحا معمرًا "بندقية" وتربص له في طريق ذهابه إلى حقله حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الممينة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعافه بالعلاج . الثاني — قتل عمدا ابراهيم أحمد شرف الدين بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . الثالث والرابع — شرعا في قتل عيد طلبه أحمد شرف الدين بأن أطلقا عليه أميرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه عيار بالإصابات الممينة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو إسعافه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . الثاني والثالث والرابع اشتركوا مع المتهم الأول في الجريمة الأولى سالفة الذكر . الأول والثالث والرابع اشتركوا مع المتهم الثاني في الجريمة الثانية سالفة الذكر . الأول والثاني اشتركوا مع المتهمين الثالث والرابع في الجريمة الثالثة وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا سويا على ارتكاب الجريمة الأولى وساعدوا بعضهم بعضا بأن توجهوا معا لشد أزورهم

وتقوية عزائمهم فتمت الجريمة الأولى بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ووقعت الجريمة الثانية والثالثة كنتيجة محتملة لذلك . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ من قانون العقوبات فأسرت بذلك . وقد ادعى ورثة ابراهيم أحمد شرف الدين وهم زوجته منية ابراهيم ووالده أحمد شرف الدين عن نفسه وبعيخته وإبنا شرعيا علي حفيده رمضان ابراهيم أحمد شرف الدين بحق مدني قبل المتهمين جميعا متضامنين بألف جنيه تعويضا . وبعد أن سمعت محكمة جنايات الفيوم هذه الدعوى قضت بحضورها بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٢٢ و ١٧ من نفس القانون . أولا - بمعاقة كل من محمد قطب معوض ومحمد عبد العظيم معوض بالأشغال الشاقة المزديدة . ثانيا - بمعاقة كل من منصور عبد المولى سليمان ومصطفى عبد المولى سليمان بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . ثالثا - بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه بصفة تعويض مع المصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور إذ استند في إدانة الطاعنين إلى أدلة متعارضة دون أن يرفع ما بينها من تناقض كذلك جاء قاصرا في التدليل على ظرفي سبق الاصرار والترصد هذا إلى أن المحكمة غيرت وصف التهمة وفي هذا إخلال بحق الدفاع ويضيف الطاعنون أن الحكم إذ قضى في الدعوى المدنية لم يذكر أسبابا لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعنين وأورد الأدلة على ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه وكان يبين مما أوردته المحكمة منها أن لاتعارض

بين ما أخذ به من أقوال المجنى عليهم والشهود وبين الأدلة الأخرى ومن بينها  
الكشوف الطبية والمعاينة التي استند إليها فيما استند في إدانة الطاعنين ثم تعرض  
الحكم لبيان ركني سبق الإصرار والترصد فقال "إنهما متوافران من انتظار  
المتهمين للمجنى عليهم في زراعة القطن حتى إذا ما رأوهم قادمين على الطريق  
المجاور لهذه الزراعة فاجأوهم بإطلاق النار عليهم للتعصبة القائمة بين العائلتين  
بسبب مقتل قطب عوض قبل هذه الحادثة بثمانية شهور تقريبا كما سبق القول"  
ولما كان ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به الظرفان المشار إليهما كما هما  
معرفان به في القانون وكان من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف الواقعة  
المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية التي تستخلصها من الوقائع  
المرفوعة بها الدعوى وليس عليها في ذلك إلا أن تلفت نظر الدفاع حتى يتناول  
الوصف الجديد في مرافعته، وكانت المحكمة على ما يبين من الاطلاع على محضر  
جلسة المحاكمة قد طلبت إلى الدفاع أن يرفع احتياطيا على أساس الوصف  
الجديد . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتناول الدعوى  
المدنية قد بين الأسباب التي استند إليها في ذلك على خلاف ما يدعيه الطاعنون  
فقال "وحيث إنه وقد ثبتت هذه الجناية على المتهمين الأربعة والدعوى المدنية  
المقامة عليهم بالتضامن من ورثة المرحوم إبراهيم أحمد شرف الدين ومن والده  
في محلها نظرا إلى الأضرار المادية والأدبية التي انتابتهم بفقد المجنى عليه المذكور  
إلا أن المحكمة ترى أن مبالغ التعويض المطالب به مبالغ فيه . وترى أن تقضى  
للمدعين بالحق المدني بالتعويض المناسب — لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون  
غير قائم على أساس ومتعينا رفضه مرفوضا .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الاساتذة : حسن دارد ،  
ومحمود إسماعيل ، ومصطفى كامل ، وراحتق عبد السيد المستشارين .

( ١٧٧ )

### القضية رقم ٢٤٢٨ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) ، ( ب ) تفتيش . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منها .

١ — المقصود من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية هو ألا يصدر  
المحقق أمرا بالتفتيش إلا إذا سبقه اتهام صريح بجناية أو جنحة وأنه لا يجوز  
الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص معين ، وهو  
ليس وسيلة من الوسائل التي يجوز لمأموري الضبطية القضائية الالتجاء إليها  
لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها .

٢ — إن نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ليس فيه ما يوجب  
أن يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية القضائية  
أو أن يكون قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات ، بل ترك  
ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص  
مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ، ويكفى أن تقر محكمة  
الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لإصدار الأمر بالتفتيش .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما حازا جواهر مخدرة : الأول ( حشيشا  
وأفيونا ) والثاني ( حشيشا ) بقصد الاتجار بها في غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧



و ٣٣/ج ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند أ و ١٢ من الجدول أ الملحق به فقرت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنات سوهاج دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان إذنت التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعتها قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدية بتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة وكذا جميع ما ضبط بالكيس وقد ردت في أسباب الحكم على الدفع بأنه في غير محله . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتمد في إدانة الطاعنين على تفتيش حاصل بأمر أصدرته النيابة العامة بغير تحقيق مفتوح خلافا لما تقضى به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح ولا يعتبر أن هذا الشرط قد تحقق إلا إذا أسفر تحقيق النيابة في شأن طلب الإذن بالتفتيش المقدم لها من رجال الضبطية القضائية عن شيء جديد أكثر مما ورد في البلاغ الأمر الذي لم يتحقق في هذا الطعن حيث اكتفت النيابة بسؤال الصباغ كامل مازن ولم تخرج أقواله أمامها عما ورد في بلاغه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المقصود من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ألا يصدر المحقق أمرا بالتفتيش إلا إذا سبقه اتهام صريح بجناية أو جنحة وأنه لا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص معين وليس وسيلة من الوسائل التي يجوز للأمرى الضبطية القضائية الالتجاء إليها لاكتشاف الجرائم وضبط مرتكبيها ، لما كان ذلك وكان نص المادة المذكورة ليس فيه ما يوجب أن يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية القضائية أو أن يكون قطع مرحلة

أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لئلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرت سلطة التحقيق على وجود المبرر لإصدار الأمر بالتفتيش . لما كان ذلك فإن هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شاب أسيابه التناقض وخالف الثابت في الأوراق إذ قالت المحكمة في معرض تحديثها عن المعاينة التي أجرتها غرفة الاتهام إنها لا تخرج عما جاء بمعاينة النيابة مع أن الثابت أن المعاينتين متناقضتان فقد أثبت مساعد النيابة في معاينته أن الضابطين - رئيس فرع مكتب المخدرات ووكيله - يستطيعان رؤية المتهم حال حمله كيس المخدرات من المكان الذي كانا به في حين قريت غرفة الاتهام في معاينتها أن الواقف في مكان الضابطين لا يستطيع أن يرى من المتهم سوى ساقيه حتى الركبتين إلا إذا نظر من الشراعة . وأن رئيس مكتب المخدرات قرر أنه لم ينظر إلى هذه الشراعة ولم تعرض النيابة لآثار الغلال في جدران الحجرة التي قال إن الطاعن الأول ألقى الكيس من نافذتها في حين ثبت من معاينة غرفة الاتهام أن بالحجرة كمية كبيرة من الذرة تعوق السير وأنه بفحص جدران هذه الحجرة من جهاتها الأربع لم تبين غرفة الاتهام أثراً مغايراً بل تركت الغلال بكل جدار أثراً مماثلاً وأنه ليس في هذه الآثار ما يدل على أن كمية قد وضعت في تاريخ مغاير للكمية الأخرى وعرض الحكم لذلك فقال إنه ليس لاختلاف أثر الذرة في الجدران ما يقطع بأنها وضعت في وقت واحد لمضي مدة طويلة بين تاريخ الحادث وبين معاينة غرفة الاتهام والخبير الاستشاري تكفى لاختلاط هذه الآثار خصوصاً إذا كانت الإضافة تمت عقب الحادث إعداداً للدليل على أن وجود الذرة بالارتفاع الوارد في المعاينة لا يعوق الوصول إلى النافذة إعاقاً تذكر وهذا الذي ذكره الحكم لا أصل له في الأوراق . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم لم يعتمد بالمعاينة التي أجرتها غرفة الاتهام والتي ثبت منها أن الواقف مكان الضابطين لا يمكنه أن يرى سوى ساق الطاعن الأول لم تعتمد المحكمة بذلك

بناء على خطأ وقعت فيه هو أنها توهمت وجود خلاف بين معاينة النيابة ومعاينة غرفة الاتهام في هذا الشأن فقالت إن رؤية الضابطين للمتهم ( الطاعن الأول ) وهو يصعد السلم كانت ممكنة في الوضع الذي أرشدا إليه وهو منتصف لدرجات السبع وما جاء من قيد على مدى هذه الرؤية في معاينة غرفة الاتهام وإن كان لا ينفيها بالقدر الكافي لإمكان رؤية كيس كبير فقد كان نتيجة أن الضابط أرشدا إلى وضع مختلف للمتهم هو الدرجة الحادية عشرة من السلم وهو ما قد يرجع إلى تأثر ذاكرته بطول المدة التي مضت بين هذه المعاينة والحادث أو إلى عدم إمكان تحديد الوضع على وجه الدقة لأن الجميع كانوا في حركة متصلة توهمت المحكمة وجود هذا الخلاف مع أن الواقع أنه لا خلاف في هذا الصدد بين المعائنتين ذلك بأنه جاء بالمحضر الأصلي لمعاينة النيابة أن السلم يبتدىء بدرجة عند حافة الباب يليها أربع درجات أخرى للناحية البحرية ثم ينحني السلم للجهة الشرقية لأربع درجات ثم ينحني بعد ذلك للجهة القبليّة بسبع درجات أخرى وأن الشاهدين قررا أنهما رأيا المتهم يعبر هذه الدرجات السبع في منتصفها ويؤدي هذا الوصف أن المتهم كان في الدرجة الحادية عشرة من السلم وهو ما جاء بمحضر معاينة غرفة الاتهام ولكن قلم النسخ أسقط من محضر المعاينة عبارة ثم ينحني بعد ذلك للجهة القبليّة بسبع درجات أخرى ، فكان هذا الخطأ المأدب سببا لأن يبنى الحكم رآيه على ما اطلع عليه في الملف المنسوخ ولو أن المحكمة فطنت إلى تطابق المعائنتين في هذا الشأن لتغير وجه رأيا في الدعوى . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم شابه القصور إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى تقدم به الطاعن الأول هو أنه قرر أن الكيس الحاوى للخدرات لو أنه ألقى من المنزل إلى سطح الزريبة وهو من البوص الهش لاخرقه ولو أن المحكمة حققت هذا الدفاع لبان لما عدم صدق الضابط فيما قرره من أن الكيس ألقى من النافذة واستقر على سطح الزريبة ولتغير وجه الرأى في الدعوى خصوصا وأن الثابت من أقوال الشهود بمحضر الجلسة أن عددا كبيرا من رجال البوليس كانوا منتشرين حول المنزل ولم يقل أحد منهم إنه شاهد الكيس وقت إلقائه .



وحيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى فيما أثبتته من "أن الصاغ كامل مازن رئيس فرع مكافحة المخدرات بالوجه القبلي قدم محضرا إلى النيابة جاء به أنه علم من تحرياتة أن المتهمين ( الطاعنين ) وآخرين يتجرون في المواد المخدرة وطالب الاذن بتفتيشهم وتفتيش منازلهم بنجع عويس مركز جرجا ففتحت النيابة تحقيقا سألته فيه فقرر أنه استقى معلوماته من مصادر سرية تأييدت بمراقبة المتهم حين فأذنت له النيابة بالتفتيش . وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ انتقل هو واليوزباشي أحمد حسن إبراهيم وكيل الفرع واليوزباشي محمد رشاد جعفر رئيس مباحث المديرية على رأس قوة من مكتب المخدرات وجنود البوليس فرصلوا إلى بنجع عويس الساعة الثالثة والدقيقة أربعين مساء وقلبا وهم في طريقهم إلى المنازل المطلوب تفتيشها المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) فاصطحبه معه وتوجه هو ووكيل الفرع إلى منزل المتهم الأول تاركا باقي القوة برئاسة رئيس المباحث للحراسة من الخارج فلما دخلاه شاهداه يحمل كيسا كبيرا من القماش ويصعد به السلم جريا فتبعه وكيل الفرع ومن ورائه رئيسه وشاهدا الأول وقد ألقى بالكيس من نافذة حجرة بالطابق الأول على سقف زربية مواش مجاورة فقبض عليه وأخبر بذلك الرئيس عندما لحق بهما وأشار له على الكيس فكلفه بالنزول لإحضاره في حين وقف هو لحراسته . وبعد أن اطمأن إلى أنه التقطه نزل مصطحبا المتهمين حيث قابل الوكيل ومعه الكيس وشاهد كلاهما محتوياته فإذا هي كمية كبيرة من الأفيون والحشيش وأدوات البيع فسلم المتهم الأول لأفراد القوة وأخذ الكيس وأمرع ومعه وكيل الفرع والمتهم الثاني إلى منزل هذا الأخير المجاور لمنزل المتهم الأول وقتشه فوجد بصندوق بحجرة نومه تربتين من الحشيش وختمتا نقش عليه اسمه ومبلغ ٩٠٠ جنيه فضبطهما " ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلص منها هذه الواقعة ، ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وكان الحكم بعد أن تحدث عن معايتي غرفة الاتهام والنيابة بشأن إمكان رؤية الطاعن الأول وهو يصعد السلم استبعد هذا الدليل وقال إنه يكفي لقيام الاحراز أن أحدهما ( أحد الضابطين ) شاهد ( الطاعن الأول ) وهو يلقي بالكيس من النافذة وأن الآخر شاهد الكيس



عقب ذلك فوراً وقد استقر على سقف الزريبة وهما واقعتان بعيدتان عن دائرة الخلاف بين المعائنين ، فإنه لا يكون هناك جدوى من الطعن باختلاف المعائنين في هذا الشأن ، ولما كان الحكم في شأن امتلاء الحجرة بالذرة قد أخذ بما قرره الضابطان من أنها لم تكن بهذه الكثرة وقت الحادثة وأضاف "أنه ليس باختلاف أثرها على الجدران قيمة إذ حالة الأتربة الموجودة على سطحها مائة طمع بأنها وضعت في وقت واحد لمضي مدة طويلة من تاريخ الحادث وبين معاناة غرفة الاتهام والخير الامتشارى تكفى لاختلاط هذه الآثار واتحاد مفعولها خصوصاً إذا كانت الإضافة قد تمت عقب الحادث إعداداً للدليل ، على أن وجود الذرة بالارتفاع الوارد في المعينة لا يعوق الوصول إلى النافذة بإعاقه تذكر " وكان ما قرره الحكم من ذلك سائغاً ويدخل في حدود سلطة المحكمة التقديرية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفة بتعقب أوجه الدفاع في كافة متاحها والرد على كل واحد منها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة للأدلة التي ذكرتها ما يفيد اطراحها ضمناً لما عداها من أرجح الاستدلال فإنه لا يكون ثمة محل لما يأخذه الطاعنان على الحكم من أنه أغفل التحدث عما ذكره الدفاع من أن الكيس أبو ألقى من النافذة لاخترق سقف الزريبة متى كان يصح في الذهن أنه قد يستقر على سطحها ولا ينفترقه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ إبراهيم خليل وكيل المحكمة ، وحضور السادة الأستاذة مصطفى فاضل ،  
ومصطفى كامل ، وامتياز عبد السيد ، ومحمود عبد الرحمن المستشارين .

( ١٧٨ )

### القضية رقم ١٠١٠ سنة ٢٤ القضائية :

دعوى مدنية . إحالتها إلى المحكمة المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا  
لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . جازئ .

إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى لمدنية إلى المحكمة المدنية ، قد أسس ذلك  
على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ،  
فإن هذه الاحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

### الوقائع

رفع الأستاذ محمد أحمد القيسى المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) هذه الدعوى  
مباشرة على فاطمة حسن القيسى و ٢ - خديجة عبد الغنى العباسي و ٣ - عديله  
هانم حسن - أمام محكمة الدرب الأحمر وجه إليهن فيها أنهن - أولا - زورن  
واشتركن مع مجهول في تزوير محرر عرقى نسيب صدوره للمرحوم أحمد بك القيسى  
إضرارا بورثته وثانيا - استعملن هذه الورقة المزورة مع علمهن بتزويرها بأن  
قدمنها في القضية رقم ٥١١ سنة ١٩٣٨ كلى مصر وتمسكن بها . وطلبت النيابة  
إلى المحكمة المشار إليها - معاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون العقوبات  
كما طلب المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) من المحكمة المذكورة الحكم له عليهن  
بمبلغ ٣٠ جنيها بصفة تعويض . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرب الأحمر

دفع الحاضر عن المتهمة الثالثة ( عديلة هانم حسن ) بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية . فقضت برفضه موضوعا . وبجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ دفع الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية بدفعين الأول بعدم جواز حضور محام بتوكيل عن المتهمتين في الدعوى المدنية لأنها تابعة للدعوى العمومية التي تستلزم عقوبة الحبس . والثاني انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للتممة الثالثة لوفااتها . فقضت بذلك في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ . وبجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طلب الحاضر أيضا عن المدعى بالحقوق المدنية الحكم بانقطاع سير الخصومة اوفاة المسئول عن الحقوق المدنية ( عبد الغنى العباسى ) فقضت بذلك حضوريا في نفس الجلسة . وقد قضت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بتدب الخبير صاحب الدور بقسم أبحاث الترييف والتروير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة ورقة الوصية المطعون عليها المؤرخة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٣٣ صلبا وإمضاء على إمضاء المرحوم أحمد بك حسن القيسى الموقع به منه على مضبطة العقود الناقلة للكية في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٣ وعلى الاشهاد المؤرخ في أول فبراير سنة ١٩٣٤ بمحكمة مصر الشرعية لبيان ما إذا كانت الوصية المطعون عليها قد صدرت من المرحوم أحمد بك حسن القيسى ومحركة بخطه أم لا وعلى الخبير الاطلاع على التقارير المقدمة بملف الدعوى من الخبراء الذين سبق تدعيم بمعرفة المحكمة الشرعية ومن الخبراء الاستشاريين وتسبيب الرأى الذى ينتهى إليه على أساس مناقشة تلك التقارير وصرحت للخبير بالانتقال إلى محكمة مصر الشرعية للاطلاع على ورقتي المضاهاة سالفتي الذكر واتخاذ ما يلزم نحوها بالنسبة لعملية المضاهاة وصرحت له بسماع أقوال الطرفين ولتحقيق أوجه دفاعهما إن رأى ضرورة لذلك وعلى المدعى بالحق المدنى إيداع مبلغ ١٥ جنيتها على ذمة الخبير في ظرف ثلاثة أسابيع وصرحت للخبير بصرف مبلغ ١٠ جنديات منه بدون إجراءات وعلى النيابة إخطار الخبير في اليومين التاليين لإيداع الأمانة لمباشرة المأمورية وحددت لنظر الدعوى جلسة ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ في حالة عدم دفع الأمانة وجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في حالة دفعها وأبقت الفصل في المصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . والمحكمة المشار إليها قضت أخيرا في هذه الدعوى ابتدائيا عملا بمواد

الاتهام حضوريا - أولا - بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للرحومة خديجة حسن القيسى لوفاها - ثانيا - بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للسيدة فاطمة حسن القيسى بالتقدم وبراءة المتهم مما هو مسند إليها . ثالثا - بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة عابدين الجزئية لنظرها بجلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للخصوم .

فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة والمدعى بالحق المدني ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدني الاستثنائية .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض...أنخ .

### المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبني الوجه الأول من أوجه طعنه على بطلان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لعدم إيداعه موقعا عليه في مدى ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن الطاعن دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه في مدى ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ولما أفهمته المحكمة بأن الحكم كان موجودا ولكنه أرسل خطأ إلى محكمة أخرى تعرض لموضوع دعواه وطلب تأجيل القضية للاستعداد فأجبتها المحكمة إلى جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وفيها ترفع الطاعن في الموضوع أيضا دون أن يصر على دفعه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه مما يقطع باقتناعه بعدم جديته ، لما كان ذلك فلا يكون هناك محل لإثارة الكلام من جديد بشأن الدفع المشار إليه أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ، في باقى أوجه طعنه يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم وبإحالة دعواه المدنية



إلى محكمة عابدين الجزئية مع أن سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها اسبب من الأسباب الخاصة بها لا يؤثر في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه يشوبه القصور لعدم رده على الأسباب التي استند إليها هو في رفع استئنافه .

وحيث إنه لما كان لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية إلا فيما يختص بحقوقه هو فقط وكانت هذه الحقوق تنحصر في المطالبة بالتعويض ، لما كان ذلك فإن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه لخطأ في قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحالة دعوى الطاعن إلى المحكمة المدنية قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، فإن هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت الأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي والتي اتخذها الحكم المطعون فيه أسبابا له ، تتضمن الرد على دفاع الطاعن الذي أبداه للمحكمة الاستئنافية ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(١٧٩)

### القضية رقم ١١١٥ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) نقض . الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنوه عنه في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم .

( ب ) دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . الفلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . غير جائز .

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قلم الكتاب المشار إليه في المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذي يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعا به ، وإذن فالشهادة التي يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلا من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصيا ومتربا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فإذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلا بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها انتفت علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وإذن فالقلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — محمود توفيق أحمد و ٢ — اللواء إبراهيم سعد المسيرى و ٣ — البكاشى مصطفى محمد شديد و ٤ — النبيل عباس حلمي و ٥ — القائمقام عبد الغفار عثمان و ٦ — الصباغ فؤاد محمد عاطف و ٧ — البكاشى حسين مصطفى منصور و ٨ — الصباغ فؤاد بقطر و ٩ — أمير البحر أحمد بدر و ١٠ — محمود فهمي و ١١ — جوزيف كولوكونيس و ١٢ — البكاشى جورج إبراهيم سعد و ١٣ — عبد الصمد محمد عبد الصمد . بأنهم : المتهمين الأول والثاني والثالث أولا — بصفتهم موظفين الأول وكيل وزارة الحربية والبحرية والثاني رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة والثالث أحد أعضائها سهلوا لشركة أورليكون السويسرية وللنبيل عباس حلمي ( المتهم الرابع ) أن يدخل في ذمتهم مبلغ ١٢٨٠٠٠ أربعة ملايين ومائة وثمانية وعشرين ألف دولار أمريكي من نقود الحكومة المصرية ثمن ستة عشر مدفعا عيار ١٠٥ مليمتر ميدان وذخيرتها لا يحقق استعمالها الغرض المطلوب منها لانعدام قدرتها الحسابية كما أن الضرب بها يعرض القوات المصرية المحاربة للخطر . ثانيا — بصفتهم مكلفين بشراء الأسلحة والذخيرة مكنوا بطريق الغش شركة أورليكون السويسرية والنبيل عباس حلمي من الحصول على أرباح هي اثمان المدافع وذخيرتها المنوه عنها بالتهمة السابقة وقد عادت الخسارة من ذلك على الحكومة المصرية . والمتهمان الثاني والثالث أيضا . أولا — بصفتهم سالفه الذكر سهلا لشركة أورليكون السويسرية وللنبيل عباس حلمي أن يدخل في ذمتهم مبلغ ٦٥٨٣٣٦ ستمائة وثمانية وخمسين ألفا وثلاثمائة وستة وثلاثين دولارا أمريكيا من نقود الحكومة المصرية ثمن بنادق ٣٠٣ والذخيرة ٣٠٣ تالفة وبعضها لم تقيم الشركة بتوريده . ثانيا — بصفتهم مكلفين بشراء الأسلحة والذخيرة مكنوا بطريق الغش شركة أورليكون السويسرية والنبيل عباس حلمي من الحصول على أرباح هي اثمان البنادق والذخيرة المنوه عنها بالتهمة السابقة وقد عادت الخسارة من ذلك على الحكومة المصرية . ثالثا — اختلسا ورقة متعلقة بالحكومة هي الخطاب الذي أرسلت به شركة أورليكون



السويسرية للواء ابراهيم سعد المسيرى بك ( المتهم الثانى ) الفواتير المؤرخة في ٧ من مارس و ١٣ من أبريل و ٢ و ١١ من يونيه سنة ١٩٤٩ وأول أبريل سنة ١٩٥٠ لما تضمنه هذا الخطاب من ذكر اسم النبيل عباس حليم مع أنهما الحافظان للخطاب المذكور . والمتهم الرابع - أولا - اشترك مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب جميع الجرائم سالفة الذكر بطريق الاتفاق والتحريض بأن قدم ممثلى شركة أورليكون السويسرية في جميع الصفقات الخاصة بالمدايع ١٥٥ مليمتر ميدان وذخيرتها والبنادق ٣٠٣ والذخيرة ٣٠٣ موضوع التهم السابقة وحرضهم على الاتفاق معها ليتمكن تحت ستار الصفقات من التخلص صوريا من جانب مما في ذمته للحكومة المصرية وقد وقعت تلك الجرائم بناء على ذلك الاتفاق وهذا التحريض . ثانيا - بدد إضرارا بالحكومة المصرية مبلغ ٤٣٧٤٤٠ أربعمائة وسبعة وثلاثين ألف وأربعمائة وأربعين دولارا من ٦٠٠٠٠٠ ستمائة ألف دولار كان قد استلمها من أموالها على سبيل الوكالة لشراء أسلحة وذخيرة .

المتهم الثانى - بصفته موظفا رئيسا للجنة احتياجات القوات المسلحة سهل للنبيل عباس حليم ( المتهم الرابع ) أن يدخل في ذمته مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ستمائة ألف دولار من نقود الحكومة المصرية بأن أذن بفتح اعتماد له بها في سويسرا برغم شراء أسلحة من الحكومة السويسرية مع علمه بقدوم هذه الأسلحة وعدم صلاحيتها وقد أخفى هذه الواقعة في الأوراق ولم يخطر الوزارة بها . والمتهم الرابع - اشترك مع المتهم الثانى في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق بأن طالب إليه فتح الاعتماد بالمبلغ المذكور ليعمل في صفقة الحكومة السويسرية سالفة الذكر مع علمه بقدوم الأسلحة وعدم صلاحيتها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق - والمتهمان الثانى والثالث - ارتكبا تزويرا في محرر رسمى هو الدوسيه رقم ل / ١٧ - ٢ / ١ ( ملف فرعى ) حال تحريره المختص بوظيفتهما وذلك بأن نسبا مبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار من أموال الدولة المصرية إلى المتهم الثالث كأن قد فتح له بها اعتمادان وهو بإيطاليا بتاريخى ٢ و ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأغفلا واقعة تحويل هذا المبلغ إلى هبد اللطيف أبو رجيلة ثم إلى النبيل عباس حليم ( المتهم الرابع ) ولم يذكر



اسم التبيل في البيان الخاص بالمبلغ مالف الذكر ولا في المكاتب الخاصة به والمتداولة بين لجنة الاحتياجات لوزارة الحربية والبحرية والمؤرخة أول يناير ٢٣ من يناير ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ والموجودة بالدوسيه المذكور حتى لا تعرف واقعة دخول المبلغ في ذمة التبيل عباس حليم - والمتهم الرابع - اشترك مع المتهمين الثاني والثالث بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة مالفة الذكر بأن اتفق معهما وحرصهما على عدم ذكر اسمه في الأوراق مالفة البيان إخفاء واقعة دخول المبلغ في ذمته فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . والمتهم الثالث - ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو المذكرة المؤرخة ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ التي أوصى فيها بالتعاقد مع شركة أورليكون السويسرية على شراء مدافع ١٠٥ ملميمتر أسبانية حال تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت على غير الحقيقة وهو عضو لجنة الاحتياجات المختص بفحص عروض الأسلحة والذخيرة بيانات غير صحيحة من بينها أن عرض شركة أورليكون السويسرية عن المدافع المذكورة خاص بمعدات بطاريات كاملة خلافا للعروض من شركة بوفرز السويدية من أنها مدافع فقط وذلك لتبرير التعاقد مع الشركة الأولى في حين أن العرضين لا يختلفان في جوهرهما من هذه الناحية . والمتهمون الأول والثاني والرابع - اشتركوا مع المتهم الثالث في ارتكاب الجريمة مالفة الذكر بطريق التحريض والاتفاق بأن اتفقوا معه وحرصه المتهم الثاني على تحرير المذكرة على النحو مالف البيان فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وبأنه في الفترة من ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ الموافق ٢١ من رجب سنة ١٣٦٧ هجرية إلى ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٠ من رمضان سنة ١٣٦٨ هجرية بالأراضي الإيطالية . المتهم الخامس ( أولا ) خلال حرب فلسطين اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الكونت "أتوري مانزوليتي" مدير شركة كوستروزيوني ميكانيكا سوسنا برازيوني بإيطاليا في إساءة صنع ذخائر مما تستعمل في الدفاع عن البلاد عمدا إساءة من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن ينتفع بها وأن تعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يناط بهم استعمالها وذلك بأن اتفق مع مدير تلك الشركة على صنع

٢٥٠٠٥٦ قنبلة يدوية للجيش المصرى بثمن قدره ١٩٣٠٠٠ جنيه ومن أجزاء  
ومواد تخالف الرسوم والمواصفات الواردة بالعقد الذى أبرمه بخصوصها من شأنها  
أن تقلل من قوتها وتضعف من تأثيرها وأشرف بنفسه على إنتاجها  
بهذه الصورة المعيبة ثم أعطى الشركة شهادة غير صحيحة بصلاحية مائة ألف  
قنبلة منها فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المسامحة. ثانيا - بوصفه  
موظفا عموميا "كبير مفتشى المفرقات بالجيش المصرى" ارتكب تزويرا  
فى محرر رسمى حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة  
صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن حرر شهادة للشركة المذكورة أثبت فيها -  
خلافًا للواقع - أنه فحص واختبر مائة ألف قنبلة فوجدها صالحة ومطابقة تماما  
لما اتفق عليه فى المواصفات والرسوم المرفقة بالعقد الخاص بها. ثالثا - بوصفه  
موظفا عموميا ارتكب تزويرا فى محرر رسمى حال تحريره المختص بوظيفته بجعله  
واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن حرر تقريرا إلى  
وزارة الحربية والبحرية بشأن القنابل المشار إليها أسنده إلى عبد الرحمن الساوى بك  
وكيل وزارة الحربية ورئيس البعثة العسكرية فى الخارج ، على غير الحقيقة -  
أنه أمره بتوقيع العقد مع الشركة سالفة الذكر . رابعا - استعمل ذلك التقرير  
المزور مع علمه بتزويره بأن أرسله إلى وزارة الحربية والبحرية فأجازت الصفقة  
بناء على الموافقة المزعومة التى أسندها إلى عبد الرحمن الساوى بك . خامسا -  
بوصفه موظفا عموميا سهل للكونت أتورى ما نزولت مديرتك الشركة بأن  
يدخل فى ذمته ١٩٣٠٠٠ مائة وثلاثة وتسعين ألفا من الخنفيات المصرية من  
تقود الحكومة ثمنا لتلك القنابل التى وافق على إنتاجها غير صالحة للاستعمال  
فأوقف الجيش استخدامها وضاعت على الحكومة قيمتها . سادسا - بوصفه  
مكلفا باستصناع قنابل يدوية على ذمة الحكومة استحصل بواسطة غشه فى  
الكشف عن صنعها على ربح لشركة "كوستروزيونى ميكانيكا" المتعاقد معها  
تعود منه الخسارة على الحكومة بأن قبل تعبئة هذه القنابل بمواد رديئة ومجهزة  
بمفجر أقصر مما هو متفق عليه بالمواصفات والرسوم المرفقة بالعقد الأمر الذى  
أضعف من قوة هذه القنابل وجعلها غير صالحة . سابعا - بوصفه موظفا

عموميا أعان الكونت أتورى مانزوليتى مدير الشركة المذكورة على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقرات البرية من القنابل اليدوية بأن ارتضى وهو يشرف على صناعتها وخصها واختبارها وإنتاجها على تلك الصورة المخالفة للمواصفات والرسوم المرفقة بالعقد وحرر شهادة مزورة بصلاحية جزء كبير منها . ثامنا — بوصفه موظفا عموميا رئيسا للجان فحص واستلام الذخيرة فى أوربا ارتكب تزويرا فى ورقة رسمية مختص بتحريرها بأن حرر شهادة بتاريخ ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٩ أثبت فيها على خلاف الحقيقة أنه فحص ٥٠٠٠ طلقة من الذخيرة ٧٥ مليمتر ووجدوها جيدة ومعدة للاستعمال بعد اختبارها بالضرب مع علمه بعدم صلاحيتها . وأنه فى الفترة من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٤ من صفر سنة ١٣٦٨ هجرية إلى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٠ الموافق ١٥ من شوال سنة ١٣٦٩ هجرية بالأراضى المصرية . المتهم السادس — بوصفه موظفا عموميا "مفتش مفرقات بقسم الذخيرة وقائد نزل رفح" ارتكب تزويرا فى محرر رسمى حال تحريره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن كتب تقريراً بعث به إلى رئيسه المتهم الخامس أثبت فيه على خلاف الحقيقة أنه أجرى تجربة على القنبلة اليدوية المستوردة من إيطاليا يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فأسفرت عن نجاحها كما أسند فيه كذبا إلى القائد العام أنه أمره بمواصلة استخدامها وإلقاء محاضرة عنها فى اليوم التالى . والمتهم الخامس أيضا ، اشترك مع المتهم السادس بطريق التحريض والاتفاق فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر وذلك بأن أوحى إليه واتفق معه على تحرير ذلك التقرير متضمنا تلك الوقائع المذكورة ليستعين به فى درء مسئولية استيراد هذه القنابل الغير صالحة ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . المتهم السابع . أولا — اشترك بطريق الاتفاق مع السنيور "يوجونى أتورى" صاحب الشركة ... بايطاليا فى إساءة صنع الذخيرة ٧٥ مليمتر المتعاقد على صناعتها للقوات المصرية المسلحة عمدا بأن كان موفدا من الحكومة المصرية لمراقبة صناعة هذه الذخيرة فأقر صناعتها من أجزاء تخالف المواصفات المتفق عليها مع علمه بذلك مما جعلها غير صالحة لأن ينتفع بها فى أغراض القتال



فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق . ثانيا — بوصفه موظفا عموميا موفدا من الحكومة لمراقبة صناعة الذخيرة ٧٥ مليون وخصها في إيطاليا ارتكب تزويرا في ورقتين رسميتين مختص بتحريرهما بأن حرر شهادتين الأولى بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ عن شخص ٥٠٠ طلقة من هذه الذخيرة والثانية بتاريخ ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ عن شخص ١٠٠٠ طلقة وأثبت في هاتين الشهادتين على غير الحقيقة أنه فحص هذه الطلقات ووجدها جيدة ومعدة للاستعمال بعد اختبارها بالضرب مع علمه بعدم صلاحيتها . المتهم الثامن — بوصفه موظفا عموميا موفدا من الحكومة لمراقبة صناعة الذخيرة ٧٥ مليون وخصها في إيطاليا ارتكب تزويرا في ورقة رسمية مختص بتحريرها بأن حرر شهادة بتاريخ ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ أثبت فيها ، على خلاف الحقيقة ، أنه عاين ٥٠٠ طلقة من هذه الذخيرة وأتم اختبارها وأنها تعتبر صالحة للاستعمال بعد اختبارها بالضرب مع علمه بعدم صلاحيتها . والمتهمون الخامس والسابع والثامن — بوصفهم موظفين عموميين أعانوا السيوز يوجوني أتوري صاحب شركة ... بإيطاليا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقوات البرية من الذخيرة ٧٥ مليون التي التزم بصناعتها جديدة مطابقة لمواصفات الذخيرة الأمريكية بأن أقروا صناعة هذه الطلقات من أجزاء قديمة مجمعة من المخلفات ومغايرة للمواصفات وحرروا على خلاف الحقيقة شهادات بصلاحية هذه الذخيرة مع علمهم بعدم صلاحيتها . وبأنه في ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٩ الموافق ١٨ من رمضان سنة ١٣٦٨ هجرية بدائرة محافظتي القاهرة والاسكندرية . المتهم التاسع . أولا — بصفته موظفا سهيل للتهمين العاشر والحادي عشر أن يدخل في ذمتهم نقودا للحكومة وذلك بأن تواطأ معها على أن يشتري من ثانيهما بواسطة أولهما للحكومة ناقلة البترول "غردقة" بمبلغ ٣٤٤٧٧ جنيها و ١٣٥ مليا في حين أنه يعلم أن هذا الثمن يزيد زيادة فاحشة على قيمتها الحقيقية البالغة ١٦١٠٨ جنيها و ١٢٥ مليا . ثانيا — بصفته مكلفا بشراء تلك الناقلة "غردقة" على نفقة الحكومة استحصل بواسطة غشه في شرائها على ربح للتهمين العاشر والحادي عشر عادت فيه الخسارة على الحكومة وذلك بأن اشترى منهما الناقلة المذكورة على الوجه المبين بالتهمة السابقة . والمتهمان



العاشر والحادي عشر : اشترك مع المتهم التاسع في ارتكاب الجريمة سالفتي  
الذكر وذلك بأن اتفقا معه على أن يشتري الناقلة "غمر دقة" للحكومة على النحو  
السابق بيانه فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وبانه خلال عامي  
١٩٤٨ و ١٩٤٩ المتداخل في سني ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ هجرية بدائرة محافظة  
القاهرة . المتهم الثاني عشر : بوصفه من أرباب الوظائف العمومية انتفع  
من الأشغال المحالة عليه إدارتها بأن تعاقد باسم زوجته السيدة مرجريت ابراهيم  
صليب مع المتهم الثالث عشر عبد الصمد محمد عبد الصمد على توريد أسلحة  
للجامعة العربية والمحاربين العرب لقاء ربح يعود عليه ، وتنفيذا لهذا العقد قدم  
عبد الصمد محمد عبد الصمد عرضا عن أسلحة لرئيس لجنة الاحتياجات . والمتهم  
الثالث عشر : اشترك مع المتهم الثاني عشر بطريق الاتفاق في ارتكاب الجريمة  
سالفة الذكر بأن حرو معه باسم زوجته العقد المنوه عنه في التهمة السابقة وقدم  
عرض الأسلحة تنفيذا له فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت من قاضي  
الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١١٣ و ١١٨ و ٢/٤٠ و ٤١ و ٢٣  
من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى وبالمواد ١١٣ و ١١٨ و ١٥١ و ٢/١٥٢  
و ٢١٣ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثاني والثالث . وبالمواد ١/٤٠ - ٢  
و ٤١ و ١١٣ و ١١٨ و ١٥١ و ٢/١٥٢ و ٣٤١ و ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١٣ و ٢/٤٠  
و ٤١ و ١١٨ و ٣٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الرابع . وبالمواد  
١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٨١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون  
العقوبات - وبالمواد ١١٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٣١٥ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٤٧٦  
و ٤٧٩ و ٤٨٠ من قانون العقوبات الإيطالي بالنسبة للتهمة الخامس وبالمادة  
٢١٣ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة السادس وبالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٨١  
و ١١٩ و ٢١٣ من قانون العقوبات . وبالمواد ٣٥٥ و ٤٧٦ و ٤٧٩ و ٤٨٠  
من قانون العقوبات الإيطالي بالنسبة للتهمة السابع والمادتين ١١٩ و ٢١٣ من  
قانون العقوبات والمواد ٣٥٥ و ٤٧٦ و ٤٧٩ و ٤٨٠ من قانون العقوبات  
الإيطالي بالنسبة للتهمة الثامن وبالمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات  
بالنسبة للتهمة التاسع وبالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات

بالنسبة للمتهمين العاشر والحادى عشر . وبالمادة ١١٧ من قانون العقوبات  
بالنسبة للمتهم الثانى عشر وبالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ١١٧ من قانون العقوبات  
بالنسبة للمتهم الثالث عشر . فقرر بذلك وقد ادعى الأستاذ أمين صفوت المحامى  
( الطاعن ) بصفته الشخصية وبصفته مواطنا مصرياً بحق مدنى قبل المتهمين  
جميعاً — هذا المتهم الحادى عشر — متضامنين بمبلغ مائة جنيه مصرى على سبيل  
التعويض المؤقت والمصاريف وقد قضت محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٢١  
من مارس سنة ١٩٥٣ بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحق  
المدنى المذكور وألزمت به بمصاريفها . وبعد أن نظرت المحكمة المشار إليها  
أنفا هذه الدعوى قضت فيها غيابيا بالنسبة إلى المتهم الحادى عشر وحضوريا  
للباقين عملاً بالمادة ٨٣ فقرة ثانية مكررة من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين  
الخامس والسابع ( عبد الغفار عثمان وحسين مصطفى منصور ) أولاً — باعتبار  
التهمة الأولى المسندة إلى كل من المتهمين الخامس (القائم مقام عبد الغفار عثمان)  
والسابع ( البكباشى حسين مصطفى منصور ) جنحة تنطبق على المادة ٨٣ فقرة  
ثانية مكررة من قانون العقوبات وبتغريم كل منهما عنها مبلغ مائة جنيه . ثانياً —  
براءة المتهمين سالفى الذكر من باقى التهم المسندة إليهما . ثالثاً — براءة كل  
من المهندسين محمود توفيق أحمد والواء ابراهيم سعد المسيرى والبكباشى مصطفى  
شديد والنهيل عباس حليم والصاغ فؤاد محمد عاطف والصاغ فؤاد بقطر وأمير البحر  
أحمد بدر ومحمود فهمى وجوزيف كلوكو تروينى والبكباشى جورج ابراهيم  
سعد وعبد الصمد محمد عبد الصمد وذلك من جميع التهم المسندة إلى كل منهم .

قطعت الأستاذ أمين صفوت المحامى ( المدعى بالحقوق المدنية ) بطريق  
النقض فى الحكم الصادر بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ القاضى بعدم قبول  
دعواء المدنية فى ٣١ من الشهر المذكور وقدم تقريراً بالأسباب فى ١٤ من أبريل  
سنة ١٩٥٣ وطعن المتهمان الخامس والسادس (عبد الغفار عثمان وحسين مصطفى  
منصور فى الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بطريق النقض فى ٢٧  
و ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ كما طعنت النيابة أيضاً فى الحكم المذكور فى ١٦ من يوليه  
سنة ١٩٥٣ وقدم كل من عبد الغفار عثمان وحسين مصطفى منصور والنيابة العامة

شهادة صادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بعدم ختم الحكم المطعون فيه، الثانى فى الميعاد القانونى وقدم كل من الأستاذين بسطا شكرى المحامى عن البكاشى حسين مصطفى منصور ومحمد زهير جرانه المحامى عن القائم مقام عبد الغفار عثمان تقريراً بالأسباب فى ١٥ و ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٣ والنيابة فى ١٦ من الشهر المذكور ... الخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعة الثانية قررت بالطعن بتاريخ ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٣ بعد أن حصلت على شهادة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بعدم وجود الحكم فى الميعاد ، وأن الطاعنين الثالث والرابع قررا الطعن بتاريخى ٢٧ و ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ على التوالى بناء على شهادة حصل كل منهما عليها من قلم الكتاب المذكور ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قلم الكتاب المشار إليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى تنعقد فيها محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم ، وهذا القلم هو الذى يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذى يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعا به — لما كان ذلك فإن الشهادات التى استخرجها الطاعنون المذكورون من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بدلا من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى تنعقد بها محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذى نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ ولم تقرر النيابة الطعن فيه إلا فى ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٣ ، وكان الطاعن الثانى قد قدم أسباب طعنه فى ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٣ والثالث فى ١٥ منه ، أى بعد ميعاد الثمانية عشر يوما التالية لصدوره ، فإنه يتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منهم شكلا .



وحيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من الطاعن الأول الأستاذ أمين صفوت فإنه وإن ورد على الحكم الصادر من محكمة الجنايات بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه وقبل الفصل في موضوع الدعوى الجنائية الأصلية ، إلا أن من شأن هذا الحكم أن ينبنى عليه منع السير في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن إلى المحكمة الجنائية بالتبعية للدعوى الجنائية والتي أوجب القانون أن يتم الفصل فيها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يكون طعنه جائزا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون طعنه هذا قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية بمقولة إن الضرر غير مباشر مستندا في ذلك إلى المادة ٢٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية مع أن المادة المذكورة لا تسرده فيما ذهب إليه ويضيف الطاعن أن الضرر الذي أصابه كان مترتبا على الجرائم المنسوبة للمتهمين بتوريد الأسلحة والذخيرة الفاسدة وهو ضرر مباشر وأنه طلب إلى المحكمة أن تسمح له بشرح دعواه من الناحية القانونية والرد على ما أثارته النيابة والدفاع عن المتهمين في هذا الشأن فلم تجبه المحكمة إلى ما طلب مما يعد إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن المادة ٢٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على حق الخصوم في المعارضة بالجلسة في قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت دعواه غير جائزة أو غير مقبولة قد أوجب على المحكمة أن تفصل في المعارضة، ولما كان هذا الفصل يقتضي من المحكمة أن تبحث عناصر هذا الدفع سواء من ناحية شكل الدعوى وتوافر شروط قبولها أو من ناحية أساس الضرر ومنشئه وعلاقته بالجريمة أو بالجرائم المرفوعة بشأنها الدعوى الجنائية إذ بغير ذلك لا يتسنى للمحكمة أن تقضى في المعارضة، لما كان ذلك وكانت المبادئ العامة في القانون توجب أن يكون الضرر الذي يجيز المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية راجعا إلى الجريمة المرفوعة بها الدعوى ومتصلا بها بعلاقة السببية فإذا لم يكن الضرر خاصا من الجريمة وإنما كان



نتيجة ظرف آخر ولو متصلا بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها انتفت علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، لما كانت ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى المدنية على ما قاله من أنه "إذا كانت الجريمة ليست هي السبب المباشر للضرر بل كانت مجرد ظرف لهذا الضرر تعين على المحكمة الجنائية الحكم بعدم قبولها لأنه يجب أن تقوم الرابطة بين تهم التسهيل والاختلاس والغدر المنصوص عليها في المواد ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ من قانون العقوبات وتهم التزوير المسندة للتهمين وبين معارضة العراقيين والفلسطينيين لطالب الادعاء المدني واستقالته ، فإذا ثبت أن الجريمة ليس لها دخل مباشر في حصوله فلا محل للمسئولية أمام المحاكم الجنائية " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون فلا محل لما يقوله الطاعن من أن الجرائم المنسوبة للتهمين هي ذات طابع خاص بحيث يلحق منها الضرر بجموع الشعب ويجزئ لكل فرد من أفرادها أن يطالب بتعويض عنه لأن هذا القول لا يتفق مع طبيعة الدعوى المدنية "تبعية" ، ذلك بأن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخسيا ومرتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، أما القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة فلا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية لأن تعويض هذا القلق إنما يتحقق بتوقيع العقوبة على من ثبت ارتكابه لتلك الجرائم . لما كان ذلك وكانت المحكمة — على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ — قد مكنت الطاعن من شرح دعواه ومن التعقيب على أقوال الخصوم الذين اعترضوا على قبوله وإذا طلب التصريح له بتقديم مذكرة أجابته المحكمة إلى ما طلب وأجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ولكنه لم يقدم شيئا ومن ثم فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

( ١٨٠ )

القضية رقم ١١٤٧ سنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض . الخطأ الذى يقع فى الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(ب) إثبات . اعتراف . الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصرا عليه . يجوز .

١ - إذا كان ما يعيبه المتهم بشأن وقوع خطأ فى اسمه واردا على التحقيق الذى أجرته النيابة وهو من الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٢ - إن الاعتراف يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه فى ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التى تطرح أمامها فلها أن تأخذ به ولو عدل عنه صاحبه كما لها أن تطرحه ولو كان مصرا عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى ليلة ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ ( ٢٧ من شعبان سنة ١٣٧٢ ) بناحية جبهينه مركز طهطا مديرية جرجا . سرقوا النقود المبنية بالمحضر اعطيفى على عميره من مسكنه بواسطة النقب من الخارج وكان ذلك بالإكراه الواقع عليه وعلى زوجته بأن اعتدوا عليهما لتعطيل مقاومتهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى التى تخلفت عنها عاهة مستديمة بالثنائية هى فقد جزء من العظم الجدارى الأيمن وتمكنوا من إتمام السرقة حالة كون بعضهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة هددوا من اعترض سبيلهم وتمكنوا بذلك من الإفلات بالمسروقات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمما قيتهم بالمادتين ١/٤٤ - ٢ و ٣١٣ من قانون العقوبات .

فقررت إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الاخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعن الثالث عمر على قاسم طلب من المحكمة تحقيق دفاعه من أنه كان وقت الحادث يشتغل في المنيا ولم يكن في طهطا واستشهد على صدق هذا الدفاع في تحقيق النيابة بثلاثة شهود غير أن المحقق أخطأ في اسم الطاعن وسأل الشهود عن محمد على قاسم لا عمر على قاسم فذكروا أنهم لا يعرفون عن هذا الاسم شيئا ، يضاف إلى ذلك أن الحكم استند في إدانة الطاعن الثاني عبد العليم محمود على إلى اعترافه على نفسه وعلى باقي الطاعنين بارتكاب الجريمة ، مع أن الدفاع أبدى للمحكمة أن هذا الاعتراف باطل لأنه وليد الضغط على الطاعن المذكور وقد عدل عنه ، فضلا عن أن اعتراف متهم على متهم آخر لا يصبح التعويل عليه ، كما استند الحكم إلى استعراق الكلب البوليسي على الطاعنين مع أن الثابت من التحقيق أنه لم يعرض على الكلب إلا الطاعنان الرابع والخامس فقط ، هذا إلى أن هناك عبارة وردت في تحقيق النيابة حررت بحبر مخالف للجر الذي حرره به باقي المحضر مما يدل على أن هذه العبارة دونت بغير علم وكيل النيابة المحقق ، وقد أثار الدفاع عن الطاعنين هذه المسألة بالجلسة ولكن المحكمة لم تعن بتحقيقها وكان من واجبها ندب أحد خبراء الخطوط أو الطبيب الشرعي لبحثها .

وحيث إن ما يعيبه الطاعن الثالث بشأن وقوع الخطأ في اسمه وارد على التحقيق الذي أجرته النيابة وهو من الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يجوز إثارة أمام هذه المحكمة ، هذا إلى أنه يبين من محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن المذكور لم يطالب إلى المحكمة تحقيق دفاعه في هذا الخصوص أو سماع شهود قضي حتى ينفي ما فيها عدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، وقد عرض الحكم



لذلك ورد عليه ردا سائغا بقوله " إن المتهم الثالث ذكر في دفاعه أن شهود نفيه سئلوا في التحيقات عن شخص آخر يدعى محمد على قاسم وهو دفاع مردود إذ كان في وسع المتهم ليدلل على صحة ما يدعيه من وجوده بمكان آخر أن يعلن هؤلاء الشهود الذين يركن المتهم لسماعهم بالجلسة أما وهو لم يفعل فهذا يدل على عدم جدية هذا الدفاع ". أما ما يثيره الطاعنون في شأن اعتراف الطاعن الثاني فلا وجه له إذ أن الاعتراف يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به ولو عدل عنه صاحبه كما لها أن تطرحه ولو كان مصرا عليه ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت باعتراف الطاعن الثاني على نفسه وعلى غير من المتهمين وإطرحته ما دفع به الطاعنون من أن هذا الاعتراف صدر تحت تأثير الضغط والإكراه بناء على ما ثبت لها من أنه لم يقم عليه دليل فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل . وأما ما يثيره الطاعنان الأول والثاني في شأن استعراف الكلب البوليسى عليهما وعلى الطاعنين الرابع والخامس فردود بأنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن الأول محمد عبد الرؤوف حسن الدالى عرض على الكلب البوليسى عرضا قانونيا بعد أن اشتهم الأجنة المضبوطة فاستعرف عليه ثم عرض عليه الطاعن الثاني عبد العليم محمود إبراهيم بعد أن اشتهم مزلاحي الباب فاستعرف عليه أيضا ، لما كان كل ذلك وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب إلى المحكمة نذب الطبيب الشرعى أو أحد خبراء الخطوط لتحقيق ما يدعونه من إضافة عبارة في محضر تحقيق النيابة محررة بخط وبحبر يختلف عن خط وحبر المحضر الأصلي ، فضلا عن أن الحكم نفى صحة هذا الادعاء بقوله " إن المحكمة لم تبين من الاطلاع على الصفحات التي حررت بها أقوال المتهم الثاني وباقي صفحات التحقيق ما يدل على وجود أثر لاختلاف الحبر أو شبهة التلاعب الذي يتمسك به المتهم الرابع " . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون في طعنهم لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد عبد السيد المستشارين .

( ١٨١ )

### القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . فضائه العقوبة في جريمة سب على . عدم اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب .  
إشارته في ذلك إلى ماورد في عريضة المدعى بالحق المدني . قصور .

إن الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذن فإذا كان الحكم قد استغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سب علنا محمد سعد أبو جريده بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى سبا يتضمن طعنا في العرض وخدشا للسمعة العائلية .  
وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .  
و ادعى محمد سعد أبو جريده بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . أولا — بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وتغريمه عشرة جنيهات وأمرت بوقف عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . وثانيا — بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى المدني وعلى سبيل

التعويض المؤقت قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية ورفضت ما عدا ذلك .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة كثر الشيخ الابتدائية قضت فيه حضوريا  
بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقبوله شكرا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم  
المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### الحكمة

وحيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته  
في جريمة السب العلني المتضمن طعنا في الأعراس قد أخطأ ، ذلك أن الحكم  
الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه وكذلك الحكم الاستئنافي قد  
خلوا من بيان ألفاظ السب التي زعم المدعي بالحق المدني أن الطاعن وجهها له  
واكتفى الحكم الأول في بيان هذه الألفاظ بالإحالة إلى عريضة اللجنة المباشرة  
وفي ذلك قصور يبطل الحكم .

وحيث إنه لما كان الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب أن  
يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق  
القانون ، وكانت لا يغني عن هذا البيان الإشارة إلى ماورد في عريضة المدعي  
بالحق المدني — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا  
يعيبه بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( ١٨٢ )

القضية رقم ٢٤٣٤ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

مسئولية جنائية . إصابة خطأ . اشتراك شخصين في الخطأ . مداهمتها معا .

تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حمدي أحمد فريد و ٢ - عيسى محمد عيسى ، بأنهما . أولا - الأول - تسبب بإهماله وعدم احتياظه في احتراق أجزاء السيارة الموضحة بالمحضر لشركة كافوري وذلك بأن حمل بالسيارة بطارية ووضع فوقها أسطوانة معبأة بمادة سهلة الاشتعال "فيلم سينمائي" ولم يتحفظ عليها فحدث تماس كهربائي اشتعلت على أثره النار في الفيلم ومنه اتصلت بالأجزاء المحترقة من السيارة . وثانيا : تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة حامي جرجس أبو السعد وآخرين بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وذلك بإهماله وعدم احتياظه بأن لم يتحفظ على البطارية والفيلم سالف الذكر فاشتعلت النار وأصابته الحنجرية عليهم . وثانيا - المتهم الثاني (أولا) تسبب بإهماله في اشتعال النار بأجزاء السيارة الموضحة بالمحضر لشركة كافوري - بأن سمح بتحميل السيارة مواد قابلة للاشتعال والاحتراق (بطارية وفيلم سينمائي) ولم يتحفظ عليها فحدث تماس كهربائي اشتعلت على أثره النار في الفيلم ومنه اتصلت بالأجزاء المحترقة بالسيارة . ( وثانيا ) تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة حامي جرجس أبو السعد وآخرين بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك بإهماله وعدم احتياظه بأن لم يتحفظ على البطارية والفيلم سالف الذكر اللذين سمح بنقلهما في السيارة فاشتعلت النار فيهما وأصابته الحنجرية عليهم بالإصابات سالف ذكر .

وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤٤ و ٣٦٠ من قانون العقوبات . وقد ادعى حلمى جرجس أبو السعد بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه قبل المسئولين "عبد الحميد الشوشانى وجوزيف كافورى" على سبيل التعويض . ومحكمة مركز الفيوم الوطنية قضت عملاً بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط غيابيا بالنسبة للتهمة الأول وحضوريا بالنسبة للتهمة الثانى . أولا - بتغريم كل من المتهمين ١٠ جنيهات عن التهمتين . وثانيا - بإلزام المسئولين عن الحقوق المدنية وهما عبد الحميد الشوشانى وجوزيف كافورى بصفته مديرا لشركة النقل بالسيارات بالفيوم بأن يدفعوا متضامنين للمدعى المدنى مبلغ ٢٥٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمات الحكم بتنفيذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم الثانى والمسئولين عن الحقوق المدنية والمدعى بالحق المدنى . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت حضوريا بقبول استئناف كل من المتهم الثانى والمدعى المدنى والمسئولين عن الحقوق المدنية شكلا وفى الموضوع . أولا - بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المسئولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين للمدعى المدنى مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصاريف و ٢٠٠٠ قرش أتعابا للمحاماة عن الدرجتين . وثانيا - تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وبلا مصاريف جنائية .

فطعن الأستاذ المحامى والوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون . والفصوى فى البيان ، ذلك بأن المادة ١٩ من قرار وزارة الداخلية الصادر فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ تحظر على عمال ومتعهدي النقل نقل أدوات مصنوعة من الباغة أو أية مادة قابلة للاشتعال داخل عربات النقل أو خارجها ، وإذن فلا يجوز لكسارى الأوتوبيس ومدير الشركة أن يتنصلا من المسئولية ويلقيها على عاتق الراكب الذى يحمل فى السيارة بعض هذه المواد مادام هذا الراكب قد دفع أحرار الركوب وقبل متعهد النقل أو عامله هذا الراكب بما يحمله من بضاعة ممنوعة ، هذا



إلى أن الحكم لم يعن بالرد على هذا الدفاع ولا بالبحث في من المسئول المباشر عن حدوث الحريق ، ولم يبين الصلة بين مجرد نقل المواد وبين الحريق ودخل تدخل عامل مباشر من فعل شخص آخر أدى إلى اشتعال النار إذ أن المتهم الأول - وهو متبرع الطاعن - لم يضع بالسيارة إلا الأفلام فقط ولم يشهد أحد من الشهود بأنه رأى يضع الأفلام فوق البطارية وإنما قرروا أن من الجائز أن يكون ذلك من فعل أحد الركاب ، ومتى كان الأمر كذلك فإن السبب المباشر لحدوث الحريق يكون منقطع الصلة بينه وبين المتهم الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية المكونة لجريمة الإصابة الخطأ التي دان بها المتهم الأول - وهو تابع الطاعن - وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الجريمة في حقه واستظهر ركن الخطأ ورابطة السببية بينه وبين إصابة النجنى عليهم فقال " إن الحادث وقع بإهمال المتهم الأول وعدم احتياطة وذلك لنقله بالسيارة المحتوية على أشخاص عليها تحوى فيلم سينمائي وهو من المواد السريعة الاشتعال وفضلا عن هذا فإنه وضع إحدى هذه العلب على البطارية التي كان يحملها معه فأصل قطباها الموجب والسالب وسبب ذلك شرارة كهربائية أحرقت الفيلم الذي كان بداخل تلك العلبة ثم تطاير شرر هذا الفيلم إلى السيارة والركاب فأحدثت الحريق على الوجه السابق بإيضاحه " . واستطرد الحكم إلى بيان وجه اشتراك المتهم الثاني - كمسارى السيارة - مع المتهم الأول في المسؤولية الجنائية بإسماحه له بنقل تلك المواد القابلة للاشتعال في السيارة ، لما كان ذلك وكانت الأدلة التي أوردتها المحكمة لإثبات الخطأ في حق المتهم الأول - ومنها اعترافه في التحقيق بأنه ركب السيارة ومعه بطارية وثلاث عشرة علبة محتوية على أفلام سينمائية وما أثبتته المعاينة من أن العلبة التي احترق الفيلم الذي كان بداخلها كانت موضوعة فوق البطارية فنشأت عن ذلك شرارة كهربائية أحدثت الحريق - من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان يصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا

( ١٨٣ )

## القضية رقم ٢٤٣٧ سنة ٢٤ سنة القضائية :

تفتيش . الأمر به . انقضاء الأجل المحدد فيه . أثر ذلك . الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله . متى تجوز ؟

إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عايه بطلانه ، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — أحرز جواهر مخدرة « حشيشا » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا — أهان بالقول إليوز باشي سرمد محمد الحارثي معاون مباحث بندر دمنهور والصول حسن محمد ربيع بمباحث بندر دمنهور وذلك أثناء تأديتهما أعمال وظيفتهما وبسببها بأن وجه إليهما العبارات الميينة بالمحضر وذلك أثناء قيامهما بضبطه . وثالثا — تعدى على « عبد الفتاح العربي سلام » البوليس السري بقوة مباحث بندر دمنهور أثناء قيامه بأعمال وظيفته وبسببها بأن طعنه بمطواة بيده وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجهما مدة أقل من عشرين يوما وذلك أثناء قيامه بضبطه . ورابعا — أتلّف عمدا الزجاج المين بالمحضر والملوك لوزارة الداخلية وجعله غير صالح للاستعمال وكان ذلك بقصد الإساءة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات فقررت بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ إحالته إليها لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق به والمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١/٣٦١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤

من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٣٥ منه بالنسبة للتهمة الأولى والمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٦١/١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/٢ للارتباط بالنسبة للتهمة الثلاث الأخيرة بمعاينة المتهم سعد حسن أبوزيتحار بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفت المتهم من المصاريف .

قطعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين الأول إذ قضى برفض الدفع بانعدام أمر التفتيش تأسيساً على أن امتداد سرية الأمر الأول هو بمثابة أمر جديد في حين أن الأمر الأول كان قد فقد مفعوله بانتهاء مدته قبل مدها وقد صدر الأمر الجديد غير مستوف بالجراءات والشروط التي يتطلبها القانون ، والوجه الثاني إذ قضى برفض الدفع ببطلان أمر التفتيش برغم عدم جدية التحريات التي بنى عليها وبرفض الدفع ببطلان الضبط برغم عدم حصوله من معاون المباحث المأذون له به ولا تحت إشرافه ، هذا إلى أن الحكم جاء مشوباً بالقصور حين رد على ما تمسك به الطاعن من تلقيق التهمة ضده من المخبر إبراهيم أحمد خليفه بسبب مشاجرة سابقة بينهما .

وحيث إنه لما كانت انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله . وكانت الاحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور ، وكان الحكم قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة بعد نهاية المهلة المحددة بعشر دقائق وأن التفتيش جرى بعد صدور الإذن بجد مفعول الأمر الأول أسبوعاً آخر وفي خلال هذه المهلة الجديدة ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بانعدام أمر التفتيش استناداً إلى ما تقدم يكون سديداً في القانون ، ولما كان الحكم قد بين أن أمر التفتيش صدر من النيابة



بناء على ما حققته من تحريات ضابط البوليس وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها من شئون سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها ، وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان الضبط بقوله " إن ضابط البوليس قد شهد أمام المحكمة بأن الضبط كان تحت بصره وأيده في ذلك أهوانه مع اختلاف بينهم في أن المسافة بينه وبينهم كانت إما عشر خطوات أو عشرة أمتار إنما بإجماع منهم كان يراهم في ضوء مصابيح المقهى المقابلة لمكان جلوس المتهم " فإن ما يأخذه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون غير سديد . ولما كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن من أن الاتهام ملفق ضده ورد عليه ردا سائغا بقوله " إن المتهم ينكر التهمة ولكنه لا يعلل سبب ادعاء كل هؤلاء الشهود عليه إلا بأنه كانت قد وقعت بينه وبين الشاهد الثاني ابراهيم أحمد خليفه مشادة في بندر البوليس في الليلة السابقة على الحادث بسبب أنه كان قد توجه لزيارة قريب له محجوز هناك فطرده المخبر قماشك وإياه وعلى فرض صحة ما زعمه المتهم فإن التحريات التي قام بها رجال المباحث كانت سابقة على هذه المشادة المزعومة بأكثر من أسبوعين وكذا إذن النيابة الصادر بضبطه وتفتيشه مما ينفي قيام أى رابطة بين اتهامه والمشادة المزعومة ... " لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



( ١٨٤ )

القضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٤ سنة القضائية :

إثبات • اعتراف متهم • الأخذ به على متهم آخر • الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة •  
جائز •

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم آخر متى اطمأنت إليه، ولها  
أن تأخذ بما تطمئن إليه من رواية المتهم المعترف دون أخرى .

### ملوكات

اتهمت النيابة العامة ١ — صادق محروس يونس الشهير بمشمش ٢ — جابر  
مكي سليمان الشهير بجابر الأعور . بأنهما في يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ الموافق  
١٤ من جماد الثاني سنة ١٣٧٢ بتاحية قسم المحمودية محافظة اسكندرية . حازا  
وأحرزا مع آخرين جواهر مخدرة مبينة الكمية والوصف بالمحضر (أفيونا وحشيشا)  
بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام  
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و٢ و٧ و٣٣ ج ٣٥ من المرسوم  
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١ و١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بهذا  
القانون — فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات أسكندرية قضت بحضورها  
عملا بالمواد ١ و٢ و٣٣ ج ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١  
المرافق للقانون بمعاقبة كل من المتهمين صادق محروس يونس وجابر مكي سليمان  
الشهير بالأعور بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما مبلغ ثلاثة آلاف  
من الجنيهات . فطمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال والقصور إذ عول فى إدانة الطاعن الثانى على تحريات رجال الإدارة وعلى ما جاء فى رواية لمنهمة أخرى فى الدعوى من أنه استلم منها كمية من الحشيش ولفها حول وسطه وانصرف بها مع أن ذلك لا يؤدى إلى توافر الركن المادى لجريمة إحراز المخدر ولا إلى التحقق من جوهر المادة الموقول باستلامها بدون تحليلها وإذا استدل على هذا الطاعن بنتيجة تحليل المواد المضبوطة فى مسكن الأول ومسكن اسماعيل محمد مكاوى فى حين أنه لا شأن له بهذه المضبوطات . واعتمد فى إدانته على تحريات رجال الإدارة وهى لا تركز على وقائع معينة ولا تنهض دليلا فى مقام الإثبات كما استند على اعتراف المتهمه نعيمة حسين دون أن يفصح عن الرواية التى آخذها بها من بين رواياتها المتعددة ودون أن يعنى برفع التعارض الجوهرى بينها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وتحدث عن حيازة الطاعن للواد المخدرة فقال " إنه بسؤال نعيمة حسين محمد زوجة المتهم الأول (الطاعن الأول) فى التحقيقات قررت بأن زوجها يشتغل عند جابر مكي سليمان المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وأنه أهملها وتركها دون أن يتفق عليها فشكته إلى المتهم الثانى الذى أفهمها بأنه سيقنع زوجها برعايتها على أن تؤدى له من جازبها خدمة معينة وقد أمرها زوجها بأن تجيب جابر مكي إلى ما طلبه منها وكان هذا الطلب هو السفر معهما من الاسكندرية إلى الريف لتحمل المخدرات وفعلا سافر الجميع

إلى شبين الكوم حيث نزلوا في ضيافة والده المتهم الأول ولما حان موعد عودتهم رافقها المتهم الثاني جابر مكي إلى محطة شبين الكوم حيث اشترى لها تذكرة السفر إلى الاسكندرية وسلمها السلة التي كانت بها المواد المخدرة وأفهمها أن تذهب بها عند وصولها إلى مسكنها على أن يلحق بها بعد ذلك وركب المتهم الثاني نفس القطار ولكن في عربة أخرى ولما أن وصلت إلى المسكن وافاها المتهم الثاني جابر مكي سليمان ومعه اسماعيل محمد مكاوي واستلم جابر مكي بعض طرب الحشيش ولفها حول وسطه وخرج بها كما استلم اسماعيل أقتين من الحشيش أودعهما مسكنه بنفس المنزل ثم عاد ليأخذ الباقي وفي هذا الوقت فاجأهما رجال البوایس أثناء أن كانت تقدم لإسماعيل إحدى طرب الحشيش "ثم قال الحكم بشأن تعيين جوهر المواد المنسوب للطاعن جلبها وتسليمها لنعيمة محمد حسين واستلام جزء منها بأنه "تبين من تقرير المعمل الكيماوى التابع لمصلحة الطب الشرعى أن ما ضبط فى مسكن المتهم الأول وزوجته وما ضبط فى مسكن إسماعيل محمد مكاوي هو من مادة الحشيش المخدرة" ولما كان ما أورده الحكم من ذلك يؤدى إلى ثبوت حيازة الطاعن وإحرازه للمخدر وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم آخر متى اطمانت إليه وكان لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من رواية للتمم المعترف دون أخرى — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا وما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون محاولة لإثارة الجدل فى موضوع الدعوى مما لا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٨٥ )

القضية رقم ٢٤٤٠ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع شرعى . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حاله أو نفيها هو من الأمور الموضوعية .

إن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب محمد عبد الغنى محمد بعصا على رأسه فأحدث به جرحا وضيا بمقدم الجبهة مصحوبا بكسر شرخى فى العظم الجبهى تخلف لديه بسببه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقدان جزء من العظم الجبهى بمساحة ٢,٥ × ٢,٥ سم مما يجعله أكثر تأثرا بالتقلبات الجوية ويعرضه للضاعفات كالتهاب السحايا ونزاعات المخ ونوبات الصرع والجنون وتقلل من كفاءته على العمل بنسبة ١٠ ٪ ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك فى ١٩٥٣/١٢/٢٦ ، وقد ادعى محمد عبد الغنى محمد بحق مدنى قدره مائة جنيه قبل المتهم على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمسادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة أحمد ديس أحمد خليفه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى محمد عبد الغنى خليفه مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أنساب محاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن اترافه بضرب المجنى عليه كان مقرونا بالتمسك بأنه كان عند اعتدائه في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن ماله ، وأن به إصابات تؤيد دفاعه مما يجعل اعتدائه مباحا لا جريمة فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ين واقع الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، عرض لدفاع الطاعن بالذى رده في طعنه — من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ونفاه بما قاله من أن المجنى عليه لم يكن يحمل مطواة عند الاعتداء الذى وقع عليه من المتهم وأن الإصابات التى وجدت بالطاعن هى سحجات بسيطة بأصابع يديه ويمكن حدوثها من تجاذب العصا التى استعملها الطاعن فى الضرب كما قرر شهود الإثبات ، وأن هذا الأخير لم يضبط المجنى عليه فى زراعته كما لم يضبطه متلبسا بالسرقة فيها كما يدعى ، لما كان ذلك — وكان تقدير الوقائع المؤدية لفهم حالة الدفاع الشرعى أو نفيا هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان ما أثبتته المحكمة من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التى استخلصها منها فإنه لا يكون قد أخطأ فى شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

(١٨٦)

### القضية رقم ٢٤٤٣ سنة ٢٤ سنة القضائية :

- ١ — إثبات • شاهد • الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله وأطراح ما عداه • جاز •
- ٢ — إجراءات • منهم في جنحة مرتبطة بجناية • سماعه كشاهد في الجناية بدون حلف يمين • عدم اعتراض محامي الطاعن الحاضر على هذا الإجراء • فقط حقه في الدفع بطلانه •
- ١ — للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ، وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى منها •
- ٢ — إذا كان سماع المتهمين بارتكاب جنحة مرتبطة بجناية كشاهدين في الجناية ، بدون حلف يمين ، قد تم بحضور محامي الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإنه يترتب على ذلك سقوط حقه في الدفع بطلانه •

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد الحميد محمود أبو علي و ٢ — أحمد عبد الرحيم رشوان و ٣ — هاشم حسين عبد الله و ٤ — حافظ حسين عبد الله بأنهم في يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٣٧٢ بناحية أنعيم مركزها مديرية جرجا — المتهمة الأول — ضرب الثالث هاشم حسين عبد الله بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجدارية اليمنى مساحته ١٠ × ٥ سنتيمتر لا يملأ بنسيج عظمى بل بنسيج ليفي مما قد يعرضه للإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظم مما يقدر بنحو ٢٠٪

والمتهم الثاني: أحدث عمدا بالمجنى عليه سالف الذكر الاصابة الأخرى الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما -  
والمتهمان الثالث والرابع أحدثا عمدا بمحمود محمد سليمان الاصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي احتاجت لعلاج أقل من عشرين يوما . وطلبت من غرفة  
الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢  
من قانون العقوبات . فقررت بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٤ إحالتهم إليها  
لمعاقتهم بالمواد سالفه الذكر . وقد ادعى هاشم حسين عبد الله ( المتهم الثالث )  
بحق مدنى قدره مائة جنيه قبل المتهمين الأول والثانى على سبيل التعويض قبلهما  
بالتضامن كما ادعى أيضا محمود محمد سليمان المجنى عليه الثانى بحق مدنى قدره مائة جنيه  
قبل المتهمين الثالث والرابع على سبيل التعويض قبلهما متضامين . ومحكمة جنايات  
سوهاج قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ للأول و ١/٢٤٢ للرابع  
من قانون العقوبات والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات  
الجنائية للثانى والثالث . أولا - بمقابلة عبد الحميد محمود أبو على بالسجن  
لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى هاشم حسين  
عبد الله مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .  
وثانيا - بمقابلة حافظ حسين عبد الله بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وإلزامه  
بأن يدفع للدعى بالحق المدنى محمود محمد سليمان مبلغ عشرين جنيها والمصروفات  
المدنية المناسبة وثلثمائة قرش أتعاب محاماة . وثالثا - ببراءة كل من أحمد  
عبد الرحيم رشوان وهاشم حسين عبد الله مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية  
قبل كل منهما .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو أن الحكم استند في إدانة الطاعن  
إلى شهادة المجنى عليه وشهادة أخيه حافظ عبد الله بأن الطاعن هو الذى أحدث  
العاهة ، وقد أثبت الكشف الطبي أن بالمجنى عليه إصابتين بالرأس إحداها

بالجدارية النينى وهى التى تخلفت عنها العاهة ، وقرر المجنى عليه عند سؤاله بالمستشفى أن الطاعن هو الذى ضربه بعصا على رأسه من الجهة النينى ، وذكر أخوه حافظ فى بلاغه أن المعتدين على أخيه هما الطاعن وآخر ، وقرر فى تحقيق النيابة أن المعتدين هم أربعة من بينهم الطاعن ، ثم عدل عن ذلك وقرر أنهم ثلاثة فقط أحدهم الطاعن ، وشهد بالجلسة بأن الضارين للمجنى عليه هما الطاعن وآخر وأن كلا منهما ضربه مرة واحدة ولم يحدد موضع الإصابة التى أحدثها كل منهما ، فإذا كان الحكم بعد ذلك قد أثبت أن تهمة العاهة ثابتة فى حق الطاعن من شهادة المجنى عليه وأخيه حافظ ، فإنه يكون مخطئا فى الاستدلال لأن هذا الأخ لم يذكر فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أن الطاعن هو الذى أحدث العاهة . هذا إلى أن الحكم أخطأ فى تصوير الواقعة حين ذكر أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فأحدث به جروحا نشأت عن إحداها عاهة مستديمة لأنه يكون قد نسب إلى الطاعن جميع الإصابات التى حدثت بالرأس مع أن المجنى عليه وأخاه لم ينسبا إليه إلا ضربة واحدة فقط ، ولم يرد على لسان أحد من الشهود ذكر لهذه الواقعة التى ابتدعها الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم أنه استند فى إدانة الطاعن بجريمة إحداث العاهة المستديمة إلى ما شهد به المجنى عليه من أن الطاعن ضربه بعصا على رأسه من الجهة النينى فأحدث به الإصابة التى تخلفت عنها العاهة ، وإلى ما قرره أخوه حافظ عيده الله فى التحقيق من أن الطاعن ضرب المجنى عليه على رأسه بالعصا ، وعرض الحكم بعد ذلك لما جاء على لسان حافظ فى مختلف مراحل التحقيق من اشتراك واحد أو أكثر مع الطاعن فى ضرب المجنى عليه وناقش أقواله فى هذا الصدد ثم انتهى — استنادا إلى الاعتبارات التى أوردها — إلى الأخذ بما قرره من أن الطاعن ضرب المجنى عليه وأطرح أقواله بالنسبة إلى من أشركهم مع الطاعن فى ضربه وذكر أن إشراك من عدا الطاعن لم يكن إلا من قبيل المبالغة فى الإتهام مما مفاده أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الطاعن وحده ، لما كان ذلك وكان للحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح



في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى منها، وكان الثابت بالحكم نقلا عن التقرير الطبي أن المجنى عليه إصابته إحداهما جرح رضى بالجدارية اليمنى مصحوب بكسر منخفض متفتت ومتشعب للقبوة - وهو الذي نشأت عنه العاهة المستديرة - والأخرى جرح رضى بمؤخر فروة الرأس من الجهة اليسرى فإنه لا جدوى من نسبة هذه الإصابه الأخيرة إلى الطاعن أو إلى غيره ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه هو الذي أحدث العاهة المستديرة وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه ودان به الحكم ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الواضح من محضر الجلسة أنه لا المجنى عليه ولا أخوه حافظ عبد الله حلف أيمن قبل الادلاء بأقواله التي استند إليها الحكم ووصفها بأنها شهادة ، ولا يبرر هذا الإجراء الباطل أن يكونا متهمين في القضية ، لأن كلا منهما لم يكن متهما إلا بجنحة ضرب مستقلة عن جناية العاهة بحيث كان من الجائز فصل الجناية عن الجنحة ، ولو كانت المحكمة استعملت حقها في الفصل لكان من واجبها تخليف هذين الشاهدين أيمن ، وهذا الواجب لا يزول بسبب نظر تهمة الجنحة مع الجناية سيما وأن المجنى عليه قد قضى ببراءته من تهمة الجنحة التي كانت مسندة إليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المجنى عليه وأخاه حافظ عبد الله قدما إلى محكمة الجنایات بوصفهما متهمين بارتكاب جنحة مرتبطة بجناية ولم يطلب الطاعن بالجلسة فصل الجنحة عن الجناية ، وكان سماع المتهمين المذكورين بدون حلف أيمن قد تم بحضور محامي الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء مما يسقط الحق في الدفع ببطلانه ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٨٧ )

القضية رقم ٢٤٤٤ سنة ٢٤ سنة ٢٤ : القضائية :

إثبات . شاهد . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله في حق متهم وإطراحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جازر .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر .

لله قائلع

اتهمت النيابة العامة ١ — عبد الرحمن محمد كرجان و ٢ — أحمد محمد أحمد كرجان و ٣ — محمد أحمد كرجان . بأنهم في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ الموافق ٣٠ من شوال سنة ١٣٧٠ بناحية الغابات مركز البلينا مديرية جرجا . الأول — ضرب وارث جرجس بطرس عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من وسط العظم المقدمي لم يعلأ بنسيج عظمي مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه لخطر الإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل ومن سعادته وهنائه والتي لا يستطاع تقدير مداها لما قد يطرأ عليها مستقبلا من مضاعفات وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . والثاني والثالث — اشتركا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفقا معه على الضرب ورافقاء إلى مكان الحادث يحمل أولهما عصا ليشد أزره بينما أمسك الثاني بذراعي المجنى عليه ليشل حركته فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت إحالتهم إليها

لحاكتهم بالمواد سائفة الذكر . وادعى وارث جرجس بطرس بحق مدنى قدره مائة جنيه على تبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات للآول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثانى والثالث - ( أولا ) بمعاقبة عبدالرحمن محمد أحمد كرجان بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى وارث جرجس بطرس مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسةائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ( وثانيا ) ببراءة أحمد محمد كرجان ومحمد أحمد كرجان مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لهما .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن .بنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه الشاهد الوحيد فى الدعوى رغم تناقضها - مما دعا المحكمة إلى اطراحها بالنسبة لمتهمين آخرين واستبعاد ظرف سبق الإصرار والترصد ، كما اعتمد فى ذلك أيضا على أقوال الشهود مع أنه لم يشهد أحد غير المجنى عليه بهذا الاعتداء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى واستند فى ثبوتها على أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، ولما كان الحكم إذ عول على أقوال المجنى عليه فى إدانة الطاعن وأسقط هذا الدليل بالنسبة لمتهمين آخرين لم يخطئ فى شئ إذ لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد فى حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطعن إليه منها فى حق متهم آخر - فضلا عن أن الحكم بين العلة فى ذلك وكان غير صحيح ماورد بوجه الطعن من أن الحكم نسب إلى غير المجنى عليه من الشهود رؤية واقعة الاعتداء إذ يبين من الحكم أنه بعد أن بين واقعة الدعوى كما خلاص إليها قرر أنها ثبتت لديه من أقوال الشهود التى أورد مضمونها بما يتفق وما هو ثابت فى الأوراق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١٨٨ )

القضية رقم ٢٤٤٧ سنة ٢٤ سنة ٢٤ : القضائية :

دفاع شرعى . عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟

إن عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدى زادت على الحد الضرورى أو لم تزد عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل فتحى غازى حسن عمدا وذلك بأن طعنه بآلة حادة فى خاصرته اليسرى قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فأحالته إليها بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ لمحاكمته بالمسادين سالفى الذكر . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات كفر الشيخ تنازل الحاضر عن شقيقى المجنى عليه عن الدعوى المدنية للحصول الصلح بين الطرفين . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . أولا - بإثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية والزمته بمصاريفها . وثانيا - بمعاينة المتهم حنفى اسماعيل محمد يوسف بالسجن لمدة خمس سنين وذلك على اعتبار أنه ضرب المجنى عليه بسكين ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى ومع أنها سلمت في حكمها بحصول الاعتداء عليه وأثبت التقرير الطبي تعدد الإصابات به إلا أنها نفت قيام حالة الدفاع الشرعى واستندت في ذلك إلى ما لا يصلح ردا على دفاعه ..

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى وتستعرض أدلتها ثم أورد دفاع الطاعن فقال "وحيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه وقرر أن المجنى عليه كان يعمل نحول أنقار لمقاومة دودة القطن بزراعته وحصلت بينهما مشادة بسبب ما نسبته المتهم للمجنى عليه من إهمال في عمل المقاومة — وقيل بأن المتهم ضربه بقطعة طوب بسبب ذلك — وانصرف من الحقل قبل مواعيد الانصراف وحوالى الغروب أثناء عودته للبلد وجد المجنى عليه مع بغض أقاربه في انتظاره واعتدوا عليه فأراد أن يدافع عن نفسه فأخرج مطواة كانت بحبيه وأمسكها بيده ولما عاد إلى البلدة علم أن المطواة أصابت المجنى عليه وقال إن السيد أبو الفتوح ضربه بعصا على يده اليسرى وعبد العزيز أبو الفتوح ضربه بالعصا على كتفه الأيسر أيضا وسعد عطيه ضربه بقبضة اليد وتقى عن نفسه نية سبق الإصرار ونية القتل وادعى أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه واستشهد على أقواله بشهود تقى سمعوا في التحقيق فأيده بعضهم في روايته وشهد بعضهم بأنه رأى المتهم يضرب المجنى عليه بالمطواة في جنبه الأيسر وقال المتهم بأن المجنى عليه كان يحمل آلة حادة "شقرف" ضربه بها على كتفه مما دعاه إلى استعمال المطواة واستند إلى الكشف الطبي عليه الذى أثبت وجود سيجح رضى بأسفل الساعد الأيسر وكدمات رضية بالظهر". ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى ورد عليه بقوله "أما ما يقال من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى فينبه أن واقعة تر بص المجنى عليه وأقاربه للتم في الطريق لم تثبت كما لم يثبت أن المجنى عليه اعتدى على المتهم اعتداء يبرر اعتداء المتهم على المجنى عليه وعليه

فالقول بقيام حالة الدفاع قول في غير محله ، ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم استند في نفي حالة الدفاع الشرعي إلى أن واقعة تربص المجنى عليه وأقاربه للطاعن في الطريق لم تثبت كما أنه لم يثبت أن المجنى عليه اعتدى على الطاعن اعتداء يبرر اعتداء الطاعن عليه ، وكان ما ذكره الحكم من ذلك لا يصلح ردا لنفي حالة الدفاع الشرعي إذ ثبوت عدم التربص لا ينفي وجوب المجنى عليه وأقاربه وقت حصول الاعتداء كما أن بساطة الإصابات التي حصلت بالطاعن نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفي أن المجنى عليه هو الذي كان البادئ بالعدوان — لما كان ذلك — وكان عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت على الحد الضروري أو لم تزد عليه ، فإن الحكم إذ نفي قيام حالة الدفاع الشرعي لما ذكره من أسباب يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
ومحمود إسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن المستشارين .

( ١٨٩ )

القضية رقم ٢٤٥١ سنة ٢٤ قضائية :

تعويض . الضرر الذي يصالح أساسا للطالبة به . يلزم أن يكون محققا .

لأن احتمال حصول الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض ، بل يلزم تحققه .

### الوقائع

دعيت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في التوصل إلى الاستيلاء على كمية  
البضائع المبينة بالمحضر والملوكة لشركة كوتاريلى ، وكانت ذلك باستعمال  
طرق احتيالية بأن اصطنع فائورة مزورة دون أن يكون لها صورة بالدفترو قام  
بتقديمها إلى المستخدم العمومي المختص حتى يتمكن من الحصول على البضائع  
من الشركة لنفسه دون أن يدفع قيمتها ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل  
لإرادته فيه هو اكتشاف الجريمة قبل تسليمه البضائع ، وطلبت عقابه بالمواد  
٤٥ و ٤٧ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . وأمام محكمة بندر المحلة الجزئية التي  
سمعت الدعوى - ادعى بحق مدنى محمود المغرقى وطلب الحكم له قبل المتهم  
بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، كما دفع المتهم بعدم قبول هذه  
الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، والمحكمة المذكورة أنهت سماع الدعوى  
بوقضت حضوريا ، عملا بمواد الاتهام مع المادتين ٥٥ ج ١ و ٥٦ ج ١ المعدلة  
عقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة  
ن لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ورفض الدفع بعدم قبول

الدعوى المدنية وبقبولها وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية عشرة مليارات والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

### المحنة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع ، وأخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع دفاع الطاعن ، وإذا اعتبرت تقديم الفاتورة من الأعمال الاحتمالية ، مع أنها لا تحمل أى توقيع مزور ، وإذا اعتبرت المدعى المدنى ذا صفة فى الدعوى ، مع أنه لا صلة له بالجريمة ولم يقع عليه ضرر يبرر القضاء بالتعويض .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة النصب التى دان الطاعن بها ، و انتهى إلى أن الفاتورة المزورة اصطنعها الطاعن ، وقد خدعت أمين الخزن ، وكان من شأنها لولا حصول المراجعة أن يتمكن الطاعن من الاستيلاء على البضاعة الواردة فيها ومن ثم يكون الحكم إذ اعتبرها مظهرا خارجيا تتحقق به الطرق الاحتمالية التى وقعت من الطاعن ، لم يخطئ فى القانون . ولما كانت المحكمة لم تمنع الطاعن من إبداء دفاعه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى الجنائية يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .



ولما كان احتمال حصول الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم تحققه ، وكان الثابت في الحكم أن البضاعة لم تسلم إلى الطاعن ، ومن ثم فلم يحصل ضرر لأمين المخزن المدعى بالحق المدني ، فإن الحكم إذ قضى بتعويض عن ضرر لم يقع فعلا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية ورفضها .

( ١٩٠ )

القضية رقم ٢٤٥٦ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

دفاع . طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى لضمها . عدم تمسك المتهم بطلبه في جلسة المرافعة واكتفاؤه بإنكار التهمة . هذا يعتبر تنازلا ضميا عن الطلب المذكور .

إذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع أعان المتهم طلب إلى المحكمة ضم محضر شكوى أشار إليه ، فقررت المحكمة التأجيل لضمه ، ولكنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة ، بل اكتفى بإنكار التهمة المستندة إليه ، فإن هذا يعتبر منه تنازلا ضميا عن طلب ضم المحضر المذكور .

### الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في سرقة الحديد المبين بالمحضر والملوك لشركة قنال السويس وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه حال محاولته ارتكاب الجريمة ، حال كونه عائدا ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضور باعمال بمواد الاتهام المذكورة بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٤٣٢ سنة ١٩٥٤ ، ومحكمة بورسعيد الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور ، إذ دانه بجريمة الشروع في السرقة دون أن يحقق ما دفع به الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية من أن قطعة الحديد ، التي نسب إليه الشروع في سرقتها إنما هي ملكه ، وليست ملكا لشركة قنال السويس ، وأنه انتشلها من البحر ، مع أنه استند في ذلك إلى المحضر رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٥٣ إدارى قسم الميناء ، وقال إن ممثل شركة قنال السويس أقر فيه بأن قطعة الحديد ليست ملكا للشركة المذكورة ، ولم يمانع في تسليمها للطاعن ، وطلب ضم هذا المحضر وقررت المحكمة بضمه ، إلا أنها قضت في الدعوى بعد ذلك قبل أن يضم المحضر ودون أن تحقق دفاع الطاعن أو تشير إليه في حكمها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الدرجة الأولى قد تعرضت لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن ، وتبين لها بعد أن أجرت تحقيقا فيه عدم صحته للأسباب السائفة التي أوردتها في حكمها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم محضر الشكوى الذي أشار إليه فقررت المحكمة التأجيل لضمه ، ولكنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة بل اكتفى بإنكار التهمة المستندة إليه ، مما يعتبر منه تنازلا ضمنيا عن طلب ضم هذا المحضر — لما كان ما تقدم ، فلا وجه لما يشير الطاعن من أن الحكم قد أخل بحقه في الدفاع ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٩١ )

## القضية رقم ٢٤٥٩ سنة ٢٤ سنة القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . يشترط للعقاب عليه علم المتهم بيوم البيع وتعديه عرقلة التنفيذ .

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع ، وأن يتعمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يبدد الأشياء المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح مصلحة الضرائب ، وذلك بأن لم يقدمها يوم البيع لإضرارا بالحاجز وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز أسبوط الجزئية قضت بحضوريا بخمسة المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ ، وذلك عملا بمادتي الاتهام المطلوب محاكمته بهما ، فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية حكمت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات من اليوم . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور ، ذلك بأن الدفاع عنه أنكر علمه باليوم المحدد للبيع ، وطلب من محكمة أول درجة إعلان مندوب مصلحة الضرائب لمناقشته في ذلك ، ولما حضر ناقشته المحكمة وأجلت نظر الدعوى مرارا ليقديم المندوب المذكور ما يدل على إعلان المتهم بيوم البيع ، ثم أصدرت حكما بالإدانة دون أن ترد على دفاع الطاعن أو تقيم الدليل على علمه بيوم البيع ، واستدعت محكمة ثاني درجة الشاهد وناقشته فقرر أنه أرسل

إلى الطاعن خطابا ، فاكثفت المحكمة بذلك ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي ، دون أن تناقش الشاهد فيما إذا كان هذا الخطاب قد تسلمه الطاعن وتحقق من ذلك بالاطلاع على ما يفيد استلامه إياه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية أن الدفاع عن الطاعن طلب منذ الجلسة الأولى استدعاء مندوب مصلحة الضرائب ولما حضر ناقشته المحكمة فيما إذا كان المتهم قد أعلن باليوم المحدد أخيرا للبيع وهو يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فأجاب بأن المتهم يعلن بالبريد وتعمد بإحضار ما يثبت ذلك ، وقد أجلات المحكمة القضية عدة مرات لتقدم مصلحة الضرائب الأوراق الدالة على إعلان المتهم بيوم البيع ، ولكنها لم تقدم شيئا ، ثم قضت المحكمة بالإدانة ، وأمام المحكمة الاستئنافية أعيد سماع الشاهد وسئل عن كيفية علم المتهم بالتاريخ المحدد للبيع فاقصر في إجابته على أن خطابا أرسل إليه من المصلحة ، وبعد ذلك قضت المحكمة بتأييد حكم محكمة أول درجة بإدانة المتهم لأسبابه ، دون أن تتحدث بشئ عن علم الطاعن باليوم المحدد للبيع — لما كان ذلك ، وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع ، ويتمتع عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات ، وكان ما قرره الشاهد من أن خطابا أرسل من مصلحة الضرائب إلى الطاعن ، لا يفيد بذاته — إن صح — إرسال هذا الخطاب وأنه وصل إلى الطاعن وعلم منه بيوم البيع ، كما أن الحكم لم يبين حصول علم الطاعن بطريق آخر ، بل أغفل التحدث عن ذلك ، وأيد حكم محكمة أول درجة بالإدانة لأسبابه — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .



( ١٩٢ )

القضية رقم ٢٤٦٤ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

ترصد . توافره مهما تكن مدة التريص ومهما يكن مكانه .

إن العبرة في قيام التريص هي بتريص الجاني وترقبه للجنى عليه مدة من الزمن  
تصرت أم طالت ، في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الاعتداء عليه ،  
دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التريص في مكان خاص بالجاني نفسه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - كامل فاضل عمر (الطاعن) و ٢ - حمدي فاضل  
عمر و ٣ - محمد مجد متولى بأنهم في يوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٣ الموافق ٣٠ من  
ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ بتاحية نجم العرب تبع أولاد نجم بهجوره مركز نجع حمادي  
مديرية قنا ( أولا ) المتهم الأول ضرب عمدا محمد سقاو فأحدث به الإصابات  
المليئة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها  
هي فقد جزء من عظام قبوة الجمجمة ان يملأ بنسيج عظمي مما يعتبر نقطة ضعف  
تعرضه لخطر الإصابات الخفيفة والتغيرات الجوية وضربات الشمس والتهابات  
السحايا ونحراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو  
كان المخ محميا بالعظام مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها تقلل من كفايته  
على العمل ومن سعادته وهنائه ، ولا يستطيع تقدير مداها نظرا لما قد يطرأ عليها  
مستقبلا من المضاعفات الخطيرة سالفة الذكر ، وكان ذلك مع سبق الإصرار  
والتريص . ( وثانيا ) المتهمون الثلاثة ضربوا أمائل حسن فراج أحدثوا بها  
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عن إحداها عاهة  
مستديمة يستحيل برؤها هي إصابة بنصر يدها اليسرى القيد الكمي بحركة ثني  
المفصل السلامي العلوي وتأثير قوة قبضة اليد بنسبة ٤٠٪ ، وكان ذلك مع سبق  
الإصرار والتريص . ( وثالثا ) المتهمون الثلاثة أيضا ضربوا عمدا محمد سقاو موافا

فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وطلبت النيابة من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك ، وادعى بحق مدنى ١ — أمائل حسن فراج و ٢ — أحمد محمد سقاو وطلب كل منهما الحكم له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة — المدعية الأولى قبل المتهمين الثلاثة ، والمدعى الثانى قبل المتهم الاول وحده . ومحكمة جنايات قضا سمعت الدعوى وقضت حضوريا فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ( أولا ) بمعاقبة كامل فاضل عمر بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى المسندة إليه عملا بالمادة ١/٢٤٠ و ٢ من قانون العقوبات ، وإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية أحمد محمد سقاو ، وافي مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وبرأته من التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبله من أمائل حسن فراج وإلزامها بمصاريفها بالنسبة له وذلك عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . ( وثانيا ) بحبس كل من حمدى فاضل عمر ومحمد محمد متولى شهرا واحدا مع الشغل عن التهمة الثانية المسندة إليهما وإلزامهما بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعية بالحقوق المدنية أمال حسن فراج عشرين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك تطبيقا للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات إذ أخذتهما المحكمة بالقدر المتيقن من الجريمة وهو إحداث الاصابات التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وبتغريم كل منهما مبلغ ثلاثمائة قرش عن التهمة الثالثة المسندة إليهما عملا بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات . فطعن المحكوم عليه الأول وحده فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار إذ استند إلى الضغينة الناشئة عن التنافس على الزواج بين المحبني عليه والطاعن ، مع أنها لا تصلح أساسا للقول بتوافر سبق الاصرار ، وإذا استند في التدليل على توافر ظرف التردد بوقوف الطاعن يحمل فاسا في طريق المحبني عليه ، مع أن الطاعن والمحبني عليه يقيان في منزلي متجاورين ، وكان الطاعن يقف أمام منزله حاملا الفأس التي يستعملها في الزراعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستظهر توافر ظرفي سبق الاصرار والتردد مما شهد به المحبني عليه من أنه شاهد المتهم واقفا أمام منزل بهيج عمر أثناء توجهه إلى منزله لبدال ثيابه ، ولما عاد من منزله وجده لا يزال متربصا له ، وقد أعد فاسا انهال بها على رأسه لما بينهما من ضغينة ، إذ تزوج هو بفتاة كان يرغب الطاعن في زواجها — ولما كان ما أورده الحكم من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه من توافر سبق الاصرار والتردد لدى المتهم ، وكانت العبرة في قيام التردد هي في تربص الجاني وترقبه للمحبني عليه مدة من الزمن قصرت أم طالت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه ، وكان لاجدوى للطاعن مما يثيره في هذا الشأن ما دامت العقوبة الموقعة عليه داخلية في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل من غير سبق إصرار ولا تردد — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٣)

## القضية رقم ٢٤٦١ سنة ٢٤ سنة القضائية :

تزوير في ورقة رسمية . موظف مختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها . توقيعه على الصورة التنفيذية لحكم يجعلها ورقة رسمية سواء أكان حررها بنفسه أم بواسطة غيره .

إن توقيع الكاتب المختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها ، على صورة تنفيذية قدمها إليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية ، ولا يهم بعد ذلك إن كان ذلك الموظف قد حرر تلك الصورة بيده أو استعان في تحريرها بغيره ، أو عهد إلى غيره بكتابتها مادام الأصل فيها أن تصدر عنه ومادام توقيعه على الصورة المذكورة قد أعطاه صفتها الرسمية مما يجعل التزوير فيها معاقبا عليه (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو أحمد حسن طابع الكاتب بمحكمة الجيزة الابتدائية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو الصورة التنفيذية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٠٥ سنة ٤٨ مدنى كلى الجيزة حال تحريره المختص بوظيفته ، وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الصورة التنفيذية للحكم المذكور عبارات ليست واردة به وقدم الصورة المزورة لأحمد حسن طابع الذى اعتمدها ووقع عليها وذيلها بالصيغة التنفيذية ، فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وثانيا : استعمل المحرر الرسمي المزور موضوع التهمة الأولى مع علمه بتزويره بأن قدمه لمكتب الشهر العقارى ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٣/٤٠ و ٢١١ و ٢١٣ و ٣١٤ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوره يا بمعاينة المتهم بالحبس مع

(١) قررت المحكمة المطعون فى حكمها هذه القاعدة وقد أقرتها عليها محكمة النقض .



الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم وذلك عن اتهمتين المستندتين إليه عملاً بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١٣ و ٢/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، وقد تعدلت المادة الأخيرة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بتهمة الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية في جريمة التزوير المعنوي المعاقب عليه بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات قد اخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر العبارة موضوع التزوير محررة بواسطة الموظف المختص ، مع أنه لم يكتبها بنفسه . وإذا قال بتوافر القصد الجنائي ، في حين أن العبارة التي حصل تغييرها لا تفيد الطاعن شيئاً ، وبالتالي لا تقوم معها نية استعمال المحرر فيما زور من أجله ، هذا إلى أن الحكم شابه قصور في البيان ، إذ لم يوضح طريقة استعمال المحرر وعلاقته بالعبارة موضوع التزوير ، وأخطأ في الاستناد إذ نسب إلى الطاعن أنه راجع صورة الحكم مع كاتب المحكمة أحمد طابع ، خلافاً لما شهد به عزيز بسطوروس من أنه هو الذي قام بهذه المراجعة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة خرجت عن ولايتها إذ تعرضت لما ليس من اختصاصها في قولها إن الدكتور محمد الشنواني وزوجته اشتريا الأرض من المالككة جمعية الرهبان .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، ودلل عليها بما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وتعرض لما تمسك به الطاعن من أن الصورة التنفيذية موضوع التزوير لم تكتب بيد الموظف المختص بتحريرها ، ورد عليه بقوله : " إن هذا القول مردود بأنه ما دام أن أحمد حسن طابع هو الكاتب المختص في محكمة الجيزة بتحرير صور الأحكام ومراجعتها فإن توقيعها على الصور التنفيذية المشار إليها

والتي قدمها إليه المتهم على ماسلف بيانه واعتياده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية ولا يهم بعد ذلك إن كان ذلك الموظف قد حرر تلك الصورة بيده أو استعان في تحريرها بغيره أو عهد إلى غيره بكتابتها مادام الأصل فيها أن تصدر عنه وما دام توقيعها على الصورة المذكورة قد أعطاها صفتها الرسمية مما يجعل التزوير فيها معاقبا عليه ، وإذ كان المتهم قد ساهم في تحرير تلك الورقة الرسمية المزورة على الصورة السابق بيانها فإنه يعتبر شريكا في الجريمة ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سديدا في القانون ، وكان الحكم قد رد على ما تمسك به الطاعن من أنه كتب في الصورة التنفيذية بحسن نية عبارة ( أن المدعى عليه الثاني أدخل في الدعوى لأنه سبق أن استأجر جزءا من العقار ) بدلا من ( أن له تسجيلا على العقار ) ، ودلل على توافر قصده الجنائي بأن قول الطاعن في ذلك " مردود بما شهد به كل من أحمد حسن طابع وهزيب سطوروس بولس على ما سبق بيانه تفصيلا من أن المتهم قصد تغيير الحقيقة في صورة الحكم التنفيذية على النحو المشار إليه آنفا ، وأنه تعمد التزوير في تلك الصورة ، ولأنه هو باعترافه في التحقيقات الذي أشار على الأستاذ المحامي الذي باشر القضية رقم ٤٠٥ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى الجيزة نيابة عنه أن يدخل جمعية راهبات قلبي يسوع ومريم الأقدسين في الدعوى لوجود تسجيل على العين المتنازع عليها باسم تلك الجمعية فلا بد وأن تلك العبارة تسترعى نظره عند كتابته لصورة الحكم التنفيذية ، ولا تمر عليه دون أن يلتفت إلى أى إحداث تغيير فيها " — ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك يدل بذاته على أن الطاعن تعمد تغيير صفة أحد الأخصام في الحكم كونه " صاحب تسجيل على العين المتنازع عليها " إلى كونه " مستأجرا لها " ويتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير التي دين الطاعن بها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دال على توافر جريمة استعمال المحرر المزور في حق الطاعن بما استخلصه من شهادة الدكتور محمد السيد الشنواني من أنه اشترى هو وحرره السيدة نازلى محمد فهمى أرضا فضاء من الوكيل عن مالكتها جمعية راهبات قلبي يسوع ومريم القديسين وأنه عندما توجه إلى مكتب الشهر العقارى لمباشرة إشهار عقد البيع ، وجد أن المتهم قدم طلبا إلى مكتب الشهر العقارى قيد برقم ٣٩٦١

لشهر حكم صادر له في القضية رقم ٤٠٥ سنة ١٩٤٨ مدني كلى الجيزة يثبت ملكيته إلى العين المباعة له ولحرمه من الجمعية المذكورة ، وأن صورة الحكم التنفيذية المقدمة من الطاعن للشهر العقاري جاء بها أن الجمعية المشار إليها أدخلت في الدعوى لأنها سبق استأجرت جزءا من العقار ، في حين أن العبارة الحقيقية الثابتة بنسخة الحكم الأصلية ، هي أن الجمعية أدخلت لأن لها تسجيلا على هذا العقار ، وكان هذا الذي ذكره الحكم كافيا في بيان توافر جريمة استعمال المحرر المزور في حق الطاعن ، وعلاقة هذا الاستعمال بالعبارة موضوع التروير ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن راجع صورة الحكم التنفيذية مع كاتب المحكمة أحمد طابع ، له أصله فيما أخذه به الحكم من شهادة هذا الأخير ، وكان ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محاولة جدل في موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، وكان ما جاء بالحكم من أن الدكتور محمد الشنواني وحرمة " اشتريا أرضا فضاء من الأستاذ خليل بولاد المحامي بوصف كونه وكيلًا عن المالكة بجمعية راهبات قلبى يسوع ومريم القديسين " إنما كان سردا لأقوال الدكتور محمد الشنواني دون التعرض للملكية ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، وضوحا .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

( ١٩٤ )

### القضية رقم ٦٨ ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

مواد مخدرة . حكم . تسببه . مجال توقيع كل من العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين  
٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استناد الحكم بالعقوبة المنصوص عليها  
في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور إلى عدم ثبوت قصد الاتجار دون بيان العناصر التي  
تفيد أن الإحراز كان للتعاطى . قصور .

الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١  
لسنة ١٩٥٢ على كل من أحرز مخدرا ، ولا يلزم لتوقيعها ثبوت قصد الاتجار ،  
أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من حالات  
الإحراز وهي التي يثبت فيها أن القصد منه هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .  
وإذن متى كان الحكم إذا انتهى إلى أن إحراز المتهم للمخدر إنما كان بقصد  
التعاطى ، قد استند إلى أنه لم يثبت لدى المحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار  
دون أن يبين العناصر التي تفيد أن الحيازة كانت للتعاطى فإنه يكون قد استند  
إلى ما لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يكون قاصرا قصورا يعيبه  
بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز جواهر مخدرة " حشيشا "   
بقصد الاتجار وبدون مسوغ قانونى . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة  
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ جوالأخيرة و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١



لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول المرافق . فقررت بذلك . نظرت محكمة جنایات دمنهور هذه الدعوى ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم عبد الله زيدان رخا بالحبس مع الشغل لمدة ستين وتغريمه ٥٠٠ ج ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفته من المصاريف ، وذلك على اعتبار أن الإحراز كان للتعاطي . وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ حصلت النيابة على شهادة من قلم كتاب نيابة دمنهور الكلية تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني . فأعلنها قلم الكتاب بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بإيداع الحكم مختوما ، فقررت بالظعن فيه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعة تنحى على الحكم المطعون فيه ، خطأ في تطبيق القانون وقصورا في التسبيب ، وفسادا في الاستدلال ، ذلك بأن الفعل المسند إلى المطعون ضده يكون جريمة إحراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وتنطبق عليه المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وأن القضية غنية بالأدلة على أن الإحراز لم يكن بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فكمية المخدرات المضبوطة كبيرة ، فضلا عن أن المطعون ضده أنكر التهمة ورغم ذلك طبقت المحكمة المادة ٣٤ من القانون آنف الذكر فائلا إن الإحراز كان للتعاطي معتبرة أن إيقاع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ لا يكون إلا إذا كان الإحراز بقصد الاتجار مع أن القانون يغلظ العقوبة على مجرد الإحراز ، واقتصرت المحكمة على القول بأنها ترى من ظروف الدعوى وملايساتها أن الإحراز كان للتعاطي من غير أن تبين الأدلة على ذلك فضلا عن أن الوقائع المطروحة أمامها لا يمكن أن تؤدي عقلا إلى ما انتهت إليه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضده بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار بدون ترخيص وطلبت النيابة معاقبته

بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ نقضت المحكمة بمعاينة المطعون عليه بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه ٥٠٠ ج والمصادرة بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر تأسيسا على : " أنه لم يتم دليل مقنع لدى المحكمة على أن الاحراز كان للإتجار وإنما الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها أن الاحراز كان للتعاطى " . ولما كانت واقعة الدعوى كما استخلصها الحكم هى : " أنه بعد عشاء ليلة الحادث بينما كانت قوة من رجال الحفظ بقيادة اليوزباشى إبراهيم رضوان سالم وكيل فرع إدارة مكافحة المخدرات . . . فى طريقها إلى تنفيذ إذن صادر من النيابة بضبط أحد المتهمين بالأتجار فى الجواهر المخدرة إذ أبصر ضابط المباحث المتهم عبد الله زيدان رخا ( المطعون عليه ) قادمًا يجرى من خلف أحد المراحيض العمومية ويده اليمنى فى جيب جلبابه الأيمن ويده اليسرى ممسكة بالجيب من الخارج وما أن وقع بصر المتهم على الضابط حتى أخرج من جيبه شيئا وألقاه على الأرض فسارع بضبطه وجمع ما ألقى على الأرض فإذا به مخدر حشيش ثم فتشه . . فمثر بجيب الجلباب الأيمن على قطعتين أخريين من ذات النوع . . . وثبت من فحص الجوهر المخدر كيميائيا أنه من الحشيش ٢٦,٦ جراما كما عثر بمنقوع جيب جلباب المتهم الأيمن على آثار حشيش . . . وأنكر المتهم التهمة " . وكان الأصل هو توقيع العقوبة الواردة فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على كل من أحرز مخدرا . أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة من حالات الاحراز هى التى يثبت فيها أن القصد منه هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . لما كان ذلك . وكان الحكم إذ انتهى إلى أن إحراز المطعون عليه للمخدر إنما كان بقصد التعاطى ، قد استند إلى أنه لم يثبت لدى المحكمة أن الاحراز كان بقصد الاتجار وكان غير لازم ثبوت هذا القصد لتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٣ من المرسوم سالف الذكر بل يكفى لتوقيعها مجرد الاحراز ، وكان الحكم لم يبين العناصر التى تفيد أن الحيازة كانت للتعاطى فانه يكون قد استند إلى ما لا يودى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥)

القضية رقم ٢٤٧٢ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

إثبات . شاهد . الأخذ بقوله في مرحلة من مراحل التحقيق والالتفات عن قوله في غيرها .  
الأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها واطراح ما عداه . جائز .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقوله للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق وتلتفت  
عن قوله في غيرها ، كما أن لها أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها وتطرح  
ما عداه ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : ضرب عبد اللطيف محمد  
موسى بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت  
عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجدارى الأيسر ان  
يملاء بنسيج عظمي مما يعتبر نقطة ضعف تعرض المصاب لخطر الإصابات  
البسيطة وضربات الشمس ونحراجات المخ والتهابات السحايا ونوبات الصرع  
والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام مما يقلل من كفاءته  
على العمل ومن سعادته وهنائه ولايستطاع تقدير مدى العاهة لما قد يطرأ مستقبلا  
من المضاعفات سالفه الذكر . والمتهم الثاني : ضرب المجنى عليه المذكور فأحدث  
به الإصابة الأخرى الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية  
مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة التهما على محكمة الجنايات  
لمعاقبة الأول بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات و ١/٢٤٢ من نفس القانون  
للتاني . فقررت بذلك . وقد ادعى المجنى عليه عبد اللطيف محمد بحق مدنى قبل  
المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه تعويضا . نظرت محكمة جنايات سوهاج  
هذه الدعوى ثم قضت بحضورها بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ -  
عملا بمادتي الاتهام - بمعاقبة طابع عبد اللاه عيسى بالسجن لمدة ثلاث سنوات



و بمعاينة قديرى طابع عبد الله بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى عبد اللطيف محمد موسى مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى " قديرى طابع عبد الله " وإن كان قد قدم الطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم لطلعته أسبابا فىكون غير مقبول شكلا .  
وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو القصور والفساد فى الاستدلال إذ بنى الحكم المطعون فيه قضاءه بثبوت الواقعة فى حق الطاعن على شهادة محمود عبد الغنى مع أن شهادته مضطربة متخاذلة لا يصح الاطمئنان إليها وبيان ذلك أن المجنى عليه قرر فى بلاغه للعمدة أن محمود عبد الغنى عندما حضر إلى محل الحادث كان الاعتداء قد انتهى وقرر محمود عبد الغنى فى تحقيق النيابة أنه عندما بلغ محل الحادث رأى المجنى عليه ممسكا بالطاعنين . ثم أفلت الطاعن الثانى وضربه على كتفه بفأس كما ضربه الطاعن الأول بفأس على رأسه . وفى شهادته أمام المحكمة أغفل واقعة التماسك والإفلات . وقرر أنه رأى الطاعن الثانى يضرب المجنى عليه على ذراعه وأثبت الكشف الطبى أن هذه الإصابات فى الكتف الأيسر . ومع ذلك أغفل الحكم الإشارة إلى هذا التضارب وإذ كان الحكم قد استدل فى الإثبات بشهادة الشاهد المذكور وشهادة المجنى عليه . وتبين أن شهادة أحدهما متخاذلة . فإن الاستدلال يكون فاسدا ومبطلا للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى . وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — ومن هذه الأدلة — ما شهد به المجنى عليه من أنه على أثر مشادة وقعت بينه وبين الطاعنين



بسبب نزاع على وضع يد ضربه الطاعن الثاني بفأس على كتفه الأيمن ثم ضربه الطاعن الأول بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة وذلك على مرأى من الشاهد محمود عبد الغنى الذى كان قادمًا وقتئذ إلى مكان الحادث . وما شهد به محمود عبد الغنى من أنه توجه في صباح يوم الحادث نحو الأرض المتنازع عليها وقبل أن يصل إليها بنحو سبعة أو ثمانية أمتار أبصر بالطاعن الثاني يضرب المجنى عليه بفأس على كتفه الأيمن . والطاعن الأول يضربه بفأس على رأسه ثم ولى هاربا . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق . وتلقت عن قوله في غيرها . كما أن لها أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها وتطرح ما عداه . إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه . فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٩٦ )

القضية رقم ٢٤٨٧ سنة ٢٤ القضاية :

. أمر حفظ . حفظ النيابة لبلاغ معين . قد يكون ضميا . مثال .

إن حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة إلى إصدار قرار خاص به ، ما دام الحفظ ينتج حتما وبطريق اللزوم العقلي من هذا التصرف كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فإنه يتضمن حتما حفظ الدعوى ضد المبلغ في حقه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا - قذف في حق موظف عمومي وهو البكاشى كامل سالم مأمور قسم السويس بسبب أداء وظيفته وكان ذلك مع

سوء القصد . وثانيا - أخبر إحدى السلطات العامة وهي النيابة العامة بأمور كاذبة مع سوء القصد . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١١ و ٣٠ و ٣٠٣/٢ و ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى الجاشي كامل سالم بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . نظرت محكمة جنح السويس الجزئية هذه الدعوى ثم قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣/٢ و ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . وإلزامه بأن يدفع إلى المدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة السويس الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع . أولا - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة القذف وبراءته منها . وثانيا - بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة الثانية وذلك بوقف العقوبة المقررة بها ابتدائيا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصروفات جنائية . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وثالثا - فيما يختص بالدعوى المدنية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزم المتهم بمصروفاتها الاستئنافية . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

### الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر تهمة البلاغ الكاذب ثابتة في حق الطاعن لعجزه عن إقامة الدليل على ما ادعاه في حق المأمور مع أنه كان يجب على المحكمة أن تحقق الوقائع موضوع البلاغ تحقيقا تقتنع منه بكذب أو صدق ما جاء به ، ولا يصح القول بأن عجز المبلغ عن إثبات ما بلغ به يجعل بلاغه كاذبا إذ العبرة بحقيقة الواقع ، كما أن المأمور اعترف فعلا في التحقيقات ببعض الوقائع الواردة بالبلاغ .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة

التي دان الطاعن بها ، وأورد في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان الحكم الاستثنائي قد تناول التحقيق الذي أجرى بشأن البلاغ ، وانتهى إلى أنه أثبت كذب الوقائع التي أبلغ عنها الطاعن ، وأنه لم يظهر أن هناك سوقا سوداء بل بالعكس تبين أن الأشخاص الذين قال عنهم الطاعن إنهم يقيمون هذه السوق بدون ترخيص وأنهم على صلة بالمجنى عليه ، تبين أنه مرخص لهم بالاتجار وبإشغال الطريق ، وأنه لا علاقة لهم بالمأمور ، وأن الأخير سعى جهده في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الباعة الجائلين . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى . وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تصح إثارتها أمام محكمة النقض . هذا إلى أن المحكمة غير مكلفة بإثبات كذب الوقائع التي تناولها بلاغ الطاعن وهو المكلف أصلا بإثباتها ، وقد أثبت الحكم عجزه عن تقديم هذا الإثبات .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن ، أن إجراءات المحاكمة شابها بظلال أثر في الحكم ، إذ وجهت النيابة إلى الطاعن أثناء التحقيق تهمة البلاغ الكاذب قبل أن تفصل في بلاغه بالحفظ ، ولو أنها أصدرت فيه قرارا لكان له أن يطعن فيه ، وهذا الوجه مردود بأن حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة إلى إصدار قرار خاص به ، ما دام الحفظ ينتج حتما وبطريق اللزوم العقلي من هذا التصرف ، كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق ، فإنه يتضمن حتما حفظ الدعوى ضد المبلغ في حقه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم قد شابته القصور إذ لم تبين المحكمة قصد الطاعن من التبليغ وأنه أقدم عليه بنية الإضرار بمن بلغ في حقه وأنه لا يكفي أن يكون الطاعن قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ بها بل يجب توافر العنصرين معا ، وليس في قيام أحدهما ما يفيد حتما قيام العنصر الآخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، فيما قضى به عن تهمة البلاغ الكاذب ، قد تمحدا عن ركن القصد الجنائي بعنصريه فذكر



أن الطاعن أقدم على تقديم بلاغه وهو علم بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متويا السوء والاضرار بمن بلغ في حقه ، ودالا على توافر الأمرين معا بأدلة سائغة ، منها ما استظهره الحكان من أن الطاعن طلب نقل المحنى عليه ، وكان يهدف من البلاغ إلى تشويه سمعته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٧)

القضية رقم ٢٤٧٥ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

تجنيح جناة . إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ١٥٨/٢ و ١٧٩/٢ ج .  
للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الفرض من ذلك . عدم تأثير الإحالة على طبيعة الجريمة .  
عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ ع :

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أجاز بالمادتين ١٥٨/٢ و ١٧٩/٢ إحالة بعض الجنائيات إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أنها قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخنفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جناية إلى جنحة ، وإنما أراد تخفيف العبء عن محاكم الجنائيات بإعفاؤها من نظر بعض الجنائيات التي تقتضى أحوالها استعمال الرأفة ، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وإن كان يوجب عليها أن تتبع في الفصل فيها الإجراءات المقررة في مواد الجنح عملا بالمادة ٣٠٦/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه لا يترتب عليه أن تفقد الجناية طبيعتها ومقوماتها أو ألا تلتزم محكمة الجنح في قضائها الحدود الميمنة في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند النزول بالعقوبة ، وإذن فالحكم الذي يقضى بالحبس لمدة تقل عن ثلاثة شهور في جناية



عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

### الوقت

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : شرع في قتل منجى محمد الجمل عمدا بأن طعنه بسكين قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح كفر الدوار الجزئية هذه الدعوى بعد أن قررت فرفة الاتهام إحالتها إليها - ثم قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتليد الحكم الغياب المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتمديد الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك عملا بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ حصلت النيابة على شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ، فقررت بالطعن فيه بطريق النقض في ١٧ من نفس الشهر فأعلنها قلم الكتاب في ٢٢ منه وقدمت الأسباب في نفس التاريخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بمماقية المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد في جريمة الشروع في القتل العمد التي دانه بها قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بالعقوبة إلى ما دون الحد المقرر بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضده بجريمة الشروع في القتل العمد المستندة إليه وقض بتعديل العقوبة المحكوم عليه بها ابتدائيا والاكتفاء بحبسه شهرا واحدا مع الشغل مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات استنادا إلى أن المحكمة تملك النزول بالعقوبة إلى الحدود المقررة للجنح ما دامت القضية قد أحيلت إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية إذ أجاز بالمادة ٢/١٥٨ و ٢/١٧٩ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا روى أنها قد اقترنت بأحد الأضرار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جنابة إلى جنحة وإنما أراد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات باعفاءها من نظر بعض الجنايات التي تقتضي أحوالها استعمال الرأفة والحكم فيها بعقوبة الحبس بدلا من العقوبة المقررة للجناية في الحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان من مقتضى ذلك أن إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وإن كان يوجب عليها أن تتبع في الفصل فيها الإجراءات المقررة في مواد الجنح عملا بالمادة ٣/٣٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه لا يترتب عليه أن تفقد الجناية طبيعتها ومقوماتها أو ألا تلتزم محكمة الجنح في قضائها - الحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند النزول بالعقوبة . لما كان ذلك وكانت عقوبة الجناية المستندة للمطعون ضده هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عملا بالمادتين ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وكانت المادة ١٧ من هذا القانون تجيز إبدال عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة إلى أقل من ذلك يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بوقف تنفيذها الحبس لمدة ثلاثة شهور .

(١٩٨)

القضية رقم ٧٦٤٢ سنة ٢٤ القضائية :

حكم . نسيبه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .

يعتبر الحكم قد دلل على نية القتل بما يؤدي إلى توافرها لدى المتهم بقوله "إنها ثابتة من أنه استعمل آلة حادة قاتلة بطبيعتها (سكيناً) وطعن بها المجنى عليه في موضع من جسمه هو مقتل إذ أصابه في صدره بين ضلعيه الثاني والثالث من اليمين ومن النحو الذي وقعت الطعنة به إذ كانت بقوة نفذت بها السكين إلى التجويف الصدري وتسبب عنها تمزق الرئة اليمنى مما كاد يؤدي بحياة المجنى عليه لولا تداركه بالإسعاف والعلاج " .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع عمداً في قتل عبد الحفيظ محمود محمد بأن طعنه بآلة حادة قاتلة « سكين » فاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضورياً — عملاً بمواد الاتهام — بمراقبة حفظي محمد حماد بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



### أشككة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه التصور ،  
إذ لم يرد على ما دفع به الطاعن من أنه كان يمسك بيده مقصدا يستعمله في عمله  
كحلاق وأن المجنى عليه بدأ بالاعتداء وأراد أن يجذب منه المقص فأصيب به  
عقوا ، هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة شروعا  
في قتل عمد في حين أنها كما صورها الطاعن وأيده شاهد النفي أحمد عبد الناصر  
فغير معاقب عليها . هذا إلى أن ما أخذ به الحكم من حصول الإصابة من سكين  
استنادا إلى التقرير الطبي الشرعي فضلا عن تعارضه مع ما أثبتته التقرير الطبي  
الابتدائي من جواز حصولها من المقص ، فإنه لا يدل بذاته على توافر نية القتل .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به  
جريمة الشروع في القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة  
تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان قد تعرض لدفاع الطاعن وفنده بقوله " إن المتهم  
لم ينكر تماسكه بالمجنى عليه وشجاره وإياه وإنما هو يريد تخلصا مما تورط فيه من اعتداء  
أن يصرف الأمر إلى أن المجنى عليه أخذ مقص الشعر منه ولما حاول المتهم أن  
يستعيده أصيب المجنى عليه في صدره وهو قول ينقضه ما أدلى به المجنى عليه فور  
وقوع الحادث وهو لا يعرف نتيجة أو تفرقة لما بين أن تكون الإصابة من سكين  
أو من مقص كما ينقضه ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي السالف الإشارة إليه " ،  
وكان الحكم قد دلل على نية القتل بما يؤدي إلى توافرها لدى الطاعن بقوله إنها  
" ثابتة من أنه استعمل آلة حادة قاتلة بطبيعتها ( سكين ) وطعن بها المجنى عليه  
في موضع من جسمه هو مقتل إذ أسبابه في صدره بين ضاميه الثاني والثالث  
من اليمن ومن النحو الذي وقعت الطعنة به إذ كانت بقوة نفذت بها السكين  
إلى التجويف الصدري وتسبب عنها تمزق الرئة اليمنى مما كاد يؤدي بحياة المجنى  
عليه لولا تداركه بالأسعاف والعلاج " ، لما كان ذلك فإن ما يشير به الطاعن لا يعدو  
أن يكون جدلا في وقائع الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويكون  
الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



(١٩٩)

القضية رقم ٢٤٨٢ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

ضرائب . جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوطها ؟

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة ، تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأها إرادة المتهم أو تتدخل في تجديدها وما بقي حق الخزانة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائماً ، ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار (١) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته من المولين الخاضعين لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية : لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانوني لإقرارا مبينا فيه مقدار أرباحه عن سنة ١٩٤٨ المالية مع جميع الوثائق والمستندات المؤيدة له . وطلبت عقابه بالمواد ٤٨ و ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والأمسين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ والمرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة جناح رشيد الجزئية قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام - بتغريم المتهم مائتي قرش مع إلزامه بأن يدفع لمصلحة الضرائب تعويضا قدره ٢٥ ٪ مما لم يؤد من الضريبة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا باتقضاء الدعوى الجنائية وبراءة المتهم مما هو منسوب إليه بلا مصاريف

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ٢٤٨٣

سنة ٢٤ القضائية .

جنائية . وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ حصلت النيابة على شهادة من قلم كتاب نيابة الاسكندرية تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني فأعلنتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ بإيداع الحكم مختما . فقررت بالطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم ، بمقولة إن جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح هي جريمة وقتية ، وأن مدة سقوطها بدأت من آخر يناير سنة ١٩٤٩ وهو التاريخ الذي ينتهى به ميعاد تقديم الإقرار عن سنة ١٩٤٨ وتكاملت قبل أن يستجوب المتهم في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ مع أن امتناع المطعون ضده عن تقديم الإقرار ، جريمة مستمرة .

وحيث إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أوجب في المادة ٤٨ منه ( والمعدلة بالقانونين رقمي ٣٩ لسنة ١٩٤١ و ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ ) على الممول أن يقدم إقرارا بأرباحه مع جميع الوثائق والمستندات المؤيدة له في ميعاد لا يتجاوز أول أبريل أو في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنته المالية ، فقد بين الميعاد الذي يتحقق فيه قيام جريمة الامتناع عن تقديم الإقرار ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ بإرادة المتهم أو تتدخل في تجديدها ، وما بقى حق الخزنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذي ينتهى فيه حالة الاستمرار . لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهم بناء على ما ذهب إليه من أن الجريمة وقتية ، يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل في موضوعها على هذا الأساس .

( ٢٠٠ )

القضية رقم ٢٤٨٥ سنة ٢٤ سنة ٢٤ : القضائية :

(١) تزوير في ورقة رسمية . متى تحقق الجريمة ؟

(ب) استعمال ورقة مزورة . متى تحقق الجريمة ؟

١ - إن مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .

٢ - إن جريمة الاستعمال تتحقق بتقديم الورقة المزورة لأية جهة من جهات التعامل ، والتسك بها مع العلم بتزويرها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن . أولا - زور محررا رسميا ( شهادة تحقيق شخصية ) بأن غير تاريخها بأن جماله ٦ فبراير سنة ١٩٥٢ بدلا من سنة ١٩٥١ . وثانيا - استعمل المحرر المزور السالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه للجيش البريطاني للاتحاق بالعمل به . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، نظرت محكمة جناح أبي حماد الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ - عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن ، أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دان الطاعن بجرمة التزوير في ورقة رسمية ، مع انعدام ركني الضرر والقصد الجنائي الخاص اللذين يتطلب القانون توافرها في جريمة التزوير - ذلك بأن التغير المنسوب حصوله من الطاعن في تاريخ الشهادة لم يغير شيئا من حقيقة ما أثبت فيها . وهو عدم وجود سوابق للطاعن سواء في التاريخ الصحيح للشهادة أو في التاريخ المعدل .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها مستندا في ذلك إلى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها ، لما كان ذلك ، وكان مجرد تغير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها ، وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر جريمة الاستعمال قائمة مع أن الطاعن لم يفد شيئا من الشهادة المزورة لوجود شهادة أخرى صحيحة تدل على خلو صحيفته من السوابق ، ولأن المحرر قدم إلى هيئة غير معترف بوجودها شرعا وهي السلطات البريطانية .

وحيث إن جريمة الاستعمال تتحقق بتقديم الورقة المزورة لأية جهة من جهات التعامل ، وبالتمسك بها مع العلم بتزويرها ، ومن ثم يكون هذا الوجه أيضا غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ويتعين رفضه موضوعا .



( ٢٠١ )

القضية رقم ٤٧ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . اختصاص . دفع بعدم اختصاص المحكمة محليا يتطلب تحقيقا . موضوعيا . إثارة  
لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحلى أمام محكمة الموضوع ،  
وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل  
عطيه حسن ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة  
بكيفية ينجم عنها الخطر وسمح لأشخاص بالوقوف على الأجزاء الخارجية لها  
وكانت المجنى عليه من بينهم فسقط وأصيب بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي  
والتي أدت إلى وفاته . وثانيا : قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة  
الجمهور وممتلكاته . وثالثا : سمح لأشخاص في الوقوف على الأجزاء الخارجية  
 للسيارة قيادته . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ٢٨ و ٤٣  
و ٥٣ من لائحة السيارات . نظرت محكمة جناح منيا القمح الجزئية هذه الدعوى  
ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمادة ٢٣٨  
من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون — بحبس المتهم  
سنة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية  
فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذا الاستئناف  
ثم قضت فيه حضوريا بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا  
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الشككة

...وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من أوجه الطعن أنه دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ على الرغم من انتفاء رابطة السببية بين خطئه والوفاة التي حدثت إذ نسب إليه أنه سمح للمجنى عليه بالركوب على الأجزاء الخارجية للسيارة مع أن هذا الخطأ لم يكن له دخل في وقوع الحادث بدليل أن السيارة قطعت مسافة غير قصيرة قبل وقوعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لرابطة السببية بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وبين إصابة المجنى عليه ووفاته فقال : " إن الطاعن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر . وسمح للمجنى عليه بالوقوف على الأجزاء الخارجية لها ولم يتخذ التدابير الاحتياطية وتدابير العواقب وانحرف فجأة بالسيارة فسقط المجنى عليه على الأرض ، وأصيب بالإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يكفي لبيان رابطة السببية بين الخطأ الذي ثبت وقوعه من الطاعن وبين الفعل الضار الذي نشأ عنه وهو إصابة المجنى عليه ووفاته . فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والرابع أن الحكم المطعون فيه أسند إلى الطاعن وقائع لا أصل لها في أوراق الدعوى ، إذ نسب إليه السرعة في القيادة والانحراف الفجائي ، مع أنهما واقعتان لم يرد لهما ذكر في صيغة الاتهام ولا أصل لهما في أوراق الدعوى ، كما قرر أن الوفاة حدثت نتيجة الإصابة بغر دليل في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وعول على ثبوتها بما أورده من أدلة مستمدة من أوراق التحقيق ، ومما دار بجلسة المحاكمة فقال "إن وقائع هذه القضية كما استظهرتها المحكمة من مطالعة الأوراق تحصل فيما قرره وشهد به عطيه عبد المجيد متولى حساين من أنه والمجنى عليه، عطيه حسن محمد أثناء انتظارهما في الطريق

العمومي ، إحدى السيارات لركوبها إذ حضر المتهم يقود سيارة أجرة وطلب منهما أن يركبا سيارته لتوصيلاهما إلى السوق ، فأجاباه إلى طلبه ، ولما لم يجدا محلا يداخل السيارة إذ كان بها حوالي عشرة أشخاص ، ركب المجنى عليه على رفر السيارة الخارجى كما ركب هو على الرفر الآخر من الجهة الأخرى ، وعندئذ تحركت السيارة وأثناء سيرها فى الطريق بسرعة كانت بعض المواشى تسير به ، فانحرف المتهم بسيارته إلى ناحية المصرف ليفادى المواشى فسقط المجنى عليه على الأرض . لما كان ذلك وكانت التهمة التى وجهتها النيابة العامة إلى الطاعن هى " أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل عطيه حسن بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح ، بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر وسمح لأشخاص بالوقوف على الأجزاء الخارجية لها . وكان المجنى عليه من بينهم فسقط وأصيب بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبى والتى أدت إلى وفاته " . لما كان ذلك وكانت السرعة والانحراف الفجائى اللذان أثبت الحكم أنهما أديا إلى وقوع الحادث ما هما إلا صورتان من صور القيادة بكيفية ينجم عنها الخطر الواردة فى وصف التهمة ، وكان ما أورده الحكم من أن المجنى عليه أصيب بكسر فى قاع الجمجمة وارتجاج بالمخ أدى إلى الوفاة ، قد بين مصدره وهو التقرير الطبى ، لما كان ما تقدم فإن هذين الوجهين يكونان على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن المحكمة التى فصلت فى واقعة الدعوى غير مختصة بالفصل فيها ، إذ لم يقع الحادث فى دائرتها ولا يقيم بها الطاعن أو يضبط فيها وفقا لما تستلزمه المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث الاختصاص المحلى .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وهو يتطلب تحقيقا موضوعيا فلا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

( ٢٠٢ )

### القضية رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٤ القضية :

ضرائب . الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .  
تنسب إلى مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .

إن الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ إنما تنسب إلى مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه لم يؤد الضريبة العامة على الإيراد من واقع  
إقراره عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بالمواد م ب . ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٢  
والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والقرار  
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ . نظرت محكمة جناح الضرائب الدعويين ثم قضت  
بغايبها عملاً بمواد الاتهام — بتغريم المتهم مائة قرش وبزيادة مالم يدفع من الضريبة  
بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في الحكمين  
الغائبين ثم قضى في معارضته بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بقبولها شكلاً  
وفي الموضوع بتأييد عقوبة الغرامة وتعديل التعويض بجعله ٢٥ ٪ . مالم يؤد  
من الضريبة في الميعاد وذلك عن كل من التهمتين بلا مصاريف جنائية . فاستأنف  
المتهم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه  
وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الأستاذ سعيد درما كار المحامي  
الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه سدد الضريبة المستحقة عليه عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قبل رفع الدعوى الجنائية عليه بوقت طويل ، فكان يتعين على المحكمة أن تجرى تحقيقا للوقوف على ما إذا كان تأخير الطاعن عن سداد الضريبة في الميعاد القانوني مرجعه إلى سوء النية أم لا ، فإن تبين لها حسن نيته كانت براءته واجبة . وما دام الحكم قد خلا من استظهار سوء النية ، وهو من عناصر الجريمة ولم يعرض لدفاع الطاعن بأنه حسن النية ، فإنه يكون قاصرا ، هذا إلى أن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على ما جاء بمحضر ضبط الواقعة من أنه لم يؤد الضريبة المستحقة عليه من واقع إقراره دون أن تحقق دفاعه بأنه أداها ، وعلى فرض أنه لم يسدد إلا مبلغا أقل مما ورد في إقراره ، فانه كان من المتعين قانونا الحكم بإلزامه بسداد ٢٥ ٪ من الفرق بين الضريبة المستحقة والمبلغ الذي سدده قبل اتخاذ أى إجراء ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قدم في أول أبريل سنة ١٩٥٠ إقرارا عن الضريبة المستحقة عليه في سنة ١٩٤٩ ومقدارها ١٩٥ جنيها و ٤٢٩ مليا وقدم إقرارا آخر عن الضريبة المستحقة عليه في سنة ١٩٥٠ ومقدارها ١٩٧ جنيها و ٩١٩ مليا وأنه لم يسدد من الضريبة الأولى إلا مبلغ ١٥٥ جنيها و ٧٥٢ مليا في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ ومن الضريبة الثانية إلا مبلغ ١٨٨ جنيها و ٢٤٢ مليا في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥١ ، وقد تم سداد هذين المبلغين بعد الميعاد القانوني ، وهو آخر أبريل من كل سنة وبعد أن أورد الحكم الدليل على صحة هذه البيانات قال إنه نظرا لقيام المتهم بالسداد الأمر الذى يدل على حسن نيته فإن المحكمة ترى القضاء بتغريم الطاعن ١٠٠ قرش وإلزامه بدفع ٢٥ ٪ مما لم يؤد من

الضريبة في الميعاد عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ قضت بالحد الأدنى من الجزاء المقرر بالمادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد راعت في ذلك الظروف التي أشارت إليها ، وهو بهذا القدر يجب الحكم به دائماً في مثل حالة المتهم وإن توافر في حقه حسن القصد ، ولما كان الواضح من الحكم أن الطاعن لم يسدد شيئاً من الضريبة المستحقة عليه في الميعاد المحدد بالقانون ، وما سددته منها كان بعد الميعاد ، وكانت الجزاءات النسبية المشار إليها في تلك المادة إنما تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر . لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً وموافقاً للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( ٣٠٣ )

القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . ميعاد الطعن . اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ له . علة ذلك . انتهاء هذه العلة . أثر ذلك .

إن علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا انتهت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه باع سلعة مسعرة ( وطل لحم ضأن ) بسعر يزيد عن المقرر . وطلبت عقابة بالمواد ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . نظرت محكمة الجناح المستعجلة هذه الدعوى

ثم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ، بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والمصادرة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت غايبا بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ برفضها وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الأستاذ كمال توفيق المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... من حيث إنه ، ولو أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٤/١٠/١٩٥٣ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، إلا أن الطاعن بنى طعنه على أنه لم يحضر جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بسبب عذر قهري هو أنه كان محبوسا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى أول أبريل سنة ١٩٥٤ ولم يتمكن من إبداء دفاعه ولم يعلم بصدور الحكم إلى أن أفرج عنه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر ضده ، وحدد لنظر المعارضة جلسة ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وفيها حضر ، وطلب التأجيل للاستعداد ، فقررت المحكمة بتأجيل نظر الدعوى بالجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن ، وحكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم . ولما كان يبين من الملف الاستئنافي الذي قررت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن كان محبوسا بسجن مصر من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى أول أبريل سنة ١٩٥٤

على ذمة القضية رقم ٣٠١ سنة ١٩٥٣ عسكرية الأذربكية ، وكان عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي يرجع إلى أنه كان محبوسا على ذمة القضية المذكورة . فإن هذا عذر قهري لا يجوز معه القضاء في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه ، ومن ثم يكون الحكم المذكور قد صدر باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة . ولما كانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم ، على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدور فيه ، فإنه إذا ما انتفت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . مما يتعين معه قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه .

---



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
محمد محمود اسماعيل ، ومصطفى كامل واصلحى عبد السيد المستشارين .

( ٢٠٤ )

### القضية رقم ٩٦٣ سنة ٢٤ القضائية :

غرفة الاتهام . تقريرها باحالة الجناية إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبنة  
مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ فى تطبيق القانون  
( م ١٨٠ ج ) .

إذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنبنة للحكم فيها على أساس  
عقوبة الجنبنة بعد سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنبنة بعدم الاختصاص  
لأنها جنابة ، ومع تقريرها هى بأن الواقعة جنابة ، فإنها تكون قد أخطأت  
فى تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها طبقا للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : الأول ضرب محمد السنوسى رشوان  
فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبى واللى تقرر لعلاجها مدة لاتزيد  
على عشرين يوما والثانى والثالث ضرب رشوان ابراهيم حاوى فأحدثا به الاصابات  
الموصوفتين بالتقرير الطبى واللى تقرر لها علاج مدة تزيد على عشرين يوما  
والرابع ضرب مختار أحمد مصطفى فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير  
الطبى واللى تقرر لها علاج مدة لاتزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمواد  
١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة بنى سويف الابتدائية بعد

أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا لمن عدا الأول بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى قاضى التحقيق لإجراء شئونه فيها وذلك امتخلف عامة مستديمة لدى رشوان ابراهيم تقدر بحوالى ١٠ / . وأمر قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام وبعد أن أتمت سماعها قررت حضوريا بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمة الأول فى حدود عقوبة الجنبعة مع إضافة المادة ١٧ عقوبات على المادة المطبقة ٢٤٠ / ١ عقوبات ولمحاكمة باقى المتهمين بالمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات . فطعنت نيابة بنى سويى فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام أخطأت فى تطبيق القانون إذ قررت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة رغم سبق صدور حكم نهائى من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها فى هذه الحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد جاءت صريحة فى النص على " إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنابة سواء أكانت الدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات " . لما كان ذلك ، فإن غرفة الاتهام إذ قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنبع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبعة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنبع بعدم الاختصاص لأنها جنابة ومع تقريرها هى بأن الواقعة جنابة تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ولذا فإن قرارها يكون مخطئا متعيينا نقضه .

(٢٠٥)

### القضية رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٤ القضية :

(أ) إثبات . اعتراف . تقدير صحة وصحته فيما أخذه الحكم . تستقل به محكمة الموضوع .  
(ب) ارتباط . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . يدخل في صلاطة محكمة الموضوع .

(ج) ارتباط . متى يجب ضم قضيتين للارتباط إعمالاً لنص المادة ١٨٢ أ ج ؟  
(د) إجراءات . استئثار الحرج من نظر قضية . لا يدخل في أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى .

(هـ) رد . قيام سبب من أسبابه . لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب لرد المحكمة .

(و) إثبات . سلطة المحكمة في تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً من متهم على آخر .

(ز) اختصاص . الفصل في كل طلب يدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي . هو من اختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وحدها . الدعوى المدنية التي توجه ضد أحد الأشخاص المذكورين . دخولها في اختصاص اللجنة المشار إليها . حلة ذلك .

١ - إن تقدير صحة الاعتراف وصحته فيما أخذه الحكم منه هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

٢ - إن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ - إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب الضم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معا .

٤ - إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من

قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة استشعار القاضي الحرج من نظر الدعوى .

٥ - إن قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .

٦ - للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافاً من متهم على غيره ، فتأخذ منه بما تظمن إليه في إدانة من ترى إدانته وتطرح سواء في حق من لا ترى توافر الدليل على إدانته .

٧ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ( بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ) نصت على أن تشكل لجنة بقرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل طلب بدين أو اداء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ( الصادر من مجلس قيادة الثورة في خصوص مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي ) ، وفي كل منازعة تتعلق بهذه الأموال ، وقد بين القانون المذكور الاجراءات التي تتبع في مواده الأخرى ، ورتب على ذلك نتيجة حتمية إذ نص في المادة الرابعة عشرة منه على أنه " استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها " . ويبين من نصوص هذا القانون أنها جاءت عامة مطلقة في اختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة التاسعة منه بالفصل في كل دين أو اداء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وتدخل في ذلك الدعوى المدنية التي توجه ضد أحد هؤلاء الأشخاص إذ أن موضوعها هو إصلاح الضرر المتسبب عن الجريمة باقتضاء مبلغ من المال بمثابة تعويض فهو لا يخرج عن كونه اداء بحق على المال .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - أحمد حسين جاد و ٢ - محمد سعيد اسماعيل و ٣ - حسين مجدين رضوان و ٤ - علي محمد حسنين و ٥ - الأميرالاي أحمد كامل و ٦ - محمد حسن السلياني و ٧ - الأميرالاي محمود عبد المجيد و ٨ - البوزباشي عبده أرناؤوس بأنهم في ليلة الثلاثاء ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ الموافق ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة أولا : المتهمون الثلاثة الأول قتلوا عمدا الملازم أول عبد القادر طه أحمد وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية قاتلة وترصدوه في طريقه إلى مكان استدرجه إليه المتهم الرابع حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحه فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهمون الباقون . اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر وذلك بأن اتفق المتهمان الخامس والسادس والأميرالاي محمد وصفي الذي انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته على ارتكابها ثم عرض الأميرالاي محمد وصفي المتهمين الرابع والسابع على تنفيذها فعهده المتهم السابع بذلك إلى المتهمين الثلاثة الأولين والمتهم الثامن وهم من أعوانه الذين يأنس فيهم طاعة أمره والذين استعان بهم من قبل على قتل الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان المسلمين وقام المتهم الرابع باستدراج المجنى عليه إلى المكان الذي اتفق على ارتكاب الجريمة فيه وتولى المتهم الثامن نقل المتهمين الثلاثة الأول إلى هذا المكان في سيارة أعدها الأميرالاي محمد وصفي لهذا الغرض وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين جميعا إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٠ فقرة أولى وثانية وثالثة و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ . وقد أدعت السيدة كريمة ابراهيم فرغل ( زوجة المجنى عليه ) عن نفسها وبصفتها وصية

على أولادها القصر وهم أسامه وطارق وعزة بحق مدنى قدره مائة ألف جنيه  
كما ادعى والد المجنى عليه طه أحمد مجدين والسيدة خضرة أحمد الجوهري وأخوات  
وهما أحمد طه أحمد ومحمد طه أحمد بمبلغ خمسين ألف جنيه وذلك قبل جميع  
المتهمين ورئيس مجلس الوزراء ووزيرى الداخلية والمالية وشئون رئاسة الجمهورية  
ومجلس إدارة تصفية أموال أسرة محمد على وورثة المرحوم الأميرالاي محمد وصفي  
بصفته مسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن ، والملك السابق فاروق أحمد نؤاد .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة تنازل المدعون بالحقوق المدنية  
عن دعواهم المدنية المرفوعة على ورثة المرحوم الأميرالاي محمد وصفي . وبعد  
أن أتمت المحكمة نظرها قضت بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ غايبا  
للمتهم السادس ( محمد حسن السليمانى ) بحضوريا للباقيين عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣  
و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع  
( على محمد على حسنين ) والمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥  
من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم السادس ( محمد حسن السليمانى ) أولا : بمعاينة  
كل من على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى بالأشغال الشاقة المؤبدة ،  
وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا ( أ ) إلى المدعية بالحق المدنى كريمة ابراهيم فرغل  
عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر أسامه وطارق وعزة مبلغ ألفى جنيه  
والمصاريف المناسبة وعشرة جنهيات مقابل أتعاب محاماة : ( ب ) وإلى المدعين  
بالحق المدنى طه أحمد مجدين وخضرة أحمد الجوهري مبلغ خمسمائة جنيه  
والمصاريف المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثانيا : بإثبات  
تنازل المدعين أحمد طه ومحمد طه أحمد عن دعواهما المدنية . ثالثا : بإثبات  
تنازل المدعين بالحق المدنى جميعا عن دعواهم قبل ورثة محمد وصفي . رابعا : بعدم  
جواز سماع الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحق المدنى جميعا قبل المسئول  
عن الحقوق المدنية عن المتهم السادس ( محمد حسن السليمانى ) . خامسا : براءة  
كل من أحمد حسين جاد ومحمد سعيد اسماعيل وحسين مجدين رضوان والأميرالاي  
أحمد كامل والأميرالاي محمود عبد المجيد واليوز باشى عبده أرمانىوس مما أسند إليهم  
وبرفض الدعوى بين المدئتين الموجهتين قبلهم جميعا . فطعن كل من النيابة العامة

( بالنسبة إلى المتهمين المحكوم ببراءتهم ) وعلى محمد علي حسنين والأستاذ محمد عزمي المحامي الوكيل عن السيدة كريمة ابراهيم فرغل عن نفسها وبصفتها المدعية بالحقوق المدنية قبل جميع المتهمين والحكومة في هذا الحكم بطريق التقض في ١١ و ١٢ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ وقدم كل من الأستاذين أحمد عثمان حمزاوي المحامي عن الطاعن على محمد علي حسنين ومحمد عزمي المحامي عن المدعية بالحقوق المدنية تقريراً بالأسباب في ٢٥ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، كما قدمت النيابة تقريراً بأسباب طعنها في ٢٨ منه . وبجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ، ثم أجل الحكم بجلسة اليوم .

### المحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من على محمد حسنين يتحصل في أن المحكمة أدخلت بحق الدفاع وشاب حكمها الفساد في الاستدلال إذ قدم الطاعن قبل نظر الدعوى طلباً كتابياً طالب فيه سماع شهود نفى وإجراء تحقيقات تكميلية ، ولكن المحكمة لم تنجبه إلى طلبه . وكان من بين شهود الإثبات اليوزباشى مصطفى كمال صدق وبعد أن سمعت المحكمة أقواله تقدم إلى السجن الحربى بأن لديه أقوالاً جديدة ، ولما سمعت النيابة هذه الأقوال وقدمت محضراً بها إلى المحكمة قررت المحكمة سماع أقواله من جديد ، غير أنه لما مثل أمامها بدا عليها أنها لا تريد سماع هذه الأقوال وانتهت إلى طلبه في غرفة المداولة وكان من نتيجة ذلك أن عدل الشاهد عن أقواله الجديدة . أما وجه الفساد في الاستدلال ، فهو أن الحكم قرر أن الطاعن مع محمد وصفى ومحمد حسن ارتكبوا الجريمة لصالح السراى مع أن وقائع الدعوى تدل على انقطاع الصلة الإجرامية بين الطاعن ومحمد وصفى كما تدل على أن القتل كان من اتباع السراى وأن الجريمة وقعت لسبب لم يكشف عنه التحقيق وكان مصطفى كمال صدق على وشك الإفصاح عنه لولا أن المحكمة وقفت في طريقه . وتدل وقائع الدعوى كذلك على أن هناك تشابهاً بين الجريمة موضوع الطعن ، وجريمة الشروع في قتل حسين سرى عامر لتشابه الخطة وطريقة



التي وجدت بحمل الحادث وتلك التي وجدت أمام منزل حسين سرى عامر .  
وقد اعتمد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال محمد حسن مع أن الثابت من الأوراق  
أن هذه الأقوال كانت نتيجة الوعد والوعيد وهو ما قرره محمد حسن في كتابه  
الذي رفعه إلى النائب العام بعد انتهاء التحقيق .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة أفسحت صدرها للدفاع  
وأجابته إلى ما طلبه وصرحت له أكثر من مرة بإعلان شهود تقي حتى إذا وصلت  
الإجراءات إلى مرحلة المرافعة ترفع الدفاع طويلا وطلب براءة الطاعن ولم يشر  
في مرافعته إلى أن المحكمة أخالت بحق من حقوقه . لما كان ذلك ، وكان ماورد  
بالطعن خاصا بمسلك المحكمة حيال الشاهد مصطفى كمال صدقي عاريا عن الدليل  
وقد طلب الدفاع عن الطاعن استبعاد ما ورد بمحضر النيابة خاصا بأقواله الجديدة  
وكان الحكم إذ انتهى إلى القضاء بإدانة الطاعن قد ذكر الأدلة التي اعتمد عليها  
وهي تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها اعتراف المحكوم عليه محمد حسن السليمانى  
وقد تعرض الحكم لما ورد في الكتاب الذي رفعه هذا المحكوم عليه بشأن ما ادعاه  
من أن هذا الاعتراف صدر مشوبا بالتهديد فقرر أنه أدلى به مرات متعددة وكان  
يؤكد في كل مرة ما قاله في المرة السابقة وأنه طلب في الكتاب المذكور أن  
يسمح له بمقالة محاميه ومع ذلك لم يتقدم هو أو محاميه بشئ ينفي أقواله السابقة  
وحضر أمام غرفة الاتهام ولم ينكر صدور هذه الأقوال ، وكذلك حضر أمام  
المحكمة ومعه اثنان من المحامين ولم يبد شيئا يدل على عدوله ثم غاب ولم يحضر باقى  
جلسات المحاكمة وأن الاعتراف تأيد بوقائع أخرى — لما كان ذلك . وكان  
تقدير صحة الاعتراف وصدقه فيما أخذه به الحكم منه هو مما تستقل به محكمة  
الموضوع — فان هذا الطعن يكون على غير أساس .

وحيث أن الطعن المقدم من النيابة ، والسببين الأول والثانى من الطعن المقدم  
من زوجة القتيل المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها  
يتمتعان في أن المحكمة لا ولاية لها بالفصل في القضية موضوع الطعن ذلك بأنها  
تحت عن نظر القضية رقم ١٠٧١ قصر النيل سنة ١٩٥٢ الخاصة بمقتل الشيخ



حسن البنا وكان من مقتضى ذلك أن تمتنع عن الاطلاع على أوراقها والبحث في وقائعها ولكنها أصررت بضم نسخة من التحقيقات الخاصة بها وشمل الحكم المطعون فيه الإشارة إلى وقائع تلك القضية وأوجه الشبه بينها وبين القضية الحالية وقيمة الدلالة المستمدة من أوراقها على خمسة من المتهمين في القضية الحالية سواء فيما يتعلق بهذه القضية أو تلك. وحتى بذلك أسست حكمها على دليل لم يطرح عليها ولم يكن من حق الخصوم في الدعوى مناقشته. هذا إلى أن المحكمة أخلت بحق الدفاع إذ رفضت طلب ضم هذه القضية إلى القضية ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل ضمًا قانونيًا مع وجود الارتباط الوثيق بينهما وفقًا للمادة ٣٣/٢ عقوبات أو المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية. فقد دبرت الحادثتان تنفيذًا لقصد جنائي واحد وقام بتنفيذهما رجال رسميون منهم ستة اشتركوا في الحادثتين واتبعوا في تنفيذهما وسائل متماثلة واتخذوا في محاولة طمس الأدلة طرقًا متشابهة مما حمل النيابة العامة على تقديم القضية أمام هيئة واحدة واستشعرت المحكمة هذا الارتباط بتأجيلها لإصدار الحكم المطعون فيه إلى ما بعد التاريخ المحدد لنظر القضية الأخرى وقدرت بادئ ذي بدء ما بين القضيتين من ارتباط وثيق وأوجه شبه كثيرة وتداخل أدلتها فاختصت نفسها بنظرهما ونظرت قضية الشيخ حسن البنا أولاً ثم أوقفت السير فيها بعد أن قرر المدعى بالحق المدني ردها ونظرت الدعوى الحالية وأرجأت إصدار الحكم فيها حتى تنبأ لها فرصة نظر القضية الأخرى وفي هذا ما يقطع بأنها كانت ترى وجوب الفصل في القضية الأخرى قبل القضية الحالية وما دام أنها استشعرت حرجاً من نظر القضية الأخرى فقد كان عليها أن تترك أمر الفصل في القضية الحالية إلى دائرة أخرى لاستشعر حرجاً من نظر القضيتين معاً. ولا يكفي أن تكون المحكمة اطلعت على أوراق القضية الأخرى واستعرضت ما فيها من أمور تتعلق بهذه القضية لأنه ليس لها أن تقدر دليلاً وارداً في قضية أخرى غير مطروحة عليها. ومتى كانت المحكمة قد رأت أن التشابه بين القضيتين يصلح أساساً لبحث قد يؤدي إلى أدلة مقلعة، فإنه كان يجب عليها أن ترجئ إصدار حكمها في الدعوى الحالية حتى يفصل في القضية الأخرى. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد أخطأ في القانون وشابه التناقض.

وحيث إنه لما كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم قد تعرض لهذا الطلب ورد عليه بأن قضية مقتل الشيخ حسن البنا وقعت في فبراير سنة ١٩٤٩ بينما وقعت القضية الحالية في مارس سنة ١٩٥٢ وأن كلا وقعت في ظروف تختلف عن الظروف التي وقعت فيها الأخرى وأنه مهما قيل من وجود تشابه بينهما فإن هذا التشابه لا يوجب الارتباط الذي لا يقبل التجزئة المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأن كلا من القضيتين مستقلتان عن الأخرى في ظروفها ومادياتها ومقدماتها وأنها جريمتان منفصلتان تمام الانفصال وأن ما قيل من أن معرفة القاتلين في هذه القضية لا يمكن الوصول إليه إلا بعد صدور حكم يعين القاتلين في قضية حسن البنا لا يمكن الأخذ به لأن لكل منهم في قضيته ظروفه التي تتحدد بالدلائل التي تستخلص من وقائعها ، وأن الحكم الذي يصدر في قضية حسن البنا لا أثر له على الدليل القائم على المتهمين في هذه القضية وأنه لا محل لتطبيق المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لأن أساس الاستناد الوارد بها هو وجود ارتباط لا يقبل التجزئة على النحو المبين في المادة ٣٢ عقوبات وهو غير موجود . لما كان ذلك ، وكان ما تقدم من الأسباب التي أوردها الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكانت المادة ١٨٢ لا توجب الضم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معا وهو ما لم يتوافر في الدعوى وكان تنحى المحكمة عن نظر قضية الشيخ حسن البنا لا يحول بينها وبين نظر القضية موضوع الطعن ما دام أنها لم تستشعر مثل هذا الخرج في نظرها ولم يتقدم أحد بردها بل إن النيابة ذاتها عارضت في طلب الضم ، وكانت أسباب عدم الصلاحية قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٣ من قانون المرافعات والمادة ٩٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها السبب الوارد في الطعن ، وكان قيام ما عدا تلك الأسباب لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم

يتقدم أحد بطلب رد المحكمة من نظر الدعوى - فان ما ورد في الطعن بشأن عدم صلاحية المحكمة لنظر الدعوى أو بشأن عدم تقريرها بضم القضيتين يكون لا سند له من القانون . ولما كان لا ثريب على المحكمة إذا هي استندت فيما استندت إليه في تبرئة من برأته من المتهمين إلى <sup>١٠</sup> أن التشابه بين حادث اغتيال حسن البنا وعبد القادر طه لا يعتبر في ذاته دليلاً على الإدانة ، ما دام تقدير الدليل موكولاً لها ، وكان لا محل للاعتراض بأن من مصلحة المدعية بالحق المدني أن تناقش أدلة القضيتين معا وأن فصلهما يفوت عليها هذه المصلحة ويخل بحقوقها في الدفاع ما دام أن هذا الفصل لا يمنعها من مناقشة أدلة الدعوى الأخرى وقد كانت أوراقها مضمومة لأوراق هذه الدعوى ، ومن ثم تكون هذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن السببين الثالث والرابع من أسباب الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني يتحصلان في أن الحكم شاب أسبابه التناقض إذ بينما أقام الحجج على صحة اعتراف محمد حسن السليمانى إذ به لا يأخذه بالنسبة للاميرالاي أحمد كامل ويقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله . وبينما قطعت المحكمة في صدر حكمها بإشتراك الملك السابق في تدبير الجريمة إذ بها في ختام حكمها تقرير بأنه لا توجد أدلة مقنعة في الدعوى قبل الملك السابق مما ترتب عليه تبرئة من برئ من المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم فضلاً عن أنه ما كان لها أن تتعرض للدالة القائمة على الملك السابق وهو غير مماثل أمامها في الخصومة .

وحيث إن للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافاً من متهم على غيره وتأخذ منه بما تطمئن إليه في إدانة من ترى إدانته وتطرح سواه في حق من لا ترى توافر الدليل على إدانته . لما كان ذلك ، وكان غير صحيح ما ورد في النعى بأن المحكمة قطعت في صدر حكمها بإشتراك الملك السابق في تدبير الجريمة ثم قررت بعد ذلك بأنه لا توجد أدلة مقنعة على إدانته . فإن هذين السببين يكونان على غير أساس .



وحيث إن السبب الخامس من أسباب طعن المدعية بالحق المدني يتحصل في أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بعدم جواز سماع الدعوى قبل الملك السابق فاروق بوصفه مسئولاً مدنياً عن جريمة محمد حسن السليمانى أمينه الخاص . بمقولة إن القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ يمنع من نظرها . مع أن القانون المذكور لم يقصد إطلاقاً إلى أن يحول بين المحاكم الجنائية وبين نظر الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى العمومية المرفوعة أمامها .

وحيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من " أن المادة التاسعة من القانون المذكور نصت على أنه تشكل لجنة بقرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل طلب يدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة تتعلق بهذه الأموال ، وأن القانون المذكور بين الإجراءات التى تتبع في مواده الأخرى وأنه رتب على ذلك نتيجة حتمية إذ نص في المادة ١٤ منه على عدم جواز سماع أية دعوى متعلقة بالأموال المصادرة أمام أية محكمة من أى نوع وسحب هذا الحكم على الدعاوى القائمة فعلاً كما نص في المادة الرابعة منه على أنه استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادة ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التى صدر قرار مجلس الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوصاً فيها " . ولما كان يبين من نصوص هذا القانون أنها جاءت عامة مطلقاً في اختصاص اللجنة التى نصت عليها المادة التاسعة منه بالفصل في كل طلب يدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكان موضوع الدعوى المدنية هو إصلاح الضرر المتسبب عن الجريمة باقتضاء مبلغ من المال بمثابة تعويض فهو لا يخرج عن كونه ادعاء بحق على المال - فإن ما جاء بالحكم يكون صحيحاً في القانون .

وحيث إن السببين السادس والسابع من أسباب طعن المدعية بالحق المدني يتحصلان في أن الدعوى المدنية وجهت إلى الحكومة بوصفها مسئولة مدنياً



عن جريمة المتهمين بما فيهم الأميرالاي محمد وصفى الذي توفي لأنهم تابعون لها وارتكبوا الجريمة حال تأدية وظائفهم كما وجهت إلى الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس إدارة تصفية أموال أسرة محمد على من أموال الملك السابق فاروق باعتباره مسئولاً عن فعله الشخصي ومسئولاً كذلك عن فعل المتهمين الخامس والسادس وهما الأميرالاي أحمد كامل ومحمد حسن السليمانى اللذان كانا يتبعانه مع تبعيتهما في الوقت ذاته للحكومة ولكن المحكمة حددت في أسباب حكمها طلبات الطاعة على أساس أنها استبعدت بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ مسئولية الحكومة مدنيا عن جريمة المتهمين الرابع والخامس والسادس على محمد حسنين والأميرالاي أحمد كامل ومحمد حسن السليمانى واعتبرت الأستاذ لطفى الخولى متحدثا بلسان الطاعة مع أنه ليس وكيل عنها ، أما الأستاذ محمد فوزى بدر فإنه وإن كان وكلا عن الطاعة إلا أنه فوجئ بالمناقشة في تحديد الطلبات في غيبة محامى الطاعة الذى حدد تلك الطلبات وقام بإعلانها ومع ذلك فإن عبارات الأستاذ محمد فوزى الثابتة بمحضر جلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ لا تطابق ما أثبتته المحكمة في حكمها وقد أذنت له المحكمة بتقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى المدنية وقدمت المذكرة فعلا بجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ بعد أن ترفع محامى الطاعة الأصلي على أساس نفس الطلبات المعلنة والتي وردت في المذكرة الختامية ومع ذلك أغفلت المحكمة الأخذ بالطلبات الختامية دون أن تبين سببا لهذا الإغفال بخلاف حكمها في ذلك مخالفا للقانون مشوبا بالقصور، والخطأ في الإسناد . واستنزلت من التعويض الذى قضى به للطاعة مبلغ ٥٠٠ جنيه دفعتها الحكومة إلى المدعية بالحق المدنى مضافا إليها ٣٦٠٠ جنيه مقابل المعاش الاستثنائى — بمقولة إن هذه المبالغ تعويض ، وأفادت المتهمين الرابع والسادس على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى بالمبلغ الذى استنزله مع أنه لا شأن لهما بما دفعته الحكومة ، ومع أن الحكومة إذ فعلت ذلك لم تبته على أساس التعويض بل بته على أنه واجب إنسانى هذا إلى أن المحكمة لم تورد الأسباب المبررة لتقديرها التعويض بالقيمة التى قدرته بها مما يعيب الحكم وبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه جاء به "أنه بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ اعترض محامى الحكومة على كيفية توجيه الدعوى بالنسبة للتهمة الرابع على محمد على حسنين وبعد المناقشة قرر محامو المدعين أنهم يعتبرون أن التهمة الرابع لم يرتكب الجريمة أثناء القيام بالوظيفة وأن إعلان وزارة المالية أساسه ألا يعيدوا إعلانها عند الحكم بالتعويض على الحكومة وأنهم أعلنوا وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسية المباشرة للتهمة الثلاث الأولى والمتهمين السابع والثامن وأنه بالنسبة للتهمة الرابع على حسنين فإنهم يطالبونه بالتعويض بصفته الشخصية وبالنسبة للتهمة السادس محمد حسن السليمانى بصفته الشخصية وباعتبار الملك السابق هو المسئول بالحق المدنى عنه مع الحكم بالتضامن قبل المتهمين جميعا وقبل المسئولين بالحق المدنى المدنية أيضا عن كل منهم ولم يصمموا على مسئولية الحكومة عن محمد حسن السليمانى أو على حسنين"، وكان من أثر ذلك أن قضت بإلزام كل من على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى اللذين أدانتهما متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدنى كريمه ابراهيم فوغل عن نفسها وبصفتهما وصية على أولادها القصر مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المناسبة .

ولما كان يبين من محضر جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ أنه وإن كان الحاضرون عن المدعية بالحق المدنى المذكورة قرروا ما أسنده إليهم الحكم بشأن الدعوى المدنية إلا أنه ثبت أيضا فى المحضر المذكور أن أحدهم الأستاذ فوزى بدر قال : "وإنه سيبحث هذا البحث القانونى فى مذكرة خاصة يفصل فيها الدعوى المدنية وإلى من هى موجهة ... وقالت المحكمة للأستاذ فوزى إنها توافق على تقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى المدنية". وبجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ترفع محامى المدعية بالحق المدنى ثم قدم مذكرة لجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ ردا على مذكرة الحكومة وتمسك فى مرافعته ومذكرته بالطلبات الأصلية وتمسك باعتبار الحكومة مسئولة عن جريمة المتهمين على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى. لما كان ذلك تكون المحكمة إذ استبعدت الحكومة عن نطاق المسئولية المدنية عن فعل المحكوم عليهما على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى، قد شاب حكمها القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه ، إذ لم تكن بالرد على ما أثاره محامى المدعية بالحق

المدنى الطاعنة فى جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ وفى المذكرة المقدمة منه بجلسته ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ بما يتضمن التمسك بمسئولية الحكومة عن فعل هذين المتهمين مع أنها صرحت له بتقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى المدنية عقب الأقوال التى صدرت منه بجلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ مما يفيد أن هذه الأقوال لم تكن التصوير النهائى للدعوى المدنية . لما كان ذلك وكانت المحكمة بعد أن خلصت إلى إثبات الجريمة فى حق من دانت من المتهمين وهما على محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى الحكم بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه عليهما بالتضامن باعتبار أن هذا المبلغ مناسب للضرر الذى أصاب المدعية بالحق المدنى الناشئ مباشرة عن الجريمة التى وقعت منهما . إذ انتهت المحكمة إلى ذلك كانت قد خصمت مبلغ ١٠٠ جنيه بمقولة إن الحكومة دفعت للمدعية ما يقابله قياماً بواجبها الإنسانى ، وذلك دون أن تبحث قبل إجراء هذا الخصم ، فيما إذا كانت الحكومة مسئولة بالتضامن عن فعل المحكوم عليهما على محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى أو غير مسئولة ، مع ما لهذا البحث من الأثر فى جواز هذا الخصم أو عدم جوازه ، وفى الزام المحكوم عليهما سالفى الذكر بكامل التعويض الذى قدرته المحكمة أو بالباقي منه بعدا نقضه بمقدار ما كانت دفعته الحكومة للمدعية بالحق المدنى ( الطاعنة ) ، وهى إذ أغفلت هذا البحث يكون قد شاب حكمها القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه ، ولا يرد على ذلك بأن هذا الوجه لم يذكر فى أسباب الطعن ، مادام أنه يندرج فى عموم السبب السابع الذى تنعى فيه المدعية بالحق المدنى على الحكم إجراء هذا الخصم وإفادة المحكوم عليهما على محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى به ، ون ثم يكون هذان الوجهان من أوجه الطعن فى محلهما ، ويتعين نقض الحكم فى خصوصيهما ، وإعادة القضية إلى محكمة جنابات مصر للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وذلك بالنسبة لمسئولية الحكومة عن فعل المحكوم عليهما سالفى الذكر . وبالنسبة إلى جواز أو عدم جواز خصم المبلغ الذى احتسبته المحكمة مقابل ما قرره الحكومة ودفعته كعاش استثنائى ومكافأة للمدعية بالحق المدنى كريمة إبراهيم فرغل عن نفسها ويصفتها .



( ٢ ٦ )

القضية رقم ٢٠٥٧ لسنة ٢٤ القضائية :

- ( أ ) بلاغ كاذب . خلوء من اتهام صريح لشخص معين . ذكر المبلغ اسم المبلغ ضده عند سؤاله في التحقيق . يكفي لتحقيق الجريمة .
- ( ب ) بلاغ كاذب . تحقيق كذب البلاغ أو صحته . موكل إلى المحكمة .

١ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كان المبلغ قد أفصح أمام السلطة التي قدم إليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده .

٢ - إن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمر موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

### الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني ( محمد عبد الواحد علي ) دعواه مباشرة أمام محكمة جنح كرموز الجزئية التي قيدت بجدولها برقم ٤٢٢٩ سنة ١٩٥٣ ضد الطاعنة الأولى ( نعيمة حميدة عبد الوارث ) متهما إياها بأنها أبلغت ضده بأنه كان قد خطف ابنها عبد الوهاب أحمد مرسى الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات بقصد الإضرار. وفي أثناء نظر الدعوى أدخل المدعى بالحق المدني متهما آخر في الدعوى وهو مصطفى أحمد مرسى ( الطاعن الثاني ) بأنه اشترك مع الأولى في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بالاتفاق والمساعدة. وطلبت معاقبتهما بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٢/٤٠ - ٣ و ١/٤١ من قانون العقوبات مع إلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له قرشا صافيا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت فيها حضوريا بتسريح ١٣ من يناير سنة ١٩٥٤ - عملا بمواد الاتهام - بحبس كل من المتهمين شهرا



واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لكل منهما لوقف التنفيذ وإلزامهما متضامين بأن يدفع المدعى المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . وبعد أن نظرت محكمة الاسكندرية الابتدائية هذا الاستئناف قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمين عشرين جنهيا بلا مصروفات جنائية وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية وألزمت المتهمين بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن صحيفة اللجنة المباشرة التى أعلنت للطاعنين جاءت خلوا من بيان الجهة التى قُدم إليها البلاغ مما يعيب الحكم ويبطله لأن هذا البيان ركن جوهري من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، كذلك خلا بلاغ الطاعنة الأولى من التبليغ عن أمر كاذب معين وتوجيه اتهام صريح إلى المدعى بالحقوق المدنية — أما مجرد قولها فى محضر ضبط الواقعة إنها تشبته فى أن يكون ابنها عند المدعى المذكور لأنها سمعت من الشاهد سعد محمد عبد الحليم بأنه وآهها معا فلا يعتبر بلاغا كاذبا فى حق المدعى ، وهذا فضلا عن أنها لم تكن تعلم بكذب هذه الواقعة التى سمعتها من الشاهد مما ينتفى معه ركن القصد الجنائى . يضاف إلى ذلك أن المحكمة ليس لها أن تخوض فى بحث ما إذا كان البلاغ صحيحا أو كاذبا لأن هذا البحث موكول إلى السلطة المختصة التى تلقت البلاغ وتولت تحقيقه أما قول الحكم بأن الطفل اعترف بالواقعة بعد أن ضيق عليه المحقق الخناق فلا يصح الأخذ به كدليل على كذب البلاغ لأن هذا الاعتراف كان وليد الإكراه المادى والأدبى كما يفهم ذلك من معنى العبارة المتقدمة — هذا إلى أن الطاعن الثانى لم يقيم أى عمل مادى يعتبر اشتراكا فى الجريمة ولم يتقدم إلى البوليس للتبليغ أو للشهادة بما يؤيد بلاغ الطاعنة الأولى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة التي دين الطاعنان بها ومنها بيان الجهة التي قدم إليها البلاغ وهي بوليس قسم كرموز واستظهر الحكم كذب البلاغ وعلم الطاعنة الأولى بكذبه بقوله "إنه لما سئل الغلام المدعى بخطفه في التحقيق قرر أن المدعى بالحق المدني وابنه هما اللذان أخذهما بينما كان يلهو في حديقة وذهبا به إلى جهة نائية في الريف بعد أن استقلوا سيارة وبعد بضعة أيام أخذه شخص لا يعرفه إلى مكان بالقرب من مقهى عبد المنعم محمود إبراهيم وتركه وحيدا فذهب مع شخص لا يعرفه إلى ذلك المقهى واقتاده صاحبه إلى والدته — وبإعادة مناقشته قرر أنه في واقع الأمر كان والده والمتهم الثاني (الطاعن الثاني) قد ذهب به إلى منزل خالته حيث أقام فيه طوال تلك المدة وأوصاه المتهمان (الطاعنان) بأن يدعى بأن المدعى بالحق المدني وابنه قد اختطفاه عند سؤاله أمام البوليس فأطاعهما إلا أنه وقد ضيق عليه الخناق فمضطر إلى الاعتراف بالحقيقة. وأن ما أبلغت به المهمة الأولى في يوم ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ من أن ابنها كان مع المدعى بالحق المدني وإن لم يرد فيه صراحة أنهما خطفاه إلا أنه يبين من أقوالها وهي جزء لا يتجزأ من بلاغها ما يتضمن اتهامه باختطاف ابنها : وأنه يبين من أقوال عبد الوهاب أحمد مرسى ومن أقوال المدعى بالحق المدني أن المهمة الأولى قد عمدت إلى ذلك التبليغ بعد أن اتفقت مع المتهم الثاني بأخذ ابنها إلى أختها أنيسة وإخفائه لديها حتى تنكل بالمدعى بالحق المدني وتنتقم منه إزاء الخلاف بينهما الذي يتمثل في وجود قضايا بين ابنها الذي كان متزوجا من ابنة المدعى بالحق المدني فكان بلاغها السالف الذكر كاذبا وأجرته على سوء قصدها بغية الانتقام من المبلغ ضده السابق ذكره. ولما كان ما قاله الحكم من ذلك كافيا في بيان كذب البلاغ وعلم الطاعنة الأولى بكذبه وكانت جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كان المبلغ قد أفصح أمام السلطة التي قدم إليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده وكان البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمرا موكولا إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها وكانت المحكمة قد استدلت على اشتراك

الطاعن الثانى مع الطاعنة الأولى فى ارتكاب الجريمة بأنه اتفق معها على تدبيرها وأخذ الطفل المدعى بخطفه وأخفاه عند خالته وأوصاه بأن يدعى عند سؤاله فى التحقيق بأن المدعى بالحقوق المدنية وولده قد خطفاه وفى ذلك البيان الكافى للأعمال التى وقعت بين الطاعن الثانى يؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنان فى طعنهما لا يكون له محل . أما ما يثيرانه بشأن الإكراه فإنهما لم يتمسكا به أمام محكمة الموضوع فضلا عن أن العبارة التى أوردوها الحكم واستدل بها الطاعنان على وقوعه لا تفيد أن إكراها ما وقع على الطفل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ٢١٧ )

القضية رقم ٣ سنة ٢٥ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . متى تم الجريمة ؟

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تم بمجرد عدم تقديم المحجوزات بمن هى فى عهدته للكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح خليل محمد أحمد والتى لم تسلم إليه الا على وجه الحراسة حالة كونه مالكا . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية إستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة قنا



الابتدائية بعد أن تطرت الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بجرمة تبديد زراعة أذرة محجوز عليها قضائيا مع عدم توافر القصد الجنائي ذلك بأن الصراف أوقع حجزا إداريا على هذه الزراعة وفاء للأموال الأميرية وحدد لبيعها يوم ١٩٥٣/٩/٣٠ وفي ذلك اليوم سدد الطاعن إلى الصراف مبلغ ٩٦ جنيها وهو أكثر من قيمة المحجوزات ثم سدد الدين المحجوز من أجله قضائيا .

ومن حيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتحصل في أن المحضر أوقع حجزا تنفيذيا على زراعة أذرة للطاعن وفاء لدين عليه وعينه حارسا عليها وحدد للبيع ١٩٥٣/١٠/٣١ ولما توجه المحضر في هذا اليوم لإجراء البيع لم يجد المحجوزات وأخبره الطاعن أنه باعها وسدد ثمنها للصراف . ولما مثل الصراف قررا أنه أوقع حجزا على مائة إردب أذرة للطاعن وأنه لم يقدّم ببيعها إذ لم يجدها في اليوم المحدد للبيع وأبلغ عن تبديدها . ولما كانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تم بمجرد عدم تقديم المحجوزات ممن هي في عهده للكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وكان الحكم قد أثبت أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوز عليها قضائيا ولم يقدمها للمحضر في اليوم المحدد للبيع واستظهر قصده في عرقلة التنفيذ من ادعائه كذبا أن الصراف باعها مع أنه لم يبيعها بل أبلغ بدوره عن تبديدها . لما كان ذلك وكان سداد الطاعن للمبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها ، فإن الطعن لا يكون له محل ويتعين رفضه .



( ٢٠٨ )

### القضية رقم ٤ سنة ٢٥ القضائية :

سلاح . الترخيص بجيازته . مدة مريانه . الأثر الذى يترتب على عدم تجديده . ( القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ) .

إن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إحراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وما لم يحدد لمدة أخرى فإنه ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا ناريا " بندقية خرطوش " بدون ترخيص . وطابت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة مغاغة الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . استأنف المتهم . ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس على أن يكون وقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع إلغاء المصادرة بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة المسندة لتهمة جنحة إحراز سلاح ناري غير مششخن بدون ترخيص ، ودانه على أساسها تطبيقا للواد ١ ، ٢ ، ١١٦ ، ١٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ مع أن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن لم يجدد رخصة السلاح في الموعد القانوني وهي جريمة أخرى مختلفة نص عليها في المادة التاسعة من القانون وجعل عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . والغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

وينعى الطاعن على الحكم كذلك في الوجه الثاني من وجهي الطعن أنه قضى بتأييد عقوبة الحبس مع وقف التنفيذ وألغى عقوبة المصادرة لما تبين له من أن الرخصة جددت حتى نهاية عام ١٩٥٣ وفي هذا تناقض واضح لأنه ما دامت المحكمة قد اقتنعت بأن الرخصة جددت حتى نهاية عام ١٩٣٠ وقد وقعت الجريمة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فإنه كان يتعين القضاء بالبراءة إذ أن تاريخ الواقعة يدخل في فترة التجديد التي أشار إليها الحكم .

وحيث إنه عن الوجه الأول فإنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يحمل ترخيصا عن السلاح المضبوط ينتهي مفعوله في آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ وأنه قدم طلبا بتجديده في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ فلم يرخص له بالتجديد حتى تاريخ ضبط السلاح وهو يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فقدم للمحاكمة بتهمة إحرازه سلاحا غير مششخن بدون ترخيص — لما كان ذلك وكانت أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إحراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه ينتقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة . فإن ما وقع من الطاعن يستوجب المؤاخذة على اعتباره أنه أحرز سلاحا بغير ترخيص ويكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه عن الوجه الثاني فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلغاء عقوبة المصادرة لسبب موافقة جهة الإدارة أخيرا على تجديد الترخيص حتى نهاية سنة ١٩٥٣ لا ينفي أن الطاعن كان محزا للسلاح بغير ترخيص وقت ضبطه في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ إذ أن تجديد الترخيص لم يتم إلا بعد وقوع الفعل الذي يعاقب من أجله الطاعن والذي توافرت أركانه القانونية وبذلك يكون الحكم سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعيينا ، رفضه موضوعا .

### ( ٢٠٩ )

القضية رقم ٧ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . استئناف الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن . يشمل الحكم الغيابي .  
إن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد نصيب الحكومة من القمح الموجود بحيازته عن سنة ١٩٥٢ في الميعاد . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة مغاغة نظرت الدعوى وقضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . طارض ، وقضى في المعارضة كأن لم تكن . استأنف المتهم ، ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت الدعوى وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييند الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن بمقولة إن استئناف الطاعن مقصور عليه مع أن الاستئناف يشمل الحكم الغيابي وإذ دانه بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ في حين أن القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ قد مد ميعاد هذا التوريد إلى آخر شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ وبذلك أصبحت الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير معاقب عليها .

وحيث إنه لما كان استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي ، وكان قرار وزارة التكوين رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ يطال أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه إلى آخر شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ فإن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن من عدم توريده القمح المطلوب منه عن موسم سنة ١٩٥٢ وقد وقعت في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ تصبح غير معاقب عليها .  
لما كان ذلك ، وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو القانون الأصلح للمتهم . وهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم وذلك عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .



( ٢١٠ )

### القضية رقم ٨ سنة ٢٥ القضائية :

- ( أ ) نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .  
( ب ) إثبات . الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره . هو  
من شئون محكمة الموضوع . الاعتماد عليه رغم العدول عنه . جائز .  
( ج ) إجراءات . تحريز المضبوطات . الإجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧  
أ . ج في هذا الشأن . إهمالها . لا بطلان .

١ — إذا كان الحكم إذ دان المتهم بتهمة إحراز المخدر قد اعتمد على الاعتراف الصادر منه أمام النيابة بإحرازه قطعة الحشيش المضبوطة معه باعتباره دليلا مستقلا عن الأدلة المستفادة من الضبط والتفتيش فلا جدوى مما يتعاهل الحكم من رفض الدفع ببطلانها .

٢ — إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملايساتها ، ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم العدول عنه .

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من إجراءات متعلقة بتحريز المضبوطات ، إنما قصد تنظيم العمل والحرص على عدم توهين الدليل دون أن يرتب على الإهمال في ذلك أى بطلان . وتقدير حصول تغير أو عبث بذاتية المادة المضبوطة هو من سلطة محكمة الموضوع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المروخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

والجدول الملحق رقم واحد ، فقررت بذلك بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم بطلان  
القبض والتفتيش والتحرير وما ترتب عليه ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها  
قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ٤٠٤ بمواد الاتهام مع  
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش  
والتحرير وبمناقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ٥٠٠ جنيه  
وأمرت بمصادرة الحشيش المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة  
أثرت فيه إذ قضى برفض الدفوع المقدمة من الطاعن ببطلان القبض عليه  
وبطلان التفتيش وبطلان إجراءات التحريز في حين أنه لم يكن في حالة تلبس  
بأية جريمة ولم توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أو جنحة تميز القبض عليه  
وتفتيشه ، وكذلك لم يكن من المسجونين حتى يجوز تفتيشه عند دخول السجن  
بمعرفة أو مباشرى البوليس . وفي حين أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد  
٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي من الإجراءات الجوهرية  
التي يترتب البطلان على مخالفتها - هذا إلى أن الحكم قد شابه الفساد في الاستدلال  
إذ أخذ الطاعن بالاعتراف الصادر منه أمام النيابة على رغم أنه اعترف مشوب  
بصدوره في أثر الضبط والتفتيش الباطلين كما أن المحكمة أخلت بدفاعه إذ  
لم تستجب إلى ما طلبه من إعلان مدير المصنع الذى يعمل فيه لإثبات أنه يشتغل  
في صناعة تخرجه من عداد المشتبه فيهم ولم يرد الحكم بما يسوغ رفض هذا  
الطلب الهام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة إحراز المخدر  
قد اعتمد على الاعتراف الصادر منه أمام النيابة بإحرازه قطعة الحشيش المضبوطة  
معه باعتباره دليلا مستقلا عن الأدلة المستفادة من الضبط والتفتيش -

فلا جدوى مما ينعاه على الحكم في رفض الدفع ببطالانهما. ولما كان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملاساتها - وكان لها أن تعتمد في حكمها عليه على رغم العدول عنه - وكان الحكم قد دلل بأسباب سائغة على ما انتهى إليه من اعتبار هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن التفتيش المطعون عليه ومن أن العدول عنه "لا سبب له سوى التراجع والخوف من نتائج الجريمة التي تردى فيها". لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية فيها نص عليه في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من إجراءات متعلقة بتحرير المضبوطات وإنما قصد تنظيم العمل والحرص على عدم توهين الدليل دون أن يرتب على الإهمال في ذلك أى بطلان ، وكان تقدير الدليل في حصول تغيير أو عبث بذاتية المادة المضبوطة هو من سلطة محكمة الموضوع وقد اطمأنت إلى سلامه تحرير هذه المادة ونتيجة تحليلها - ولما كان الدفاع عن الطاعن قد ترفع في موضوع الدعوى ، وكان ما ذكره أثناء مرافعته من استعداده لإعلان مدير المصنع كشاهد نفى ليس من قبيل الطلب الجازم فإن المحكمة إذ التفتت عن هذا الأمر لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن في شيء ، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢١١ )

## القضية رقم ٩ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) نقض • طعن • عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحر • إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن • تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه • قبول الطعن شكلا •  
( ب ) تفتيش • معاون الجرم • تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجرمية •  
يصح قانونا •

( ج ) تفتيش • نقض • طعن لا مصلحة منه • لاجدوى من إثارته • مثال •  
( د ) إثبات • أخذ المحكمة بما تطعن إليه من أقوال الشهود والطراح ما عداها دون بيان أسباب • جائز •

١ — إذا كان الطاعن ( عسكري بالجيش ) قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحدة ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق النقض وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتيبة بالاعتاد ، وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد ، وكانت إدارة الجيش لم تبعث بالسجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فإن هذا الأخير كان في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا •

٢ — إن معاون الجرم له قانونا حق تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجرمية •

٣ — إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم بعصبة أصلية على اعترافه الصادر منه في التحقيقات الأولية وبالجلسة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية •



٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ في الإدانة بما تطعن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ما دام تقدير الدليل موكولا إليها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة ( حشيشا ) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد بعد أن نظرت الدعوى قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاوية المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه والمصادرة . وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أبدى الطاعن ( عسكري بالجيش ) بالسجن الحربى رغبته إلى قائد الكتبية للتقرير بالطعن بطريق النقض في الحكم المذكور وتوكيل الأستاذ واصف رزق الله المحامى عنه لمباشرة وتقديم الأسباب فقدها محاميه إلى قلم كتاب محكمة النقض في ٢٣ من الشهر المذكور إلخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن وكيل أمباشى بالجيش بالكتبية رقم ١٥ بنادق مشاه ومسجون بوحدة وقد صدر الحكم المطعون فيه من محكمة جنايات بور سعيد بجلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أبدى هذا الجندى السجين كتابة رغبته في الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وتوكيل الأستاذ واصف رزق الله المحامى لمباشرة الدعوى بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتبية المذكورة ومعتمد منه . وبتاريخ ٢٣ من الشهر المذكور أى في الميعاد قدم الأستاذ واصف رزق الله المحامى الأسباب إلى قلم كتاب محكمة النقض . وبعث في نفس التاريخ إلى نيابة بور سعيد الكلية بإقرار الطاعن برغبته في الطعن في الحكم بطريق النقض قائلا إن هذا هو الطريق

المرسوم لدى إدارة الجيش ، وأنه يقوم مقام الطعن أمام قلم الكتاب أو السجن كما بين أيضا أن أركان حرب الكتبية المذكورة بعث إلى نيابة بورسعيد برفقة رسالة برقم ٣٥ من مكتب سيدى جابر فى يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الساعة ١٤ وعليها ختم مكتب تلغراف بور فؤاد يوم ٢٥ من أكتوبر طلب فيها حفظ حق الطعن بالنقض للطاعن لوصول صورة الحكم متأخرة فى ذلك اليوم ووعدها فيها بموافاة النيابة بتقرير النقض ، ولما طلبت نيابة النقض من نيابة بورسعيد إرفاق تقرير الطعن بالنقض المحرر بالدفتى الرسمى الخاص بذلك أجابت بكتابتها المؤرخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأن المتهم عسكرى بالجيش ومحبوس بوحدة وأنه قد أرفق بالأوراق إقرارا بالنقض فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ اعتمد من قائد الكتبية المحبوس بها وختم بنجاستها لعدم وجود دفاتر رسمية للنقض بالوحدة.

وحيث إنه وإن كان التقرير بالنقض لم يحور حسب الأوضاع المقررة قانونا إلا أن الطاعن قد أبدى كتابة فى الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحدة ما يفيد أنه يطعن فى الحكم بطريق النقض وذلك بالإقرار المؤرخ فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ والموقع عليه من قائد الكتبية بالاعتماد . كما أنه قدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد ، ولما كانت إدارة الجيش لم تبعث بالسجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن . لما كان ما تقدم فإن الطاعن كان فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون . ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شاب أسبابه القصور ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع ردا سائفا . بل قالت إن المتهم اعترف بوجود الحشيش معه وأنه عثر عليه بعربة الأوتوبيس وكان يحمله فى يده ويريد تسليمه لموظفى الجمرک وأن المحكمة ترى من حالة المتهم

وارتجافه أن من حق معاون الجمر ك باعتباره من مأمورى المضبط القضائى تفتيش المتهم“ وهى عبارات لا تؤدى إلى صحة التفتيش الذى تناول جميع الركاب . وكان الحشيش داخل ملابس الطاعن ولم يكن فى يده ولا فى الحقيبة ولم يكن ظاهرا — كذلك لم تأخذ المحكمة بأقوال الشاهد محمد العوضى سلطان الذى قال إن الطاعن كان فى حالة هدوء وثبات وطمأنينة ولم يكن مرتبكاً ولا حائراً . وأخذت بأقوال شاهدين آخرين ضد الطاعن دون أن تبين العلة فى اقتناعها بقولهما دون قول الشاهد الأول .

وحيث إن ما يشير الطاعن بشأن بطلان التفتيش لا يجديهِ إذ بغض النظر عن أن معاون الجمر ك له قانوناً حق تفتيش الركاب وأمتعتهم فى حدود الدائرة الجمر كية فإن الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى إدانته بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه فى التحقيقات الأولية وبالجلسة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ، ومتى كان الأمر كذلك فإن مصلحة الطاعن فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية — لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ فى الإدانة بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما صدها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب مادام تقدير الدليل موثقاً إليها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود اسماعيل ،  
ومصطفى كامل ، وانشاق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

( ٢١٢ )

### القضية رقم ١٠ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . صدر أمر بتفتيش متهمة ومنزله . يقضى القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر  
المذكور . مثال لقيام حالة تلبس .

إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهمة آخر  
صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن بقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له  
في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم  
 لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور  
 أن يدخله ، وكان دخوله مقصودا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه . فإن دخوله  
 يكون صحيحا ، فإذا ما شاهد الطاعن يلقي مخدرا ، كان له تبعاً لقيام حالة التلبس  
 أن يقبض عليه ويفتشه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — فوزى يسى شكير ( الطاعن ) و ٢ — فراج مهدي  
جوده بأنها في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ بناحية قسم محرم بك محافظة اسكندرية  
حازا وأحرزا جواهر مخدرة « أفبونا » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح  
بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا  
للواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول



٢ الملاحق به ، فقررت بذلك وأمام محكمة جنايات اسكندرية. دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليه من إجراءات. والمحكمة المذكورة بعد أن أثبتت سماعها قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ عملا بمواد الاتهام الأول والمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ من قانون الإجراءات للثاني أولا - بمعاينة فوزى يسى شكير بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الأفيون المضبوط. وثانيا - براءة فراج مهدى جوده مما أسند إليه ومصادرة الأفيون المضبوط وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية وقدرت في أسباب الحكم على الدفع بأنه في غير محله . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه البطلان إذ قضى بالادانة بناء على قبض وتفتيش باطلين ، ذلك أن الطاعن دفع أثناء المحاكمة ببطلان القبض والتفتيش تأسيسا على أن ضابط مكتب المخدرات بعد أن استصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيش شخص آخر كان متهما في الدعوى وقضى ببراءته وتفتيش منزله وقيل إجراء هذا التفتيش علم بوجود هذا الشخص في محل الطاعن وهو محل حياكة ملابس فدخله للقبض عليه وهناك شاهد الطاعن يحاول إلقاء قطعة من أفيون كانت في يده فقبض عليه ، فيكون الضابط بذلك قد أجرى تفتيش محل الطاعن دون الحصول على إذن من النيابة العامة أو القاضي الجزئي وهو إجراء باطل لانتهاء حرمة المحال الخاصة في غير الأحوال المبينة في القانون مما يتعين معه استبعاد جميع الأدلة المستمدة من ذلك الدخول الباطل واعتبارها كأنها لم تكن وبراءة الطاعن تبعا لذلك - وإذا أخذ الحكم باعتراف الطاعن مع أنه اعترف باطل مستمد من إجراءات باطلة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى في قوله " إن معاون مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة للاذن بتفتيش متهم آخر فأذنت النيابة بتفتيش

هذا المتهم وتفتيش منزله فانتقل الضابط مع رجال القوة لتنفيذ الأمر وحين  
مر بجمل الطاعن شاهد المتهم الذي صدر الاذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه جالسا  
على أريكة بداخل المحل إلى جوار الطاعن فدخله للقبض عليه وعندئذ أتى الطاعن  
قلعة صغيرة من الأفيون كانت في يده على قاعدة الماكينة فضبطه وضبط المخدر  
وقتشه كما قتش المتهم الآخر فلم يجد معهما شيئا "وتعرض الحكم لدفاع الطاعن  
المشار إليه في وجه الطعن في قوله "إن ضابط البوايس رأى المتهم الآخر في محل  
الطاعن وكان مفتوحا للجمهور فدخله وفوجئ بالطاعن يلقي ما يحوزه من مخدر  
على قاعدة الماكينة ومن ثم يكون هذا المتهم متلبسا بالجريمة ويكون الدفع على غير  
أساس". ولما كان الثابت في الحكم كما تقدم بيانه أن الضابط دخل محل الطاعن  
بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد  
تفتيش هذا المحل — وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه  
أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل  
في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها وكان دخوله قاصرا على المكان الذي  
يسمح له بالدخول فيه فإن دخوله يكون صحيحا فإذا ما شاهد الطاعن يلقي  
بالمخدر كان له تبعاً لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه ، لما كان ذلك ،  
فإنه لا يبقى محل للقول ببطلان الاعتراف ويكون الطعن على غير أساس  
متعينا رفضه .

(٢١٣)

### القضية رقم ١١ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . اسناد المحكمة إلى المتهم واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام . عدم تنبيه إلى تغيير وصف التهمة لكي يبدى دفاعه في شأنه . إخلال بحق الدفاع .

متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بعصا على رأسه فأحدث به إصابة معينة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتنعت للأسباب التي أوردتها في حكمها بأنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس وأدانتته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العاهة ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق المتهم في الدفاع ، إذ كان يتعين عليها أن تنبيهه إلى هذا التغيير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب إبراهيم أبو زيد خالد عمدا بقضيب من الحديد على رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه عنها فقد عظمى لا ينتظر أن يملا بنسيج عظمى بل يملا بنسيج ليفى وذلك يحرم المنع جزءا من أهم وقايته الطبيعية ويجعله عرضة للإصابات البسيطة والتقلبات الجوية ومضاعفات التهاب السحايا والعظام والحنون والصرع الجاكسونى مما يعتبر عاهة مستديمة لا يمكن تقديرها بنسبة مئوية ثابتة نظرا لتنوع المضاعفات وعدم إمكان التكهن بوقوع أى منها إلا أنها بحالتها الراهنة بدون أى مضاعفات تقدر بحوالى ١٢٪ . وطلب قاضى التحقيق من غرفة الاتهام إحالة اذتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقررت بذلك بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ . وادعى إبراهيم أبو زيد خالد بحق مدنى قدره



١٠٠ جنيه قبل المتهم . ومحكمة جنایات أسبوط بعد أن نظرت الدعوى قضت بحضور يا بتاریخ ١٩٥٣/٩/٣٠ عملاً بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاينة حسين على أحمد أبو قناع بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع إلى إبراهيم أبو زيد خالد المدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه مصرى تعويضا مدنيا والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأعفته من المصاريف الجنائية . ( وذلك على اعتبار أن المتهم ضرب إبراهيم أبو زيد خالد عمدا فأحدث به إصابة أعجزت المجنى عليه مدة تزيد على العشرين يوما ) . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين دان الطاعن بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات أخذا بنظرية القدر المتيقن فى حقه بعد أن برأه من تهمة أحداث العاهة الموجهة إليه فى وصف التهمة وذلك دون أن تنبه المحكمة إلى هذا التغير الذى تضمن إسناده وقائع أخرى للطاعن لم تكن محل اتهام وفقا لما توجبه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — كما أنها أسططت فى تطبيق القانون إذ طبقت المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وقضت على الطاعن بأقصى العقوبة المقررة لها مع أنه كان يتعين عليها تطبيق المادة ١/٢٤٢ عقوبات حسبما أسفر عنه التقرير الطبى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى فى قوله " إن شجارا وقع بين فريق المتهم ( الطاعن ) وفريق المجنى عليه لتزاع حول إلقاءه أتربة على الحد الفاصل بين زراعتها أصيب فيه أشخاص عديون كان من بينهم المجنى عليه إبراهيم أبو زيد خالد الذى ادعى أن المتهم ضربه بقطعة من حديد على رأسه فأحدث به كسرا منخسفا تخلقت عنه عاهة مستديمة وقد شهد المجنى عليه بأن المتهم ضربه على رأسه بقطعة من حديد ضربة أو ضربتين وأن آخر ضربه على ذراعه اليسرى ويده وأثبت التقرير الطبى أن بالمجنى عليه جرحا رضيا بأعلى متصف



الجهة بطول ٢,٥ سم × ٥ سم تحته كسر منخفض ، وجرحا رضيا آخر بمقدم الجدارى الأيسر وجرحا ثالثا بالجدارية اليمنى وكسرا بعظمة المشطية للنصر الأيسر وجرحين رضيين بعظمة المشطية للسبابة اليسرى وكدما فوق اللوح الأيسر وأن هذه الإصابات تحدث من المصادمة بأجسام صلبة راضة وقد شفى من إصاباته بعد علاج يزيد على العشرين يوما وتخلفت عن إصابته الأولى عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام أعلى الجهة “ . واستطرد الحكم يقول “ أن المحكمة تستشف من الوقائع السالفة أن ليس ثمة ريب في ضرب المتهم حسين على أحمد أبو قناع المجنى عليه على ما هو ثابت من أقوال هذا الأخير وقد أقر المتهم بشجاره معه . إلا أنه لما كان بهذا المجنى عليه عدة إصابات في رأسه وهي تلك التي سلف ذكرها وقد قال المجنى عليه بحصول تعد عليه من غير المتهم — ولما كان من غير المستطاع التحقق في يقين قاطع من محدث تلك الإصابة التي تخلفت عنها العاهة المستديمة برأس المجنى عليه فإن المحكمة ترى أن محدث العاهة غير معين ولذلك تأخذ بالقدر المتيقن في حق المتهم وذلك بمؤاخذته عن تهمة الضرب الذى أحدث إصابة تعجز المجنى عليه مدة تزيد على العشرين يوما الأمر المعاقب عليه طبقا للمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات “ . ثم قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيهه والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة “ .

وحيث إنه متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بمصا على رأسه فأحدث به إصابة مميّزة هي التي نشأت عنها العاهة كما هو الحال في الدعوى ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتنعت للأسباب التي أوردتها في حكمها بأنه لاشك قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذى ترك به إصابات بالرأس فأدانته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العاهة فإن حكمها يكون معينا لإخلاله بحق المتهم في الدفاع ، إذ كان يتعين عليها أن تنبهه إلى هذا التغيير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين واسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام ولم تتح له الفرصة لإبداء دفاعه عنها ، ومن ثم يكون هذا الوجه مقبولا بغير حاجة إلى بحث الوجه الثانى ويتعين نقض الحكم .

( ٢١٤ )

### القضية رقم ١٦ سنة ٢٥ القضائية :

( ا ) لإثبات . الأخذ بقول الشاهد في الجلسة بخالف قولاً آخره في التحقيق دون بيان  
علة ذلك . جازئ .

( ب ) وصف التهمة . تغييره من قتل عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب أفضى إلى موت مع سبق  
الإصرار . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة  
ودارت عليها المرافعة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في الجلسة وإن خالف قولاً آخره  
في التحقيق دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .

٢ — إن مجرد تغيير وصف الفعل الممسند للمتهم من جناية قتل عمد مع سبق  
الإصرار إلى جناية ضرب أفضى إلى موت مقترن بهذا الظرف دون أن يتضمن  
التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها  
المرافعة لا يعتبر إخلالاً بدفاع المتهم ، بل تكون المحكمة قد أجابته إلى بعض  
ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاحة لا تلابسها نية القتل ولا ظرف سبق  
الإصرار ، ومن ثم لا يصح النعي عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا  
النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — إسماعيل سيد درويش ( الطاعن ) و ٢ — رشدي  
عبد المجيد حسين بأنهما في يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٥ ربيع آخر  
سنة ١٣٦٩ بناحية البراجيل مركز الروضة مديرية أسيوط قتلا سلامة عبد الوهاب  
أبو زيد عمداً ومع سبق الإصرار بأن طعنناه بآلتين حادتين ( سكيتتين ) قاصدين  
من ذلك قتله فأحدثنا به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت  
بحياته . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما

بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعت انشراح عبد الحسيب عبد العزيز بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنائيات المنيا بعد أن أتمت سماع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمادة ١/٢٣٦ - ٢ الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات للثانى بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة عشر سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعيه بالحق المدنى مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وبراءة المتهم الثانى مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية . وذلك على اعتبار أن الأول أحدث عمدا بسلامة عبد الوهاب أبو زيد الجروح والضربات السابق بيانها فى أسباب الحكم ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى الموت وقد سبق هذه الجناية إصرار على ارتكابها .

نطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ذلك أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الجنائيات بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو أنه تجاوز هذا الحق بنية سليمة حين حاول المحجنى عليه أن يطلق عليه النار من فرد ، واستدل الطاعن على صحة هذا الدفاع بالحكم الصادر فى القضية رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٢ جنح المنيا المستأنفة ببراءته من تهمة إحراز الفرد وتفيد أسباب هذا الحكم أن الطاعن استخلص الفرد من يد المحجنى عليه عندما حاول الإعتداء به عليه فلم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وقال فى صدد الرد عليه إن الحكم فى قضية إحراز السلاح لم يقطع بشىء بالنسبة لواقعة الإحراز وفى هذا الرد إهدار لقوة الأمر المفضى التى حازها الحكم المذكور كذلك بررت محكمة الجنائيات تفى قيام حالة الدفاع الشرعى بقولها إنه لو كان



الطاعن صادقا فيما يدعيه لتقدم مباشرة بالفرد لوكيل شيخ الخفراء مع أن هذا الأخير أيد الطاعن في تحقيق النيابة فيما قرره في هذا الشأن ولكن المحكمة لم تأخذ بقول هذا الشاهد ولم تبين علة أخذها بشهادته في الجلسة دون أقواله في التحقيق. هذا إلى أن التقرير الطبي أثبت وجود أثر لإبرة الزناد في الطرف الذي وجد في الفرد مما يدل على محاولة إطلاقه فلم ينطلق وهو ما يؤيد رواية الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانته ، وعرض لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ورد عليه بقوله : " إن الدفاع عن المتهم الأول ( الطاعن ) تمسك بمسألة الفردة مستندا إلى صحة دفاع المتهم بشأنها وقدم لذلك حكما متعلقا بموضوع هذه الفردة قضى فيه على المتهم المذكور بالبراءة وقد تبين للمحكمة من هذا الحكم أن الدعوى الجنائية سبق أن رفعت على المتهم اسماعيل سيد درويش لإحرازه الفردة المضبوطة بدون رخصة في يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ وصدر هذا الحكم بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ وذكرت المحكمة في أسباب البراءة أن الواقعة الخاصة بإحراز الفردة غير ثابتة على المتهم وهذا الحكم لا يفيد شيئا إذ لم يقطع في شيء بالنسبة لهذه الفردة ... وحيث إن هذه المحكمة أيضا تخلص من الوقائع السالف ذكرها أن المتهم الأول اسماعيل سيد درويش قصد أن يعتدى على المجنى عليه سلامة عبد الوهاب أبو زيد وذلك بسبب المشاحنة السابقة التي حصلت في اليوم السابق مع خاله كمال عبد المجيد حسين الذى أصيب بإصابات في جسده وكان المعتدى عليه أبو زيد عبد الوهاب أخو المجنى عليه في القضية الحالية وآخر من عائلة المجنى عليه اسمه حافظ سليم فعقد المتهم الأول النية على الاقتصاص من عائلة المعتدين على خاله بجمع أمره وأهد عدته وحمل سكيننا وقصد إلى حيث كان المجنى عليه سلامة في زراعته وانهاه عليه طعنا بالسكين وفر من مكان الحادث ثم ارتأى أن يلقى لنفسه دقاها فأتى بهذه الفردة مدعيا بها ما ادعى كذبا وبهتاننا .

وحيث إن الواضح مما نقله الطاعن في طعنه عن الحكم الصادر في قضية إحراز السلاح المشار إليها آنفا أن المحكمة بنت براءة الطاعن من تهمة إحراز السلاح



بدون ترخيص على عدم توفر الدليل على الإحراز ولم يرد بحكمها — خلافا لما يدعيه الطاعن في طعنه — ما يفيد صراحة أو دلالة أن المجنى عليه سلامة عبد الوهاب هو الذي أحرزه أو حاول الاعتداء به على الطاعن فاستخلصه هذا الأخير من يده ، وقضاء الحكم المذكور ببراءة الطاعن من تهمة إحراز السلاح لعدم الثبوت لا يعني أن السلاح للمجنى عليه وأنه شرع في إطلاقه على الطاعن ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من قضي قيام حالة الدفاع الشرعي تأسيسا على عدم ثبوت واقعة إحراز المجنى عليه للفرد لا يتعارض في شيء مع الحكم الصادر ببراءة الطاعن من تهمة الإحراز ولا يكون لهذا الحكم حجية في شأن قيام هذه الحالة ، لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في الجلسة وإن خالف قولاً آخر له في التحقيق دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن المحكمة عدلت وصف التهمة من قتل إلى ضرب أغضى إلى موت دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل بما يعتبر إخلالا بحق الدفاع ولم تراع المحكمة عند تقدير العقوبة سن الطاعن وقت ارتكاب الجريمة وكانت ست عشرة سنة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت على الطاعن أنه أحدث عمدا مع سبق الإصرار بسلامة عبد الوهاب أبو زيد الجروح والضربات الميينة بالتقرير الطبي ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أغضى إلى موته وعاقبته على مقتضى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات كما يبين أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد الذي أخذت به الطاعن هي ذات الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وإنما رأت اعتبار الواقعة جنائية منطبقة على المادة المذكورة لما ثبت لديها من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل ولما كان ذلك منها هو مجرد تغيير في وصف الفعل المسند للطاعن من جنائية قتل عمدا مع سبق الإصرار إلى جنائية ضرب أغضى إلى موت مقترن بهذا الظرف دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة.

غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة ودون أن تصيف إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون قد أجلت بدفاع الطاعن بل تكون قد أجابته إلى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلابسها نية القتل ولا ظرف سبق الإصرار فلا يصح النعي عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التي أنزلتها محكمة الموضوع بالطاعن داخلة في الحدود المقررة في النص للجريمة التي دانت بها وكان تقدير العقوبة من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، تعيننا رفضه موضوعاً .

( ٢١٥ )

القضية رقم ١٨ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) حكم . تسببه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال . .

( ب ) نقض . طعن لا مصاحبة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال . .

١ — يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودليل على توافرها إذا قال " إن نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم آلة قاتلة ( مطواة ) وقد أصاب بها المجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف أثر الإصابة بتدارك المجنى عليه بالعلاج " .

٢ — لا جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على توافر نية القتل لديه إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

م . ( ١٩ ) ج .



وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم استند إلى أقوال المجنى عليه الذي اعترف في قول له بأنه لم ير الضارب ولم يتهم أحدا ثم عدل عن هذا القول بعد ذلك واتهم الطاعن مع أن قوله الأول مؤيد بأن الإصابة حدثت من الخلف وأثناء تجهز بن فريقين من الطلبة يتعذر معه رؤية الضارب والتحقق منه ، كذلك أخذت المحكمة بشهادة الشاهد عبيد اللطيف إبراهيم عبد الرحمن الذي قرر أنه رأى وقت المشاجرة طالبا آخر يحاول ضرب المجنى عليه فأوقعه هذا الأخير أرضا وعندئذ طعن المتهم المجنى عليه من الخلف بالمطواة — وقال إن الأخذ بشهادة عبيد اللطيف إبراهيم هذا كانت توجب براءة الطاعن ، على اعتبار أنه كان في حالة دفاع شرعى عن زميله الذى تشاجر معه المجنى عليه أو اعتباره متجاوزا لحد الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند إلى شهادة المجنى عليه التى أدلى بها فى تحقيق النيابة عقب نقله إلى المستشفى بوضع ساعات من أن الطاعن هو الذى أصابه بالسكين من الخلف وأنه التفت عقب الإصابة فراه ممسكا بالسكين ، وأنه ذكر للتحقق اسمه وأوصافه وتعرف عليه عند مرضه عليه مع آخرين عرضا قانونيا — ولما كان للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له بلا معقب عليها فى ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى وقائع الدعوى . وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . كذلك ما قيل من قيام حالة الدفاع الشرعى فإن الطاعن لم يثره أمام محكمة الموضوع والحكم بذاته لا يرشح له ولا يفيد قيامه ومن ثم فلا يقبل منه أن يؤسس عليه طعنه أو ينبغى على الحكم عدم بحثه والرد عليه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
ومحمود اسماعيل ، واسحاق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

( ٢١٦ )

### القضية رقم ١٢٠٧ سنة ٢٤ القضائية :

موظف . تعويض . المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها عن إصابته التي  
أقعدته عن العمل . لا تمنع من حصوله على تعويض كامل جابر للضرر الذي لحقه . الجمع بين التعويضين  
كاملين . غير جائز .

إن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون  
المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقته وأقعدته عن  
مواصلة العمل في خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر  
للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون  
المدني إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، إلا أنه لا يصح  
للضرر أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متعبدان في الغاية وهي جبر  
الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة بجمعه رمضان عامر بأنه : تسبب من غير قصد ولا نعمد  
في إصابة القائم مقام أنور عامر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه حين  
قاد سيارته بسرعة ودون أن يتنبه إلى خلو الطريق فاصطدمت سيارته بسيارة  
أخرى وحدثت بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي . وطلبت عقابه  
بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليه (القائم مقام أنور عامر)

بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم .  
وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة محرم بك الجزئية طلب الحاضر عن المدعى بالحق  
المدنى ( زيدان محمد علام ) إدخال وزارتى الحربية والداخلية ومحافظة الاسكندرية  
فى الدعوى بصفتهن مسئولين عن الحقوق المدنية . وادعى مدنيا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه  
قبل المتهم والمسئولين المذكورين . والمحكمة المذكورة نظرت هذه الدعوى  
وقضت بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عملا بمادة الاتهام غيابيا للمتهم  
وحضوريا للمسئولين عن الحقوق المدنية ( أولا ) بتغريم المتهم خمسة جنهيات  
بلا مصروفات جنائية . ( وثانيا ) بإلزام المتهم بأن يدفع لأنور عامر مبلغ  
عشرة مليات على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل  
أتعاب المحاماة . ( وثالثا ) بإلزام المتهم ووزارة الحربية والبحرية بأن يدفعوا متضامين  
إلى زيدان محمد علام الشهير بالزناى مبلغ ثمانمائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية  
المناسبة وخمسة جنهيات أتعاب محاماة . ( ورابعا ) عدم اختصاص المحكمة بالفصل  
فى الدعوى المدنية الموجهة من زيدان محمد علام الشهير بالزناى إلى وزارة الداخلية .  
فعارض المتهم فى الحكم الغيابى الصادر ضده وقضى فى معارضته بتاريخ ٢٣ من  
فبراير سنة ١٩٥٣ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وإيداع الحكم المعارض فيه  
بلا مصاريف . فاستأنف المتهم ووزارة الحربية والبحرية المسئولة عن الحقوق  
المدنية ) هذا الحكم ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت  
حضوريا بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ ( أولا ) بعدم جواز استئناف المتهم  
عن الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الخاصة " بالسيد " أنور عامر بلا مصروفات .  
( وثانيا ) بقبول استئناف المتهم ووزارة الحربية والبحرية عن الدعوى المدنية  
الخاصة بزيدان محمد علام شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لها  
إلى إلزام المتهم ووزارة الحربية والبحرية متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى  
فيها مبلغ ٣٠٠ جنيه ( ثلثمائة جنيه ) والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين  
ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية . فطعن الأستاذ  
حسن عبدالنسر الحامى بإدارة قضايا الحكومة عن وزارة الحربية والبحرية فى هذا  
الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم يعول على ما دفعت به الطاعنة في مذكرتها المقدمة بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ من أن وزارة الداخلية صرفت إلى المجنى عليه زيدان محمد علام مبلغ مائة جنيه تعويضا له عن الحادث باعتباره تابعا لها وأصيب أثناء الخدمة كما صرفت له مائة جنيه أخرى كمكافأة استثنائية فضلا عن أنها رخصت له بإجازة مرضية لمدة ١٤٧ يوما بأجر كامل وكان يتعين رفض دعوى المطعون ضده ، إذ لا يجوز الجمع بين التعويض المؤسس على المكافأة الاستثنائية والتعويض المؤسس على القواعد العامة في أحوال المسؤولية المقررة بالقانون المدني ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وتحدث عن خطأ المتهم أثناء قيادته للسيارة الحكومية وما نشأ عنه من إصابة المجنى عليهما وتخلف طاهة مستديمة بأحدهما ودو المطعون ضده الثاني " المدعى بالحق المدني " . كما تحدث عن الدعوى المدنية ومسئولية وزارة الدفاع عن الضرر الذي أحدثه المتهم أثناء تأدية وظيفته وبسببها باعتباره تابعا لها ولها عليه سلطة الإشراف والتوجيه وقضى عليهما متضامين بالتعويض - فلما استؤنف الحكم من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ودفع الحاضر عن هذه الأخيرة بأن المدعى بالحق المدني حصل على مكافأة استثنائية عن الإصابة ، لم ترد المحكمة الاستئنافية على هذا الدفاع ولم تتناوله في حكمها بل خفضت مبلغ التعويض المقضى به لأسباب أخرى ضمنها حكمها تتعلق بظروف الحادث وعدم جسامته الخطأ الذي وقع من المتهم .

وحيث إنه وإن كانت المكافأة الاستثنائية التي منحتها الوزارة للمطعون عليه طبقا لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقت به وأقعدته عن مواصلة العمل في خدمة الحكومة لا تحول دون المطالبة بحقه

في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، وأن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الطاعنة — إلا أنه لا يصح للضرور أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين إن كان التعويض الذي قدره الخصم منه المكافأة الاستثنائية التي حصل عليها المطعون ضده أم لا تخصم فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على أساس سليم ويتعين قبوله ونقض الحكم .

( ٢١٧ )

### القضية رقم ٢٢١٠ سنة ٢٤ القضائية :

( أ ) إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز .

( ب ) ضرب أفضى إلى موت . حصوله من متهمين . عدم تعيين من منهما محلث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الإصرار والترصد . يكفي لمساءلتهما معا عن النتيجة .

١ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد دون البعض الآخر ما دامت قد اقتنعت بما أخذت به .

٢ — إن مساءلة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة مادام أن الحكم قد أثبت أنها ارتكبا جريمتها عن سبق إصرار وترصد .



## الوقائع

أُتِّهت النيابة العامة - ١ - حسن علي عبد العال و٢ - حسين علي عبد العال  
و٣ - عبد المنعم فاضل ابراهيم - بأنهم في يوم ٨ من شعبان سنة ١٣٧١ الموافق  
٢ من مايو سنة ١٩٥٢ بناحية العباسية مركز مغاغة مديرية المنيا - أولا -  
المتهمون جميعا قتلوا عمدا عبد الرسول مبروك بأن انهمالوا عليه ضربا بعصى غليظة  
على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة  
التشريحية والتي أودت بحياته وذلك مع سبق الإصرار والترصد. وثانيا - المتهمون  
الثلاثة أيضا ضربوا سيد عبد الرسول مبروك فأحدثوا به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك مع سبق  
الإصرار والترصد وطابت من قاضي التحقيق إحالتهم إلى غرفة الاتهام لمحاكمتهم  
بالمادة ٢٣٠ و٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لتهمة الجناية و١/٢٤٢ - ٢ -  
من قانون العقوبات بالنسبة لتهمة الجنحة. فقررت إحالتهم إلى محكمة الجنايات  
لمحاكمتهم بالمواد المشار إليها . ومحكمة جنايات المنيا بعد أن أتمت سماع هذه  
الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٣٦ و٢/٢٤٢ و٢/٣٢ من قانون  
العقوبات للأول والثاني والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث  
بمعاينة كل من المتهمين الأول حسن علي عبد العال والثاني حسين علي عبد العال  
بالأشغال الشاقة خمس سنوات وببراءة المتهم الثالث عبد المنعم فاضل ابراهيم  
وأعفت المتهمين جميعا من المصروفات الجنائية .  
فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لقصور  
تفسيره وفساد استدلاله وأخطأ في القانون ذلك بأنه استخلص سبق الإصرار  
من الخصومة الناشئة عن التنافس بين الطاعنين والمجنى عليهما في التجارة ومن عدم  
حصول أي مشادة وقت الحادث واستدل على الترصد من انتظار الطاعنين للمجنى

المجنى عليهما بالسيارة ووقوع الاعتداء فور وصولهما في حين أن التحقيقات خالية من الدليل على قيام التنافس وأن منزل الطاعنين بعيد عن مكان الحادث ولم يثبت عليهما بحضور المجنى عليهما وأنه بانتفاء ظرفي سبق الاصرار والترصد كان من المتعين تحديد المحدث للاصابة التي أدت إلى الوفاة ويكون أخذ الطاعنين معاً بهذه الاصابة مخالفاً للقانون ، هذا إلى أن الحكم إذ بني إداتهما على الأقوال الأولى لشاهدي الواقعة قد اطرح روايتهما الثانية التي قررا فيها بعدم رؤيتهما الطاعنين وقت وقوع الحادث بحجة أن عدولهما راجع إلى الخوف من الطاعنين وذويهم في حين أنه لم يستند إلى دليل في إثبات ما قاله عن سبب هذا العدول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتحقق به عناصر الجريمة اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وعرض لعدول الشاهدين عبد المنعم عبد الرسول وسيد عبد الرسول عن روايتهما الأولى إلى الرواية التي قررا فيها بعدم رؤية الطاعنين وقت وقوع الجريمة وقال بأنهما لم يكونا صادقين في هذا العدول وأنهما أرغما عليه تحت تأثير سلطة أقارب المتهمين (الطاعنين) وشدة بأسهم كما ذكرنا بالجلسة وأنهما أكدا بالجلسة روايتهما الأولى عن عارفة الطاعنين للحادث بما أطمأت به المحكمة إلى صدقهما ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد دون البعض الآخر ما دامت قد اقتنعت بما أخذت به وكان له أصله الثابت في الأوراق وكان الحكم قد استند في قيام التنافس بين المجنى عليهما والطاعنين في التجارة على ما شهد به عبد المنعم عبد الرسول وسيد عبد الله من أن الطاعنين وكانا يحقدان على المجنى عليهما بسبب التنافس على شراء الثوم والبصل وتوريدهما لما يشترياه إلى مرقص صليب وأنهما طالما نهياهما عن هذا التوريد وطالما طلبا منهما تفضيلهما على هذا التاجر ... ” ثم استدل على سبق الاصرار والترصد بما قرره الشاهد سيد عبد الرسول ” من أن نمرك سيارة النقل المملوكة لطفه مهران من بلديهما الصغيرة لا تخفى على المتهمين خصوصاً وأن منزل عبد المنعم فاضل أحد أقاربهما يجاور منزل مرقص صليب مما يؤكد ترصدهما له ولوالده وإصرارهما

السابق على الاعتداء عليهما خصوصا ولم يحدث ليلة الحادث وقبل الاعتداء ما يدعو إلى هذا الضرب فقد فوجيء هو ووالده بالاعتداء بمجرد وصول السيارة“ وأن سبق الإصرار بتوافر من عدم حدوث مشاحنة أو نزاع وقتى أدى إلى اعتداء المتهمين ومن حدوث هذا الاعتداء بفترة بمجرد وصول السيارة التي كانت تقل المجنى عليه السيد عبد الرسول وبمجرد خروج والده من المنزل مما يؤكد أنه كان ولايد إصرار سابق ، يؤيد ذلك ما ثبت على الوجه سالف الذكر من حدوث التنافس على تجارة الثوم والبصل ومن إصرار المتهمين على التشاحن مع المجنى عليهما قبل الحادث ببضعة أيام بسبب شرائهما هذين الصنفين لحساب مرقص صليب ورغبتهما الملحة في أن يكون ذلك لحسابهما ... وأن الترصد ثابت من انتظار المتهمين لمجيء السيارة التي لم يكن أمرها خافيا عليهما بسبب انتشار تنقلات السيارة في تلك القرية الصغيرة وبسبب وجود منزل أحد أقاربهما قريبا من منزل مرقص صليب وحصول الاعتداء بمجرد وصول السيارة، كما شهد بهد المنعم عبد الرسول وأخوه سيد وسائق السيارة مما يؤكد أنهما كانا متظرين وصولها لمقارفة جريمتها“ لما كان ذلك — وكان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أن وفاة عبد الرسول مبروك نشأت عن كسور الجمجمة وتهتك المخ فإن مساءلة الطاعنين معان جريمة الضرب المفضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث لكسور الجمجمة مادام أن الحكم قد أثبت أنهما ارتكبا جريمتها عن سبق إصرار وترصد — لما كان ذلك فإن كل ما يشير الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



(٢١٨)

القضية رقم ٢٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تزوير في أوراق رسمية . متى يعتبر جنحة ؟  
(ب) تزوير . تغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة . وصفه القانوني .  
(ج) تزوير . طرقه التي نص عليها القانون . اندراجها كلها تحت تعبير تغيير الحقيقة .  
عدم التمييز في العقاب بين طريقة وأخرى منها .

١ — إنه وإن كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقاً لنصوص القانون العام ، إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع بصرح نصها صريحتاً أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

٢ — إن المادة ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه " يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أثبت في طلبه بيانات غير صحيحة أو غير في البيانات المثبتة في الطلب أو صادق على بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك " . ثم صدر الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ ينص في مادته الأولى على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ذكر عمداً في الاستمارات الخاصة بطلب السماد من الهيئات المكلفة بذلك من الحكومة بيانات كاذبة عن المساحات الزراعية التي يباشر زراعتها أو عن أنواع الزراعة التي يباشر زراعتها ويعاقب بنفس العقوبة كل عمدة أو شيخ بلد أو موظف يشهد بصحة البيانات مع علمه بكذبها . . . . " وقد صدر بعد ذلك قرار وزير التكوين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة السابعة منه على نفس العقوبات التي نصت عليها



المادة الأولى من الأمر ٢٥٣ الى سبق ذكرها . ويستفاد من هذه النصوص أن الشارع فرض لتغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة منذ صدور القوار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ عقوبة الجنحة ولم يخرج جريمة التزوير في هذه الاستمارات من مصاف الجناح حتى بعد أن رفع بالأمر رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها ، مما يستقرأ منه أن الشارع حدد نوع هذه الجريمة واعتبرها جنحة في كل الأحوال .

٣ - إن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع في العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا في الحكم ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية فإذا وقع بغيرها كان جنحة ما دام يتحقق بأى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد الرحمن الدسوقي ابراهيم و ٢ - أبو النجا أبو النجا ابراهيم . بأنهما أولا : - الأول - ارتكب تزويرا في محرر رسمي وهو استمارة طلب شراء أسمدة رقم ٤٠ تموين الميمنة بالمحضر والخاصة بعبد الغنى العقدة بطريق وضع امضاءات مزورة بأن حرر الاستمارة ووقع عليها بامضاءات نسب صدورها كذبا إلى العمدة متولى سليمان القباني وشيخ البلد عبدا السيد الشهاوى والمهندس الزراعى عباس الحناوى ومعاون الزراعة محمد فؤاد السيد وختم عليها بخاتم مزور. لوزارة الزراعة - وثانيا - الثاني اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على تزوير الاستمارة ووضع الامضاءات المزورة عليها واعتمدها هو للصرف بصفتة عميل الجمعية الزراعية ووقع بخاتم الجمعية على الاستمارة . وثالثا - الأول والثاني أيضا - استعملا الاستمارة المزورة السالفة الذكر بأن قدماها للجمعية الزراعية واستلمها بمقتضاها السداد المبين بها مع علمهما بتزويرها . وطلبت عقابهما بالمواد

٢/٤٠ — ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز المنصورة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للأول بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وذلك عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات على أن يشمل الإيقاف كافة الآثار الجنائية بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه بمقتضى المادة ٢١١ من قانون العقوبات على اعتبار أن استمارة طلب السباد المزورة هي من الأوراق الأميرية مع أن الجريمة التي أسندت للطاعن هي من جرائم التموين التي فرض لها الشارع عقوبة الجنحة . وذلك بأن تجارة الأسمدة والمخصبات كانت في الأصل مطلقة من القيود حتى صدر قرار وزارة التموين رقم ٣ لسنة ١٩٤١ في إبان الحرب الأخيرة بتنظيم تداول الأسمدة الكيماوية واستهلاكها وقضت المادة ١٣ منه بالمعاقبة على تزوير البيانات في طلب الأسمدة بعقوبة الجنحة ثم صدر الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ يعاقب على تزوير البيانات الكاذبة في الاستمارات الخاصة بطلبات السباد بعقوبة الحبس والغرامة أو بإيهما وكذلك على من يشهد من الموظفين بصحة هذه البيانات مع علمه بكذبها ، وبعد ذلك صدر قرار وزارة التموين رقم ٦٣٣ في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ينص على نفس العقوبة ، ومع أنه ما دامت الجريمة جنحة وانتضى على وقوعها مدة أربع سنوات ونصف قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فإنه كان يتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

وحيث إن النيابة العمومية اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٣ "الموافق ١٦ من محرم سنة ١٣٦٢" ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو استمارة طلب شراء أسمدة "رقم ٤٠ تموين" الميمنة بالمحضر والخاصة بعبد الغنى العقدة بأن حرر الاستمارة ووقع عليها بامضاءات نسب صدورها كذبا إلى العمدة وشيخ البلد ومهندس ومعاون الزراعة وختم عليها بختم منور لوزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠٦ ، ٢١١ من قانون العقوبات ، وحكمت محكمة مركز المنصورة الجزئية حضوريا بحبس المتهم ستة شهور تطبيقا للمادتين سالفتي الذكرو قالت في أسباب حكمها التي أقرها الحكم المطعون فيه إنها تأخذ المتهم باعترافه من أنه ملأ خانات الاستمارة ببيانات مزورة وكتب العبارة التي يضعها مهندس الزراعة إيذانا بأن الاستمارة أصبحت مستوفاة وألا مانع من صرف الأسمدة المطلوبة فيها وأن ما وقع من الطاعن يعتبر جنائية وفقا للمادتين ٢٠٦ ، ٢١١ من قانون العقوبات . ولما كان ما قرره الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ذلك بأنه وإن كان تغير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقا لنصوص القانون العام إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغير بعقوبة الجرح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات وهي تمنع بصريح نصها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

وحيث إن المادة ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه "يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أثبت في طلبه بيانات غير صحيحة أو غير في البيانات المثبتة في الطلب ، أو صادق على بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك" ثم صدر الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ ينص في مادته الأولى على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ذكر عمدا في الاستمارات الخاصة بطلب السماد من الهيئات المكلفة بذلك من الحكومة بيانات كاذبة



عن المساحات الزراعية التي يباشر زراعتها أو عن أنواع الزراعة التي يباشر زراعتها ... ويعاقب بنفس العقوبة كل عمدة أو شيخ بلد أو موظف يشهد بصحة البيانات مع علمه بكذبها ... " وقد صدر بعد ذلك قرار وزير التكوين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة السابعة منه على نفس العقوبات التي نصت عليها المادة الأولى من الأمر ٢٥٣ التي سبق ذكرها ، ولما كان يستفاد من هذه النصوص أن الشارع فرض لتغيير الحقيقة في استثمارات طلب الأسمدة منذ صدور القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ عقوبة الجفنة ، ولم يخرج جريمة التزوير في هذه الاستثمارات عن مصاف الجنح حتى بعد أن رفع بالأمر ٢٥٣ سنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها ، مما يستقرأ منه أن الشارع حدد نوع هذه الجريمة واعتبرها جنحة في كل الأحوال ، وقد كانت كذلك إلى يوم ارتكاب الطاعن لها في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٣ وكان لا فرق في أن يكون التزوير قد وقع بتغيير بيان أو أكثر من البيانات الواجب إدراجها ، أو باصطناع بيانات لا أصل لها ونسبتها إلى شخص انتحل له صفة الطالب ، لأن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع في العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا في الحكم ، ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية ، فإذا وقع بغيرها كان جنحة ، مادام يتحقق بأى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه ، لما كان ذلك ، وكان ما وقع من الطاعن على ما أثبتته المحكمة المطعون فيه هو أنه ملائ بيانات الاستثمار وحرر الاستمارة التي تسبق توقيع مهندس الزراعة باعتماد صرف السماد المطلوب فيها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ ، فإن ما نسب إلى الطاعن يكون جنحة لا جنائية ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الجريمة موضوع الاتهام قد انقضت أكثر من أربع سنوات ونصف على وقوعها في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٣ إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١



الذى استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لما هو أصاح للتهمة من نصوصه ، لما كان ذلك فإنه يكون من المتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن لا نقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

( ١٩ )

القضية رقم ٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) تفتيش . تقدير جدية التحريات التى تسبق الاذن بالتفتيش . موكل الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

( ب ) إجراءات . تحرير المضبوطات وفضها . الإجراءات التى نص عليها القانون فى هذا الشأن . الغرض منها . مخالفتها . لا بطلان .

( ج ) مواد مخدرة . توقيع العقوبة المنصوص عنها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . قصد التعاطى . تقديره . موضوعى .

١ - إن تقدير جدية التحريات ( التى تسبق الاذن بالتفتيش ) موكل الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

٢ - إن القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحرير المضبوطات وفضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ولم يرتب على مخالفتها بطلاناً ، وإذن فيكفى أن تقتنع المحكمة بأن المضبوطات لم يحصل بها عيب .

٣ - إن توقيع العقوبة المفظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يكفى فيه مجرد الاحراز ما لم يثبت المتهم انه إنما أحرز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو يثبت ذلك القصد للمحكمة من العناصر المطروحة امامها ، وتقدير قيام هذه الحالة التيسيرية أو عدم قيامها مسألة موضوعية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة ( أفبونا وحشيشا ) في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بذلك وبغير مسوغ شرعى بقصد الاتجار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ١٢ و ١٧ / ج ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق به . فتمورت إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات طنطا نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٧ / ج ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق به بمعاينة بدر سليمان الرافعى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

نطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن أن المحكمة إذ دانت الطاعن بجريرة إحرار المخدرات قد أخلت بحقه فى الدفاع ، ذلك بأنه دفع أمامها بأن واقعة الضبط كما أدلى بها الشهود وكما صورها الحكم مستحيلة الوقوع وطالب من المحكمة معاينة مكان الواقعة أو منحه أجلا لتقديم الأوراق الهندسية الدالة على أنه يستحيل أن يكون الكونسابل فى الساعة العاشرة تماما عند الكوبرى ثم يكون فى نفس الوقت فى داخل منزل الطاعن مع أن المسافة بين المكانين كيلو متر ونصف ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب دون أن تورد أسبابا تبرر هذا الرفض - وطلب الطاعن أيضا تقديم أوراق التنفيذ الخاصة بالأطيان المتنازع عليها بينه وبين نائب العمدة وتقديم خريطة فك الزمام ورسم هندسى لمنزله ولكن المحكمة رفضت هذه الطلبات وجاء حكمها قاصرا عن بيان أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها - ودفع الطاعن ببطلان أمر التفتيش لعدم جدية الدلائل التى بنى عليها وطلب إلى المحكمة ضم دفتر الأحوال ليثبت عدم حصول المراقبة التى بنى عليها

الأمر ولكن المحكمة لم تتمكن من ذلك وجاء حكمها في هذا الشأن برد غير سديد -  
هذا ويبنى الطاعن الوجهين الثاني والرابع من طعنه على أن الحكم بنى على إجراء  
باطل وشابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التحريز ووجوب  
استبعاد الدليل المستمد من التحليل لأنه لم يحصل في حضوره، ولكن الحكم  
المطعون فيه رد على ذلك بأن قرار النذب صادر في مواجهة المتهم ومحاميه  
ولم يعترض عليه وهذا يفيد صحة التحريز وحصوله في حضور الطاعن مع أنه لا يصح  
جده دليلا على ذلك لأن التحريز حصل بعد قرار النذب في غيبة المتهم ودانت  
المحكمة الطاعن باعتباره تاجرا مؤسسه ذلك على وزن المضبوطات الكبير في حين  
أن الثابت بالأوراق أن هذا الوزن هو للعلب الصفيح بما فيها من المخدرات  
حتى كان من المستحيل عند التحليل الكيمائي أن يوزن جسم الجريمة مستقلا  
عن طلب الصفيح التي لوشت به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به العناصر  
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي  
إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقل إن الكونستابل  
كان عند الكوبرى وفي المنزل في نفس الوقت بل قال إن الكونستابل وصل  
إلى الكوبرى بالسيارة في الساعة العاشرة صباحا ثم توجه إلى المنزل فوصله بعد ذلك  
ببرهة حيث وجد الطاعن ممسكا بالمعاون - فإن السبب الذي بنى عليه طلب  
المعينة يكون غير صحيح وتكون المحكمة في حل من عدم إجابته - لما كان  
ما تقدم - وكان تقدير جدية التحريات موكولا إلى سلطة التحقيق تحت رقابة  
محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها للأسباب السائغة التي أوردتها  
وكان القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفضها إنما  
قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولكنه  
لم يرب على مخالفتها بطلانا وكانت المحكمة قد اقتنعت بأن المضبوطات  
هي لم يحصل بها أى عيب ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه  
من أسباب في إثبات اتجار الطاعن بالمخدر سائما وله أصله في الأوراق فضلا  
عن أن توقيع العقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون



رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يكفي فيه مجرد الإحراز ما لم يثبت الطاعن أنه إنما أحرز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو يثبت ذلك القصد للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها وتقدير قيام هذه الحالة التيسيرية أو عدم قيامها هي مسألة موضوعية وكانت المحكمة وقد اقتنعت بصحة التهمة للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها لم ترحل لإجابة الدفاع إلى طلب التأجيل لتقديم المستندات المشار إليها في طعنه وهو أمر يدخل في سلطتها التقديرية — لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ٢٢٠ )

### القضية رقم ٢٦ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . خبير . قيام طبيب غير الذي ندبته المحكمة بتشريح الجثة . لا يؤثر في سلامة الحكم .  
مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله .

إن قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتشريح الجثة غير رئيسه الذي ندبته المحكمة لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله وإلى الأقوال الأخيرة التي أبدأها الطبيب الشرعي الذي سبق له أن أوقع الكشف على المصاب وما دام تقدير الدليل موكولا إليها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول — قتل السيد إبراهيم قنصوه عمدا ومع سبق الإصرار بأن انتوى قتله واصطعبه لمكان الحادث وأطلق عليه مقذوفين نارين أصابه أحدهما بالإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية قاصدا من ذلك قتله وقد أودت بحياته . والثاني — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق معه على ارتكابها ورافقه إلى مكان



الحادث أشد أزره ومساعدته فوقعت الجريمة فعلا بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إحالتهما إليها لمحاكمتهما بالمادتين المذكورتين . وادعى وريثة السيد إبراهيم قنصوه "المجنى عليه" وهم سعد ومبروك وعبد العال وزكيه ودلال إبراهيم قنصوه ووالدته صديقه محمد ماضى بحق مدنى قدره ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن وذلك بقرار معافاة . ومحكمة جنايات طنطا نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات للأول والمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٤٠/٢ - ٣ ، ٤١ من القانون المذكور للثانى مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور أيضا بالنسبة لكلا المتهمين بمعاقة حسن على الحو بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وبمعاقة حسين على الحو بالأشغال الشاقة مدة سبع سنين وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٥٠ جنيها على سبيل التعويض بالتساوى بينهم مع المصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق الطاعنين فى الدفاع إذ لم تجبهما إلى تدب خير لمعاينة أثر الحريق بباب منزلها والمقول بأن سبب القتل يرجع إلى إتهام المجنى عليه فى إحداثه - بل عولت فى ذلك على معاينة النيابة وعلى ما شهده به العمدة فى التحقيق من أن المظهر الخارجى لأثر الحريق بالباب يدل على أنه حديث العهد وعلى أنه لا جدوى من إعادة المعاينة لمضى أربع سنوات على الحادثة مع أن العمدة وعضو النيابة كلاهما ليس خبيراً فى فحص هذه الآثار . كما أن عدم إجابة هذا الطلب الجوهرى من شأنه أن يؤثر فى الحكم وفى الوصف القانونى للدعوى إذ ينبى على الأخذ بمعاينة

النيابة ثبوت الضغينة بين المجنى عليه وبين الطاعنين بسبب اعتقادهما بأنه هو الذى وضع النار عمداً فى منزلها وتوافق سبق الإصرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق معه العناصر المكونة للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وتناول دفاع الطاعنين ورد عليه بأن وكيل النيابة أثبت فى معاينته وجود أثر احتراق حديث أسفل الضلعة الشرقية للباب ووجود قطعتين جديدتين من الخشب وضعتا فى مكان الجزء المحترق وأن المسامير التى ثبتت بها هاتان القطعتان لا تزال على جدتها وأن ذلك كله يشير إلى أن الحريق حديث بدليل تساقط الرماد منه بمجرد اللس . وخلص من ذلك إلى القول بأن " المحكمة ترى الأخذ بما انتهت إليه المعاينة للشواهد المادية التى تفيد حداثة الحريق الذى لوحظ بالباب البحرى لمنزل المتهمين بالإضافة إلى ما شهد به العمدة من أنه رأى هذا الحريق أثناء هذه المعاينة وقال أنه حديث وأنه لا محل لما يطلبه الدفاع . لأن هذا الطلب غير منتج فضلاً عن مضي أربع سنين من وقت وقوع الحادث " - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليه وكانت العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق عقوبة القتل بغير سبق إصرار - فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ويتمين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم شابه القصور إذ لم يبين علاقة الإصابة بالوفاة مع أن الدفاع قزر أن الوفاة حدثت بفعل مستقل هو مرض التيتانوس الذى يصيب المريض والسليم على السواء ودل على ذلك بأن إصابة المجنى عليه حدثت فى يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ وكانت فى غير مقتل وظل المصاب حياً حتى يوم ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ حيث توفى بالمستشفى نتيجة إصابته بمرض التيتانوس وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فيما إذا كانت الإصابة وحدها تؤدى إلى الوفاة إذا لم يصب المجنى عليه بمرض التيتانوس وفيما إذا كانت حى التيتانوس تعتبر نتيجة للإصابة أم حدثت لسبب طارئ مستقل عنها فلم تجبه المحكمة إلى طلبه

ولم ترد عليه في أسباب حكمها ولم تقض باعتبار الواقعة شروما في قتل وهذا منها قصور في التسبب يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت ما أورده الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ ١٩٥٠/٦/١٥ عرض لهذا الدفاع وقال "لأنه في يوم ١٩٥٠/٧/٣١ حرر الطبيب الشرعي المشار إليه تقريراً بناء على طلب النيابة لبيان ما إذا كانت وفاة المجنى عليه نتجت من الإصابة موضع التحقيق وعن مدى صلة الإصابة بالوفاة وقد أشار في تقريره هذا إلى التقرير السابق وإلى ما ثبت من اطلاعه على أوراق المستشفى وما أعطى له من علاج حتى يوم ١٩٥٠/٦/١٦ حيث شكى بال ألم شديد بموضع الجرح فأعطى له أمبول مورفين وبالكشف على الجرح وجد قرص من اللباد (حشار) مع إفراز صديدي غزير وعمل له تنظيف وغيار . وفي صباح يوم ١٩٥٠/٦/١٧ ظهرت عليه أعراض تيتانوس مبكرة وتعاطى علاج تيتانوس وعزل ورغم العلاج قد توفي مساء ١٩٥٠/٦/١٧ وأشير في تذكرة العلاج أن سبب الوفاة تيتانوس وقد انتهى الطبيب الشرعي في تقريره هذا بأن من رأيه أن إصابة السيد ابراهيم قنصوه "المجنى عليه" كانت شديدة وجسيمة ومصحوبة بتهتك الأنسجة واستقرار المقذوفات والحشار وقد تضاعفت الحالة بتيتانوس وأن وفاته قد تعزى إلى تضاعف الإصابة الأصلية بمرض التيتانوس كما تقرر بذلك أوراق المستشفى . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم استنادا إلى تقرير الطبيب الشرعي من أن الوفاة نشأت عن تضاعف الإصابة الأصلية بمرض التيتانوس له أصله الثابت في هذا التقرير — وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ماورد فيه وأخذت به ولم تر حاجة إلى مناقشة الطبيب الشرعي فيه فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من أوجه الطعن أن الدفاع عن الطاعنين طلب بجلسة المحاكمة مناقشة الطبيب الشرعي فيما إذا كانت إصابة المجنى عليه تحدث من أعلى إلى أسفل كما قرر المجنى عليه في التحقيقات أم أن الضارب كان في مستوى المضروب كما يفهم من التقرير الطبي الشرعي وأن المحكمة بعد أن أجابت



الدفاع إلى طابعه وناقشت الدكتور سيد المنياوى الطبيب الشرعى فى ذلك طويلا ولم تقين من مناقشته تحديد مستوى الضارب من المجنى عليه أمرت باستخراج اللجنة وتشريحها لبيان سير المقذوف ونبت لذلك كبير الأطباء الشرعيين غير أن قرار المحكمة لم ينفذ على الوجه الصحيح فلم يقيم كبير الأطباء الشرعيين باستخراج اللجنة وتشريحها بل قام به طبيب آخر وعلق على تقريره الدكتور سيد المنياوى الذى باشر الكشف الأول والذى لم يطمئن الدفاع إلى أقواله الأولى ولكن المحكمة هولت على تقريره الأخير وردت على طلب الدفاع باستبدال طبيب آخر بأنها لا ترى محلا لما يثيره الدفاع فى هذا الصدد لأن قرار المحكمة قد نفذ فعلا إذ أن الدكتور المنياوى هو رئيس القسم الطبى الشرعى بطنطا وثق المحكمة بتقريره وتأخذ به وذلك دون بيان سبب رفض طلب الدفاع والعود إلى تنفيذ قرار المحكمة على وجهه الصحيح ويكون الحكم بذلك قاصر البيان معيبا .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه عرض لنتيجة الكشف على اللجنة بعد استخراجها وتناول كافة القروض التى وردت به ومنها أنه "إذا كان المجنى عليه منحنيا للأمام وفى هذه الحالة يقتضى أن يكون الضارب فى مستوى أعلى منه ويكون العيار متخذ نفس الاتجاه الذى توضح فى الحالة السابقة أى من الخلف واليسار قليلا إلى الأمام واليمين بعض الشيء ويرى أن هذه الحالة الأخيرة قد تعزز رواية المصاب عن كيفية حدوث إصابته" ثم قال "إن الدفاع قد أثار أن قرار المحكمة السابق بشأن نذب كبير الأطباء الشرعيين باستخراج اللجنة وتشريحها وإبداء رأى المطلوب لم ينفذ وطلب نذب طبيب آخر غير الدكتور سيد المنياوى الذى قام بتنفيذ هذا القرار إذ أنه هو بنفسه الذى سبق أن أوقع الكشف الطبى على المصاب — إلا أن المحكمة ترى أنه لا محل لما يثيره الدفاع فى هذا الصدد ذلك لأن هذا القرار قد نفذ فعلا إذ أن الدكتور سيد محمد المنياوى هو رئيس القسم الطبى الشرعى بطنطا طبقا لما هو ثابت بتقريره المؤرخ ١٠/٦/١٩٥٠ فضلا عن أن المحكمة تثق به وتقريره الأخير بشأن استخراج اللجنة وما انتهى إليه من فحص الإصابة وإبداء رأى المطلوب" — لما كان ذلك وكان قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى



بتشريح الجلسة غير رئيسه الذي تدبته المحكمة لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله وإلى الأقوال الأخيرة التي أبداه الطبيب الشرعي الذي سبق له أن أوقع الكشف على المصاب وما دام تقدير الدليل موكولا إليها فإن هذا الوجه لا يكون له محل . ومن ثم يكون الطعن بكافة وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٢٢١ ) /

القضية رقم ٣٠ سنة ٢٥ القضائية :

شهادة زور . عدول الشاهد عما أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدانته على الرغم من عدوله . خطأ .

إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فإن إدانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة حسين محمد حسن بأنه . أحدث قطعا بالجسر الأيمن لثروة سرى . وطلبت عقابه بالمادة ٥/٧٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة أبو قرقاص الوطنية قضت غيابيا بتغريمه ٥٠٠ قرش وإلزامه بمصاريف رد الشيء لأصله . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وفي أثناء نظر المعارضة أمام المحكمة المذكورة رجعت النيابة العامة تهمة شهادة الزور للشاهد طنطاوى إبراهيم سيد « الطاعن » وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . والمحكمة المشار إليها بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون

العقوبات بالنسبة للثاني — أولا — بالنسبة للمتهم الأول بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه — وثانيا — بحبس المتهم الثاني ١٥ يوما مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة المنيا الكلية نظرت هذين الاستئنافين وقضت — أولا — بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة حين لاحظت الخلاف بين أقواله الأولى وما شهد به في الجلسة لفتته إلى ذلك فعدل إلى ما شهد به أولا — وكان ذلك قبل قبل باب المرافعة ومن ثم تكون جريمة شهادة الزور غير متوافرة في حقه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على من يسمى "حسين محمد حسن" بأنه أحدث قطعا في جسر إحدى الترع ، وعند نظر القضية أمام محكمة أول درجة سئل الطاعن بصفته شاهدا فاجاب بأن المتهم زرع في ميل الجسر وقضت المحكمة غيابيا بتفريغه خمسمائة قرش ، فعارض وعند نظر المعارضة أعادت المحكمة سؤال الشاهد فقرر أن الذي قطع الجسر هو أخو المتهم عبد المنعم محمد حسن ، وعلى أثر ذلك وجهت النيابة إليه تهمة شهادة الزور ، فلما سأله المحكمة فعدل إلى أقواله الأولى ، وبعد ذلك ترفع محاميه ، وقضت المحكمة بمعاقبته بالخمس مع الشغل لمدة خمسة عشر يوما وقالت في حكمها "إن المتهم الثاني ( الطاعن ) قرر بجلسة المعارضة أن آخر غير المتهم الأول هو الذي أجرى قطع الجسر رغم أن المحكمة افتت نظره إلى ما قرره سابقا ، مما يبين منه أن المتهم الثاني قصد أن يشهد زورا لمصلحة المتهم الأول " وقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم

بحكمها المطعون فيه . ولما كان واضحاً مما تقدم أن الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى ، وقد جاء عدوله قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، وكانت لا يغض من أثر هذا العدول حصوله عقب توجيه تهمة شهادة الزور إليه ، لما كان ذلك فإن إدانة الطاعن على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

( ٢٢٢ )

القضية رقم ٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . غش . ركن العلم . مثال للقصور في استظهاره .

إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال " وحيث إن الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوفراً لديه " ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذي أضاف بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المسادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر ، فإن الحكم يكون قاصراً في البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع فلفلاً أحمر مغشوشاً بأن أضاف إليه المواد المبينة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة ملوى الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت

حضوريا بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ دفع بأن العينة التي أخذت هي صبغة ملوحة وليست فلفل أحمر وأن المواد التي أثبت التحليل إضافتها إليه أقل ثمنا من المادة المقول بغشها وأنه لا علم له بالغش . ولكن الحكم اقتصر في إثبات علمه بالغش إلى أنه تاجر ملوحة مع أنه تاجر بقالة وأقمشة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال " وحيث إن الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوفرا لديه " . ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة وكان الحكم لم يبين كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذي أضاف بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يزد على الشهادة المقدمة منه الدالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في البيان قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .



( ٢٢٣ )

## القضية رقم ٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) إهانة . الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٣٣ ع . الصور التي تتحقق بها . اشتغال الأفعال أو العبارات المستعملة على معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة .  
يكفى لتوافر الجريمة . توافر العلانية . غير لازم .

( ب ) قذف في حق موظف عمومي . ادعاء المتهم بسلامة نيته . لا يعفيه من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الموظف .

( ج ) قذف في حق موظف عمومي . ركن العلانية . متى يتوافر ؟

١ — إن جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المشار إليها ، ولا يشترط لتوفر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة .

٢ — إن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه .

٣ — يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف .

## التوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) أهان بالقول والتهديد موظفا عموميا هو الأستاذ محمد عبد العزيز عبد النبي القاضي بمحكمة السنبلالوين الوطنية بسبب تأدية وظيفته بأن أرسل إليه برقية يهمله فيها بالتسرع في نظر إحدى القضايا وهدده بأنه يتحمل مسئولية حكم أصدره ( وثانيا ) قذف في حق موظف عمومي هو الأستاذ محمد عبد العزيز عبد النبي القاضي بمحكمة السنبلالوين بسبب أداء وظيفته بأن أسند إليه التسرع في نظر إحدى القضايا ، وطلبت عقابه بالمواد ١/١٣٣ و ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات . ومحكمة السنبلالوين الجزئية بعد أن أتمت سماع الدعوى قضت فيها بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس شهرين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة ، ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماعهما قضت فيهما حضوريا بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ ( أولا ) بعدم جواز استئناف النيابة ( وثانيا ) بقبول استئناف المتهم شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمتي الإهانة والقذف أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن جريمة إهانة القاضي لا تتحقق إلا بكلام شفهي يوجه إليه عقب النطق بالحكم أو القرار في قضية دون ما يكتب ويرسل إليه في برقية وأن العبارات التي وردت في البرقية المرسلة إليه لا تعتبر في ذاتها إهانة ولا تهديدا ولم تتوفر فيها العلانية وأنت البرقية الثانية المرسلة لوزارة العدل لا تعتبر قذفا ولا تعدو كونها مظلمة أرسلت بحسن نية وفي غير علانية هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا البيان إذ لم يشر إلى ما أثاره الطاعن في دفاعه ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إن القاضي المجنى عليه قد حكم على المتهم في القضية رقم ٦٤ سنة ١٩٥٣ جنح السبلاوين بتغريمه أربعة جنهات لارتكابه جريمة ضرب وفي يوم صدور الحكم أرسل إليه المتهم الإشارة البرقية المرفقة بالأوراق ينسب إليه فيها أنه قد أصدر حكمه ضده بغير أن يحقق دفاعه ومن ثم فهو يحمله المسؤولية كما أرسل لوزارة العدل البرقية المرفقة بصورتها بالأوراق ينسب فيها إليه أنه قد شغل في الحكم الذي أصدره متحدثاً له ولعائلته طالبا تحقيق هذا الأمر حتى تظهر الحقيقة ويطمئن الجميع وبسؤال المتهم بتحقيق النيابة وبالجلسة أقر بأنه هو الذي أرسل البرقيتين سالفتي البيان "ولما كانت جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من قانون العقوبات على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات وكان لا يشترط لتوفر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة - وكانت العبارات التي وجهها الطاعن بالتلغراف المرسل منه إلى القاضي المجنى عليه تتضمن إسناد الخطأ إليه في الحكم الذي أصدره ويحمله مسؤوليته مما تحقق به الإهانة المعاقب عليها بالمادتين ١٣٣ فقرة ١ / ١٣٤ من قانون العقوبات ولم تكن العلانية مما يلزم توفره لقيام هذه الجريمة - لما كان ذلك وكان ما أسنده الطاعن إلى القاضي المجنى عليه في البرقية المرسلة منه إلى وزارة العدل مما يحط من قدره ويقلل من احترامه كان ما يدعيه الطاعن من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب مادام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه وكان يكفي لتوافر ركن العلانية أن يصل المكثوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة

حتمية لعمل القاذف فإن جريمة القذف المنسوبة للطاعن تكون قد تحققت أركانها بإرسال البرقية المشار إليها متضمنة عبارات القذف وتداولها بين أيدي مستخدمي التلغراف في البلدة التي يعمل فيها القاضي وموظفي وزارة العدل ممن يتحتم بطبيعة العمل اطلاعهم عليها — لما كان ما تقدم وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم على الطاعن مما تدخل في حدود المادتين ١٣٣ / ١ ، ١٣٤ من قانون العقوبات و كان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع التي أثارها فإن الطعن برمته يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،  
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، واستحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

( ٢٢٤ )

### القضية رقم ٢١ سنة ٢٥ القضائية :

- ( أ ) إجراءات . الأصل فيها الصحة .
- ( ب ) إجراءات . كاتب التحقيق . ندب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير حالة الضرورة .  
متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
- ( ج ) إثبات . شاهد . الأخذ بقول له في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر . جائز .
- ( د ) قبض . صورة واقعة تلبس باحراز مخدر تجيز القبض قانونا .

### ١ - الأصل في الإجراء الصحة .

٢ - يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٣ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول شاهد في إحدى مراحل التحقيق وتطرح قولاً آخر له لا تطعن إليه .

٤ - إذا دخل ضابط وكونتابل منزل متهم صدر بتفتيشه إذن من النيابة فشهدا مجرد دخولهما شخصاً آخر يخرج من إحدى الغرف ويلقى بلفافة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعقب الكونتابل هذا الشخص وقبض عليه ، فإن القبض يكون قد تم صحيحاً نتيجة وجوده في حالة تلبس باحراز مخدر تخلى عنه بإرادته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول - أحرز جواهر مخدرة ( حشيشا وأفيو نا ) بغير مسوغ شرعى وبقصد الاتجار . والثانى - أحرز مادة مخدرة ( حشيشا ) بغير مسوغ شرعى وبقصد الاتجار أيضا . وطالبت من فرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٧/١ و ٣٣/ج و ٣٥ و ٣٧ و ٤٦ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ و ١٢ من الجدول (١) الملحق به . فقررت إحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد المذكورة . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر عن المتهمين الأول والثانى بالدفع الآتية . أولا - بطلان محضر تحقيق النيابة الذى بنى عليه إذن التفتيش . وثانيا - بطلان إذن التفتيش لبنائه على تحريات غير جدية لأن اسم المتهم الثانى لم يذكر فى محضر التحريات . وثالثا - بطلان إجراءات التفتيش لأن رجال المباحث أوفدوا ثلاثة من رجالهم اقتحموا المنزل الذى صدر الإذن بتفتيشه قبل أن تتحرك القوة التى نيّطت بها مأمورية التفتيش . ورابعا - بطلان إجراءات التفتيش بالنسبة للتهمة الثانية . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧/١ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ و ١٢ من الجدول ١ الملحق به بمعاقة كل من على أحمد هبد الله البيطار وغازى بدوى غازى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة ( و ذكرت فى أسباب حكمها أن هذه الدفع فى غير محلها ) .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ ... إلخ .

## المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أنه دفع ببطلان محضر التحقيق الذى بنى عليه أمر النيابة بالتفتيش بما يترتب عليه بطلان التفتيش وما أتت به من دليل استنادا إلى أن المحقق لم يستعن بكاتب التحقيق

المختص بل كلف أحد ضباط المباحث بكتابة المحضر مخالفا بذلك نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية وأنت المحكمة ردت على هذا الدفع بأن هذه المادة لا تخرج في مرماها عما كانت واردة في المادة ٣٢ من قانون تحقيق الجنايات في حين أن المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية تختلف عن المادة القديمة في قانون تحقيق الجنايات من حيث إنها تستلزم أن يكون الكاتب من المحكمة وأن يحضر جميع إجراءات التحقيق وأوردت المادة الجديدة حكما جديدا هو أن تحفظ المحاضر والأوامر وباقي الأوراق في قلم الكتاب والمحكمة من ذلك هي أن الكاتب يعتبر شخصية قضائية متممة لهيئة القضاء فلا يجوز للمحقق أن ينفرد بتحرير المحضر ولا يتوافر هذا الضمان بانتداب أى شخص ليس له هذه الصفة لا سيما بانتداب فرد من الهيئة التي تحرص على إثبات التهمة .

وحيث إنه لما كان الأصل في الإجراء الصحة وكان يجوز ندب غير الكاتب المختص في حالة الضرورة فالمستفاد من أن المحقق ندب كاتباً آخر أنه كان في حالة ضرورة تبيح له ذلك . لما كان ذلك - وكان تقدير حالة الضرورة متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت محكمة الموضوع قد أقوت سلطة التحقيق على هذا الإجراء وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق المطعون فيه يخالف الحقيقة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى في الوجهين الثانى والثالث من طعنه على الحكم المطعون فيه فسادا في الاستدلال وقصورا في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع بأنه كان قد هجر المنزل الذى ضبط فيه المخدر وأقام بالقاهرة منذ بضعة شهور ورغمما من أن وقائع الدعوى تؤيد دفاعه فإن المحكمة لم تأخذ به واستندت إلى ما قاله الضابط بتحقيق الغيابة من أنه تأكد بنفسه من وجود الطاعن بمنزله يوم الحادث وإلى وجود ملابسه بنفس الغرفة التى ضبطت فيها المواد المخدرة في حين أن المحكمة لما سألت الضابط عن ذلك بالجلسة لم يصر على قوله السابق بل صححه وقرر أنه لم يشاهد الطاعن بالمنزل ولا بالبلدة بل علم بذلك من أحد الخبيرين .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن وفنده للأسباب السائغة التي أوردتها، لما كان ذلك، وكان للحكمة في سبيل تكوين هقيدها أن تأخذ بقول لشاهد في إحدى مراحل التحقيق وتطرح قولاً آخر له لا تطعن إليه فإن ما يشير به الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أنه دفع ببطلان أمر التفتيش استناداً إلى أن المحقق عندما أصدر أمره بتفتيش منزل المتهمين الأولين رفض عمداً أن يأمر بتفتيش من يوجدون به فما كان يسوغ القبض على الطاعن الثاني ولا تفتيشه لأن اسمه لم يرد في التحريات ولا في أمر التفتيش ف قضى الحكم برفض الدفع بمقولة إن الطاعن الثاني تخلى بإرادته عن المخدر وأنه كان في حالة تلبس مع أن الحكم أثبت أنه كان في حالة فزع ، ولا تصح مؤاخذته في هذه الحالة على القاء المخدر. كما أنه مع تسليم الحكم بمحاولة القبض على الطاعن ومطاردة البوليس له وبفرض القائه المخدر أثناء ذلك فإن محاولة القبض كالقبض تماماً لا يلتفت إلى الدليل المستمد منها . وينعى هذا الطاعن على أمر التفتيش ببطلانه لوقوعه على خلاف ما تقضى به المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية في غير حضور الطاعن الأول صاحب المنزل وشاهدين - كما ينعى على إجراءات التحريز وقوعها على خلاف ما تقضى به المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكان يتعين إهدار كل دليل مترع منها لبطلانها . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال إذ قضى بإدائته مع أنه من غير المعقول أن يستمر محوza للمخدر رغم وجوده في غرفة بها أربعة أشخاص وعلمه بقدم رجال البوليس وكان يستطيع تركه قبل حضورهم لتشيع التهمة ، أو القاءه من إحدى نافذتي الغرفة ومع أن الواقعة يستحيل حصولها بالصورة التي يرويها الكونستابل والضابط ويخالفهما فيها رئيس المكتب لأنه إن صح ما زعماه لشاهد رئيس



المكتب حتما واقعة إلقاء المخدر أو سمح الكونستابل وهو يذبه الضابط إلى أن الطاعن ألقى المخدر وعدم حصول شيء من ذلك يدل على أن العثور على المخدر كان نتيجة تفتيش تم في غير الأحوال القانونية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لما يثيره الطاعن في طعنه قال "إنه مع التسليم أن إذن التفتيش لم يصرح فيه بضبط من يوجد بمنزل المتهمين الأول والثانية إلا أنه واضح من أقوال الضابط — يحيى نور الدين والكونستابل محمد فهمي أنه بمجرد دخولهما هذا المنزل نظرا لمتهم (الطاعن الثاني) يخرج من الغرفة التي تقع على اليسار ويلقى بلفافة كانت في يده إلى أرض الصالة فظهر منها الحشيش ثم أخذ في الهرب فالتقطها الضابط ثم تعقب الكونستابل هذا المتهم وقبض عليه . وواضح من ذلك أن هذا المتهم قد قبض عليه متلبسا بجريمة حيازة مخدر تخلى عنه بإرادته فالتبض وقع عليه نتيجة وجوده في حالة تلبس مرتكبا لجريمة إحراز هذا المخدر وهو سبب قانوني مستقل قائم بذاته غير مستمد من إذن التفتيش فيكون القبض قد وقع صحيحا " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون وكان لاصفة للطاعن في الدفع ببطالان الأمر الصادر بتفتيش منزل المتهمين الأولين ، وكان القانون لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما تقضى به المادة ٥٥ وما بعدها الخاصة بتحرير المضبوطات وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن هذه المضبوطات هي لم يحصل بها عيب — لما كان ذلك — وكان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه واردا على مسائل موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيذا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،  
ومحمود اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٢٥)

### القضية رقم ٣٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) بلاغ كاذب . القصد الجنائي . ما الذي يشترط لتوافره ؟

(ب) حكم . تسببه . بلاغ كاذب . الدليل على توافر القصد الجنائي بتقصير المتهم في إقامة  
الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه . قصور .

- ١ - يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ  
عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متوياً الكيد للبلع ضده .
- ٢ - إن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه لا يؤدي  
في العقل والمنطق إلى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به  
الكيد للبلع ضده والاضرار به . وإذن فالحكم الذي يدل على توافر القصد الجنائي  
في جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه  
يكون قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه .

### الوقائع

رفع المدعى المدني محمد محمد شاي دعواه مباشرة أمام محكمة طرخا الجزئية  
ضد المتهم عباس محمد نعيم متهماً بإيائه بأنه أبلغ ضده كذباً بأنه استولى  
بطريق النصب والاحتيال على مبلغ ١٥٠ ج مائة وخمسين جنيهاً مصرياً من أهالي  
الدرودين بحجة إهانة منكوبي فلسطين ولكنه لم يورد المبلغ وذلك بنية الإضرار  
به وثبت كذب ذلك . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون

العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له تعويضا مدنيا مؤقتا قرشا صاغا واحدا وقيدت هذه الدعوى بجدول تلك المحكمة برقم ٥٢ سنة ١٩٥٣ . والمحكمة المشار إليها بعد ان نظرت الدعوى قضت غيابيا بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ عملا بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠ جنيتها خمسين جنيتها وإلزامه أن يدفع للدعي بالحق المدني قرشا صاغا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش خمسمائة قرش أنعابا للحاواة . فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجرime البلاغ الكاذب جاء منشوبا بالقصور إذ لم يرد على ما تمسك به في دفاعه من أنه قدم البلاغ بحسن نية ولم يقصد الإضرار بالمجنى عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قال في بيانه لواقعة الدعوى " إن الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ٢٧٤٤ سنة ١٩٥٢ إداري طلبا أن المتهم أبلغ معاون بوليس نقطة نبروه بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن المدعى بالحق المدني بصفته إمام مسجد الدرودين الكبير استولى بطريق النصب والاحتبال على مبلغ ١٥٠ جنيتها بحجة إعانة منكوبي فلسطين ولم يوردها لجهة الاختصاص رغم أنه طالبه بإبراز الإيصالات الدالة على توريد هذا المبلغ مرارا وبسؤاله بتحقيقات الشكوى المذكورة قرر أمام البوليس أن ( المبلغ ضده ) جمع هذه التبرعات من المصلين في أيام الجمع دون إيصالات كما قرر ذلك أمام النيابة بمحضرها المؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقد أسرت النيابة بحفظ الشكوى إداريا في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأن المدعى المدني



قدم شكوى بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ضد المتهم يتهمه بأنه أبلغ ضده كذبا بأنه استولى على مبلغ ١٥٠ جنيا بطريق الغصب والاحتيال وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية ضده وبسؤال المتهم في تحقيقات هذه الشكوى قرر أنه قدم شكوى ضد المدعى بالحق المدني قاصدا إبراز الإيصالات الدالة على أنه أودع مبالغ التبرعات لجهات الاختصاص ...” ولما كان يشترط توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد للمبلغ ضده وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع يقوم على أنه كان يعتقد صحة البلاغ المقدم منه استنادا إلى أنه طالب المدعى بالحق المدني مرارا بأن يبرز له الإيصالات الدالة على توريده مبالغ التبرعات التي جمعها منه ومن باقي المتبرعين إلى جهة الاختصاص دون جدوى وكان الحكم في تدليله على علم الطاعن بكذب ما أبلغ به قد اقتصر على القول ”بأن المتهم لم يدال على صحة ادعائه من أن المدعى بالحق المدني استولى على التبرعات التي جمعها لمساعدة منكوبي فلسطين بطريق الغصب والاحتيال وأن الثابت من التحقيقات والمستندات أن المدعى المدني أودع التبرعات التي جمعت ببنك مصر فرع المنصورة على ذمة الهيئة المختصة بجمع هذه التبرعات ولم يثبت من تلك التحقيقات أن ذلك المدعى المدني أدخل شيئا من تلك التبرعات في ذمته وكان حريا بالمتهم أن لا يتسرع في توجيه الاتهام إلى المدعى المدني قبل أن يجمع الأدلة على صحة دعواه ...” كما اقتصر في إثبات نية الاضرار بالمبلغ ضده على القول ”بأن سوء قصده ونية الاضرار بالمدعى بالحق المدني مستخلصان من إقامته في البلاغات التي قدمها ضد قريبه عمدة الدرودين والتي كان المتهم يثيرها حقد الأهالي على العمدة ... ومن تأخيرها في التبليغ إذ لو كان حسن النية لما تأخر في الإبلاغ عما ينسبه للمدعى بالحق المدني خمس سنوات ...” ولما كان ما قاله الحكم من مجرد تقصير الطاعن في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه لا يؤدي في العقل والمنطق إلى ثبوت نية الطاعن بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد من التبليغ الكيد للمبلغ ضده والاضرار به — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين قبوله ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .



اتهمت النيابة العامة نايل راضى سعد "المطعون ضده" بأنه : أحرز سلاحا  
قائريا "فرد خرطوش" حالة كونه من المشبوهين وسبق الحكم عليه بالأشغال  
الشاقة فى جريمة شروع فى قتل وبالحبس فى جرائم سرقات وشروع فيها الأمر  
المنطبق على المواد ١/٦ و ١/٥ و ٢/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ،  
وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا  
للمواد المذكورة . وقد نظرت غرفة الاتهام بمحكمة الفيوم الابتدائية الدعوى  
وقررت حضوريا بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعدم وجود وجه لإقامتها ضد

ألمتهم عملاً بالمادة ١٧٩/٦ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعنتم النيابة في هذا القرار بطريق النقض في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . وقدمت تقريراً بأسباب طعنها في ذات التاريخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن .  
وحيث إنه يبين من الاطلاع على أمر غرفة الاتهام المطعون فيه أنه صدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم .

وحيث إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام . كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء لا تجيز ذلك إلا للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو لمن يكون لديه توكيل خاص منه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الطعن أن الذي قرره به في قلم الكتاب هو رئيس نيابة الفيوم دون أن يكون معه توكيل خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

( ٢٢٧ )

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

قتل مقترن - عدم تحديد الاقتران بوقت معين مادامت الأفعال المقترنة متميزة .

إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بها قدر معين من الزمن مادامت الجنايتان قد تتجتا عن أفعال متعددة تميزهما بعضهما من بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة مستقلة .

## الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه - قتل عمدا أحمد محمد أحمد اسماعيل بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد افترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر قتل عمدا جلال عبد الودود ومحمد حسن أحمد وشرع في قتل توفيق الزبدي ومحمد الحامدي اسماعيل عمدا بأن أطلق على كل منهم عيارا ناريا قاصدا قتلهم فأحدث بهم الإصابات الميينة بالتقارير الطبية التشريحية والتي أودت بحياة الأولين وخاب أثر الجريمة بالنسبة للآخرين لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعافهما بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٢٣٤/١ من قانون العقوبات وطلبت من قاضى التحقيق إحالته إلى غرفة الاتهام لتحويله بدورها إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد المذكورة ، فقررت بذلك في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ .

وادعى اسماعيل محمد اسماعيل بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج سمعت الدعوى وقضت بحضوريا عملا بالمادتين ٢٣٤/١ - ٢ و١٧ عقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات على واقعة الدعوى إذ اعتبر جريمة قتل أحمد محمد أحمد اسماعيل مقترنة بجنايتي قتل جلال عبد الودود ومحمد حسن أحمد مع أن الجريمة المقترنة ليست جريمة مستقلة عن جريمة القتل ولا متميزة عنها ، بل حدثت الجريمتان عن فعل واحد أصاب عدة أشخاص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، كما تعرض لما أثاره الطاعن في قوله "إن المحكمة تطعن إلى أن المتهم الأول أطلق النيران من مدفعه الرشاش في اتجاهات مختلفة على القتيلين أحمد وجلال ، ثم على من حضر من أقاربهما وهم القتيل محمد حسن أحمد والمصابان توفيق الزبدى ومحمد الحامدي" لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى قدر معين من الزمن . ما دامت الجنايتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزهما ببعضهما عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جريمة مستقلة ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة وقد رأت إدانة الطاعن في التهم الثلاث المنسوبة له دون باقي المتهمين كان يتعين عليها أن توضح الأسباب التي أدت إلى اقتناعها بإدانته في كل منها — وما قالته في ذلك لا يؤدي إلى إدانته في جميع التهم ، خصوصا وقد أجمع الشهود على أن الضاربين للأعيرة ثلاثة ، من بينهم الطاعن ، وكانوا يطلقون الأعيرة دفعة واحدة وفي مكان واحد ووقت واحد، وفي هذا قصور في التسبيب يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم أورد الأدلة المثبتة للهمة على الطاعن وخلص إلى أنه : "والطرف الوحيد في النزاع الذي وقع بينه وبين القتيلين ... وأنه هو الذي استفزته الإهانة ، وأنه هو الوحيد الذي كان يحمل مدفعا رشاشا ، وأن منزله قريب من مكان الحادث ... ، وأن المتهمين الثاني والثالث قد اتحما على الواقعة ... وأنه لم يثبت لها أن المتهمين الرابع والخامس قتلا همام محمد بن اسماعيل ضربا بالعصى" لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أدلة يؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يعدر أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ويكون هذا الوجه أيضا على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ، ويتعين رفضه موضوعا .



( ٢٢٨ )

القضية رقم ٥٣ سنة ٢٥ القضائية :

- ( ١ ) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال .  
( ب ) إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستند منه . مسألة موضوعية .

١ — إذا كان ما أثبتته المحكمة يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجديهِ النعى بأن اسمه لم يكن واردا في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش .

٢ — إن تقدير المحكمة للدليل المستند من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي تستقل هي بالفصل فيها .

### لوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مادة مخدرة ( أفيونا ) بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق به فأمرت بذلك والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ بمعاينة المتهم بالحس هم الشغل ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة وذلك عملا بمواد الاتهام المذكورة مع المادة ١٧ عقوبات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه شابته فساد الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، إذ أقام قضاءه بإدانة الطاعن على اعترافه أمام الضابط أحمد حسن إبراهيم ، مع ما صحب هذا الاعتراف من إكراه ترك

بإذن الطاعن أثرا ، ورغم أنه أفصح عن حصول هذا الإكراه أمام النيابة ، مما كان ينبغي معه أن تحيله على الطبيب الشرعى ، وفوق ذلك فإن الأمر الصادر بالتفتيش لم يشمل على اسم الطاعن ، وقد وقع القبض عليه قبل إلقاء بعلبة الكبريت حيث منعه القوة من التحرك ، وهذا المنع ليس إلا قبضا صريحا . وأضاف الطاعن أن المحكمة لم تناقش الضابط المذكور ( أحمد حسن إبراهيم ) الذى قام بإجراءات الضبط ، ولم تعن بسؤال شهود تقي الطاعن ، الذين سئلوا فى التحقيق ، مع أنها استندت إلى أقوال أحدهم دون أن يحضر أمامها وتناقشه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، تناول دفاع الطاعن ورد عليه بقوله : " إن الصاغ كامل مازن رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات بأسير طه شهد فى التحقيقات وأمام المحكمة أنه بناء على إذن النيابة الصادر بتفتيش يوسف طه وآخرين بعزبة الملجأ التابعة لقسم ثانى بندر أسير طه وأثناء قيام اليوزباشى أحمد حسن بتفتيش يوسف طه بأحد المقاهى - لاحظ أن المتهم " الطاعن " كان جالسا وحده بالقرب من ذلك المقهى وراه يلقى بعلبة كبريت من يده فتناولها وفتحها ووجد بها قطعة الأفيون المضبوطة فقبض عليه وأجرى تفتيشه ولم يعثر معه على شيء آخر ، وسأله عن إحرازه قطعة الأفيون المضبوطة ، فاعترف بإحرازه لها ، وقرر له أن شخصا لا يعرفه أعطاها له ليتعاطاها ... وأن المتهم كان جالسا بالقرب من المقهى الذى حصل التفتيش فيه - أى أنه كان جالسا خارج المقهى ولما كان الضابط أمر الجالسين بدخول المقهى بالبقاء فى أماكنهم فإن هذا الأمر لا يشمل المتهم ، وإذا كان منهم ألقى بعلبة الكبريت التى بها الأفيون عندما رأى الضابط أحمد حسن يقوم بتفتيش يوسف طه ، فإن إلقاء بعلبة الكبريت التى كانت معه على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد أو يهيم بالقبض عليه يعتبر تخليا منه عن حيازتها وعن تمسكه للملكية لها ، وتحويل بالتالى كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها " - لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة يدل على أن المتهم كان فى حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا مما لا يجدى معه بعد ذلك تعاله بأن اسمه لم يكن

واردا في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش ، وكان الحكم قد أخذ الطاعن باعترافه في تحقيق البوايس واطرح دفاعه بأنه أكره على الاعتراف لما ذكره من أن الطاعن : "لم يقدم ما ينفي حصول الاعتراف أو أنه أخذ منه بطريق الإكراه" وكان تقدير المحكمة للدليل المستمد من الاعتراف من المسائل الموضوعية التي تستقل هي بالفصل فيها ، وكان لا تأثير على المحكمة إن هي استندت إلى قول أحد شهود المتهم من أن العلبة التي ضببطت كانت ملقاة على الأرض بينه وبين المتهم ، مادامت هذه الأقوال لها أصل ثابت في التحقيقات ، ومادامت المحكمة قد صدقت هذا القول من شهادة الشاهد ورأت فيه ما يعزز باقي الأدلة التي استندت إليها ، وكان لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعتمد في إدانة الطاعن على شهادة الضابط أحمد حسن إبراهيم ، وكان الطاعن لا يدعى أنه طلب من المحكمة إعادة سماع شهود النفي الذين سمعوا في التحقيق ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم سماعهم . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ٢٢٩ )

القضية رقم ٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

تحقيق - قبض - تلبس - صورة واقعة .

إذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية لعربة السكة الحديدية محاولا تسلقها للوصول إلى سطحها ، وهي مخالفة منصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية ، فإن هذا القبض يكون قد تم صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية التي تجيز لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها ، أن يحضروا



المتهم ويساموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي، إذا لم يمكن معرفة شخصيته، وإذن فإذا كان الحكم قد حول على هذا القبض وعلى ما تلاه من شتم رائحة الأفيون تلبعت من جيب المتهم واعتباره متلبسا بإحراز هذه المادة وأدائه تأسيسا على هذا الدليل، فإنه يكون حكما سائما لا مخالفة فيه لأحكام القانون.

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه: أحرز جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" بدون مسوغ قانوني، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق رقم (١) فقرتي ١ و ١٢، فقررت بذلك، والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينمي على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل، إذ دانه بجرime إحراز جواهر مخدرة مع بطلان القبض وما ترتب عليه لوقوعه مخالفا للقانون، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض وما ترتب عليه، لأنه لم يكن في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهي التي تبين حالات التلبس، ولكن المحكمة رفضت الدفع، وقضت بصحة القبض والتفتيش استنادا إلى نص المادة ٣٧ من هذا القانون.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله: "إن قوة من رجال بوليس السكة الحديدية كانت تمر قبل ظهر يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بالفطار لمطاردة اللصوص والمشتبه فيهم والباعة الجائنين وكان بعضهم يلبس الملابس العسكرية والبعض الآخر بملابس عادية، وبعد أن تجاوز الفطار محطة بلصفورة



وسار في طريقه إلى محطة المنشأة، لاحظ الشاهد الأول "وهو أحد رجال القوة" أن شخصا قام من مقعده بإحدى عربات الدرجة الثالثة وسار مسرعا إلى آخر العرببة ووجده ممسكا بوردمان العرببة محاولا تسلقه إلى سطحها ، فأسرع إليه وأمسك به ، فتأومه مقاومة عنيفة ، فأحاط الشاهد جسمه بيديه ووضع رأسه تحت إبطه لبشل حركته واصطدمت يده بجيبه فأحس بوجود مادة لينة فيه وشم في نفس الوقت رائحة الأفيون ، وكان زملاؤه قد لحقوا به وعاونوه على ضبط المتهم ، ولما وصل القطار محطة المنشأة أنزاه منها وأركبوه سيارة إلى محطة سوهاج وأبلغوا ضابطها القضائي بالواقعة ، ففتح محضرا أثبت فيه التبليغ بالواقعة على الصورة السابقة وتبين أن اسم المتهم عابدين أمين الخولي الذي أقر بوجود الأفيون والحشيش معه ، وقرر أن رجال القوة تعدوا عليه وأصابوه ودسوا المواد المخدرة في جيبه بإيعاز من شخص آخر ، ثم أخرج من جيبه كيسا تبين أن بداخله قطعة من القماش بها حشيش ولفافة من الورق بها أفيون وعرض لدفاع الطاعن فقال "وبما أنه ظاهر أنه في المرحلة الأولى قام المتهم الطاعن من تلقاء نفسه بعد أن توجس خيفة من مرور رجال البوليس وأسرع إلى آخر العرببة وتبعه الشاهد سيد أبو دوح بغير أن يقبض أو يحاول القبض عليه أو يحد من حريته بأي كيفية ، وكان في ذلك يقوم بواجبه كرجل من رجال الضبط الإداري مهمته ملاحظة المشبوهين واللصوص ومنع ارتكاب الجرائم بقطارات السكك الحديدية ، أما في المرحلة الثانية فقد بدأ المتهم في تسلق عرببة القطار إلى سطحها وهي مخالفة منصوص عليها في لائحة السكك الحديدية وكان واجب رجل البوليس ضبطها ومنع حصولها ، فأسرع سيد أبو دوح نحو المتهم وأمسك به وفي المرحلة الثالثة قامت من إمساك الشاهد بالمتهم حالة تلبس بإحراز مواد مخدرة وفيه نشأت هذه الحالة من شم الشاهد لرائحة الأفيون وهي في جيب المتهم وتلاحظ المحكمة في هذا الشأن أن الأفيون الذي كان في جيب المتهم وزن قطعة منه ٦٣٧ جراما ووزن قطعتان أخريان ٣٠٠ جرام ، وهو قدر كبير تفوح منه الرائحة ، يؤيد الشاهد فيما قرره من أنه شمها ويؤيده أيضا ما أثبتته وكيل النيابة المحقق عند فحصه للضبوطات من أنه اشتم رائحة فحادة خاصة بالأفيون مما يقطع بصدق

ما قرره شاهد الاثبات . وما دام الأمر كذلك فقد كان من حق وواجب رجل البوليس وقد شاهد المتهم متلبسا بجناية إحراز مادة مخدرة أن يقيض عليه وأن يسلمه إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه . وبالمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك . وكان يبين من هذا الذى قرره الحكم أن الطاعن شوهد أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية للعربة محاولا تسلقها للوصول الى سطح العربة ، وهى مخالفة منصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية ، وكان لرجال السلطة العامة طبقا للمادة ٢/٣٨ فى الجرائم المتلبس بها أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى اذا لم يمكن معرفة شخصيته ، فلما كان الحكم إذ عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من شتم رائحة الأفيون واعتبار الطاعن متلبسا بإحراز هذه المادة وإدانته ، تأسيسا على هذا الدليل ، يكون سائما لا مخالفة فيه لأحكام القانون ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ٢٣٠ )

### القضية رقم ٦١ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . قاض لم يسمع المرافعة . اشتراك فى المداولة . بطلان الحكم .  
إن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا " وإذ أن فلاحة كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بحجز القضية للحكم بالجلسة أخرى ورخصت للخصوم فى تقديم مذكرات فى خلال مدة معينة وفى هذه الجلسة استبدل بأحد القضاة قاض آخر وقررت المحكمة مد أجل الحكم بالجلسة الأخرى وفى هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم فى الدعوى مشككة من الهيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد اشترك فى المداولة دون أن يكون من بين الهيئة التى سمعت المرافعة وبالتالى يكون الحكم باطلا .

## الوقائع

انتهمت النيابة العامة سيد عبد الرحيم عبد اللطيف بأنه قد سركباً لتمثيل البضائع بدون ترخيص خاص ، وطلبت عقابه بالمواد ١٥ و ١٩ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ و ١/٤٠ و ١٠ من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٤١ . وأمام محكمة المنيا الجزئية التي سمعت الدعوى ادعى بحق مدني صليب متياس وطلب الحكم له قبل المتهم متضامنا مع ١ - محمد حسن منصور و ٢ - ابراهيم عبد اللطيف بصفتهم مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ ٣٢٥ جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الأولى : بتغريم المتهم مائة قرش . وثانيا : برفض الدعوى المدنية قبل المتهم . وبالمسئولين عن الحقوق المدنية مع إلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنف المدعي بالحقوق المدنية هذا الحكم طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته . ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام محمد حسن منصور بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية ثلاثمائة وخمسة وعشرين جنيها مصرياً والمصاريف عن الدرجتين وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية "محمد حسن منصور" في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه ، لأن أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى وهو القاضى حسن درويش لم يشترك في المداولة وفي إصدار الحكم ، وإنما اشترك في إصداره قاض آخر هو القاضى محمود الرافعى الذى لم يسمع المرافعة .

ولما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا" وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن هيئة المحكمة المشككة من القضاة



صليم أبو سيف وحسن درويش وفؤاد عبد المبدى بعد أن سمعت المرافعة بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٥٤ أمرت بحجز القضية للحكم بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ورخصت للخصوم في تقديم مذكرات خلال أسبوعين ، وفي هذه الجلسة استبدل القاضى محمود الرافعى بالقاضى حسن درويش ، وقررت المحكمة مد أجل الحكم بجلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٤ وفي هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم فى الدعوى مشككة من الهيئة السابقة ، ولما كان يبين من ذلك أن القاضى محمود الرافعى قد اشترك فى المداولة دون أن يكون من بين الهيئة التى سمعت المرافعة ، فإن الحكم يكون باطلا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( ٢٣١ )

### القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٥ القضائية :

تموين . استخراج دقيق قح صاف غير مطابق للواصفات المقررة . تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيماى معا طبقا للمادة ١٧ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .

إن المادة ٤ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها والمرخص لهم فى استخراج دقيق الفصح الصافى أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق واردة بطريق النخل والتحليل الكيماى معا ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة فى نسبتيه على الأقل من النسب الثلاث المذكورة فى المادة الرابعة . وإذن فالحكم الذى يدين صاحب مطحن ومديره فى جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للمواصفات المقررة مستندا



في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطبخهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، وهل روعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيمائي معا — فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول بصفته صاحب المطبخ المبين بالمحضر والثاني بصفته مديره ، أولا : استخرجا دقيقا مخالفا للمواصفات المنصوص عنها في المادة الرابعة بالقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ — وثانيا : استخرجا دقيقا فاحرا حالة كون المطبخ غير مصرح له باستخراج هذا النوع من الدقيق . وثالثا : حازا جوائز م بأة دقيقا بقصد بيعها دون أن يبين على عبواتها البيانات التي نصت المادة السابعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ ، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١٩٥ و ١٩٥ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ و ٧ و ١٢/٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٣٠ و ٣١ و ٤٣١ لسنة ١٩٤٩ و ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ و ١ و ٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمي ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة الجنح المستعجلة سمعت الدعوى وقضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني أولا بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه ونشر ملخص الحكم على واجهة المطبخ لمدة ستة شهور عن التهمتين الأولى والثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا ، وذلك تطبيقا لمواد الاتهام المذكورة آنفا مع استبعاد المادتين ٧ و ١٢/٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ومع أعمال المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وثانيا : براءة المتهمين من التهمة الثالثة ، فعارض المحكوم عليه غيابيا ، والمحكمة قضت في معارضته بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها .

وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا ، وقيد استئنافاهما برقم ٣٦٦٠ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت بحضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حصل المحكوم عليه الأول على شهادة رسمية من قلم كاتب نيابة جنوب القاهرة تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع قلم الكتاب موقعا عليه حتى التاريخ المذكور . وقد أعلن في ٣٠ من الشهر المذكور بإيداع الحكم المذكور قلم الكتاب مخوما ، فقرر المحكوم عليهما الطعن عليه بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعمه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور إذ استند في الإدانة إلى نتيجة التحليل دون أن يورد مضمونه ، وإذا اعتبر العينة خاصة بالدقيق المضبوط ، مع أن الطاعنين تمسكا بأنهما ليست لهما وذلك بأسباب قاصرة ودون أن يحقق دفاعهما بسؤال الضابط الذي أخذ العينة ، مع أن تحقيقه كان يقتضيه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين إلى ما قرره من " أن التهمتين الأولى والثانية ثابتان قبل المتهمين ( الطاعنين ) من نتيجة التحليل المرفقة بالأوراق ولا عبرة بما أثاره الدفاع حول اختلاف رقم قيد اللجنة الحالية بالقسم بـ عن رقمها بالنيابة ، إذ مرجعه اللبس ، ولا يؤثر ذلك على نتيجة التحليل التي أثبتت أن العينات الثلاث في اللجنيتين ٥٥٥ و ٥٥٤ الجمالية هي دقيق فاجر " . ولما كانت المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمستوليين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة وكانت المادة ١٧ من القرار المذكور قد نصت على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيماوي معا ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا

إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للواصفات المقررة، مستندا في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطبخينهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، وهل روعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا أو لم يراع ذلك — هذا الحكم يـَـون قاصرا ، إذ ذلك البيان واجب كـيـا تستطيع محكمة النقض الوقوف على البحث الذي أجرى وتعرف مداه وأثره في الإدانة — لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة لم تحقق شفوية المرافعة بعدم سماع الشهود ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد وقعت في نفس الخطأ ولم تستكمل هذا النقض ، فإن الحكم المطعون فيه يكون من هذه الناحية أيضا باطلا متعينا نقضه .

---

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى ، المستشار ، وبحضور السادة الأفاضلة : حسن داود ،  
ومحمود اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وامتحن عبد السيد المستشارين .

( ٢٣٢ )

### القضية رقم ١١٢٥ سنة ٢٤ القضائية :

غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم . مثال للقصور  
في استظهاره .

إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
بشأن قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي ،  
وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وأنه تعمد إدخال هذا  
الغش على المشتري . وإذن فإذا كان الحكم قد قال "إن التاجر ملزم بحكم مهنته  
أن يضمن حالة بضائعه التي يضعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير ، وأن  
تكون متمشية مع حقيقتها ، ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة  
صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور  
أو لعميله ... وأنه يكفي لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التي  
اتفق عليها " - فإن هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالغش  
ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

رفع عبد السميع عبد القادر "المطعون ضده" هذه الدعوى مباشرة أمام  
محكمة أمبابه الجزئية ضد محمد سعيد المرشدي إتهمه فيها بأنه قام بالغش والتدليس  
في أعمال النجارة التي وردها بعارة المدعى من حيث النوع والصنف والمقاس



ومطابقتها لذاتها وحقيقتها وصفاتها الجوهرية مما ترتب عليه ضرر جسيم بالمدعى  
سالف الذكر ، وطلب محاكمته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ والحكم له قبله بمبلغ قرش سماخ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وأمام المحكمة المذكورة التي سمعت دفاع طرفي  
الخصومة في الدعوى دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها قبل الأوان ،  
إذ لم يثبت بعد حدوث الغش والتدليس ، كما طلب المدعى تعديل طلباته  
إلى الحكم له بتعويض قدره واحد وخمسون جنيتها مع باقى طلباته السالف  
جوانها ، والمحكمة المذكورة رفضت الدفع ثم أنهت سماع الدعوى وقضت  
حضوريا - عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا - بتغريم المتهم خمسة وعشرين  
جنيتها وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية واحدا وخمسين جنيتها على سبيل  
التعويض مع المصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف  
المحكوم عليه ، ومحكمة الجيزة الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا  
بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وألزمت المتهم  
بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن  
المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أغفل التحدث عن  
وكن العلم بالغش ، مع أنه ركن جوهرى من أركان الجريمة التى دانه بها .

وحيث إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
يشأن قمع الغش والتدليس التى دين الطاعن بها ، هى جريمة عمدية يشترط لتوافر  
أركانها وقيامها ثبوت القصد الجنائى ، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ  
المتفق على بيعه ، وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشتري ، ولما كان يبين  
من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حين تعرض للدعوى  
الجنائية قال " إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التى يضعها

في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير وأن تكون متشبة مع حقيقتها ، ولذلك  
فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة  
تامة ، وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... ، وأنه يكفي لقيام جريمة  
الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التي اتفق عليها - ولما كان هذا الذي  
ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم الطاعن بالغش ، فإن الحكم يكون قاصرا  
قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون  
حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( ٢٣٣ )

القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ القضائية :

تبيد . شيء له قيمة عند صاحبه . - حصول عبث بملكته بعد تسليمه بمقتضى عقد ائتمان . - يكفي  
لقيام جريمة التبيد .

يكفي لقيام جريمة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد  
الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضدها) بأنها : اختلست العقد المبين بالمحضر  
لعزيرة محمد شحاته وأخرى لإضرار بهن وكان قد سلم إليها على وجه الوديعة ،  
وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت عزيرة محمد شحاته  
بحق مدني وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ١٥ جنيتها على سبيل التعويض  
مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة مينا القمح الجزئية سمعت الدعوى وقضت  
حضوريا عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل

وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وألزمها بأن تدفع للمدعية بالحقوق المدنية خمسة عشر جنيها والمصروفات المدنية المناسبة ، ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم طالبة إلغاءه والحكم ببراءتها مما هو منسوب إليها ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٤ . أولا - بعدم جواز استئناف النيابة . وثانيا - بقبول استئناف المتهمه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءتها مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية قبلها وألزم المدعية بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملا بالمادة ١/٣٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المدعية بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون عليها بمقولة إن العقد الذي نسب إليها تبديده ليس عقد بيع ، بل هو عقد وصية مثل عنها المورث فأصبح عديم القيمة ، مع أن ما استند إليه الحكم في ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه خلص إلى أن واقعة الدعوى "تتصل في أنه بتاريخ ١٩٥٢/٦/٣٠ أبلغت عزيزة محمد شحاته ( الطاعنة ) بأن والدها . . باعها ٣ قواريط و ٢١ سهما ضمن عقد بيع مؤرخ في يونيو سنة ١٩٥٠ صادر من والدها لها ولأخوتها ، ولأن المتهمه ( أنيسة محمد شحاته المطعون عليها ) هي الأخت الكبرى فضلا عن كونها شريكة في العقد ، فقد سلمتها هي وباقي أخواتها عقد البيع المشار إليه لحفظه طرفها ، ولما أن طالبتها بتسليمه لها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيله رفضت تسليمها إياه " ثم قال " إنه بسؤال المتهمه في محضر ضبط الواقعة أنكرت استلامها أي عقد من الجني عليها ، كما نفت صدور مثل



ذلك العقد من والدها للمجنى عليها وأضافت بأن والدها باعها وأختها أم الفرح ونعمات ١٥ قيراطا و ١١ مهما بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٩٥٢/٦/٢٦ وأن المجنى عليها ليس لها نصيب في ذلك العقد وقال الحكم بعد ذلك "إن الحاضر عن المتهمه سلم أمام محكمة أول درجة بتصرف المورث للمجنى عليها مع المتهمه وباقي أخواتها بالعقد الذي تقول عنه المجنى عليها ، وذهب إلى أن هذا التصرف لم يكن القصد به البيع ، وإنما قصد به الوصية ، وأن المورث قد عدل عن هذه الوصية في حياته وحرر للمتهمه وشقيقتها عقد البيع المسجل بدلا من هذه الوصية ، وأنه ترتب على ذلك لا يكون هناك ثمة جريمة تبديد قد وقعت ... ، وأن المجنى عليها ردت على هذا الدفاع بأن العقد موضوع الدعوى هو عقد بيع بات منتج لكل آثاره ، وأنه لو أن العقد لم يسجل ، فإن له قيمته من الناحية القانونية ، إذ أن المجنى عليها تعتبر دائنة فيه بقيمة الثمن الذي دفعته . واستطردت المجنى عليها في دفاعها إلى أنه بفرض التسليم الجدل على أن العقد لم يدفع فيه ثمن فإنه يعتبر هبة مستورة في صورة عقد بيع ، ويغدو على هذا الوجه سليما لمن كل الوجوه" وأضاف الحكم أنه "عن واقعة تسليم العقد للمتهمه ، فإنها ثابتة في حق المتهمه من شهادة المجنى عليها وشقيقتها محمد سعيد شحاته ومختار البهي عبد الله ، خاصة وأن المتهمه لم تأت بما ينفي أقوال هؤلاء الشهود ... " وأنه عن التكييف القانوني للعقد فإن هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة على ما ارتأته في هذا الصدد، وترى أن العقد موضوع الدعوى وإن صدر بصورة البيع إلا أنه لم يقصد به التملك المنجز ، وإنما قصد به التملك المضاف إلى ما بعد الموت أي الوصية ، يؤيد ذلك شهادة كاتب العقد السيد اسماعيل مصطفى الذي قرر بأن المورث لم يقصد بتصرفه في كل أملاكه سوى التخلص من ضريبة الزكيات ، وأنه لم يدفع أمامه ثمن من الأبناء أو البنات ، كما وأنه إنما يقطع بأن المقصود بالتصرف هو الوصية لا البيع أن عقد المجنى عليها وبقية أخواتها البنات ، وكذلك عقود الذكور قد سلمت بعد تحريرها والتوقيع عليها إلى المورث ولم تسلم إلى المقول بأنهم مشتركون في هذه العقود ، أما القول بأن المجنى عليها قد سلمت العقد للمتهمه بعد استلامها إياه من المورث حين تسجيله ، فإن ذلك لا يؤدي إلى اعتبار



العقد بيعا منجزا ، خاصة إذا ما لوحظ أن المجنى عليها استمرت قرابة الستين والنصف — على حد قول أخيها محمد سعيد من تاريخ تحديد العقد — ساكتة لا تحرك ساكنا ، فلم تقم بأى إجراء نحو تسجيل العقد أو استلام الأطيان موضوعه ، بل إنها لم تحرك بتقديم شكواها إلا بعد اشتداد وطأة المرض على المورث وانتقاله للإقامة مع المتهمه بمنزله ، كما يؤخذ ذلك من أقوال أخى المجنى عليها محمد سعيد شحاته ..... وأنه من كل ما تقدم يتضح أن العقد موضوع الدعوى إن هو إلا وصية . فلما كان ذلك ، وكان الموصى بماله من حق العدول عن هذه الوصية قد هددل عنها بالتصرف لباقي البنات وبينهن المتهمه في القدر موضوع الوصية ، وذلك بالعقد المسجل في ١٩٥٢/٦/٢٦ فإن العقد موضوع الدعوى يغدو بعد هذا التصرف من المورث معدوم القيمة وليس له أى أثر ، فسواء أكان هذا العقد موجودا أم غير موجود ، فإن الأمر سيان بعد أن أهدره المورث وعدل عن وصيته ، ومن ثم فلا يمكن القول بوقوع جريمة التبيد لانعدام وجود العقد بالعدول عن الوصية ، إذ أن العقد بهذا العدول يصبح مجرد ورقة لا قيمة لها من الناحيتين المادية والقانونية ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن التهمة الموجهة للتهمة بشأن تبديد هذا العقد تكون في غير محلها .

ولما كان يكفى لقيام جريمة التبيد قانونا حصول العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشئ قيمة عند صاحبه ، وكانت الطاعنة على ما صنف بيانه — قد تمسكت بصحة العقد الصادر لها ، وبأن له قيمة قانونية ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنة لم تكن طرفا في العقد اللاحق المسجل ، وكان لا يمكن القول بانعدام حصول الضرر إلى أن يتقرر مصيره — لما كان ذلك ، تكون المحكمة إذ قضت ببراءة المطعون عليها ورفض الدعوى المدنية قبلها دون استظهار ذلك كله ، قد شاب حكمها القصور مما يعيبه ويستوجب نقضه في شأن الدعوى المدنية وحدها وهي محل الطعن .

( ٢٣٤ )

القضية رقم ٣١ لسنة ٢٥ القضائية :

متشردون ومشتبه فيهم . الحكم بالإنذار طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .  
هو حكم غير قابل للطعن حتى بعد صدور قانون الإجراءات الجنائية . على ذلك .

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما غير قابل للطعن ، وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد استثنائية ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا من المادة الرابعة من قانون الاصدار ، لأن النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص ، ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإنذار متهم بأن يسلك سلوكا مستقيما يكون غير جائز .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عد مشتبه فيهِ لأنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس وحكم عليه أكثر من مرة في هذه الجرائم ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة من كراحملة الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ ببراءة المتهم مما اسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاينة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا وباجماع الآراء بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة طلبت الحكم بدم جواز الطعن .

وحيث إن واقعة الدعوى على ما يبين من الأوراق تخص في أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٧ / ١١ / ١٩٥٣ بدائرة مركز المحلة عدد مشتبه فيها لأنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس وحكم عليه أكثر من مرة في هذه الجرائم ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فقضت ابتدائيا ببراءته . فاستأنفت النيابة ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٤/٦/٩ بالغاء الحكم المستأنف وإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ، واستند في جواز الطعن إلى أنه وإن كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تجيز الطعن في الحكم الصادر بإنذار المشتبه فيه ، إلا أن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ أجازت الطعن بطريق النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وأن نص المادة ٧ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى بنص المادة ٤ من قانون الاصدار الملحق بقانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، إذ تنص على إلغاء كل حكم مخالف لأحكام القانون المذكور .

وحيث إن المادة ٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما غير قابل للطعن - لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن مردودا بأن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم إنما هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد استثنائية ، فلا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، وكان لا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا من المادة الرابعة من قانون الاصدار ، ذلك بأن النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص . لما كان ذلك ، فإن الطعن بطريق النقض فيما قضى به الحكم المطعون فيه من إنذار الطاعن بأن يسلك سلوكا مستقيما غير جائز .



( ٢٣٥ )

### القضية رقم ٤٨ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . شاهدة . ذكر المحقق في محضره أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وأنه يرى أن بها ضعفا في قواها العقلية . لا يؤثر على صحة الاستدلال بأقوالها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها وذكرت ما يؤيدها من بينات وقرائن .

إن صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة لا يؤثر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة أثبتتها المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وما تراءى له في ذلك من أن بها ضعفا في قواها العقلية ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة أقوالها وذكرت من البينات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - أحمد فؤاد عبد الحميد و ٢ - فوزى عبد الرحمن الشريف و ٣ - محمد علي عبد السلام ( الطاعنين الثلاثة ) و ٤ - محمد جاد كيلاني بأنهم في يومى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ الموافق ٩ من ربيع الأول سنة ١٣٦٩ و ٢٠ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ بدائرة بندر سوهاج وانحيم من أعمال مديرية جرجا - الثلاثة الأول : اشتركوا وأخرى مجهولة بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النيه هما محمد حسن غفير أفندى مأمور الشهر وأحمد أفندى عبد الرحمن كاتب التصديقات في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما عقد البيع المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠ ودفتر التصديقات "نموذج رقم ٦ توثيق" حال تحريرهما المختص بوظيفتهما ، وذلك بعمل واقعة مزورة في صورته واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن بصممت المتهمة المجهولة باسم الست عائشة عبد الرحمن ووقعت بختم مزور على أنها البائعة ووقع المتهمان الثانى والثالث شاهدين على ذلك ، فوقع التزوير بناء على ذلك . والمتهمان الأول والرابع : ارتكبا تزويرا في محرر صرفى هو عقد البيع الابتدائى للجنى عليها سالقة الذكر



مع علمهما بتزويره . والمتهم الأول استعمل عقد البيع المزور بأن قدمه لمصلحة الشهر العقاري مع علمه بتزويره ، وطابت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة جنائيات سوهاج لمعاقبتهن بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك في أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وادعت بثبوت عبد الرحمن حفناوى بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين الثلاثة الأول متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنائيات سوهاج سمعت الدعوى ونقضت حضوريا أولا بمعاقبة أحمد فؤاد عبد الحميد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . وثانيا بمعاقبة كل من فوزى عبد الرحمن الشريف ومحمد على عبد السلام بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عملا بالمواد ٤١ و ٤٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من ذات القانون . وثالثا : بإلزام الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا للجمعية بالحقوق المدنية خمسة جنيهاً والمصروفات المدنية المناسبة وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورابعا : براءة محمد جاد كيلانى مما أسند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

.. وحيث إن محصل وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على استدلال فاسد، وأن إجراءات المحاكمة شابها البطلان ذلك بأن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى شهادة المجنى عليها ، مع ما أثبتته المحقق الذى سمعها من أنها مصابة بضعف في قواها العقلية ، ولم يبين الحكم كيف اعتمد على أقوالها ، وهى على تلك الحال من اختلال الوعي ، وسمحت المحكمة بأن يتولى الدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد، مع تعارض مصلحةتهم، إذ أن المتهم الأول هو صاحب العقد، والثانى والثالث شاهدان فيه ، وكان الدفاع الطيبى للاخيرين أن أحدا

منهما لم يتحقق من شخصية البائعة ، وأنهم اعتمدوا في تحقيق شخصيتها على تأكيد المتهم الأول ، وقد برأت المحكمة المتهم الرابع أخذا بهذا الدفاع ، ولو عينت المحكمة مدافعا للمتهمين الثانى والثالث لأتيحت له حرية الدفاع عنهما لإثبات براءتهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لشهادة المجنى عليها أثبت أن وكيل النيابة المحقق انتقل إلى منزلها في اليوم التالى لتلقى البلاغ فوجدها طريحة الفراش وسألها فقررت " أن المتهم الأول ابن بنت أختها وأنها تسلمه ختمها للتوقيع به على إيصالات دفع الأجرة وإعادته إليها ، وأن المنزل المنسوب إليها بيعه هو المنزل المقيمة فيه ، ونفت صدور البيع منها أو توقيعها على عقد البيع أو انتقالها إلى أنجم والتصديق عليه ، وأضافت أنها لم تبرح منزلها منذ أربع سنوات لمرضها " . ولما كانت المحكمة — استعمالا لحقها — قد اتخذت من هذه الأقوال دليلا على تزوير عقد البيع ، ورأت فيها ما يؤيد الأدلة الأخرى التى أوردتها على تزوير العقد، وكان لا يؤثر في صحة استدلالها ما نقله الحكم من ملاحظة أثبتتها المحقق في محضره من أن المجنى عليها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع ، وما تراءى له في ذلك من أن بها ضعفا في قواها العقلية ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة أقوالها وذكرت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال ، وهو ما يدل على أن المحكمة قد اقتنعت بأن المجنى عليها كانت سليمة العقل — لما كان ذلك ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن على الصورة التى أوردتها في طعنه هو من المسائل الموضوعية التى لا رقابة عليها من محكمة النقض ، أما ما يشبه الطاعنون من تعارض مصالحهم ، فالواضح مما أثبتته الحكم أن أقوال المتهمين (الطاعنين) الثلاثة قد اتفقت على أنهم يعرفون المجنى عليها ، وأنها وقعت بنفسها على عقد البيع ، وليس في قول أحد منهم ما يقتضى أن يتوجه دفاعه إلى تكذيب

دفاع الآخر ، أو يلزم عنه عدم صحته ، مما يجعل تعارض المصلحة الذي يقول به الطاعنون غير واقع ، ومع ذلك فالثابت في محضر الجلسة أن المتهمين قد حضر عنهم محاميات لا محام واحد ، وقد اتسع لها مجال الدفاع ، فأبدى كل منهما ما رآه محققا لمصلحتهم ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعنون من بطلان إجراءات المحاكمة لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---

فهرس هجائي  
عن الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية  
العدد الثاني - السنة السادسة

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | (أ)  |
|               |                | إثبات :  |
|               |                | الاثبات بوجه عام :   |
| ٤٧٦           | ١٥٨            | تجزئة الدليل . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه منه . لامانع ... |
|               |                | الشهود والبيئة :   |
|               |                | الأخذ بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً آخر     |
| ٣٩٣           | ١٣٠            | له بالجلسة . جائز ... ..                                   |
|               |                | الاعتماد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل      |
| ٤٢١           | ١٣٨            | عنها بعد ذلك . جائز ... ..                                 |
|               |                | شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق أحد      |
| ٤٥٠           | ١٤٩            | المتهمين واطراحها في حق متهم آخر . جائز ... ..             |
|               |                | الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . إثارته لأول مرة أمام     |
| ٤٧٦           | ١٥٨            | محكمة النقض . لا تقبل ... ..                               |
|               |                | شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله واطراح       |
| ٥٧٣           | ١٨٦            | نافعده . جائز ... ..                                       |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٥٧٧           | ١٨٧            | شاهد . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله في حق<br>متهم وإطراحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جائز ...   |
| ٥٩٨           | ١٩٥            | شاهد . الأخذ بقول له في مرحلة من مراحل التحقيق<br>والالتفات عن قوله في غيرها . الأخذ ببعض قوله في مرحلة<br>بعضها وإطراح ما عداه . جائز ... ..  |
| ٦٤٧           | ٢١١            | أخذ المحكمة بما تظمن إليه من أقوال الشهود وإطراح<br>ما عداها دون بيان أسباب . . . . . جائز ... ..  |
| ٦٥٧           | ٢١٤            | الأخذ بقول للشاهد في الجلسة يخالف قولاً آخر له في التحقيق<br>دون بيان علة ذلك . جائز ... ..  |
| ٦٦٧           | ٢١٧            | حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها<br>ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز ... ..   |
| ٦٩٢           | ٢٢٤            | شاهد . الأخذ بقول له في إحدى مراحل التحقيق دون<br>قول آخر . جائز ... ..  |
| ٧٢٣           | ٢٣٥            | شاهدة . ذكر المحقق في محضره أنها كانت تذكر أقوالاً خارجة<br>عن الموضوع وأنه يرى أن بها ضعفاً في قواها العقلية . لا يؤثر<br>على صحة الاستدلال بأقوالها لما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها<br>وذكرت بما يؤيدها من بيانات وقرائن ... .. |
|               |                | الخررة :   |
| ٤٩٣           | ١٦٢            | خبراء . تقاريرهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن<br>إليه منها وتطرح ما لا تظمن إليه ... ..   |
| ٦٧٩           | ٢٢٠            | قيام طبيب غير الذي بدته المحكمة بتشريح الجثة . لا يؤثر<br>في سلامة الحكم مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>الفاصل |  |
|---------------|---------------|--|
|               |               | <b>اعتراف :</b>  |
| ٣٩٣           | ١٣٠           | اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الحادث . اطراحه . جائز ...      |
|               |               | قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف .        |
| ٤٢١           | ١٣٨           | عدم تقييد القاضى الجنائى بإتباعها ... ..                     |
|               |               | الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصرا عليه .     |
| ٥٥٧           | ١٨٠           | يجوز ... ..  |
|               |               | اعتراف متهم . الأخذ به على متهم آخر . الأخذ منه بما تطمئن    |
| ٥٦٨           | ١٨٤           | إليه المحكمة . جائز ... ..                                   |
|               |               | تقدير صحته وصدقه فيما أخذ به الحكم منه . تستقبل به محكمة     |
| ٦٢٢           | ٢٠٥           | الموضوع ... ..   |
|               |               | سلطة المحكمة في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا من متهم         |
| ٦٢٢           | ٢٠٥           | على آخر ... ..   |
|               |               | الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل .            |
|               |               | تقديره . هو من شئون محكمة الموضوع . الاعتماد عليه رغم العدول |
| ٦٤٤           | ٢١٠           | عنه . جائز ... ..  |
| ٧٠٤           | ٢٢٨           | تقدير الدليل المستعمل منه . مسألة موضوعية ... ..             |
|               |               | <b>إجراءات :</b>   |
|               |               | سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند إليه . هو من الإجراءات   |
| ٣٨٤           | ١٢٦           | التنظيمية . إغفاله . لا بطلان ... ..                         |
|               |               | محاكمة . دعوى الجناية . إقامتها من النيابة العامة على المتهم |
| ٤٠٩           | ١٣٥           | بالحلقة . عدم قبولها ... ..                                  |

| رقم<br>القاعدة | رقم<br>الصفحة |  |
|----------------|---------------|--|
|                |               | محكمة. الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات<br>الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . إدانة المتهم دون سماع<br>شهود في أى من درجتي التقاضى ودون إحراء أى تحقيق . |
| ١٤٦            | ٤٤٤           | بطلان الحكم ... ..   |
|                |               | ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه  |
| ١٥٠            | ٤٥٣           | المادة ٥٥ إجراءات وما بعدها . لا بطلان ... ..  |
|                |               | تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط   |
| ١٥١            | ٤٥٦           | الذى أجرى التفتيش . لا مانع ... ..   |
|                |               | متهم في جنحة مرتبطة بجناية . سماحه كشاهد في الجناية  |
|                |               | بدون حلف يمين . عدم امتراض محامى الطاعن الحاضر على هذا   |
| ١٨٦            | ٥٧٣           | الإجراء يسقط حقه في الدفع ببطلانه ... ..   |
|                |               | استشعار الحرج من نظر قضية . لا يدخل في أسباب عدم   |
| ٢٠٥            | ٦٢٢           | صلاحية القاضى لنظر الدعوى ... ..   |
|                |               | تحرير المضبوطات . الإجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥ و ٥٦  |
| ٢١٠            | ٦٤٤           | و ٥٧ ج في هذا الشأن . بإهمالها . لا بطلان ... ..   |
|                |               | تحرير المضبوطات وفضها . الإجراءات التي نص عليها  |
| ٢١٩            | ٦٧٦           | القانون في هذا الشأن . الغرض منها . مخالفتها . لا بطلان ... ..   |
|                |               | الأصل فيها الصحة ... ..  |
| ٢٢٤            | ٦٩٢           | كاتب التحقيق . ندب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير   |
| ٢٢٤            | ٦٩٢           | حالة الضرورة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع   |
| ٢٣٠            | ٧٠٩           | قاض لم يسمع المرافعة . اشتراكه في المداولة . بطلان الحكم ...   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | اختصاص : (ر. أيضا نقض "أسباب غير مقبولة") :                  |
|               |                | قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف .        |
|               |                | اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع إليها عن وقائع حدثت    |
|               |                | قبل مدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون        |
| ٤٧٠           | ١٥٦            | المذكور لا ينسحب أثره على الماضى . خطأ فى تأويل القانون...   |
|               |                | الفصل فى كل طالب بدين أو ادعاء بحق إلى أى شخص                |
|               |                | ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر   |
|               |                | سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة مجد على .    |
|               |                | هو من اختصاص اللجنة التى نصت عليها المادة ٩ من القانون       |
|               |                | رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ . الدعوى المدنية التى توجه ضد أحد          |
|               |                | الأشخاص المذكورين . دخولها فى اختصاص اللجنة المشار إليها .   |
| ٦٢٢           | ٢٠٥            | علة ذلك ... ..   |
|               |                | إخفاء أشياء مسروقة :   |
|               |                | الركن السادس . متى يتحقق ؟ ... ..                            |
| ٥٠٥           | ١٦٦            | ...  |
|               |                | ارتباط :   |
|               |                | حكم . تسييبه . طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة            |
|               |                | ارتباطها بالقضية المطروحة على المحكمة . الفصل فيه . موضوعى . |
| ٣٩٣           | ١٣٠            | رفضه . بيان العلة . غير لازم ... ..                          |
|               |                | تقدير توافر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ عقوبات أو عدم        |
| ٦٢٢           | ٢٠٥            | توافرها . يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ... ..                  |
|               |                | متى يجب ضم قضيتين للارتباط إعمالا لنص المادة ١٨٢             |
| ٦٢٢           | ٢٠٥            | من قانون الإجراءات الجنائية ؟ ... ..                         |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | أسباب الإباحة وموانع العقاب :                               |
|               |                | دفاع شرعى (ر . أيضا حكم "تسبيبه" ) :                        |
|               |                | حكم . تسبيبه . تصوير واقعة الدعوى بما يرشح لقيام حالة       |
|               |                | الدفاع الشرعى . إدانة المتهم دون بيان وجه الرأى فى قيام تلك |
| ٣٩٩           | ١٣٢            | الحالة من عدمه . قصور ... ..                                |
|               |                | الاعتداء الذى يبيحه . اشتراط قدر معين من الجسامة فيه .      |
| ٤٣١           | ١٤٢            | غير لازم ... ..   |
|               |                | تصوير المحكمة واقعة الدعوى تصويرا يرشح لقيام حالة الدفاع    |
|               |                | الشرعى . عدم بحث المحكمة فى قيام الحالة المذكورة . حكم      |
| ٤٥٨           | ١٥٢            | معيب ... ..   |
|               |                | تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته أو نفيها . هو من الأمور   |
| ٥٧١           | ١٨٥            | الموضوعية ... ..  |
| ٥٧٩           | ١٨٨            | عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟      |
|               |                | استئناف :   |
|               |                | تعويض . العبرة فى تقدير قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب   |
| ٥١٢           | ١٦٩            | ولو وصف الطلب بأنه مؤقت . ... ..                            |
|               |                | استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم      |
| ٦٤٢           | ٢٠٩            | الغيابى ... ..  |
|               |                | استرداد الشيء المسروق :                                     |
|               |                | الشخص الذى يتجر فى مثل الشيء المسروق أو الضائع فى حكم       |
| ٤٠٤           | ١٣٤            | المادة ٢/٩٧٧ مدنى . ما الذى يشترط فيه ؟ ... ..              |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | اشتراك :  |
| ٤٣٩           | ١٤٤            | الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ ... ..   |
|               |                | إصابة خطأ : ( ر . مسئولية جنائية ) :  |
|               |                | أمر الحفظ :   |
| ٣٧٥           | ١٢٣            | صدوره من النيابة بعد إجراء تحقيق . ماهيته ... ..  |
|               |                | تأشير وكيل النيابة على المحضر بقيد الأوراق بدقتر الشكاوى<br>الإدارية وحفظها مع تفهيم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن<br>في عقد البيع بالتزوير إذا شاء . عدم تدوين أسباب قانونية أو<br>موصوعية لهذا الأمر . مفاد ذلك ... ..        |
| ٤٨٥           | ١٦١            | حفظ النيابة لبلاغ معين . قد يكون ضمنيا . مثال ... ..  |
| ٦٠٠           | ١٩٦            | انقضاء الدعوى العمومية ( ر . دعوى ) :   |
|               |                | إهانة :   |
|               |                | الجرime المنصوص عنها في المادة ١٣٣ عقوبات . الصور<br>التي تتحقق بها . اشتغال الأفعال أو العبارات المستعملة على معنى<br>الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة . يكفي لتوافر<br>الجرime . توافر العلانية . غير لازم ... .. |
| ٦٨٨           | ٢٢٣            |   |
|               |                | ( ب )   |
|               |                | بلاغ كاذب :   |
|               |                | خلوه من اتهام صريح لشخص معين . ذكر المبلغ اسم المبلغ<br>ضده عند سؤاله في التحقيق . يكفي لتحقيق الجريمة ... ..   |
| ٦٣٥           | ٢٠٦            |   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>الفاصلة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٦٣٥           | ٢٠٦            | تحقيق كذب البلاغ أو صحته . موكول إلى المحكمة ... ..  |
| ٦٩٧           | ٢٢٥            | القصد الجنائي . ما الذي يشترط لتوافره ؟ ... ..   |
|               |                | (ت)  |
|               |                | تبديد (مر . خيانة أمانة) . .   |
|               |                | تجنيد جنائي : (مر أيضا جريمة) :  |
|               |                | إحالة الجنائي إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ٢/١٥٨ و ٢/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الغرض من ذلك . عدم تأثير الإحالة على طبيعة الجريمة . عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ... .. |
| ٦٠٣           | ١٩٧            | تحقيق :  |
| ٣٨٧           | ١٢٨            | المحضر الخاص به . تاريخه . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع . إجراءاته بمعرفة معاون نيابة من غير اشتداد خاص . عدم اعتراض محامي المتهم الذي كان حاضرا من مبدأ التحقيق . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه ... ..   |
| ٤٧٩           | ١٥٩            | قبض :  |
| ٦٩٢           | ٢٢٤            | صورة واقعة تلبس بإحراز مخدر . يجوز القبض قانونا ... ..   |
| ٧٠٦           | ٢٢٩            | تلبس . صورة واقعة ... ..   |
|               |                | تفتيش (مر . أيضا نقض " المصلحة من الطعن " ) :  |
|               |                | الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التي بني عليها .   |
| ٣٨٧           | ١٢٨            | متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ... ..   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٤٢٨           | ١٤١            | تفتيش المنازل . ماهيته . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذى يقدر كفاية الدلائل التى تبرره ؟ ... ..  |
| ٤٥٣           | ١٥٠            | الأمر به . تقدير جدية التحريات التى بنى عليها . متروك للنيابة تحت إشراف القضاء ... ..                        |
| ٤٥٣           | ١٥٠            | الأمر به . يستتبع القبض على المتهم بالقدر اللازم لإجرائه ...   |
| ٤٥٦           | ١٥١            | الخطأ فى ذكر اسم المطلوب تفتيشه فى الأمر . لا يبطل التفتيش ... ..  |
| ٤٧٩           | ١٥٩            | تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر به . موكول لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ... ..            |
| ٥١٧           | ١٧١            | الإذن به . متى يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟ ...   |
| ٥٣٥           | ١٧٧            | المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منها ...   |
| ٥٦٥           | ١٨٣            | الأمر به . انقضاء الأجل المحدد فيه . أثر ذلك . الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله . متى تجوز ؟ ... ..            |
| ٦٤٧           | ٢١١            | معاون الجمر ك . تفتيشه الركاب وأمتعتهم فى حدود الدائرة الجمركية . يصح قانونا ... ..                          |
| ٦٤٧           | ٢١١            | طعن لا مصلحة منه خاص ببطلان التفتيش . لاجدوى من إثارته . مثال ... ..   |
| ٦٥١           | ٢١٢            | صدور أمر بتفتيش متهم ومترله . يقتضى القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور . مثال لقيام حالة تلبس ... |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٦٧٦           | ٢١٩            | تقدير جدية التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش . موكول<br>إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ... ..                                      |
| ٥٨٨           | ١٩٢            | ترصد ( س . أيضا . حكم "البيانات الواجب ذكرها فيه" ) :<br>توافره مهما تكن مدة التريص ومهما يكن مكانه ... ..                                   |
|               |                | تزوير :  |
| ٦٧١           | ٢١٨            | تغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة . وصفه القانوني ...<br>طرقه التي نص عليها القانون . اندراجها كلها تحت تعبير                            |
| ٦٧١           | ٢١٨            | تغيير الحقيقة . عدم التمييز في العقاب بين طريقة وأخرى منها ...   |
|               |                | استعمال أوراق مزورة :  |
| ٦١٠           | ٢٠٠            | متى تتحقق الجريمة ؟ ... ..   |
|               |                | تزوير في أوراق رسمية :   |
| ٥٩١           | ١٩٣            | موظف مختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها . أوقعه<br>على الصورة التنفيذية لحكم يجعلها ورقة رسمية سواء أكان حررها<br>بنفسه أم بواسطة غيره ... .. |
| ٦١٠           | ٢٠٠            | متى تتحقق الجريمة ؟ ... ..   |
| ٦٧١           | ٢١٨            | متى يعتبر جنحة ؟ ... ..  |
| ٥٨٢           | ١٨٩            | تعويض : ( س أيضا . استئناف . موظف ) :<br>الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة به . يلزم أن يكون محققا ...   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | تقديم :  |
| ٥٠٠           | ١٦٤            | نصوص القانون الخاصة به : تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك ...    |
|               |                | تقايد أوراق البنكنوت :   |
| ٤٣٥           | ١٤٣            | يكفى أن يكون التقليد على نحو يمكن به خدع الناس ... ..          |
|               |                | تموين :  |
|               |                | استخراج دقيق قمح صاف غير مطابق للواصفات المقررة .              |
|               |                | تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل           |
|               |                | الكيمائي معاً طبقاً للمادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩        |
| ٧١١           | ٢٣١            | لسنة ١٩٤٧ ... ..   |
|               |                | (ج)  |
|               |                | جريمة :  |
|               |                | جناية . إحالتها إلى محكمة الجناح بالحكم فيها على أساس عقوبة    |
|               |                | الجنحة . عدم تأثير ذلك على صفتها ولا على المدة المقررة لانقضاء |
| ٥٢١           | ١٧٣            | الدعوى العمومية ... ..   |
|               |                | (ح)  |
|               |                | حكم :  |
|               |                | البيانات الواجب ذكرها فيه :                                    |
|               |                | ترصد . المادة ٢٣٢ عقوبات . طبيعتها . عدم ورودها ضمن            |
| ٤٢٥           | ١٤٠            | المواد التي رفعت بها الدعوى . ذكرها في الحكم . لا تريب ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | حكم :   |
|               |                | تسببيه ( سر أيضا ارتباط . أسباب الإباحة . مواد            |
|               |                | مخدرة ) :   |
|               |                | مواد مخدرة . ركن العلم بحقيقتها . التحدث عنه استقلالاً .  |
| ٣٨٥           | ١٢٧            | غير لازم ... ..   |
| ٤٣١           | ١٤٢            | دفاع شرعى . مثال للقصور في الرد على الدفع به ... ..       |
|               |                | اشتراك في تزوير بطريق المساعدة . عدم استظهار علم الشريك   |
| ٤٣٩           | ١٤٤            | بتغيير الحقيقة في المحرر . قصور ... ..                    |
| ٤٤١           | ١٤٥            | سبق الإصرار . استظهاره . مثال ... ..                      |
| ٤٤١           | ١٤٥            | دفاع موضوعي . الرد عليه ردا صريحا . غير لازم ... ..       |
|               |                | تبديد . دفاع هام . الدفع بسقوط الججز طبقا للنادة ٦٠٥      |
| ٤٤٨           | ١٤٨            | مرافعات . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور ... ..           |
|               |                | قتل خطأ . عدم بيان الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه وكيف   |
| ٤٦٧           | ١٥٤            | نشأت الوفاة عنها . قصور ... ..                            |
|               |                | دفاع موضوعي الرد صراحة على كل جزئية من جزيئاته .          |
| ٤٨٥           | ١٦١            | غير لازم ... ..   |
|               |                | شاهد نفي . عدم الأخذ بشهادته . الإشارة إلى ذلك صراحة      |
| ٥١٩           | ١٧٢            | في الحكم بالإدانة . غير لازم ... ..                       |
| ٥٣١           | ١٧٦            | سبق إصرار وترصد . مثال لاستظهارهما ... ..                 |
|               |                | قضاؤه بالعقوبة في جريمة سب على . عدم اشتماله بذاته على    |
|               |                | بيان ألفاظ السب . إشارته في ذلك إلى ماورد في عريضة المدعى |
| ٥٦٠           | ١٨١            | بالحق المدني . قصور ... ..                                |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |   |
|---------------|----------------|---|
| ٦٠٦           | ١٩٨            | شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال ...              |
| ٦٦١           | ٢١٥            | شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال ...              |
| ٦٨٦           | ٢٢٢            | غش . ركن العلم . مثال للقصور في استظهاره ...                    |
|               |                | بلاغ كاذب . التدليل على توافر القصد الجنائي بتقصير المتهم       |
| ٦٩٧           | ٢٢٥            | في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرحه فيه . قصور ...            |
|               |                | النطق به :  |
| ٣٨٢           | ١٢٥            | تاريخ النطق به . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع . ...        |
|               |                | ( خ )   |
|               |                | خطف :   |
| ٤٥٠           | ١٤٩            | خطف بالإكراه . ركن الإكراه . متى يتوافر ؟ مثال ...              |
|               |                | خيانة الأمانة :   |
|               |                | اختلاس أشياء محجوزة :   |
| ٥٨٦           | ١٩١            | يشترط للعقاب عليه علم المتهم بيوم البيع وتعده عرقلة التنفيذ ... |
| ٦٣٨           | ٢٠٧            | متى تم الجريمة ؟ ...  |
|               |                | تبديد : ( بر . أيضا . حكم . تسليمه ) :                          |
|               |                | شيء له قيمة عند صاحبه . حصول عبث بملكه بعد تسليمه               |
| ٧١٧           | ٢٣٣            | بمقتضى عقد ائتمان . يكفي لقيام جريمة التبديد . ...              |



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

( د )

### دعوى :

انقضاء الدعوى الجنائية . جنحة لم يمض على وقوعها مدة  
أربع سنوات ونصف إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر  
سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون  
الإجراءات الجنائية . هذا النص هو الواجب تطبيقه ... ..

٤٨٥ ١٦١

### دعوى مباشرة :

الدعوى الجنائية والمدنية المترتبان عليها . شرط انعقاد  
الخصومة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم فيهما .. ..

٤١٦ ١٣٧

### دعوى مدنية :

رفعها أمام المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى العمومية  
يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ... ..

٤٠٩ ١٣٥

عدم قبولها أمام المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذى أصابه  
ضرر شخصى مباشر من الجريمة . علة ذلك ... ..

٤٨٢ ١٦٠

حق الخيار فى رفعها أمام القضاء الجنائى أو المدنى . متى  
يسقط ؟ ... ..

٤٨٥ ١٦١

إحالتها إلى المحكمة المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل فيها  
يستلزم تحقيقا لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية .

٥٤١ ١٧٨

جائز ... ..

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
| ٥٤٥           | ١٧٩            | شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . فيرجاثر . ... ..<br>دفاع ( ر . أيضا حكم "تسيبيه" ) :   |
| ٤٧٤           | ١٦٧            | طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى ثبت أن المتهم أمان إعلانا صحيحا . ... ..<br>اعتراف متهم على آخر . الأخذ بالإعتراف في حق المتهم الذي اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص . ... .. |
| ٥٢٥           | ١٧٤            | طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى لضمها . عدم تمسك المتهم بطلبه في جلسة المرافعة واكتفاؤه بإنكار التهمة . هذا يعتبر سائلا ضميا عن الطلب المذكور . ... ..   |
| ٥٨٤           | ١٩٠            |  |
|               |                | ( ر )  |
|               |                | رد القضاة :  |
| ٦٢٢           | ٢٠٥            | قيام سبب من أسبابه . لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب لرد المحكمة ... ..   |
|               |                | ( س )  |
|               |                | سبب :  |
| ٥٠٨           | ١٦٧            | سبب وقذف . دفاع . الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | سلاح :  |
| ٦٤٠           | ٢٠٨            | الترخيص بحيازته . مدة سريانه . الأثر الذي يترتب على عدم<br>تجديده . القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ) ... ..   |
|               |                | ( ش )   |
|               |                | شهادة : ( م . إثبات "الشهود والبيئة" ) :  |
|               |                | شهادة زور :   |
| ٦٨٤           | ٢٢١            | عدول الشاهد عما أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة<br>شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدانته على الرغم<br>من عدوله . خطأ ... ..   |
|               |                | ( ض )   |
|               |                | ضبطية قضائية :  |
| ٣٩٠           | ١٢٩            | مأمور الضبط القضائي . قيامه بالتحري عن الجريمة وجمع<br>الاستدلالات . لا يحول دون تدبه لإجراء التفتيش وتحريز<br>المضبوطات ... ..   |
| ٥٢٨           | ١٧٥            | إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس<br>الوزراء الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة<br>مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧<br>لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر ... .. |
|               |                | ضرائب :   |
| ٦٠٨           | ١٩٩            | جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . طبيعتها . متى تبدأ<br>مدة سقوطها ؟ ... ..  |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
|               |                | الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنسب إلى مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر ... ..  |
| ٦١٥           | ٢٠٢            | ضرب أفضى إلى الموت : ( ر . أيضا فاعل ) :   |
|               |                | حصوله من متهمين . عدم تعيين من منهما أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الإصرار والترصد . يكفي لمسألتها معا عن النتيجة ... ..  |
| ٦٦٧           | ٢١٧            | ( غ )  |
|               |                | غرفة الاتهام :   |
| ٣٧٥           | ١٢٣            | سلطانها في تحييص الواقعة وتقدير الأدلة ... ..  |
|               |                | تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون ... ..             |
| ٦٢٠           | ٢٠٤            | غش : ( ر . أيضا حكم "سبييه" ) :  |
|               |                | قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي ينص على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون ... .. |
| ٥٠٣           | ١٦٥            | جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم .  |
| ٧١٥           | ٢٣٢            | مثال للقصور في استظهاره ... ..   |
|               |                | ٢٠ ( ٢٥ ) ج  |



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(ف)

فاعل :

ضرب أفغى إلى الموت . اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب  
المجنى عليه ومباشرة كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق .  
يكفى بذاته لمساءلتهم جميعا بصفتهم فاعلين أصليين ... ..

٤٦٠ ١٥٣

(ق)

قانون : (ر . اختصاص) .

قبض : (ر . تحقيق) .

قتل خطأ : (ر . حكم "تسييه" ) .

قتل عمد :

نية القتل . لا مانع من توافرها ولو كانت الإصابة في غير

مقتل ... .. ١٤٠ ٤٢٥

قتل مقترن :

عدم تحديد الاقتران بوقت معين ما دامت الأفعال المقترنة

متميزة . ... .. ٢٢٧ ٧٠١

قذف في حق موظف عمومي :

ادعاء المتهم بسلامة نيته . لا يعفيه من العقاب ما دام قد

عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الموظف ... .. ٢٢٣ ٦٨٨

ركن العلانية . متى يتوافر ؟ ... .. ٢٢٣ ٦٨٨

رقم  
القائمة

رقم  
الصفحة

(م)

مبان :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحته التنفيذية .  
الاستناد إلى ذلك في تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب  
مرعاتها وفي الامتناع عن تنفيذه . خطأ في تفسير القانون ...

١٣٣ ٤٠١

متشردون ومشتبه فيهم :

الحكم بالإنداز طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .  
هو حكم غير قابل للطعن حتى بعد صدور قانون الإجراءات  
الجنائية . حلة ذلك ... ..

٢٣٤ ٧٢١

محاكمة :

النهي على المحكمة إبداءها الرأي في التهمة قبل سماع مرافعة  
الدفاع . عدم سلوك الطريق الذي رسمه القانون في مثل هذه  
الحالة أمام محكمة الموضوع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة  
النقض . غير جائز ... ..

١٣٩ ٤٢٣

محكمة استئنافية :

الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق ... ..

١٦٢ ٤٩٣

مسئولية جنائية :

عدم تنافرها مع المسؤولية الإدارية . فعل يكون مخالفة  
إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات . إقامة الدعوى العمومية  
قبل المتهم . لا مانع ... ..

١٧٣ ٥٢١

إصابة خطأ . اشتراك شخصين في الخطأ . مساءلتهما معا ...

١٨٢ ٥٦٢

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | مصادرة :  |
| ٥١٠           | ١٦٨            | شرط الحكم بها إعمالا للسادة ٣٠ عقوبات ... ..  |
|               |                | معارضة :  |
| ٣٧٧           | ١٢٤            | نظرها . يكون أمام القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي ...  |
|               |                | مواد مخدرة (س . أيضا حكم "تسبيبه" ) :   |
|               |                | زراعة نبات الحشيش والحشخاش في ظل القانون رقم ٢١<br>لسنة ١٩٢٨ . إحراز النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل<br>بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استخراج مادة الأفيون منه<br>بعد نضجه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون الأخير على الواقعة .   |
| ٣٩٣           | ١٣٠            | صحيح ... ..   |
|               |                | ضبط متهم بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣<br>محزرا لمواد مخدرة . تفتيش منزله بالاسكندرية في اليوم التالي<br>والعثور به على مواد مخدرة . اعتبار ماوقع من المتهم من إحراز<br>المخدر واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨  |
| ٤١٣           | ١٣٦            | الالتجار فيها . تقديره . موضوعي ... ..  |
| ٤٦٩           | ١٥٥            | حكم . تسبيبه . مجال توقيع كل من العقوبات المنصوص<br>عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١<br>لسنة ١٩٥٢ . استناد الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة<br>٣٤ من المرسوم بقانون المذكور إلى عدم ثبوت قصد الاتجار<br>دون بيان العناصر التي تفيد أن الإحراز كان للتعاطي . قصور |
| ٥٩٥           | ١٩٤            |   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
| ٦٧٦           | ٢١٩            | توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من المرسوم<br>بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . قصد التعاطي تقديره<br>موضوعي ... ..<br>موظف .  |
| ٦٦٤           | ٢١٦            | تعويض . المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد<br>موظفيها عن إصابته التي أقعدته عن العمل . لا تمنع من حصوله<br>على تعويض كامل جابر للضرر الذي لحقه . الجمع بين<br>التعويضين كامليين . غير جائز ... ..<br>( ن )<br>نقض :  |
| ٦٤٧           | ٢١١            | التقرير بالطعن وتقديم الأسباب :<br>عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي رسمها القانون<br>للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته<br>كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب<br>في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلاً ... ..<br>من له حق الطعن . |
| ٧٠٠           | ٢٢٦            | طعن النيابة في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة<br>الدعوى . ممن يقبل ... ..<br>مواعيد الطعن .<br>اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ للميعاد . حلة ذلك . انتهاء<br>هذه الحلة . أثر ذلك ... ..  |
| ٦١٧           | ٢٠٣            |   |



| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم :  |
| ٥٤٥           | ١٧٩            | الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنوه عنه في المادة<br>٤٢٤ إجراءات . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة<br>الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم ...             |
|               |                | أسباب غير مقبولة أو موضوعية :   |
| ٣٩٧           | ١٣١            | تقدير سن المتهم . مسألة موضوعية . المجادلة في شأنها لأول<br>مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل ... ..<br>الخطأ الذي يقع في الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا تجوز<br>إثارته أمام محكمة النقض ... .. |
| ٥٥٧           | ١٨٠            | اختصاص . دفع بعدم اختصاص المحكمة محليا يتطلب تحقيرا<br>موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل ...   |
| ٦١٢           | ٢٠١            | المصلحة في الطعن : ( سر أيضا . تفتيش ) :  |
| ٤٩٨           | ١٦٣            | تفتيش . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .  |
| ٥١٤           | ١٧٠            | طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ...  |
| ٦٤٤           | ٢١٠            | طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ...  |
| ٦٦١           | ٢١٥            | طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ...  |
| ٧٠٤           | ٢٢٨            | طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ...  |
|               |                | أحكام لا يجوز الطعن فيها :  |
|               |                | استئناف . حكم من محكمة الدرجة الأولى يجوز استئنافه<br>لخطأ في القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . فـرـجـائـر ...   |
| ٤٤٦           | ١٤٧            |   |

| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القائمة |   |
|---------------|----------------|---|
|               |                | (و)   |
|               |                | وصف التهمة :  |
| ٤٦٠           | ١٥٣            | ضرب أفضى إلى الموت مع سبق الإصرار . إدانة المتهمين<br>بهذه الجريمة مع استبعاد ظرف سبق الإصرار . تأسيس الإدانة<br>على قيام اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ومباشرة<br>كل منهم ضربه . لا يعد تغييرا في وصف التهمة مادام أن المحكمة<br>استخلصت حصول الاتفاق من الوقائع التي تناولها التحقيق . |
| ٥٣١           | ١٧٦            | مدى حق المحكمة في تكيف الواقعة المطروحة أمامها<br>وواجبها في ذلك ... ..   |
| ٦٥٤           | ٢١٣            | إسناد المحكمة إلى المتهم واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار<br>الانتهام . عدم تنبيهه إلى تغيير وصف التهمة لكي يبدي دفاعه<br>في شأنه . إخلال بحق الدفاع ... ..   |
| ٦٥٧           | ٢١٤            | تغييره من قتل عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب أفضى<br>إلى الموت مع سبق الإصرار . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات<br>الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة . عدم<br>تنبيه المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع ... ..   |

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الاثنين  
٥ من ذي الحجة سنة ١٣٧٤ الموافق ( ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥٥ ) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية  
حسن علي كليوه















Bibliotheca Alexandrina



0542317